OSTOUR

أسطور

دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية

A Bi-annual Peer-reviewed Journal for Historical Studies

العدد 6 - تموز / يوليو 2017

Issue 6 - July 2017

المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والإنسانية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص الأوضاع في العالم العربي وتحليلها، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية، و التجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأمريكية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة إلى المختصين، وإلى الرأي العام العربي أيضًا، وينشر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

Contents المحتويات

دراسات
Articles

*Hayat Amamou | حياة عمامو

ماهية المصادر الإسلامية المبكرة واختلاف آراء الباحثين في أهميتها التاريخية

The Nature of Early Islamic Sources and Academics' Differing Views of their Historical Significance

يعالج هذا البحث مشكلة المصادر العربية الإسلامية المعتمدة في كتابة تاريخ المسلمين. وهي مصادر غير مباشرة بحكم كتابتهـا بعد قرن ونصـف القرن من حدوث وقائعهـا، وتفتقر إلى الوثائق الأرشـيفية والآثار المكتوبـة والصامتة بوصفها مصـادر مباشرة، على الرغم مـن تعدّدها وتنوّعها بين إخباريـة وأدبية وفقهية وجغرافية وكتب حديث وتفسـير وطبقات وتراجـم. واختلفـت آراء الباحثـين، وبخاصة المسـتشرقين منهم، في تقييم هـذه المصادر غير المبـاشرة في كتابة تاريخ المسـلمين الأوّل؛ فمنهـم من يـرى أنّها جديرة بالثقـة لكتابة هذا التاريخ، ومنهـم من يرى أنّها غير موثـوق بها لتكون مادة أولية للقيام بهذه المهمة لعدم أصالتها. وللاطلاع على هذا الاختلاف بين الباحثين وحسـمه، قمنا بتعديد المقاربات التي اعتمدها المؤرخون في أواخر القرن التاسـع عشر والقرن العشرين؛ وتتمثل بالمقاربة الوصفية التي تثق بكلّ ما ورد في المصادر العربية الإسـلامية، والمقاربـة النقدية التي تعتمد على هذه المادة مع إخضاعهـا للنقد الصارم ومقارنتها بمـا ورد في المصـادر الأجنبية بخاصّة منها الإغريقية والسريانية، والمقاربة التشـكيكية التي تشـكّك في صدقية المادة الـواردة في المصادر العربية الإسـلامية، مقابل الاعتماد كليًّا على المصادر الأجنبية، عـلى الرغم من أنّ طبيعتها لا تختلف عن المصادر الأولى.

الكلمات المفتاحية: تدوين، رواية، مقاربة، مصادر.

This paper offers a reconsideration of the Arab-Islamic resources which form the basis for Arab history. Written up to 150 years after the events they describe, the histories in question cover multiple stylistic forms—narrative, literary, juristic, geographical, and books of *Hadith*, exegesis, biographies or *tabaqat* and translations. They lack archival documents or other material that might be considered a primary source. Researchers, especially orientalists, disagree on the validity of these secondary sources and their reliability for writing the history of early Muslim communities. This paper revisits that debate. It begins by enumerating the approaches adopted by historians working between the end of the nineteenth and twentieth centuries. The approaches were: descriptive, which trusts everything found in the Arab Islamic sources; critical, which relies on the same material but subjects it to stringent criticism and compares it with non-Arabic sources, especially Hellenic and Assyrian sources; and a skeptical approach that doubts the credibility of the material found in the Arab Islamic sources and favors the wholesale adoption of non-Arabic sources, even though these suffer from the same problems as the Arabic materials.

Keywords: *Tadween*, Narrative, Approach, Documents.

* عميدة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وأستاذة التاريخ الوسيط في الجامعة التونسية، تونس.
Dean of the Faculty of Humanities and Social Science and Professor of medieval history at the University of Tunis, Tunisia.

مقدمة

لكتابة تاريخ أيّ فترة زمنية في أي مجال جغرافي يجب الاعتماد على المصادر التي عادةً ما تتنوع وتتعدد؛ فإذا نظرنا في مسألة هذه المصادر بالنسبة إلى فترة الإسلام المبكر، نجد أنّها اتسمت بانعدام التدوين التاريخي الرسمي. وخلافًا لما يتبادر إلى ذهن غير المختصين، تختص المصادر الإسلامية المبكرة بالوفرة والتنوع، مع تفاوت مهمّ في القيمة والأهمية المتّصلة بالأحداث والفترات؛ إذ يتعين على الباحث فيها أن يعود إلى القرآن والتفاسير والأحاديث النبوية وكتب السيرة، والأخبار والتراجم وكتب الفرق والنّحل والفقه والأحكام وكتب الجغرافيا والمسالك والممالك، وحتى كتب الأدب والشّعر والأمثال.

وفضلًا عن تنوع المصادر المعتمدة، لا بد من الأخذ في الحسبان الفرق بين المصادر المتقدمة التي لم يتجاوز تأليفها القرن الرابع للهجرة/ العاشر للميلاد، والمصادر المتأخرة التي تكاثرت ابتداءً من القرن السابع للهجرة/ الرابع عشر للميلاد، لأنّ المصادر الأولى أدقّ وأكثر تفصيلًا، وذلك لتعدّد روايات الحدث الواحد واختلاف النظر إلى الظاهرة المدروسة. ولكن، يجب ألّا يقلل هذا الأمر من أهمية المصادر المتأخرة التي يمكن أن نعثر فيها على شذرات قديمة أخلّت بها المصادر المتقدمة. وإلى جانب التمييز بين المصادر المتقدمة والمتأخرة يحسن التمييز بين الكتابات السنّية والكتابات الخوارجية والكتابات ذات الميول الشيعية. وهي كتابات يزداد التضارب بينها في ما يتعلق بالأحداث والمواقف الواردة فيها كلّما تقدّمنا في الزمان.

إنّ المصادر الإسلامية التي تؤرخ للفترة التأسيسية متعددة. لكن مادّتها غير متوازنة لا تتكافأ فيها الفترات والأحداث؛ ففي ما يتعلق بالسيرة النبوية نجد أنّ مادة فترة المدينة أوفر بكثير من مادة فترة مكة وأكثر تاريخيةً منها، وما توافر من أخبارٍ ومعلومات عن فتح العراق مثلًا لأهمّ بكثير ممّا يتوافر من مادة عن فتح "بلاد المغرب" أو مناطق شرق آسيا.

تتّسم المادة في مختلف المصادر أيضًا بالتعقيد والتشعب في بعض الأحيان، والوضوح والبساطة في أحيان أخرى. فما ورد فيها مثلًا عن إنشاء عمر بن الخطاب ديوان العطاء وحكم أرض السواد من العراق لهو شديد التعقيد والتشعّب حتّى إنّه ليس من السهل فهم إن كان العطاء يوزَّع بحسب القرابة من الرسول أو بحسب الأقدمية في الإسلام والبلاء في الجهاد. كما أنّ الاطلاع على المصادر بمختلف أنواعها لا يخوّل فهم إن كانت أرض السواد فيئًا لكل المسلمين (أي ملكًا مشاعًا بينهم) أو فيئًا لفاتحي هذه الأرض فقط، وبناءً على ذلك ما يمكن أن يكون نصيب كل فرد من السواد. أمّا الأحداث الواضحة والمبسّطة فتهتمّ عادةً بتواريخ تتالي الخلفاء على الحكم أو المعلومات المتعلّقة بالأحداث الكبرى، مثل أحداث الفتوح أو الحروب الأهلية على الرغم من أنّ التعمّق في دراسة هذه الأحداث يكشف التعقيد والغموض.

فضلًا عن خاصيات المصادر الإسلامية المبكرة هذه، فإنّها تختصّ بطبيعة تحدّد ماهيّتها. وهذا ما جعل الباحثين يتجادلون ويختلفون في تقييم قيمة هذه المصادر؛ فمنهم من عدّها مادةً غير موثوق بها لكتابة تاريخ المسلمين الأوّل، ومنهم من رأى أنّ هذه المصادر تحتوي مادّة يمكن أن يقع اعتمادها لكتابة هذا التاريخ. فكيف يمكن تحديد ماهية هذه المصادر؟ وما هي آراء الباحثين بخصوص أهمية هذه المصادر وقيمتها في كتابة تاريخ المسلمين المبكر؟

في طبيعة المصادر الإسلامية المبكرة

تنقسم المصادر التي نعتمدها لكتابة تاريخ ما إلى مصادر مباشرة وغير مباشرة. أما المصادر المباشرة فتشمل الآثار المادية المكتوبة مثل النّقائش والمسكوكات والآثار المادية الصامتة كالمعالم الدينية والمعماريّة والخزف، والآثار المكتوبة التي حُفظت في أراشيف إدارات الدول

أو عند الخواصّ مثل الرّسائل الرسميّة وعهود الصّلح والقرارات وعقود الملكيّة والمذكرات الشّخصيّة وغيرها من الوثائق المباشرة التي وصلت إلينا بأصولها، أي كما كتبها أصحابها المباشرون. وأما المصادر المكتوبة غير المباشرة فهي عادةً ما تكون آثارًا مكتوبة وصلت إلينا بشكليها المخطوط والمطبوع. وتتميّز هذه المصادر غير المباشرة بكونها إعادة إنتاج لكتابات رسمية وغير رسمية، لذلك يتمثل أبرز ما تتّسم به بعدم مواكبتها الأحداث التي تنقلها.

تنتمي المصادر الإسلامية المبكرة إلى صنف المصادر غير المباشرة؛ فباستثناء بعض القطع النقدية المتفرقة في كثير من متاحف العالم وبعض النقائش وآثار القصور الأموية وبعض المنمنمات، لا تكاد توجد أيّ آثار مادية تمكّن من دراسة أيّ ناحية من نواحي الإسلام المبكر بخاصة فترة النبوة، وفترة الخلفاء الراشدين وحتّى العهد الأموي.

وفضلًا عن قلّة المصادر المادية المباشرة وشحّ ما تتيحه من معلومات، لا نكاد نعثر على آثار مكتوبة مباشرة. تحدّثنا المصادر غير المباشرة كثيرًا عن رسائلَ بعث بها النبي إلى ملوك العرب والفرس والبيزنطيين، وتحدّثنا أيضًا عن صلح الحديبية ووثيقة دستور المدينة التي نشر جميعها محمد حميد الله في كتاب بعنوان **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة**[1]. يتبادر إلى الذهن أنّ الباحث الباكستاني حميد الله قد جمع هذه الوثائق بأصولها ثم حقّقها ونشرها. غير أنّ المتأمّل فيها يجد أنّ ما سمّاه هذا الباحث وثائق لا يعدو أن يكون تجميعًا لها من خلال مصادر القرن الثالث؛ مثل **تاريخ الطبري** و**أنساب البلاذري** أو فتوحه و**طبقات** ابن سعد وغيرها من المصادر. وهي بذلك لا تمثّل سوى إعادة كتابة لما أُعيد إنتاجه في القرن الثالث عن كتابات يعود تدوينها في أحسن الحالات إلى منتصف القرن الثاني للهجرة.

تورد المصادر غير المباشرة التي دُونت في منتصف القرنين الثاني والثالث للهجرة كثيرًا من عهود الصلح التي عقدها المسلمون مع شعوب المناطق المغلوبة في العهدين الراشدي والأموي. وتورد هذه المصادر أيضًا العديد من الرسائل والخطب الرسمية في هذين العهدين. وكثيرًا ما يُضيف مؤلّفو هذه المصادر لفظ "رأيت بأمّ عيني" لأوّل شخص في سلسلة الإسناد الذي يروي خبر عهد الصلح أو الرسالة أو الخطاب، غير أنّ هذا التدقيق لا يعفي من عدّ ما تنقله هذه المصادر إعادة إنتاج لما تحويه وليست الوثائق بعينها، وهو الأمر الذي يحوّلها من وثائق أصيلة Authentique إلى نصوص إخبارية غير مباشرة.

وتورد هذه المصادر غير المباشرة أيضًا كثيرًا من المعلومات عن ديوان الإنشاء الذي أسّسه الأمويون منذ عهد معاوية بن أبي سفيان. ولكن، ما وصلنا من رسائل دواوين الإنشاء في دمشق وعواصم أقاليم الإمبراطورية الإسلامية لا يمثّل سوى نسبة ضئيلة من الرسائل المكتوبة على ورق البردي في مصر، ويعود تدوينها على ما يبدو إلى بداية الفتح الإسلامي لمصر؛ أما بقية الرسائل الأخرى التي من المفروض أن تكون أطنانًا من الورق فلم يصل إلينا منها سوى ما وقع إعادة كتابته في المصادر اللاحقة للعهد الأموي.

فضلًا عن كلّ ما قيل عن مصادر الفترة الإسلامية المبكّرة، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تدوين أحداثها في شكل مؤلّفات متعدّدة ومتنوّعة لم يتمّ إلا في منتصف القرن الثاني للهجرة. ووقع استعادة كتابتها في مؤلفات القرن الثالث للهجرة ما أدى إلى فقدان كتابات القرن الثاني للهجرة إلّا ما ندر منها؛ مثل كتاب **وقعة صفين** لنصر بن مزاحم المتوفى عام 160هـ.

أدّى بروز التدوين بوصفه حركة ثقافية رسمية شاملة في منتصف القرن الثاني للهجرة إلى طرح مسألة نقل المعرفة من جيل إلى آخر. فهل تناقل المسلمون معرفتهم بتاريخهم المبكّر شفويًا؟ أم هل تناقلوه شفويًا ومكتوبًا في آن واحد؟

---

1 محمد حميد الله الحيدر آبادي، **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة**، ط 2 (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1956).

لا يمكن الإجابة قطعيًا عن هذا السؤال؛ إذ اختلفت آراء الباحثين في هذا الشأن؛ فمنهم من يرى أنّ ما وصلنا من مادة تاريخية وأدبية في كتب القرن الثالث للهجرة بخاصة لم يكن في الأصل سوى مادة شفوية تمّ تناقلها من جيل إلى جيل طيلة قرنين كاملين من الزمن. ومن القائلين بهذا الرأي نذكر تحديدًا لامنس H. Lammens وسوفجيه J. Sauvaget وبلاشير R. Blachère وكايتاني T. Caetani تلاهم كثير من المستشرقين الجدد مثل ونزبرو J. Wansbrough وكوك M. Cook وكراون P. Crone وغيرهم. ومن هؤلاء الباحثين من دافع عن فكرة التدوين المبكّر للرواية الإسلاميّة مثل شبرنجر منذ 1855 "حول التدوين المبكر للرواية الإسلامية فنقل نصوصًا وأثبت عدم صحّة الرأي القائل بأنّ الحديث كان يُتداول أساسًا بالرواية الشفوية"[2]، وهوروفنتس J. Horovitz الذي قام من خلال اهتمامه بمؤلّفي السيرة النبوية منذ 1927 بدحض فكرة النقل الشفوي للرواية الإسلامية المبكّرة[3]، وبإعادة بناء الروايات الشفاهية المتعلّقة بالسيرة، بيّن أنّها تمثّل في الأصل نصوصًا مكتوبة تمّ استعادتها كليًا أو جزئيًا في الكتب الإخبارية للقرن الثالث للهجرة. ومن هؤلاء الدارسين من أطنب في تبيان خطأ كثير من المستشرقين في الحكم على الروايات الإسلامية المبكّرة مثل فؤاد سزكين الذي أكّد أنّ المسلمين ورثوا أسلوب النقل الشفوي للكتب المدوّنة عن فترة ما قبل الإسلام[4].

أمّا شاكر مصطفى فيذكر في ما يتعلق بمسألة نقل المعرفة عند المسلمين خلال عصر ما قبل التدوين الرسمي أنّها كانت تقوم على ثلاث عمليات متتالية؛ تبدأ بعملية الاستماع إلى الشهادة من الشهود المباشرين للحدث التاريخي وهي عملية شفهية خالصة، ثم عملية حفظ المعلومات التي لا تتمّ عن طريق الذاكرة وحدها بل تتمّ في أغلب الحالات من الأحوال بالتسجيل والتدوين الكتابي الشخصي، تليها عملية نقل المعلومات إلى الآخرين، وهي بدورها عملية شفهية. ويرى شاكر مصطفى أنّ شك الدارسين في موثوقية ما ورد في المصادر من مادة تاريخية يرجع إلى خلطهم بين هذه العمليات الثلاث التي لا يُقرّون فيها بوجود فعل الكتابة من الأصل[5].

حاول سزكين تفسير الأسباب التي جعلت "الباحثين وخاصة منهم الكثير من المستشرقين يخطئون في الحكم على الروايات الإسلامية ذات الشكل المتميز الفريد والتي قد تكون ورثت أسلوب نقلها عن فترة ما قبل الإسلام، حيث كانت دواوين الشعر تروى شفويًا عن طريق الرواة مع أنّها كانت مكتوبة مدوّنة، ومن المرجّح أنّ صحابة الرسول كانوا يروون كتبه (رسائله) أو أوامر الخلفاء إلى الولاة بنفس الطريقة"[6].

أمّا الرسائل والكتب التي انبثقت من الدولة الإسلامية المبكّرة، وأمام ما يوجّه من نقد إلى الإسلام المبكّر لعدم وجود أرشيف يحفظ كل وثائق هذه الفترة، فقد قامت وداد القاضي بمحاولات في اتجاه توثيق الرسائل وعهود الصلح الإسلامية التي تعود إلى القرن الأوّل للهجرة.

ويمكن تقسيم الرسائل الإسلامية المبكّرة إلى ثلاثة أنواع؛ وهي الرسائل الإدارية، والرسائل السياسية، ويتعلّق كلاهما بالدولة، والرسائل العقدية وهي الرسائل المنسوبة إلى الحسن البصري والحسن بن محمد بن الحنفية وعمر بن عبد العزيز في موضوعَي الإرجاء والقدر[7].

---

2 A. Sprenger, "On the origin and progress of writing down historical facts among the Musulmans," *Journal of the Asiatic Society of Bengal*, no. 25 (1856-1857), pp. 303-329, 375-381;

ذكره: أيمن فؤاد السيد، **مناهج النقد التاريخي عند المؤرخين المسلمين** (القاهرة: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، 1998)، ص 3.

3 يوسف هوروفنتس، **المغازي الأولى ومؤلفوها**، ترجمة حسين نصّار (القاهرة: مكتبة الخانجي، 2001)، ص 6 - 7.

4 فؤاد سزكين، **تاريخ التّراث العربي**، ترجمة محمود فهمي حجازي (المملكة العربية السعودية: إدارة الثقافة والنّشر بالجامعة، ووزارة التعليم العالي، 1983)، ص 5 - 6.

5 شاكر مصطفى، **التاريخ العربي والمؤرخون** (بيروت: دار العلم للملايين، 1983)، ص 76.

6 يقصد سزكين هنا كايتاني، انظر: سزكين، ص 5 - 8.

7 وداد القاضي، "مدخل إلى دراسة عهود الصلح الإسلامية زمن الفتوح"، ورقة بحثيّة قدّمت في المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشّام: بلاد الشام في العهد الأموي، الندوة الثانية، عمّان، 1987، ص 196.

بالنسبة إلى الرسائل العقدية، فالخوض فيها ليس من اختصاصنا. أمّا الرسائل الإدارية فقد وقع ما يشبه الاتفاق على توثيقها بسبب اكتشاف كميات من أوراق البردي خلال القرن التاسع عشر، نشرها عدد من المستشرقين؛ منهم بخاصة كارل هاينرش بيكر K. H. Beker وأدولف غروهمان A. Grohmann ونابيا أبوط N. Abbott. لقد اعتمدت هذه الرسائل البردية الموجودة أساسًا في مصر نماذج لقياس مدى موثوقية بقية الرسائل الإدارية المتعلقة بالعهد الأموي بخاصة منذ عهد عبد الملك بن مروان.

وأما الرسائل السياسية فتمثّل أكثر ما وصلنا من رسائل الفترة المبكرة. وهي أعسر الرسائل في التوثيق، ومع ذلك، فإنّ عملية توثيقها ليست مستحيلة منهجًا[8].

انطلقت الباحثة وداد القاضي من إنشاء ديوان الرسائل في عهد معاوية بن أبي سفيان. وافترضت أنّ الوصول إلى الرسائل بنصوصها الأصلية (على الأقل بالنسبة إلى الفترة الثانية من العهد الأموي) لم يكن أمرًا مستحيلًا، غير أنّ الخراب والدمار اللذَين لحقا بأجهزة الدولة الأموية في دمشق وحرّان ربما يكونان سببًا في إتلاف هذه الرسائل على الأقل بالنسبة إلى المركز. أمّا الأطراف، فقد بقي أرشيف رسائلها محفوظًا إلى فترة لاحقة بدليل وجود برديات مصر التي تمّ العثور عليها بعد مرور أكثر من ألف سنة[9]. وفي محاولة توثيقها عهود الصلح الإسلامية المحفوظة في كتب التاريخ والخراج والأموال، اتّبعت وداد القاضي طريقتين أساسيتين:

- اقتبست الطريقة الأولى من ألبرشت نوث A. Noth. وهي طريقة اعتمد فيها أساسًا على مقارنة شكل كتابة الوثائق ومحتوياتها من خلال عدّة أشخاص رأوا بأمّ أعينهم النسخ الأصلية للعهود المروية؛ مثل أبي عبيد بن سلّام في "الأموال"، والبلاذري في "فتوح البلدان"، وابن أعثم الكوفي في "الفتوح"، وحتّى ابن عساكر (ت. 512هـ/ 1123م) في تاريخ دمشق. وقد تمكّن نوث بعد التدقيق والبحث في عهود الصلح العائدة إلى القرن الأوّل للهجرة من التوصّل إلى أنّها، وإن كانت لا تمثّل نقلًا نصيًا حرفيًا لأصول العهود المبرمة زمن الفتح، ليست موضوعة من حيث المبدأ وإنّما الأمر الذي حدث أنّ روايتها وقع تناقلها خلال فترة زمنية طويلة وبصفة شفوية على الأكثر، فحدثت ألوان من الخلل فيها (استبدال المفردات بمفردات مطابقة في المعنى مخالفة في اللفظ أو السهو عن عبارة) وهي بصورة عامّة يمكن أن تعطي صورة تقريبية لخصائص المعاهدات المكتوبة وشكلها في عصر الفتوحات المبكر[10].
- تمثّل الطريقة الثانية منهجًا خاصًا استنبطته المؤلّفة، ويمثّل إضافة شخصية في دراسة عهود الصلح. ويقوم هذا المنهج على "مقارنة بعض خصائص هذه العهود من حيث الشكل بخصائص وثائق إدارية وصلتنا نصوصها الأصلية على ورق البردي، وإن كانت ترجع إلى عصر متأخّر عن عصر الفتوح الرئيسي بين سنتي 81 و110هـ"[11]. ومن خلال هذه المقارنة، توصلت وداد القاضي إلى "تعزيز موثوقية هذه العهود المدروسة من حيث الخصائص العامّة لها، بحيث يمكن اعتبارها صورة طيبة عن المادة الأصلية المفقودة"[12].

هكذا إذًا، ومن خلال هذه المحاولات من أجل توثيق الرسائل والعهود الرسمية الإسلامية المبكّرة، وإن لم تكن تمثّل الأصول، يتبيّن أنّ حالتها التي وصلت إلينا والتي تعود إلى القرن الثالث للهجرة وفي أقصى الحالات إلى النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، لم تكن من الاختلاق والكذب والتزوير بما يجعل اعتمادها غير ممكن بالنسبة إلى المؤرّخ.

8 المرجع نفسه، ص 134.

9 المرجع نفسه، ص 196.

10 المرجع نفسه، ص 202.

11 المرجع نفسه، ص 203.

12 المرجع نفسه، ص 205 - 206.

ولئن كان البعض قد أكّد التدوين الإسلامي المبكّر، وبذل البعض الآخر جهدًا لتوثيق العديد من "الوثائق" الإسلامية الأولى، فإنّ هشام جعيط لم يُبدِ حرصًا خاصًا على إثبات أنّ الروايات الإسلامية المبكّرة كانت مكتوبة وتمّ تناقلها على هذا الأساس، بقدر ما حرص على إبراز فضل إخباريين كأبي مخنف لهثوا وراء أصالة الماضي، فاقتلعوا بذلك المادة التاريخية المجمّعة من أهواء النقل الشفوي وسجّلوها ليستفيد منها مؤرخون مجمّعون من أمثال الطبري والبلاذري[13]. فالمسألة في ما كتبه جعيط لا تتعلّق بالتدوين المبكّر أو المتأخّر لما كان يتناقله المسلمون من أخبار الإسلام الأوّل أو حتّى ما سبقه، وإنما تتعلّق بسيرورة تاريخية بدأت ببروز الوعي التاريخي بعد أحداث الفتنة الثانية مباشرة، فظهر بذلك مجمّعون محترفون Professionnels de la mémoire collective احترفوا بأخبار الإسلام الأول عن طريق المشافهة ليظهر بعدهم بين 80ه و100ه جيل ثانٍ اعتمد في نقل هذه الأخبار إلى جانب الذاكرة على الصحف الشخصية، ومنهم انتقل الأمر إلى الذين نشطوا بين 100ه و401ه والذين كثر معهم تدوين الأخبار في صحف شخصية دون أن يبلغ مرحلة التدوين التاريخي التي بدأت مع أبي مخنف المتوفّى عام 157ه وتلاه سيف بن عمر والواقدي والمدائني. وبذلك تكون المادة التي اعتمدها مؤلّفو القرن الثالث مادةً مكتوبة أساسًا. وقد أدّى ظهور هذه الكتب الموسوعية إلى اندثار الكتب السابقة باستثناء وقعة صفّين لنصر بن مزاحم (أي تلك التي تعود إلى النصف الثاني من القرن الثاني وقبله بقليل).

بناءً على ما تقدّم، يمكن عدّ ما وصلنا من كتابات عن صدر الإسلام تتويجًا لسيرورة إنتاج مادة تاريخية توافر فيها عديد العناصر التي تجعل اعتمادها لا يتنافى مع الكتابة التاريخية، وتتمثل أساسًا بـ:

- الكتابة المبكرة لكثير من عناصر المادة التاريخية في ما يتعلق بالوثائق الرسمية (رسائل، وعهود صلح) التي ضاعت أصولها ووصلتنا في صور لا تختلف عن الأصول إلّا في بعض المفردات وليس المعاني، أو الأخبار التي سجّلت خلال القرن الأوّل وبداية القرن الثاني بصفة فردية وجزئية قبل أن تصبح منذ النصف الثاني من القرن الثاني حركة ثقافية عامّة لتتويج سيرورة تاريخية تعود جذورها إلى أكثر من قرن، بذل خلالها مؤرخون كبار من أمثال أبي مخنف، وسيف بن عمر، والواقدي والمدائني، جهدًا جبّارًا لتخليص المادة الخامّ من كلّ ما علق بها من تناقضات وفوضى، فانتقوا منها وحذفوا وأعادوا صياغتها حتى أصبحت مادة تاريخية لم يتمثّلها مؤلّفوها من واقع ذهني واجتماعي وثقافي لزمنهم، وإنّما تمثّلوها من عالم سبقهم بقرن من حياتهم، وهو ما يحيل إلى خيال تاريخي متطابق مع ما حدث فعلًا[14].

- دور محترفي الذاكرة الذين برزوا منذ نهاية الفتنة الثانية في الحفاظ على ذاكرة الأمة من التلف. ويبدو أنّ هؤلاء كانوا يتدربون بطريقة خاصة تكاد تجعلهم يتذكّرون حرفيًا كل ما يسمعون أو يقرؤون لما يمكن أن يوصموا به من الضعف في الحافظة والجهل إذا ما اعتمدوا على صحف مكتوبة "إذ كان من دواعي الفخر عند المسلمين الأوائل الاعتماد على الحافظة وحدها في كلّ وقت ومكان وعدم اللجوء إلى المدوّنات وعدم الاشتغال بالتدوين"[15].

- تقيُّد المسلمين الأوائل منذ فترة مبكرة بـ "علم الجرح والتعديل" الذي يقوم على أساس "نقد السند ونقد التحصيل". ويذكر أيمن فؤاد السيد في هذا الصدد أنّ "النقد ظهر مبكّرًا مع ظهور رواية الخبر، ولكنّه لم يمارس بقصد تمييز الصحيح من الزائف إلّا بعد انقسام

---

13 Hichem Djait, *La Grande Discorde: Religion et politique de l'Islam des origines* (Paris: Gallimard, 1989), p. 170.

14 Ibid., p. 172.

15 جواد علي، "موارد تاريخ الطبري"، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، ج 1 (1950)، ص 154؛ وهو رأي يخالفه سزكين الذي يذكر أنّ الإخباريين والمحدّثين كانوا ينقلون الأخبار والأحاديث شفاهيًا مع وجودها مكتوبة لديهم، انظر: سزكين، ص 6.

المسلمين وظهور الفتن"[16]. وهذا ما يعني أنّ المسلمين، وهم ينقلون أخبار الفترة الإسلامية الأولى، لم يكن بإمكانهم أن يرووا ما يشاؤون دون قيد أو ضبط، لأنّهم لو لم يتقيدوا بشروط رواية الأخبار فإنّهم يُجَرّحون ويُتّهمون بالضعف ومن ثمّ تُسحب منهم الثقة في رواية الأخبار.

- الرحلات التي كان يتكبّدها مجمّعو الأخبار والتي كانت تستغرق الفترة الأكبر من أعمارهم من أجل التثبّت في الأخبار والسعي إلى استقائها من مصادرها الأصلية، ما يوحي بوجودها مكتوبة في أماكن معينة.

تباينت الآراء إذًا حول مدى فائدة اعتماد المادة الواردة في المصادر غير المباشرة في كتابة التاريخ الإسلامي المبكّر. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تقييمها، فقد اتفقت ضمنيًا على تدوينها المتأخّر ممّا أفقدها عدّ الدارسين لها وثائق مباشرة. وما الخلط بينها بوصفها مصادر غير مباشرة وغير أصيلة وبين الوثائق المباشرة لوصولها إلى الدارسين بأصولها إلا نتيجة الخلط الشائع بين الوثيقة والنص الإخباري أو الأدبي والناتج فيما نعتقد من الخلط بين المصطلحات في اللغات الأوروبية ذات الجذور اللاتينية مثل الفرنسية التي تستعمل لفظ Document وترجمته وثيقة في اللغة العربية على كلّ ما يصلح استعماله حجّةً أو مصدرًا للمعلومات. غير أنّ اللغة الفرنسية وربّما بقية اللغات الأوروبية لا تكتفي بذكر كلمة Document وإنّما تضيف ألفاظًا أخرى لتدقيق طبيعتها؛ كأن نجد,Document d'archive Document juridique, Document épigraphique, Document littéraire.

أمّا في اللغة العربية فإنّ المصادر تُقسّم إلى صنفين كبيرين: الوثائق أو المصادر الأرشيفية، والكتابات السردية ومنها النصوص الأدبية والإخبارية والفقهية والجغرافية. ويُفرّق جعيط بين هذين النوعين من المصادر، فيذكر أنّ المصادر السردية دُوّنت عن وعي من أجل ترك شهادة في حين تُشارك الوثائق الأرشيفية في الحركة العادية للوجود الإنساني[17].

على هذا الأساس من التفريق بين معنى المصادر في اللغة العربية وبعض اللغات الأوروبية، يتّضح أنّ مصادر الإسلام المبكّر هي أساسًا مصادر غير مباشرة كُتبت بعد زمن طويل من حدوث الأحداث التي ترويها وتكاد تفتقر كليًا إلى وثائق بأصولها.

مقاربات الباحثين في اعتماد المصادر الإسلاميّة لكتابة تاريخ المسلمين المبكّر

مثلما تعدّدت مواقف الباحثين التقييمية للمصادر الإسلامية المبكّرة، تعدّدت أيضًا المقاربات التي اعتمدوها في تاريخ المسلمين الأوّل بالاعتماد على هذه المصادر:

المقاربة التمجيدية

توخّى أغلب الدارسين المسلمين بخاصة من المؤرخين هذه المقاربة؛ إذ رأوا أنّ ما ورد في المصادر العربية عن فترة الإسلام المبكّر يمثّل حقائق مطلقة ومسلّمات لا يرقى إليها الشك. فكان تعاملهم مع نصوص هذه الفترة من الإسلام كأنّها "مقدّسات"، وليست نصوصًا تاريخية قابلة للنقد. ما حدا بهؤلاء المؤرخين إلى أن يعتمدوا كلّ ما ورد عن هذه الفترة التأسيسية ليكتبوا عنها ما يشبه الميتاتاريخ وليس التاريخ.

16 السيد، ص 15.

17 H. Djait, "Les sources écrites antérieures au XVème siècle, Histoire Générale de l'Afrique," *Jeune Afrique* (1980), p. 118.

المقاربة الوصفية

تعتمد هذه المقاربة على ما ورد في المصادر دون إعمال الفكر النقدي. وسادت هذه المقاربة الوصفية للمصادر العربية كتابة تاريخ المسلمين المبكّر منذ العصور الوسطى وتواصلت إلى وقتنا الحاضر. وأهمّ ما يميّز الكتابة التاريخية عند أصحاب هذه المقاربة هو الأسلوب الجذّاب الذي يثير فضول القارئ. ومن أقطاب هذه المقاربة يمكن أن نذكر موير W. Muir وجرامباوم V. Grunbaum وكيندي H. Kennedy وواث W.M. Watt وعبد الحي شعبان.

إلى جانب أصحاب المقاربتين التمجيديّة والوصفية، برزت مجموعة من المستشرقين أبدت حرصًا خاصًا على نقد الروايات الإسلامية المتعلّقة بالإسلام الأوّل، قصد تخليصها ممّا علق بها من الشوائب التي طرأت عليها عبر السنين، غير أنّ بعضهم بالغ في نقد هذه الروايات وشكّك في ما وصلنا منها.

وهنا لا بدّ من تأكيد فضل الاستشراق في بحث قضايا الإسلام المبكر، بخاصة قضية المصادر التي دار حولها جدل شارك فيه إلى جانب المستشرقين العديد من الدارسين المسلمين. وقد استغرق هذا الجدل زمنًا يفوق القرن وأسفر عن تبلور أكثر من موقف اتخذه الباحثون تجاه هذه المصادر المتضمّنة مادة ضخمة عن الإسلام المبكّر. ويمكن حصر هذه المواقف في مقاربتين بارزتين:

المقاربة التشكيكيّة

يمكن نعت أصحاب هذه المقاربة بـ "التشكيكيين"، لتشكيكهم في أصالة كلّ ما رُوي عن الإسلام الأوّل من روايات سواء أكانت أحاديث أم أخبارًا أم غيرها.

وتُرجع وداد القاضي إثارة هذه المسألة إلى "الغموض الذي لا يزال يحيط بالتدوين التاريخي عند العرب"[18]. وبلغ أمر التشكيك في صدقية الروايات الإسلامية في صدر الإسلام أوجه في فترتين مهمتين؛ بدأت الأولى منذ أواخر القرن التاسع عشر مع ما كتبه المستشرق المجري جولدزيهر Goldzhier الذي يرى سزكين "أنّه يصرّ على مفهوم خطأ يقول بأنّ الرواية العربية لم تكن إلّا شفوية"[19]. أمّا الثانية فتعود إلى أواخر القرن العشرين إثر صدور كتاب *Coranic Studies* لونزبرو Wansbrough عام 1977 الذي شكّك في موثوقية النصوص العربية القديمة بما في ذلك القرآن نفسه، وصدور كتاب *Hagarism* لكرون وكوك P. Crone & M. Cook عام 1977 أيضًا، وفيه تمّ نزع أيّ موثوقية عن النصوص العربية ووقع تفضيل النصوص "غير الإسلامية" عليها مثل النصوص اليونانية والسريانية[20]، لأنّ النصوص العربية "المتأخّرة" التدوين بحسب هذين المؤلفين لا يمكن سوى الاستئناس بها مع اعتماد كلّي على غيرها من النصوص[21]. ولم يكتف هؤلاء المشككون بنفي أيّ أهمية عن المصادر الإسلامية التي تتضمّن روايات عن الإسلام المبكّر، وإنّما هاجموا كثيرًا من كبار المستشرقين من أمثال ريتر Ritter، ومادلونج Madlung، وفان آس Van Ess، في محاولاتهم ردّ بعض النصوص إلى القرن الأوّل[22]. وتخلّل فترتي أوج التشكيك في صدقية المصادر الإسلامية الراجعة إلى الفترة الأولى، العديد من الكتابات التي نسجت على منوال ما كتبه جولدزيهر مثل مادة "الطبري" في دائرة المعارف الإسلامية، وأكّد

18 وداد القاضي، "نحو منهج سليم في موثوقية الرسائل العربية المبكرة"، في: **موافقات** (تونس: الدار التونسية للنشر، 1989)، ص 127.

19 سزكين، ص 3.

20 القاضي، "نحو منهج سليم في موثوقية الرسائل العربية المبكرة"، ص 127–128.

21 فرد دونر، "تكوّن الدولة الإسلامية"، **الاجتهاد**، العدد 13 (خريف 1991)، ص 70.

22 للمزيد، انظر:
M. Cook, *Early Muslim Dogma* (*Princeton,* NJ: Princeton, 1980).

صاحبها أنّ أبا جرير الذي عاش في أواخر القرن الثالث للهجرة (310هـ/ 923م)، استمدّ مادّته تارةً من الرواية الشفوية، وتارةً أخرى من المصادر المدوّنة[23]. أمّا سوفاجيه فقد رأى أنّ مصادر مادة الكتب التي وصلت إلينا إنّما هي شفوية[24]. ولذلك فإنّ المعلومات الواردة فيها لا معنى لها. وبالطريقة نفسها شكّك بلاشير في مؤلّفات اللغويين المفضّل الضّبي (ت. 168هـ/ 784م) وابن الأعرابي (231هـ/ 844م)[25].

وتواصل شكّ كثير من المستشرقين في نقطة أو أكثر من مادة التاريخ الإسلامي المبكّر فنتج من ذلك عدد من الدراسات القيّمة التي طوّرت إلى حدٍّ كبير المنهج النقدي في التعامل مع هذه المادة. ومن أبرز هذه الدراسات ما كتبه دي كوجويه M. J. De Cojoe وفلهاوزن Y. Welhausen في أواخر القرن التاسع عشر؛ وكايتاني ولامنس وشاخت J. Shachtوبرانشفيك R. Brunshvig في النصف الأوّل من القرن العشرين[26].

كان الشكّ في أصالة بعض عناصر التاريخ الإسلامي المبكّر قائمًا منذ أواخر القرن التاسع عشر. لكن أهدافه الأساسية كانت منصبّة على ما يبدو في اتجاه تركيز منهج نقدي صارم من أجل التفريق بين ما هو تاريخي في هذه المادة يساعد على إعادة تركيب النواة التي قامت عليها الحضارة الإسلامية للقرون اللاحقة، وما هو إضافي ووهمي وأسطوري وقع إلحاقه بالمادة الأصلية لأسباب دينية عقائدية واجتماعية حضارية، وهو أمر طبيعي ينمّ عن مناخ اجتماعي سليم في مجتمع متعدّد الانتماءات الإثنية والدينية والاجتماعية والحضارية.

أمّا الموجة التشكيكية المتأخّرة التي ظهرت في العالم الأنجلوسكسوني أساسًا ومن أقطابها ونزبرو وكراون وكوك وجرالد هاوتنغ وموشي شارون وجوديت كورن ويهودا نيفو ونورمان كلدر، فإنّها تنفي "الأصالة" عن كلّ أنواع المصادر العربية الإسلامية وصدقيتها. ويدعو معظم أقطاب هذه الموجة إلى اعتماد المصادر الأجنبية، بخاصّة اليونانية والسريانية عوضًا عن المصادر العربية الإسلامية.

يعدّ هذا التمشّي الجديد الذي نقده كثير من الباحثين المستشرقين الآخرين في فرنسا والولايات المتحدة الأميركية خطيرًا لأكثر من سبب:

لا يمكن دراسة تاريخ أمّة ما باعتماد مصادر "أجنبية" اعتمادًا رئيسًا، بخاصة إذا كان لهذه الأمة مصادرها، ومن ثمّ يصبح اعتماد المصادر الأجنبية أمرًا مستحسنًا إذا كانت الغاية منه المقارنة والإثراء والإضافة والإيضاح والتدقيق.

ماذا نفعل في حالة غياب هذه المصادر "الأجنبية" في بعض المناطق وبعض الفترات مثلما هو الشأن بالنسبة إلى دراسة تاريخ "شمال أفريقيا" خلال القرنين الأوّل والثاني للهجرة، بحيث لا نجد أيّ مصادر يمكن اعتمادها باستثناء المصادر العربية المتأخّرة عن الفترة، فهل نحذفها من التاريخ بحجّة أنّ ما يوجد من مصادر لا يمكّن من الوصول إلى "الواقع الحقيقي"[27] الذي نادت به المدرسة التاريخية الوضعية منذ أواخر القرن التاسع عشر، مع العلم أنّ هذا المنهج التاريخي قد تجاوزه علماء الغرب منذ زمن طويل.

---

23 *Encyclopédie de l'Islam*, art. *Al-Tabari*, T. IV (Leiden: Brill, 1975), p. 608.

24 J. Sauvaget, *Introduction à l'Histoire de l'Orient Musulman* (Paris : Librairie d'Amérique et d'Orient Adrien-Maisonneuve, 1943).

25 R. Blachère, *Histoire de la littérature arabe des origines à la fin du XV siècle* (Paris: Adrien-Maisonneuve, 1952).

26 عن كتابات هؤلاء انظر:
F. Donner, *Narratives of Islamic Origins*: *The Beginnings of Islamic Historical Writing* (Princeton, NJ: The Darwin Press, 1998), pp. 10 - 22.

27 G. Martinez-Gros, "Mahomet, Prophète et Guerrier," *Les collections de L'histoire,* no. 30 (2006), pp. 29 - 30.

المقاربة النقدية

استفاد المشككون في "أصالة" المادة الإسلامية المبكّرة كثيرًا من أصحاب المقاربة النقدية للمصادر. بدأ ظهور هذه المقاربة منذ منتصف القرن التاسع عشر. وهو الزمن الذي برزت خلاله المدرسة الوضعية في أوروبا. قامت المقاربة النقدية للمصادر على عاملين؛ يتعلّق أوّلهما بنقل المعرفة من شخص إلى آخر وما يمكن أن يلحق المادة التاريخية من جرّاء هذا النقل، بخاصة إذا ما تعلّق الأمر بالإخباريين المتأخّرين من الذين تأثّروا بالجدل العقائدي ما من شأنه أن يؤثّر في المادة التاريخية في اتّجاه تحريفها بتضخيم بعض جوانبها أو طمسه. أمّا العامل الثاني فتتقاسمه المقاربة النقدية مع المقاربة الوصفية؛ إذ يعتقد أنصار المقاربتين في هامشية مادة الحديث بالنسبة إلى إعادة تركيب التاريخ الإسلامي، لأنّ أساس هذه المادة بحسب أصحاب هاتين المقاربتين، غير تاريخي فضلًا عن أنّ مشاغله دينية مستمدّة من النص القرآني. ويسوق لنا دونر بعض المؤلفين الذين اعتمدوا المقاربة النقدية للمصادر؛ فيبدأ بذكر دي كوجويه ثمّ فلهوزن، ثمّ يتعرّض إلى آخرين بخاصة منهم كايتاني[28] مبرزًا أهمّ ما توصّلوا إليه من نتائج في نقد رواة المصادر، بخاصّة ابن إسحاق والواقدي بالنسبة إلى دي كوجويه، وسيف بن عمر بالنسبة إلى فلهوزن، مع الإشارة إلى امتناع كليهما عن التعرّض مباشرةً لحياة النبي محمد، وربما يعود هذا الامتناع إلى عدم ثقتهما بمادة الحديث[29].

الحصيلة

كي ننتهي من الجدل القائم منذ أكثر من قرن بين الباحثين في "أصالة" الروايات الإسلامية المبكرة وإذا ما كان بالإمكان اعتمادها مادةً تاريخيةً لبحث قضايا الإسلام الأوّل أو لا، لا بدّ من التركيز على أنّ المقاربة التشكيكية التي برزت في أواخر القرن الماضي، استفادت كثيرًا من بحوث المقاربة النقدية للمصادر والمقاربة النقدية للحديث اللتين تطوّرتا في أواخر القرن التاسع عشر إلى حدود نهاية النصف الأوّل من القرن العشرين. غير أنّ المقاربتين الأخيرتين، على الرغم من أنّهما أشارتا إلى بعض الأساطير الخيالية وبعض التحوير والاختلال والاختلاق والإسقاط بشتى أنواعه في الروايات الإسلامية المبكرة، فهذا لم يمنع أصحابهما من الاعتراف بوجود مادة "أصيلة" يمكن التوصّل إليها باستعمال المنهج النقدي الصارم في التعامل مع هذه الروايات خلافًا لأصحاب المقاربة "التشكيكية" الذين أوغلوا في النقد إلى أن توصّلوا إلى أنّه لا وجود لحقيقة إطلاقًا في المصادر الإسلامية المبكرة، فكانت دعوة بعضهم إلى البحث في حقيقة الإسلام الأوّل خارج النصوص الإسلامية (كوك، وكراون)، وقول البعض الآخر باستحالة البحث في هذا الأمر (ونزبرو).

لقد أثار ما توصّل إليه أقطاب المقاربة "التشكيكية" من نتائج حول الإسلام الأوّل كثيرًا من الضجيج في الأوساط الأكاديمية الغربية. ومن أبرز الذين كتبوا في هذا المجال المستشرق الفرنسي ديكوبار[30] الذي استعرض في البداية أهمّ النتائج التي توصّل إليها كراون وكوك في كتابهما *Hagarism*، ثمّ ونزبرو في كتابيه *Quranic Studies* و*The Sectarian Milieu*.

تقوم الفكرة الأساسية للكتاب الأوّل على أنّ ما سُمّي إسلامًا، مثّل في الحقيقة نتاجًا متأخّرًا نسبيًا لحركة التقاء ثم افتراق مع مجموعات دينية مسيحية وبخاصة يهودية. وقد حدث الالتقاء والافتراق في سورية، وبذلك يكون الإسلام مولودًا في سورية، بحسب

28 Leone Caetani, *Annali dell'Islam* (1905-1926), cité par Donner, *Narratives,* p. 12.

29 Michael Jan De Cojoe, *Mémoire sur la conquête de la Syrie* (Leiden: E.J. Brill, 1900); L'édition critique de *Kitab al-Buldan* de Baladhuri, édition Leiden 1863-1866; J. Wellhausen, *Prolegomena zur altesten Gechichte des Islam* (Berlin: G. Reimer, 1899); J. Wellhausen, *Das arabishe Reich und sein sturz* (Berlin: Georg Reimer, 1902).

30 Christian Décobert, *Le Mendiant et le Combattant: L'institution de l'Islam* (Paris: Editions du Seuil, 1991), pp. 30 - 53.

مؤلّفي كتاب *Hagarism*، وليس في مكّة أو في المدينة. أمّا أساس تأليف ونزبرو كتابيه فيتلخّص في استنتاجه استحالة كتابة تاريخ الإسلام الأوّل، ولا تعزى هذه الاستحالة إلى نقصٍ في المعلومات، وإنّما إلى عدّه لها ترتيبًا مناقبيًا متأخّرًا للماضي.

ويعلّق ديـكوبار[31] على النتائج التي توصّل إليها مؤلفو الكتب المذكورة فينعتها بالمغالاة، لأنّ كراون وكوك اللذين نسفا أيّ أهمية للمصادر العربية الإسلامية، قد اعتمدا للقيام بذلك على مادة ضعيفة وفي بعض الأحيان مغلوطة. أمّا ونزبرو فقد سقط من دون أيّ حذر في عدّ المصادر الإسلامية المبكرة مصادر ألّفتها عناصر أجنبية عن العرب، وبذلك يضع مقاربته موضع تساؤل، لأنّ نعته العلماء المسلمين الأوائل بكونهم عراقيين متهوّدين أمر غير مقبول لا تاريخيًا ولا سوسيولوجيًا.

وعلى الرغم من تقليل ديـكوبار[32] من أهمية النتائج التي توصّل إليها كراون وكوك وونزبرو، فهو لا ينكر أنّ طرح ما ورد فيها عن مادة المصادر العربية الإسلامية المبكرة يعدّ محرجًا ولافتًا للانتباه، لأنّه يضع الباحث أمام مشاكل حقيقية لعل أهمّها فعل ولادة الإسلام بوصفه ظاهرة دينية، مذكّرًا أنّ هذه المشاكل هي قديمة قدم الاستشراق الأكاديمي الذي نَحَتْ البحوث فيه منحيَين؛ فإمّا اعتماد مادة مصدرية خارجية (آثار ومصادر أدبية خارجية)، وإمّا تسليط النقد الداخلي على مصادر داخلية (المصادر العربية الإسلامية)، مع رغبة في كلا الحالتين في عدم الخلط بين الميادين وعدم عدّ المصادر الأدبية العربية على أساس أنّها مصادر مباشرة، وهو الأمر الذي لم تستطع دراسات كراون وكوك وونزبرو تجنّب الخلط بين عناصره.

وأمّا دونر[33] فيعتقد أنّ تاريخ الإسلام الأوّل لا يمكن أن يوجد إلّا في النصوص وبقايا النصوص القديمة المنتشرة في كثير من الكتب التاريخية التي تعود إلى القرن الثالث للهجرة وما بعده. وهو ما توصّل إليه جعيّط[34] من خلال تأكيده القيمة التاريخية لما وصل إلينا من مؤلفين كبار أمثال أبي مخنف وسيف بن عمر والسائب الكلبي والواقدي والمدائني الذين تؤدّي قراءة آثارهم المتأنية والثرية بالأشخاص والأحداث إلى الاندماج في واقعهم، ما يجعل الباحث في هذه الفترة كأنّه يعيش فيها حقًا.

خلافًا لديكوبار ودونر وجعيط، كان تأثّر دي بريمار[35] إيجابيًا بكتابات أصحاب المقاربة "التشكيكية"؛ إذ خصّص مقدمة كتابه لتأكيد عدم وجود وثائق عربية إسلامية مباشرة يمكن اعتمادها لكتابة التاريخ الإسلامي الأوّل. وأشار بطريقة غير مباشرة إلى أنّه لا يمكن تعويض هذا العيب الأساسي في طبيعة المصادر الإسلامية بالاعتماد الكلّي على المصادر السريانية واليونانية والأرمينية والقبطية المسيحية نظرًا إلى قلّة المعطيات الواردة فيها وعدم تناولها جميع القضايا المطروحة دراستها على مؤرخي الفترة التأسيسية للإسلام، على الرغم من أنّ هؤلاء المؤرخين ما زالوا لا يعتمدون المعطيات في هذه المصادر بما فيه الكفاية. وعلى هذا الأساس توصّل دي بريمار إلى استحالة كتابة تاريخ المسلمين الأوّل بخاصة سيرة نبيّهم. وعلى الرغم من هذا الاستنتاج الواضح لم يمتنع هذا المستشرق الفرنسي عن تناول العديد من القضايا المتعلقة بالتجارة وعرب شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، ويثرب والهجرة و"دستور المدينة" واليهود والغزوات الإسلامية في عهد النبوّة، وغيرها، معتمدًا في ذلك على ما ورد في المصادر العربية الإسلامية بدرجة أولى، والمصادر الخارجية بدرجة ثانية[36].

---

31 Ibid., pp. 30 - 31.

32 Ibid., pp. 31 - 32.

33 Donner, pp. 30 - 31.

34 Djait, *La Grande Discorde*, pp. 165 - 177.

35 A. L. De Prémare, *Les Fondations de l'Islam Entre Ecriture et Histoire* (Paris: Editions du Seuil, 2002), pp. 12 - 31.

36 Ibid., pp. 469 - 492.

إنّ ما يثير الانتباه بالنسبة إلى جدل الباحثين في أصالة المادة المصدرية للإسلام المبكر هو التشكيك في صدقيتها بسبب كتابتها المتأخرة وغياب الوثائق الأرشيفية. وهو أمر يستوجب بعض التوقّف.

لا يمكن كتابة التاريخ الإسلامي المبكر، بإقصاء المصادر الإسلامية بدعوى عدم أصالتها، لأنّ المصادر غير الإسلامية سواء أكانت يونانية أم سريانية أم أرمينية أم قبطية أم حتى عربية تعاني المشكل نفسه المتعلق بأصالة مادتها. إنّ هذه المصادر بمختلف أنواعها سواء أكانت إخبارية أم مناقبية أم جدالية تمجيدية، لم تصل إلينا كما هو شأن المصادر الإسلامية في أصولها، وإنّما في نسخ بعد عدة قرون من تأليفها الأصلي. وهذا ما يجعل تعويل كوك وكراون على هذه المصادر لكتابة التاريخ الإسلامي المبكر أمرًا لا معنى له لأنّها تفتقر إلى الأصالة مثلما هو شأن المصادر الإسلامية[37]. ولذلك يصبح اعتمادها لكتابة تاريخ الآخر العدوّ لا مبرّر له إلّا نظرة الاستعلاء التي تعوَّد عليها المسيحيون إزاء المسلمين منذ بداية الإسلام[38]. هذا فضلًا عن أنّ التدوين غير المعاصر للأحداث لا يهمّ المسلمين وحدهم وإنّما يشتركون في ذلك مع الشعوب الأخرى؛ إذ يؤكّد لوسيان فيفر L. Febvre "أنّ الناس إلى حدود القرن السادس عشر ميلادي، كانوا يستمعون أكثر ممّا يرون ويدوّنون"[39]. أمّا رأي ونزبرو القائل باستحالة كتابة تاريخ المسلمين المبكر فلا يمكن أخذه مأخذ الجدّ، لأنّ المبررات التي يسوقها تفتقد الحجة والمنطق.

كما يتسنّى رفض الرأي القائل بأنّ غياب الوثائق الأرشيفية يعيق كتابة التاريخ الإسلامي المبكر، لأنّ زمن المدرسة الوضعية الذي يستوجب وجود هذه الوثائق قد ولّى، ولأنّ غيابها لا يهمّ المسلمين وحدهم، وإنّما يهمّ كذلك الإغريق والرومان. وفي هذا الصدد يذكر جعيط أنّ المصادر المكتوبة بالنسبة إلى شمال أفريقيا في الفترة القديمة، وعلى الرغم من طول سيطرة الرومان عليها، تفتقد تقريبًا الأرشيف[40]، باستثناء النقائش التي لا يمكن أن تفيد في كلّ ما يهتمّ به المؤرخ، وبالنسبة إلى الفضاء المزمع كتابة تاريخه. وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نسوق ما قاله شكسبير: "افترضوا أنّه لا يوجد أرشيف، ألا يكفي أن تنقل الحقيقة من عصر إلى عصر لتبلغ الأجيال المقبلة آخر يوم في العالم"[41].

الخاتمة

بناءً على ما تقدّم، يمكن القول بأنّ المقاربة التشكيكية مغرقة في المبالغة عندما تنفي كل صدقية عن المصادر الإسلامية في ما يتعلق بالإسلام المبكر، بخاصة وهي تتناول المسألة خارج النسق الإنساني لتجعلها خاصة بالمسلمين وحدهم، ممّا يوحي بأنّ أصحاب هذه المقاربة تعاملوا مع حضارة المسلمين وتاريخهم على أساس أنّهما دون مستوى حضارة الإغريق والرومان والبيزنطيين وحتى الغرب المسيحي وتاريخهم. لا نرمي من خلال هذه المآخذ إلى الدعوة إلى التعامل مع ما ورد في المصادر الإسلامية بوصفه حقائق مطلقة لا يجب نقدها ووضعها موضع التساؤل، بقدر ما ندعو إلى التعامل مع هذه المصادر على أساس المناهج المعتمدة في دراسة تاريخ الحضارات الأخرى، مع مقارنة المشاكل التي تعترضنا فيها على صعيد المنهج بما يشابهها في تاريخ الحضارات الأخرى التي عاصرتها أو سبقتها.

---

37 انظر ما أورده تيودور خوري حول التشكيك في أصالة الكتابات المنسوبة إلى جان الدمشقي وتيودور أبو قرة:
Th. Khoury, *Les théologiens byzantins et l'islam: textes et auteurs (VIII-XIII s.)*, (Louvain: Nauwelaerts, 1969), pp. 49-55, 87.

38 J. Tolan, *Les Sarrasins: L'islam dans L'imagination Européenne au Moyen Âge* (Paris: Flammarion, 2003), p. 18.

39 R. Mandrou, "Histoire des Mentalités," *Encyclopédie Universalis*, Corpus 11, p. 48.

40 هشام جعيط، **تأسيس الغرب الإسلامي** (بيروت: دار الطليعة، 2004)، ص 224.

41 Supposez qu'il n'existe pas d'archives Ne suffirait-il pas que la vérité Fût transmise d'âge en âge Pour atteindre la postérité Jusqu'au dernier jour du monde, Shakespeare, Richard III, in: Abdallah Laroui, *Islam et Histoire: essai d'épistémologie* (Paris: Flammarion, 1999), p. 9.

باعتماد هذه الطريقة في التعامل مع المصادر الإسلامية يمكن عدّ تاريخ المسلمين حلقة من حلقات التوجه العالمي[42]، وهي النظرة الوحيدة التي من شأنها أن تمكّن المؤرخين، سواء أكانوا من داخل هذه الحضارة أم من خارجها، من كتابة تاريخٍ أقرب إلى الإنصاف و"الموضوعية".

إنّ الغرض من طرح هذا الموضوع بصفة مقتضبة هو دعوة المشتغلين على المصادر العربية الإسلامية المبكرة من العرب والمسلمين إلى إعادة النظر في المناهج المعتمدة في التعامل مع هذه المصادر من أجل إرساء طرق الكتابة الجديدة التي ما زالوا يصرّون على عدم الانخراط فيها على الرغم من أنّ مصادرهم تزخر بتعدّد القراءات[43].

42 Ibid., p. 17.

43 Houari Touati, "Les lecteurs des Chroniques Arabes," conférence présentée dans le colloque international lecteurs historiques des chroniques médiévales, organisé par l'Institut Français du Proche Orient de Damas, 10/12/2003.

المراجع

العربية

• جعيط، هشام. **تأسيس الغرب الإسلامي**. بيروت: دار الطليعة، 2004.

• الحيدر آبادي، محمّد حميد الله. **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة.** ط 2. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1956.

• دونر، فرد. "تكوّن الدولة الإسلامية"، **الاجتهاد**، العدد 13 (خريف 1991).

• سزكين، فؤاد. **تاريخ التّراث العربي**. ترجمة محمود فهمي حجازي. المملكة العربية السعودية: إدارة الثقافة والنّشر بالجامعة، ووزارة التعليم العالي، 1983.

• علي، جواد. "موارد تاريخ الطبري"، **مجلّة المجمع العلمي العراقي**، ج 1 (1950).

• القاضي، وداد. "مدخل إلى دراسة عهود الصلح الإسلامية زمن الفتوح". ورقة بحثية قدّمت في المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام. بلاد الشام في العهد الأموي. الندوة الثانية. عمّان، 1987.

• مصطفى، شاكر. **التاريخ العربي والمؤرّخون**. بيروت: دار العلم للملايين، 1983.

• **موافقات**. تونس: الدار التونسية للنشر، 1989.

• هوروفنتس، يوسف. **المغازي الأولى ومؤلّفوها**. ترجمة حسين نصار. القاهرة: مكتبة الخانجي، 2001.

الأجنبية

• Blachère, R. *Histoire de la littérature arabe des origines à la fin du XV siècle*. Paris: Adrien–Maison neuve, 1952.

• Cook, M. *Early Muslim Dogma*. *Princeton.* NJ: Princeton University, 1980.

• De Cojoe, M. J. *Mémoire sur la Conquête de la Syrie*. Leiden: E. J. Brill, 1900.

• De Prémare, L.A. *Les Fondations de l'Islam entre Ecriture et Histoire*. Paris: Editions du Seuil, 2002.

• Décobert, C. *Le Mendiant et le Combattant: L'institution de l'Islam*. Paris: Éditions du Seuil, 1991.

• Djait, H. "Les sources écrites antérieures au XVème siècle, Histoire Générale de l'Afrique." *Jeune Afrique* (1980).

• ________. *La Grande Discorde: Religion et Politique de l'Islam des Origines.* Paris: Gallimard, 1989.

• Donner, F. *Narratives of Islamic Origins: The Beginnings of Islamic Historical Writing*. Princeton, NJ: The Darwin Press, 1998.

• Édition critique de *Kitab al-Buldan de Balathuri*. Leiden: 1863 - 1866.

• Khoury, Th. *Les théologiens byzantins et l'islam: Textes et Auteurs (VIII-XIII s.)*. Louvain: Nauwelaerts, 1969.

• Laroui, A. *Islam et Histoire: Essai d'episthémologie*. Paris: Flammarion, 1999.

• *Les Annales Islamologiques*. Le Caire: Institut Français d'Archéologie, 1998.

- Martinez-Gros, G. "Mahomet, Prophète et Guerrier," *Les collections de L'histoire.* no. 30 (2006).
- Sauvaget, J. *Introduction à l'Histoire de l'Orient Musulman*. Paris: Adrien–Maison neuve, 1943.
- Sprenger, A. "On the origin and progress of writing down historical facts among the Musulmans." *Journal of the Asiatic Society of Bengal*. no. 25 (1856-1857).
- Tolan, J. *Les Sarrasins: L'islam dans L'imagination Européenne au Moyen Âge.* Paris: Flammarion, 2003.
- Touati, Houari. "Les lecteurs des chroniques arabes." Conférence présentée dans le colloque international lecteurs historiques des chroniques médiévales. Institut Français du Proche Orient de Damas. 10/12/2003.
- Wellhausen, von Julius. *Das arabishe Reich und sein sturz*. Berlin: Georg Reimer, 1902.
- _________. *Prolegomena zur altesten Gechichtedes Islam.* Berlin: G. Reimer, 1899.

عزمي بشارة

الجيش والسياسة

إشكاليات نظرية ونماذج عربية



في كتابه **الجيش والسياسة – إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، الصادر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (224 صفحةً من القطع المتوسط، موثقًا ومفهرسًا)، يعالج المفكر عزمي بشارة نظريًا بعض العناصر الرئيسة في إشكالية الجيش والسياسة، انطلاقًا من واقع البلدان العربية، ويقارب تحليليًا نماذج عربيةً، استنادًا إلى التجربة العينيّة، ويفحص نظريًا مقولات رائجةً من مصادر أكاديمية غربية، بناءً على التجربة. كما يبحث في العلاقة بين الجيش والسياسة انطلاقًا من أنْ لا جدارَ فاصلًا بين الجيش والسياسة بحكم تعريفهما؛ إذ يتدخل الجيش في الحكم ويتحول إلى قوّة قمعية، تدافع عن النظام القائم، أي عن سلطته وامتيازاته. ألّف بشارة كتابه المذكور من ثلاثة فصول: الجيش والحكم عربيًا: إشكاليات نظرية، فشل بوتقة الصهر العسكرية وبروز الولاءات ما قبل الوطنية في الجيش - الحالة السورية، تحولات الجيش المصري.

محمد الطاهر المنصوري | Mohamed Tahar Al Mansuri*

صورة البيزنطيين في الحضارة العربية من خلال اللغة

The Image of the Byzantines in Arabic Culture as Expressed in Language

لقد كانت لبيزنطة التي تحمل إرث الإمبراطورية الرومانية علاقات عِدَّة مع العالم العربي - الإسلامي، لم تنحصر فقط في تاريخ الكراهية والصراع. فإنْ كانت التصورات المُتبادلة قد أُنتجتْ في اليوم الأول من الحرب، فإن العلاقات فيما بعد سيطبعها جانب مهم من التبادلات الرسمية والتعايش، والتي تجد طريقها من خلال المراسلات بين الملوك والأمراء، وما يطبع مناطق التخوم من احتكاك مستمر كافتداء الأسرى والانتقال بين الجانبين، إضافة إلى السفر، والتجارة. لقد تناول عدد كبير من الدارسين جوانب مختلفة من صورة البيزنطيين وصورة العرب والتبادل بين الطرفين؛ بيد أنَّ "اللغة" ظلتْ مُغيَّبة عن البحث والتقصي، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا المقال الذي يمكن عدّه بحثاً في تاريخ الذهنيات، إذ يسمح بفهم آليات التوظيف اللغوي العربي عند الحديث عن الآخر وأثر المُتخيل في ذلك. تتحدَّد إذًا الإشكالية التي سنتناولها في هذه الدراسة في السؤالين التاليين: كيف عبّر العرب من خلال اللغة عن الآخر البيزنطي؟ وما هي الكلمات والمصطلحات التي استعملها العرب للحديث عن البيزنطيين؟

كلمات مفتاحية: بيزنطة، آخرية، لغة، صورة، حضارة عربية.

The history of diverse relations between Byzantium, the heir to the Roman Empire, and the Arab-Islamic world went beyond war and conflict. While war did shape the initial contacts between the two sides, an important part of subsequent relations was characterized by official exchanges and coexistence. There was correspondence between kings and emirs and on-going contacts in border regions involving the ransom of prisoners, travel, and trade. Many studies have dealt with the Arabs and Byzantines respective perception of each other. This paper, however, will concentrate on the relatively neglected topic of language. This contribution can be viewed as research into the history of mentalities, which allows us to understand the linguistic mechanisms of Arabic involved in talking about the "other" and the effect of the imaginaire on that other. The paper seeks to address two questions: How did the Arabs represent the Byzantine "other" linguistically, and what words and terms did the Arabs use to talk about the Byzantines?

Keywords: Byzantium, Otherness, Language, Image, Arab Civilization.

* أستاذ التاريخ في معهد الدوحة للدراسات العليا سابقًا (ت. 2016)، متخصص في التاريخ البيزنطي والعلاقات المتوسطية في العصر الوسيط.

Professor of History at the Doha Institute for Graduate Studies(d. 2016), his scholarship was focused on Byzantine history and relations across the Mediterranean world during the medieval period.

مقدمة

تندرج الصورة التي شكّلها العرب عن البيزنطيين، ضمن صورة الآخر والطريقة التي تنظر من خلالها الشعوب بعضها إلى بعض. إنّ هذه الصورة، ليست مطلقة وموضوعية، وإنّما هي صورة نسبية وذاتية. فهي نسبيّة كونها لا تقدم إلّا جزءًا بسيطًا من "اللوحة"، وهي ذاتية لأنّها دائمًا تنطلق من الأنا لتصل إلى الآخر؛ إذ يتم تشكيل هذه الصورة انطلاقًا من الذات، فما تعدّه الذات خيرًا تبحث عنه في الآخر، فإن وُجد، صار الآخر ملتحمًا مع الذات، وإن لم يوجد حدث التمايز الغيري. كما يضاف إلى جانب النسبية والذاتية التي تتحكم في تشكيل الآخر، عامل ثالث هو الزمن؛ فصورة الآخر متحركة ومتطورة، تبقى محفوفة بالأوضاع التي نشأت فيها الصورة، وبتطور العلاقات التي يمكن أن توجد بين هذه الشعوب. وهذا التطور في العلاقة أدى في الوقت نفسه إلى تطور في نظرة الآخر؛ فالمتتبع للتطور الذي وسم علاقة العرب بالبيزنطيين، يلحظ انتقالًا للصورة من العدو المطلق إلى العدو الحميم[1]؛ ففي اللحظة نفسها التي شهدت اقتتالًا بين العرب والبيزنطيين، عرفت أيضًا تبادلًا على مستويات عدة، وفيها في بعض الأحيان حتى توادد بين الطرفين.

إنّ هذه الصورة المتطورة للعلاقة بين الأنا والآخر، العرب والروم، عبّر عنها بجلاء من الجانب العربي الإسلامي أبو حيان التوحيدي (ت. 414هـ-1023م)، فقال: "لكل أمّة فضائل ورذائل ولكل قوم محاسن ومساوئ ولكل طائفة من الناس في صناعتها وحلها وعقدها كمال وتقصير، وهذا يقضي بأن الخيرات والفضائل والشرور والنقائص مفاضة على جميع الخلق مفضوضة بين كلهم"[2]. لم يكن مثل هذا الاعتراف بأنّ للعرب بعض الرذائل موجودًا قبل أبي حيان التوحيدي؛ فهم في المتخيَّل خير أمّة أخرجت للناس. غير أنّ القرن العاشر عرف تحولًا وتغيرًا في النظرة إلى الكون. ويبقى ما ذكره التوحيدي إقرارًا بأنّ الأنا والآخر فيهما محاسن ومساوئ، وهو ما يشير إلى نسبية صورة الآخر.

كما نلاحظ أيضًا أنّ هذه الفترة نفسها، القرن العاشر، عرفت تحولًا في نظرة البيزنطيين إلى الآخر العربي المسلم، وهذا التحول في العلاقة سيكون له التأثير في النظرة وفي صورة الآخر. ويمكن في هذا الصدد استحضار الرسالة التي بعثها بطريرك القسطنطينية نيكولاس ميستيكوس Nicholas Mystikos (ت. 312هـ-925م) إلى الخليفة العباسي، وقد كان حينها البطريرك وصيًا على الإمبراطور قسطنطين السابع[3]. وجاء في الرسالة: "لا يوجد في الكون سوى سلطة الروم وسلطة السراكنة[4]، وهما مختلفان من حيث اللغة والدين والعادات، ولأنهما مختلفان يجب أن لا يتحاربا"[5]. يتضح من خلال هذا الاقتباس التبادل الذي طبع العلاقة بين الطرفين، ومن غير شك أن لهذه الجوانب تأثيرًا في صورة الآخر وفي صورة الأنا.

---

1 ترجع عبارة العدو الحميم l'ennemie intime إلى المؤرخ الفرنسي جيلبير داكرون (ت. 2015 م)، انظر:
Gilbert Dagron, "Apprivoiser la guerre, Byzantins et Arabes ennemis intimes," in: *Byzantium at War (9th-12th c.)*, The National Hellenic Research Foundation, Institute for Byzantine Research, International Symposium 4, Athènes, 1997, pp. 37 - 49.

2 أبو حيان التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة**، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2010)، ص 57 - 58.

3 تُوفي ليون العاقل السادس، وترك قسطنطين السابع وعمره سبع سنوات فكان البطريرك نيكولاس وصيًا عليه إلى أن استولى والد زوجة قسطنطين وهو في فترة الوصاية على الحكم سنة 309هـ-922م.

4 السراكنة هي عبارة أطلقتها المصادر البيزنطية والمصادر اللاتينية على العرب.

5 Nicolas Mystichos, Patriarche de Constantinople, "Première lettre à l'émir de Crète, *Patrologie Grecque*, t.111, col. 28, trad. Anglaise," in: R. J. H. Jenkins & L.G. Westerink (eds., trans.), *Nicholas I, Patriarch of Constantinople: Letters* (Washington, Dumbarton Oaks, 1973), p. 3;

انظر أيضًا:
A. Ducellier, *L'église byzantine entre pouvoir et esprit (313-1204)* (Paris: desclée, 1990), p. 230; Mohamed Tahar Mansouri, "L'œil du grand rival, la ville vue par les Musulmans," *Autrement*, vol. 40 (Janvier 1996), pp. 154-170.

لقد صادف أن كتبت عددًا من المقالات تهم جوانب مختلفة من صورة البيزنطيين وصورة العرب والتبادل بين الطرفين[6]، ولكنّ جانبًا بقي في رأيي مغيّبًا إلى حد ما، يمكن عرضه في السؤالين التاليين: كيف عبَّر العرب عن البيزنطيين باللغة؟ وما هي الكلمات والمصطلحات التي استعملها العرب للحديث عن البيزنطيين؟

اللغة بصفتها وسيطًا في بناء صورة الآخر البيزنطي

يمكن القول إنّ اللغة ساهمت إلى حد كبير في بناء صورة الروم، بصفته آخر له مميزات وخصائص، فيها ما هو خير ومحمود وفيها ما هو شر ومذموم، وتم ذلك أساسًا من منطلقات دينية. إذ كان للإسلام دور مركزي ومرجعي في تكوين هذه الصورة؛ فالروم هم أعداء مشركون، وهم أيضًا أجوار لم تنقطع معهم جسور الاتصال في أيّام الحرب كما في أيّام السلم. ومن صور التواصل زمن الحرب، يمكن الحديث عن عملية فدية الأسرى التي تقع بين المسلمين والبيزنطيين، وأثناء هذه العملية تقع جمل من المبادلات الأخرى يمكن تسميتها بالمبادلات الثقافية[7]. وهذا بلا شك خلق اطلاعًا على اللغة والعادات والثقافة الخاصة بالآخر.

إذًا، أدى هذا الاحتكاك وهذا التعايش زمن الحرب والسلم إلى اطلاع العرب على اللغة الرومية أو اللغة اليونانية، وساهم ذلك في انتقال العديد من الكلمات من لغة الآخر إلى القاموس العربي. يكفي بأن نعود إلى قواميس اللغة لنجد الكثير من الكلمات ذات أصول يونانية دخلت إلى اللغة العربية، ويمكن في هذا الصدد رصد نموذجين شائعين للتمثيل لا الحصر. الأول هو كلمة منديل، والتي تعود إلى الأصل اليوناني منديل الرها Le mandylion d'edesse، وهو عبارة عن قطعة قماش فيها صورة وجه يعتقد المسيحيون أنها تعود إلى المسيح. أمّا المثال الثاني فهو كلمة قرميد منبج الذي يعتقد أنّ عليها أثر قدم المسيح، وحدثت بشأنها مفاوضات للانتقال إلى القسطنطينية بعد أن أصبحت في حوزة المسلمين. يتضح من النموذجين، أنّ دخول المصطلحات والتسميات اليونانية أو اقتحامها مجال اللغة العربية سمح للعرب بأن يعبّروا عن البيزنطيين في كثير من الأحيان باستعمال اللغة اليونانية نفسها، وليس بتعريب لهذه المصطلحات.

تسمية العرب للبيزنطيين

أطلق العرب على البيزنطيين[8] كلمة الروم. ومن أقدم النصوص في فترة الإسلام التي استعملت كلمة الروم - بغض النظر عن شعر ما قبل الإسلام - نجد النص القرآني الذي خصص للبيزنطيين سورة كاملة، وهي سورة الروم التي تبدأ بـ: ﴿الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى

---

6 Cf: Mohamed Tahar Mansouri, *Eudes médiévales I: De Byzance et de l'Islam* (Mannouba: Publication de la FLAHM, 2009); Mohamed Tahar Mansouri, *Eudes médiévales II : De l'Islam et de l'Occident latin* (Mannouba: Publication de la FLAHM, 2009).

7 ومن ذلك على سبيل المثال الانتقال من الإسلام إلى المسيحية. ويُمكن في هذا الصدد الرجوع إلى الجزء الثالث من تاريخ الطبري، حيث يتطرق إلى بعض الأحداث التي تصف كيفية انتقال بعض الأسرى المسلمين إلى المسيحية، ولكن هذا يتم في إطار حوار ونقاش يكون مسرحه الجسر الفاصل بين الطرفين، فيما يُشير إلى وجود عملية ذهاب وإياب بين الطرفين. يُنظر على سبيل المثال نموذج فتح قيسارية وعمليات تبادل الأسرى: محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 3، ط 2 (القاهرة: دار المعارف، 1976)، ص 603 - 604.

8 لم تكن كلمة "بيزنطيون" موجودة في العصر الوسيط، سواء في القاموس الغربي أو القاموس العربي؛ إذ تمّ استحداث هذه الكلمة في القرن السابع عشر في إطار الصراع بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الإسبانية؛ فقد كتب المؤرخ الفرنسي شارل دو كانج (1610-1688) Charles Du Cange أنَّ البيزنطيين - نسبة إلى سكان منطقة بيزنتيوم Byzantium، والتي سيتحول اسمها إلى القسطنطينية بعد أن أعاد بناءها الإمبراطور قسطنطين الأول متخذًا إيّاها عاصمة الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع الميلادي - عوض أن يدافعوا عن القسطنطينية والإمبراطورية الرومانية من الحملات العثمانية، كانوا يتجادلون في شأن جنس الملائكة هل هم من الإناث أم من الذكور، ومن هنا أصبحت كلمة بيزنتس أو بيزنطة كلمة سلبية في القاموس اللغوي. في حين كان البيزنطيون يُطلقون على أنفسهم رومايس، ومعناها الرومان؛ أي ورثة الإمبراطورية الرومانية. أمّا أوروبا الغربية فكانت تُطلق عليهم كلمة غريكيا، وهي كلمة سلبية؛ إذ تحمل في طياتها انتقاصًا للبيزنطيين واتهامًا لهم بالجبن والتشبه بالنساء.

الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ (الروم: 1-3). إنّ هذا النص إضافة إلى استعماله التسمية نفسها التي يطلقها البيزنطيون على أنفسهم، يقرّ لهم بإمكانية الانبعاث من جديد أو بإمكانية الانتصار بعد الهزيمة. ينظر مفسرو القرآن إلى المسألة على أن الصراع بين بيزنطة وفارس يتداول بين الانتصار والهزيمة، لكنّ المؤرخ بإمكانه أن ينظر إليها في مجال واسع، يتجلى في إقرار النص القرآني بانبعاث الروم من جديد؛ هذه الصورة نفسها عن الروم نجدها أيضًا في العديد من نصوص الحديث النبوي[9]، ومن ذلك ما نجده لدى القزويني في كتابه **آثار البلاد وأخبار العباد**، فهو يتحدث عن الصراع بين العرب والفرس والروم مستحضرًا حديثًا وضع بطريقة ما بعدية - أي بعد انتصار العرب على الفرس ولا يمكن أن يكون قد قاله الرسول - وقد جاء فيه: "أمّا فارس فنطحة أو نطحتان ولا فارس بعدها، وأمّا الروم فإنها ذات قرون كلما مرّ قرن يخلفه قرن"[10]؛ أي إنّ الانتصار على فارس أمر حتمي، وأمّا الروم فمع كل قرن - وهو الزمن - تظهر لها أداة الدفاع. فيتضح أنّ القرآن والحديث كل منهما يطلق على البيزنطيين هذه التسمية الرسمية وهي الروم، ثمّ في الوقت نفسه هذا الإقرار بإمكانية الانبعاث وإمكانية الانتصار من جديد.

وقد نتساءل: ما قيمة أن يطلق العرب على البيزنطيين تسمية الروم؟ لقد كان البيزنطيون في حاجة إلى من يعترف بهم بصفتهم رومًا وليسوا بيزنطيين أو يونانيين، خاصة أنّ بداية القرن التاسع شهدت صراعًا عنيفًا حول السلطة والإمبراطورية بين الكارولينجيين في الغرب والبيزنطيين في الشرق. ولم تعترف بيزنطة بلقب الإمبراطور الذي أطلقه شارلمان على نفسه، بل عدّته نصف إمبراطور أو إمبراطورًا مشاركًا. وفي المقابل كانت تربط بين الكارولينجيين والعباسيين علاقة جدّية؛ ومن ثمّ سيكون لذلك دور مؤثّر في مستوى العلاقات الدولية في ذلك الوقت، تسمح للبيزنطيين بالاستفادة من العلاقة بين العباسيين والكارولينجيين على مستوى التسمية، فتمرّ هكذا تسمية الروم من العباسيين إلى الكارولينجيين ويقبلوا بها، لا سيما أنّ تسمية الروم كانت لها قيمة كبيرة جدًّا بالنسبة إلى البيزنطيين في تلك الفترة. وكان العرب من الذين يطلقون هذه التسمية من دون تعقيب؛ لأنها وردت في نص القرآن، ثمّ لكونها العبارة التي يأخذونها من البيزنطيين أنفسهم.

أمّا بخصوص تسمية البيزنطيين للعرب سواء في اللغة اليونانية أو اللاتينية، فنلاحظ أنّ الكلمة الأقدم التي تعود إلى فترة القرن الرابع، هي عبارة سراكنة أو ساراكينوس أو ساراسين، وهي كلمة ذات حمولات سلبية. ويذهب المسعودي إلى أنّ هذه التسمية الواردة من البيزنطيين إنّما القصد منها "عبيد سارة"، طعنًا منهم على هاجر أمة سارة وابنها إسماعيل؛ فأنكر المسعودي ذلك وقال إنّ تسميتهم عبيد سارة كذب[11]. وقد كان المقصود من مزج التسمية بهذه الحمولة القدحية هو تذكير العرب بأنهم عبيد لسارة زوجة إبراهيم، على أساس أنّ هاجر التي ولدت إسماعيل من إبراهيم، كانت خادمة وأمة عند سارة، والأمة لا تلد إلّا عبدًا.

---

9 لا يزال البحث التاريخي العربي مُترددًا في دراسة الحديث النبوي بصفته مصدرًا تاريخيًا، مع أنّ العديد من الأحاديث يُمكن أن تكشف عن تاريخ العلاقات بين الروم والعرب.

10 زكريا بن محمد القزويني، **آثار البلاد وأخبار العباد** (بيروت: دار صادر، 1969)، ص 530؛ الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه باللفظ التالي: "فَارِسُ نَطْحَةٌ أَوْ نَطْحَتَانِ ثُمَّ لَا فَارِسَ بَعْدَهَا أَبَدًا وَالرُّومُ ذَاتُ الْقُرُونِ أَصْحَابُ بَحْرٍ وَصَخْرٍ كُلَّمَا ذَهَبَ قَرْنٌ خَلَفَ قَرْنٌ مَكَانَهُ، هَيْهَاتَ إِلَى آخرِ الدَّهْرِ هُمْ أَصْحَابُكُمْ مَا كَانَ فِي الْعَيْشِ خَيْرٌ". انظر: عبد الله بن أبي شيبة، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق كمال يوسف الحوت، ج 4 (الرياض: مكتبة الراشد، 1989)، ص 206.

11 إن علماء الفيلولوجيا الألمان، خاصة في أواخر القرن التاسع عشر، تناقشوا مُطولًا في التسميات التي نُعت بها العرب من قبيل: المحمدون، والمسلمون، والعرب، والسراكنة، والمهاجرون إلى غيرها. وقد أُوِّلت كلمة سراكنة تأويلات عديدة؛ إذ وجد فيها بعضهم جذورًا لكمة "شرق" و"الشرقيين"؛ ووجد آخرون أنها ترجع إلى "سرق"؛ في حين أوّلت أيضًا نعتًا للعرب بصفتهم ساكني الخيام؛ ذلك أن الخيمة باليونانية تُنطق "سكيني".
للاطلاع على الطريقة التي تمَّ من خلالها المزج بين السراكنة والمسلمين في المتخيل الأوروبي خلال فترة العصر الوسيط، انظر:
John Victor Tolan, *Saracens: Islam in the medieval European imagination* (New York: Columbia University Press, 2002), pp. 105-134.

نظرة العرب إلى المؤسسات البيزنطية

أسماء الإمبراطور والمؤسسة السياسية

يُعدّ الإمبراطور البيزنطي، بصفته مؤسسة سياسية، من أهم ما استرعى اهتمام العرب عند حديثهم عن البيزنطيين. جاء الحديث عنهم في العديد من المصادر من خلال ذكر نسبهم على الطريقة العربية نفسها، فلان بن فلان، وفي بعض الأحيان هذه السلسة من الأسماء ليست دائمًا صحيحة. ويبقى كتاب **تاريخ اليعقوبي** من أبرز المصادر التي نقلت قائمة عن الأباطرة الرومان، قبل المسيحية وبعدها؛ إذ يضيف اليعقوبي نعت أباطرة الروم المتنصرة لدى الحديث عن فترة ما بعد المسيحية[12]. وإضافة إلى استعمال كلمة "إمبراطور الروم"، ترد في المصادر أيضًا عبارة قيصر وأغسطس وأغسطة[13] بالنسبة إلى المرأة[14] والطاغية، وهي التي تعود في الأصل إلى ترجمة عن اليونانية لعبارة "دي سبوت" وهي صفة حميدة بالنسبة إلى الإمبراطور الذي يرى نفسه ظل الله على الأرض؛ ومن ثمّ لا يشاركه أحد في الحكم.

وقد كان العرب مطلعين على شؤون الحكم وعلى مسار هذه الوظيفة السامية. ومن ذلك ما ذكر ابن خرداذبة[15] عن الحكم في كتابه **المسالك والممالك**، إذ يقول: "الملك أكبر الروم في أنفسهم وأعزّه عليهم وليس الملك فيهم وراثة ولا كتابًا متّبعًا إنّما هو غلبة وقد ملكهم رجال ونساء وملكهم يدعى باسيلى ولباسه الفرفير صنف من الحرير فيه لمع إلى السواد قليلًا لا يلبس الفرفير والخفّ الأحمر إلّا الملك ومن تعرّض لذلك قتل"[16]. ويذكر أيضًا: "وأكبر البطارقة خليفة الملك ووزيره ثم اللّغثيط Logo-tête صاحب ديوان الخراج وصاحب عرض الكتب والحاجب وصاحب ديوان البريد ثمّ القاضي ثمّ صاحب الحرس ثمّ المرقّب"[17]. يتضح إذًا، من هذين الاقتباسين، مدى اطلاع ابن خرداذبة على الواقع السياسي في الإمبراطورية البيزنطية؛ فتحدث عن المُلك وكيف يتم تداوله، كما تطرق أيضًا إلى أهم الشخصيات بعد الإمبراطور، ومن ذلك خليفة الملك ووزيره اللوغسيط، وهو الرجل الثاني في الدولة الذي يُعطى قيادةَ الجيش واستقبال السفراء والرسائل.

وقد اهتم العرب بهذه المؤسسات نظرًا للاحتكاك المستمر في إطار عملية تبادل الأسرى؛ إذ يتحتم عليهم معرفة من هو اللوغسيط ومكانته بين باقي الشخصيات من أجل التفاوض، لا سيما عندما يقع أحد اللغاسيط في الأسر، فقد كان الجيش المسلم يبادله مقابل

12 أحمد اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، تحقيق عبد الأمير مهنا، ج 1 (بيروت: شركة الأعلمي للمطبوعات، 2010)، ص 186 - 198.

13 يقول الطبري: "وسار هارون حتى بلغ خليج البحر الذي على القسطنطينية، وصاحب الروم يومئذ أغُسْطه امرأة أليون؛ وذلك أنَّ ابنها كان صغيرًا قد هلك أبوه وهو في حجرها"، انظر: الطبري، ج 8، ص 152.

14 تُعدّ الإمبراطورية البيزنطية في العصر الوسيط، الوحيدة التي بوأت المرأة مكانة الإمبراطور، وأهمُّهن الإمبراطورة ريني التي تسميها النصوص إيرين، حكمت من غير شك بصفتها إمبراطورة غير أنها كان يعوزها أمران؛ الأمر الأول أنها لا تستطيع أن تكون رئيسة للكنيسة لأن الكنيسة لا تقبل بأن تكون امرأة على رأسها، والمعوِّق الثاني، أنها لا يحق لها حمل السلاح؛ ومن ثمّ لا تستطيع أن تكون قائدًا أعلى للجيش البيزنطي، وهذه نقطة من نقاط الضعف التي ساهمت في العصف بها.

15 اشتهر ابن خرداذبة بكتاباته في الجغرافيا والبلدان، غير أنّه قبل أن يكون جغرافيًا، كان مسؤولًا عن ديوان البريد الذي يُعدّ مؤسسة متعددة الوظائف، تضطلع بأمور المُراسلات، لكن أيضًا هي مؤسسة استخباراتية. وقد تحدث ابن خرداذبة عن الجواسيس وعما يسميهم الفواتير، وهم طائفة من الجواسيس مُنبثين وراء حدود الدولة البيزنطية، ومن ثمّ كان على اطلاع دقيق على الشؤون الداخلية للدولة البيزنطية، حتى أن المؤرخين المعاصرين من الأوروبيين سواء كانوا فرنسيين أو إنكليز أو غيرهم يعترفون بأن المعلومات الواردة لدى ابن خرداذبة في كثير من الأحيان أدق من المعلومات التي وردت في بعض المصادر البيزنطية المُعاصرة له، من قبيل كتاب **الولايات** للإمبراطور قسطنطين السابع، فنجد ما قدمه الإمبراطور عن بلاده منقوصًا وضعيفًا خلافًا لما قدمه ابن خرداذبة.

16 عبيد الله ابن خرداذبة، **المسالك والممالك** (بيروت: دار صادر أفست ليدن، 1889)، ص 109.

17 المرجع نفسه، ص 112.

تسريح ألف أسير مسلم، وهو ما يشير إلى قيمة الرجل[18]. إنّ هذا المثال يشير إلى أن العرب اعتمدوا في تسمية هذه الوظائف على المصطلحات البيزنطية؛ ما يؤكد أنهم لم يستنكفوا من إدماج الكلمات البيزنطية في القاموس العربي.

كما نجد في بعض المصادر تعدادًا للمصطلحات الرسمية البيزنطية الوافدة على القاموس العربي؛ ومن ذلك ما ذكره ابن فضل الله العمري رئيس ديوان الإنشاء في الدولة المملوكية بداية القرن الرابع عشر الميلادي في كتابه **التعريف للمصطلح الشريف**[19]، ثمّ جاء من بعده القلقشندي[20] وغيرهما من الذين كتبوا في المجال نفسه. غير أن ابن فضل الله العمري يبقى الأب المؤسس لعلم الوثائق الدبلوماسية، وما تضمنته كتاباته من رسائل تعليمية للطريقة التي يتم بها مراسلة الإمبراطور البيزنطي، إذ يقول على سبيل المثال: "ورسم المكاتبة إليه - أي الإمبراطور البيزنطي- ضاعف الله بهجة الحضرة العالية المكرمة، حضرة الملك الجليل، الخطير، الهمام، الأسد، الغضنفر، الباسل، الضرغام، المعرق، الأصيل، الممجد، الأثير، الأثيل، البلالاوس، الريدراغون، ضابط الممالك الرومية، جامع البلاد الساحلية، وارث القياصرة القدماء، محيي طرق الفلاسفة والحكماء، العالم بأمور دينه، العادل في ملكه، معز النصرانية، مؤيد المسيحية، أوحد ملوك العيسوية، مخول التخوت والتيجان، حامي البحار والخلجان، آخر ملوك اليونان، ملك ملوك السريان، عماد بني المعمودية، رضي الباب بابا رومية، ثقة الأصدقاء، صديق المسلمين، أسوة الملوك والسلاطين"[21]. يكشف هذا النموذج في المراسلة جملة الصفات التي تطلق على الإمبراطور البيزنطي، وبالنتيجة يكشف عن الواقع الذهني لفئة معيّنة من المحيطين به. كما تؤكد أوصاف التبجيل التي أصبغت على الإمبراطور البيزنطي في عصر المماليك حالةَ السلم بين الطرفين وحسن العلاقة بينهما. ولنا أن نقارنها برسالة هارون الرشيد عندما خاطب الإمبراطور البيزنطي المعاصر له قائلًا: "إلى كلب الروم الخبر ما ترى وليس ما تسمع"، في إشارة إلى توتر العلاقة التي انتهت باندلاع الحرب بين الجيشين.

يبقى إذًا، تطور ديوان الإنشاء المكلف بالمراسلات الدبلوماسية ونموذج ابن فضل الله العمري دليلًا على حسن العلاقات، كما ينم أيضًا عن معرفة عميقة بتاريخ الدولة البيزنطية وجدورها اليونانية وأقدمية الملك فيها وأسبقية الإمبراطور على معاصريه في هذا المجال. كما أنّ جانب الأقدمية والأسبقية نجده أيضًا عند ابن صعد الأندلسي في كتابه **طبقات الأمم**؛ فقد جعل الخلفاء المسلمين في آخر الترتيب؛ ذلك أن قضية الأقدمية مرتبطة في الذهنية الإسلامية بقضية أخرى وهي قضية السابقة في الإسلام والسابقة في الفتوحات.

كما نجد في بعض الأحيان أن المؤرخين استعملوا الاسم الشخصي للإمبراطور ألقابًا رسمية؛ ومن ذلك عبارة "باسل" التي تعود أصولها في اللغة اليونانية إلى الاسم الشخصي للإمبراطور باسيليوس المقدوني أو باسيليوس الأول، ولكن صادف أن كلمة باسل في اللغة العربية تعني الشجاع، فتم اعتمادها صفة مرتبطة بالأباطرة البيزنطيين. والنموذج الثاني: عبارة الأشكَري أو الأشكُري[22]، وهو اسم عائلة حكمت في منطقة نيقية بعد دخول الصليبيين إلى القسطنطينية سنة 600هـ-1204م، إذ انقسمت الإمبراطورية البيزنطية إلى أربعة كيانات: إمبراطورية نيقية، وإمبراطورية طرابيزون، وإمبراطورية ديسبتا أو إبيروس، وإمبراطورية اللاتينية في القدس. وكانت إمبراطورية

18 كما أن مثل هذه الأحداث قد تُقرأ بصفتها دليلًا على سعي الدولة الإسلامية لتحرير أكثر ما يمكن من الأسرى في العالم البيزنطي؛ الأمر الذي يؤكد العدد الكبير للأسرى المسلمين مقابل الأسرى البيزنطيين، حتى أن بعض النصوص تتحدث عن اضطرار العباسيين إلى جمع كل من هو من أصول رومية لخلق نوع من التوازن في فدية الأسرى، فجمعوا العجائز والجواري وغيرهن من الأفراد المندمجين في المجتمع الاسلامي، غير أنَّ الأوضاع اقتضت مُبادلتهم بالأسرى المسلمين من أجل تعديل الكفة.

19 أحمد بن فضل الله العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، تحقيق محمد حسين شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1988).

20 أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987).

21 العمري، ص 77.

22 تقي الدين المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج 3 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، ص 79.

نيقية أكبر الدويلات التي أنشأها البيزنطيون على إثر سقوط القسطنطينية، بعد أن حكمتها عائلة الأشكري [لاسكيراس]. فبقي هذا الاسم صفة للإمبراطور البيزنطي إلى السقوط النهائي للقسطنطينية وللإمبراطورية البيزنطية.

أسماء المؤسسات العسكرية

لم يكن اهتمام العرب بالمؤسسات العسكرية في العصر الوسيط من باب الصدفة، وإنما كان في إطار الاطلاع على العدو. ومن ثمّ فلا بد من معرفة الرتب العسكرية وعدد العسكر تحت هذه الرتبة؛ فعلى سبيل المثال داقرخ أو الديكارك هو قائد العشرة، وعندما تتم الإحاطة بعدد داقرخ وباقي الرتب العسكرية في الجيش، يمكن معرفة تعداد جيش العدو؛ وبالنتيجة نجد في المصادر العربية اهتمامًا كبيرًا بمعرفة هذا الجانب من وظائف الجند[23]. ويبقى أعلى الرتب العسكرية هو الدمستق[24]، والذي تراه النصوص العربية صاحب المسالح[25]، وقد تم الخلط أحيانًا بين الدمستق والإمبراطور خاصة في الفترة المتأخرة من العصر الوسيط، أي بعد منتصف القرن الثاني عشر؛ وذلك راجع للاستعمال المستحدث لهذه الوظائف الجديدة.

تبدو شخصية الدمستق مؤثرة في العلاقات البيزنطية، حتى أن وفاة بعض من اشتغل هذه الوظيفة تسرّ له النفوس من المسلمين. فحينما توفي يوحنا قرقواس[26]، طلب الخليفة العباسي من أئمة المساجد أن يخطبوا يوم الجمعة على منابر المساجد ويخبروا الناس بأن عدوهم قرقواس قد مات، وهو ما يشير إلى متابعة واهتمام بهذه الشخصيات والمناصب التي تعتليها.

كذلك في إطار اهتمام العرب بمعرفة الآلة العسكرية البيزنطية ومعرفة مقاييس المبادلات عند فدية الأسرى، ركزوا على معرفة مختلف الرتب العسكرية في الجهة المقابلة؛ نجد تعدادًا لهذه الوظائف وعدد الجند الخاضعين لكل رتبة، وكيفية توزعهم داخل المجال البيزنطي، حتى أن ابن خرداذبة يقول: "فأمّا عدّة جيوشهم فمنها بقسطنطينية وهي حضرة الملك أربعة وعشرون ألفًا منهم الفرسان ستة عشر ألفًا والرجّالة ثمانية آلاف"[27]. كما أن في الجهة الغربية للإمبراطورية البيزنطية أي غرب، يقدر عدد الجند بأربع وعشرين ألفًا ما بين فارس وراجل، في حين يقدر عددهم في الولايات الآسيوية المقابلة للعالم الإسلامي بنحو سبعين ألفًا سوى المطوعة[28]، يقول: "فجميع جيش الأحد عشر عملًا – الولايات الآسيوية - التي مقابلتنا سوى من لا معوّل عليه وإنما هو ممن يجيّش فارسًا وراجلًا سبعون ألف رجل"[29].

23 أبرز مثال على ذلك ما ذكره ابن خرداذبة في النص التالي: "فلا بأس أن نذكر من أحوال الروم ما ينتفع بعلمها فأوّل ذلك بترتيب جيوشهم وهو أن البطريق يكون رئيسًا على عشرة آلاف مع كلّ بطريق طومرخان وكلّ طومرخ على خمسة آلاف ومع كلّ طومرخ خمسة طرنجارين كلّ طرنجار على ألف ومع كلّ طرنجار خمسة قمامسة كلّ قومس على مائتين ومع كلّ قومس خمسة قمطرخين كلّ قمطرخ على أربعين ومع كلّ قمطرخ أربعة داقرخين كلّ داقرخ على عشرة"، انظر: ابن خرداذبة، ص 255 - 256.

24 ومن ذلك ما ذكره الواقدي في فتوح الشام: "وبلغ الخبر هرقل فتمكن الخوف من قلبه وأمر بطارقته بالتأهب للقتال ونصب سرادقاته مما يلي جسر الحديد وضربت الملوك خيامها وفتح الملك هرقل خزائن السلاح وفرقها على رجاله وأبطاله وخلع على يوقنا وقال له: أيها الدمستق قد وليتك على جيشي هذا كله فكن أنت مدبره"، انظر: محمد بن عمر الواقدي، **فتوح الشام**، ج 1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، ص 284.

25 ومن ذلك ما ذكره الطبري: "وسار إلى الدمستق - أي هارون بن المهدي - بنقمودية وهو صاحب المسالح"، انظر: الطبري، ج 8، ص 152.

26 وهو قائد من القواد دمر منطقة الثغور، وقفّز سكان الثغور الذين هربوا إلى بغداد، ودخلوا إلى المساجد، وكسروا المساجد، وثاروا على الخليفة.

27 ابن خرداذبة، ص 256.

28 المطوعة ليسوا متطوعين بالمعنى الذي نتصوره، وإنما المقصود بهم الجند الفلاحين؛ لأن الدولة البيزنطية منذ القرن السابع اعتمدت مبدأ توزيع الأرض مقابل الخدمة العسكرية، وهو ما نسميه بالاقتطاع العسكري. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الدولة البيزنطية وأوروبا الشرقية المكونة من بلغاريا وصربيا ورومانيا وغيرها، لم تعرف الفيودالية على النموذج الغربي، وكثير من الناس يخلطون بين الإقطاعية والفيودالية. فالدولة المركزية ظلت دومًا قوية في الدولة البيزنطية، والدولة المركزية هي التي تقطع الأراضي وهي التي تسترد الأراضي. أمّا في الغرب، فالنظام الفيودالي مبني على العلاقة بين الفرد والفرد وليس العلاقة بين الفرد والدولة.

29 ابن خرداذبة، ص 258 - 259.

إذًا، يشير هذا الضبط للرتب العسكرية وعدد الجند إلى معرفة دقيقة بجيش العدو ومكوناته وتنظيمه العسكري، بل حتى الطريقة التي يتم من خلالها استنفار الجند؛ إذ يقول ابن خرداذبة في نص آخر: "وليس للروم في عساكرهم أسواق إنّما يحمل الرجل من منزله كعكه وزيته وخمره وجبنه"[30]، أي إنه يستنفر في حالة الحرب وهو مطالب بأن يكون معولًا على ذاته وليس على الدولة. وهذا الأسلوب في جمع الجند جعل العرب يعيبون على البيزنطيين عدم دربتهم على الخدمة العسكرية، وهو أمر فيه نصيب من الصحة بالنظر إلى أن الإمبراطورية البيزنطية أعطت أفضلية للانتصار من غير حرب؛ ذلك أن الأيديولوجية العسكرية البيزنطية تقدم المفاوضات وتقبل في كثير من الأحيان بدفع الإتاوة العسكرية أو بدفع ضريبة عسكرية من دون اقتتال.

أسماء الأعلام

اهتمت النصوص العربية بنقل أسماء الأعلام، ومنها ما يمكننا التعرف إلى مقابله البيزنطي، لكن الكثير منها بقي مبهمًا لا نعرفه. ومثال ذلك "حُباحِبة" وهو شخص من إفريقية قام بدور مهم، عند انتقاله إلى دمشق لطلب المساعدة من معاوية بن أبي سفيان الذي أرسل حملة يقودها معاوية ابن حديج. ومن المرجح أن حُباحِبة هو تحريف في المصادر والمخطوطات لاسم علم بيزنطي يرادفه في اللغة اليونانية "جنادوس". وهناك شخص آخر ولاه الأفارقة عليهم ويدعى الأطربيون لكن لا تسمح النصوص العربية بتحديد من هو.

الأسماء الحضارية والدينية

كثيرة هي المصطلحات ذات الطابع الحضاري أو الديني التي انتقلت من القاموس البيزنطي إلى القاموس العربي. ولا يسمح المجال في هذه الورقة بذكرها جميعًا؛ لذلك سيتم الاقتصار فقط على بعض النماذج.

فمن الأسماء ذات الطابع الديني، يمكن الحديث عن السنهودس والدبتخة والجفاريق. فالأول - أي السنهودس - هو المجمع الديني التي تدعو إليه الكنيسة الشرقية؛ أمَّا الدبتخة، فهي عبارة عن لوحة مزدوجة تذكر فيها أسماء القديسين أو أشخاص ذوي مكانة عالية تقام الصلاة باسمهم أو من أجلهم؛ وأمَّا الجفاليق، فهو أعلى رتبة في الكنيسة الأرمينية وكنائس الشام معروف ويستعمله العرب أداة كذلك للضغط.

ومن الأسماء الحضارية، يمكن أن ندرج اسم "القسطنطينية" بصفتها مركزًا في الديانة المسيحية. ويعود الفضل إلى العمري، ومن قبل مؤرخين آخرين، في التذكير بأن كلمة إسطنبول - يعتقد الناس أنها عثمانية - ذات أصول يونانية قديمة؛ إذ يقول العمري: "وتنتهي متشاملة إلى القسطنطينية، وتسمى إسطنبول: وهي قاعدة ملوك الروم، ومنها تعقد راياتهم وتقوم"[31]. ومن ذلك أيضًا ما ذكر المقريزي في كتابه **السلوك لمعرفة دول الملوك**، إذ يقول: "قدم رسول صاحب إسطنبول وهي القسطنطينية"[32]، ما يشير إلى أنّ مدينة القسطنطينية عرفت أيضًا باسم إسطنبول قبل دخول العثمانيين إليها.

ويبقى أبرز مثال لدخول أسماء حضارية بيزنطية إلى القاموس العربي هو أسماء العملات المالية؛ فجل الأسماء المتداولة إلى يومنا الحاضر هي بالأساس موروثة عن الإمبراطورية البيزنطية، وذلك من قبيل الدينار والدرهم والفلس والمليم. وكان للعرب نوع من الإعجاب بالنقود البيزنطية؛ يتجلى ذلك في ضربهم الأمثال بقيمة الدينار البيزنطي وجمالية الصورة المنقوشة عليه، ومن ذلك ما قاله النابغة الجعدي في شعره:

30 المرجع نفسه، ص 112.

31 العمري، ص 60 - 61.

32 المقريزي، **السلوك**، ج 7، ص 135.

كُهُولًا وشُبّانًا، كأَنّ وجوهَهُم دَنانيرُ ممّا شِيفَ في أرضِ قَيْصَرا[33]

وكلمة "شيف" هي النقش المرتفع عن سطح العملة، أي المشوف من العملة الجزء البارز منها، ومنه قول عنترة بن شداد:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ مِنَ الْمُدَامَةِ بَعْدَمَا رَكَدَ الهَواجِرُ بِالْمَشُوفِ الْمُعَلَمِ[34]

كذلك توجد بعض العبارات الجبائية مثل البقط، والتي وردت في بعض النصوص العربية[35]. والبقط هي ضريبة يدفعها الناس بصورة جماعية، سواء كان داخل المجال البيزنطي أو خارجه، وأصلها باللغة اليونانية هو "باكتون".

كما يمكن الإشارة أيضًا إلى مصطلح حضاري آخر، وهو كلمة كورة، والتي ترد مضافة إلى مدن إسلامية، من قبيل كورة دمشق[36]، وهي كلمة يونانية تعني القرية ومحيطها.

خلاصة

إنّ دراسة صورة البيزنطيين في الحضارة العربية من خلال اللغة، تسمح بالقول إنّ العرب في العصر الوسيط كانت لهم رغبة في الاطلاع على الآخر البيزنطي تحركها مشاعر دينية وسياسية. وكان هذا السعي لمعرفة الآخر عن طريق الاحتكاك المباشر به. وعلى الرغم من أن الإمبراطورية البيزنطية كانت عدوًا، فإنّ ذلك لم يحل دون إقرار النصوص الدينية بإمكانية انبعاثها من جديد. وهو ما تُرجم على مستوى الأدبيات العربية التي لا نجد فيها رغبة في إلغاء الإمبراطورية البيزنطية، بل إقرارًا بالتعايش ولو في ظل الاختلاف؛ وهذا ما جعل نيكولاس ميستيكوس يقول "مختلفين في اللغة مختلفين في الدين ولذلك لا يجب أن يتحاربا"[37]. وقد كان للعرب اهتمام كبير بالتعرف إلى هذا الآخر المختلف في الدين، فهو الآخر المسيحي؛ وفي الجنس، فهو الآخر الرومي؛ وفي اللون، فالروم ينعتون ببني الأصفر. والتعرف إلى هذا الآخر لم يكن جزئيًا، بل فيه نظرة شاملة إلى الجانب الديني والسياسي والعادات والسلوك والحياة اليومية واللغة، عملًا بالقول بأن من تعلم لغة قوم أمن شرهم، حتى وإن لم يكن الآخر شرًا مطلقًا.

33 أبو زيد القرشي، **جمهرة أشعار العرب**، تحقيق علي محمد البجادي (القاهرة: نهضة مصر للطابعة والنشر والتوزيع، 1967)، ص 619.

34 المرجع نفسه، ص 361.

35 تحدثت بعد النصوص العربية على أن البقط ضريبة فُرضتْ على أهل النوبة، يُنظر: أحمد بن يحيى البَلَاذُري، **فتوح البلدان** (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988)؛ ومن ذلك أيضًا ما ذكره المقريزي عند حديثه عن البقط، انظر: تقي الدين المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج 1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1997)، ص 369 - 373.

36 الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ج 11 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002)، ص 79؛ تقي الدين المقريزي، **السلوك**، ج 7، ص 80؛ ابن خرداذبة، ص 77.

37 Mystichos, p. 3.

المراجع

العربية

- ابن أبي شيبة، عبد الله (ت. 235هـ). **المصنف في الأحاديث والآثار**. تحقيق كمال يوسف الحوت. الرياض: مكتبة الراشد، 1989.
- ابن خرداذبة، عبيد الله (ت. 280هـ). **المسالك والممالك**. بيروت: دار صادر أفست ليدن، 1889.
- البغدادي، الخطيب (ت. 463هـ). **تاريخ بغداد**. تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002.
- البَلاذُري، أحمد بن يحيى (ت. 279هـ). **فتوح البلدان**. بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988.
- التوحيدي، أبو حيان (ت. 414هـ). **الإمتاع والمؤانسة**. تحقيق عبد الرحمن المصطاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2010.
- الطبري، محمد بن جرير (ت. 310هـ). **تاريخ الرسل والملوك**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط 2. القاهرة: دار المعارف، 1976.
- العمري، أحمد بن فضل الله (ت. 749هـ). **التعريف بالمصطلح الشريف**. تحقيق محمد حسين شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1988.
- القرشي، أبو زيد (ت. 170هـ). **جمهرة أشعار العرب**. تحقيق علي محمد البجادي. القاهرة: نهضة مصر للطابعة والنشر والتوزيع، 1967.
- القزويني، زكريا بن محمد (ت. 682هـ). **آثار البلاد وأخبار العباد**. بيروت: دار صادر، 1969.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت. 821هـ). **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**. تحقيق محمد حسين شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1987.
- المقريزي، تقي الدين (ت. 845هـ). **السلوك لمعرفة دول الملوك**. تحقيق محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.
- ______. **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.
- الواقدي، محمد بن عمر (ت. 207هـ). **فتوح الشام**. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.
- اليعقوبي، أحمد (ت. 284هـ). **تاريخ اليعقوبي**. تحقيق عبد الأمير مهنا. بيروت: شركة الأعلمي للمطبوعات، 2010.

الأجنبية

- *Byzantium at War (9th-12th c.)*. The National Hellenic Research Foundation. Institute for Byzantine Research. International Symposium 4. Athènes, 1997.
- Ducellier, Alain. *L'église byzantine entre pouvoir et esprit (313-1204)*. Paris: desclée, 1990.
- Jenkins, R. J. H. & L.G. Westerink, (eds., trans.). *Nicholas I, Patriarch of Constantinople: Letters.* Washington: Dumbarton Oaks, 1973.
- Mansouri, Mohamed Tahar. "L'oeil du grand rival, la ville vue par les Musulmans." *Autrement*. 40 (Janvier 1996).
- _______. *Eudes médiévales I: De Byzance et de l'Islam*. Mannouba: Publication de la FLAHM, 2009.
- _______. *Eudes médiévales II: De l'Islam et de l'Occident latin*. Mannouba: Publication de la FLAHM, 2009.
- Tolan, John Victor. *Saracens: Islam in the medieval European imagination.* New York: Columbia University Press, 2002.

عبد الرحيم أبو حسين | *Abdul Rahim Abu Husayn
وطارق أبو حسين | **Tarek Abu Hussein

في الطريق إلى دار السعادة: مشاهدات عالم شامي في الأناضول وإسطنبول سنة 1530

On the Road to the Abode of Felicity: Observations of a Damascene Scholar in Anatolia and Istanbul in 1530

تتناول هذه الدراسة رحلة العالم الدمشقي محمد بدر الدين الغزي بُعيد الفتح العثماني لبلاد الشام إلى إسطنبول (عام 1530). كان الهـدف مـن الرحلة اسـتعادة ما فقده من منصب أو مناصب. إلّا أنّ النص يكتسـب أهميتـه التاريخية من الوصف الـذي يقدّمه للبلاد "الرومية" التي مرّ بها، وتعليقه أحيانًا على سـلوك بعض من أتيـح له الاختلاط بهم أثناء الرحلة. تفيدنا رحلة الغزي كذلك في تلمّس طبيعة العلاقة بين العرب والأتراك، وما انطوت عليه من سـوء الفهم أو الأحكام المسـبقة في هذه الفترة المبكرة من دخول بلاد الشـام تحت الحكم العثماني. كما تكشـف لنا هذه الرحلة عن شـبكة العلاقات التي نسجها العلماء العرب مع أقرانهم من الأروام وكيفية استمرارها عبر الأجيال.

الكلمات المفتاحية: أدب الرحلة، العرب والعثمانيون، بلاد الشام، إسطنبول، الوظائف، الديوان السلطاني.

This paper explores the journey of Damascene scholar Mohammed Badreddin al-Ghazi in the wake of the Ottoman conquest of the Bilad al-Sham (1530). His account gains its historical significance from the description of the towns and locations of Anatolia (Bilad al-Rum) he passed travels through or stayed at and his occasional commentary on the behavior and manners of people he came across. Al-Ghazzi's journey also gives us a sense of the ethinic relations between Arabs and Turks, and the misunderstandings and or prejudice at that early period of Ottoman rule in the Arab region. The account also reveals the way intellectual networks between Arab scholars and their Turkish counterparts were established and how they were perpetuated through successive generations.

Keywords: Travel literature, Arabs, Ottomans, Bilad al-Sham (Syria), Istanbul, Imperial Council (Divan-i Humayun).

* عبد الرحيم أبو حسين، أستاذ التاريخ العثماني بالجامعة الأميركية في بيروت، وعضو شرف في الجمعية التاريخية التركية.
Abdul Rahim Abu Hussein, professor of Ottoman history at the American University of Beirut and an honorary member of the Turkish History Society.

** طارق أبو حسين، طالب في برنامج الدكتوراه في "مركز الدراسات الشرق أوسطية" بقسم التاريخ في جامعة هارفرد.
Tarek Abu Hussein, PhD student at the Center for Middle Eastern Studies and the History Department, Harvard University. U.S.A.

مقدمة

في عام 921هـ/1516م، دخل السلطان سليم الأول العثماني دمشق فاتحًا في مقدمة جيوش عظيمة لم تشهد الأقطار الشامية لها مثيلًا. وبعد ذلك بنحو عقد ونصف، غادر بدر الدين الغزّي[1]، أحد كبار علماء الشام، مدينته قاصدًا إسطنبول في رحلته التي يمكن عدّها فتحًا ثقافيًا. وقد مرّ خلال هذه الرحلة بعدد من المدن والبلدات الشامية والأناضولية منها المشهورة؛ كحلب وأضنه وقونية، ومنها المغمورة؛ كمعرة النعمان وأق كوبري وأرمني بازار وينكيجة. وهنا تكمن أهمية رحلته **المطالع البدرية في المنازل الرومية**[2]. فهي من أوّل الأعمال الأدبية التي تصف لنا بلاد الروم وإسطنبول بعد مرور أقلّ من قرن على فتحها على يد السلطان محمد الثاني. تحتوي الرحلة، أيضًا، على أسماء وتراجم (مختصرة في أغلب الأحيان) لعدد كبير من العلماء العثمانيين الذين التقاهم الغزّي خلال نزوله في أماكن مختلفة في البلاد الأناضولية.

من هو بدر الدين الغزّي؟

كان بدر الدين الغزّي سليل عائلة دمشقية عريقة، أعطت بلاد الشام عددًا كبيرًا من العلماء والمفتين منذ انتقال العائلة إلى دمشق بعد رحيلها من غزة في القرن الهجري الثامن. فوالد الغزّي رضي الدين، مثلًا، بلغ منصب مفتي الشافعية في أواخر القرن التاسع خلفًا للعديد من أفراد العائلة الذين تبوؤا المنصب ذاته. بل يمكن القول إنّ أفراد هذه العائلة سيطروا سيطرةً شبه تامة على ذلك المنصب حتى القرن الهجري الثالث عشر تقريبًا[3]. أمّا بدر الدين الغزّي، فقد شغل هذا المنصب أيضًا، إلا أنّنا لا نعلم إنْ كان قد شغله قبل رحيله إلى "بلاد الروم" أو بعد عودته منها.

تعلّم الغزّي في شبابه من عدد من أهمّ علماء عصره، في دمشق وغيرها. فقد رافق والده إلى مصر حيث قرأ على جلال الدين السيوطي، أحد أبرز المؤرخين والأدباء في العصر المملوكي بالقاهرة، وأكثرهم إنتاجًا. أصبح الغزّي عالـمًا ومحدثًا ذا شأنٍ، وتتلمذ على يده بعض العلماء الأروام؛ مثل قاضيَين من قضاة دمشق بلغَا، لاحقًا منصب الإفتاء في إسطنبول. ولم يكن الغزّي يهاب دولةً أو سلطةً، بحسب نجله المؤرخ نجم الدين الغزّي. فقد سأل والي الشام درويش باشا بدر الدين الغزّي – وقد كان في ذلك الوقت مفتيًا لدمشق - عمّا يُقال فيه، ولم يجبه الغزّي إلا بكلمة واحدة هي "الظلم"[4]. ومع أنّ تلك الرواية تنطوي، على الأرجح، على شيء من المبالغة، فإنّها تؤكد لنا أهمية آل الغزّي بين أعيان دمشق ومكانتهم في المجتمع الشامي. كما أنّ الغزّي عاصر الفتح العثماني لبلاد الشام ونهاية حكم المماليك في سوريا ومصر. لذا، فإنّ بدر الدين الغزّي، العالم الكبير، وأحد أهمّ أعيان دمشق، كان شاهد عيانٍ على تحوّل أساسي في تاريخ المدينة والمنطقة العربية في آنٍ واحدٍ. وهذا ما يضفي أهميةً خاصةً على وصفه للبلاد الرومية وقاطنيها العثمانيين الأتراك، وانطباعاته التي سجّلها في رحلته. لهذه الأسباب وغيرها، تبقى رحلة الغزّي رسالةً أدبيةً - تاريخيةً لا غنى عنها في دراسة تاريخ العلاقات الإثنية والثقافية في العصر العثماني، وخاصةً ما بين الشعوب الناطقة باللغة العربية والشعوب الناطقة باللغة التركية. أمّا في ما يخص الأسلوب المتبع في كتابتها، فإنّ **المطالع البدرية** تزخر باستعمال المحسّنات البلاغية من سجع وجناس وطباق... إلخ، كما أنّه أكثر من

1 محمد بن بدر الدين الغزي: من علماء دمشق الشافعية، توفي في طاعون سنة 1002هـ/1594م.

2 وصلنا نص الرحلة في مخطوطين؛ الأول محفوظ في مكتبة كوبريلي في إسطنبول، والثاني - وهو غير كامل - في المتحف البريطاني في لندن. وقد نشرنا النص محققًا بعنوان: **رحلة بدر الدين الغزّي إلى إسطنبول** (إسطنبول: غرفة تجارة إسطنبول، 2015).

3 Linda Schatkowski Schilcher, *Families in Politics: Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries* (Stuttgart: F. Steiner, 1985), p. 121.

4 نجم الدين الغزّي، **الكواكب السّائرة في أعيان المئة العاشرة**، تحقيق جبرائيل جبّور، ج 3، ط 2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1979)، ص 150.

الاستشهاد بالشعر في مناسبات عديدة؛ من نظمه شخصيًا ومن شِعر الآخرين، وكان لا بدّ له من ذلك لإبراز طول باعه بين أقرانه. غير أنّ النص، بوجه عامّ، لا يُعدّ من الأعمال الصعبة أو المعقدة في التراث الأدبي العربي. ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ عنوان الرحلة (أي **المطالع البدرية في المنازل الرومية**) كان قد اقترحه صديق المؤلف ومضيفه في إسطنبول المسمّى عبد الرحيم العباسي القاهري[5]، وذلك كما أوضح نجم الدين الغزّي أثناء ترجمة القاهري، في معجمه المسمى **الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة**.

هدف الرحلة إلى إسطنبول

لم يكن بدر الدين الغزّي واضحًا في شرح هدف رحلته للقارئ. فقد أشار في بداية الرحلة إلى أنّه إنما ارتحل إلى إسطنبول لأمر ضروري متعلّق بقضاء حاجة، من دون الإشارة إلى طبيعة هذه الحاجة؛ إذ يقول: "إنّني استخرت الله تعالى وما خاب من استخاره، واستشرت كما أُمرت من هو أهل للاستشارة في السفر إلى البلاد الرّوميّة قاصدًا محلّ تخت الملك مدينة قسطنطينيّة لأمر اقتضى ذلك، وألجأ إلى سلوك هذه المسالك"[6]. غير أنّ أسباب اضطراره إلى الذهاب إلى العاصمة العثمانية تتضح قليلًا حين نصل إلى الجزء الإسطنبولي من الرحلة، إذ نجد أنّ الغزّي قصد الديوان السلطاني لشكاية عزله من منصب أو مناصب كان يتولاها في دمشق، وقد أشاد بجهد شخصين تحديدًا سمحا له بإتمام مهمته، هما الوزير إياس باشا[7] وقاضي عسكر الأناضول قادري جلبي، إذ يقول: "وسألني]إياس باشا[ابتداءً منه فيما لنا من الحاجات والأشغال، لتقضى بإذن الله تعالى على أكمل الأحوال"[8]. ويضيف في موضع آخر: "ثمّ اجتمع به [إياس باشا] قاضي العسكر قادر جلبي، فكلّمه وأكّد عليه بسببي. وقال كلّ ما هو متعلّق به، فهو متعلّق بي. وأمره بالاعتناء بشأني من كلّ الوجوه، وقال ليس لي صديق في الشّام إلّا هذا الرجل وأبوه. وأمرني بالاجتماع بالقاضي المشار إليه للمعرفة به والسّلام عليه. فأكرم غاية الإكرام وبالغ في التعظيم والاحترام، ووعد بقضاء الأشغال على التّمام، وصار بيننا وبينه صحبة ومودّة ومحبّة"[9].

من المؤكد أنّ بدر الدين الغزّي عُيّن مفتيًا للشافعية في دمشق خلال مسيرته الحافلة بالمناصب والمؤلفات الغزيرة، ولكنّ المعلومات المتوافرة من مراجع تاريخية أخرى - ولا سيما التراجم التي تتناول مؤلف الرحلة - لا تعطينا أيّ فكرة عن السنوات التي شغل فيها الغزّي ذلك المنصب؛ لذلك من غير الممكن التأكيد إنْ كان المنصب الذي عُزل منه الغزّي هو نفسه ذلك الذي هيمنت عليه عائلته عقودًا من الزمن. يمكن الاستنتاج، إذن، أن الغزّي ألّف رحلته ووجّهها إلى الذين علموا من أجل سفره؛ أيْ أصدقاء الغزّي وأقرانه من أعيان دمشق والعلماء منهم خاصة. لذا، لم يجد الغزّي سببًا لشرح أهداف رحلته إلى إسطنبول.

لا شكّ في أنّ الغزّي لم يذهب إلى إسطنبول لأسباب استطلاعية أو استكشافية فحسب، أمّا تأليفه **المطالع البدرية** بعد الرّحلة، فقد يدل على نوع من الاهتمام بعالم الأروام وما تضمّنه من عناصر اجتماعية ودينية وثقافية متعددة. ولم يكن هذا الاهتمام محصورًا في أعيان دمشق، بل توجد أمثلة كثيرة لرحّالة وكُتّاب عرب أبدوا اهتمامًا ملحوظًا بدولة آل عثمان. فعلي بن ميمون الفاسي، أحد أهمّ

5 عبد الرحيم بن أحمد العباسي: القاهري المولد والمنشأ، أحد أبرز محدثي عصره. دخل الآستانة في عهد بايزيد الثاني وأهدى السلطان شرحه للبخاري، فكافأه السلطان، وجعل له منصبًا في مدرسة في المدينة، ولكن العباسي فضل العودة إلى وطنه. وكانت عودته إلى إسطنبول بعد هزيمة المماليك، فعُيِن له خمسون عثمانيًا، خلال تقاعده في دولة آل عثمان، وهو من استضاف الغزي في إسطنبول بالنظر إلى صداقته مع مدرّسه والد مؤلف الرحلة رضي الدين الغزي. وكان عنوان رحلة الغزي من تسميته كما ذكر نجل المؤلف نجم الدين الغزي. أمّا وفاته فكانت في سنة 963هـ/1556م. انظر ترجمته في: الغزّي، ج 2، ص 161 - 168.

6 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 20.

7 إياس باشا: ثاني ولاة دمشق العثمانيين بعد جان بردي الغزالي. صادق آل الغزي، بخاصة شيخ الإسلام والد المؤلف رضي الدين. وأصبح وزيرًا في الديوان السلطاني في إسطنبول، وتوفي فيها سنة 946هـ/1539م.

8 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 84.

9 المرجع نفسه، ص 85.

متصوفي الجزء الأخير من القرن الهجري التاسع وأوائل القرن العاشر، مثلًا، أمضى وقتًا لا بأس به في مدينة بروسة وألّف رحلته قبل وفاته في بلاد الشام عشية دخول العثمانيين إليها[10]. أمّا شهاب الدين أحمد بن الحسين المكي، فألف رسالةً تناولت السلطان بايزيد الثاني؛ وكان ذلك قبل استيلاء العثمانيين على الحجاز أيضًا[11].

أمّا بعد احتلال العثمانيين للمناطق العربية من مشرقها إلى حدود المغرب الأقصى، فقد كان من الطبيعي أن يتعاظم اهتمام الكتاب والأدباء العرب ببلاد الروم. وهكذا نجد بعد رحلة الغزّي بعقود قليلة، رحّالةً آخرين، من أمثال أبي الحسن التمكروتي المغربي[12] وقطب الدين النهروالي المكي[13]، يشدون الرّحال إلى إسطنبول، وقد ترك لنا الرحّالتان المذكوران رحلةً روميةً، مثل رحلة الغزّي، والأمثلة التي تدلّ على هذا الاهتمام الذي أنتج عددًا كبيرًا من الرحلات المدوّنة، تغطي القرون الأربعة التي حكم فيها العثمانيون معظم المناطق العربية عديدة. ولكن كانت مشاعر الخوف والبغض تجاه الأتراك هي التي تسيطر على العدد الأكبر من العرب في ذلك الزمن، لمّا زار العالم ابنُ طولون، وهو مؤرّخ معاصر للغزي، المعسكرَ العثماني في دمشق بعد مرور يوم واحد فقط على دخول جيوش السلطان سليم المدينة. وقد أبدى ابن طولون إعجابًا شديدًا بالتنظيم العسكري العثماني، وأدهشه ما شاهده من مظاهر القوّة العسكرية والبذخ المادي في المعسكر، إلا أنّه من المحبط لابن طولون وقارئه أنّه لم يتمكن من التقاء العلماء الأروام الذين جاؤوا مع السلطان؛ لأنه لم يستطع التواصل مع حرّاس خيمة السلطان لجهله باللغة التركية. ومع ذلك، فإنّ زيارة ابن طولون للمعسكر العثماني تكشف، في حدّ ذاتها، مدى اهتمام بعض أعيان العرب بالعالم العثماني[14]. ولا بدّ من النظر إلى رحلة الغزّي الرومية ضمن هذا الإطار أيضًا.

مشاهدات الرحلة

رافق الغزّي قاضي قضاة حلب والشام الأسبق ولي الدين بن الفرفور[15] خلال الجزء الأول من رحلته. وكان ابن الفرفور يسعى لنيل رضا السلطات في الآستانة بعد عزله ووقوعه في متاعب ومشكلات مع حاكم دمشق الوالي عيسى باشا[16]. ولكنّ جهده لم يفلح، فقد استدعي بُعَيد وصوله والغزّي إلى حلب وعاد من حيث أتى، فسجن وأمضى السنة الأخيرة من حياته حبيسًا في قلعة دمشق[17].

10 Michael Winter, "Sheikh 'Ali Ibn Maymun and Syrian Sufism in the Sixteenth Century," *Israel Oriental Studies*, vol. 7 (1977), pp. 281-308; C. Brockelmann, "ʿAlī b. Maymūn," in: P. Bearman et al. (eds.), *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed., accessed on 11/6/2017, at: http://bit.ly/2sgXr2x

وانظر: الغزي، ج 1، ص 271-278؛ عبد الحي الحنبلي ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** (بيروت: دار ابن كثير، 1980)، ج 8، ص 82.

11 أحمد بن الحسن بن العُليف، كتاب **الدرّ المنظوم في مناقب السلطان بايزيد ملك الرّوم**، مخطوط في مكتبة نور عثمانية، قَيْدَ التحقيق والإعداد للنشر من جهة عبد الرحيم أبو حسين وبلال الأورفه لي.

12 علي بن محمد التمكروتي، **النّفحة المسكيّة في السّفارة التّركيّة**، تحقيق محمد الصالحي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007).

13 قطب الدين النهروالي، **الفوائد السّنية في الرّحلة المدنية والرّومية**. وقد تُرجم هذا المخطوط إلى الإنكليزية بعنوان:
Journey to the Sublime Porte: the Arabic memoir of a Sharifian agent's diplomatic mission to the Ottoman Imperial Court in the era of Suleyman the Magnificent: the relevant text from Qutb al-Din al-Nahrawali's al-Fawa'id al-saniyah fi al-rihlah al-Madaniyah wa al-Rumiyah, introduced, translated and annotated by Richard Blackburn.

14 شمس الدين محمد بن طولون، **مفاكهة الخلان في حوادث الزّمان**، تحقيق محمد مصطفى، ج 2 (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1964)، ص 30 - 32.

15 ولي الدين بن الفرفور: قاضي الشافعية في دمشق، ثمّ حلب. سافر مع بدر الدين الغزي في رحلته الرومية لرفع مظالم عنه، ولكنه استدعي إلى الشام بعد وصوله إلى حلب، وسُجن، وتوفي مسجونًا سنة 937هـ/1531م.

16 عيسى باشا: بدأ عالمًا ومدرسًا في إسطنبول وأدرنة قبل أن يشغل منصبًا لدى السلطات في الديوان. وبعد ذلك، أصبح واليَ حلب، ثمّ دمشق حيث اعتنق الطريقة القادرية. وكانت وفاته في تلك المدينة سنة 950هـ/1548م.

17 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 49 - 50.

حديث الغزّي حول البلاد الرومية والأروام (أي الأتراك) إيجابي في معظمه، مع أنّ وصفه للمدن والبلدات الأناضوليّة التي زارها في رحلته قصيرٌ في أغلب الأحيان. ويفيدنا الغزّي، عادةً، بمعلومات متعلقة بمَن قابل من العلماء والأعيان الأروام، قبل أن يصف لنا المدينة أو البلدة بحجمها ومظهرها الخارجي وأهم مبانيها وفسحاتها العامة والخاصة منها أحيانًا. يتضمن ذلك، مثلًا، ذكرًا للأسواق والبساتين والعمارات (مفردها عمارة، وهي مؤسسات خيرية انتشرت في مختلف المناطق العثمانية أقيمت من ذوي الشأن والثروة ومن قبل أفراد من الأسرة المالكة، وكانت العمارة تشتمل على مسجد، وخان، ومطبخ، وسبيل، وبعض أوجه الخدمات الأخرى) ذات الطابع الديني. ويشير الغزّي أحيانًا إلى الأهمية التاريخية والدينية، أو الثقافية، للأماكن التي زارها، وأحيانًا أخرى إلى الطباع والتصرفات التي تميز سكّان تلك الأماكن من غيرهم من القاطنين في بلاد الشام والروم في نظر المؤلف. فإزنيق، مثلًا، اشتهرت، كما يشير الغزّي، بصناعتها الفخار الصيني. ويقول الغزّي في وصفها:

"إلى أن وصلنا وقت الضّحى الأنيق، عند تعالي وجه الشمس الشّريق، من يوم الأربعاء إلى مدينة أزنيق. وهي مدينة عظيمة المنظر حسنة المخبر، ممتعة بالرّوض النّاعم والنّسيم الأعطر، من أحسن البلاد الرّوميّة أزقّةً وأسواقًا، وأكثرها فوائد وأرزاقًا، وأوضحها بياضًا وإشراقًا، وأبدعها اتّصالًا بالبساتين والتصاقًا. وأملحها مرسًى وأمنحها أنسًا، وأينعها روضًا وأترعها حوضًا. معتدلة الهواء سامية البناء واسعة الفناء، ساكنة المساكن مَكينة الأماكن، لائحة المباهج واضحة المناهج، صافية الزلال ضافية الظلال، معشبة الشعاب عامرة الجناب، مرنة الرباب هامرة السحاب، سابغة المدارع سائغة المشارع، سافرة المطالع وافرة الصنائع. وهي مخصوصة بعمل الصيني الرّوميّ وبه تعرف وهو ألطف من معمول الصين وأظرف. وبها فاكهة كثيرة حسنة. وقد رأينا بها قراصيا ملوّنةً ما بين بيضاء وشقراء وسوداء وحمراء. وبخارجها بحرة كبيرة وبها أسماك كثيرة. وقد جُست خلال هذه المدينة وجُزت في أماكنها المكينة، ورأيت العجب من محاسنها الجمّة المستبينة. فدخلت بها جنّةً حفّت من طرقها بالمكاره وعقيلة عقلت قلب الطائع والكاره. ثمّ نزلنا بظاهرها على نحو نصف ميل بمرج أريج وظلّ ظليل، قد نسجت به يد السحب بسطًا عجيبة التلوين غريبة التكوين، نقوشها تفوق الحبر، ويكاد يضاهي الزهر ما فيها من الزهر. فيا له من بلد ومنزل عزيز بديع التفويف والتطريف والتطريز"[18].

أمّا أق شهر في عمق البلاد الرومية، فكانت بلدةً معروفةً بإنتاجها للفاكهة التي كانت تُصدّر إلى سائر المناطق الرومية، بما ذلك إسطنبول[19]. ومن عجائب رحلة الغزّي إلى الروم عدم إشارته إلى صعوبات لغوية قد يكون واجهها خلال تنقله في البلاد الرومية وتواصله مع السكان المحليين. وربما يعود ذلك إلى أنّه أمضى أكثر وقته في تواصلٍ مع علماء تلك البلاد، وهم في أغلب الأحيان، نظرًا إلى تحصيلهم العلمي الديني يتقنون اللغة العربية.

لم يوضح الغزّي، دائمًا، أمكنة نزوله في البلدات الرومية التي كان يتوقف ليمضي ليلة فيها أو أكثر. ولكنه في أكثر الأحيان ينزل ليستريح في بيوت علماء محليين مستضيفين إيّاه، كان قد تعرّف إليهم حديثًا. أمّا في إسطنبول، فقد أقام الغزّي عند صديقه عبد الرحيم العباسي عدّة أسابيع، مع أنّه فور وصوله إلى الآستانة نزل في عمارة السلطان محمد الثاني[20]. وفي طريق عودته إلى دمشق، نزل الغزّي في عدد من هذه العمارات العامة كعمارة الوزير الأعظم إبراهيم باشا في إزنيق[21]، وعمارة حسين باشا في أق شهر[22]، وعمارة بيري محمد باشا في قونية. وكان الغزّي قد اضطر أثناء إقامته في إسطنبول، ضيفًا لدى صديقه عبد الرحيم العبّاسي، إلى مغادرة العاصمة العثمانية مع

18 المرجع نفسه، ص 71 - 72.
19 المرجع نفسه، ص 67.
20 المرجع نفسه، ص 80.
21 المرجع نفسه، ص 169.
22 المرجع نفسه، ص 172.

مضيفه بسبب تفشي الطاعون فيها، وقد نزل كلاهما في منزل صديقهما الحاج مصلح الدين مصطفى في بلدة إزميت. ويعدد الغزّي عددًا من أصدقائه أو أولادهم الذين قضوا نتيجة لهذا الوباء، مشيرًا إلى حصول الطاعون حينذاك، سنة 1530، وهو ما لا تشير إليه الدراسات الحديثة حول هذا الموضوع. ويبين نزول الغزّي ضيفًا على العديد من علماء الروم؛ بما في ذلك إسطنبول والمساعدة التي قدمها له هؤلاء في إسطنبول لقضاء مصالحه لدى أولي الأمر العثمانيين، شبكةَ العلاقات التي ربطت بين هذه الفئة من رعايا الدولة العثمانية. ومن أمثلة ذلك، نورد في ما يلي كيفية ترتيب موعد للغزّيّ للقاء الوزير إياس باشا:

"فلبثنا عنده وقتًا نجوب في أرجاء المؤانسة ونجول، ثمّ ودّعناه ومضينا إلى محلّ النّزول. وأرسل هو خلف شخص من أكابر الرّوم، ليعلم صاحبنا الوزير بالقدوم. فأعاد الجواب بأنّه فرح بذلك وسرّ به وابتهج غاية الابتهاج بسببه، وأنّ ميعاد الاجتماع به يوم الجمعة بكرةً أو يوم الخميس عشيّةً. لتنقضي ضيافة السّلطان بسبب مهمّ ختان أولاده للأمراء والينكجريّة. وهذا المشار إليه هو الهمام المرتضى والحسام المنتضى، حسنة الأيّام وغيث الأنام، غمام الندى الهاطل وحِمام العداء العاجل، ناظم شمل الفريق وفاتح باب الأزمة والضّيق، جامع أشتات المعالي ومحرز شرط الكمال. فلم يصلح إلّا له المقرّ الكريم العالي الأميري الكبيري الوزيري المشيري العالمي العادلي الفاضلي الكامل الممهدي المشيدي الذخري العضدي[23]، زعيم جيوش الموحّدين عاضد الغزاة والمجاهدين، آصف الدهر وفريد العصر ووحيد المصر، وفخر القطر وسمّ العداة وآفة الجزر، ومالك بيض الطّروس وسمر السّطور بالبيض والسمر، عين الوزراء العظام ورأس الأمراء الفخام، أشدّهم بأسًا وأقواهم جأشًا، مولانا الوزير المعظّم والمشير المفخّم، إياس باشا[24].

لعل أهمّ عناصر الرحلة الرومية للغزّي تتعلق بلقائه وتواصله مع عدد من أعيان الروم والدولة العثمانية عمومًا. وقد سبق أن أشرنا إلى أحد الذين التقاهم الغزّي في إسطنبول، العالم القاهري المولد والإسطنبولي المسكن عبد الرحيم العباسي (أو القسطنطيني بحسب تعبير الغزّي). وهو من استقبل الغزّي في منزله الإسطنبولي؛ وبذلك كان العباسي يقدم لفرد من آل الغزّي بعضًا ممّا سبق أن قدّم له؛ ذلك أنّ والد بدر الدين، شيخ الإسلام رضي الدين الغزّي، كان أحد أقرب مدرسي العباسي إليه وأعزّ أصدقائه الدمشقيين. وكان عبد الرحيم العباسي قد استقر في إسطنبول بعد اندثار دولة المماليك. ومع أنّه لم يشغل منصبًا رسميًا، فإنّ الدولة عينت له خمسين عثمانيًا في اليوم. فتلك لم تكن زيارة العباسي الأولى، إقامته، في عاصمة الدولة العثمانية، كما أكّد نجم الدين الغزّي الذي ترجم له في **الكواكب السائرة**. وقد التقى العباسي في رحلته الأولى السلطان بايزيد الثاني وقدم له كتابًا، فأعجب به السلطان وحاول إقناعه بالبقاء ووعد بتعيينه محدثًا/مدرسًا في إحدى مدارس إسطنبول، ولكنّ العباسي رفض وفضّل العودة إلى وطنه[25].

تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أنّ الغزّي لم يغادر دمشق إلا بعد وفاة والده رضيّ الدين، وهذا أمرٌ بالغ الأهمية. فأعيان المسلمين من العلماء اعتادوا الحفاظ على الروابط العلمية والثقافية والاجتماعية التي أسّس لها أسلافهم مع أعيان آخرين في المجتمعات الإسلامية لأجيال عديدة. وفي هذا السياق، يمكننا تشبيه آل الغزّي بآل المحبي، وهي عائلة دمشقية ذات عدد كثير من العلماء؛ أكثرهم تبع المذهب الحنفي، وربما جعلهم ذلك أكثر قربًا من العلماء العثمانيين من آل الغزّي الشافعيين.

كان أوّل الراحلين إلى إسطنبول من آل المحبي يُدعى محب الدين أبو الفضل المحبي، وقد زار الآستانة مرتين، ثمّ عُين قاضيًا للركب الشامي في أواخر القرن العاشر. أمّا حفيده فضل الله المحبي، فصادق عالمًا روميًا يُسمّى محمد عزتي[26]، وعُين مدرسًا في بروسة

23 في هذا السياق، يلاحظ استعمال الغزّي من حيث الشكل، والمصطلحات أحيانًا، ما يتعلّق بالعهد المملوكي (المقرّ، المشيدي، الذخري)؛ وذلك في وصفه للوزير إياس باشا.

24 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 83.

25 الغزّي، ج 2، ص 161 - 168.

26 انظر أيضًا: ليلى الصّباغ، **من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول: محمد أمين المحبّي وكتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** (دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، 1986)، ص 95 - 96. وانظر:

ثمّ إسطنبول. وكان نجله محمد أمين المحبي، أبرز مؤرخي دمشق في القرن الحادي عشر، وشغل المنصب نفسه الذي عُين فيه والده في بروسة؛ وتمّ ذلك من خلال محمد عزتي نفسه. وكان أخو محمد عزتي المسمّى مصطفى يحتل منصب قضاء عسكر الأناضول في ذلك الوقت، فلاقى محمد أمين المحبي ومرافقه عمّه صنع الله في أدرنة. من الواضح هنا أنّ أفراد عائلة آل المحبي بذلوا جهدًا وافرًا في الحفاظ على تواصلهم مع أعيان آخرين في المجتمع العثماني - الإسلامي، وعلى نحوٍ خاص علماء آل عزتي.

وقد التقى بدر الدين الغزّي خلال إقامته في إسطنبول عددًا من الذين صادقوا والده. أحد هؤلاء الملا حجي جلبي عبد الرحيم بن علي[27] - أحد أبرز الصوفيين الإسطنبوليين - وكان قد تعرّف إلى رضيّ الدين الغزّي خلال رحلة العودة من الحج. ولعل أهمّ من لقيهم الغزّي لم يكن من بين العلماء أصلًا؛ إذ زار الوزير، والوالي الأسبق للشام، إياس باشا. فقد بقي بدر الدين الغزّي على تراسل مع إياس باشا بعد رحيله من دمشق وتوزيره في الديوان السلطاني. ويبدو أنّ إياس باشا كان يعرف العربية معرفةً جيدةً، فقد كان بينه وبين الغزّي حديث مطوّل في لقائهما الأول، وفي اجتماعهما الثاني قرأ، كما أفاد الغزّي، "في المصحف في أماكن عدة"[28]، وهو المصحف الهدية الذي قدمه الغزّي للوزير. كان للقاء الغزّي بإياس باشا منافع عملية أخرى كذلك، فقد أدّى الوزير دورًا حاسمًا في إيصال شكوى الغزّي من الظلم الذي تعرض له من جرّاء فقدانه لمناصبه. وهكذا وصلت شكوى الغزّي عن طريق إياس باشا نفسه إلى قاضي عسكر الأناضول عبد القادر المعروف بقادري جلبي[29]. وقد طلب الباشا من قادري جلبي الاهتمام بذلك الموضوع بقدر إمكانه، مؤكدًا له في الوقت نفسه أنْ "ليس لي في الشام إلا هذا الرجل وأبوه"، وأنّ "كل ما هو متعلق [بالغزّي] متعلق بي"[30]. ثمّ التقى الغزّي قادري جلبي، ولم يذكره إلا بالخير. أمّا توقيت الغزّي فلم يكن – لسوء حظه – مناسبًا؛ إذ أغلق الديوان في تلك المرحلة تحضيرًا لاحتفالات ختان أولاد السلطان سليمان. ولكنّ المؤلف يضيف: "اهتم الوزير بحاجتنا غاية الاهتمام، والتمس منّا كتابة ورقة بما نطلبه، وما نحن بصدده، فكتبناها فسلّمها هو لقاضي العسكر بيده"[31]. وقد سافر السلطان في ذلك الوقت إلى مدينة بروسة، مصطحبًا وزيره الأعظم إبراهيم باشا[32]. وعلى الرغم من التأخير في أداء المهمة التي أراد الغزّي إنجازها، فإنّ تجربته الإسطنبولية تثبت لنا أهمية المؤلف بين أعيان ذلك الزمان. وهكذا لم يضطر الغزّي، صديق إياس باشا الوزير، إلى أن يمثُل شخصيًا أمام الديوان السلطاني لشكاية همومه كما كان شأن العوام من رعايا الدولة العثمانية. ومن البديهي أيضًا أنّ بعض الأعيان من أبناء العرب كانت لهم القدرة والمعرفة في كيفية العمل ضمن الإطار المؤسساتي العثماني في تلك المرحلة المبكرة من حكم دولة آل عثمان. ربّما كانت أبرز السمات وأكثرها ترددًا ووضوحًا في أدب الرحلة العربي - الإسلامي متمثّلة بحنين المؤلفين لأوطانهم وتعبيرهم عن الرغبة الملحة في العودة. ولم يكن سبب ذلك، في أغلب الأحيان، ظروف قاهرة أو صعوبات على المستويات الشخصية أو المادية أو العملية، بل أتت أشواق الرحّالة إلى أوطانهم في الأغلب على الرغم من نجاح المسعى الذي ارتحلوا من أجله. وينطبق هذا الأمر على أفراد آل المحبي الذين عادوا جميعًا إلى بلدهم دمشق بعد الإقامة في البلاد الرومية عدة سنوات في بعض الأحيان.

C. Brockelmann, "ʿAlī b. Maymūn," in: Bearman, accessed on 11/6/2017, at: http://bit.ly/2ro6DTj

27 عبد الرحيم جلبي بن المؤيد الحنفي: الحنفي الإسطنبولي نزل دمشق في عودته من الحج، وتعلّم لدى والد المؤلف رضيّ الدين الغزي، وقد كان متقنًا للغة العربية. توفي سنة 944هـ/1537م.

28 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 14، 84.

29 عبد القادر بن محمد قادري جلبي: بدأ مدرسًا في إسطنبول وبروسة، ثمّ أصبح قاضيًا في بروسة والآستانة. وبعد ذلك، عُيِّن قاضيًا للعساكر الأناضولية، ثمّ عزل من منصبه قبل أن يُعيَّن مفتيًا لمدينة إسطنبول. وتقاعد في بروسة حيث عُيِّن له كل يوم 200 عثماني.

30 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 85.

31 المرجع نفسه، ص 85 - 86.

32 المرجع نفسه.

لا بدّ، إذن، من التسليم بصحة قول أحد المؤرخين: "نجح السفر في الحفاظ على وحدة الأمّة، ولكنه في الوقت عينه جعل المسافر يقدر وطنه"[33].

ينطبق ذلك انطباقًا تامًا على رحلة الغزّي، حيث نرى المؤلف يتحدث في حنين واشتياق إلى موطنه في العديد من المناسبات. فبعد مغادرته دمشق، يتألم الغزّي ألمًا شديدًا لوداعه أهله وأصدقاءه، ويشبه انهمار دموعه بمجرى نهر بردى قرب المدينة[34]. وفي مكان آخر من رحلته، وبُعيد وصوله إلى بلدة قره حصار، التقى الغزّي رجلًا من دمشق غادرها بحرًا إلى بلاد الروم بعد ارتحال الغزي. وخلال سؤاله عن أهله وأصحابه، عادت دموعه لتنهمر من شدة شوقه إليهم[35].

وفي إسطنبول، تحدث الغزّي عن شعور غريب كـ "الشامة البيضاء في الثور الأسود"[36]، كما قال. فيبدو أنّه شعر بغربة رهيبة بين سكان المدينة من الأتراك واليونانيين والأرمن، وغيرهم من المجتمعات الإثنية التي كان وجودها طاغيًا في المدينة. وقد عبّر، خلال نزوله في عمارة السلطان محمد الثاني أثناء ليلته الأولى في الآستانة، عن شوق متكرر "للأهل والأولاد والأوطان"[37]. لم يكن شوق الغزّي مقتصرًا على مدينته دمشق فحسب، بل شمل بلاد الشام بأسرها؛ إذ يشير الغزّي، مثلًا، إلى شعوره بالألم بعد مغادرته حلب، حيث أمضى ستة أيام. وذلك يعبّر عن وجود هوية شاميّة أوسع من الهوية المحلية البحتة التي تتمثل بالحب أو التعلق بمدينة أو بلدة معيّنة. فقد أدرك الغزّي - بمغادرته حلب - أنّه يرحل عن البلاد الشامية، كما سمّاها المؤلف نفسُه، وأنّه يدخل ما يعدُّه مجهولًا؛ إذ يقول أثناء مغادرته لحلب إلى الأناضول: "ثمّ سِرت وقلبي في تلك التّلاع وتلك الأجارع، وقد فارقت الصّبر عند مفارقة تلك المنازع، وودّعت الجلد عند وداعي تلك المجامع والجوامع. وقد خامرني الفَرَق واستولى على جفني الأرق، وأولعت بما يولع به المشفق وأنفقت دمعي، وكلّ امرئٍ بما عنده ينفق". وكان الغزّي أحيانًا يشبّه بعض الأماكن في بلاد الروم بأماكن عرفها في بلاد الشام. فقد شبّه مدينة أضنه، مثلًا، ببلدة حماة في شمال سوريا. إذ يقول: "وهي بمدينة حماة أشبه البلدان"، وربما كان ذلك لأنّ نهر سيحون "يمرّ بخلالها وجوانبها كالثّعبان"[38]. فمن الواضح أنّه نظر إلى العالم الخارجي بمنظور شامي؛ وذلك لتعلقه الشديد ببلاده ومعرفته المحدودة نسبيًا بما يجاورها. وهنالك العديد من الأمثلة المشابهة لحالة الغزّي بين العلماء المرتحلين طلبًا للعلم أو قضاءً لبعض المصالح، أو سعيًا للحصول على المناصب. فقد فضلّوا العودة إلى أوطانهم بدلًا من البقاء في إسطنبول على الرغم من الفرص المغرية التي سنحت لهم في عاصمة الدولة العثمانية. أحد هؤلاء إبراهيم بن الطباخ، وهو عالم دمشقي من علماء القرن العاشر، وقد زار إسطنبول وشغل منصب تدريس بأربعين عثمانيًا، إلا أنّه لم ينتظر ترقيته إلى وظيفة أعلى شأنًا وقرر العودة إلى دمشق[39]. أمّا محمد بن المغوش المالكي التونسي، فقد سافر إلى إسطنبول بحرًا والتقى أشهر علماء المدينة، حتى أنّ السلطان سليمان، أعظم سلاطين آل عثمان، استقبله وأحبّه وعرض عليه وظيفةً. ولكن ابن المغوش، بحسب نجل الغزّي رفضها مفضلًا العودة إلى بلاده، شاكيًا "شتاء الروم وشدة بردها"[40].

33 Sam I. Gellens, "The Search for Knowledge in Medieval Muslim Societies: A Comparative Approach," in: Dale F. Eickelman & James Piscatori, *Muslim Travellers: Pilgrimage, Migration, and the Religious Imagination* (Berkeley: University of California Press, 1990), p. 51.

34 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 24 - 25.

35 المرجع نفسه، ص 69.

36 المرجع نفسه، ص 86.

37 المرجع نفسه.

38 المرجع نفسه، ص 60.

39 الحسن البوريني، **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**، تحقيق صلاح الدين المنجد (دمشق: المجمع العلمي العربي، 1963)، ج 1، ص 306.

40 الغزي، ج 2، ص 16.

لا بدّ من الاعتراف بأنّ صور الدمشقيين النمطية حول الأروام وخشية الغزّي من معاملتهم له ساهمت في معاناة المؤلف خلال غربته. فقد تكلم الغزّي عن أناس "متمعقلين" من بين أهل دمشق قالوا في الأروام إنهم "لا يعرفون مقدار أحد ولا يلتفتون إلى من صدر أو ورَد"[41]. لكنّ الغزّي لم يَبْدُ مقتنعًا بهذا التصوير الدمشقي لأخلاق الأروام، خاصةً بعد أن خبرهم مباشرةً من خلال إقامته في إسطنبول، بل إنّه على العكس تمامًا أنكر هذه الصورة في اتهامه لأولئك الدمشقيين بالتمعقل وإصراره على أنّه "لم يقابلنا أحد من الأكابر إلّا الرّوم بغاية الإكرام والتبجيل والاحترام"[42]. ومن اللافت للنظر أنّنا، على الرغم من هذه الصور النمطية السلبية التي يشيعها المتمعقلون تجاه الأروام في ذلك الزمن، قلّما نجد أمثلةً تشير إلى عصبيّات مماثلة يبديها أهل الشام تجاه هؤلاء الأروام. ومن هذه الأمثلة النادرة الشديدة الوضوح ما يورده ابن طولون إذ يتحدّث عن خوف الناس من "نهب الأروام" بعد وفاة والي دمشق فرهاد باشا سنة 928هـ/ 1522م. فقد كان أهل الشام يعتقدون أنّ العساكر العثمانية معتادة على النهب والسلب بعد موت أيّ قائد من قادتها، وربما كان ذلك نتيجةً لخبرتهم السابقة في العهد المملوكي. ولكن لم يحدث ما خشيه الشوام من عواقب بعد وفاة الوالي، فقد تمكّن القائمقام علي باشا، بحسب ابن طولون، من طمأنة الناس آنذاك[43].

يمكن أن نستنتج من روايتَي الغزّي وابن طولون أنّ أعيان دمشق من أهل العلم والنخبة سعوا لتحسين صورة الأروام أو الأتراك عوضًا من المشاركة في إعادة إنتاج الصورة النمطية عينها التي جعلتهم ينظرون إلى تلك الشعوب نظرة تتسم بالاحتقار والازدراء، إلا أنّنا نجد في رحلة الغزّي إشارات عديدةً إلى تصرفات غريبة، وأحيانًا غير مقبولة إسلاميًا يقوم بها الأروام بحسب الغزّي. ففي قونية حيث أمضى مؤلف الرحلة ليلةً واحدةً، مثلًا، وحيث التأثير الكبير للمتصوفين (لا بدّ أنّ أكثرهم كان من المولوية، على الرغم من عدم تحديد الغزّي لذلك) كان واضحًا. ولكنّ ذلك لم يكن ما أزعج الغزّي، بل أغضبته المظاهر المنكرة مثل صور لبعض الناس ونحو ذلك[44]. أمّا في قره حصار، فقد لفت الغزّي أداء الخطيب المخالف للسنة في يوم الجمعة، فكان يخطب "بأواز عال وأنغام"، وعند الصلاة أخذ في "الالتفات يمينًا وشمالًا في القيام والقعود"[45]. في إزميت، حيث أمضى مع عبد الرحيم العباسي عدّة أيامٍ منتظرًا جلاء الطاعون وعودة السلطان إلى الآستانة، شارك الغزّي أيضًا في صلاة الجمعة في مسجد تلك البلدة. استغرب الغزّي أداء الخطيب من حيث إعجامه وتحريفه بعض الكلمات والجمل في خطبته أو إبدال بعضها من بعض، وخلطه بين الظاء والضاد. وسبب ذلك معروف بطبيعة الحال؛ إذ لم يكن ذلك الإمام الرومي متقنًا للفظ الكلمات العربية، إلاّ أنّ الغزّي رأى في ذلك نوعًا من المعصية. والأسوأ من ذلك، بحسب الغزّي، ذكر الخطيب الإزميتي "أحاديث لا نعرفها وصدور ترهات منه لا نقدر نصفها"، فعَدّ الغزّي أنّ صلاته المذكورة خلف هذا الإمام باطلة. لهذا، قام بأداء صلاة الظهر عوضًا منها[46].

وقد علق الغزّي أيضًا على ما عدّها طباعًا وتصرفات سلبية لبعض أهالي الشام من غير الدمشقيين أو سكان المدن عامة، وذلك يدل على عصبيات الأعيان من أهل دمشق تجاه سكان البلدات والقرى. ففي أوّل محطة له في بعلبك، يروي الغزّي عن أحد العلماء الشيعة أنّه استقبله، ولكنه رفض إطعامه. كان الشهر هو رمضان. وعلى الرغم من ذلك، لم يُطعم ذلك العالم ضيفه حتى عندما حان وقت الإفطار. كان انتقام الغزّي لهذه المعاملة أن نظَم أبياتًا من الشعر يهجو فيها هؤلاء البعلبكيين، وهذا الهجاء يوضح بُغض الغزّي (وربما العلماء إجمالًا) للشيعة،

41 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 86.
42 المرجع نفسه، ص 87.
43 شمس الدين محمد ابن طولون، **إعلام الورى بمن ولي نائبًا من الأتراك بدمشق الكبرى**، تحقيق محمد أحمد دهمان (دمشق: دار الفكر، 1964)، ص 240.
44 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 66.
45 المرجع نفسه، ص 68 - 69.
46 المرجع نفسه، ص 131.

وربما أيضًا عصبيته تجاه سكان الأرياف. وقد أشار الغزّي إلى كثرة سكان بعلبك من الشيعة، وإن لم يكونوا الأكثرية، فأوضح أنّ عددًا من سكان البلدة يُنسب إليهم "بغضهم السنة"[47]. أمّا معرة النعمان، فأُدينت لقلّة أهل العلم والفضل فيها، مقارنةً بمن أنجبتهم المدينة في سالف عصرها من الشعراء وأهل العلم؛ إذ يقول الغزي: "وقد كانت المعرّة مدينةً كبيرةً وانتشأ بها من العلماء جماعة كثيرة وناهيك بأبي العلاء رأس النّبلاء وعين الفضلاء وزين الأدباء وفخر الشعراء، والشيخ العلامة الفهّامة زين الدين بن الوردي أفقه الشعراء وأشعر الفقهاء وأنبه الظرفاء وأظرف النبهاء، وكفاه برهانًا على كماله وحجّة نظمه الحاوي المسمّى بالبهجة. وغيرهم من الأفاضل والأعيان الأماثل. وأمّا الآن، فقد تعوّضت من ذوي العلم بذوي الظّلم، ومن أهل الفضل بأهل الجهل، ومن الأماثل بالأراذل، ومن الفقهاء بالسفهاء، ومن الحداق بالسرّاق، ومن أهل الآداب بالذئاب في الثياب. وعامّة أهلها الآن لصوص إلّا ما أخرجه من التعميم الخصوص[48].

لم تلقَ الرستن تقييمًا أفضل، إذ فيها الغزّي إنها "مأوًى لكل سارق ولص"[49]. وروى حكايةً له في الرستن مشكوك في أمرها، فادعى أنّه واجه لصّين حاولا سلبه سرعان ما أخافهما بسيفه فهربَا، في حين أنّ مملوكه المرافق له لم يحرك ساكنًا بسبب خوفه. وتُعبّر هذه الرواية، وإنْ كان من الصعب تصديقها، عن عصبية أهل المدن الكبيرة من بلاد الشام تجاه سكان الريف، وبخاصة البدو منهم[50].

نعت الغزّي كذلك أهل حمص بالغباء والحماقة، وروى عددًا من القصص لإثبات ذلك، إحداها تدور حول إمام "يصلي ورجله خارجة من المحراب"[51] لأنها مصابة بنجاسة كلب ما. هنا، اختار ذلك الإمام إبقاء رجله خارج المحراب بدلًا من الوضوء، كما أنّ اعتقاده أنّ النجاسة لا تلحق إلا برجله خاطئ وفي غاية الغرابة. لم تكون هذه الصور النمطية حول أهل حمص من ابتكار الغزّي أو جيله، فقد تكلم في ذلك أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي البغدادي قبل ذلك بقرون في كتابه **أخبار الحمقى والمغفلين**. وفي إحدى روايات ابن الجوزي، يسأل الخليفة العباسي المأمون أحد سكان حمص عن قضاتها. فوجئ المأمون حين قيل له إنّ أحد المدّعى عليهم خدع القاضي إلى حدّ جعلته يحبس المدّعي ريثما يجمع الأول المال الذي كان دينا عليه للمدّعي. انتهت الرواية بعزل القاضي عن المنصب. أمّا الخليفة المأمون، فلم يسعه إلا الضحك[52]. وللجاحظ رواية استخدمها ابن الجوزي في الرسالة نفسها تدور حول رجلين من أهل حمص يراقبان عنزًا يتبعه جمل. فسأل الأول الثاني إن كان الجمل من العنز، فأجابه: "لا ولكنه يُتِّم في حجرها"[53]. من المفارقات أو العجائب التاريخية استمرار هذه الصورة النمطية حول أبناء حمص، وغيرها من المعتقدات الشامية المماثلة في غرابتها، حتى يومنا هذا، إذ لا تزال النكات والروايات الهزلية كثيرة التداول والانتشار، على الرغم من وضوح بطلانها، في "غباء" أهل تلك المدينة[54].

خاتمة

من خلال العودة إلى رحلة الغزّي، وخصوصًا نظرته إلى مدينة إسطنبول، لا بدّ من الإشارة إلى تناقض في رؤية المؤلف للعاصمة العثمانية. فهو وصفها عدّة مرّاتٍ بـ "القسطنطينية العظمى"، كما عدّها "دار الطمأنينة" و"أمّ المدائن"، ولكنه أيضًا سمّاها "قاعدة

---

47 المرجع نفسه، ص 29 - 30.

48 المرجع نفسه، ص 41.

49 المرجع نفسه، ص 35.

50 المرجع نفسه، ص 35.

51 المرجع نفسه.

52 عبد الرحمن ابن الجوزي، **أخبار الحمقى والمغفّلين**، تحقيق محمد شريف سكّر (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2007)، ص 91 - 92.

53 المرجع نفسه، ص 167 - 168.

54 **رحلة بدر الدين الغزّي**، ص 33.

الروم". فمن ناحية، نظر الغزّي إلى الآستانة نظرة العالم المسلم المهتم بخير الأمّة وانتصارها، وقد كانت إسطنبول تلك المدينة التي حلم المسلمون بفتحها طوال قرونٍ من الزمن. فكان من الطبيعي عدّها عاصمةً لدار الإسلام آنذاك، خاصةً بعد امتداد حكم العثمانيين ليشمل مصر والشام والحجاز. ومع ذلك، من الواضح أنّ الغزّي عدّها أيضًا قاعدةً للأروام، أيْ إنّها على الرغم من مكانتها عند سائر المسلمين، بقيت مختلفةً في ثقافتها وتكوينها عن البلاد الشامية التي أحبها الغزّي وشكّلت الجزء الأكبر من هويته الجغرافية - الثقافية. والدليل على ذلك أنّه قرّر، بعد قضاء مهمته في الآستانة، العودة حالًا إلى أهله ودياره في دمشق. وقد تمكّن من إنجاز غرضه بعد عودة السلطان سليمان ومعه وزيره الأعظم إلى إسطنبول إثر انتهاء الطاعون فيها. ورجع الغزّي مع العباسي تاركًين بلدة إزميت، وقد ساعده الوزير إياس باشا، وقاضي العسكر قادري جلبي، على رفع مظالمه بعد إعادة فتح الديوان. وفي هذا يقول الغزّيّ: "ثمّ كتب لي بحمد الله بجميع جهاتي تجديد، وحكم سلطانيّ جديد، وأضيف إلى ذلك ما كان أخرج منها عنّا، ونزع بالعدوان والتدليس منّا. وازددنا من فضل الله جهات أخرى، فحصل بذلك للمحبّين البشرى، وازداد الشانئون خسرًا وقهرًا"[55].

وعلى الرغم من استعجال الغزّي الرحيل من إسطنبول بعد حصوله على مراده، فإنّ اهتمامه بتدوين ما مرّ به خلال رحلته **المطالع البدرية في المنازل الرومية** يعبّر في حدّ ذاته عن الاهتمام المتزايد لأبناء العرب بالدولة العثمانية وشؤونها وجغرافيتها، كما يمثّل شعورًا متناميًا بالانتماء إلى عالمٍ عثماني ضمن الديار الإسلامية الواسعة. ولكنّ هذا الاهتمام وذلك الانتماء يتناقضان بالضرورة مع شعور الغزّي بالتعلق بموطنه الدمشقي – الشامي. فالرحلة كعمل أدبي – تاريخي، في التراث العربي – الإسلامي، طالما كانت تعبيرًا عن انتماء مؤلفيها إلى بلدانهم الأصلية والعالم الإسلامي، في الآن نفسه، على نحوٍ أوسع.

55 المرجع نفسه، ص 164.

المراجع

العربية

- ابن الجوزي، عبد الرحمن. **أخبار الحمقى والمغفّلين**. تحقيق محمد شريف سكّر. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2007.
- ابن العماد، عبد الحي الحنبلي. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. بيروت: دار ابن كثير، 1980.
- ابن طولون، شمس الدين محمد. **إعلام الورى بمن ولي نائبًا من الأتراك بدمشق الكبرى**. تحقيق محمد أحمد دهمان. دمشق: دار الفكر، 1964.
- ______. **مفاكهة الخلان في حوادث الزّمان**. تحقيق محمد مصطفى. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، 1964.
- البوريني، الحسن. **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**. تحقيق صلاح الدين المنجد. دمشق: المجمع العلمي العربي، 1963.
- التمكروتي، علي بن محمد. **النّفحة المسكيّة في السّفارة التّركيّة**. تحقيق محمد الصالحي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007.
- **رحلة بدر الدين الغزّي إلى إسطنبول**. تحقيق عبد الرحيم أبو حسين وطارق أبو حسين. إسطنبول: غرفة تجارة إسطنبول، 2015.
- الصّباغ، ليلى. **من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول: محمد أمين المحبّي وكتابه خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**. دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، 1986.
- الغزّي، نجم الدين. **الكواكب السّائرة في أعيان المئة العاشرة**. تحقيق جبرائيل جبّور. ج 3. ط 2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1979.

الأجنبية

- Eickelman, Dale F. & James Piscatori. *Muslim Travellers: Pilgrimage, Migration, and the Religious Imagination.* Berkeley: University of California Press, 1990.
- Schilcher, Linda Schatkowski. *Families in Politics: Damascene Factions and Estates of the 18th and 19th Centuries.* Stuttgart: F. Steiner, 1985.
- Winter, Michael. "Sheikh 'Ali Ibn Maymun and Syrian Sufism in the Sixteenth Century." *Israel Oriental Studies*. vol. 7 (1977).

مجموعة مؤلفين

المسألة الطائفية وصناعة الأقليات

مؤتمر في كتاب

صدر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي** (944 صفحةً من القطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا)، وفيه ثمانية وعشرون بحثًا من بحوث قُدّمت في "المؤتمر السنوي لقضايا الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي" الذي عقده المركز بعنوان "المسألة الطائفية وصناعة الأقلّيات في المشرق العربي الكبير"، خلال الفترة 13-15 أيلول/ سبتمبر 2014 في عمّان.

افتتح الكتاب، على غرار المؤتمر، المفكّر عزمي بشارة بمحاضرة عنوانها "طروحات حول المسألة الطائفية: إطار نظري"، منطلقًا من أنّ الطائفية ظاهرة حديثة بمعناها الذي يتميز من العصبية والطوائف التي عرفها الاجتماع العربي ما قبل الحديث. يقول بشارة: "يُثبت تاريخ المشرق العربي أنّ التدين السياسي، بغضّ النظر عن نشوئه، إذا وقع في مجتمعات متعددة الطوائف وتعاني أصلاً عدم استقرار في هويتها الوطنية أو القومية، فإنه يؤول بالضرورة إلى طائفية سياسية، حاملاً معه فكره السياسي الديني، أكان سلفيًا أم أصوليًا أم إصلاحيًا [...] ويستخدم الطائفية في التحشيد خلفه"، مضيفًا أنّ الطائفية لا تتعلق بالدين، بل بالجماعة، وفيها المؤمن وغير المؤمن والملتزم دينيًا وغير الملتزم. وليست الطائفية حالةً تبشيريةً ودعويةً، بل هي تعصبٌ لحدود الطائفة، "وحين تجري الدعوة إلى اعتناق المذهب في حالة الطائفية، كما في حالات التشييع والتسلفن التي تقوم بها كل من إيران والسعودية، بنجاح متفاوت، فهي تقوم بذلك لأسباب سياسية وليس دينية".



الأمجد بوزيد | Lamjed Bouzid*

الأسرى المغاربة في أوروبا في الفترة 1772-1775 من خلال الأرشيف الوطني التونسي

Maghrebi Captives in Europe 1772-1775: From the Tunisian National Archives

من خلال دراسة عيّنات من أسرى بلدان المغرب في أوروبا خلال الفترة 1772-1775، يطمح هذا العمل إلى توضيح العلاقة بين القرصنة البحرية والأسر، والتعريف بمظهر من مظاهر توتر العلاقات بين أوروبا والإيالات العثمانية الثلاث: تونس والجزائر وطرابلس الغرب. فالبحث لا يهتمّ بتاريخ القرصنة، وإنما يتركز على التعريف بتاريخ مجموعات من المغاربة المنسيين والمضطهدين في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي.

واعتمادًا على الوثائق التاريخية، تناولنا بالتحليل في القسم الأول من العمل الأصول الجغرافية للأسرى، وتوزعهم بحسب الأجناس، والأعمار، والنشاطات الاقتصادية. أمّا القسم الثاني منه، فإنه يهتم بقوى القرصنة الأوروبية والسبل التي كانت متاحة أمام أسرى بلدان المغرب للتحرّر من قيود الأسر. وانطلاقًا من عيّنات الأسرى المغاربة الذين سرحتهم القوى الأوروبية، أمكن لنا معرفة ارتفاع عدد المغاربة الذين عانوا الأسر والرق في أوروبا، وتعدد أجناسهم، واختلاف أعمارهم ووظائفهم. وهذا الأمر يعدّ دليلاً مهمًا على تبدل موازين القوى في البحر الأبيض المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر لمصلحة الأوروبيين، وعلى الدور الهامشي الذي أصبح لبلدان المغرب في الدورة الاقتصادية المتوسطية والعالمية.

الكلمات المفتاحية: الأسر، القرصنة، الرقيق، المغاربة، الأوروبيون.

This paper offers a survey of some of the North African captives who were held in Europe between 1772 and 1775, relying on written sources to highlight the relationship between piracy and captivity. These themes were a main driver of the tensions between Europe and the three Ottoman Eyalets of Tunisia, Algeria and Tripolitania. In this regard, the treatment of Maghrebi captives in Europe acts as a microcosm for a broader set of relations. Relying on historical documents, the paper begins with an analysis of North Africans held captive in Europe, their geographic origins, ethnicity, age, and economic status. It goes on to explore the options these captives faced to regain their freedom. Information from released captives reveals the reason behind a marked increase in the number of people from the Maghreb who endured captivity and enslavement in Europe. The case study concludes with the ascendancy of European powers in the Mediterranean, detailing shifts in global trade patterns and the marginalization of the Maghreb.

Keywords: Captivity, Piracy, Slavery, Maghreb, Europeans.

* أستاذ مساعد بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، تونس.
Assistant Professor at the Faculty of Arts and Humanities, University of Manouba, Tunisia.

تقديم عام

لا شك في أن دراسة ظاهرة الرق في المتوسّط خلال العهد الحديث تقود الباحث كرهًا أو طوعًا إلى الاهتمام بمؤسّسة القرصنة[1] وما واكبها من أسر للأفراد وتعذيب واسترقاق لهم. ففضلًا عن تبادل البضائع والوفود والأفكار، كانت الاتصالات بين أوروبا وبلدان المغرب لا تخلو من تصادم، وعنف متبادل. وهذا العمل يمكن تصنيفه ضمن الدراسات التي تعنى بظاهرة الأسر ودورها في تطور العلاقات بين شعوب ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية. وفعلًا، يكتسي موضوع الأسرى المغاربة قيمة تاريخية كبيرة نتيجة الصلة الوثيقة بين الأسر والاسترقاق[2]، والأسر والمتاجرة بالرقيق، والأسر وحق الإنسان في الحريّة. ولئن بدأت الحاجة إلى الأسرى تتزايد في المتوسط بتزايد حاجيات السفن الحربية وخاصة القواديس من القوى العاملة المستعبدة لاستخدامها في أعمال التجديف[3]، فإن تلك الرغبة أخذت تشتد أكثر فأكثر غداة سقوط غرناطة سنة 1492 وهزيمة العثمانيين في معركة ليبانت سنة 1571[4]. وتواصلت تلك الحاجة إلى الجدّافين في المتوسط إلى حين بدأت السفن البخارية تعوّض شيئًا فشيئًا السفن الشراعية، انطلاقًا من مطلع القرن التاسع عشر الميلادي[5]. وعلى كل، وسعيًا للحصول على الأسرى، ظل قراصنة بلدان المغرب وأوروبا يتقاتلون بلا هوادة طوال العهد الحديث؛ فبرزت إشكالية الأسر بصفته وضعية مؤقتة من الاسترقاق يظل خلالها الأسير ينتظر حظه للتحرر. والواقع، لا تعدّ مسألة الأسر والأسرى مسألة جديدة في الأعمال التاريخية التي عنيت بتاريخ المتوسط، لكن من الضروري أن نشير إلى أن اهتمام الدارسين تركز على الأسرى الأوروبيين الذين كابدوا الظلم والاضطهاد في بلدان المغرب في الفترة المدروسة. وهذا الصنف من الأعمال يتماشى مع مواقف المستشرقين الذين يريدون تقديم بلدان المغرب تقديمًا سيئًا تمهيدًا لاحتلالها. في المقابل، فإن الأعمال المنجزة حول الأسرى المغاربة بأوروبا الغربية ظلت قليلة جدّا؛ لأسباب عديدة لعل أهمّها قلة اهتمام الباحثين الشبان المغاربة بهذا الموضوع بدعوى ندرة الوثائق. لكن هذا الأمر لا يعني عدم توافر دراسات تتطرق إلى سوء أوضاع المغاربة الذين وقعوا في الأسر بأوروبا[6]. وهذه البحوث يمكن إدراجها ضمن الأعمال التي تدافع عن الأقليات التي عانت الظلم والنسيان والتهميش في أوروبا. وتكمن قيمتها العلمية في كونها أبانت عن وجود تعارض في الفكر الأوروبي بين

1 كانت القرصنة في المتوسط تعدّ نشاطًا اقتصاديًا حربيًا وبحريًا يحظى بدعم كبير من الحكام في بلدان المغرب، وحتى في أوروبا طوال العهد الحديث، بل يمكن القول إن القرصنة البحرية لم تكن تكتسي طابعًا رسميًا فحسب، وإنما كانت أيضًا تقوم على قواعد تجارية وأساسًا على البحث عن الربح.

2 أفضت القرصنة إلى انتشار ظاهرة الاسترقاق والأسر في المتوسط في العهد الحديث. وإن كان مصطلح الاسترقاق يستخدم عند الحديث عن الأسرى الذين فقدوا حريتهم وتحولوا إلى مجرد أداة أو بضاعة يتصرف فيها المالك أو السيد مثلما يشاء، فإن مصطلح الأسر يستعمل للدلالة على نوع من الوضعية الانتقالية للأسير؛ إذ كان بمقدوره أن يتحرر عن طريق افتدائه بالمال أو مقايضته بأسرى آخرين. وعلى أي حال، فإن المصطلحين كلاهما يدل على انتشار ظاهرة العنف وغياب الحريات في غرب المتوسط.

3 القواديس هي أنواع من السفن الشراعية التي كانت تستخدم في أغراض تجارية ولكن خاصة عسكرية في المتوسط. وكانت تحتاج إلى أعداد كبيرة من الجدّافين يقع غالبًا اختيارهم من أوساط الأسرى والمساجين والرقيق.

4 وقعت هذه المعركة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1571 في خليج ليبانت باليونان، وانتهت بهزيمة الأسطول العثماني أمام السفن الحربية الإسبانية وسفن البندقية وجنوة الإيطاليتين.

5 لا تتوافر أعمال تاريخية كثيرة حول موضوع الأسر في البحر المتوسط خلال العهد الحديث؛ لذا يتركز اهتمام الدارسين على دراسة العلاقات السلمية، ولا سيما المبادلات التجارية والدبلوماسية بين البلدان المتوسطية، انظر مثلًا:
Lucette Valensi, "Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIIIe siècle," *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*, vol. 22, no. 6 (1967), pp. 1267 - 1288.
ومن خلال التشديد على ارتفاع عدد الأسرى الأوروبيين في بلدان المغرب وسوء أوضاعهم الاجتماعية، فإن الدارسين الأوروبيين يريدون توضيح أهمية نشاط القرصنة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ببلدان المغرب. ومن وراء هذا الصنف من المقاربات تختفي الخطابات التي تقول إن هذه البلدان لم تهتد في العهد الحديث إلى الطرق المثلى لتحقيق التقدم، وأنها كانت تفضل التصادم العسكري بدلًا من التبادل التجاري، وبذلك مثّلت القرصنة المغاربية في رأيهم عائقًا أمام التوسع التجاري الأوروبي. يضاف إلى ذلك أن أصحاب تلك الخطابات كانوا يريدون الترويج للمواقف القائلة إن حكام بلدان المغرب يتصفون بعدم احترام المواثيق والمعاهدات التي كانت تنظم العلاقات بينهم وبين الأمم الأوروبية. وهذه الأحكام وغيرها قامت عليها المدرسة الاستعمارية؛ فلا نستغرب كثرة الأخطاء التي تتضمنها الأعمال التاريخية حول الأسر والقرصنة في المتوسط. انظر مثلًا:
Henry Laurens, John Tolan & Gilles Veinstein, *L'Europe et l'Islam Quinze siècles d'histoire* (Paris: Odile Jacob, 2009), pp. 218, 473.

6 Maximiliano Barrio Gozalo, "Esclaves musulmans en Espagne au XVIIIème siècle," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 87 (2013), pp. 33 - 48.

الدعوة إلى قيم الحداثة من جهة، ورسوب الأفكار الاستغلالية والعنصرية من جهة أخرى. غير أن النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الصنف من الأعمال لا تمكّن من إدراك التناقضات الفكرية والدينية والاقتصادية التي كانت تطبع العلاقات بين العرب والأوروبيين، وحتى إدراك المبررات التي كانت تستخدم لتبرير ظاهرة الرق والمتاجرة بالرقيق.

ويتركز هذا العمل على دراسة مجموعة متكونة من 204 أسرى من مختلف بلدان المغرب، وردت أسماؤهم في قوائم الأسرى الذين وصلوا إلى ميناء حلق الوادي (تونس) بين سنتي 1773 و1775، بعد أن أطلقت سراحهم القوى الأوروبية. ومن خلال هذه العيّنات نطمح إلى التعرف إلى مصير الأسرى المغاربة خاصة والمسلمين عامة في أوروبا في الفترة الحديثة. وهذا الأمر لا يتطلب من الباحث التساؤل عن التركيبة الاجتماعية والمهنية لمختلف فرق الأسرى فحسب، وإنما أيضًا عن القوى الأوروبية التي أسرتهم. فلطالما ظل الأسرى المغاربة في أوروبا يعدّون في عداد المنسيين، ولم يتطور الاهتمام بهم إلا خلال السنوات الأخيرة ببروز أعمال تاريخية جادة تهتمّ بمسألة الاسترقاق والعنف والمتاجرة بالرقيق في المتوسط في العهد الحديث[7]. وفي هذا الإطار بالذات تتنزل أصناف البحوث العلمية التي لم تقتصر على طرح سوء معاملة الأوروبيين للأسرى المغاربة، بل تجاوزته لتشجب التعصب الديني الذي كان يطبع موقف الكنيسة الكاثوليكية منهم، ومساعي القوى الأوروبية لإدماجهم في المجتمع[8]. ولا يفوتنا أن نشير إلى اختلاف مواقف الدارسين من دراسة الأسرى المغاربة بتباين مرجعياتهم الفكرية والأيديولوجية. وفعلًا فإن قسمًا منهم لا يتردد في وصف أولئك الأسرى بالقراصنة[9] من أجل تبرير سوء معاملة القوى الأوروبية لهم. بينما يعتمد قسم آخر من الدارسين على مقاربة اقتصادية واجتماعية تربط بين أسر الأوروبيين للمغاربة من جهة، وحاجة السفن الأوروبية ودور صناعة السفن بأوروبا إلى قوى عاملة مستعبدة من جهة أخرى[10]. فمنذ القرن السادس عشر أصبح الأسرى المغاربة الأقوياء، فضلًا عن الأوروبيين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، يسخّرون في أوروبا للقيام بأعمال التجديف وبناء السفن[11]. لكن من الضروري أن نشير إلى أن الأسر ظاهرة تاريخية قديمة سبقت ظهور الرأسمالية؛ ما يعني أن الحديث عنها لا يتطلب الاقتصار على جوانبها الاقتصادية، بل وخاصة إبراز أبعادها الفكرية والحضارية. كما أن نفي الباحثين التونسيين مشاركة الأهالي من تونس وبقية بلدان المغرب بصورة عامة في نشاط القرصنة المتوسطية[12]، يتعارض تعارضًا تامًا مع المعلومات التي تزخر بها وثائق دار الباي[13]، والتي يتضح منها أن الأعيان المحليين[14] كآل بن عياد وآل الجلولي وغيرهم لم يترددوا في استثمار أموالهم في ذلك النشاط خلال القرن الثامن عشر الميلادي للحصول على مرابيح وافرة. وأكثر من ذلك وسواء بدافع المغامرة أو الإثراء السريع، أو حتى الجهاد، فإن العديد من الأهالي استهواهم نشاط القرصنة، فانخرطوا فيه وعملوا جدّافين وحراسًا في مراكب القرصنة. من هذا المنطلق، فإنه لا فائدة في مساندة المواقف التي تنفي أو حتى تقلل من مشاركة الأهالي أكانوا تونسيين أم جزائريين أم حتى طرابلسية في نشاط القرصنة.

7 Guillen Fabienne & Trabelsi Salah, *Les esclavages en Méditerranée* (Madrid: Casa de Velazquez, 2012), p. 246.

8 Manuel Lomas Cortés, "L'esclave captif sur les galères d'Espagne (XVIe-XVIIIe siècles)," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 87 (2013), pp. 17 - 31.

9 Valensi, p. 1271.

10 Gozalo, p. 34.

11 André Zysberg, "Les galères de France sous le règne de Louis XIV," in: Martine Acerra, Jose Merino & Jean Meyer, *Les marines de guerre européennes (XVIIème-XVIIIème siècles)* (Paris: L'Université de Paris-Sorbonne, 1998), pp. 415-445, 421.

يقدّر هذا الباحث أن عدد الرقيق الذين يتم انتدابهم سنويًا في القواديس (les galères) الفرنسية خلال القرن السابع عشر، كان يراوح بين مئة وخمسين ومئتين يقع شراؤهم من مالطا وغيرها من أسواق الرقيق المتوسطية. Ibid., p. 422.

12 Taoufik Bachrouch, "Rachat et libération des esclaves chrétiens au XVIIème siècle," *Revue Tunisienne des Sciences Sociales*, no. 40 - 43 (1975), pp. 121-162.

13 توجد هذه الوثائق في **الأرشيف الوطني التونسي**، وهي تتكون بالأساس من دفاتر مداخيل البايات ومصاريفهم.

14 كانت أوساط الأعيان المحليين تشتمل على مجموعات عديدة، لكن الحديث يتركز هنا على مجموعة تعرف برجال الأعمال والمال.

إن الوثائق المتوافرة لدينا حول الأسرى المغاربة تدل على أنهم كانوا لا يتكونون من قراصنة فحسب، وإنما أيضًا من مزارعين وصيادين وحتى من أطفال صغار وحجيج ونسوة. وهذا الأمر يقودنا إلى الأسئلة التالية: كيف توزع الأسرى المغاربة في أوروبا خلال الفترة 1772 - 1775، بحسب نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية وأصولهم الجغرافية؟ ثمّ ما هي القوى الأوروبية التي أسرتهم؟ وما هي الطرق التي مكنتهم من استرجاع حريتهم؟

ومن المؤسف حقًا أن الوثائق لا تسمح بالتفريق بين الأسرى بحسب وضعياتهم الاجتماعية، ما يعني صعوبة معرفة من كانوا منهم قابعين في السجون الأوروبية، والأسرى المستعبدين. واعتمادًا على الوثائق المتوافرة لدينا، سنحاول أولًا التعرف إلى تركيبة الأسرى المغاربة من حيث أصولهم الجغرافية ونشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية وألقابهم الجغرافية والدينية، بينما سوف نركز الاهتمام بعد ذلك على القوى القرصنيّة الأوروبية، وسبل تحرّر رعايا بلدان المغرب من الأسر. إن محاولة الإجابة عن مختلف الأسئلة المطروحة من شأنها ألا تثري المعرفة التاريخية حول العلاقات بين بلاد المغرب وأوروبا في العهد الحديث فحسب، وإنما أيضًا حول المبرّرات التي كانت تستخدم لتبرير الأسر والاسترقاق.

أولًا: تركيبة أسرى بلدان المغرب في أوروبا، وأصولهم الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية

توزع المساجين بحسب أصولهم الجغرافية

اعتمادًا على قوائم الأسرى الذين وصلوا إلى ميناء حلق الوادي (تونس) خلال الفترة 1772-1775، بعد أن سرحتهم القوى الأوروبية، يمكن القول إنهم كانوا ينقسمون من حيث أصولهم الجغرافية كما هو موضح في الجدول (1).

تسمح قراءة هذا الجدول بتقديم الملاحظات التالية: إذا استثنينا أسيرين مصريين اثنين، فإننا نلاحظ أن جميع الأسرى المذكورين في الجدول، ومن ضمنهم العساكر الأتراك، قد كانوا ينتمون إلى الإيالات العثمانية الثلاث: تونس، والجزائر، وطرابلس الغرب. ويأتي التونسيون في المرتبة الأولى في الجدول، من حيث عدد الأفراد الذين أسرهم الأوروبيون؛ إذ بلغت نسبتهم 41.17 في المئة من مجموع الأسرى. والملاحظ أن الأسرى المسرّحين، وسعيًا لعودتهم إلى أوطانهم، كانوا عند وصولهم إلى الموانئ التونسية يعلمون الحراس بمواطنهم الأصلية، لكن ارتفاع نسبة الأسرى التونسيين في الجدول مقارنةً بأسرى باقي بلدان المغرب يقودنا إلى تقديم ثلاث ملاحظات:

- أن القرصنة التونسية استفادت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي من الظرفية المتوسطية الملائمة.
- أن عمليات مبادلة الأسرى بين الإيالة التونسية والقوى الأوروبية لم تكن تخلو من أهمية كبرى.
- أن عمليات التبادل بين الطرفين لم تكن تنحصر في التونسيين، بل كانت تشمل أسرى من مختلف بلدان المغرب.

وإذا حاولنا أن ننظر بموضوعية وعمق إلى الأسرى المغاربة الذين سرّحهم الأوروبيون خلال الفترة المدروسة، فإننا نشير إلى أن المعطيات التي وردت في الجدول لا تقدم سوى نظرة منقوصة عن أسرى بلدان المغرب في أوروبا. وفعلًا، فإن عدد الأسرى الجزائريين كان في الواقع يفوق التونسيين لسببين رئيسين على الأقل: أولًا لارتفاع عدد قراصنة الجزائر مقارنة بعددهم في تونس فحسب، وثانيًا لتواتر الهجمات الأوروبية وخاصة الإسبانية ضد سواحل الجزائر طوال النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي.

الجدول (1)
أهمية عدد الأسرى التونسيين والجزائريين

الأصول الجغرافية	عدد الأسرى	النسبة المئوية (%)
تونسيون	84	41.17
طرابلسية	24	11.76
جزائريون	12	05.88
المغرب الأقصى	01	00.49
أتراك	34	16.66
كراغلة*	02	00.98
غير محددين	45	22.05
مصريون	02	00.98
المجموع	204	100.00

المصدر: قمنا بتجميع المعطيات الواردة في الجداول من **الأرشيف الوطني التونسي**، دفتر عدد 180 (1186هـ/ 1771م)، وثيقة عدد 14، 20، 26، 28، 41 ،45، 51، 55، 56، 60، 63، 65، 75، 157، 167، 170، 173، 180؛ دفتر عدد 184 (1187هـ/ آذار/ مارس 1773-1774م)، وثيقة عدد 7، 20، 28، 41، 55، 60، 63، 65، 66، 73، 74، 79، 83، 87، 98، 99، 106 و112، 113، 114، 115، 119، 120، 135، 146، 150، 156، 162، 165، 176، 177، 179، 188، 191، 195، 207، 209، 212، 219، 220، 223، 228، 231، 233، 237، 249، 259، 267، 271، 273، 288، 315، 316، 320، 322؛ دفتر عدد 187 (1188هـ/ آذار/ مارس 1774-1775م)؛ وثيقة عدد 21، 26، 28، 29، 34، 58، 68، 71، 75، 81، 85، 86، 89، 90، 91، 95، 96، 102، 106، 123، 126، 131، 143 و 145، 146، 147، 150، 155 . والملاحظ أن بعض هذه الوثائق لا يتعلق بعيّنة واحدة من الأسرى وإنما بعيّنات عديدة. بقي أن نشير إلى أن إجمالي عدد الحالات التي يتعلق بها هذا العمل يبلغ 204 أسرى.

* كان الكراغلة يتكونون في الإيالة التونسية من عسكريين ينتسبون إلى آباء أتراك وأمهات من الأهالي.

في المقابل، فان الجدول يوضح أن عدد الأسرى أصيلي المغرب الأقصى يعدّ ضئيلًا جدًا مقارنة بعدد التونسيين والجزائريين. ومردّ ذلك السياسة السلمية التي سلكها السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757-1790) تجاه القوى الأوروبية. فسياسته أساسها معاهدات الصداقة والسلم التي تمت بين المغرب وفرنسا وإسبانيا سنة 1767، وتوقفت بموجبها القرصنة المغربية وأمكن للأوروبيين الحصول على امتيازات تجارية كبيرة في المغرب[15].

أمّا الأسرى الأتراك المذكورون في الجدول، فإنهم يتكونون من كراغلة ومن جنود أتراك تابعين للجيش الإنكشاري، سواء في تونس أو الجزائر أو حتى في طرابلس الغرب. وحتى يكون الحديث عن أسرى بلدان المغرب الذين سرّحهم الأوروبيون حديثًا شاملًا ودقيقًا، فإنه من الضروري الإشارة إلى الأسرى من أصول أفريقية الذين كانوا في خدمة القُوّاد الأتراك أو الأعيان المحليين وكانوا في

15 عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (بيروت/ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1995)، ص 259، 390.

الجدول مرتبين ضمن مجموعة الأسرى الملقبين بغير المعروفين[16]. لكنّ قلة المعلومات المتوافرة حول هذا الفريق من الأسرى لا تسمح لنا بمعرفة عددهم، ولا تأثير القرصنة المتوسطية في إعادة إنتاج علاقات الرق الاستغلالية. كذلك من الصعب القول إن تعدد الأصول العرقية والجغرافية للأسرى المذكورين في الجدول يتوافق مع النظرة التي كانت سائدة لدى الأوروبيين تجاه أهالي بلدان المغرب. فقد كانت المصادر الأوروبية تنظر إلى أولئك الأسرى نظرة شمولية وسلبية؛ مشيرة إليهم في أغلب الأحيان بمصطلح "الأتراك" أو "المغاربة" أو حتى "البرابرة". ونفهم من هذه المصطلحات أن الأوروبيين كانوا لا يولون الفوارق العرقية والجغرافية بين الأسرى المغاربة اهتمامًا كبيرًا. ولكن من خلال هذه النظرة تتراءى طبيعة العلاقات بين الغرب والشرق، والفوارق الدينية والفكرية بين الأوروبيين والمسلمين.

في المقابل، فإن الأسرى المغاربة كانوا يرون أن الفوارق العرقية والجغرافية التي كانت تفصل بينهم ليست سوى فوارق شكلية لانتمائهم جميعًا إلى بلدان واقعة في الضفة الجنوبية من المتوسط؛ أي بلدان تنتمي إلى ما يعرف في المصادر التاريخية بدار الإسلام. لكن في ظل هذا الصنف من الصراعات، من الطبيعي أن تنطوي التناقضات والأحكام المسبقة الدينية والعرقية على تضارب في مستوى المصالح الاقتصادية والتجارية بين الأطراف المتنافسة. ولا فائدة من المبالغة في وصف تلك التناقضات وجعلها ترقى للحديث عن تصادم بين الحضارات، وتصادم بين الشرق والغرب، بين مسلمين ومسيحيين. ذلك أن هذا الموقف يتعارض مع ظاهرة عدم انقطاع المبادلات والسفارات والتأثيرات بين بلدان الضفة الشمالية والجنوبية من المتوسط. وعلى كل، ومن أجل تبرير استخدام الأسرى المغاربة في الأعمال الشاقة كأعمال التجديف، وأشغال الصيانة والبناء في دور السفن بالموانئ الأوروبية، فإن الأوروبيين كانوا لا يتردّدون في وصف أولئك الأسرى بـ "المتوحشين" و"القساة"[17]. وليس المجال هنا للحديث عن أصناف العقوبات التي كانت تسلط على أسرى بلدان المغرب في أوروبا، لكن من الضروري أن نشير إلى أنها كانت تتباين بتباين فرق الأسرى، والقوانين التي كانت تعمل بها القوى الأوروبية في مسألة القرصنة.

أهمية عدد أسرى بلدان المغرب في أوروبا من النسوة والحجيج

إذا حاولنا أن نقوم بتوزيع أسرى بلدان المغرب في أوروبا بحسب الأجناس والأعمار بالاعتماد على الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في دفاتر دار الباي ضمن المسرّحين من القوى الأوروبية خلال الفترة 1772 - 1775، فإننا نلاحظ أن الوثائق تطلعنا على خمس نساء. ويمكن أن نورد منهن امرأة عبد الله بن إدريس السعداوي وابنته اللتين وقعتا في الأسر على يد قراصنة مالطا[18]. ووردت أيضًا في الوثائق المرأة المسماة سعاد التي سقطت في الأسر سنة 1772[19]. ولسنا في حاجة إلى تعداد الأمثلة، لكن من الضروري أن نشير إلى أن هؤلاء النسوة وغيرهن لسن على علاقة، لا من بعيد ولا من قريب، بنشاط القرصنة التونسية. وفضلًا عن النسوة تطلعنا الوثائق على أطفال مغاربة وعرب وقعوا في أسر القراصنة الأوروبيين، ونذكر من بينهم طفلًا مصريًا اسمه علي وقع أسره سنة 1772[20]. ويضاف إليه طفل آخر يدعى محمد

---

16 Gozal, p. 36.

17 Cortés, pp. 49 - 61.

وعلى الرغم من أن الأسير المستعبد كان مجبرًا في أغلب الأوقات على القيام بأعمال التجديف، فإنه كان يتعرض لأصناف مختلفة من العقوبات الشديدة. وفي هذا الصدد يكفي أن نشير إلى أن أحد القراصنة الجزائريين ويدعى كار حسين الدغزلي وقع بيد مجموعة من القراصنة الإسبان قريبًا من مدينة تطوان في آب/ أغسطس 1764، فقاموا بحرقه حيًا. انظر:

Charles Brochier, *Correspondances des consuls de France à Alger (1642-1792)*, Inventaire Analytique des Articles A.E.B1 /115 à 145, Paris, 2001, p. 521, 904.

18 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 316.

19 **أ. و. ت**، دفتر عدد 180، وثيقة عدد 26.

20 **أ. و. ت**، دفتر عدد 180، وثيقة عدد 75.

بن رجب السليني الطرابلسي، وقد أطلقت مملكة جنوة سراحه سنة 1773[21]. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن وقوع كل هؤلاء الأطفال والعجّز في الأسر يدل على أن نشاط القرصنة لم يكن يحترم أبسط الأعراف الإنسانية، وأنه لا يعدو أن يكون مجرد أعمال نهب وخطف.

وفعلًا لم يكن قراصنة مالطا يترددون في اختطاف مغاربة عائدين من الحج. وفي هذا الإطار بالذات تتوافر لدينا معلومات عن واحد وعشرين حاجًا من بلدان المغرب وقعوا في أسر قراصنة مالطا خلال الفترة 1772 - 1775، ونورد من بينهم: "الحاج إبراهيم كدوسي، وابنه وامرأته فاطمة"[22]، وأيضًا الحاج محمد الحنفي الجزيري[23]. فلا نندهش عندما نجد حجيجًا ضمن الأسرى المغاربة في أوروبا، وذلك مع أن أغلبهم يتصفون بعجز بدني يجعلهم يعدّون ضمن أصناف قليلة الجودة من الرقيق. لكن من وراء أسر الأطفال والنساء والحجيج كانت القوى الأوروبية تسعى في الواقع للضغط على حكام المغرب وحملهم على مقايضة أسراهم بأسرى أوروبيين. وفي هذا الصدد، يخبرنا قنصل فرنسا بالجزائر أن الداي أمر سنة 1761 بإطلاق سراح 59 من اليسوعيين؛ خوفًا من قيام قراصنة مالطا ومرسيليا بأعمال انتقامية ضد الحجيج الجزائريين[24]. لكنّ موقف داي الجزائر يدل على أن الأطراف المتصارعة سواء القراصنة الأوروبيين أو المغاربة كانوا يتحاشون أسر العجّز ورجال الدين. وهذا الكلام يتوافق مع إشارة ابن عثمان المكناسي، مبعوث سلطنة المغرب إلى أوروبا، إلى أن السلطان سيدي محمد بن عبد الله دعا الإسبان سنة 1776 إلى عدم التعدّي على الحجيج المغاربة[25]. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن وقوع حجيج مسلمين بيد قراصنة أوروبيين من شأنه أن يثير غضب العامة في بلدان المغرب، ويذكي لديهم مشاعر العداء الديني الموروث عن أحقاد الحروب الصليبية. ولا فائدة في الانخراط في هذه الأصناف من المواقف والنقاشات العقيمة التي لا تشجب العلاقة بين القرصنة وعدم احترام حرية المعتقد، والقرصنة والعنف، والقرصنة والرق، ولا تؤسس التعايش السلمي بين الأفراد والشعوب. من جهة أخرى، نفهم من سقوط حجيج وأطفال ومزارعين مغاربة في الأسر بيد قراصنة أوروبيين أن الأنظمة السائدة في بلاد المغرب كانت عاجزة عن ضمان أمن رعاياها القاطنين بالجزر والمناطق الساحلية، وأيضًا غير قادرة على توفير الحماية اللازمة لهم أثناء سفرهم بحرًا. كل هذا يدل على تبدل موازين القوى في منطقة المتوسط في القرن الثامن عشر الميلادي، وتفوق أوروبا عسكريًا واقتصاديًا على بلدان المغرب.

يتضح من خلال الجدول (2) أن حوالى نصف الأسرى المغاربة الذين سرّحهم الأوروبيون خلال الفترة 1772 - 1775، والذين وصلوا إلى ميناء حلق الوادي، كانوا ينتمون إلى طائفة القراصنة. ونستطيع أن نذكر على سبيل المثال مصطفى الجزيري الحنفي الذي كان أسيرًا بمملكة نابولي[26] وأيضًا علي بن مصطفى الكرغلي الطرابلسي القادم من المملكة نفسها[27]. ومن خلال هذين المثالين يمكن القول إن الأسرى المنتمين إلى فريق القراصنة كانوا يتميزون في الوثائق بألقاب دينية ونعوت جغرافية خاصة بهم. وفعلًا، فضلًا عن أسمائهم العربية، كان الأسرى القراصنة يشتهرون بلقب الحنفي، وبإشارات دالة على أصولهم الجغرافية. وعلى الرغم من شحّ المعلومات التي تتضمنها الوثائق حول هذا الفريق من الأسرى، فإننا نستطيع القول إنه تكوّن من كراغلة، وأفارقة مستعبدين، ورياس وعسكريين ساهرين على المدفعية وغيرهم من العناصر الذين يمارسون نشاط القرصنة. وفي المقابل، تطلعنا الوثائق على فريق آخر من الأسرى الذين

21 **أ. و. ت**، دفتر عدد 180، وثيقة عدد 63.

22 **أ. و. ت**، دفتر عدد 180، وثيقة عدد 26.

23 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 99؛ وانظر ملف عدد 184، وثيقة عدد 120.

24 انظر:

Brochier, Correspondances, p. 483 (f°: 203-204).

25 Nabil Al-Andalusi, "Un ambassadeur rédemptoriste au service du sultanat sharifien: Ibn Othman Al-Miknassi en Espagne, à Malte et à Naples," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 87 (2013), pp. 47-58.

26 **أ. و. ت**، دفتر عدد 180، وثيقة عدد 120.

27 **أ. و. ت**، دفتر عدد 187، وثيقة عدد 209.

الجدول (2)
تنوع نشاطات المغاربة المأسورين في أوروبا

قراصنة	حجيج	غير معروفين	المجموع
104	21	79	204
%50.98	%10.29	%38.72	%100

المصدر: **أ. و. ت**، دفتر عدد 180، وثيقة عدد 180؛ دفتر عدد 184، وثيقة عدد 79، 176، 179، 123، 288؛ دفتر عدد 187، وثيقة عدد 26، 28، 34، 68، 71، 87، 96.

يتميزون بلقب التركي؛ ما يعني أنهم كانوا ينتمون إلى الطائفة العسكرية التركية. ونكتفي بذكر رمضان بن أحمد التركي الذي أسره قراصنة مالطا[28]، ومحمد التركي العائد أيضًا من مالطا[29]. وإذا حاولنا تجميع عناصر هذا الفريق، فإننا نخلص إلى أن 34 أسيرًا من بين القراصنة المأسورين كانوا ينتسبون إلى الطائفة العسكرية التركية التي كانت تتكون بالأساس من إنكشاريين يمارسون نشاط القرصنة. لكن لا بد أن نلاحظ أن الانتساب إلى طائفة القراصنة لا ينبني هنا على أسس عرقية، وإنما يعكس نوعًا من العلاقات التي كانت تقوم على الولاء والمنفعة التي تسود المليشيا التركية، مليشيا محترفة تشتمل على عدد من المغامرين والمنبتين الذين يلهثون وراء الكسب والغنم. فبالنسبة إلى هؤلاء المغامرين لم تكن القرصنة أداة للإثراء فحسب، وإنما خاصة للارتقاء الاجتماعي والسياسي.

وفضلًا عن الإنكشاريين الأسرى، تتوافر لدينا معلومات عن مشاركة المحليين المغاربة في نشاط القرصنة. ويمكن أن نورد هنا علي القابسي الصفاقسي[30]، ومحمد البنزرتي[31]، وأيضًا محمد بن حمودة الجزيري الحنفي[32]. تؤكد هذه الأمثلة مشاركة التونسيين والمغاربة عامة في القرصنة. وليس من الغرابة في شيء إن قلنا إن المشاركين فيها كانوا ينتمون إلى أوساط اجتماعية فقيرة متشيّعة للمذهب الحنفي، وكانت مهمتهم تنحصر في القيام بأعمال التجديف والحراسة في المراكب القرصنية. وبقدر ما كانت مشاركة أولئك الأفراد في القرصنة وليدة المغامرة الفردية، كانت مرتبطة بالرغبة في الحصول على منافع مادية. لكن يصعب القول إن مشاركة المحليين في القرصنة تطورت إلى حدّ تحولت معه إلى نشاط يحظى بمكانة مهمة في المجتمع والاقتصاد في تونس وفي بلدان المغرب[33]. ولا نريد هنا أن نقيّم ذلك النشاط، ولا توضيح تطوره والأطراف المستفيدة منه، ولكن نشير فقط إلى أن نمط الإنتاج الجبائي والزراعي ظل سائدًا في بلدان المغرب. ثم إن القرصنة لا تعدو أن تكون نشاطًا حربيًا واقتصاديًا وبحريًا يخضع للقواعد المعمول بها في مجال المعاملات التجارية، ولا سيما قاعدة البحث عن الربح[34]. ولا فائدة من المبالغة في تقدير النتائج الاقتصادية والاجتماعية المنجرة عن القرصنة المغاربية؛ لأنها محدودة

28 **أ. و. ت**، دفتر عدد 187، وثيقة عدد 164.

29 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 176.

30 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 179.

31 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 123.

32 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 288.

33 Taoufik Bachrouch, *Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au XVIIème siècle* (Tunis: Publications de l'Université de Tunis, 1977), pp. 129, 252.

34 Sadok Boubacar, *La régence de Tunis au XVIIème siècle: Ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne: Marseille et Livourne* (Zaghouan, Tunisie: C.E.R.O.M.A, 1987), pp. 47-49, 248.

ولم تفضِ إلى حدوث تحولات جذرية في العلاقات بين بلاد المغرب وأوروبا، ولا في مستوى علاقات الإنتاج السائدة. وذلك خلافًا لتجارة الرقيق الأطلنطية التي أفضت إلى تكدس المعادن الثمينة والسلع في أوروبا، ومن ثمّ تراكم رؤوس الأموال التي قامت عليها الثورة الصناعية. كل هذا يدفع إلى القول إن القرصنة المغاربية لم تكن تتصف بطابع هامشي وظرفي فحسب، بل إنها كانت ترتهن بتطور موازين القوى بين البلدان المتوسطية أيضًا. فمن وراء تشديد قسم من الدارسين على أهمية مشاركة المحليين في القرصنة المتوسطية، يريدون أن يوضحوا أن القرصنة المغاربية مثّلت عائقًا كبيرًا أمام التوسع التجاري الأوروبي، كما أن ظاهرة استرقاق الأوروبيين كانت منتشرة في بلاد المغرب[35].

بقي أن نشير إلى أن عدم توافر معلومات حول النشاطات الاقتصادية والاجتماعية لعدد كبير من الأسرى المغاربة جعلنا نقوم بتصنيفهم ضمن فريق من الأسرى، يمكن وصفهم بغير المعروفين أو غير المحققين. وهذا الصنف من الأسرى لا يحمل في الوثائق سوى اسم عربي مقترن بلقب دال على أصوله الجغرافية الساحلية. ويمكن أن نورد على سبيل المثال الأسرى الصفاقسية[36]، والقراقنة[37]، والبنزرتية[38] والطرابلسية[39] غيرهم. وتصعب الإجابة عن أسباب وقوع هؤلاء المغاربة في الأسر وطرقه؛ لعدم ممارستهم، من قريب أو من بعيد، النشاطات البحرية. فمقدار المنحة التي أسندتها إليهم السلطة عند وصولهم إلى ميناء حلق الوادي (تونس) يُعد أقل بكثير من الأموال الممنوحة لبقية الأسرى المسرّحين. وهذا يدفعنا إلى القول إن الأسرى المصنفين في الجدول ضمن قسم "غير معروفين" لا ينتمون إلى طائفة القراصنة. وإذا حاولنا أن نسلط الأضواء عليهم أكثر فإننا نلاحظ أنهم كانوا ينتمون جميعًا إلى عالم المدن والقرى والجزر الساحلية المغاربية وخاصة التونسية؛ ما يحملنا على الاعتقاد أنهم كانوا ضحايا أعمال الخطف التي كان يشنها القراصنة الأوروبيون ضد سواحل بلدان المغرب. وتأكيدًا لصحة هذا الافتراض، تتوافر لدينا معلومات حول حصول "أربعة أنفار أصيلي منطقة الهوارية (الوطن القبلي) على منحة من باي تونس وهو علي باي (1759-1782) كمكافأة لهم على قتلهم مهاجمين اثنين من بين المسيحيين المشاركين في عملية إنزال بحري قامت بها سفن أوروبية"[40]. وحتى نفهم جيّدًا تأثير هجمات القراصنة الأوروبيين على المناطق الساحلية المغاربية نفضل العودة إلى أعمال الباحث جاك قودشو الذي يبين أن قراصنة مالطة كانوا "يقومون بغزو الصيادين المغاربة المساكين، وخطف نسائهم وأطفالهم"[41]. ونتيجة لوفرة الغنائم البشرية المنجرة عن هذه الهجمات، فقد دفعت قسمًا من الباحثين إلى القول إنها كانت تُعدّ أهم المصادر التي كانت تعتمد عليها إسبانيا ومالطة للحصول على الأسرى[42].

وقد تواترت أعمال الخطف التي كان يقوم بها القراصنة الأوروبيون في منطقة المتوسط، واشتدت إلى حدّ عمت معه ظاهرة القفر في الجزر والعديد من المناطق الساحلية المغاربية. وأحسن مثال على ذلك جزيرة قرقنة ومنطقة الهوارية بتونس اللتين هاجر منهما أغلب

---

35 Giovanna Fiume, "Lettres de Barbarie: Esclaves et rachat de captifs siciliens (XVIème-XVIIIème siècles)," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 87 (2013), pp. 229 - 253.

36 **أ. و.ت**، دفتر عدد 187، وثيقة عدد 26، 28، 34، 68، 71، 87، 96، 102، 106. نسبة إلى مدينة صفاقس الساحلية في جنوب شرق البلاد التونسية.

37 **أ. و.ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 79؛ وانظر: دفتر عدد 187، وثيقة عدد 14. نسبة إلى جزيرة قرقنة قبالة صفاقس.

38 **أ. و.ت**، دفتر عدد 180، وثيقة عدد 170؛ وانظر: دفتر عدد 184، وثيقة عدد 87، 133. نسبة إلى مدينة بنزرت الساحلية بأقصى شمال البلاد التونسية.

39 **أ. و.ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 84، 117. نسبة إلى مدينة طرابلس في ليبيا.

40 **أ. و.ت**، دفتر عدد 187و وثيقة عدد 81 مؤرخة في سنة 1188هـ/ 1774م.

41 Jaques Godechot, *Histoire de Malte* (Paris: P.U.F, 1963), pp. 55-56, 128.

وكانت الهجمات تستهدف بحسب الكاتب خليجَيْ تونس والحمامات.

42 Manuel Lomas Cortés, "L'esclave captif sur les galères d'Espagne (XVI-XVIIIème siècles)," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 87 (2013), pp. 17 - 31.

السكان إلى دواخل البلاد؛ خوفًا من هجمات القراصنة الأجانب. ولسنا في حاجة إلى الإطالة هنا، لكن يمكن القول إن الوثائق المتوافرة لدينا تحمل على الاعتقاد أن الأسرى المغاربة الذين ينعتون في الجدول بغير المعروفين كانوا ضحايا أعمال الخطف.

وحتى تكتمل الصورة في أذهاننا حول توزع الأسرى بحسب نشاطاتهم الاقتصادية، نشير إلى وجود فريق من الأسرى متكوّن من أشخاص لا يعرفون إلا بأسمائهم وأصولهم الجغرافية. وفي هذا الإطار، نكتفي بذكر محمد بن مبروك الصفاقسي، وأحمد بن عائشة الصفاقسي[43]. فإن كانت الألقاب الجغرافية التي كان يحملها هذا الفريق من الأسرى لا تحتاج إلى تأكيد انتمائهم إلى مدينة صفاقس، فإن ألقابهم العائلية تدل على انتسابهم إلى كبار عائلات التجار في المدينة. ولا ننسى أن هذه العائلات كانت تربطها علاقات تجارية مهمة ببلدان المشرق العربي، وخاصة بتجار من مدينة الإسكندرية خلال القرن الثامن عشر الميلادي[44]. ولا ننسى أيضًا أن كبار تجار صفاقس، وعلى غرار أعيان التجار المحليين، كانوا يسافرون في أغلب الأحيان على مراكب أوروبية، وخاصة فرنسية حفاظًا على سلامتهم. لكن هذه الاحتياطات لا تنفي وقوع العديد من التجار الصفاقسية في أسر الأوروبيين لأسباب عديدة.

وفضلًا عن القراصنة والصيادين والمزارعين والتجار الذين أسرهم القراصنة الأوروبيون، يطلعنا الجدول (2) على فريق من الحجيج الأسرى. وهذا الفريق من الأسرى كان يمثل 10.29 في المئة من مجموع الأسرى المغاربة المسرّحين الذين وصلوا إلى ميناء حلق الوادي خلال الفترة 1773-1777. وسبق أن أشرنا إلى الحجيج الأسرى عند الحديث عن توزع الأسرى بحسب الأعمار، لكن لا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن تلقبهم بالحاج يدل على أنهم وقعوا في الأسر، وهم في طريق العودة من الحج إلى ديارهم ببلدان المغرب.

إنه من الصعب جدًا تقدير التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من أعمال الخطف والأسر التي كان يزاولها القراصنة الأوروبيين ضدّ بلدان المغرب، لكن لا بدّ أن نلاحظ أن تلك الأعمال مثّلت أداة ضغط تستخدمها القوى الأوروبية للتسرب الاقتصادي ووضع حدّ للقرصنة المغاربية وأيضًا لضرب التجارة المحلية. وبصفة عامة، فإن الانخراط في نشاط القرصنة لم يكن السبب الرئيس لسقوط عدد كبير من المغاربة في أسر الأوروبيين؛ إذ لم تكن توجد صلة بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للعديد منهم والقرصنة البحرية. وإذا استثنينا عددًا قليلًا من التجار والحجيج، فإن أغلب المغاربة الذين وقعوا في أسر الأوروبيين كانوا ينتمون إلى الأوساط الاجتماعية الفقيرة؛ ما يعني صعوبة تحرّرهم من الأسر والرق.

ثانيًا: القوى القرصنية الأوروبية وسبل تحرر رعايا بلدان المغرب من الأسر في أوروبا

القوى القرصنية الأوروبية

تتوزع عيّنات الأسرى المغاربة الذين قمنا بتجميعهم بين البلدان الأوروبية كما هو موضح في الجدول (3).

يتضمن الجدول (3) البلدان التي كان الأسرى المغاربة مسجونين فيها. ويتوضح من توزعهم أن عددهم كان يختلف من مملكة أوروبية إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى باختلاف العلاقات بينها وبين بلدان المغرب. ويتضح أيضًا من الجدول أن ثلثي الأسرى المغاربة المسرّحين قد عادوا من مالطا؛ ما يدل على أنها كانت تمثّل أشد القوى الأوروبية عداوة لقراصنة بلدان المغرب، بل إنها كانت تعدّ من

43 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 20، 41.

44 كانت 63.9 في المئة من السفن التي جهزها التجار الصفاقسية، بين سنتي 1766 و1777، تحمل الراية الفرنسية. للتوسع انظر:
Ali Zouari, *Les relations commerciales entre Sfax et le Levant au XVIIIème siècle* (Tunis: institut national d'archéologie, 1990), pp. 193, 390.

الجدول (3)
تعدد القوى القرصنية الأوروبية

القوى القرصنية	عدد الأسرى المغاربة	النسبة المئوية (%)
قرطاجنة	01	0.49
مالطا	133	65.19
جنوة	11	5.39
نابولي	26	12.74
جزر البليار	01	0.49
لشبونة	02	0.94
ليفرنة	01	0.49
إسبانيا	13	6.37
سردينيا	04	1.96
روسيا	04	1.96
غير محققين	08	3.92

المصدر: **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 113، 177، 207، 209.

أعظم القوى القرصنية في المتوسط خلال القرن الثامن عشر الميلادي. وحتى نفهم هذا الدور الذي كانت تقوم به جزيرة مالطا في غرب المتوسط نشير إلى أنها كانت تمثّل قاعدة عسكرية أوروبية متقدمة في المتوسط مهمّتها الدفاع عن العالم المسيحي من خطر قراصنة بلدان المغرب. وهذه الوظيفة جعلتها تحظى بدعم عسكري ومالي واسع من الدول الكاثوليكية، وخاصة فرنسا[45]. وبفضل هذا الدعم، كانت هجمات قراصنة مالطا على السفن والمناطق الساحلية المغاربية لا تتصف بحدتها فحسب، وإنما أيضًا بتواترها[46]. إن الوثائق المتوافرة لدينا في الوقت الحاضر لا تسمح بالتعرف إلى الغنائم البشرية التي كان قراصنة مالطا يجمعونها من بلدان المغرب، لكن يذهب بعض الدارسين إلى تقدير عدد الأسرى المغاربة في مالطا بعشرة آلاف أسير في مطلع القرن الثامن عشر[47]. بينما يذكر ابن عثمان المكناسي، السفير الفكاك الذي أرسله سلطان المغرب إلى مالطا أن عددهم كان يبلغ ألفًا وخمسمئة أسير سنة 1782[48]. ولا ننسى عدد المغاربة الذين لقوا حتفهم، سواء أثناء عمليات الأسر أو من بعد ذلك عند إجبارهم على القيام بالأشغال الشاقة. وعلى كل، سواء من خلال قيامهم

45 Godechot, *Histoire*, pp. 56 - 57.

46 Mongi Smida, *Aux origines du commerce français en Tunisie* (Tunis: Sud éditions, 2001), pp. 66, 221.

47 Godechot, *Histoire*, p. 63.

بينما يذهب بلانتي قنصل فرنسا بتونس في مذكراته إلى أن الجنرال بونابرت قد حرر ألفي أسير مغاربي بعد سيطرته على الجزيرة سنة 1798. انظر:
Eugène Plantet, *Correspondances des beys de Tunis et des consuls de France avec la Cour*, vol. 3 (Paris: F. Alcan, 1899), p. 350.

48 Malika Ezzahi, "Le rachat des captifs musulmans à Malte d'après le voyage d'Ibn Othman al-Minassi," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 87 (2013), pp. 221 - 228.

بتعطيل النشاطات البحرية لبلدان المغرب، أو من خلال تزويدهم السفن الأوروبية بما تحتاجه من عمال مستعبدين، فان قراصنة مالطا قد قاموا بتقديم خدمات كبيرة للقوى الأوروبية.

وفضلًا عن مالطا يتضح من الوثائق أن الممالك الإيطالية، ولا سيما جنوة ونابولي وسردينيا، كانت تشن باستمرار حملات قرصنية ضد سفن بلدان المغرب وسواحلها. ويذهب قسم من الدارسين إلى أن هذه الحملات لا تكتسي طابعًا عدوانيًا لأنها مثّلت ردات فعل ضد رفض بلدان المغرب إرساء علاقات سلمية مع الممالك الإيطالية[49]. ومن وراء هذه المواقف يريد هؤلاء الدارسون تبرير أعمال القرصنة الأوروبية وتأكيد جشع حكام بلدان المغرب، وخاصة رغبتهم الشديدة في الحصول على مكاسب مادية عن طريق مقايضة الأسرى الأوروبيين المحتجزين لديهم بالمال. ومهما يكن من أمر، فان الجدول (3) يبين أن 18.13 في المئة من مجموع الأسرى المغاربة قد سقطوا في يد قراصنة جنوة ونابولي. ويمكن أن نذكر من بينهم رحومة الطرابلسي الذي قبع في الأسر في جنوة[50]، وأحمد بن مصطفى، أسير نابولي[51]. كل هذه الأمثلة وغيرها تدل على أن أغلب المغاربة الذين سقطوا في يد قراصنة الممالك الإيطالية كانوا ينتمون إلى ولاية طرابلس الغرب. بينما يؤكد بعض الباحثين أن الممالك الإيطالية كانت أشد القوى الأوروبية عداوة لبلدان المغرب، حتى أنها كانت تحتجز 56 في المئة من مجموع الأسرى المغاربة في أوروبا[52].

وتأكيدًا للقدرات العسكرية الكبيرة التي كانت تمتلكها تلك الممالك، يشير بعض الدارسين إلى أن أساطيلها البحرية بلغت درجة كبيرة من القوة إلى حدّ أنها كانت تشن الحملات بمفردها ضد بلدان المغرب، ومن دون الحاجة إلى دعم من القوى الأوروبية الأخرى[53]. ولا ننسى أن مملكتي جنوة ونابولي كانتا تحظيان بمساندة واسعة من فرنسا وإسبانيا.

وعلاوة على مالطا والممالك الإيطالية يتضح من توزع الأسرى المغاربة بين البلدان الأوروبية أن 6.37 في المئة منهم كانوا مسجونين في إسبانيا. ومن بين هؤلاء الأسرى يمكن أن نذكر مصطفى بن علي الجزيري ومحمد الجزيري. وانطلاقًا من لقبي هذين الأسيرين يمكن القول إن أغلب المغاربة الذين كانوا يقبعون في السجون الإسبانية كانوا ينتمون إلى إيالة الجزائر. وفعلًا، يجمع الإخباريون على أن الأطماع الإسبانية في الجزائر اشتدت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، إلى أن أصبح الأسرى الجزائريون لدى الإسبان يعدونّ بالآلاف خلال الفترة 1765-1768[54].

أمّا الأسرى المذكورون في الجدول، فقد وقع تسريحهم سنة 1775، تاريخ الحملة الإسبانية الكبرى على الجزائر. ولا نندهش من ارتفاع أعداد أولئك الأسرى؛ إذ لم تسلم سواحل الجزائر ولا مدنها ولا أيضًا سهولها الساحلية طوال القرن الثامن عشر الميلادي من غزوات الجنود الإسبان وحلفائهم قراصنة جزر البليار.

---

49 انظر على سبيل المثال:
Jacques Boyer de Saint-Gervais, *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis* (Paris: Henry, 1737), pp. 212, 344; Louis Frank, *Tunis: description de cette régence* (Tunis: Firmin-Didot, 1985), pp. 125, 145.
وللاطلاع على المعاهدات السلمية بين إيالة طرابلس الغرب والممالك الإيطالية انظر: شارل فيرو، **الحوليات الليبية**، تعريب محمد عبد الكريم الوافي (طرابلس، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1983)، ص 437 - 438، 834.

50 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 177.

51 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 209.

52 Alain Blondy, "Le discours sur l'esclavage en Méditerranée: une réalité occultée," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 65 (2002), pp. 169 - 185.

53 Maria Ghazali, "La régence de Tunis et l'esclavage en Méditerranée à la fin du XVIIIème siècle," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 65 (2002), pp. 77 - 98.

54 أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)**، ط 3 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، 1984)، ص 509، 533. ويشير الكاتب إلى أن معاهدة السلم التي تمت بين الجزائر وإسبانيا سنة 1768 مكنت 1700 جزائري محكوم عليهم بالأشغال الشاقة من التحرر. وانظر أيضًا:
Gozalo, pp. 33 - 48.

وإجمالًا نستطيع القول إن بلدان المغرب كانت في صدام مباشر ومستمر مع ثلاث قوى أوروبية: مالطا، والممالك الإيطالية، وإسبانيا. وهذا فضلًا عن أعمال المراقبة التي كانت تفرضها السفن الحربية الفرنسية والبريطانية على السواحل المغاربية. إن وجود أعداد كبيرة من الأسرى المغاربة ومن مختلف الأعمار والأوساط في السجون الأوروبية ليس دليلًا على توتر العلاقات بين أوروبا وبلدان المغرب فحسب، وإنما أيضًا على أن موازين القوى في المتوسّط أخذت تتبدل لمصلحة أوروبا الرأسمالية.

سبل تحرر رعايا بلدان المغرب من الأسر في أوروبا

بقي أن نتساءل عن طرق تحرّر المغاربة المأسورين والمستعبدين في أوروبا، وهذه القضية تشمل العلاقة بين السلطة والمجتمع، والسلطة والقرصنة المتوسطية، والأسر والمتاجرة بالبشر. إن الأعمال التاريخية التي أنجزت حول الأسرى الأوروبيين في بلدان المغرب تشدّد على سوء أوضاعهم الاجتماعية والمادية، وتطلعنا على الجمعيّات الخيريّة المسيحية التي كانت ساهرة على افتدائهم بالمال وأيضًا على مواقف البلدان الأوروبية المدافعة عنهم. في المقابل، فإن المعلومات التي بحوزتنا حول طرق تحرّر المغاربة الأسرى في أوروبا قليلة جدًا، فلا حديث في الوثائق عن مساعدات عائلية تقدم إليهم، ولا عن مؤسسات خيرية تعمل على تحريرهم، ولا حتى عن تدخل أصحاب النفوذ لدى الأوروبيين لفائدتهم. وبقدر ما كان الأسير المغاربي يخاف من عذاب السجون، كان يخشى السقوط في الرق وإجباره على القيام بالتجديف في السفن الأوروبية أو القيام بالأشغال الشاقة في الورشات الأوروبية. ولعلّ هذا الأمر لا يفسّر الشعور بالإحباط الذي كان يسيطر على نفسيّة الأسير المغاربي فحسب، بل وحالة اليأس التي كانت تتملكه أيضًا. اليأس والإحباط يجعلانه يتعلق بالأولياء الصالحين، أصحاب الخوارق، راجيًا منهم تفريج كربه ومساعدته على تجاوز محنته[55]. لكن هذا الكلام لا ينفي قيام عدد صغير من الأسرى المغاربة بمراسلة الحكام بصفتهم أولياء الأمر، والتوسّل إليهم سعيًا لاستعادة الحرّية. وعلى الرغم من أن الأسرى المغاربة كانوا يباعون بأسعار أقل من نظرائهم الأوروبيين، فإنهم في أوروبا كانوا عرضة للابتزاز وخاضعين للمزايدات نتيجة الصلة الوثيقة بين عمليات المتاجرة بالبشر ومبادلتهم من جهة، وقانون العرض والطلب من جهة أخرى.

وتطلعنا الوثائق على أن الأسرى كان بمقدورهم استعادة حريتهم بالاعتماد على ثلاث طرق: الافتداء بالمال، والمبادلة، والهروب من الأسر. والواقع لا تتوافر لدينا سوى عيّنات قليلة عن الطريقة الأولى يمكن أن نشير إلى "ثلاثة أسرى عادوا من مالطا وافتداهم المعظم (علي باي)"[56]، وأيضًا إلى أسير يدعى محمد حنفي قدم من قرطاجنة بعد أن افتداه مولاي محمد سلطان المغرب[57]. وانطلاقًا من هذه العيّنات، يمكن القول إن حكام بلاد المغرب كانوا يرتضون أحيانًا كرهًا أو طوعًا افتداء عدد من أسراهم في أوروبا بالمال، وفي هذا الصدد يتوضح من الوثائق التي بحوزتنا أن 6 فقط من أصل 204 أسرى افتداهم الحكام. ولا شك في أن الحديث هنا عن تدخل مولاي محمد بن عبد الله (1757-1790) سلطان المغرب يكتسي قيمة ثانوية؛ نتيجة العلاقات السلمية التي كانت تربطه بالقوى الأوروبية بموجب معاهدة سنة 1776.

أمّا مسألة عدم توسّع عمليات افتداء الأسرى المحتجزين في أوروبا واقتصارها على عدد قليل منهم، فانه يمكن تفسيرها بأسباب عديدة، ولكن خاصة بعاملين متعارضين: أولًا جشع حكام بلدان المغرب ورغبتهم في الحصول على مكاسب مادية من وراء

---

55 Nabil Mtar, "Maghrebi captives in the 17 th century England," *La Grande Bretagne et le Maghreb*, no. 8 (2002), pp. 141-149, 283.

56 **أ. و. ت**، دفتر عدد 187، وثيقة عدد 157.

57 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184 ووثيقة عدد 162. راجع أيضًا: دفتر عدد 180، وثيقة عدد 157. لسنا في حاجة إلى تأكيد الجهد الكبير الذي بذله محمد بن عبد الله سلطان المغرب في تحرير عدد كبير من الأسرى المغاربة بأوروبا، ويقدر أنه قام بافتداء قرابة 1400 أسير بين سنتي 1767 و1779.

عمليات افتداء الأسرى الأوروبيين، وثانيًا ارتفاع ثمن فدية الأسير الواحد حتى أنها تتجاوز 400 ريال تونسي؛ ما يجعلها مكلفة بالنسبة إلى خزينة الدولة[58].

وإذا حاولنا أن نتعرف إلى المكانة الاجتماعية للأسرى الذين وقع افتداؤهم بالمال، فإن الوثائق تشير إلى أنهم كانوا يتلقبون بـ "الحنفي"، وهذا يدل على أنهم كانوا ينتمون إلى طائفة القراصنة. وفعلًا، فإن القاعدة الأساسية التي يعمل بها حكام بلدان المغرب وكبار رجال الدولة في كيفية التعامل مع مسألة افتداء الأسرى كانت تقوم على تقديم كبار الضباط القراصنة على حساب الأسرى الآخرين. إذ لا ننسى أن القراصنة المغاربة المأسورين كانت تسلط عليهم أشد العقوبات في أوروبا، وكانوا يعاملون كالعبيد. فارتفاع ثمن الفدية يرتبط بالمكانة العسكرية للأسير من جهة، ووضعيته الدونيّة من جهة أخرى. وعلى كلّ، فان قيام الحكام بافتداء بعض الأسرى المحظوظين يدل على وقوف السلطة إلى جانب طائفة القراصنة الذين كان لهم دور أساسي في توفير حاجيات الدولة من المال. ومن هنا لا فائدة من المبالغة في تمجيد تصرّفات الحكام، والقول إنهم كانوا يمنحون الأولويّة للأطفال، والعجّز، والحجيج في عمليات افتداء الأسرى المغاربة بأوروبا[59].

وفضلًا عن الفدية، تتطرق الوثائق إلى مبادلة أسرى المغاربة بأسرى أوروبيين. ويمكن أن نستدل بـ "أربعة وستين مغاربيًا تمت مبادلتهم بستة أسرى من جزيرة سردينيا"[60]. كما نستطيع أن نذكر عيّنة أخرى تتعلق بـ "ثمانية عشر أنفار من بينهم ثلاثة أتراك أسرى بنابولي، وتولى استجلابهم إلى تونس قنصل بريطانيا" سنة 1774[61]. ويمكن أن نضيف مثالًا ثالثًا يهمّ أسيرًا مسيحيًا بتونس يدعى نيكول كامنجي الذي وقعت مبادلته بستة أسرى مغاربة تحت إشراف قنصل الفلامون (بلجيكا حاليًا)[62]. مقارنة بافتداء الأسرى بالمال، فإن طريقة مبادلة أسرى مغاربة بأسرى أوروبيين تتيح لأعداد كبيرة من الأسرى، ومن الجانبين المغاربي والأوروبي، باستعادة حريتهم. لكن لم تكن شروط المبادلة تحظى بقبول المستشرقين ولا برضاء أوساط عريضة من الأوروبيين؛ فعلى سبيل المثال كان فرانك وهو طبيب الباي حمودة باشا (1782-1814) يرى أنه ليس من العدل ولا من الإنصاف أن "يقايض كل أسيرين أوروبيين بخمسة من الأسرى المسلمين". كما لا يخفي طبيب الباي نفسه تنديده بعدم تساوي نوعيات الأسرى الذين تتم مبادلتهم مشيرًا إلى أن باي تونس كان لا يقوم إلا "بتقديم أرقاء من الطبقة الدنيا، ومن صنف الذكور للأوروبيين"[63]. ولا شك في أن هذا الكلام ينطوي على مواقف عنصرية وأحكام مسبقة تفرق بين الأسرى الأوروبيين وغير الأوروبيين، بين الأسرى المسلمين والمسيحيين. فالملاحظون الأجانب المقيمون في تونس كانوا يرون أن الأسرى الأوروبيين يعدّون أكثر تحضرًا من الأسرى المغاربة، ومن ثمّ يجب تمييزهم في عمليات المبادلة. وهذا الصنف من الخطابات يقوم على مزاعم تفوّق الرجل الأوروبي على الشعوب الأخرى، فمن ورائه تتوارى المواقف العنصرية والاستعمارية. ولسنا في حاجة إلى القول إن جميع البلدان المتوسطية ومن بينها الإيالات العثمانية كانت غالبًا لا تقوم إلا بمبادلة الأصناف العليلة والقبيحة من الأسرى والأرقاء بعضهم ببعض. وتأكيدًا لصحة هذا الكلام يمكن أن نشير إلى عيّنة مشتملة على مئة أسير مغاربي قامت إسبانيا بتسليمهم لسلطان المغرب سنة 1773، ولو قبلنا بصحة المعلومات الواردة في الوثائق حولهم فإن "ثمانية منهم كانوا يتكونون من أسرى مقعدين، ومجانين، يضاف إليهم أربعة

58 **أ. و. ت**، دفتر عدد 317، وثيقة عدد 70 - 71. وتضمنت هذه الوثيقة إشارة إلى "فدوة أسير على يد مالطي رومي".

59 Ezzahidi, pp. 33 - 48.

60 **أ. و. ت**، دفتر عدد 123، وثيقة عدد 24. وهذه العملية تمت سنة 1205هـ/ 1792-1791م.

61 **أ. و. ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 315.

62 **أ. و. ت**، دفتر عدد 123، وثيقة عدد 23.

63 Frank, p. 125.

أسرى عجّز، وثلاثون آخرون يعانون في أبدانهم من فتوق وكسور. وهذا فضلًا عن ستة عشر أسيرًا هزيلًا، وأربعة آخرين يعانون فقدان البصر، بينما يشتكي الباقون من أمراض قلبية ومصاعب في التنفس وداء البرص"[64]. والواضح أن جميع هؤلاء الأسرى المسرّحين كانوا في حالة صحية سيئة جراء إجبارهم على القيام بأعمال شاقة في أوروبا، ولشدة معاناتهم الأسر، وتعرّضهم لأبشع أنواع التعذيب. فهناك صلة وثيقة بين الأسر والموت، والأسر والاستغلال، والأسر والإعاقة البدنية والذهنية. من هذا المنطلق نفهم ارتفاع عدد الأسرى المغاربة المستبدلين مقابل الأوروبيين. ونتيجة وفرة عدد الأسرى المغاربة المعاقين والمرضى فإنه يصعب على الدارس أن يقوم بتقدير أعداد الذين لقوا حتفهم منهم في الأسر.

وعلى كل، فإن عمليات مبادلة الأسرى والعبيد بين البلدان المغاربية والأوروبية تندرج في إطار العلاقات السلمية التي كانت قائمة بينها. وكانت تلك المهمات موكولة في بلدان المغرب إلى موظف أو سفير يسمّى "الفكاك"[65]. وهذا السفير هو عبارة عن وسيط يتعامل مع قناصل البلدان الأجنبية وكبار التجار الأوروبيين الذين كانوا وحدهم قادرين على توفير رؤوس الأموال اللازمة للقيام بعمليات مبادلة الأسرى. وفي هذا الصدد، تفيدنا الوثائق أن قناصل فرنسا وبريطانيا تمكنوا من الحصول على مكاسب كبيرة من وراء تلك العمليات[66]. وإن كان قنصل بريطانيا بتونس يتولى الإشراف على عمليات مبادلة الأسرى التونسيين والمغاربة بصورة عامة بأسرى مملكة نابولي، فإن قنصل فرنسا كان يدير العمليات نفسها بين تونس ومالطا. فالقناصل الأجانب في تونس كانوا يتقاسمون الأدوار، ويتحكمون في عمليات مبادلة الأسرى. وهذا الدور الذي كان يؤديه القناصل والتجار الأجانب يدل على قلة رجال الأعمال والتجار المحليين، ومن بين هذه الفئة القليلة من التجار التونسيين الذين زاولوا عمليات المبادلة يمكن أن نذكر التاجر يونس بن يونس الجربي. فقد تولّى هذا التاجر على سبيل المثال جلب "أربعة وستين من الأسرى المسلمين المسجونين في سردينيا"[67] إلى تونس، سنة 1205هـ/ 1791م. لكن مهما تكثفت ظاهرة مبادلة الأسرى المغاربة بالأوروبيين أو تعدّدت عمليات افتدائهم بالمال، فإن آلاف الأسرى المغاربة ظلّوا قابعين في السجون الأوروبية وخاضعين لمشيئة أسيادهم في المزارع والديار.

وهذه الوضعية التي تنطوي على تعارض صارخ بين الأسر والاسترقاق من جهة، والأسر والتحرّر من جهة أخرى، تقود الباحث إلى الحديث عن الهرب بصفته وسيلة أخرى من الوسائل التي كان يستخدمها الأسرى للتخلص من الأسر والرق. وفي هذا الصدد، تزخر مراسلات قناصل فرنسا بالجزائر بمعلومات بالغة الأهمية حول جزائريين فرّوا من الأسر في إسبانيا، ونابولي، ومرسيليا، وحتى من مدينة طولون الفرنسية. ونستطيع هنا أن نورد المثال التالي: "ثمانية جزائريين حكم عليهم بالأشغال الشاقة لكنهم هربوا من مدينة طولون، ثم وقع اعتقالهم في مدينة ليفرنة في 06 جانفي [كانون الثاني/ يناير] سنة 1761 وإرسالهم إلى المعتقل الذي فروا منه"[68]. بينما تفيدنا وثيقة أخرى أن "خمسة جزائريين هربوا من نابولي ولجأوا إلى سفينة جرساي" في نيسان/ أبريل 1768[69]. وفضلًا عن هذه الحالات من الهرب الجماعي لأسرى جزائريين، تطلعنا المصادر على مساجين آخرين

---

64 Maximiliano Barrio Gozalo, "Esclaves musulmans en Espagne (Fin XVIIIème-début XIXème siècles)," *Cahiers de la Méditerranée*, no. 65 (2002), pp. 99 - 118.

65 Al-Andalusi, pp. 47 - 58.

66 **أ.و.ت**، دفتر عدد 184، وثيقة عدد 315.

67 **أ.و.ت**، دفتر عدد 123، وثيقة عدد 24.

68 Charles Brochier, Correspondances, p. 472 (F°: 167-168).

69 Ibid., p. 532.

هربوا من الأسر بصفة فردية[70]. فخلافًا للأسير الذي تحرر عن طريق الافتداء بالمال أو المبادلة بأسرى أوروبيين، فإن الأسير الهارب أو الفارّ يجسد الأسير المقاوم للرق والأسر والرافض لكل القوانين والأعراف التي تتبعها البلدان المتوسطية في نشاط القرصنة وفي التعامل مع الأسرى.

خاتمة

تسمح دراسة موضوع الأسرى المغاربة بأوروبا خلال الفترة 1772 - 1775 باستخلاص النتائج التالية:

أولًا: من الناحية المنهجية يمكن القول إن الوثائق التي تتعلق بالأسرى المغاربة الذين أمكن التعرف إليهم في هذا العمل، تكتسي قيمة تاريخية كبيرة لأنها تُعنى بالعلاقة بين القرصنة المتوسطية والأسر، والقرصنة والرق، والعلاقة بين أوروبا وبلدان المغرب. فعلى النقيض من مواقف المستشرقين وأنصار المدرسة الاستعمارية الذين يشدّدون على معاناة الأسرى الأوروبيين في بلدان المغرب، فإن العيّنات التي تركز عليها هذا العمل تدل على أن بلدان المغرب عانت بدورها تأثير القرصنة الأوروبية في مختلف المجالات، وخاصة البشرية والاقتصادية. فلم يكن القراصنة الأوروبيون أقل قسوة، ولا رعبًا من قراصنة بلدان المغرب، بل إنهم كانوا ينتمون إلى بلدان عديدة تحدوها كلها رغبة جامحة في تحويل القرصنة إلى أداة للتوسّع التجاري والاستعماري في جنوب المتوسط. فانتشرت ظاهرة العنف والعنف المضاد بين بلدان ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، ومن وراء انتشار تلك الظاهرة كانت تختفي التناقضات الاقتصادية والدينية بين الساحتين.

من خلال تقديم الوثائق التي أمكن الاطلاع عليها صورة مصغرة عن ظاهرة الأسر والاسترقاق في أوروبا في العهد الحديث، بل وخاصة عن أسر المغاربة وخطفهم واسترقاق الأوروبيين لهم، فإنه يمكن إدراجها ضمن الأصناف الجديدة من الوثائق التي تثري المعرفة التاريخية حول تاريخ القرصنة والعنف في غرب المتوسط. وعلى الرغم من أن الوثائق حول الأسرى المغاربة تقدم صورة سلبية عن تاريخ العلاقات بين أوروبا وبلدان المغرب، فإنه يمكن الاستفادة منها لتأسيس نمط جديد من العلاقات في غرب المتوسّط أساسه نبذ العنف واحترام كرامة الإنسان. لكنّ الاستفادة من تلك الأصناف من الوثائق تظل محدودة؛ فانطلاقًا من عيّنات الأسرى الذين وصلوا إلى ميناء حلق الوادي (تونس) خلال الفترة 1772 - 1775، يصعب التعرف بدقة إلى عدد المغاربة الذين أُسروا في أوروبا خلال القرن الثامن عشر لأسباب عديدة. فلا بدّ من مضاعفة العيّنات وجعلها لا تمتدّ على فترات طويلة فقط، بل وأيضًا تشمل نشاطات جميع الموانئ التونسية والمغاربيّة وحتى الأوروبيّة. لكن يمكن أن نجزم أن عدد الأسرى الجزائريين بأوروبا في القرن الثامن عشر يفوق كثيرًا عدد التونسيين والطرابلسيّة؛ لارتفاع عدد قراصنة الجزائر وشدة التحديات التي كانت تتعرض لها تلك الإيالة العثمانية. وتزداد مسألة تقدير عدد الأسرى المغاربة في أوروبا صعوبة، إذا علمنا ضرورة الأخذ في الحسبان عدد الذين هلكوا أثناء أسرهم، وعند قيامهم بالأشغال الشاقة، أو أثناء الهرب من الأسر، من دون أن ننسى عدد الذين ماتوا غيضًا وغمًا. ويضاف إليهم الأسرى المغاربة الذين صاروا "مسيحيين صالحين"، واندمجوا طوعًا أو كرهًا في المجتمعات الأوروبية.

ثانيًا: من حيث القيمة التاريخية، فإن هذا البحث يساعد إلى حدّ ما على فهم المسار التاريخي لبلدان المغرب وعلاقاتها بالعالم الخارجي. فمن خلال ارتفاع عدد الأسرى المغاربة في أوروبا وتنوع شرائحهم، واختلاف نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية، يبرز

---

70 Ibid., p. 510.

ويتضح من مراسلات قناصل فرنسا بالجزائر أن خمسة وخمسين أسيرًا جزائريًا مستعبدين في أوروبا فروا من الأسر خلال الفترة 1761 - 1776.

انقلاب موازين القوى في المتوسط لمصلحة الأوروبيين. في المقابل، وانطلاقًا من القرن السادس عشر الميلادي، فإن النشاطات البحرية في البلدان المغاربية أخذت تتقهقر، والعلاقات التجارية بينها وبين بلدان المشرق العربي الإسلامي تتراجع بالتدريج، بينما أفلس عدد كبير من التجار المحليين جراء المنافسة الأجنبية.

ولا نبالغ في شيء، إن قلنا إن هذا العمل لا يكشف عن التفوق العلمي والعسكري والاقتصادي الأوروبي فحسب، وإنما خاصة عن الدور الهامشي الذي أصبحت تؤديه بلدان المغرب في المبادلات المتوسطية. ومن هنا، فإن القرصنة ليست مجرد مؤسسة اقتصادية وعسكرية، بل إنها أيضًا مؤشر مهم على طبيعة العلاقات السياسية بين البلدان المتوسطية. ويمكن أيضًا القول إن القرصنة أداة ضغط سياسي وعسكري كانت تستخدمها البلدان المتوسطية في التعامل، أداة تجسّد على أحسن وجه ظاهرة العنف والعنف المضاد التي كانت منتشرة انتشارًا واسعًا في المتوسط. من هذا المنطلق، فإن حدّة التأثيرات المتولدة من القرصنة الأوروبيّة في بلدان المغرب تندرج في إطار تشكل نظام الاقتصاد في العالم – الرأسمالي الأوروبي، بل وضمن المساعي الأوروبية لإعادة تشكيل علاقاتها مع بلدان ما وراء البحار. لكن نتيجة التحولات التي حصلت في المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، فإن القرصنة عفا عليها الزمان، بل إنها تحوّلت إلى نشاط غير مقبول بعد قيام بونابرت بإزالة نظام قراصنة مالطا سنة 1798 وإطلاق سراح الأسرى المغاربة والأتراك الذين كانوا موجودين في تلك الجزيرة. ودفاعًا عن "التجارة الشرعية"، وحريّة الملاحة في المتوسّط، عملت القوى الرأسمالية على القضاء على القرصنة المغاربية بشتى الطرق. وهذا النظام الجديد أرسيت قواعده في مؤتمر فيينا الذي عُقد سنة 1815، ووقع فيه الاتفاق على منع المتاجرة بالرقيق، وخاصة الأوروبيين، ووضع حدّ وبصورة نهائيّة للقرصنة في المتوسّط.

المراجع

العـربية

- المدني، أحمد توفيق. **حرب الثلاثمائة بين الجزائر وإسبانيا**. ط 3. الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، 1984.
- ابن أبي دينار (محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني). **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**. بيروت: دار المسيرة، 1993.
- فيرو، شارل. **الحوليات الليبية**. تعريب محمد عبد الكريم الوافي. طرابلس، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1983.

الأجنبية

- Acerra, Martine, José Merino & Jean Meyer. *Les marines de guerres européennes (XVI è-XVIIIème siècles)*. Paris: L'Université de Paris-Sorbonne, 1998.
- Al-Andalusi, Nabil. "Un ambassadeur rédemptoriste au service du sultanat sharifien: Ibn Othman Al-Miknassi en Espagne, à Malte et à Naples." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 87 (2013)
- Bachrouch, Tawfiq. "Rachat et libération des esclaves chrétiens à Tunis au XVIIème Siècle." *Revue Tunisienne des Sciences Sociales*. no. 40 - 43 (1975).
- Blondy, Alain. "Le discours sur l'esclavage en Méditerranée: une réalité occultée." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 65 (décembre 2002).
- Boubacar, Sadok. *La régence de Tunis au XVIIème siècle, ses relations avec les ports de l'Europe méditerranéenne: Marseille et Livourne*. Zaghouan, Tunisie: C.E.R.O.M.A, 1987.
- Ezzahidi, Malika. "Le rachat des captifs musulmans à Malte en 1782, d'après le récit de voyage d'Ibn Uthmân Al-Meknassî." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 87 (2013).
- Fiume, Giovanna. "Lettres de Barbarie: Esclaves et rachat des captifs siciliens (XVIème-XVIIIème siècles)." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 87 (2013).
- Ghazali, Maria. "La régence de Tunis et l'esclavage en Méditerranée à la fin du xviiie siècle d'après les sources consulaires espagnoles." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 65 (2002).
- Ghazali, Maria, Sadok Boubaker & Leila Maziane. "Captifs et captivités en Méditerranée à l'époque moderne." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 87 (2013).
- Godechot, Jaques. *Histoire de Malte*. Paris: P. U. F. 1967.
- Laroui, Abdallah. *L'Histoire du Maghreb: un essai de synthèse*. Casablanca: Centre Culturel Arabe, 1995.
- Cortés, Manuel Lomas. "L'esclave captif sur les galères d'Espagne (XVIème-XVIIIème siècles)." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 87 (2013).
- Gozolo, Maximiliano Barrio. "Esclaves musulmans en Espagne (Fin XVIIIème-début XIXème siècles)." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 65 (2002).
- ________. "Esclaves musulmans en Espagne au XVIIIème siècle." *Cahiers de la Méditerranée*. no. 87 (2013).
- Louis, Frank. *Tunis, description de cette régence*. Tunis: Firmin-Didot, 1985.

- Mtar, Nabil. "Maghrebi captives in the 17 th century in England." *La Grande Bretagne et le Maghreb*. no. 8 (2002).
- Tolon, John et autres. *L'Europe et l'islam*. Paris: Odile Jacob, 2009.
- Zouari, Ali. *Les relations commerciales entre Sfax et le Levant au XVIIIème siècle.* Tunis: institut national d'archéologie, 1980.
- Valensi, Lucette. "Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIIIème siècle." *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations.* vol. 22. no. 6 (1967).

محمد أيتجمال | Aitjamal Mohamed*

الرحلات الفرنسية إلى الجنوب المغربي خلال القرن 19
الوقائع والتمثلات

French Expeditions to the Moroccan South during the 19th Century
Fact and Representation

كان احتلال فرنسا للجزائر والسنغال عاملاً عجل بإرسال الجواسيس والمكتشفين إلى الجنوب المغربي بهدف البحث عن سبل ربط الاتصال المباشر بين المستعمرتين؛ فنظمت الحكومة الفرنسية رحلات لهذا الغرض، وشجعت الرحالين على تدوين ملاحظاتهم ونشرها. مثّلت العوامل الطبيعية والبشرية عائقًا جعل اختراق المجال عسيرًا، انضافت إليها التمثلات الخاطئة حول المنطقة، فكان ذلك من النواقص الكبيرة لهذه النصوص، جعلت الكثير من الدارسين يتحفظون على مضامينها، إذ كان من الصعب عزل ذات الرحالة عن الشيء الموصوف ما دام أنه يعبر انطلاقًا من رؤية عصره وثقافة موطنه. هكذا كانت هذه الكتابات تكريسًا لصورة نمطية متكررة، تؤطرها عدة مرجعيات عميقة في التاريخ الأوروبي، وهو ما تحاول الدراسة تفنيده وعرضه.

الكلمات المفتاحية: الرحلات الفرنسية، الجنوب المغربي، القرن التاسع عشر، التمثلات.

France's occupation of Algeria and Senegal created a frontier which was ideal for exploration by the country's travelers and spies on the southern rim of the Maghreb. The country aimed to find a direct means of communication between its two colonial outposts. The French government organized expeditions to this end, encouraging travelers to record and publish their observations. Natural and human barriers, however, prevented a fuller understanding of the area. This was reflected as a major shortcoming of the texts in questions, and many students are today cautious of their contents. Separating the objective reality they are supposed to reflect from the author's subjectivity is difficult; the works often better express the perspective of the period more than of the place they describe. Inevitably, the works end up rehearsing entrenched European stereotypes. This study aims to reexamine this body of texts in a new light.

Keywords: French expeditions, Moroccan south, 19th Century, Representations.

* باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، أكادير، المغرب.
Researcher at the Regional Center for the Teaching and Training Professions, Agadir, Morocco.

مقدمة

بعد أن استكملت فرنسا احتلال الجزائر ووطّدت سلطتها بالسنغال، أصبحت النخبة الحاكمة تفكر في وسيلة لربط المستعمرتين[1]، والتي كانت تستلزم، بالضرورة، المرور بأراضي موريتانيا وجنوب المغرب؛ ما كان يستدعي اكتشاف تلك المناطق التي كان الفرنسيون يجهلونها، ولا يعرفون ما تخبئه من مخاطر وأهوال[2]؛ فقد جاء في رسالة وجهها البارون روجي الذي كان يشغل منصب رئيس الجمعية الجغرافية لباريس ورئيس لجنة الجزائر والمستعمرات بالبرلمان الفرنسي، إلى وزير البحرية الأميرال فيرمنهاك بتاريخ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1848: "إن القيام برحلة استكشافية لمعرفة وسيلة الربط البري بين الجزائر والسنغال ستكون له أهمية كبيرة للتجارة والعلوم والسياسة"[3]. ولتحقيق هذه الغاية نظمت فرنسا مجموعة من الرحلات إلى الجنوب المغربي؛ بهدف تفعيل مخططها الاستعماري، فمعرفة دقائق المجال ستمكن لا محالة من الوقوف على نقط القوة والضعف عند هذا "المتوحش والمتخلف"، بحسب التعبير الاستعماري الشائع، والذي "سيصبح يومًا ما جزءًا من الإمبراطورية الفرنسية، فرنسا الديمقراطية التي يمكنها أن تقوده بخطى ثابتة نحو التطور"[4]. فهذه لدريت دولشاريير تعيب على الذين قاموا باحتلال الجزائر كونَهم لم يستطيعوا "معاينة الصدع الذي يجب تعميقه من أجل تفكيك هذه الكتلة"[5]. لهذا؛ يجب على الرحالة "أن لا يكتفي فقط بأداء أدوار المسافر والطبوغرافي والفوتوغرافي والجمّاع (collectionneur)، فقبل كل شيء هو يتطلع إلى خدمة بلده، ومن خلال الأحلام المرتقبة كرحالة يرى ظل علم بلاده يرفرف أينما حل"[6]. تحوّلت محاولات التعرف والاستكشاف إلى "بحث مؤسساتي مؤيد ومؤازر بكل أنواع المساعدة من طرف أجهزة السلطة والحكام العامين للجزائر والسنغال، وأصبح العلم، حتى في مرحلته الاستكشافية الوصفية، أداة فعالة للغزو، ويعكس أطماع فرنسا الاستعمارية"[7].

الجنوب المغربي "الغامض" قبلة للرحالين الفرنسيين ما بين 1850 و1887

وجد الرحالون الفرنسيون الجنوب المغربي مناطق مختلفة عن فرنسا وعن باقي جهات المغرب؛ فالمعطيات الطبيعية والاجتماعية على نقيض ما تعوّدوا عليه، ونجاح الرحلات يُعَدُّ أمرًا عظيمًا وإنجازًا باهرًا، وهو ما يفسر الحوافز المالية المغرية، والأوسمة التي كانت تُمنح لمن استطاع إنهاء رحلته بسلام. وخاصة إذا استحضرنا أسماء الرحالين الذين فشلوا في مسعاهم، كفشل الضابط الماجور سبيتسبورو Spietsburo عند سواحل سوس، وهي المحاولة التي عرفت آنذاك بمغامرة Tourmaline[8]. والمصير نفسه كان من نصيب محاولة دوسيغونزاك De Segonzac عندما أراد الوصول إلى وادي نون، "حيث قامت جماعة من الشلوح بأسره"[9] بحسب تعبير رولاند لوبيل.

---

1 Robert Cornevin & Léopold Panet, "Métis Sénégalais premier explorateur moderne du Sahara occidental," *La Grande Encyclopédie du Maroc* (Berganno: Grouppo Walkover, 1968), p. 142; Maurice Barbier, *Voyages et exploitations au Sahara occidental au XIX° siècle* (Paris: Editions l'Harmattan, 1985), p. 126; Guy Midiohouan Ossito, "Un Auteur africain francophone de XIX° siècle face à la conquête coloniale, Léopold Panet et la relation d'un voyage du Sénégal à Soueira (Mogador)," *Revue de l'université d'Abomey-Calavi* (2002), p. 52.

2 محمدو بن محمذن، **المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر: قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية**، سلسلة بحوث ودراسات 8 (الرباط: منشورات معهد الدراسات الأفريقية، 2001)، ص 102.

3 Léopold Panet, *Première exploration du Sahara occidental, relation d'un voyage du Sénégal au Maroc 1850* (Paris: Le Livre Africain, 1968), p. 12.

4 Étienne Eugen, "L'institut Marocain," *Renseignements Coloniaux*, no. 8 (1904), p. 194.

5 Jacques Ladreit de la Charriere, "Les études berbères au Maroc et leur intérêt africain," *Renseignement Coloniaux* (1924), p. 35.

6 Roland Lebel, *Les Voyageurs Français du Maroc, l'exotisme Marocain dans la littérature de voyage* (Paris: E. Larose, 1936).

7 الهادي الهروي، **القبيلة الإقطاع والمخزن: مقارنة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844 / 1934** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2004)، ص 26 - 27.

8 محمد الدهان، "الرحلة الإتنوغرافية الاستعمارية بالمغرب، نموذج 'أسفار المغرب' للمؤلف الماركيز ديسوكنزاك"، في: محمد حمام، **الرحلة بين الشرق والغرب**، سلسلة ندوات ومناظرات 110 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003)، ص 315.

9 Lebel, p. 224.

مثّلت العوامل الطبيعية والبشرية عائقًا زاد من صعوبة القيام بالرحلات، وهو الأمر الذي جعل لويس جونتي يكتب: "غالبًا ما تصادف المسافر في الصحراء أمورٌ غير منتظرة [...] فقبل اثنتي عشرة سنة فقط من الآن، كان السفر من مراكش أو موغادور حتى وادي درعة مليئًا بالأخطار، فلم يكن تحقيقه إلاّ تحت غطاء من التنكر"[10]، إذ كانت الصحراء متاهة لمن لم يألفها، هي موت بطيء وسريع لمن يغامر في عبورها، فالماء نادر إن لم يكن منعدمًا في أطراف واسعة منها، والمناخ قاسٍ تصل الحرارة إلى درجات يصعب تحملها. فضلًا عن صعوبة التنقل وانعدام الأمن ومعرفة مسارات القوافل في أرض تتشابه رمالها الممتدة التي لا يحدها بصر. هذا إضافة إلى الزوابع الرملية التي تزيد من صعوبة التنقل، والجفاف وتبخر المياه التي يحملها معهم الرحالون، فالصحراء، كما كتب ديشان: "تفترس من لا تعرفه"[11]. هذا، من دون أن نغفل الأمراض والأعطاب الناجمة عن وعورة التضاريس وتطرف المناخ، "فالجفاف والحمّى كانتا معرقِلتين أكثر من الحيوانات المفترسة"[12]. عديدة هي العوامل السوسيوثقافية التي جعلت اختراق هذا المجال عسيرًا، فمنها ما هو مرتبط بالرحالين أنفسهم، والتي تتمثل في جهلهم بالمنطقة، مكتفين بما كانت تروّجه كتب الأدب الغرائبي بفرنسا وعموم أوروبا؛ "فأغلب هؤلاء الرحالين، ومن بعدهم الباحثون المهتمون، لم يأتوا إلى الجنوب المغربي من دون معلومات سابقة؛ فهم يقومون بأبحاثهم ويوجهونها انطلاقًا مما يتوفرون عليه من كتب تناولت هذه المنطقة؛ ما أثّر في قيمة معلوماتهم [...] فالنسق الدلالي المرتبط بها يصبح موجهًا لما سيكتبونه أو يحكونه مستقبلًا"[13].

ينضاف إلى ذلك جهل جل المستكشفين بلسان السكان المحليين من الحسانية والأمازيغية واللغة العربية الفصحى؛ ما مثل حاجزًا دون تفاهمهم مع "البيضان" أو الأمازيغ. ولتجاوز هذه الصعاب عملت الإدارة الفرنسية على تمكين الرحالين من تعلم اللغة العربية قبل سفرهم، والاطلاع على التقاليد المحلية وبعض مبادئ الدين الإسلامي. كما أنها جندت رحالين ينحدرون من السنغال ومن المنطقة، وهي معتقدة بذلك أنها توفر سبل إنجاح رحالات استكشافها، باعتبار أنهم متعودون على المناخ، وعاداتهم قريبة من العادات التي سيصادفونها، ومن أبرز هؤلاء ليوپولد پاني وابن المقداد وأبو السرور.

ولتجاوز هذه العوائق؛ لجأ الرحالة إلى التخفي أو طلب حماية أحد الصلحاء أو الأعيان، وهو الأمر الذي وضّحه كايي في نصه الرِّحلي؛ إذ أوضح أن "من يطمح إلى النجاح في مهمته يجب أن يكون مسلمًا أو متنكرًا في هيئة مسلم، أو أن يستخدم جيشًا صغيرًا مجهزًا جيدًا أو مزودًا بالهدايا"[14]. وتبقى فكرة الرحالة ميشيل فيوشونج Michel Vieuchange فريدة؛ إذ قطع المسافة بين مراكش والسمارة متخفيًا في زيّ امرأة أمازيغية.

وعلى الرغم من امتداد المغرب على مشارف أوروبا، فإنه ظل إلى بداية القرن العشرين غير معروف بما فيه الكفاية، مع تعدد الكتابات الفرنسية حول مغرب ما قبل القرن التاسع عشر[15]. فدراسة أحوال سكانه عرفت الكثير من النواقص، ما "استدعى التفكير في تلوين

---

10 Louis Gentil, *Voyages des explorations dans l'Atlas Marocain* (Paris: Publication du Comité de L'Afrique Française, 1924), p. 59.

11 Hubert Deschamps, *L'Europe découvre l'Afrique Occidentale* (Paris: Berger Levrault, 1974), p. 249.

12 Ibid., p. 249.

13 Ahmed Joumani, *Oued Noun- sud de Maroc- Mythes et réalités* (Paris: Editions l'Harmattan, 2006), p. 79.

14 René Caillié, *Le Voyage de René Caillié à Tombouctou et à travers l'Afrique 1824 - 1828* (Paris: Publié par Jaques Boulenger, Plon, 1932), p. 142.

15 هناك كتابات أوروبية عديدة حول مغرب ما قبل القرن التاسع عشر، نذكر منها على سبيل المثال:
Morsy Magali, *La Relation de Thomas Pellou: Une lecture du Maroc au 18ème siècle* (Paris: édition recherche sur les civilisations, 1983); Dominique Busnot, *Histoire du règne de Moulay Ismael, roi de Maroc*, 2ème éd. (Rouen: G. Behourt, 1973); Germain Mouette, *Relation de la captivité du Sr Mouette dans les royaumes de Fès et de Maroc* (Paris: Jean Cochart, 1983).

البقع البيضاء الموجودة في خريطة المغرب والتي تجعل العجائبي يغلق التخيلات"[16]، بحسب قول لوبيل، وهذا ما جعل روبير مونطاني يصرح بدوره بـ "أن عدم كفاية المصادر التاريخية للقرن التاسع عشر تستلزم القيام بأبحاث مباشرة، فالوثائق التي تسمح لنا بمعرفة تاريخ الجنوب المغربي قليلة، فكتابات المؤرخين أكنسوس وأحمد الناصري توضح لنا فقط المظاهر التي توافق الحياة بالإمبراطورية الشريفة [...] وبسبب النصوص غير المكتملة والتي عن طريقها يمكننا معرفة سياسة المخزن في الجنوب المغربي خلال هذا القرن، فإن معلوماتنا تبقى بذلك ناقصة"[17]. وهو الأمر الذي جعل الرحالين الذين زاروا المغرب يصرحون بأن المغرب بالنسبة إليهم ما زال "كتابًا مغلقًا، لم يقرأه أحد إلى الآن"[18]. وبحق، يمثّل المغرب حالة مفارقة في تاريخ الاستكشافات الأوروبية، فعلى الرغم من أنه لا يبعد عن أوروبا إلا بمسافة تقل عن 15 كلم، وهي طول مضيق جبل طارق الذي يفصل إسبانيا عن المغرب، فإن الرحلات الأوروبية ظلت مدةً طويلةً صعبة التحقيق، إلى درجة أنه مع بداية القرن العشرين لم تعد أية دولة مستعصية أمام المد الاستكشافي حتى الأشدّ بعدًا وانغلاقًا. فهذا جيرارد رولفس يقول: "إن انغلاق المغرب كان أشدّ سوءًا من انغلاق الصين التي هي على الأقل تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع الدول المسيحية، فالمغرب يبقى مغلقًا بإحكام"[19].

جعلت هذه الحقيقة التساؤل عن أسباب هذا الجهل أمرًا مشروعًا، في وقت تحقق اختراق أميركا وآسيا وقلب أفريقيا. وإذا كان هذا يقال عن المغرب القريب من أوروبا فإن الجزء الجنوبي منه كان التسلل إليه ضربًا من ضروب المستحيل، على الرغم من أن "الصحراء مثّلت منذ عقود سحيقة مجال اهتمام العديد من الإمبراطوريات [...] إذ ما انفكت فرنسا وإسبانيا تبديان اهتمامًا بالمنطقة [...] فأرسلت لهذا الغرض مبعوثين لها"[20]. فهل يجب إرجاع ذلك، كما فعل ديشان، إلى الطبيعة المتمثلة في الصحراء والساحل الذي يعدُّ حاجزًا طبيعيًا، أم إلى المناخ والحمّى والإسهال، أم إلى الإنسان المعادي للمسيحيين، أم إلى التجزئة والاضطرابات السياسية؟[21].

كانت معرفة المغرب عامة، وجنوبه على الخصوص، مقتصرة على ما ورد في كتاب ليون الأفريقي **وصف أفريقيا**، وعلى شهادات الأسرى الأوروبيين الذين تم افتكاكهم أو الذين توسطوا في ذلك، إضافة إلى تقارير السفراء. فكانت "رواياتهم تعج بالغرائبية، وقد وجدت إقبالًا كبيرًا في وسط كان يُقبِل على قراءة هذه الأخبار بنهم"[22]، وكانت تغذي فضوله للتعرف إلى عوالم مخالفة بالضرورة لواقعه المتحول، الآخذ حتمًا في التخلي عن روحه والارتماء في أحضان التحولات التي أفرزتها الثورة الصناعية. وهكذا قدم المغرب عامة والصحراء على الخصوص في أحيان كثيرة "كآخر معقل للجمال، وأحيانًا كمتحف للحضارة الإسلامية"[23]. أو "مجالًا للوحشية والهمجية"[24]، هو "عالم معزول منغلق، كامل وخصوصي [...] إننا لا يمكننا مقاومة أحاسيس مقيتة ومحزنة"[25].

---

16 Lebel, p. 224.

17 Robert Montagne, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc*, Collection Archives (Casablanca: Afrique ouest, 1989), p. 127.

18 Khaled Lazaare, "Le Maroc dans les récits de voyages allemands du XIX ème siècle," in: Mohammad Hammam, *Al Rihla entre l'orient et l'occident* (Rabat: F.L.S.H, 2003), p. 115.

19 Gérard Rohlfs, *Voyages et explorations au Sahara (1861-1864)*, Jacques Debetz (trad.), (Paris: Karthala, 2001), p. 315.

20 حسن الطالب، "صور الساكنة في القرن التاسع عشر من خلال نماذج من الرحلات الغربية"، في: رحال بوبريك (مشرف)، **الصحراء الأطلنتية: الإنسان والمجال** (الرباط: منشورات وكالة تنمية أقاليم الجنوب، 2007)، ص 135.

21 Hubert Deschamps, *Histoire des explorations*, que sais–je ? no. 150 (Paris: Presses universitaire de France, 1969), p. 73.

22 Jacques Ladreit de la Charrière, "Dans le sud et l'ouest du Maroc," *Renseignement coloniaux*, no. 4 (1924), p. 172.

23 Ibid.

24 Daniel Rivet, "Exotisme et 'pénétration scientifique', l'effort de la découverte de Maroc par les français au début du XX° siècle," in: Jean-Claude Vatin (ed.), *Connaissance du Maghreb: Sciences Sociales et Colonisation* (Paris: CNRS, 1984), p. 5.

25 Eugen, p. 194.

إن هذه العلاقة الملتبسة يمكن البحث عن تفسير لها في العلاقات التاريخية بين البلدين، وهو الاستنتاج نفسه الذي توصل إليه بعض المؤرخين الفرنسيين، فدوكاس، على سبيل المثال، كتب: "فكما هو معروف، كان تاريخ العلاقات المغربية الفرنسية، مشحونًا بالعنف مدة قرون في تطويع وعي هؤلاء ضد أولئك، وإثارة الخوف والكراهية وعدم الفهم، فضلًا عن خلق ميثات، وتكثير الصراعات والمعارضات وتفاقم الضغائن. هذه العلاقات بدأت منذ الحروب الصليبية حتى ظهور حركات التحرر من الاستعمار الحديث"[26].

إلا أن التحولات التي عرفتها المنطقة خلال القرن التاسع عشر، والتي دشنتها فرنسا باحتلال الجزائر سنة 1830، وما أعقب ذلك من أحداث كانت باكورتها هزيمة المغرب في معركة "إسلي" في سنة 1844، والتي أظهرت هشاشة المغرب؛ إذ رجّحت ميزان القوة بين المغرب وفرنسا لمصلحة الدولة الأوروبية، وكانت دافعًا إلى تطاول دول أوروبية أخرى عليه. وهكذا صار يترسخ في فرنسا تصور جديد حول المغرب الذي لم يعد "دولة متوحشة ودولة العجائب والإثارة والخوارق كما هو شان الشرق"[27]، بل غدا بلدًا "يمكن أن يصبح في يوم ما جزءًا من الإمبراطورية الفرنسية، فرنسا الديمقراطية التي يمكنها أن تقوده بخطى ثابتة نحو التطور"[28]. لهذا حاولت فرنسا تنفيذ مخططها في مرحلتين؛ الأولى مهدت للثانية، ووفرت لها أسس النجاح، فقد كانت تروم تحقيق تغلغل بطيء ضمانًا لنجاعته وفاعليته. ويمكن اختزال هذه السيرورة فيما يلي:

- فترة استكشاف المغرب، ودراسته دراسة علمية كفيلة بجعل ساسة فرنسا يتعرفون إلى الأرض التي يجب أن يتقدموا فيها[29].
- فترة السيادة الفعلية، بحيث كان على فرنسا، كما قال توماسي، "أن تبادر إلى التعرف إلى ساحة المعركة، حيث تنتظرها مصائر تزداد مجدًا كلما كانت أقل دموية، وانتصارات تزداد رسوخًا كلما تم الحصول عليها بأسلحة أكثر سلمية [...] إن العلم هو أحد هذه الأسلحة، وأول سلاح ينبغي توظيفه؛ لأنه هو الذي سيعمل على تعبيد الأرضية التي ينبغي الزحف إليها"[30]. ومن هذا المنطلق كان الرحالون في البداية "منفردين وكشافين بالمعنى الدقيق للكلمة، متجسسين ملتقطين جميع المعلومات التي قد يستغلها ذات يوم جيش يروم الغزو"[31].

هكذا ستشكل الرحلات مصدرًا مهمًّا للمعلومات التي سوف يستغلها المستعمر في وضع مخططاته الإستراتيجية الحربية منها والمدنية، وما يدعم ذلك ما جاء في تقديم كتاب **التعرف إلى المغرب**. "إن كتاب شارل دوفوكو كان يُدرس للضباط الفرنسيين العاملين بالمغرب"[32]، فليس هناك فرق بين البحث العلمي والعمل السياسي والعسكري. والاكتشاف أداة من أدوات الغزو[33].

النص الرِّحلي ومحاذير اعتماده في كتابة تاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر

إن من النواقص الكبيرة للنص الرحلي والتي جعلت الكثير من الدارسين يتحفظون في التسليم بمضامينه، هو صعوبة عزل ذات الرحالة عن الشيء الموصوف، ما دام الرحالة يعبر انطلاقًا من رؤية عصره وقيم موطنه وثقافته، ويؤكد ذلك عمر أفا بقوله: "فالرصيد

---

26 Guy Dugas, "Contribution à l'état des recherches imagologiques au Maghreb," *Échanges,* no. 3 (1979), p. 333.

27 Rivet, p. 5.

28 Eugen, p. 194.

29 Raymond Thomassy, *Le Maroc relation de la France avec cet empire*, 2nde éd. (Paris: F.D.DOT, 1859), p. 92.

30 Ibid., p. 13.

31 جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1982)، ص 15.

32 Charles de Foucauld, *Reconnaissance au Maroc: 1883 - 1884* (Paris: Librairie Coloniale, 1988), p. 5.

33 أحمد الأزمي، "رحلة دوفوكو إلى المغرب (1883-1884)"، في: حمام، ص 208.

المعرفي للرحلة يختزن ضمنيًا ثقافة المؤلف، وتنعكس هذه الثقافة على كل الشهادات التي أدلى بها خلال رحلته، لذلك فأثناء قراءة الرحلة، يكون من الضروري إقامة جدلية بين أطراف الخطاب لمعرفة مضامين الشهادات الواردة فيها، وذلك باستبطان ثقافة الرحالة التي تعدُّ الرحلة مصدرًا لها"[34].

ويزداد الأمر تعقيدًا عندما يتعلق الأمر برحالين أجانب مختلفي الثقافة والديانة عن موطن الرحلة، وهو ما يتضح جليًا عند جردنا لبعض الأحكام التي وردت في بعض النصوص الرحلية الفرنسية إلى جنوب المغرب في القرن التاسع عشر، وخاصّةً إذا ما سلمنا بأن جلهم جاء في أوضاع خاصة ولتحقيق غاية قصوى هي تيسير احتلال البلاد، وبديهي أن يكون الرحالة معبرًا انطلاقًا من هذه الخلفية، ما دامت "الرحلات الجميلة لا قلب لها"[35]، بحسب تعبير إلياس كانيتي، فجاءت أحكام الرحالين في هذه الفترة غنية بالأحكام، ومعبرة عن الإحساس بالتفوق مقابل تخلف هذه المجتمعات (موضوع الرحلات) وخرافيتها؛ "فهذا الزنجي المتوحش والمتخلف قادر على أن تصدر منه كل الأفعال الدنيئة [...]، محكوم عليه أن يعيش في بلده الأصلي في توحش وتخلف [...]، لكن غياب أية فكرة عن التقدم، وأي إحساس أخلاقي لا يسمح له بإدراك القيمة التي لا تعد لقوة العمل [...]، وقوانينهم ليست إلا انفعالات عنيفة [...]، يعيشون المغامرات يوميًا، غير مكترثين للغد"[36]، فزنوج جنوب المغرب "ليست لهم أية ديانة، ويكادون لا يميزون يمناهم من يسراهم"[37]، فهم متوحشون ينقصهم الفهم، متخلفون وجهلة وكسالى ومكبوتون وقدريون، ويمثّل مرافق ليوپولد پاني نموذجًا مُعبّرًا عنهم "ففي هذا الزنجي تتمثل كل العقد المعروفة وغير المعروفة"[38].

هذا الخلفية هي التي جعلت كلود ليوزو يكتب: "إن الشرق هو التقاء بين العجائبية والسخرية"[39]، وهي التي أوحت إلى برونو بأن الشرق "جنة جهنمية"[40]، وإلى شفريلون بأن الشرق "يمثّل حالة للاغتراب والجنون وبنية متلاحمة"[41]. من هذا المنطلق يصبح الاختلاف حاجزًا أمام رصد مضامين أكثر موضوعية وأكثر اتزانًا داخل النص الرحلي. لقد أقر تودروف بصعوبة معطى الاختلاف، "الذي ينفي كل صوت ثالث، إذ ليس من السهل تقبل الآخر ككائن تام الاكتفاء، تعدّه خيرًا وشرًا بحسب الحالات"[42]. زد على ذلك أن الرحالة يكتب عن الآخر انطلاقًا من وضع مقارنات بينه وبين المجال موطن الرحلة، وبين قيم وطنه والقيم السائدة في مكان الرحلة، وهو الأمر الذي جعل ألان روسيو يخلص إلى إنه "منذ ثلاثمئة سنة، أو أربعمئة سنة، وسكان أوروبا يغرقون الأجزاء الأخرى من العالم بكتاباتهم، وينشرون من دون انقطاع مجامع جديدة لرحلاتهم وعلاقاتهم، لكنني اكتشفت أننا لا نعرف أُناسًا غير الأوروبيين"[43]. إنه "من المؤكد أن 'الإنسانية' في كل الأمكنة والأزمنة قد انتهت عند حدود القبيلة، أو المجموعة اللغوية، وأحيانًا في حدود القرية"[44].

34 عمر أفا، "الرحلة مصدر الكتابة التاريخية: طنجة من خلال رحلة أحمد بن طوير الجنة الشنقيطي في القرن 19"، في: المرجع نفسه، ص 83.

35 إلياس كانيتي، **أصوات مراكش**، ترجمة: حسونة المصباحي (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988)، ص 15.

36 Armand Dubarry, *Voyage au Dahomey* (Paris: Maurice Dreyfous Editeurs, 1897), p. 133.

37 Panet, p. 57.

38 Ibid., p. 181.

39 Claude Liauzu, *Race et civilisation: l'autre dans la culture occidentale* (Paris: Syros-alternatives, 1992), p. 266.

40 Etienne Bruno, "Ecriture, saints, désert, monothéisme et imaginaire: le Maghreb, dans l'imaginaire français," *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, vol. 37, no. 37 (1984), p. 133.

41 André Chevrillon, *Un crépuscule d'islam: Fès en 1905* (Paris: Hachette, 1906), p. 77.

42 Tzvetan Todorov, *Nous et les autres: La réflexion française sur la diversité Humaine* (Paris: Seuil, 1989), p. 36.

43 Alain Ruscio, *Le Credo de l'homme blanc; regards coloniaux français XIX°-XX° siècles* (Paris: édition complexe, 1995), p. 11.

44 Ibid., p. 12.

ما دام "قارئ الرحلة لا يطلع على العالم الذي ينقله إليه المسافر صاحب الرحلة فحسب، بل يتعرف إلى أفكار وتصورات ورؤى لذلك الذي يحدثه عن موضوع رحلته، وينقل إليه مشاهدات من البلد أو البلاد الذي ينقل إليها"[45].

هذا الأمر جعل الحجومري يكتب إن الرحلات الفرنسية إلى المغرب إلى جانب الكتابات الأخرى المسماة استعمارية "لم تعمل إلا على إماطته اللثام والكشف عن صورة كانت خفية، وميتا Myte مكونًا من عناصر مختلفة، تكون انطلاقًا من الآداب المرتبطة بالشرق والحضارة العربية والإفريقية. نكتشف، إذًا، هذا الاحتقار اتجاه العرب الذي عمل التوسع الاستعماري على تكثيفه، والذي تكون في اللاوعي الجماعي للمجتمع الفرنسي منذ قرون، إنه حقد الحروب الصليبية"[46].

نجد في الكتابات الأوروبية عامة والفرنسية خاصة تكريسًا لصورة نمطية متكررة، تعبر بجلاء عن مكونات هذا الآخر اتجاه المغاربة "إن ما طبع صورة المغربي في ذهنية الرحالة الأوروبي طوال قرون عدة هو النفور، فهو لم يتحدث عن هذا الإنسان بموضوعية إلا قليلًا [...]، أثّر الوضع المكاني (بلاد البربر) بكل حمولاته الدلالية في العقلية الأوروبية منذ القدم، فكان قرب مناطق المغرب أو بعدها عن أوروبا يحدد درجة تحضرها. فكلما كانت المناطق أبعد كان التخلف والتوحش أكثر [...]، لقد جعل هذا من حضارة المغربي حضارة 'التكرار' و'النسخ' مقابل حضارة الأوروبي المبنية على أساس 'الإبداع' و'الاختراع' و'التنوع' و'التجديد' و'الابتكار' و'التخلف' و'التقدم'"[47]. لم يكن ينظر إلى المغربي عمومًا إلاّ من خلال مسبّقات دينية واجتماعية ترسبت في المتخيل الجماعي للأوروبيين منذ زمن طويل، فهو كما كتب عبد السلام حيمر: "محارب شرس، مرعب يتزوج بأربع زوجات، يسرق ويزني، ويمارس اللواط، متعصب، وتعصبه بادٍ في فرضه الحجاب على المرأة بوصفها حريمًا، وفي اتباعه نمطَ عيش خشنًا، يستبعد بعض مباهج الحياة كالخمر ولحم الخنزير [...] إضافة إلى كونه طماعًا متهافتًا على المال"[48]. إنه في جملة واحدة "حيوان يستحق الإبادة أو في ألطف الحالات يحتاج إلى ترويض الأوروبي له"[49]. وبما أن هناك إقرارًا بمحدودية واقعية هذه الصورة بوصفها تنطلق من دوافع معلومة، وتهدف إلى تحقيق مقاصد معروفة، فإنها قلما تكون صادقة أمينة. في تعبيرها عن طبيعة البلد ونفسية ساكنيه، بل كثيرًا ما تختلط الحقائق فيها بمزاعم لا أصل لها، أو تأويلات مبالغ فيها، فتخرج بذلك عن حدود الواقع، وتصير في جملتها من خلق الآداب المختلفة"[50]. وهذا لسبب بسيط؛ لكون "ما من صورة إلاّ وترتبط بوعي كيفما كان حجمها [...] ولكونها تمثل واقعًا ثقافيًا أجنبيًا يكشف عبره الفرد أو الجماعة المكونة له [...] عن الفضاء الأيديولوجي الذي يتموضع داخله"[51]. لذلك لم يكن الكاتب الأوروبي والرحالة على الخصوص في كثير من الأحوال، بحسب تعبير عبد النبي ذاكر، "قارئًا للواقع المغربي، بقدر ما كان قارئًا لنصوص سابقيه ومعاصريه [...]؛ الشيء الذي ضيق حدود الواقعي في فضاء الرحلة الأوروبية إلى أبعد حد"[52]. وبهذا فغالبًا ما يختلط في النص الرحلي المتخيل بالحقائق. إن المعلومات الخاطئة عن شعب ما تعرف انتشارًا كبيرًا عند الأمم البعيدة، وإن جهلهم بحقائق الأمور، يجعلهم يعتمدون في معرفتهم المشوشة على ما ينقل إليهم "ما دامت الأخطاء تنتقل بطريقة أسرع وأفضل مما تنتقل الحقائق"[53]. وهو ما جعل الكثير من النصوص الرحلية عرضة لسهام النقد.

45 عبد السلام حيمر، **المغرب الإسلام والحداثة**، سلسلة شرفات 15 (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2005)، ص 9.

46 Abdeljalil Lahjomri, *Le Maroc des heures française* (Rabat: édition Marsam et Stouki, 1999), p. 18.

47 عبد النبي ذاكر، **المغرب وأوروبا: نظرات متقاطعة**، ط 2 (أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007)، ص 219.

48 حيمر، ص 134.

49 ذاكر، ص 219.

50 محمد غنيمي هلال، **الأدب المقارن**، ط 5 (بيروت: دار العودة ودار الثقافة، د. ت.)، ص 422.

51 سعيد علوش، **عنف المتخيل** (الدار البيضاء: المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، 1986)، ص 137.

52 ذاكر، ص 220.

53 كلود بيشوا وأندريه روسو ميشيل، **الأدب المقارن**، ترجمة رجاء عبد المنعم حبر (الكويت: مكتبة دار العروبة ،1980)، ص 87.

مرجعيات تمثل الفرنسيين للمغرب والمغاربة خلال القرن التاسع عشر

إن الإقرار بكثرة مزالق النصوص الغيرية والرحلية على الخصوص، يستدعي التنقيب عن المرجعيات الموجهة لهذا الفكر الذي كان سائدًا خلال هذه الفترة، والذي ألهب خيال الرحالين وشجعهم على المغامرة واختراق مجالات كانت مغمورة قبلهم أو شبه معلومة عندهم، ويمكن إرجاع ذلك إلى المرتكزات الآتية:

- المرجعية الأولى: ترسُّخ الأفكار الرومانية والمسيحية أدى إلى "تقسيم الجنس البشري إلى مؤمن وغير مؤمن (أي غير مسيحي)، وهو ما يعني إلزامية انتزاع الشعوب من 'توحشها' لأن غير المسيحي هو بالطبيعة شرير"[54]، ما جعل كثيرًا من الأوروبيين يوقنون بأن مجتمعات القارة العجوز تمثل أوج الرقي والنهاية المعقولة للتاريخ البشري، وهذا ما يكرس الجزم في الاعتقاد بمقولات كانت شائعة؛ ككون الصُّفْر يعيشون في الماضي، والسود في الحاضر، والبيض في المستقبل[55]. وبهذا؛ فإن أفريقيا، كما كتب شلاي "لم تعرف بعدُ الرقيَّ، وما زالت في مرحلة الطفولة، كسكانها الذين يعيشون ليومهم [...]، وأوروبا هي وحدها القادرة على إحداث مستقبل فيها لا يعرف التطور فيه انقطاعًا"[56]. إن هذا ما يفسر ذلك الحضور القوي للوجود الروماني في المغرب في مخيلة هؤلاء الرحالين، وهو أمر كان شائعًا عند منظّري هذه الفترة، وهو ما جعل جاك فومو يتذمر بقوله: "لقد احتل هؤلاء الرومان طفولتنا"[57]. إن هذا الفكرة وجدت استمراريتها إلى يومنا هذا، ووجدت مروجين لها[58].

كانت روما بالفعل نموذجًا حضاريًا في نظر منظّري الاستعمار الفرنسي، فلم يستسيغوا "غلطة" المغاربة في رفضهم الاحتلال الروماني، لقد طلب المارشال روندان Randon من فريديريك لاكروا F. Lacroix "دراسة النظام الاستعماري الذي تبناه الرومان بأفريقيا، وعلى الخصوص كيف تمكنوا من تنظيم هذا البلد، وكيف كانت نظمهم الفلاحية والعقارية، والإدارية، والقانونية، والسياسة، والدينية، والعسكرية [...] وكيف كانت النتائج الاقتصادية للهيمنة الرومانية على المنطقة، ودور التأثير الروماني على السكان، وما هي أسباب أفوله؟[59] من هنا، كان مصدر تلك النظرة التحقيرية الانتقاصية ذات البعد الاستعماري، والتي حاولت أن تعتمد مرجعية تاريخية تهدف إضفاء المشروعية على الاستعمار، فلم "يكن الرحالة في حاجة إلى خلق ما يهمه من الغرائبي لوجود عدد لا يحصى من الميثات التي مرت بأيدي عدد من الكتاب، والتي ما زالت صالحة للاستعمال"[60]. وهو ما تُرجم عمليًا عندما وجدوا أوضاع المغرب ملائمة لتكريس هذه النظرة لتبرير واقعيتها. لقد حاولوا، بحسب تعبير الحجومري، "أن يعطوا هذه الحضارة طلقة الرحمة التي تبقيها تحت السيطرة الدائمة، وتضمن تفوقًا ضروريًا للغرب لتغذية طموحاته السياسية"[61].

- المرجعية الثانية: نربطها بالعلاقة بين الغرب والشرق، وهي تمثل علاقة تضاد، سواء على المستوى الواقعي أو الوجداني، فدائمًا ما تقام المقابلة والمقارنة انطلاقًا من ملاحظة الذات في مواجهة الآخر، وبهذا مثل الشرق للغرب: التخلف/ التقدم، والجمود/ التغيير، والخرافة/ العقل.

---

54 سمير بوزويتة، **مكر الصورة: المغرب في الكتابات الفرنسية 1832 - 1912** (الدار البيضاء: منشورات أفريقيا الشرق، 2006)، ص 14.

55 Louis Mallert, *L'exotisme indochinois dans la littérature française depuis 1860* (Paris: Larousse, 1934), p. 80.

56 Félicien Challaye, *Le Congo Français* (Paris: Cahiers de la quinzaine série, 1906), p. 17.

57 Jacques Femaux, *Le Maghreb fantasmatique souvenirs de Rome et présence français au Maghreb: essai d'investigation, connaissance du Maghreb* (Paris: L. N. R .E, 1984), p. 30.

58 Ibid., p. 31.

59 Frédéric La croix, "La Colonisation et administration, Romains dans l'Afrique septentrionale," *Revue Africaine*, no. 41 (1863), pp. 364 - 366.

60 ذاكر، ص 206.

61 Lahjomri, p. 19.

لذلك فإن "الشرق حضارة جامدة في الوقت الذي تتحرك فيه حضارتنا، إن الإنسان هنا خاضع للقدرية، والمؤسسات الثابتة، والتقنية التقليدية من دون سبق إلى الابتكار [...] هذا الشرق أرض للهروب، وموضوع متكرر للأدب"[62]. كما كتب جان روبيرت هنري.

أصبحت هاتان المرجعيتان محفزتين للمدّ الاستعماري، وكوّنتا أساس الفكر الغازي بغية تحقيق فكرة "الإمبراطورية الفرنسية الأفريقية" التي في إمكانها تحقيق نتائج مثيلة لتلك التي حققتها الإمبراطورية الرومانية بشمال أفريقيا. لهذا، كان بديهيًا أن ينظر إلى المغرب من هذه الزاوية التحقيرية، وأن لفرنسا رسالة مجيدة تتمثل في تطوير هذا "الشعب المتوحش". لقد لخص ذلك فيكتور پيكي بقوله: "أقحم الفرنسيون المجتمع المغربي ضمن المجتمعات السفلى، فعلى الرغم من إشادتهم بالعنصر البربري، فقد عدّوا العنصر العربي أكثر تحضرًا منه؛ إذ وصفوا الأول بالميل الغريزي إلى الشغب والفوضى والنهب والسلب"[63].

كان ترويج صورة المغرب البدائي والمتخلف يهدف إلى تحقيق غايتين أساسيتين؛ أولهما دفع الرأي العام الفرنسي إلى الانخراط في المشروع الاستعماري، بوصفه رسالة سامية تهدف إلى اقتسام الرقي الحضاري الذي حققته فرنسا مع هذا الشعب المتخلف، وثانيهما جعل المغاربة يدركون تخلفهم مقارنة بهذه الدولة التي حققت انتصارات عسكرية مشينة بفضل تقدمها، وذلك بغية تهيئتهم "لتقبل الاستعمار الفرنسي، انطلاقًا من اقتناعهم بهذه الصورة"[64]. والاعتقاد بصحتها والتطلع إلى تجاوزها ما دام "الإنسان البربري (كما كتب ميشو بلير) قابلًا للتطور والتكييف مع الأوضاع الجديدة وأكثر استعدادًا لبدء 'حياة جديدة' وخاصة بعد أن بدا للدولة الفرنسية مدى هشاشة صناعة الدولة المغربية، التي ظلت إلى عهد قريب عالَمًا مجهولًا ومهيب الجانب، والتي خلقت ما يسمى بالأسطورة البربرية التي مجدت كل أخلاق البربري وتقاليده وعاداته على غرار العربي الذي اتُّهم بالخيانة والكسل"[65]. انعكس هذا على كتابات هؤلاء الرحالين الذين قدموا "كل ما قد يستفيد منه الجيش والإدارة الفرنسية، بغية استعمار المغرب، فاهتموا بشتى الجوانب من وصف للبلاد ودراسة للعقليات، وتحليل للخصائص الإثنية لسكانه، ومعرفة معتقداتهم وتقاليدهم"[66].

خاتمة

كان من نتائج تطور الرأسمالية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر؛ ظهور الحركة الإمبريالية، والتي كان من مظاهرها دخول دولها الصناعية في سباق محموم للسيطرة على الأسواق الخارجية؛ لتصريف الفائض من البضائع المصنعة ومن رؤوس الأموال، وتلبية حاجات معاملها المتزايدة من المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات الفلاحية. لذلك قامت هذه الدول بتشجيع الرحالين والمغامرين لاستكشاف الأصقاع الأخرى تمهيدًا لإحكام سيطرتها على هذه البلدان واستغلالها اقتصاديًا وسياسيًا.

مثّل احتلال فرنسا للجزائر والسنغال عاملًا عجّل بإرسالها الجواسيس والمكتشفين إلى الجنوب المغربي بهدف البحث عن سبل ربط الاتصال المباشر بين مستعمرتيها، والقضاء نهائيًا على الوساطة التجارية التي كانت تقوم بها قبائل المنطقة، وكذلك للوقوف على المؤهلات الطبيعية لهذا المجال.

---

62 Jean-Robert Henry, *Le Maghreb dans l'imaginaire français: la colonie- le désert, l'exil*, Collection Maghreb Contemporain (Tunis: Edisud, 1985), p. 6.

63 Victor Piquet, *Le peuple Marocain: Le bloc berbère* (Paris: Emile Larose, 1925), pp. 115 - 116.

64 محمد وقيدي، **العلوم الإنسانية والأيدولوجيا** (المحمدية: منشورات عكاظ، مطبعة فضالة، 1988)، ص 117.

65 Édouard Michaux-Bellaire, Fès et les tribus berbères en 1910, Archives Berbères, 1920, p. 6.

66 Ibid., p. 402.

حاول الكثير من الرحالين في فترات مختلفة اختراق شرنقة قبائل المنطقة، منهم من نجح في ذلك ومنهم من فشل، فقام من نجح بكتابة تقارير عن رحلته، محاولًا استعادة ملاحظاته وانطباعاته، فجاءت معبرة عن العقلية الأوروبية السائدة في هذا الوقت، فكانت الأحكام التي حفلت بها متكررة؛ تميل نحو التنقيص من شأن أهل المنطقة مقابل إظهار رقيّ أهل صاحب الرحلة، على نحو ظاهر أو مضمر. وبهذا، لا تعدو هذه الرحلات أن تكون وجهًا معيّنًا من الحقيقة. وعمومًا، لم تجتمع الأوضاع لتعطي صورة أمينة وكاملة عن المنطقة. وما دامت الكتابة نوعًا من الانسياب اللغوي الذي يختلط فيه الذاتي والموضوعي؛ فإن الاعتماد عليها مصدرًا من مصادر الكتابة التاريخية يستدعي جملة من الإجراءات الاحترازية؛ أولها استحضار الخلفية الاستعمارية الموجِّهة لهذه الرحلات، والتي نجدها مكشوفة بجلاء في هذه النصوص، ما جعل النظرة الدونية للظواهر الملاحظة تطغى على كلام الراوي الذي ينسى المهمة التي أوكلت إليه، والمتمثلة في جمع أكبر قدر من المعلومات المختلفة في حياد مأمول فيه أن يكون تامًّا.

لهذا، نعتقد أنه من اللازم ضبط السياق العام الذي تمت فيه هذه الرحلات، مع التدقيق في حياة أصحابها ومقاصدها، واعتماد ما ورد فيها باحتراز كبير، يستدعي تفكيك نصوص هذه الرحلات، والعمل على مقابلتها بنصوص من الشاكلة عينها، أو بكتابات محلية للتحكم في مضامينها حتى يتم تفادي أحكام القيمة التي قد تستهوي دارسها.

المراجع

العربية

- بن محمذن، محمدو. **المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر: قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية.** سلسلة بحوث ودراسات 8. الرباط: منشورات معهد الدراسات الأفريقية، 2001.
- بوبريك، رحال (مشرف). **الصحراء الأطلنتية: الإنسان والمجال.** الرباط: منشورات وكالة تنمية أقاليم الجنوب، 2007.
- بوزويتة، سمير. **مكر الصورة: المغرب في الكتابات الفرنسية 1832 - 1912.** الدار البيضاء: منشورات أفريقيا الشرق، 2006.
- بيشوا، كلود وأندريه روسو ميشيل. **الأدب المقارن.** ترجمة رجاء عبد المنعم حبر. الكويت: مكتبة دار العروبة، 1980.
- حمام، محمد. **الرحلة بين الشرق والغرب.** سلسلة ندوات ومناظرات 110. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003.
- حيمر، عبد السلام. **المغرب الإسلام والحداثة.** سلسلة شرفات 15. الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2005.
- ذاكر، عبد النبي. **المغرب وأوروبا: نظرات متقاطعة.** ط 2. أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007.
- علوش، سعيد. **عنف المتخيل.** الدار البيضاء: المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، 1986.
- كانيتي، إلياس. **أصوات مراكش.** ترجمة: حسونة المصباحي. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1988.
- الهروي، الهادي. **القبيلة الإقطاع والمخزن: مقارنة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844 / 1934.** الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2004.
- هلال، محمد غنيمي. **الأدب المقارن.** ط 5. بيروت: دار العودة ودار الثقافة، د. ت.
- وقيدي، محمد. **العلوم الإنسانية والأيدولوجيا.** المحمدية: منشورات عكاظ، مطبعة فضالة، 1988.

الأجنبية

- Barbier, Maurice. *Voyages et exploitations au Sahara occidental au XIX° siècle.* Paris: Editions l'Harmattan, 1985.
- Bruno, Etienne. "Ecriture, saints, désert, monothéisme et imaginaire: le Maghreb, dans l'imaginaire français." *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée.* vol. 37. no. 37 (1984).
- Busnot, Dominique. *Histoire du règne de Moulay Ismael, roi de Maroc*. 2ème éd. Rouen: G. Behourt, 1973.
- Caillié, René. *Le Voyage de René Caillié à Tombouctou et à travers l'Afrique 1824 - 1828.* Paris: Publié par Jaques Boulenger, Plon, 1932.
- Challaye, Félicien. *Le Congo Français.* Paris: Cahiers de la quinzaine série, 1906.
- Chevrillon, André. *Un crépuscule d'islam: Fès en 1905.* Paris: Hachette, 1906.
- Cornevin, Robert & Léopold Panet. "Métis Sénégalais premier explorateur moderne du Sahara occidental." *La Grande Encyclopédie du Maroc.* Berganno: Grouppo Walkover, 1968.
- De Foucauld, Charles. *Reconnaissance au Maroc: 1883 - 1884.* Paris: Librairie Coloniale, 1988.

- De la Charrière, Jacques Ladreit. "Dans le sud et l'ouest du Maroc." *Renseignement coloniaux*. no. 4 (1912).
- _________. "Les études berbères au Maroc et leur intérêt africain." *Renseignement Coloniaux* (1924).
- Deschamps, Hubert. *Histoire des explorations.* que sais–je? no. 150. Paris: Presses universitaire de France, 1969.
- ________. *L'Europe découvre l'Afrique Occidentale.* Paris: Berger Levrault, 1974.
- Dubarry, Armand. *Voyage au Dahomey.* Paris: Maurice Dreyfous Editeurs, 1897.
- Dugas, Guy. "Contribution à l'état des recherches imagologiques au Maghreb." *Échanges.* no. 3 (1979).
- Eugen, Étienne. "L'institut Marocain." *Renseignements Coloniaux.* no. 8 (1904).
- Fermaux, Jacques. *Le Maghreb fantasmatique souvenirs de Rome et présence français au Maghreb: Essai d'investigation, connaissance du Maghreb.* Paris: L.N.R.E, 1984.
- Gentil, Louis. *Voyages des explorations dans l'Atlas Marocain.* Paris: Publication du Comité de L'Afrique Française, 1924.
- Hammam, Mohammad. *Al Rihla entre l'orient et l'occident.* Rabat: F.L.S.H, 2003.
- Henry, Jean-Robert. *Le Maghreb dans l'imaginaire français: la colonie- le désert, l'exil*. Collection Maghreb Contemporain. Tunis: Edisud, 1985.
- Joumani, Ahmed. *Oued Noun- sud de Maroc- Mythes et réalités.* Paris: Editions l'Harmattan, 2006.
- La croix, Frédéric. "La Colonisation et administration, Romains dans l'Afrique septentrionale." *Revue Africaine.* no. 41 (1863).
- Lahjomri, Abdeljalil. *Le Maroc des heures française*. Rabat: édition Marsam et Stouki, 1999.
- Lebel, Roland. *Les Voyageurs Français du Maroc, l'exotisme Marocain dans la littérature de voyage.* Paris: E.Larose, 1936.
- Liauzu, Claude. *Race et civilisation: l'autre dans la culture occidentale.* Paris: Syros-alternatives, 1992.
- Magali, Morsy. *La Relation de Thomas Pellou: Une lecture du Maroc au 18ème siècle.* Paris: édition recherche sur les civilisations, 1983.
- Mallert, Louis. *L'exotisme indochinois dans la littérature française depuis 1860*. Paris: Larousse, 1934.
- Midiohouan Ossito, Guy. "Un Auteur africain francophone de XIX° siècle face à la conquête coloniale, Léopold Panet et la relation d'un voyage du Sénégal à Soueira (Mogador)." *Revue de l'université d'Abomey- Calavi* (2002).
- Montagne, Robert. *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc.* Collection Archives. Casablanca: Afrique ouest, 1989.
- Mouette, Germain. *Relation de la captivité du Sr Mouette dans les royaumes de Fès et de Maroc.* Paris: Jean Cochart, 1983.
- Panet, Léopold. *Première exploration du Sahara occidental, relation d'un voyage du Sénégal au Maroc 1850.* Paris: Le Livre Africain, 1968.
- Piquet, Victor. *Le peuple Marocain: Le bloc berbère.* Paris: Emile Larose, 1925.

- Rohlfs, Gérard. *Voyages et explorations au Sahara (1861-1864).* Jacques Debetz (tard.). Paris: Karthala, 2001.
- Ruscio, Alain. *Le Credo de l'homme blanc; regards coloniaux français XIX°-XX° siècles.* Paris: édition complexe, 1995.
- Thomassy, Raymond. *Le Maroc relation de la France avec cet empire.* 2nde éd. Paris: F.D.DOT, 1859.
- Todorov, Tzvetan. *Nous et les autres: La réflexion française sur la diversité Humaine.* Paris: Seuil, 1989.
- Vatin, Jean-Claude (ed.). *Connaissance du Maghreb: Sciences Sociales et Colonisation.* Paris: CNRS, 1984.

مجموعة مؤلفين

التأريخ العربي وتاريخ العرب

كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة



صدر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يُكتب؟ الإجابات الممكنة** (1056 صفحة، موثقًا ومفهرسًا)، يضمّ اثنين وثلاثين بحثًا محكّمًا قدّمها مشاركون في المؤتمر الثالث للدراسات التاريخية الذي أقامه المركز في بيروت في الفترة 22-24 نيسان/ أبريل 2016، إذ اجتمعوا ليعرفوا إنْ كان ثمة تاريخ للعرب وحدهم، أو تاريخ واحد للعرب، وليبحثوا في مسألة التحقيب التاريخي العربي. يضم الكتاب ثلاثة أقسام. يتألف القسم الأول، "كتابة التاريخ العربي حقلًا وتحقيبًا ومنظورًا"، من عشرة فصول، يتألف القسم الثاني، "مسائل واتجاهات في التواريخ الوطنية"، من ثمانية فصول. ويشمل القسم الثالث، "التاريخ المقارن ومسائل من حقل الذاكرة والتاريخ"، أربعة عشر فصلًا.

فاتح رجب قدارة | Fatah Gdarh*

التأريخ للأحداث المعاصرة من خلال المذكرات والشهادات الشخصية

الأهمية والمحاذير البحثية (الحالة الليبية نموذجًا)

The Historiography of Contemporary Events through Memoires and Personal Testimonies

Significance and Research Cautions (The Case of Libya)

إنّ تسارع الوقائع والأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الساحات العربية في العقدين الأخيرين، يضع الباحث التاريخي المعني بالتاريخ المعاصر والراهن "الآني" أمام كمٍ هائل من المصادر الأولية غير الوثائقية وغير الموثقة: من شهادات، ومذكرات شخصية، وبيانات صحافية للفاعلين في الحدث المعاصر والراهن سواء من الذين غادروا سدة السلطة أم من الذين لا يزالون ينشطون في المشهد السياسي والاجتماعي.

انطلاقًا من ذلك، تعتمد هذه الدراسة الحالة الليبية المعاصرة والراهنة نموذجًا للحالة العربية المعاصرة التي تكاثر فيها الساسة والفاعلون السياسيون والاجتماعيون والمناضلون والثوار وغيرهم الذين عمدوا إلى تسطير المذكرات الشخصية، والإدلاء بالشهادات الشخصية الصحافية والإذاعية حول معاصرتهم الأحداث التي أسهموا فيها، أو دورهم في صنع العديد من الوقائع والاحتجاجات والفورات الشعبية التي عرفتها ليبيا منذ الاستقلال عام 1951؛ وذلك من خلال التعريف بالمذكرات والشهادات الشخصية وخلفيات تدوين عدد من النماذج المستخدمة في الدراسة، وبروز هذه الظاهرة في المشهد الليبي، وإجراء دراسة نقدية مقارنة لنماذج من كتابات الساسة والفاعلين ورؤاهم في الأحداث الكبرى التي مثّلت منعطفات تاريخية في سيرورة الحدث الليبي المعاصر والراهن.

الكلمات المفتاحية: المذكرات والشهادات، التأريخ الليبي المعاصر والراهن، آليات البحث، الشهادات الليبية.

The rapid development of events in the Arab region over the past 20 years has made a treasure chest of vital primary materials available to historians and other scholars. Many of these sources are not official documents, and include personal testimonies, press statements, accounts from those who have left power and others still active on the political and societal scene. Many are memoirs and testimonies, shared for a variety of motivations: personal, political and social. Historians of the "contemporary" must thus develop research methods that can sufficiently evaluate the content of these testimonies in a way that maintains rigor in cataloging the history of the present moment. Using present-day Libya as a case study, the study takes a methodological look at the published and unpublished material from politicians, political and social actors, activists, revolutionaries, and others who have written personal testimonies and submitted them to newspapers or broadcast media. Much of this was recorded while actors participated in events, protests, and popular disturbances witnessed in Libya since its independence in 1951. The paper finishes with a critique of the writings of politicians and political actors, showing the necessity for wide reading and context in the writing of the history of the present.

Keywords: Memory, Testimony, Libyan History Writing, Contemporary History, Libyan Testimonies

* أستاذ التاريخ في كلية الآداب، جامعة الزاوية، ليبيا.
Professor of History at the Faculty of Arts University of Zawia, Libya.

مقدمة

من الأهداف الرئيسة لأيّ علم من العلوم الإنسانية والتطبيقية فهم الظواهر والتنبؤ بها والتحكم فيها. ويُعدّ الفهم العملية الأساسية التي يستند إليها للوصول إلى إدراك واعٍ للظاهرة وما يرتبط بها من واقع، لأنّه من دون فهم الظواهر والوقائع لا يمكن إصدار حكمٍ أو تعميم حولها، ولا يتحقق الفهم العلمي للظواهر إذا ما اقتصر على الوصف، ذلك لأنّ التفسير مرحلة أساسية لاكتمال عناصر فهم تلك الظواهر، ولا تتم عملية التفسير هذه إلا بعد التعرف إلى عناصر تلك الظاهرة والسمات والخصائص المميزة في نشأتها، وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر[1]، لا سيما الإنسانية منها التي تتناول الإنسان بوصفه اهتمامًا رئيسًا في لغاته وآدابه وتاريخه الذي تتداخل فيه العوامل النفسية والاجتماعية والسياسية، وغيرها؛ بحيث يصعب ضبط الظاهرة التاريخية وإخضاعها لمعايير دقيقة وصارمة، نظرًا إلى نسبية الحقيقة التاريخية مقارنةً بغيرها من الظواهر الاجتماعية والطبيعية.

وضالة الباحث التاريخي الأكاديمي هي الحقيقة التاريخية من خلال الدراسة العلمية المنهجية للوقائع، والحوادث التاريخية في جزئياتها وكلياتها، في ضوء ذهنية علمية تروم الوصول إلى الحقيقة التاريخية النسبية، وبحسب ما تجود به مصادره الموظفة في البحث، وكلما زادت الوقائع الجزئية التفصيلية، زادت نسبة الصدق، واقترب البحث من أن يكون علميًا[2]. ويتوقف هذا إلى حدٍ كبير على المصادر المتاحة والآليات والتقنيات المنهجية التي يوظفها الباحث في تحليل مصادره وتقييمها.

من هنا كانت قضية المصادر التاريخية القضية الأساسية للباحث، لا سيما الباحث في التاريخ المعاصر والراهن، هذه الحقبة التاريخية التي عرفت ديناميكية في مصادرها التي لا تزال في مرحلة الكشف والظهور والإنتاج المستمر، سواء من خلال الكشف عن المصادر الوثائقية الأولية، أو إتاحتها للباحثين، أم من خلال الإنتاج المتزايد للمذكرات والشهادات الشخصية للفاعلين في الأحداث، وغيرهم من الذين ساهموا أو شاركوا في صنعها، وكانوا شهودًا على المراحل والعهود الماضية، الأمر الذي جعل بعض المنظرين في العلوم التاريخية يسعى إلى التأطير النظري للتاريخ الحدثي، بعدّه زمنًا "يتحرك على السطح وبسرعة وبتموجات قصيرة ومتلاحقة"[3]. تحمّل الباحث التاريخي المتخصص في الحقبة المعاصرة والتاريخ القريب أو الراهن مسؤولية ملاحقة مصادره ومراجعة مؤرخاته في ضوء الحقائق أو المصادر المستجدة. وطرح البعض تساؤلًا جوهريًا مفاده: هل يمكن كتابة تاريخ الزمن الراهن؟ ويردّ هذا التساؤل إلى صعوبة التأريخ لما هو جارٍ "لأنّ الحوادث الساخنة ألصق بحياة المؤرخ من أن تصلح موضوعًا للبحث الرصين، فالمسافة الضرورية بين الباحث وموضوعه غائبة، والفاعلون في الأحداث، والمستفيدون المباشرون منها ما زالوا على قيد الحياة، والحدث لم يستكمل كل ملامحه، ولم تتجمع كل عناصره [...] هذا فضلًا عن صعوبة الوصول إلى المصادر الأرشيفية"[4].

وبعيدًا عن هذا الجدل الذي ربما يحيل إلى مزيد من تفريط المؤرخين في مناطق هم الأقدر على التعامل معها بإيجابية، مقارنة بالسياسيين والإعلاميين وأساتذة الاجتماع السياسي، وغيرهم من الذين اقتحموا قسرًا مجال المؤرخين، يقرأون الماضي برؤاهم، ويستدعونه لتفسير الحاضر، واستشراف المستقبل بعدّهم متمكنين من الحقيقة التاريخية، ويعتقدون أنّهم وحدهم على صواب في

1 ربحي عليان و عثمان غنيم، **أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية والتطبيق العملي** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004)، ص 16.

2 عاصم الدسوقي، **البحث في التاريخ، قضايا المنهج والإشكالات** (بيروت: دار الجيل، 1991)، ص 180.

3 وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ: اتجاهات، مدارس، مناهج** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 215.

4 فتحي ليسير، **تاريخ الزمن الراهن، عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر** (صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ودار محمد علي الحامي، 2012)، ص 8.

تحليلاتهم، بينما فضّل كثير من المؤرخين الأكاديميين والباحثين العرب الابتعاد قدر الإمكان عن الوقائع القريبة العهد، والتركيز على المراحل التي استقرت مصادرها والآراء حولها.

ربما تكون الإشكالية الأكثر إعاقة للمؤرخين العرب مسألة تحقيب التاريخ المعاصر والتاريخ الراهن[5]. انعكست هذه الإشكالية بالضرورة على اتجاهات البحوث والبرامج الدراسية في الجامعات العربية التي يتوقف التاريخ المعاصر في أغلبها عند إعلان استقلال دولها، ومولد الدولة الوطنية[6]؛ فدراسة المرحلة اللاحقة زمنيًا أو تدريسها يجب أن يكونا وفقًا للرؤية السياسية للسلطة الحاكمة، وعلى أقل تقدير بما لا يخالف سياساتها، وما تسمح به من مصادر أولية وثائقية، إضافةً إلى الحساسية الاجتماعية العالية من الحقيقة التاريخية التي ألجمت الباحثين، والتاريخ المعاصر في الجامعات العربية، عدا بعض الاستثناءات التي حتمتها المتغيرات السياسية الكبرى في تلك الدول[7]، فإنّها إشكالية ربما تتطلب المزيد من الوقت والبحث الجماعي لحسمها.

لذلك، فإنّنا نعتقد أنّ التاريخ الليبي المعاصر والراهن (1951-2011)، نموذج مثالي لحال الدراسات التاريخية الأكاديمية العربية، على الرغم من التوسع الهائل في أعداد أقسام التاريخ في الجامعات، والباحثين والمنخرطين في البحث التاريخي الذين انزووا عن قصد في دراسة حركة المقاومة الليبية والاستقلال الذي مثّل نقطة النهاية للبحث التاريخي الأكاديمي. وتعددت الأسباب والتفسيرات العلمية الموضوعية والسياسية؛ من أبرزها غياب المصادر الوثائقية الأولية عن عهد الاستقلال، وتعمّد كل قادم جديد إلى السلطة طمس وثائق سلفه أو حجبها، الأمر الذي طرح بالضرورة مسألة كتابة التاريخ الليبي المعاصر والراهن، ومحاولة استدعاء مآثره في محاولة تاريخية لمعالجة جراح الأحداث الدامية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011. جاءت هذه المحاولات في سياق البحث عن مصادر بديلة في كتابة التاريخ، وهي: المذكرات، والشهادات الشخصية المنشورة التي تراكم عدد منها في السنين الأخيرة، انطلاقًا من فرضية بحثية مفادها أنّ المذكرات والشهادات الشخصية للفاعلين تُعدّ مصدرًا من مصادر كتابة التاريخ، على الرغم من المحاذير البحثية، الأمر الذي يلزم الباحثين الأكاديميين تطوير تقنياتهم ومنهجياتهم العلمية في تقييم محتويات هذه المصادر الوثائقية وتحليلها، قبل اعتمادها في كتابة التاريخ.

تتعدد المفاهيم والمصطلحات التي تقع في دائرة المذكرات والشهادات الشخصية، وحقل السيرة الذاتية تعددًا يفضي إلى تداخل في الدلالات والمحتويات التي تتضمنها: تاريخ الحياة، وسيرة الآخر، وقصة حياة، والكتابة الذاتية، وتاريخ حياتي، والشهادات الحية، والاستجوابات الصحافية، واليوميات الشخصية، والكتابة التسجيلية، وغيرها من التعبيرات التي تنتمي إلى أجناس أدبية مختلفة، الأمر الذي يلزمنا القيام بتحديد واضح لمفهوم المذكرات والشهادات الشخصية. وهما مصطلحان للدلالة على المذكرات الشخصية التي يدوّنها صاحبها غالبًا، والشهادات الشخصية التي يُقصد بها الشهادات المبرمجة من حيث أسئلتها وهدف الاستجواب وموضوعه، ونُشرت للعموم؛ بحيث إنّ الشهادات الشعبية المسجلة تخرج عن دائرة اهتمامنا في هذا البحث[8].

---

5 التاريخ الراهن أو التاريخ الآني: هذا الاصطلاح جديد في الاستخدام، ويعني غالبًا الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية 1945، وعند البعض من نهاية الحرب الباردة، ويستخدم في التحقيب الوطني الليبي بقيام الدولة الوطنية المستقلة 1951، وما تلاها، على الرغم من إدراكنا أنّ تحقيب التاريخ الوطني لأي دولة عملية صعبة وغير نهائية ويخضع لمراجعة متواصلة ونقاش دائم.

6 الدسوقي، ص 180.

7 انظر على سبيل المثال: **الكتابات التاريخية في المغارب، الهوية، والذاكرة والإسطوغرافيا**، سلسلة ندوات ومناظرات 138 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007).

8 هذا البحث هو جزء من مشروع طموح أخذت تتوضح معالمه حول أهمية المذكرات والشهادات الشخصية في كتابة التاريخ الليبي المعاصر، نشرنا في سياقه بحثًا بعنوان: "الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد نموذجًا)"، **المجلة الجامعة**، العدد 17 (2015).

مفهوم المذكرات، والشهادات الشخصية

المذكرات الشخصية

تُعدّ مسألة تداخل الأجناس الأدبية من أهم العقبات التي تواجه الباحث التاريخي المتقصي الوقائع والأحداث، لا سيما بين المذكرات الشخصية وأدب السيرة الذاتية بعدّه شكلًا من أشكال الإبداع الأدبي الواقعي والخيالي للأدباء، القائم على الحكي الاستعادي النثري، يقوم به شخص واقعي عن وجوده الخاص، ويركز من خلاله على حياته الفردية وتاريخ شخصيته. لذلك فإنّ بعض الباحثين يرى أنّ بعض السير الذاتية يتخذ شكل المذكرات الشخصية[9]، وحتى أدب السيرة الذاتية لا نجزم بعدم أهميته في استجلاء بعض مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية في حقب تاريخية محدودة[10]، لكننا نروم في هذه الدراسة المذكرات الشخصية بعدّها "وثائق تاريخية" تتنوع تعريفاتها من حيث الإحاطة بجوانب هذا المفهوم.

يعرّف المؤرخ عبد العظيم رمضان المذكرات الشخصية بأنّها تشمل كل ما رُوي أو دُوّن من وقائع بهذه الصفة، سواء أسجّل في وقته ويومه أم سجّل بعد أن أصبح ذكرى؛ وبمعنى آخر يقصد بها اليوميات والذكريات المدونة أو المروية، والسيرة الذاتية[11]. وهو تعريف من الشمولية بحيث يزيد في حالة الغموض والتداخل بين عدد من المدونات التاريخية والأدبية المتباينة في موضوعها، ومرجعيات تدوينها. لذلك انبرى بعض المتخصصين يفرز هذه المدونات؛ منهم جورج قوسدورف الذي يعبّر عن ذلك التداخل بقوله: "يبرز خط الفصل بين المذكرات والسيرة الذاتية، فرجل السياسة، والقائد العسكري، والمسؤول عن الصناعة، والرحالة الكبير، كلهم يستطيعون سرد حياتهم حسب مكانة مؤسساتهم بموضوعية كبيرة تقريبًا [...] إنّ كاتب المذكرات يساهم في تاريخ عصره أكثر من تاريخه الخاص، فتاريخه الشخصي يندمج في التاريخ العام الموضوعي، أما مؤلف السيرة الذاتية فإنه يمنح الأسبقية للمجال الخاص، والتذكر عنده هو بعث معنى ماضٍ ما ينتمي إليه في ذاته وسيختفي باختفائه"[12].

ويُعرّف آخر المذكرات بكونها جنسًا تاريخيًا يحكي فيه الكاتب وقائع الحياة العامة التي كان شاهدًا عليها، أو كان له فيها دور ما. وغالبًا ما تكون الأهمية التي أعطيت للأحداث والتاريخ في هذه المؤلفات أكثر من الأهمية التي تعطى لشخصية الكاتب. ولهذا فعنوان "مذكرات" يلائمها أفضل من عنوان "سيرة ذاتية"[13]. بينما يعدّها البعض الآخر شكلًا من أشكال السيرة الذاتية في المدونات العربية[14]. وفي السياق ذاته نجد بعض المعاجم اللغوية يدمج بين المذكرات والسيرة الذاتية، بعدّهما "سرد قصصي يتناول فيه الكاتب ترجمة حالة، وما يعترضه من معضلات وشدائد، ومحاولًا تتبع الأحداث زمنيًا من خلال الاستعانة بعدد من العناصر من الأجناس الأدبية الأخرى، كاليوميات والرسائل والمذكرات والذكريات والحوارات الشخصية"[15]. أمّا معجم المصطلحات في اللغة والأدب فجاء فيه: أن المذكرات شكل من السيرة الذاتية، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل فصله منطقيًا عن السيرة الذاتية، فكاتب المذكرات عادة هو شخص

9 محمد الباردي، **عندما تتكلم الذات، السيرة الذاتية في الأدب العربي الحديث** (صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومركز الرواية العربية، 2008)، ص 176.

10 علي عبد اللطيف احميدة، "الهوية والاغتراب في الأدب الليبي بعد الاستقلال: ثلاثية أحمد إبراهيم الفقيه نموذجًا"، في **الأصوات المهمشة، الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 101 وما بعدها.

11 عبد العظيم رمضان، **مذكرات السياسيين والزعماء في مصر 1891-1981م**، ط 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1981)، ص 22.

12 جورج قوسدورف، "التاريخ مؤسطرًا"، في: **الأجناس الأدبية من الضبط إلى العبور**، ترجمة الأمين بن مبروك (صفاقس: مكتبة علاء الدين، 2008)، ص 73.

13 محمد أولحاج، **بيداغوجيا تحليل الخطاب، السيرة الذاتية، المكونات، والروافد** (الدار البيضاء: مكتبة السلام الجديدة، والدار العالمية للكتاب، 2006)، ص 35.

14 الباردي، ص 171.

15 محمد التونجي، **المعجم المفصل للأدب**، ج 2 (بيروت: دار الكتب العصرية، 1993)، ص 536.

قام بدور مميز في التاريخ، أو أتيحت له الفرصة لكي يشاهد عن كثب التاريخ في صنعه[16]، وغير ذلك من الاجتهادات الحديثة حول تحديد المفاهيم وفرز الأجناس الأدبية.

لكن الباحث التاريخي الذي يروم الحقيقة ويسعى وراء الحدث والواقعة من منطلق أنّ التاريخ يشمل تجربة الإنسان في كل مكان وزمان، وليس بالإمكان تجاهل أيّ جزء من ذلك لأنّه يقع خارج المجال الملائم للمعرفة التاريخية، ولأنّ الكائن البشري يمتاز من بين كل الكائنات بالذاكرة الفردية أو الجماعية، فإنّ حصيلة هذه الذاكرة الفردية والجماعية هي التاريخ[17] المدوّن والمروي المتناقل بين الأجيال شفهيًا، لا سيما التجارب الشخصية التي ظلّت حبيسة المرويات المتواترة في ليبيا، والعالم العربي قبل أن يتأثر الساسة والنخب الاجتماعية العربية بالأسلوب الغربي العريق في تدوين المذكرات الشخصية التي للمؤرخين رؤية في توصيفها وتوظيفها في الكتابة التاريخية.

يفرّق جون توش John Tosh المنظّر التاريخي، بين السيرة الذاتية والمذكرات Memoirs، المصطلح الذي يدلّ لديه على سرد تاريخي شخصي كتبه شخص ما كان يشغل منصبًا ما في الحياة العامة، وأُعدّ لكي ينشر بعد موته لمدة لا بأس بها من الزمن. أما الغرض من ذلك فهو تدوين الحقائق والمعتقدات الذي من المحتمل أن يكون آنذاك تصرفًا خطيرًا وعلى هذا الأساس تكون أكثر إثارة للقارئ من نشرها بوصفها سيرة ذاتية رقيقة وغامضة[18]؛ فالمذكرات بهذا المعنى تعبير عن تجربة فردية يتم استحضارها اعتمادًا على الذاكرة، وفي الغالب يشوب ذلك كثير من المبالغة والتمركز حول الذات. لذلك، اتخذت المذكرات شكل السيرة الذاتية، فلا يستعين صاحبها بالخيال الأدبي بقدر ما يعمل على توظيف الأحداث التاريخية. ولا ينفي هذا أنّ المذكرات والشهادات الشخصية تفيد الباحث التاريخي في إثارة مجموعة من التقاطعات التاريخية، وتسليط مزيد من الضوء على بعض الأحداث[19]. وترجع حالة نسبية تلك المرويات (المذكرات، والشهادات) إلى عامل التذكر واسترجاع الوقائع والأحداث.

تحيل المذكرات والشهادات الشخصية المسترجعة بالضرورة إلى الذاكرة Memory الإنسانية التي تعرف بأنّها نشاط العقل البشري بوصفه منظومة عقلية حية، كما تسمى بالحافظة أو القدرة على حفظ الذكريات التي كانت وقائع أو أحداثًا وأخبارًا، واستعمالها بالاستذكار والاسترجاع للمعلومات المخزنة أو المحتفظ بها في الذاكرة الفاكرة[20]؛ بحيث إنّ الإنسان مفطور على حاستي الذاكرة والتوقُّع، إذ إنّه ينظم حياته داخل شبكة نسيجها الماضي والحاضر والمستقبل[21]، ووفقًا لنظرية فرويد مؤسس التحليل النفسي الذي وضع نظرية "النسيان" لا التذكر، فهو يقول: إن كل التجارب المهمة تسجلها الذاكرة وتختزنها، ولكن يتم استبعاد بعضها في دائرة الوعي، نتيجة عملية الكبت التي يقوم بها العقل اللاواعي باستمرار للتخلص من القلق[22]، وغير ذلك من التعريفات للذاكرة بعدّها من الملكات الرئيسة للعقل الإنساني، ومن وظائفها استعادة حدث في ماضي الشخص، واستعادته معاصراته ومشاهداته. لكن هذه الاستعادة نسبية، وليست بالضرورة مطابقة للأحداث والوقائع التي خزنتها الذاكرة؛ بحيث تتحدث الدراسات العلمية عن حالة تعديل الذكريات الشخصية لتكون

16 مجدي وهبة وكامل المهندس، **معجم المصطلحات في اللغة والأدب** (بيروت: مكتبة الآداب، د. ت.)، ص 190.

17 محمد الطالبي، "التاريخ ومشاكل اليوم والغد"، مجلة **عالم الفكر** (نيسان/ أبريل، أيار/ مايو، حزيران/ يونيو 1974)، ص 12.

18 جون توش، **المنهج في دراسة التاريخ، اتجاهات ومنهجيات وأهداف جديدة في دراسة التاريخ الحديث**، ترجمة ميلاد المقرحي (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994)، ص 75.

19 أحمد مهدرها، "قراءة في كتاب ذاكرة نضال وجهاد لصاحبه الغالي العراقي"، **مجلة البحث التاريخي**، العدد 3 (2005)، ص 113.

20 خليل أحمد خليل، **معجم مفاهيم علم الاجتماع** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1996)، ص 123.

21 روي بورتر، "تاريخ الزمان"، في: **فكرة الزمان عبر التاريخ**، ترجمة فؤاد كامل، سلسلة عالم المعرفة 159 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص 7.

22 سامي خشبة، **مصطلحات فكرية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997)، ص 131.

مرغوبة من وجهة نظر صاحبها، أو أنّه يتذكر معلومات شخصية خاطئة أو غير صحيحة، بسبب عملية التصفية والفرز في الذكريات[23]. إنّ التذكر مثل الإدراك عرضة للخطأ. وتدل خبرات الحياة اليومية على وهن العمليات العقلية عند الإنسان. وربما تصاب الذاكرة بالضعف أو الوهن أو النسيان، ويمكن أن يكون جزئيًا، أو كليًا مؤقتًا أو دائمًا. وتتعدد النظريات العلمية في ضعف الذاكرة، وقدرتها على الاسترجاع؛ أبرزها نظرية "الترك والضمور" التي ترى أنّ الذكريات والخبرات السابقة تضعف آثارها أو تضمر نتيجة لعدم استخدامها، ونظرية "الكبت" التي تفسر نسيان المواعيد، والتواريخ والأسماء والأحداث، بالرجوع إلى رغبات مكبوتة، لا سيما الأحداث المؤلمة أو التي تجرح خبايا النفس البشرية[24].

تلك ملامح مختزلة جدًا للتعريف بالذاكرة الإنسانية، وحالة التذكر واسترجاع التجارب والأحداث التي تصبّ جميعها في حالة النسبية وعدم الدقة في التذكر الذي يكون في الغالب انتقائيًا للمعلومات التي سبق تخزينها في زمن معيّن. ونتيجة لذلك، فإنّ مدوّني المذكرات يبذلون محاولات كثيرة ومتكررة من أجل إقناع المتلقي باعتمادهم الموضوعية والصدق في إيراد الأحداث والوقائع والمشاهدات، وقول الحقيقة. وهي محاولات لا تتعارض مع الحقائق العلمية؛ لأنّ صاحب المذكرات أو المدلي بشهادته لا يستطيع قول الحقيقة إلّا من منظوره الخاص، وكما يراها هو، لعوامل عديدة؛ منها ما هو مقصود، ومنها ما هو اضطراري أو عفوي وخارج عن إرادته، نوجز أهمّها في:

النسيان: يكتشف الكاتب عند محاولة تدوين المذكرات أنّه نسي قسطًا كبيرًا منها، أو تناسى تلك الذكريات لأسباب تتعلق أساسًا بالوقائع التي تم تناسيها. وهذا الشكل الآخر من النسيان المقصود المتعمد حتى لا تشوّه الصورة البطولية أو النضالية لصاحب المذكرات أو الشاهد، وتجنّبه إلحاق الضرر بالغير، وذلك بعدم كشف الأسرار وفضحها لحمايتهم، لا سيما أنّ الحقبة التاريخية التي يتذكرونها ويشهدون عليها عرفت كثيرًا من العنف والقتل والإضرار بالآخرين خارج إطار القانون، الأمر الذي يجعل الأبواب مفتوحة لحسابات مستقبلية.

الرقابة الذاتية: يمارسها الذهن على ما هو غير معقول، وتقوم الذاكرة بعملية الإقصاء والاختيار الواعي للأحداث، الأمر الذي يجعل كاتب المذكرات يتعامل مع الأحداث التي عاصرها وساهم فيها بصورة انتقائية، ولأنّ الذاكرة لا تحتفظ بكل الآثار والأفكار والأحداث وإنما تقوم بعملية فرز واختيار[25].

هذا ما جعل موضوع الذاكرة الكاذبة أو المزيفة، والذكريات اللاشعورية، والذاكرة التي تعرضت لصدمة نفسية، تشغل أذهان العلماء والمختصين في ميادين التعليم والتربية والقانون والعلاج النفسي، والاستجواب والشهادة[26]، وكذلك المؤرخين الذين يرون أنّ المذكرات تكتب عن وعي ذاتي مسبق من أجل الأجيال المقبلة في المستقبل، وهي بالضرورة جزء ضئيل من الحقيقة، وبغية تقديم تبرير تصرفاتهم عند استعادتهم الأحداث الماضية والتأمّل فيها، وتقديم الأدلة من أجل الدفاع عن النفس أمام محكمة التاريخ، والذاكرة بوصفها سجلًا للأحداث تعدّ في كثير من الحالات غير دقيقة وانتقائية إلى درجة التحريف[27]، أو كما يقول لانجلوا وسينوبوس: إنّ الباحث التاريخي في حالة اعتماده المذكرات والشهادات الشخصية، يتعامل مع عقل المتذكر والشاهد وما تركته الواقعة فيه[28].

---

23 محمد قاسم عبد الله، **سيكولوجية الذاكرة، قضايا واتجاهات حديثة**، سلسلة عالم المعرفة 290 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، شباط/ فبراير 2003)، ص 96.

24 عبد الرحمن العيسوي، **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث** (بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997)، ص 56 - 57.

25 أولحاج، ص 22 - 23.

26 عبد الله، ص 7.

27 توش، ص 75.

28 لانجلوا وسينوبوس، **المدخل إلى الدراسات التاريخية، في النقد التاريخي**، ترجمة عبد الرحمن بدوي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970)، ص 69.

في حين يرى آخرون أنّ "المذكرات الشخصية ليست نصًا أصليًا يكفي أن ننسخه: الذكريات ليست حقيقة ولكنها إجراء عملي، بحيث لا توجد ذكريات جاهزة، بل نحن نقوم بعملية التذكّر، نتذكر بالتقاط شيء يعطينا حاليًا معنى مغايرًا لم يعطنا إيّاه في الماضي، إنه دلالة الماضي، وليست هذه الدلالة معطاة، ولكنها رغم كل شيء معطاة بواسطة التخيل"[29]، وغير ذلك من المحاذير (المشككة في صدقية المذكرات المتذكرة) التي جعلت منظري البحث العلمي يوجّهون الباحثين إلى عدم الثقة العمياء بهذا المصدر التاريخي. ومن الضروري طرح عدد من الأسئلة الأساسية عن محتوى المذكرات والشهادات؛ ما مدى مقدرة المؤلف ونزاهته وسمعته واهتمامه بالموضوع؟ وهل كانت له وجهة نظر خاصة متميزة؟[30] وغيرها من الأسئلة والنقد الباطني الرصين لمحتواها. وفي الإطار ذاته يحذّرون من "إن الإفراط في الشك والاتهام في هذه الأمور يكاد يكون له نفس النتائج الضارة التي للإفراط في الثقة والاعتقاد"[31] في تلك المذكرات والشهادات الشخصية.

الشهادات الشخصية

يتعلق الجزء الآخر من تحديد المفهوم بالشهادات الشخصية. ونقصد بها ذلك الحكي الاستعادي ذا المنحنى الوقائعي التاريخي، يقوم به الشخص المدلي بشهادته حول قضية أو موضوع محدد من الموضوعات التي عاصرها، أو شارك في صنعها، أو كان شاهد عيان عليها. ولا تختلف من حيث مصدرها عن المذكرات الشخصية المؤسسة على الذاكرة الشخصية، وما تخزنه من خبرات وتجارب وانطباعات خضعت لمقتضيات الذاكرة، من معالجة للمعلومات وإقصاء وفرز[32]، لكن خصوصيتها تكمن في أسلوب استدعائها المبرمج من ذهن المستجيب الذي يتولى تحديد المعلومة التي يريدها، والجزئيات التي تهمه من ذكريات المستجيب الشاهد، وربما تكون حصيلتها أوفر من المذكرات الشخصية، تبعًا لأساليب الاستجواب وعملية النفاذ الذكي إلى معلومات يكون له حق إخفائها في حالة المذكرات.

والشهادة في المعاجم اللغوية: مصدر شهد، من الشهود بمعنى الحضور، والشاهد حامل الشهادة ومؤدّيها لأنّه شاهد لما غاب عن غيره، وتسميتها بالشهادة إشارة إلى أنّها مأخوذة من المشاهدة المتيقنة لأنّ الشاهد يخبر عمّا شاهده[33]، وبهذا المعنى تتداخل مع مفهوم التأريخ الشفهي والرواية الشفهية اللذين يثيران كثيرًا من الجدل بين المؤرخين الأكاديميين حول أهميتها في كتابة التاريخ[34]، لا سيما الباحثين الوثائقيين الذين يقدسون الوثيقة الورقية، ولا يعتدّون بغيرها في كتابة التاريخ، على الرغم من أنّ أساس الوثيقة رواية أو شهادة شخصية.

وبعيدًا عن ذلك الجدل الفكري والبحثي، نشير إلى أنّ "الشهادات الشخصية" التي نقصدها هي شهادات السياسيين والفاعلين في مسرح الأحداث المفصلية. وجُمعت هذه الشهادات منهم بعد مغادرتهم مناصبهم. ونُشرت بعد ذلك للعموم؛ سواء في الصحف والمجلات، أم في الكتب. وخلافًا لطبيعة المذكرات الشخصية التي تعتمد أساسًا على رؤية مؤلفها في ما يصرح به أو يخفيه، فإنّ الشهادات الشخصية تتأسس على محادثة مبرمجة في أسئلتها، والموضوعات التي تتطرق إليها؛ محادثة موجهة تتم بين المستجيب (مؤرخ، سياسي، إعلامي) والشاهد المعاصر للحدث. وتعتمد على التبادل اللفظي والتطرق المستفز أحيانًا من أجل استجلاء الحقائق واستدعاء الذكريات الخفية التي ربما يحاول الشاهد عدم التطرق إليها، إضافةً إلى مشاهدته ومعاصرته الوقائع التي أسهم في صنعها. وتُعدّ الشهادة الشخصية بهذا

29 قوسدورف، ص 76.

30 أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط 5 (الكويت: وكالة المطبوعات، 1979)، ص 249.

31 وسينوبوس، ص 93.

32 أحمد أوزي، **المعجم الموسوعي لعلوم التربية** (الرباط: منشورات مجلة علوم التربية، 2006)، ص 143.

33 ابن منظور، **لسان العرب**، ج 3، ص 239.

34 ميلاد المقرحي، "الرواية الشفهية والمصادر المدونة في كتابة التاريخ"، مجلة **قاريونس العلمية**، السنة الثانية، العدد 4، ج 1 (1989)، ص 105.

المفهوم مصدرًا تاريخيًا أوليًا يسهم في إلقاء الضوء على جزئيات تاريخية مهمة تعوزها الوثيقة الورقية، بما في ذلك الروايات الفردية أو شهادات الآحاد.

إنّ محاولتنا تأطير الشهادات الشخصية وتوصيفها ترجع إلى أنّ عديد الأدبيات المنهجية في البحث العلمي عمومًا والبحث التاريخي على وجه الخصوص لم يتطرق إلى توصيف الشهادات الشخصية للسياسيين والفاعلين توصيفًا علميًا بوصفها حالة من حالات الإفادة المصدرية التي تختلف كليًا عن الرواية الشفهية أو المقابلة البحثية المعتادة في العلوم الاجتماعية[35]، في الوقت ذاته تختلف اختلافًا كليًا عن الرواية الشفهية القائمة على التقاليد الثقافية المنقولة من جيل إلى آخر عن طريق الكلمة المنطوقة يتناقلها الخلف عن السلف[36] وتختلف جزئيًا وأحيانًا كليًا عن الرواية التاريخية التي تجمع من شهود عفويين شاركوا وانتهت إليهم بعض تفاصيل الأحداث، مثل تجربة جمع روايات تاريخ الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي[37]. ومردّ هذا الاختلاف أنّ الشهود في حالة الشهادات الشخصية من السياسيين ورجال الدولة الذين يسألون عن وقائع وأحداث محددة كانوا جزءًا منها، أو من الشهود الفاعلين فيها، وعلى قدر كبير من الإدراك والوعي. وبطبيعة الحال، فإنّ هذه الشهادات لها ما لها، وحولها كثير من التساؤلات التي يطرحها الباحث الأكاديمي ويخضعها للنقد الباطني العميق.

يضع المؤرخ الإنكليزي ديفيد هينج، وهو من أشد المتحمسين للتأريخ الشفهي، تعريفًا علميًا يفرّق فيه بدقة بين الرواية الشفهية والتأريخ الشفهي، ويتعلق التأريخ الشفهي لديه بدراسة التاريخ القريب أو المعاصر والراهن، وذلك عن طريق استخدام التواريخ المدونة والمذكرات والشهادات الشخصية، بأن يتكلم الرواة الفاعلون عن تجاربهم الشخصية[38]. والتأريخ الشفهي هو القائم على حوارات استقصائية تسعى إلى التطرق إلى كثير من التفاصيل والجزئيات والأسرار مع الشاهد.

ويتعدد أنصار الشهادات الشخصية الذين يعدّونها مصادر وثائقية أولية لكتابة التاريخ لها خصوصيتها التأسيسية الإيجابية تجاه المعلومات التي يمكن جمعها من خلالها، لا سيما الأبعاد الإنسانية والنفسية للشاهد التي لا يمكن الوصول إليها من خلال النصوص المكتوبة[39]. وهي بذلك وثائق تاريخية لا جدال فيها. ويرى المؤرخ يونان لبيب رزق أنّ الشهادات الشخصية تمثّل جانبًا مهمًا في الدراسات التاريخية، ولها وظيفة محددة تتمثّل بسدّ ثغرات يستشعرها الباحث ويرى معها ضرورة، وتخضع الأسئلة التي توجَّه إلى صاحب الشهادة لدراسة دقيقة، تتناول الدور الذي قام به في العمل العام، وما عرف عن هذا الدور. لذلك، يُعدّ الاعتماد على الشهادات الشخصية للشخصيات التاريخية نهجًا جديدًا في الكتابة التاريخية[40]، لأنّ هذه الشهادات كثيرًا ما تتجاوز النصوص الوثائقية في الكشف عن سيكولوجية الأفراد تجاه مواقف معينة شاركوا في صنعها، فأصبحت ملكًا للتأريخ، وهي محاولة علمية جادة للكشف عن وثائق أو وقائع مباشرة لم يكن صاحبها يرغب في كتابتها أو في إيصالها إلى الناس، أو لم تكن الأوضاع ملائمة لنشرها، فتبقى سرية حتى تأتي الشهادة الشخصية المباشرة لتنقلها إلى الآخرين[41] الذين يمطرونها بنقدهم وتساؤلاتهم وملاحظاتهم، وتحوّل نصًا مدوّنًا يصبح في متناول الباحثين.

---

35 عمر التومي الشيباني، **مناهج البحث الاجتماعي**، ط 2 (طرابلس: جامعة طرابلس، 2001)، ص 245.

36 ديفيد هينج، **دراسة التاريخ من خلال الروايات الشفهية**، ترجمة ميلاد المقرحي (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2003)، ص 21.

37 عمرو سعيد بغني، **الرواية الشفهية، وتجربة الاستخدام في كتابة تاريخ الجهاد الليبي**، أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا، تحرير عمار جحيدر، ج 2 (طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1992)، ص 921.

38 هينج، ص 21.

39 المقرحي، الرواية الشفهية والمصادر المدونة، ص 118.

40 طارق حبيب، **ملفات ثورة يوليو، شهادات 122 من صناعها ومعاصريها**، تحقيق يونان لبيب رزق (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1997)، ص 5.

41 ميلاد المقرحي، مداخلات ضمن مناقشات الجلسة العلمية السادسة في أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات، ج 2، ص 875-876.

وأخيرًا ربما يتساءل البعض: لماذا يسعى الباحثون الأكاديميون وراء المذكرات والشهادات الشخصية؟ يرجع ذلك لأسباب موضوعية في دول العالم الثالث وبعض الدول العربية على وجه التحديد؛ فعلى الرغم من الرؤية المتفائلة للمؤرخين الغربيين حول ما سمي بـ "الانفجار الوثائقي" الهائل منذ الحرب العالمية الثانية بتأثير الطبيعة البيروقراطية للحكومات والإدارة الحديثة التي أنتجت وثائق ليس لمقدارها مثيل[42] فهي رؤية غربية لا نشاركهم فيها، نظرًا إلى تعدد الأسباب التاريخية؛ من تخلّف الموارد الاقتصادية المخصصة للأرشفة، والجهل بأهمية الوثائق وحفظها، وغيرها من الأسباب التقليدية، إضافةً إلى بروز ما يمكن أن نسمّيه بـ "الوعي التاريخي المدمر" بخطورة الوثيقة التاريخية الشاهدة على الحدث. وجعلت هذه الظاهرة المدمرة والخشية من التاريخ كثيرًا من النظم السياسية والسياسيين والمنظمات السياسية العلنية والسرية العربية، وحتى الأفراد، يخشون شهادة التاريخ حول أعمالهم، والحساسية المفرطة من الوثيقة التاريخية، والاقتناع بضرورة إخفائها؛ بالتدمير الواعي للرصيد الوثائقي أو عدم التدوين أساسًا للوقائع والأحداث المفصلية، أو من خلال قيام كلّ قادم جديد إلى السلطة بتدمير وثائق الذين سبقوه لطمس تاريخهم وأعمالهم. وتتعدد الشواهد العربية في هذا الشأن؛ وكان آخرها ما صاحب الحراك والانتفاضات العربية عام 2011، من تدمير عفوي ومبرمج، وأحيانًا مدبّر للأرشيف الوثائقي الحكومي. وهي عملية تعددت أطرافها الداخلية والخارجية، لكلٍ منهم هدفه ومأربه، والنتيجة طمس جزء غير يسير من الوثائق (المفصلية)، الأمر الذي جعل الباحث التاريخي يسعى وراء البدائل المتاحة للمصادر الأولية الضرورية في كتابة التاريخ. ومن أبرزها المذكرات والشهادات الشخصية.

المذكرات والشهادات الليبية: الأهمية والمحاذير

ظل الباحثون التاريخيون ردحًا من الزمن يعتقدون أنّ من المشاكل الرئيسة التي تعوق كتابة التاريخ العربي ندرة المذكرات الخاصة للزعماء العرب، مقارنةً بالزعامات الأوروبية والأميركية التي أسست لتقاليد عريقة في تدوين المذكرات واليوميات، أو الإدلاء بشهاداتهم الشخصية؛ وهو اعتقاد يرجعونه إلى غياب الوعي الذاتي بأهمية المذكرات والشهادات الشخصية في الكتابة التاريخية، وحتى القليلة التي كتبت كانت في فترات متأخرة، لوقائع وأحداث أصبحت كالذكريات. وهي في الغالب ترصد تبريرات لبعض المواقف، ودفاعًا عن الذات أكثر من كونها مذكرات للعبرة أو الفائدة للأجيال المقبلة[43]. ولعل تفضيل كثيرين الابتعاد عن الأضواء وخشية الأحداث الملتهبة التي يسميها أحد المؤرخين بـ "الاقتراب من حقول الألغام التاريخية"[44] السبب الرئيس وراء قلة المذكرات والشهادات الشخصية العربية، قبل أن تعرف في العقدين الأخيرين إنتاجًا متزايدًا منها. وربما تكون الحالة الليبية نموذجًا مثاليًا للحالة العربية، على الرغم من الاستثناءات التي عرفت منذ أواخر التسعينيات من القرن المنصرم وما صاحبها من نتائج الثورة المعلوماتية في وسائل التواصل والاتصالات المختلفة وارتفاع سقف الحريات التي دفعت كثيرًا من الساسة والفاعلين وحتى الأفراد إلى نشر مذكراتهم والإدلاء بشهاداتهم الشخصية في مختلف صور النشر التقليدية والحديثة والمستحدثة. وعلى الرغم من القاسم المشترك الذي يجمع بين كل تلك الشهادات الشخصية، فإنّ لكلّ مذكرة أو شهادة قصة أو تحدٍّ جعل صاحبها يخرج عن صمته الطويل، ويدبج مذكراته، أو يدلي بشهادته وينشرها. وكثيرًا ما يصاحب هذا النشر ردود أفعال مثيرة في الاتجاه ذاته من معاصريه الذين يبادرون بدورهم إلى البوح بشهاداتهم الشخصية. وهذا ما راكَم لنا رصيدًا وطنيًا من المذكرات والشهادات الليبية، إلى جانب المذكرات والشهادات العربية التي انصبت على وقائع التاريخ الليبي المعاصر والراهن وأحداثه[45]، وقادتنا عملية الفرز المنظم إلى الخروج بالحصيلة الأولية من أهم المذكرات والشهادات الشخصية المنشورة التي صُنفت وفقًا لتاريخ نشرها على النحو التالي:

42 جفري باركلو، **الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية**، ترجمة صالح العلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984)، ص 313.

43 **مشكلات في كتابة التاريخ العربي المعاصر** (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، د. ت.)، ص 59 - 60.

44 رزق، ص 7.

45 دوّن كثير من الساسة والمهنيين العرب الذين حلّوا بليبيا في فترات محددة، مذكراتهم وشهاداتهم الشخصية، نذكر منهم على سبيل المثال: جميل عارف، **صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية: عبد الرحمن عزام** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، د. ت.)؛ فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة ليبيا** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)؛ الإدريسي الخيري خالد، **معمر القذافي: العقيد ورفاقه وأنا، أسرار وحقائق لن يذكرها التاريخ** (سلا: فضاء الطباعة، 2012).

مسرد نماذج من المذكرات والشهادات الشخصية الليبية خلال نصف قرن 1969 - 2015 (مرتبة بحسب تاريخ النشر)

ر. م	عنوان المذكرات أو الشهادة	تاريخ نشرها	موضوعها	مؤلفها / الشاهد	صفته
	مذكرات أحمد زارم	1979	شهادته على عصره في عهد الإدارة الإنكليزية	أحمد زارم	مناضل وصحافي
	صراع الشعب الليبي مع الأطماع الاستعمارية	1988	شهادته على عصره ونضاله في العهد الملكي	أحمد زارم	مناضل وصحافي
	ذكريات في نصف قرن من الأحداث الاجتماعية والسياسية	1988	شهادته على عهد الإدارة الإنكليزية والاستقلال	الهادي المشيرقي	مناضل سياسي
	دور يوسف مادي في حركات التحرر العربية	1991	دور الشاهد في حركات التحرر العربية	يوسف مادي	مناضل
	صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي،	1992	شهادته على عصره وأعماله في العهد الملكي	مصطفى بن حليم	سياسي ورئيس وزراء
	القذافي والمعارضة شهادات	1996	شهادتان على نظام سبتمبر 1969	منصور الكيخيا محمد المقريف	وزير سابق ومعارض وزير سابق ومعارض
	مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا 1954	1996	شهادته على العهد الملكي	علي الديب	حقوقي وسياسي
	محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد	1996	شهادته على عصره وأعماله في العهد الملكي	محمد عثمان الصيد	سياسي ورئيس وزراء
	الثورة الليبية	1997	مذكرات على ثورة سبتمبر 1969	عبد الكبير الشريف	عضو قيادة مجلس الثورة
	رحلة 4000 يوم من العمل السري	1999	مذكرات على الإعداد لثورة سبتمبر 1969	معمر القذافي	رئيس الدولة
	ليبيا انبعاث أمة .. وسقوط دولة	2003	شهادته على عصره في العهد الملكي، و1969	مصطفى بن حليم	سياسي ورئيس وزراء
	ذكريات وخواطر	2005	شهادته على عصره ونضاله في العهد الملكي	مصطفى السراج	مناضل ووزير سابق
	السعداوي والمؤتمر، وضع النقاط على بعض الحروف	2006	شهادته على عصره ونضاله عشية الاستقلال	مصطفى السراج	مناضل ووزير سابق
	مذكرات عامل، نقطة من محيط الظلم الإيطالي	2008	شهادته على الاستعمار الإيطالي في ليبيا	فتح الله المقصبي	مجاهد
	نهاية القذافي، ثورة 17 فبراير يوميات، وأسرار، وشهادات	2012	شهادته على أحداث 17 شباط/ فبراير 2011	عبد الرحمن شلقم	كاتب ودبلوماسي ووزير
	مذكرات مدعٍ عام، شهادات على عصر الظلام	2012	شهادته على نظام سبتمبر 1969	علي الفيتوري	مستشار ومدّعٍ عام
	شاهد على انحرافات القذافي، الملفات السرية لنظام حكم ليبيا	2012	شهادته على نظام سبتمبر 1969	عبد المنعم الهوني	عضو قيادة ثورة 1969

ر.م	عنوان المذكرات أو الشهادة	تاريخ نشرها	موضوعها	مؤلفها / الشاهد	صفته
	مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي	2012	شهادته على عصره في العهد الملكي	بشير المنتصر	وزير سابق
	المحنة الملحمة، 15 عامًا في سجون القذافي	2013	شهادته على نظام سبتمبر 1969	عبد الفتاح البشتي	كاتب ومعتقل سياسي سابق
	في خيمة القذافي: رفاق العقيد يكشفون خبايا عهده	2013	خمس شهادات على نظام سبتمبر 1969 وأحداث 17 شباط/ فبراير 2011	عبد السلام جلود عبد المنعم الهوني عبد الرحمن شلقم علي التريكي نوري المسماري	عضو قيادة مجلس الثورة عضو قيادة مجلس الثورة وزير سابق وزير سابق مدير المراسم الليبية

استبعدنا من هذا المسرد الأعمال التي تختلط فيها المذكرات والشهادات بالسيرة الذاتية الروائية، وكذلك الشهادات الإذاعية والمرئية والإلكترونية التي تحتاج إلى بحثٍ خاص بها. ومن خلال المسرد التوضيحي يمكننا رصد بعض الملامح الأساسية لهذه المذكرات والشهادات:

تغلب الطبيعة السياسية على أغلب المذكرات والشهادات بما يتلاءم مع خلفياتٍ مَنشؤُها من الساسة ورجال السلطة الحاكمة خلال عهدين من الحكم الوطني المستقل منذ 1951 حتى عام 2011؛ عرف هذان العهدان السياسيان المختلفان كثيرًا من التغيرات والتحولات الجذرية في حياة المجتمع والدولة الليبيَين، وأشكالًا مختلفة من إساءة استخدام السلطة، والتعسف في استخدام المسؤوليات الموكلة لجلّ هؤلاء السياسيين، وكثيرًا من الدماء البريئة التي سفكت خارج نطاق القانون، والممارسات التي لم يعترف بها هؤلاء الشهود، بل يغلب على بعضها حالة من حالات الحقد الأعمى على عهود أو ساسة بعينهم. الأمر الذي يقلل من قيمة تلك المذكرات والشهادات الشخصية للباحث التاريخي.

صياغة عناوين المذكرات والشهادات الشخصية صياغةً مثيرة الدلالة والإحالات لمحتواها، وأخذت في حين آخر صياغة شخصية، أو تحمل قدرًا كبيرًا من التجريم الاستباقي، وإعلان الحرب على الآخر. ونرى أنّ هذه الصياغات كانت بناءً على استشارات محترفين في نشر مذكرات وشهادات لم يصرّحوا بها، عدا نماذج قليلة أشرف على صياغتها إعلاميون محترفون في النشر، ووُضعت عناوينها المثيرة لخدمة صاحب المذكرات والشهادات، أو الناشر لدواعٍ تجارية، لا سيما تلك التي نُشرت في اللحظات الليبية المتأزمة، مستغلةً تلهّف الرأي العام الليبي والعربي لإيجاد تفسيرات لما يحدث في ليبيا.

يمكننا فرز عدد من المذكرات والشهادات الشخصية التي أدلى بها أصحابها عقب "ثورة فبراير 2011"، بأنّها من الشهادات المضطربة التي أعدّت في ظل تأثيرات الأحداث الليبية والمطالب السياسية والإعلامية تجاه "نظام سبتمبر 1969"، فكانت شهادات رجالات ذلك النظام الأسرع للإدلاء بمذكراتهم وشهاداتهم التي يقع أغلبها في دائرة "التنصل من المسؤولية، وإعلان البراءة من ذلك النظام"، سواء أكانت هذه الشهادات لحسابات سياسية آنية أم انتقالية أم محاولة ذكية لركوب الموجة السياسية الجديدة، من خلال تقديم أنفسهم للرأي العام كونهم وطنيين ومناضلين ضد الاستبداد. أما مذكرات المناضلين السياسيين والمعتقلين السابقين وشهاداتهم فإنّها بدورها لم تخرج عن دائرة الاضطراب السابق؛ وذلك لتعمّد مدونيها التنصل من انتماءاتهم الأيديولوجية (الجهوية، الماركسية، الإسلام السياسي)، واستبدالها بالحديث عن نضالهم الوطني. وانحط القاموس اللفظي والاتهامات الشخصية في كثير من تلك

المدونات، وتمّ نشر أغلبها بعد شباط/ فبراير 2011، مستغلةً تلاشي السلطة الحاكمة ومؤسسات الدولة القضائية والرقابية، وعدم وجود سقف للحريات وللكتابة، الأمر الذي يعيق الاقتراب منها بحثيًا.

اعتراف جلّ مدوني المذكرات وأصحاب الشهادات باختفاء الوثائق التاريخية الشاهدة. ولم يقدّم أيّ منهم أيّ وثيقة داعمة لشهادته، بل عكف بعضهم بصورة موسعة على الأرشيف البريطاني والأميركي للاستشهاد بالتقارير الدبلوماسية التي ألحقت نماذج منها بكثافة لتأكيد شهادتهم وتدعيمها. وهي ميزة للباحث التاريخي، وتؤكد ما ذهبنا إليه حول المصير المجهول للوثائق الرسمية المحلية.

مدى إمكانية استخدام المذكرات والشهادات الليبية في كتابة التاريخ

يعود بناء هذه الجزئية إلى نقطة البداية والسؤال الرئيس لفرضية الدراسة، حول مدى صدقية تلك المذكرات والشهادات في استجلاء الحقائق وكتابة التاريخ المعاصر. يفرض هذا السؤال على الباحث خياراتٍ لا مفر منها؛ فهذه المصادر الأولية دوّنها وأدلى بها شهود عيان وفاعلون وصناع للأحداث التاريخية لمرحلةٍ وعهود نجهل مصادرها الوثائقية الورقية. جعلت هذه الحقيقة بعض الباحثين ينغمس في النهل من معين المذكرات والشهادات من دون تمحيص[46]، وأحيانًا يعتمد كليًا على الشهادات الشخصية في كتابة التاريخ[47]؛ بحيث لم تراع أسس الكتابة العلمية في التعامل مع هذه المصادر، والحجة غالبًا غياب الوثائق التاريخية، لا سيما الموضوعات الواقعة في دائرة التاريخ الليبي المعاصر المتداخل مع سيرورة الآني المعيش.

يشير منظّرو التحقيب التاريخي إلى أنّ التاريخ الراهن يمارسه أشخاص منغمسون في الحدث أو مشاركون في صنعه وعاكسون له. ويتكوّن خط هذا التحقيب بصورة أساسية من القرب الزمني لعملية التحرير من الموضوع المتطرق إليه، ومن القرب الميداني بين الباحث والأزمة أو الحدث موضوع الدراسة[48]. ويرى البعض الآخر في هذا القرب والبعد أنّ العامل الزمني مهم في المذكرات والشهادات الشخصية. بل يفضل نشر تلك الشهادات الشخصية بعد موت صاحبها بـ "مدة لا بأس بها من الزمن"[49]، وغير ذلك من التنظيرات التي لا تتفق بالضرورة مع خصوصية كتابة التاريخ الليبي المعاصر الذي يتشابك فيه المعاصر بالحاضر المعيش، ويعود الساسة والفاعلون الذين غادروا السلطة منذ ما يقارب الأربعة عقود إلى المشهد السياسي مجددًا بغية تصحيح تاريخهم الذي شوّه من خلال المذكرات والشهادات الشخصية.

ولعلّنا هنا نسترجع رؤية المؤرخة آمال السبكي في التاريخ الليبي المعاصر القائلة بأنّ الباحث يظل يرزح تحت هاجس شكل المصادر التاريخية التي تلبّي طموحاته في كتابة التاريخ الليبي، ومواجهة الإشكاليات الجديدة التي لا تلبي المصادر التقليدية والوثائق متطلبات معالجتها. لذلك، يتطلع الباحث إلى مصادر جديدة عن الحقبة التاريخية محل الاهتمام، لا سيما أنّ جل الكتابات التي كُتبت حول التاريخ الليبي المعاصر منذ الاستقلال كانت "جافة" تفتقر إلى الحيوية التاريخية المعبّرة عن الواقع السياسي والاجتماعي الليبي في العهد الملكي، بل إنّ جل الكتابات التي كتبت عن هذه الحقبة اعتمدت على نصوص الاتفاقيات والوثائق الدبلوماسية والقنصلية التي تعطي

46 اعتمد كثير من الدراسات الجامعية في مرحلة الماجستير في الجامعات الليبية المذكرات والشهادات الشخصية بوصفها حقائق دامغة، على سبيل المثال: حنان منصور، فزان في عهد الإدارة الفرنسية 1943 - 1957، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزاوية، 2003.

47 الأمين الماعزي، **ثورة فزان على الفرنسيين (1368هـ/ 1949م)**، (القاهرة: المكتبة الحديثة، 2003).

48 جان لاكوتور، "التاريخ الآني"، في: **التاريخ الجديد**، ترجمة محمد المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 369.

49 توش، ص 750.

صورة سطحية لتطورات التاريخ الليبي وغير عميقة[50]. ويضاف إلى هذا التحليل المنطقي في كثير من جزئياته، استمرارية الأوضاع ذاتها في عهد أيلول/ سبتمبر 1969 - 2011، من الغياب شبه التام للوثائق التاريخية الرسمية، عدا تداعي المذكرات والشهادات الشخصية التي بعثت الحياة في أجزاء من هذا التاريخ وأعطته حيوية وطرحته للجدل، على الرغم من أنّ ذلك لم يخرج من دائرة التاريخ الشعبي إلى دائرة التاريخ الأكاديمي الخاضع لعملية تمحيصٍ وتفكيك ونفي وتجميع لجزئياته المتناثرة.

ومن دائرة التنظير إلى دائرة التطبيق، فإنّ أغلب المذكرات الأساسية للساسة والفاعلين الليبيين ينطلق من فرضية أنّ تاريخهم وإنجازاتهم طُمست، وجاء تسطير المذكرات والإدلاء بالشهادات لإعادة كتابة هذا التاريخ؛ ومن أولئك السيد مصطفى بن حليم الوزير ورئيس الوزارة الثالثة بعد الاستقلال (1954-1957) الذي يُعدّ من الناحية العملية من أوائل الساسة الليبيين الذين أقدموا على نشر مذكراتهم عام 1992؛ إذ يقول: "لقد حاولت أجهزة إعلام نظام انقلاب أيلول/ سبتمبر 1969 بكل الوسائل هدم التاريخ الليبي قبل الانقلاب وإلصاق أسوأ التهم برجال العهد السابق عليه وكان نصيبي من تلك الاتهامات نصيب الأسد"[51]. بينما يذيّل مذكراته بخاتمة عنوانها "شهادتي للتاريخ"، حاول فيها تأكيد موضوعية شهادته والدفاع عن تاريخه السياسي وأعماله. ومما جاء في هذه الخاتمة قوله: "فهذه مذكراتي وضعت لها أهدافًا أسمى من الرد على الاتهامات، لعل من أهمها المساهمة في صياغة تاريخ ليبيا الحقيقي"[52]. وفي تقديرنا كانت المساهمة الأهم لهذه المذكرات، هي الدفع بغيره من ساسة العهد الملكي ورجالاته إلى الرد على ما كتبه بن حليم، وكتابة مذكراتهم التي مثّلت ما يمكن تسميته بمذكرات السياسيين الكبار في الدولة الليبية المعاصرة.

توالى صدور المذكرات والشهادات التي انشغلت بالأساس بهاجس التاريخ الشخصي والتاريخ الليبي المعاصر والراهن كما يعتقدون؛ فهذا محمد عثمان الصيد الوزير، ثم رئيس الوزراء للحكومة الخامسة في العهد الملكي (1960-1963)، يتقدم لينشر مذكراته الشخصية، شهادةً عن الفترة التي تبوّأ فيها موقع المسؤولية في الدولة الليبية، وللرد على المبطلين والأدعياء كما يقول، ويرجو "أن تكون مع غيرها من الشهادات عنصرًا من عناصر كتابة تاريخ ليبيا الحديث، أو على نحوٍ أصحّ مادة من مواد كتابته، ليعلم من معطياتها الخطأ من الصواب، ويعلم المصلح من المفسد ولتظهر شمس الحقيقة"[53]. وهي من أكثر المذكرات إثارةً للجدل، وحِدَّة تجاه عدد من سياسيي تلك المرحلة، لا سيما تجاه مذكرات مصطفى بن حليم التي كانت بدورها وراء نشر السياسي والحقوقي علي الديب مذكراته بعنوان **مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا 1954** التي تأسست بدورها على سابقاتها، لذلك اتخذت الطابع اللفظي العنيف، من قبيل وسم شهادة بن حليم بـ "المزاج والهوى، والمصلحة الذاتية، والخبث المقنع"[54].

وعلى هذا المنوال الصدامي والمثير جاءت مذكرات ساسة العهد الملكي في ليبيا (1951-1969) وشهاداتهم. هذا العهد الذي نفتقد حتى الآن وثائقه التاريخية المحلية، حتى في أيدي صانعي أحداثه ووقائعه، لأنّها بحسب قولهم ضاعت؛ فلكل شاهد من هؤلاء رواية يبرر بها الغياب الكلي لوثائق عصره، من خلال مصادرة القادمين الجدد إلى السلطة أو إتلافها؛ مثل وثائق العهد الملكي التي يفيد الوزير بشير المنتصر بأنّها كانت محفوظة في خزانة رئيس الوزراء، وفُقدت في الفاتح من أيلول/ سبتمبر 1969[55]، أو ضاعت في أوضاع غامضة كحالة وثائق رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد الذي يقول: "قبل خروجي من ليبيا (آب/ أغسطس 1969) كانت لديّ حقيبة تحتوي

50 آمال السبكي، **استقلال ليبيا من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952م** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991)، ص 8.

51 مصطفى بن حليم، **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق**، ط 5 (د. م.: منشورات الجبهة الشعبية، د. ت.)، ص 13.

52 المرجع نفسه، ص 563.

53 محمد عثمان الصيد، **محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق**، أعدّها للنشر طلحة جبريل (الرباط: منشورات طوب للاستثمار والخدمات، 1996)، ص 12.

54 علي الديب، **مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا 1954** (القاهرة: مطابع المنار العربي، 1996)، ص 10.

55 بشير السني المنتصر، **مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي**، ط 2 (بنغازي: مكتبة 17 فبراير، 2012)، ص 12 - 13.

على مذكرات ووثائق، وكنت أعتزم حملها معي إلى الخارج لاستكمال كتابتها، ولكنني نسيتها في المنزل يوم سفري"[56] وفُقدت بدورها. وبالنتيجة ارتهان الباحث التاريخي للمذكرات والشهادات في كتابة التاريخ.

أمّا محتوى المذكرات والشهادات الشخصية، فإنّه دون شك متنوع وحيوي للدارس التاريخي لدولة الاستقلال الليبية على مدى ستين عامًا. وهي مرحلة تاريخية حبلى بالأحداث والوقائع والإشكاليات والآراء التي قال بها هؤلاء الشهود الذين عمد بعضهم إلى محاولة قيادة المهتمين والقراء نحو استنتاجات مستقبلية محددة في ما يرونه يتلاءم مع رؤيتهم، وتأسيسًا على قاعدة "أن الأصل في التأريخ: الاتهام لإبراء الذمة، وشك المؤرخ رائد حكمته"[57]. فربما لا يحتاج الباحث إلى كثير من الحكمة في إعطاء ملامح أولية عن هذه المذكرات والشهادات. ونحن نقصد بالطبيعة المحتوى التأريخي المنشور على العموم، لا الشخصيات المدونة لها، لأنّ للذاكرة أحكامها النفسية التي يصعب التحكّم فيها أو ضبطها.

ربما تكون مذكرات العهد الملكي وشهاداته عرفت حالةً من الاستقرار النسبي للباحث التاريخي، بفعل الحالة الجدلية التي واكبت نشرها، والردود التي جاءت من مختلف الشهود المشاركين في أحداث تلك المرحلة، ويمكن السعي وراء الحقيقة في جزئياتها الدقيقة من خلال الرجوع إلى نصوص النشر الأولية، والتعليقات والردود الأولية عليها؛ من ذلك مذكرات محمد الصيد التي نشرتها جريدة **الشرق الأوسط اللندنية** عام 1993، وهناك جزئيات خفيّة أخرى لم تتضمنها المذكرات، بل صرّح بها معدّها للنشر الصحفي (طلحة جبريل)؛ ومنها ظروف النشر والتدخلات السياسية التي دعت إلى إيقاف النشر في بعض المراحل[58]. وفوق ذلك، فإنّ بن حليم بادر بدوره إلى نشر كتاب لاحق للمذكرات يجمع بين المؤرخات والشهادات للرد على مذكرات محمد الصيد وعلي الديب[59]، يمكن من خلاله بلورة صورة تقريبية عن ملامح العهد الملكي وصراع الأقطاب السياسية والصراعات الحزبية المصاحبة لمولد دولة الاستقلال عام 1951[60].

ولن يغيب عن الباحث الفطن ظاهرة التجاذبات المناطقية بين ساسة تلك المرحلة والولاءات والأساليب التبريرية لبعض تلك المذكرات والشهادات التي نعتقد بضرورتها لإعادة النظر في تاريخ العهد الملكي في ليبيا؛ العهد الذي رسمت حوله تلك المذكرات والشهادات صورًا نمطية سلبية وإيجابية تبعًا لمرجعيات المدون الجهوية والوظيفية، إضافةً إلى التوجهات السياسية لنظام سبتمبر 1969 التي رسمت بدورها صورة قاتمة ومنفرة للباحثين التاريخيين من العهد الملكي، مع تعالي الدعوات للتصالح مع ذلك العهد "تاريخيًا"، في سياق سيرورة التاريخ الليبي المعاصر، بعيدًا عن التمجيد، أو الاتهام[61]؛ بل الاحتكام إلى الحقيقة التاريخية وعزلها عن التجاذبات السياسية القائمة التي لا تزال تتفاعل إيجابيًا وسلبيًا مع تلك الحقبة.

أمّا المرحلة الممتدة من عام 1969 إلى عام 2011، فإنّها فترة ملتهبة في مذكراتها وشهاداتها وأحداثها ومصطلحاتها: ما بين ثورة سبتمبر، أو انقلاب 1969، أو عهد القذافي، إلى آخره من المصطلحات التي تزخر بها الشهادات الشخصية، ومن غير المرجّح استقرارها في المدى المنظور. رصدنا كثيرًا من المذكرات والشهادات والإفادات والاعترافات التي كانت مادة مثيرة وجذابة حول ممارسات نظام سبتمبر 1969، واستبعدناها من موضوع الدراسة، وركزنا فقط على المذكرات والشهادات التي أدلى بها رجالات النظام نفسه؛ من كبار الضباط أعضاء قيادة ثورة 1969، والسياسيين من الوزراء، أو شهادات رجال القضاء والإدارة والمعارضة السياسية والعسكرية لهذا النظام.

---

56 الصيد، ص 292 - 293.

57 أسد رستم، **مصطلح التاريخ** (صيدا-بيروت: المكتبة العصرية، 2002)، ص 72.

58 انظر: "شهادات طلحة جبريل"، جريدة **المساء** المغربية (كانون الأول/ ديسمبر 2011، وكانون الثاني/ يناير 2012). خصص بعض شهاداته لعلاقته بمذكرات محمد الصيد.

59 مصطفى بن حليم، **ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة** (كولونيا/ ألمانيا: منشورات الجمل، 2003).

60 مصطفى السراج، **السعداوي والمؤتمر، وضع النقاط على بعض الحروف** (طرابلس: القبس للأعمال الفنية، 2006).

61 "أحمد الماقني يروي شيئًا من سيرته"، جريدة **ميادين**، العدد 50 (نيسان/ أبريل 2012)، ص 19.

من الواضح أنّ نظام سبتمبر خلال الأربعة عقود اكتسب كثيرًا من العداء من رجال النظام نفسه، وربما تكون حالة متفردة في النظم السياسية العربية المعاصرة، وهو النظام الذي كان واعيًا بحكم التاريخ وأحكامه وهواجسه وأهميته في تكوّن الشخصية السياسية للمواطن الليبي، لذلك تعمّد منذ قيامه "مسخ" العهد الملكي وقتله تاريخيًا[62]، والبدء في التأسيس لتاريخ متفرد لـ "ثورة سبتمبر 1969"، من خلال الشهادات والمذكرات الشخصية وغيرها. ولكن طول عمر النظام، ومغادرة رجالاته أو تصفيتهم، وتغيّر رؤيته السياسية، حتّم ذلك بالضرورة التراجع عن كثير من الشهادات حول الوقائع والأحداث التي أعطته شرعية الانقلاب على النظام الملكي، في انقلاب أبيض من دون إراقة دماء في الفاتح من أيلول/ سبتمبر 1969[63].

بدأ نظام سبتمبر في تقديم نفسه لليبيين عبر جلسات استماع إذاعية حوارية بين أعضائه منذ عام 1971، للحديث عن قصة الإعداد للثورة، وسبب اتخاذ المدخل العسكري الانقلابي لإحداث التغيير في النظام القائم، وأدوار الضباط الأحرار الإثنَي عشر في هذا التغيير؛ ومنها شهادات الضباط الأحرار التي نُشرت عام 1972[64]، قبل أن ينفرط عقد المجلس بالصراعات والخلافات، ويدبّ بينهم صراعات عنيفة لعدم وجود مركزية مسيطرة. وهي الوضعية التي رصدها المستشار العسكري المصري المكلّف من الرئيس جمال عبد الناصر (فتحي الديب) لمساعدة الثورة الليبية في شهادته **عبد الناصر وثورة ليبيا**[65]. وأنتجت هذه الصراعات محاولات اغتيال، ثم محاولة انقلاب عسكري جديد من داخل التنظيم نفسه عام 1976، وترتّب على ذلك إعادة صياغة شهادات جديدة للتاريخ، تسقط وتستبعد دور المغادرين لمجلس قيادة الثورة[66]. ثم جاءت أحداث شباط/ فبراير 2011، لتظهر معها شهادات جديدة لأعضاء ذلك المجلس، وفي مقدمتهم شهادة الرجل الثاني في التنظيم والدولة عبد السلام جلود حتى عام 1990[67]، وشهادات مدير المخابرات العامة، ثم وزير الخارجية في مطلع السبعينيات عبد المنعم الهوني الذي نُشرت له ثلاث شهادات متباينة، لكلٍ منها أحكامها الزمنية؛ لذلك نعدّها نموذجًا جيدًا للدراسة.

غادر عبد المنعم الهوني ليبيا، وسقطت عضويته في مجلس قيادة الثورة عام 1975 بعد اتهامه بالمحاولة الانقلابية عام 1975، ولم يرجع إليها إلا عام 2000، بعد المصالحة مع القذافي، ونصّب ممثلًا دائمًا لليبيا في الجامعة العربية في القاهرة حتى عام 2011[68]، وخلال هذه الفترة الطويلة المضطربة، من عدّه ركيزة أساسية لنظام سبتمبر، إلى معارض قوي، ثم ممثل دائم للنظام مجددًا، أدلى بثلاث شهادات متباينة؛ كانت الأولى عام 1999 أحاط فيها القذافي بهالة من الإنجازات، ونسب إليه الفضل في ثورة سبتمبر 1969[69]، ومن الواضح أنّ تلك الشهادة جاءت في سياق التصالح وإعادة المياه إلى مجاريها مع النظام، وأثمرت إعادة توظيفه من جديد. ثم كانت الشهادة الثانية في كانون الثاني/ يناير 2011، كما يقول ناشرها، قبل اندلاع ثورة فبراير 2011، بأسابيع قليلة. وهي شهادة نسف فيها ما قاله في شهادته السابقة، على الرغم من أنّها كانت مع الصحافي الذي أخذ الشهادة الأولى[70]. ثم جاءت الشهادة الثالثة بعنوان مشحون **عبد المنعم الهوني شاهد على انحرافات القذافي، الملفات السرية لنظام حكم ليبيا**[71]، في حين كانت الشهادة الأولى بعنوان

---

62 **حقيقة الملك إدريس: وثائق وصور وأسرار**، ط 2 (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1983).

63 المولدي الأحمر، **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 420.

64 **ثورة الشعب الليبي**، ج 1 (طرابلس: وزارة الإعلام والثقافة، 1972).

65 الديب.

66 معمر القذافي، **رحلة 4000 يوم من العمل السري** (طرابلس: شعبة التثقيف بملتقى رفاق القائد، 1999).

67 غسان شربل، **في خيمة القذافي، رفاق العقيد يكشفون خبايا عهده** (بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر، 2013)، ص 18-89.

68 المرجع نفسه، ص 98 - 99.

69 غسان شربل، "الرائد عبد المنعم الهوني يفتح دفاتره من منفاه"، مجلة **الوسط** (بيروت: 1999).

70 شربل، **في خيمة القذافي**، ص 99.

71 فوزي ربيع، **عبد المنعم الهوني شاهد على انحرافات القذافي، الملفات السرية لنظام حكم ليبيا** (القاهرة: منشورات أخبار التعليم للنشر والتوزيع، 2012).

كان معمر شخصًا مثاليًا شديد التأدب ويكره البهرجة، القذافي صاحب المبادرة الأولى في تشكيل تنظيم الضباط الأحرار[72]. وفي تقديرنا أنّ شهادات الهوني من أكثر الشهادات اضطرابًا وضعفًا من الناحية التوثيقية، على الرغم من تعدد الأدوار التي أنيطت به في ظل نظام سبتمبر.

أمّا سياسيو النظام من كبار الوزراء (رجال الصف الأول) الذين تناوبوا على جل الوزارات السيادية، فكان لهم بدورهم شهادات ومذكرات مشابهة من حيث الاضطراب والتباين والتبرير والإيحاء بحالة نضالية داخل النظام ذاته، وأحيانًا انحدار شديد نحو المسائل الشخصية والأخلاقية في إدارة الدولة والحكم أثناء هذا العهد. ولعلّ الأمر في الأساس يرجع إلى معطيات النشر واهتمامات الرأي العام الليبي والعربي بتلك الجزئيات الشخصية، وأحيانًا الفضائحية، ولا يعتقد أنّها تضيف شيئًا في سياق التأريخ لذلك العهد بسلبياته وإيجابياته، بل أقرب إلى حالة من حالات الانتقام الشخصي من قيادة النظام السابق من الذين قفزوا من مركبه عشية اندلاع ثورة فبراير 2011. ونعتقد أنّ أغلب تلك الشهادات التي صدرت خلال 2011، أو في أعقابها، جاءت في سياق البحث عن دور جديد في المشهد الليبي المستجد من السياسيين وكبار الإداريين، والضباط في الأجهزة الأمنية لنظام سبتمبر الذين أطلق عليهم الرأي العام والصحافة الليبيان تسمية "المتسلقون" للدلالة على محاولتهم المستميتة لتصدّر المشهد السياسي من جديد، وجواز المرور لهذا المشهد المذكرات والشهادات الشخصية الفضائحية التي تعتمد الإثارة وتمجيد الذات وتعميدها.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى حالة من الهوس بـ "الأصول الاجتماعية، والجنس، والنساء، والتأريخ"، في شهادات أولئك الساسة؛ ومن أقدمها شهادة الوزير والسفير ثم رئيس المعارضة الليبية في الخارج محمد المقريف (جبهة إنقاذ ليبيا) منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي الذي ركّز في إحدى شهاداته على جوانب نفسية للقذافي يصعب التحقق منها، وأخذت شهادته طابعًا تصوريًا لا يحيل إلى وقائع وأحداث معينة يمكن التأسيس عليها. ولعل موقفه التنظيمي في قيادة المعارضة حتّم عليه هذه الشهادة[73]، على الرغم من أنّ رفيقه في المعارضة وزير خارجية القذافي حتى عام 1981، منصور الكيخيا، يحيل في شهادته إلى تورط المعارضة الليبية الخارجية في دواليب المخابرات الغربية والإقليمية. لذلك تعدّ شهادته من الشهادات الأكثر توازنًا وعمقًا في توصيف الخلاف السياسي القائم مع نظام القذافي في سياقه السياسي، ومسألة تداول السلطة والممارسات الديمقراطية. ويعبّر عن تحفّظه ومعارضة "مبدأ التجريح الشخصي في السياسة، ونحن ننتقد القذافي لسياسته، لا لشخصيته"[74]. ويمكن عدّ هذه الشهادات من شهادات "الألم" لأشخاص قضوا ردحًا من الزمن مطاردين في المعارضة والنفي القسري قد يمنحهم مخرجًا مقبولًا لأطروحاتهم المعادية والدعائية ضد النظام السابق.

في ضوء هذا العدد الكبير من الشهادات تبرز الإشكالية الكبرى أمام الباحثين المتمثلة بكيفية التعامل معها، بخاصة أنّ أصحابها لم يغادروا مناصبهم إلّا في لحظات الانهيار الأخيرة؛ مثل شهادات عبد الرحمن شلقم الذي تولّى أغلب المناصب القيادية في دولة القذافي من مؤسسة الصحافة حتى الخارجية، والذي أصدر شهادتين: الأولى بعنوان **أشخاص حول القذافي**[75]، والثانية **نهاية القذافي**[76]. وتُعدّ هاتان الشهادتان من أكثر الشهادات إثارةً للجدل، واستكملهما بشهادة ثالثة مرئية[77]، وشهادة رابعة صحافية[78]. وكان من

72 **ثورة الشعب الليبي**، ج 1.

73 تمام البرازي، **القذافي والمعارضة من منظور منصور الكيخيا ومحمد المقريف** (د. م.: دار عكاظ، 1996)، ص 222 - 224. ويلاحظ أنّ أغلب الشهادات التي نشرت قبل عام 2011 لا يحمل مكان النشر أو دار النشر خشية المتابعات الأمنية والاستخباراتية، أو الإجراءات الانتقامية من النظام السابق.

74 المرجع نفسه، ص 42.

75 عبد الرحمن شلقم، **أشخاص حول القذافي** (طرابلس: دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ودار مدارك للنشر، 2012).

76 عبد الرحمن شلقم، **نهاية القذافي، ثورة 17 فبراير، يوميات، وأسرار، وشهادات** (طرابلس: دار الفرجاني، 2012).

77 "شهادة عبد الرحمن شلقم"، برنامج الذاكرة السياسية، قناة **العربية** (2013).

78 شربل، **في خيمة القذافي**، ص 161، وما بعدها.

أكثر الشهود وضوحًا في بلاغة التعبير والرؤية، وكشفًا للفضائح الشخصية. ولكن من الناحية التوثيقية تُعدّ مذكراته وشهاداته الشخصية الأضعف في حقائقها وأسرارها، واعتمادها كليًا على أقاصيص الشارع السياسي الليبي زمن القذافي ونوادره التي تعامل معها بحرفية الكاتب المحترف مهنة الصحافة التي تخصص فيها.

كان أغلب تلك المذكرات والشهادات ينضوي تحت دائرة تمجيد الذات وتوزيع الاتهامات بين رفاق الأمس وشركائه، وادعاء معرفة كل شيء، ولكن سرعان ما تفقد تلك الشهادات قيمتها، عقب إدلاء الآخرين بشهاداتهم؛ من ذلك على سبيل المثال شهادة علي التريكي، الوزير عند القذافي لعقود طويلة. وتكمن أهمية شهادته في علاقته الوثيقة الصلة بملف علاقة القذافي بالقارة الأفريقية[79]. إلا أنّ شهادته جاءت خاوية على عروشها من أيّ أسرار أو حقائق. وهذا ما جعل الكاتب الليبي أحمد إبراهيم الفقيه يستهجن هذه الشهادة ويعلق عليها قائلًا: "إنني أعرف أشكاله ممن يسعون لتبييض صفحة النظام الإجرامي الانقلابي وسيده، باعتبار ما يراه تبييضًا لصفحته، وأكاد أشعر بخيبة أمل من أجرى الحديث، حين ظن أنه سيفتح واحدة من خزائن الحكم الإجرامي في ليبيا، فلم يجد في هذه الخزانة ما يزيد عن قصاصات مما كانت تنشره الصحف عن الأحداث زمن وقوعها"[80]، الأمر الذي يقلل من أهميتها وأهمية شهادات ليبية أخرى، وتظل فرضية نشر هؤلاء الساسة وغيرهم شهادات جديدة تنسف التي نشرت، قائمة لا سيما مع تعدد الشهادات والشهادات المضادة التي تنسف محتوى بعضها البعض من الأساس[81]، أو حتى الطعن في نسبة المذكرة لصاحبها[82].

خاتمة

لا نحتاج إلى عرض العديد من الشواهد والمجادلات المخيبة في مجملها للباحث التاريخي في مدى إمكانية الاستفادة من هذه المصادر الأولية في كتابة التاريخ المعاصر والراهن، والتاريخ الليبي نموذجًا، فإنّ محاولة الاستفادة من هذه المصادر تتطلب على أقل تقدير سلسلة طويلة ومعقدة من المطالعات المصاحبة، والسير الذاتية والمهنية للشهود ومعاصريهم، ومعرفة مكثفة بطبيعة العلاقة القائمة بين الشاهد والمرحلة التي يدلي بشهادته فيها، قبل الانخراط في دراسة منهجية لمحتواها، تخضع خلالها المذكرات والشهادات للنقد الداخلي بوصفه نقطةً لبداية تقييم المحتوى والكشف عن مدى التطابق بينها[83]، وهل للشاهد أكثر من شهادة أو مواقف سياسية أو أيديولوجية مسبقة أثّرت في شهادته ورؤيته للأحداث التي عاصرها أو شارك فيها؟ والفارق الزمني لتلك المشاركة، وزمن الإدلاء بالمذكرات أو الشهادات.

وأخيرًا فإنّ إمكانية توظيف المذكرات والشهادات الليبية في التأريخ لدولة الاستقلال الليبية منذ عام 1951، أمر لا يبعث كثيرًا من الأمل بالنسبة إلى الباحثين عن الحقيقة التاريخية، ولا يرجى منه كثير من النتائج، بل ربما تجرّ تلك الشهادات الباحث إلى التأريخ لأشخاص ومواقف لا للوطن الليبي. ويرجع ذلك إلى تعدد مرجعيات الكتابة والآراء في الشهادة التي اتسمت في عمومها بالحدة اللفظية والاتهامية، ونشر الفضائح الشخصية والتصورات الذهنية، وخلت من الحقائق والأسرار التي ينشدها الباحثون، إلى جانب ترجيحنا أنّ جزءًا من هذه الشهادات صدر تحت ضغوط سياسية أو مواقف محددة زمنيًا، ومن المرجح إعادة تعديلها مجددًا، والإدلاء بشهادة جديدة بحسب الموقف السياسي والمهني للشاهد.

79 المرجع نفسه، ص 223 وما بعدها.

80 أحمد إبراهيم الفقيه، "توضيح حقائق ليبية وعربية مأسوية غابت عن ذاكرة علي التركي"، جريدة **الحياة**، العدد 17996 (12 تموز/ يوليو 2012)، ص 9.

81 صلاح الدين عوض السويحلي، "علاقتنا مع محمد زيان"، جريدة **ميادين**، السنة الثانية، العدد 57 (12-18 حزيران/ يونيو 2012)، ص 16 - 17.

82 مختار الهادي بن يونس، "ملاحظات نقدية حول المذكرات المنسوبة لعون سوف المحمودي"، مجلة **الشهيد**، العدد 5 (1984)، ص 251 - 276.

83 أحمد محمود صبحي، "بين أصول التحديث وأصول التأريخ"، **مجلة كلية الآداب**، العدد 2 (1968)، ص 25.

المراجع

- **الأجناس الأدبية من الضبط إلى العبور، مقالات وفصول**. ترجمة الأمين بن مبروك. صفاقس: مكتبة علاء الدين، 2008.
- الأحمر، المولدي. **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- احميدة، علي عبد اللطيف. **الأصوات المهمشة، الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- الإدريسي، الخيري خالد. **معمر القذافي، العقيد ورفاقه وأنا، أسرار وحقائق لن يذكرها التاريخ**. سلا: فضاء الطباعة، 2012.
- أوزي، أحمد. **المعجم الموسوعي لعلوم التربية**. الرباط: منشورات مجلة علوم التربية، 2006.
- أولحاج، محمد. **بيداغوجيا تحليل الخطاب، السيرة الذاتية، المكونات، والروافد**. الدار البيضاء: مكتبة السلام الجديدة، والدار العالمية للكتاب، 2006.
- الباردي، محمد. **عندما تتكلم الذات، السيرة الذاتية في الأدب العربي الحديث**. صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ومركز الرواية العربية، 2008.
- باركلوب، جفري. **الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية**. ترجمة صالح العلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984.
- بدر، أحمد. **أصول البحث العلمي ومناهجه**. ط 5. الكويت: وكالة المطبوعات، 1979.
- البرازي، تمام. **القذافي والمعارضة من منظور منصور الكيخيا ومحمد المقريف**. د. م.: دار عكاظ، 1996.
- بغني، عمرو سعيد. **الرواية الشفهية، وتجربة الاستخدام في كتابة تاريخ الجهاد الليبي**. ضمن أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا. تحرير عمار جحيدر. طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1992.
- بن حليم، مصطفى. **صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق**. ط 5. د. م: منشورات الجبهة الشعبية، د.ت.
- ________. **ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة**. كولونيا/ ألمانيا: منشورات الجمل، 2003.
- بن يونس، مختار الهادي. "ملاحظات نقدية حول المذكرات المنسوبة لعون سوف المحمودي". **مجلة الشهيد**. العدد 5 (1984).
- بورتر، روي. **فكرة الزمان عبر التاريخ**. ترجمة فؤاد كامل. سلسلة عالم المعرفة 159. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.
- توش، جون. **المنهج في دراسة التاريخ، اتجاهات ومنهجيات وأهداف جديدة في دراسة التاريخ الحديث**. ترجمة ميلاد المقرحي. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994.
- التونجي، محمد. **المعجم المفصل للأدب**. بيروت: دار الكتب العصرية، 1993.

- **ثورة الشعب الليبي**. طرابلس: وزارة الإعلام والثقافة، 1972.
- حبيب، طارق. **ملفات ثورة يوليو، شهادات 122 من صناعها ومعاصريها**. تحقيق يونان لبيب رزق. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1997.
- خشبة، سامي. **مصطلحات فكرية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- خليل، خليل أحمد. **معجم مفاهيم علم الاجتماع**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1996.
- الدسوقي، عاصم. **البحث في التاريخ، قضايا المنهج والإشكالات**. بيروت: دار الجيل، 1991.
- الديب، علي. **مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا 1954**. القاهرة: مطابع المنار العربي، 1996.
- الديب، فتحي. **عبد الناصر وثورة ليبيا**. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
- ربيع، فوزي. **عبد المنعم الهوني شاهد على انحرافات القذافي، الملفات السرية لنظام حكم ليبيا**. القاهرة: منشورات أخبار التعليم للنشر والتوزيع، 2012.
- رستم، أسد. **مصطلح التاريخ**. جدة/ بيروت: المكتبة العصرية، 2002.
- رمضان، عبد العظيم. **مذكرات السياسيين والزعماء في مصر 1891-1981م**. ط 2. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1981.
- السبكي، آمال. **استقلال ليبيا من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943-1952م**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991.
- السراج، مصطفى. **السعداوي والمؤتمر، وضع النقاط على بعض الحروف**. طرابلس: القبس للأعمال الفنية، 2006.
- شربل، غسان. "الرائد عبد المنعم الهوني يفتح دفاتره من منفاه". مجلة **الوسط** (بيروت: 1999).
- ______. **في خيمة القذافي، رفاق العقيد يكشفون خبايا عهده**. بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر، 2013.
- شلقم، عبد الرحمن. **أشخاص حول القذافي**. طرابلس: دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ودار مدارك للنشر، 2012.
- ______. **نهاية القذافي، ثورة 17 فبراير، يوميات، وأسرار، وشهادات**. طرابلس: دار الفرجاني، 2012.
- الشيباني، عمر التومي. **مناهج البحث الاجتماعي**. ط 2. طرابلس: جامعة طرابلس، 2001.
- صبحي، أحمد محمود. "بين أصول التحديث وأصول التأريخ". **مجلة كلية الآداب**. الجامعة الليبية، بنغازي، العدد 2 (1968).
- الصيد، محمد عثمان. **محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق**. أعدها للنشر طلحة جبريل. الرباط: منشورات طوب للاستثمار والخدمات، 1996.
- الطالبي، محمد. "التاريخ ومشاكل اليوم والغد". **عالم الفكر** (نيسان/ أبريل، أيار/ مايو، حزيران/ يونيو 1974).
- عارف، جميل. **صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، د.ت.
- عبد الله، محمد قاسم. **سيكولوجية الذاكرة، قضايا واتجاهات حديثة**. سلسلة عالم المعرفة 290. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003.

- عليان ربحي وغنيم، عثمان. **أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية والتطبيق العملي**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004.
- العيسوي، عبد الرحمن. **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث**. بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997.
- قدارة، فاتح رجب. **الثورة الجزائرية من خلال مذكرات الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم، ومحمد عثمان الصيد نموذجًا)**. ليبيا: مجلة الجامعة/ منشورات جامعة الزاوية، 2015.
- القذافي، معمر. **رحلة 4000 يوم من العمل السري**. طرابلس: شعبة التثقيف بملتقى رفاق القائد، 1999.
- **الكتابات التاريخية في المغارب، الهوية، والذاكرة والإسطوغرافيا**. سلسلة ندوات ومناظرات 138. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007.
- كوثراني، وجيه. **تاريخ التأريخ، اتجاهات مدارس مناهج**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- لاكوتور، جان. **التاريخ الجديد**. ترجمة محمد المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.
- ليسير، فتحي. **تاريخ الزمن الراهن، عندما يطرق المؤرخ باب الحاضر**. صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ودار محمد علي الحامي، 2012.
- الماعزي، الأمين. **ثورة فزان على الفرنسيين (1368هـ/ 1949م)**. القاهرة: المطبعة الحديثة، 2003.
- **مشكلات في كتابة التاريخ العربي المعاصر**. أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، د. ت.
- المقرحي، ميلاد. "الرواية الشخصية والمصادر المدونة في كتابة التاريخ". **مجلة قاريونس العلمية**. السنة الثانية. العدد 4. ج 1 (1989).
- المنتصر، بشير السني. **مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي**. ط 2. بنغازي: مكتبة 17 فبراير، 2012.
- منصور، حنان. "فزان في عهد الإدارة الفرنسية 1943-1957م". رسالة ماجستير. كلية الآداب، جامعة الزاوية، 2003.
- مهدرها، أحمد. "قراءة في كتاب ذاكرة نضال وجهاد لصاحبه الغالي العراقي". **مجلة البحث التاريخي**. العدد 3 (2005).
- هينج، ديفيد. **دراسة التاريخ من خلال الروايات الشفهية**. ترجمة ميلاد المقرحي. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2003.
- وسينوبوس، لانجلوا. **النقد التاريخي**. ترجمة عبد الرحمن بدوي. القاهرة: دار النهضة العربية، 1970.
- وهبة، مجدي والمهندس كامل. **معجم المصطلحات في اللغة والأدب**. بيروت: مكتبة الآداب، د.ت.

فرايزر إيغرتون

كتاب الجهاد في الغرب

صعود السلفية المقاتلة



حـين ألّف فرايـزر إيغرتون كتـاب **الجهـاد في الغرب: صعود السـلفية المقاتلـة**، أراد تحصيـل فهـم أعمـق للسـلفية المقاتلـة التـي تعدّ واحـدة من الحـركات السياسـية الأهم اليـوم، تداركًا لنقـص معرفي ناتـج من أنها لم تنـل الفهم الـذي تسـتحقه، وذلك مـن خلال النظـر في العوامـل التي مكّنـت وسـهلت ما يسـميه إيغرتـون "المخيال السـياسي" الذي يسـمح للأفراد بتصوّر أنفسهم جزءًا لا يتجزأ من معركة عالمية بين قوى الإسلام والغرب.

يبـيّن إيغرتون في هذا الكتـاب الذي ترجمه فـادي الملحم وأصـدره حديثًـا المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات (288 صفحـة، موثقًـا ومفهرسًـا) كيف أدّى انتشـار وسـائل الإعلام الحديثة وشـيوع التنقل والهجـرات إلى إحداث تحوّل في معتقدات المسـلمين الغربيين نحو تبنّيهم أيديولوجية تدعـم سـلفية مقاتلة ضد الغـرب. يتألف الكتـاب من مقدمة وستة فصول وخاتمة.

عبد العزيز الطاهري | Abdelaaziz Ettahiri*

الشاهد والمؤرخ في المغرب: صراع أم تكامل؟

Witness and Historian in Morocco: Conflict or Complementarity?

تتناول هذا الدراسة التاريخية إشكاليةً جديدةً في البحث التاريخي المغربي. ويتعلق الأمر بجدلية العلاقة بين الشاهد (الفاعل التاريخي، والسياسي خاصةً) والمؤرخ الجامعي، بين الشهادة والتاريخ. وقد طرحت هذه الإشكالية في سياق ما عرفه المغرب من حضور لافت للذاكرة والشهادة في المشهد الاجتماعي والحقل التاريخي، واتساع دائرة البوح بما وقع في الماضي القريب والراهن؛ وذلك في سياق الانفتاح النسبي الذي عرفته الحياة السياسية وتوسيع هامش الحريات العامة التي عرفها هذا البلد في الآونة الأخيرة. وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى سوء فهمٍ وصراعات في أحيان كثيرة بين المؤرخين والشهود حول أحقيّة أيّ طرف منهما في كتابة تاريخ هذه الفترة. وقد حاولت الدراسة أن تضع حدود التمايز بين النوعين من الكتابة التاريخية، وأن تبيّن الحدود الفاصلة بينهما.

الكلمات المفتاحية: الذاكرة، الشهادة، الزمن القريب والراهن، المؤرخ، الشاهد.

Addressing a problem in Moroccan historical scholarship, this paper examines the dialectical relationship between witness (especially historical and political actors) and academic historian; between testimony and history. The paper arose in a context in which greater resources are available for Moroccan historical research, and where a greater openness about past events is possible. The proliferation of sources led to misunderstanding and conflict between historians and witnesses over which has the greater right to write the history of the period. This article sets down some early demarcations and suggests dividing lines between the two kinds of writing.

Keywords: Memory, Testimony, History of the Present Moment, Historian, Witness.

* أستاذ التاريخ المعاصر، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.
Professor of Contemporary History, Mohamed V University, Rabat, Morocco.

مدخل

تتناول هذا الدراسة إشكالية الصلة بين التاريخ والذاكرة، والفرق بين الشاهد والمؤرخ في تمثّل الماضي. وتتخذ من حالة المغرب الراهن نموذجًا لتوضيح ذلك. ويرجع سبب اختيار هذا البلد إلى أنه عرف خلال السنوات الأخيرة حضورًا كبيرًا للذاكرة، وتزايدًا لافتًا للنظر بشأن ظاهرة الإدلاء بالشهادات إزاء أحداث الماضي، وبزوغ نجم الشاهد وتصاعد دوره الاجتماعي في رسم معالم المعرفة التاريخية. فالكتابة عن أحداث ماضيه القريب والراهن، لم تعُد حصرًا على المؤرخ الجامعي، بل أصبح ينافسه فيها الشاهد الذي حضرها أو ساهم فيها.

تجليات الذاكرة وعوامل انتشارها

اتخذت هذه الشهادات التي رُوي قليل منها منذ فترة الحماية الفرنسية وبعد الاستقلال، وأغلبها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، عدة أشكال. فمنها ما هو مكتوب؛ مثل المذكرات، والسير الذاتية، والسير الغيرية، والكتابات السياسية والمقالات والحوارات التي نُشرت على صفحات الجرائد. ومنها ما كان شفاهيًا، سواء رُوي في الإذاعات أو في برامج التلفزيونات، المحلية أو الأجنبية. كما تزخر كثير من المواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، من خلال الإنترنيت، بعدد كبير من الشهادات المكتوبة والمصورة. وهذا ما يجعلنا نعيش اليوم في المغرب "عصر الشاهد"[1] بامتياز.

يختلف انتماء الشهود؛ سواء خلال الأحداث المحكيّة، أو في سياق الشهادة. فمنهم أفراد من الأسرة الملكية (الملك الحسن الثاني، والأمير مولاي هشام)، وبعض قادة المقاومة المسلحة خلال الفترة الاستعمارية (الغالي العراقي، والفقيه البصري، وبنسعيد أيت يدر، والحسين برادة، وعبد الكريم الخطيب، وغيرهم)، وعدد من زعماء الحركة الوطنية خلال الفترة نفسها، سواء في المنطقة السلطانية (حزب الاستقلال؛ مثل علال الفاسي، وعبد الكريم غلاب، وأبو بكر القادري، وحزب الشورى والاستقلال؛ مثل محمد حسن الوزاني، وعبد الهادي بوطالب، وأحمد معنينو)، أو في المنطقة الخليفية (الإصلاح الوطني؛ مثل التهامي الوزاني)، وكثير من قادة أحزاب فترة الاستقلال، وبعضها تفرّع من الحركة الوطنية، بخاصة عن حزب الاستقلال، مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (المهدي بن بركة، وغيره)، والاتحاد الاشتراكي (عبد الرحيم بوعبيد، ومحمد اليازغي، ومحمد الحبابي، وغيرهم)، وحزب الحركة الشعبية الذي انتمى بعض مؤسسيه إلى جيش التحرير (المحجوبي أحرضان)، وأحزاب أخرى؛ كالحزب الوطني الديموقراطي (عبد الله القادري)، ومذكرات لأفراد خارج نسق الحركة الوطنية (مذكرات عبد الصادق الكلاوي التي استعاد فيها حياة والده الباشا التهامي الكلاوي الذي كان محطّ اتهام الحركة الوطنية بخدمة المشروع الاستعماري)، إضافةً إلى ما كتبه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، خلال الفترة الموسومة بسنوات الجمر والرصاص، أو أفراد من عائلاتهم (أحمد المرزوقي، ومحمد الرايس، وجواد مدادوش، وأحمد الوافي، والبشير بن بركة، وغيرهم)، وبعض المثقفين الأكاديميين (محمد عابد الجابري وأحمد التوفيق، وغيرهما)، وبعض المهنيين؛ مثل الصحافي (مصطفى العلوي، وخالد الجامعي، وغيرهما)، والفنان (العربي باطما عضو مجموعة ناس الغيوان)، وضابط المخابرات (محمد البخاري). كما تجدر الإشارة إلى أنّ المغرب كان موضوعًا كليًا أو جزئيًا لمذكرات بعض الأجانب؛ مثل جيلبير كرانفال

1 Annette Wierviorka, *L'ère du témoin* (Paris: Pluriel, 2002).

(مقيم عامّ فرنسي في المغرب خلال فترة الحماية)، وإدغار فور (رئيس وزراء فرنسي أسبق)، وونستون تشرشل (رئيس وزراء بريطاني أسبق)، ووطنيين جزائريين وتونسيين.

وقد استعاد هؤلاء الشهود تجاربهم الشخصية والسياسية والمهنية، كما تطرقوا إلى جملة من الأحداث التي عاشوها وشهدوها، وأدلوا بآرائهم في جملة من القضايا المعرفية، بعضها لا يزال يثير كثيرًا من النقاش والجدال الفكري والسياسي نظرًا إلى حساسيتها؛ مثل قضايا الانتماء والهوية الدينية واللغوية، وعلاقة الدين بالسياسة، والنظام الاستعماري وتطوراته وخصائصه، والكفاح الوطني وأساليبه، وتفاصيل الحياة السياسية وبعض خباياها، والمسألة الحقوقية، وعلاقات المغرب بجواره الإقليمي ومحيطه الدولي.

ويفسر هذا الصعود الكبير لدور الشاهد بعدة عوامل؛ من بينها الظرفية السياسية التي اتسمت باتساع هامش الحريات، وخاصةً في سياق "العدالة الانتقالية" التي جسدتها أعمال "هيئة الإنصاف والمصالحة" التي انكبت على طيّ ملفات انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الفترة السابقة الذكر، وهذا ما أتاح فرصةَ البوح بكثير من أسرار هذا التاريخ لكثير من الشهود.

علاوةً على ذلك، نجد أنّ أغلب الشهود فاعلون سياسيون، وهم يملكون الإمكانات والأدوات السياسية التي تمكّنهم من "فرض" منظورهم بشأن الماضي. إضافةً إلى عدم حاجة الشاهد إلى التخصص المعرفي، والبحث في الأرشيفات، والاشتغال بالوثائق التاريخية، والانهماك في دراستها لاستخلاص أحداث الماضي؛ لأنّ الذاكرة هي مصدر جلّ ما يشهد به، فضلًا عن أنّ الإعلام، المقروء والمسموع والمرئي والإلكتروني، أكثر توجهًا إلى تقديم شهادات عن الماضي بسبب ما تلاقيه من متابعةٍ كثيفة، ورواج كبير بين مئات الآلاف، بل ملايين "المستهلكين" للمنتوج الإعلامي، وليس ذلك بسبب فائدتها التاريخية أو حتى متعتها الأدبية فحسب، بل لأنها تَفي بمادة خصبة للإثارة والفرجة الإعلامية والسياسية والأيديولوجية؛ نظرًا إلى تناسل بعضها من بعض، وتضاربها، وصراعاتها الشخصية والسياسية. وقد طغى هذا الجانب الفرجوي التبسيطي المبني على قيم الاستهلاك السريع، الذي تتحكم فيه سلطة اللغة السردية البسيطة ودكتاتورية الصورة، على حساب المعرفة التأملية العالمة القائمة على التجريد والعقلنة والنقد والمناهج العلمية والتحليل العميق. وأعطت هذه الدينامية الإعلامية زخمًا كبيرًا للشهادات الشفوية والمكتوبة. فقد تحولت الشهادة إلى منتوج وسلعة إعلامية منتشرة على نطاق واسع جدًّا، في وقتٍ لا يتجاوز فيه عدد النسخ التي تطبع من كتاب تاريخ بضع مئات وآلاف في حالات استثنائية؛ وذلك في بلد ما زالت فيه نسبة الأمية مرتفعةً، والأغلبية العظمى من مواطنيه "تخاصم" قراءة الكتاب الأكاديمي؛ لأسباب اقتصادية وثقافية وتربوية، كما أنّ الكتاب يعرف أزمةً حقيقيةً على مستوى الثقافة العالمة النظرية والتجريدية، في ظل تراجع موقع المثقف وتبعيته للسياسي، أو عزلته في أبراجه الثقافية البعيدة عن الواقع، بعد أن كان سابقًا موجهًا إلى السياسي، ومؤطرًا لعمله؛ من النواحي العلمية والنظرية والفلسفية.

ويشكل هذا الوضع الذي منحه الإعلام للذاكرة والشاهد نوعًا من "الكوابيس" بالنسبة إلى المؤرخ، بتعبير فرانسوا هارتوغ. فالذاكرة أصبحت سلعةً ومقدسةً ومجزئةً ومدويةً وشاملةً، كما أنها تنفلت من أيدي المؤرخين، وتداولها يتمّ عبر الإعلام كتاريخ حقيقي[2].

2 François Hartog, "Le témoin et l'historien," *Gradhiva*, no. 27 (2000); Sonia Combe, "Témoins et historiens: pour une reconciliation," in: Jean-François Chiantaretto & Régine Robin (direction), *Témoignage et écriture de l'histoire* (Paris: L'Harmattan, 2003), p. 22.

وفي وقت تتزايد فيه مساهمة الشاهد في رواية الماضي القريب (الحماية) والراهن (الاستقلال)، يعرف التاريخ الجامعي نوعًا من التراجع. فعلى الرغم من أنّ ما عرفه البحث التاريخي من تطورات كمية ونوعية مهمّة، ما زالت تعترض المؤرخين عدة صعوبات إبستيمولوجية وسياسية في الكتابة عن هذا الماضي، حتى أنّها تجعل بعضهم يعزفون عنه أحيانًا. ومن بين الصعوبات ما يتعلّق بالوثائق والأرشيف، إمّا لندرتها أو لوفرتها وتباينها وعدم تنظيمها، ما يطرح صعوبةَ الإلمام بها كلّها، أو صعوبة الوصول إليها. ويرى بعض المؤرخين أنّ هذا الزمن ليس بعيدًا في الماضي على نحوٍ كافٍ يجعله موضوعًا للدراسة التاريخية؛ لهذا تركوه إلى أن تنطفئ كلّ أضوائه ويختفي الفاعلون الذين ساهموا في صناعته وتكفّ الذاكرة عن استعادته، ففسحوا بذلك المجال أمام الشهود الذين بدؤوا يروُون عنه أكثر فأكثر. وزيادة على ذلك، فإنّ بعض الفاعلين التاريخيين خلال هذا الماضي ما زالوا أحياءً، ومنهم، أو من ورثتهم، مَن يحتل مواقع مهمةً في الدولة، وهم يتوجسون بكلّ ما يُكتب عن هذه الفترة، وهذا ما يمثل نوعًا من "الفزاعة" بالنسبة إلى المؤرخ. كما أنّ الأحزاب السياسية، وخاصةً المنحدرة من الحركة الوطنية، تظهر يقظةً كبيرةً تجاه ما يُكتب عن هذا الماضي الذي تنهل منه شرعيتها السياسية[3]. وبسبب ذلك، يظن كثير من المؤرخين أنّه من المبكر كتابة تاريخ علمي لهذه المرحلة؛ لأنّ الرهانات السياسية تشكّل عقبةً أمام ذلك.

وما زال كثير من المؤرخين المغاربة، كما هو الشأن في العالم، متحفظين من الولوج في كتابة التاريخ الراهن؛ وذلك لأسباب معرفية وسياسية. فدراسة مرحلة ما بعد سنة 1956 تقتضي في البداية إحاطةً شاملةً بمرحلة الحماية التي سبقتها والإجابة عن كلّ إشكالياتها وأسئلتها. كما أنّ التاريخ، بحسب رأيهم، يحيل على الماضي. أمّا الزمن الراهن، فيستدعي الآنيَّ. وهو يفتقد المسافة الزمنية الضرورية لمقاربة موضوعية. ثمّ إنّ كتابة هذا التاريخ بالضوابط الأكاديمية المتعارف عليها أمرٌ بالغ الصعوبة؛ بسبب ضغط الطلب الاجتماعي على التاريخ، وتأثير الذاكرة والسياسة، وهيمنة الوثائق الصحافية والنقص في أرشيف الدولة.

إضافةً إلى ذلك، يعيش البحث التاريخي حالةَ تراجع وأزمة، وليس ذلك في المغرب فحسب، بل على المستوى العالمي كلّه. وفي هذا الصدد، يُواجَه التاريخ، بعد التطور اللساني الكبير، بعدة انتقادات بخصوص علميته. فقدتمّ التشكيك في قدرته على إعادة إنتاج حقيقة الماضي. كما أنّ بعضهم يتحدّث، بعد تزايد أهمية الذاكرة في الكتابة عن الماضي، وتواتر الأحداث السياسية، وتطور وسائل الإعلام في ظل العولمة، عن "عودة الحدث"[4] السياسي السردي الذي طالما تجاهله التاريخ الإشكالي البنيوي الذي أسسته مدرسة الحوليات والتاريخ الجديد. وثمة، أيضًا، من يتحدث عن "التاريخ المفتت"[5] الذي يعاني التشظي بسبب تعدد مواضيعه، وهو مهدد بفقدان هويته، نظرًا إلى تأثره بمناهج العلوم الإنسانية ومواضيعها. وهناك من رأى أنّ علمية التاريخ مسألة غير ممكنة، لأنه لا يعدو أن يكون سردًا أدبيًّا[6]. وقد وصف مؤرخون مغاربة وضعية التاريخ المغربي بنعوت تحيل على أزمته، منها "التراجع" والانكماش"[7]، و"البؤس"[8].

في ظل هذه التحولات التي تشهدها المعرفة التاريخية المتمثلة في تزايد حضور الذاكرة وتراجع التاريخ الأكاديمي، غدَا الشاهد فاعلًا أساسيًا في كتابة التاريخ وروايته، وأصبحت الشهادات تشكّل رهانًا حاسمًا في قراءة الماضي وتأويله. وأصبح

---

3 Mohamed Kenbib, "Ecriture et réécriture de l' histoire contemporaine du Maroc," in: Mohamed Kenbib (coordination), *Du protectorat à l'indépendance problématique du temps présent*, série colloques et séminaire, no. 133 (Casablanca: Imprimerie Najah eljadida, 2006), p. 26.

4 Pierre Nora, "Le retour de l'événement," in: J. Le Goff & P. Nora, Faire de l'histoire: Nouveaux problems, vol. 1 (Paris: Gallimard, 1974).

5 فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

6 Paul Veyne, *Comment on écrit l'histoire* (Paris: Seuil, 1971), p. 185.

7 محمد كنبيب (تنسيق)، **التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ**، سلسلة ندوات ومناظرات 158 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2009)، ص 10.

8 محمد حبيدة، **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات** (الرباط: دار الأمان، 2015).

الشاهد، انطلاقًا من موقعه السياسي والاجتماعي والإعلامي والثقافي، يمارس ضغوطًا على المؤرخ، وذلك بهدف إنتاج معرفة تاريخية عن فترةٍ سابقةٍ لا تخرج عن الإطار الذي تحدده الذاكرة وتمثلاتها. والواقع أنّ تاريخ الفترة القريبة والراهنة بالمغرب يكتب اليوم، منذ مدة ليست بالبعيدة، باستعارة قولٍ لبيير نورا، تحت ضغط الذاكرات ومصالحها وفضولها[9]. وقد أدى هذا الوضع إلى كثير من سوء الفهم والجدال، وأدّى أحيانًا إلى الصراع والاصطدام بين الشاهد والمؤرخ، في المغرب، وفي كثير من دول العالم، حول من يملك أحقية كتابة التاريخ القريب والراهن وحقيقته. هذا من دون أن ننفيَ، في هذا الصدد، بعض المحاولات - على قلّتها - لإيجاد فضاءات وأرضيات مشتركة من أجل تنسيق الجهد بين الطرفين.

ويعتمد الشاهد على الذاكرة مصدرًا لروايته، وعلى حضوره في الواقع الماضي؛ ذلك أنّه ينطلق من فكرة يعدُّها نقطةَ قوةٍ لروايته التاريخية تجعله يكتب التاريخ بجدارة واستحقاق؛ هي أنه شاهد عيانٍ رأى الأحداث التاريخية بأمّ عينه وعايشها وحضرها، بل إنّه ساهم في صناعتها، وهو يعدُّ ذلك أفضل طريقة للكتابة عن هذه الأحداث، ويعُدّه دليلًا قاطعًا على صدق شهادته وامتلاكه حقيقية الماضي[10]. لذا، فهو يرى أنّ حججه من قبيل: "لقد كنت حاضرًا" و"رأيته بأمّ عيني"، أو "قال لي"، و"أعرفه"، و"أصدقه"، بمنزلة البراهين القاطعة التي لا يجوز تكذيبها.

أمّا المؤرخون، فقد واجهوا الذاكرة وحذّروا منها على الدوام. وفي أحسن الأحوال، يدرجون ما يرويه الشهود في إطار الذاكرة والشهادة والرواية الانفعالية والسرد الأدبي الذي قد يجنح إلى الخيال، بدلًا من إطار التحليل العقلاني والكتابة التاريخية المتخصصة القائمة على الدراية[11]، وينتقدونه بذاتيته وانتقائيته المفرطة وخدمته لمصالح الشهود السياسية[12].

وإذا كان الشاهد يعتمد في دفاعه عن كتابته التاريخية على امتلاكه امتياز الحضور في الأحداث المرويّة، فإنّ المؤرخ يرى أنّ ذلك غير كافٍ؛ نظرًا إلى افتقاد الشاهد للتكوين المعرفي المتخصص والمهارات العلمية والمنهجية لكتابة التاريخ.

نظرة الشاهد إلى التاريخ

يقع كثير من الشهود في نوع من التناقض في ما يتعلق بطبيعة رواياتهم وحدودها. فمن جهة، يعبّرون، في أغلب الأحيان، عن وعيهم بأنّ ما يروونه ينحصر في إطار الذاكرة والشهادة، وأنه مادة أولية لكتابة التاريخ وليس تاريخًا متخصصًا[13]. لكنهم، من جهة أخرى، يسعون - عن وعيٍ أو عن غير وعيٍ - إلى وضع نوع من الرقابة والسلطة على الماضي الذي ساهموا في صناعته. فهم من ناحية، يشيرون أحيانًا في عناوين شهاداتهم أو في متونها إلى أنّ رواياتهم كتابة تاريخية[14]، ومنهم من رأى أنّه

9 بييرا نورا، "الذاكرة والتاريخ"، في: محمد حبيدة، **من أجل تاريخ إشكالي ترجمات مختارة** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005)، ص 102.

10 أحمد معنينو، **ذكريات ومذكرات**، ج 1 (طنجة: مطبعة سبارطيل، د. ت)، ص 5؛ محمد الحسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، ج 1 (الرباط: منشورات مؤسسة محمد الحسن الوزاني، 1982)، ص 9.

11 إبراهيم بوطالب، "الذاكرة والتاريخ"، **مجلة البحث التاريخي**، العدد 1 (2003)، ص 17 - 18.

12 بشأن نموذج ذلك الملف المتعلق بموضوع "المذكرات والتاريخ"، انظر: **مجلة البحث التاريخي**، العدد 3 (2005)، ص 63–130.

13 عبد الهادي بوطالب، **ذكريات.. شهادات.. ووجوه**، ج 1 (الرباط: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1992) ص 7؛ أبو بكر القادري، **مذكراتي في الحركة الوطنية**، ج 1 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1993) ص 5؛ الوزاني، ص 10.

14 التهامي الوزاني، **المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب**، تحقيق وتعليق محمد بن عزوز حكيم (الرباط: مطبعة الساحل، 1980)؛ عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج 1 (الرباط: مطبعة الرسالة، 1987)، ص 10.

مؤرخ موضوعي[15]، من دون عناء توضيحٍ لقصدهم من التاريخ؛ إن كانوا يعنون الكتابة عن الماضي، بصفة عامة، أو الكتابة التاريخية المحترفة. ومن ناحية ثانية، نجد بعض الشهود يخلطون بين الذاكرة والتاريخ، ويرون أنّ شهادتهم تجمع بينهما[16].

أليس في هذا الموقف تناقض؟ إنّ الشاهد يقدّم شهادته، بوصفها مادةً وثائقيةً أوليةً يمكن للمؤرخ أن يعتمد عليها في كتابة التاريخ، ثمّ يقول بعد ذلك إنّ هذه الشهادة تمثّل أفضل طريقة لكتابة هذا التاريخ. أليس في ذلك "مصادرة" لحق المؤرخ في إعادة إنتاج كتابة تاريخية خاصة به، ورغبة في سجن معرفته التاريخية في إطار الذاكرة والشهادة؟ وما الداعي أصلًا إلى كتابة التاريخ ما دام ما يكتبه الشاهد الفاعل التاريخي هو أفضل طريقة للكتابة عن الماضي؟

هذه التناقضات هي التي جعلت كثيرًا من الشهود وعائلاتهم ينزعجون ممّا كتبه بعض المؤرخين، لأنهم ينتظرون من هؤلاء كتابةً تاريخيةً مطابقةً لشهاداتهم، ويتضايقون من النقد التاريخي الموجه إلى هذه الشهادات أو إلى أدوارهم خلال الأحداث.

يدافع الشهود عن أنّهم يقومون بعمل المؤرخ[17]، ويُعلنون في مقدمات شهاداتهم عن ميثاق أخلاقي بينهم وبين القارئ، يلتزمون بموجبه بقول الحقيقة التاريخية، وتوخِّي الصدق والنزاهة والموضوعية، والتجرد من العوامل الذاتية والسياسية التي من شأنها أن تؤثّر في حقيقة ما يكتبونه من أحداث الماضي، ويرون أنّ هدفهم من الشهادة هو القيام بواجب الذاكرة لحفظ الماضي من النسيان، وتلبية الطلب الاجتماعي الذي يلحّ عليهم في الإدلاء بها، وقد استأمنهم على الماضي لتعريف الأجيال الحالية والمستقبلية بحقيقته، وليس لأهداف أخرى شخصية أو سياسية أو أيديولوجية[18]. لكن عند دراسة بنية هذه الشهادات، ومستويات الخطاب فيها، وسياق إنتاجها، يُتبيَّن أنّ حضور الشاهد في الأحداث التي يرويها لا يعني امتلاكه الحقيقة التاريخية المطلقة، لأنّ خصائصها الأدبية والذاتية والزمنية والسياسية والاجتماعية تشكّل عوائق واستعصاءات تحول دون تحقق كامل لميثاق الحقيقة والإخلاص للماضي الذي سعت للوصول إليه.

ويمكن تلخيص هذه الاستعصاءات في المفهوم الذي عبّر عنه فيليب لوجون بـ "الأيديولوجيا البيوغرافية"[19]، وهي استعصاءات تحضر في كلّ ذات تستعيد ماضيها وذاكرتها وتكتبهما. ونقصد بها ثلاثة مستويات. يتمثل الأول في تغيير الحياة الواقعية وإخفائها بواسطة التمثلات التي يكوّنها الناس عنها. أمّا الثاني، فهو التبرير وإضفاء المشروعية، وهو يرتبط بظاهرة السيطرة والسلطة، عن طريق استعمال البلاغة في الخطاب العمومي. وأمّا الثالث، فهو الوظيفة الإدماجية للأيديولوجيا في احتفالات الذاكرة، ويقوم هذا المستوى بتأويلات مستمرة لأحداث الذاكرة لا تكفّ عن تعديلها[20].

15 عبد الهادي بوطالب، **نصف قرن في السياسة** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 5.

16 الحسن الوزاني، ص 15.

17 Christian Jouhaud & Dinah Ribard & Nicolas Schapira, *Histoire, Littérature, Témoignage: Ecrire les malheurs du temps*, Collection Folio Histoire (Paris: Gallimard, 2009), p. 27.

18 للاطلاع على ذلك، يمكن العودة إلى مقدمات كثير من مذكرات الوطنيين المغاربة وكتاباتهم؛ كعلال الفاسي، ومحمد الحسن الوزاني، وأبو بكر القادري، وعبد الهدي بوطالب وأحمد معنينو، وغيرهم.

19 Philippe Le Jeune, *Moi aussi* (Paris: Seuil, 1986), p. 287.

20 بول ريكور، **من النص إلى الفعل**: **أبحاث في التأويل**، ترجمة محمد برادة وحسان بورقية (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2001)، ص 300 - 306.

تُعدّ هذه الأيديولوجيا البيوغرافية الذاكرية، بهذه المستويات الثلاثة، من العراقيل والموانع التي قد تقف حاجزًا دون اكتمال ميثاق الحقيقة في الشهادة. وإنّ كثيرًا من الشهود يقدمون شهاداتهم عن فترات كانوا من الفاعلين فيها، ولم يكونوا مشاهدين متفرجين على أحداثها فحسب. وهو ما يُفقد الشاهد وضعية "الطرف الثالث" بين أطراف الحدث وصفة "الحياد" التي يفترض أن تكون قائمةً أثناء أداء شهادته. فأغلب الشهود كانوا فاعلين في تنظيمات حزبية، وتيارات سياسية، وتوجهات أيديولوجية مختلفة، تميزت العلاقات بينها بمنافسات وصراعات حادّة أحيانًا، وبتناقض المصالح والرؤى واختلاف التقديرات والمواقف أحيانًا أخرى. وعلى سبيل المثال، كان للصراع السياسي على زعامة الحركة الوطنية بين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، وهو أمرٌ أدى إلى انشقاق الحركة، تأثير واضح في روايتَي الطرفين لنشأة الحركة الوطنية، ومسارها، وعوامل انشقاقها، ومساهمة تنظيماتها، إذ تبادلَا الاتهام بالمسؤولية عن ذلك.

إضافةً إلى ذلك، تستقي الشهادة مادتها من الذاكرة التي هي قناة مباشرة داخلية انفعالية و"متمركزة دومًا على الذات ومنظمة حولها سواء كانت ذاتًا فرديةً أو جماعيةً"[21]، لهذا فإنها تتسم بحضور كبير للذاتية، فكثير ممّا ترويه محكومٌ بالدوافع الفردية والنفسية المتمثلة في تمجيد الذات وإبراز مساهمتها التاريخية.

إنّ الشاهد فاعل سياسي يذكّر بالماضي، لكنه في الوقت ذاته يستدعيه لمنح معنًى لحياته وتشكيل هويته الشخصية، تقوده في ذلك مصلحته، فهي تساعده على العيش بطريقة أفضل، وتساهم في راحته العقلية ورفاهيته، على الرغم من أنّه يعتقد أن ذكرياته تعود بالفائدة على الصعيد الجماهيري[22].

يُضاف إلى ذلك أنّ هذه الشهادات محكومة بالسياق، والانتماء، والواقع السياسي والاجتماعي للكتابة وتوازناته ورهاناته. ومن ثمّ، فإنّ حاضر الشهادة، بأبعاده الذاتية والنفسية والسوسيولوجية والسياسية يتحكم في الشهادة نفسها ويوجّه تمثلاتها بحسب معطياته، ولا يكون دائمًا بحسب الواقع كما كان. وهنا، يمكن أن تكون تمثلات هذه الشهادات في بعض الحالات مخالفة لما حدث في الماضي. فالبعد الذاتي في الشهادة وسياقها يجعلانها روايةً جزئيةً من زاوية نظرٍ أحادية فردية تنطلق من الشاهد نفسه وتُروى عنه، انطلاقًا من موقعه الشخصي والسياسي والاجتماعي في الأحداث المروية، وهو موقع مهما كبر يبقى صغيرًا، مقارنةً بالمجال الجغرافي والزمني الذي تقع فيه. لهذا، فإنّها تفتقد الرؤية الشاملة.

إنّ هذه الشهادات بمنزلة سرد أدبي؛ لأنها تركّز على السيرة الذاتية والتاريخ الفردي والحدث السياسي. صحيح أنها تذكّر بأحداث وقعت في الماضي ظلت مخزنةً في الذاكرة، وأنّها بمنزلة صورٍ وقعت في الماضي وليست متخيلةً، لكنها تسعى للإقناع عن طريق الحبكة الأدبية بما تمتاز به من بلاغة وجمالية فنية وإبداعية، وهو ما قد يجنح بها إلى إضفاء بعض الصور الخيالية على الوقائع التاريخية، وتكفي الإشارة، في هذا السياق، إلى التمثلات التي ترسمها بعض الذاكرات لزعماء الحركة الوطنية خلال الفترة الاستعمارية، وفي مقدمتهم السلطان، والتي تنفي عنهم كلّ الأخطاء والأهواء والمصالح وترفعهم إلى مستوى القداسة والأسطورة. وتكمن الخطورة، أيضًا، عندما ترتقي هذه الذاكرات من مستوى السرد الحكائي الأدبي البسيط لأحداث الماضي، إلى مستوى تأويلها لأسباب ذاتية أو أيديولوجية أو سياسية مرتبطة بحاضر الإدلاء بها؛ بما يتميز به من رهانات

21 Krzysztof Pomian, "De l'histoire, partie de la mémoire, à la mémoire, objet de l'histoire," *Revue de métaphysique et de morale*, no. 1 (Mars 1998), p. 97.

22 تزفيتان تودوروف، **الأمل والذاكرة: خلاصة القرن العشرين**، ترجمة نرمين عبد الله العمري (الرياض: مكتبة العبيكان، 2006)، ص177-178.

ومصالح وتوازنات وصراعات وتوافقات. وهذا ما قد يجعل تمثلات الشاهد بمنزلة قراءة في الماضي الذي شهده في ضوء الحاضر الذي يشهد فيه، على نحوٍ يكسبه عدة معانٍ جديدة لم تكن فيه عند حدوثه، فيرويه مشوبًا ببعض الصور الخيالية. إنّ الشاهد لا يخلق واقعًا جديدًا، لكنه يضفي على الواقع الماضي معانيَ جديدةً تحت وقع الحاضر وضغوطه.

وتقوم الشهادات بدور تبريري يتجلى في إضفاء الشرعية التاريخية على الفاعلين التاريخيين الذين يكتبونها، بخاصة أنّ الماضي يُعدّ من الموارد الأساسية للشرعية بالنسبة إلى مختلف القوى المجتمعية في المغرب. وتتحكم الاستعمالات السياسية والاجتماعية للماضي، والانتماءات والسياقات والتوازنات والإكراهات السياسية والاجتماعية، في ما يتمّ إعادة إنتاجه من تمثلات حول الماضي. كما أنّ هذه الشهادات تكون، في أحيان كثيرة، مجالًا للصراع وتصفية الحسابات السياسية بين الأفراد أو بين التنظيمات. ويكفي أن نورد نموذجًا لذلك في شهادتَي زعيمَي الحركة الوطنية المغربية، إذ تبادل كلّ من علال الفاسي، في **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ومحمد حسن الوزاني، في **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**، التهميش والإقصاء وعمل كلّ واحد منهما على تقزيم مساهمة الآخر في تاريخ الحركة الوطنية[23].

يتمثل الإكراه والاستعصاء، الذي يواجه مسألة الحقيقة في الشهادة ويجعلها في موضع حرجٍ، في تلازم مسألتَي الذاكرة والنسيان. ففي مقابل ما يتمّ استعادته وكتابته وتخليده من أحداث، يتمّ بالضرورة نسيان أحداث أخرى عمدًا، أو عن غير قصد، وتتخذ عملية النسيان أو إستراتيجيته في الشهادة عدة أشكال؛ منها الإخفاء، والتهميش، والتشويه، والتحريف، والانتقائية، والنسيان الكامل، أو الصمت المطبق.

ولا تعني هذه الملاحظات التي سجّلناها بخصوص الشهادات التاريخية - وأغلبها يدخل ضمن الانتقادات التي يوجهها إليها المؤرخون - تنقيصًا منها أو نظرًا إليها بوصفها جنسًا تاريخيًا هامشيًا أو قاصرًا عن إدراك الواقع الماضي. فهذه الملاحظات من خصائص كتابة السير الذاتية، على الرغم من الحضور الكبير للحدث التاريخي فيها، بل نسجل أنها تتميز بخاصية معاينة الماضي والحضور فيه، وتتسم بقوة التعرف إلى الماضي وطموح الإخلاص له، وهو ما تتميز به الذاكرة. لكنها تفتقد النظرة الشمولية والرؤية العقلانية، ما يؤدي إلى عدم قدرتها على استكمال ميثاق الحقيقة. إنها تتضمن كثيرًا من المعطيات والمعلومات التي يصعب إيجادها، أحيانًا، في مصادر أخرى. ثمّ أليست هذه الإشكاليات والاستعصاءات مطروحةً حتى على المؤرخ المهني؟ ألا ينتج هو كذلك معرفةً تاريخيةً ذاتيةً خاضعةً لجاذبية السرد والبلاغة، ولسلطة التمثل، ولثقل الواقع التاريخي الذي ينتجها فيه؟

التاريخ بوصفه مهنةً

إذا كانت الشهادة روايةً أدبيةً تاريخيةً للماضي، اعتمادًا على الذاكرة، من طرف شخص شارك في صناعته أو كان ضحيةً فيه، فإنّ التاريخ يندرج ضمن العلوم الإنسانية، أمّا موضوعه فهو "الإنسان في الزمن"[24]. وهو مهنة[25] لا يقوم بها إلا أقلية

23 للاستزادة بشأن مقالة جامع بيضا، انظر: "الخلاف بين علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من خلال 'الحركات الاستقلالية' وبعض المذكرات الوطنية"، **مجلة البحث التاريخي**، العدد 3 (2005)، ص 63 - 72.

24 Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier de l'historien* (Paris: Armand Colin, 2002), p. 52.

25 Paul Ricoeur, *La Mémoire. L'Histoire. L'Oubli* (Paris: Seuil, 2000), p. 215;

وانظر: عبد الله العروي، **مفهوم التاريخ**، ج 1 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 17.

من المتخصصين الذين تدرجوا في مستويات التكوين الجامعي والبحث العلمي. وهم يكرسون جهدهم للبحث في بقاياه وآثاره والنبش في الوثائق الغميسة، باستعمال جميع أدوات الفكر، وفي طليعتها النقد للكتابة عنه؛ بحسب قواعد المهنة وأصولها، وهدفهم من وراء ذلك بلوغ الحقيقة الموضوعية. صحيح أنّ المؤرخ هو في الوقت نفسه عالِم يكتب التاريخ، لكنه أيضًا مواطن يصنع التاريخ إلى جانب باقي الفاعلين، وقد يكون فاعلًا سياسيًا، أي إنّه قد يكون شاهدًا، لكنه لا يمكن أن يقوم بإعادة إنتاج الماضي بمهنية، وأن يقترب من العلمية والموضوعية، إلا إذا وضع مسافةً منهجيةً ومعرفيةً بينه وبين الشاهد وكفّ هو نفسه عن أن يكون شاهدًا.

ينتج المؤرخ معرفةً غير مباشرة تنجز عبر ثلاثة أطوار وعمليات أستغرافية شاقة ومتداخلة، قبل أن تصبح في متناول القارئ. فالطور الأوّل أرشيفي وثائقي يهدف إلى إقامة الحجة الوثائقية، والطور الثاني تفسيري يتعلق بتحديد العوامل المفسرة للأحداث والوقائع. أمّا الطور الثالث، فهو تمثلي؛ أي إنّه يكمن في كتابة المعرفة التاريخية[26].

يمثّل وضع الأرشيف وتشكيله ودراسته أوّل أطوار المعرفة التاريخية. وفيه يتمّ تحويل الذاكرة والشهادة إلى مادة أولية وثائقية يشتغل بها المؤرخ لإنجاز معرفته. ويساهم تأسيس الأرشيف وإقامة الوثائق في وضع مسافة فعلية بشأنهما[27]. كما يعتمد المؤرخ على مادة مصدرية ووثائقية متعددة ومتنوعة مكتوبة وشفاهية ومادية. ويساعده ذلك على إنتاج معرفة تاريخية لا يصل إليها ذهنه إلا عبر قنوات أذهان إنسانية مختلفة وشهادات متعددة ومصادر مختلفة، وهذا ما يتيح له فرصة بناء نظرة شمولية ومتكاملة. وفي تعامله مع الأرشيف، وفي اشتغاله بالوثائق والشهادات، يعتمد على النقد التاريخي، وهو يُعنى بتفكيك بنيتها للتعرّف إلى ظروف إنتاجها والإحاطة بنقائصها[28]. والهدف من ذلك هو أن يقيم حجته الوثائقية، وأن يَسُوق أدلته على فرضياته وأطروحاته.

وعلى الرغم من أهمية اعتماده على الوثيقة والشهادة ونقدها في إنتاج المعرفة التاريخية، فإنّ حجّته لا ترقى إلى مستوى الحجة لدى العلوم الطبيعية. فحجة المؤرخ تقوم على منطق الاحتمال أكثر ممّا تقوم على الضرورة المنطقية[29]. ومع ذلك، "لا نملك أفضل من الشهادة ونقد الشهادة من أجل صدقيّة التمثل التاريخي"[30].

إضافةً إلى توظيف المادة المصدرية ونقدها، يقوم المؤرخ، في الطور الأستغرافي الثاني، بالتفسير التاريخي لتحديد أنماط الارتباط بين الوقائع الموثقة. وفي هذا المستوى تتأكد بقوة أكثر استقلالية التاريخ عن الذاكرة والشهادة على الصعيد الإبستمولوجي. ويربط المؤرخون علمية التاريخ بإقامته روابط تفسيرية بين الظواهر التي يدرسها على غرار العلوم الطبيعية. غير أنهم يواجَهون بانتقادات كبيرة بهذا الخصوص، فقد ساد جدال كبير حول طبيعة التفسير التاريخي ومدى علميته، وطرحت عدة إشكاليات من بينها تنوع أنماط تفسير التاريخ وفهمه، والكيفية التي يمكن من خلالها للمؤرخ أن يفسر أحداثًا تاريخيةً من طبيعتها أنها وحيدة وفريدة ولا تتكرر، في وقت نجد فيه أنّ التفسير العلمي في العلوم فعلًا يبحث عن إقامة قوانين علمية

---

26 Ricoeur, p. 169.

27 بول ريكور، "كتابة التاريخ وتمثل الماضي"، في: حبيدة، **من أجل تاريخ إشكالي**، ص 172.

28 جاك لوغوف، "التاريخ الجديد"، في: جاك لوكوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 129.

29 ريكور، "كتابة التاريخ"، ص 174.

30 Ricoeur, p. 364.

عامة على حالات من طبيعتها أنها منتظمة ومتكررة. وهناك من يقول بتفسير التاريخ بقوانين عامة شاملة مهيمنة، ويرى أنّ للتفسير الوظائف نفسها في التاريخ والعلوم الطبيعية، ويرفض الطبيعة الفريدة للحدث التاريخي. وثمة من يدافع عن التفسير التاريخي النسبي، وليس القوانين العامة. ويذهب إلى أنّ التاريخ – على عكس العلوم الطبيعة - لا يمكنه أن يصوغ قوانين.

ويرفض بول ريكور، في خلاصة تحليله لهذين النمطين، الأطروحة التبسيطية القائلة بوجوب النظر إلى التاريخ على أنه من جنس القصة. بل يجب إنصاف الطابع النوعي للتفسير التاريخي، مع الحفاظ على انتماء التاريخ إلى الحقل السردي. وفي محاولة للتوفيق بين النمطين، يؤكد أنّ التفسير بالنسبة السببية الفريدة يَفي بالبنية الانتقالية بين التفسير بصيغ القوانين والتفسير بصيغ الفهم السردي الأدبي[31].

وفي الطور الثالث، أي الكتابة التاريخية، يستعمل المؤرخ السرد الأدبي ووسائله البلاغية وقوالب اللغة والحبكة الأدبية بهدف الإقناع وإنتاج تمثله التاريخي. وربما كان هذا التداخل بين التاريخ والأدب على مستوى السرد هو ما جعل بعضهم يرى أنّ خطاب المؤرخ بمنزلة "مخيال"[32].

ولتحليل هذا الموضوع، يبقى من الضروري التعرف إلى التطورات التي عرفها التاريخ، وخصوصًا خلال القرنين المنصرمين. كان التاريخ خلال القرن التاسع عشر، مع صعود نجم المدرسة المنهاجية التي يسميها بعضهم "وضعية"، يركز على الحدث الفردي والسياسي؛ لذا تميز بغلبة الطابع الحدثي السردي على إنتاجاته. ومنذ مطلع القرن العشرين - مع ظهور مدرسة الحوليات - عرف عدة تحولات أدّت إلى "انهيار التاريخ السياسي"[33] و"أفول السرد"[34]، ولا سيما إثر انفتاحه عن العلوم الأخرى. وقد انبثق هذا الأفول من استبدال موضوعه من تاريخ الفرد والحدث السياسي القصير، إلى دراسة البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمتد على أزمنة طويلة الآماد. وقد ساهمت هذه التطورات في ابتعاد التاريخ عن السرد الأدبي الذي يُعدّ من ميزات التاريخ الحدثي السياسي، ومن سمات كتابة الذاكرة ورواية الشهادة، واقترابه من العلوم الاجتماعية، فأصبح المؤرخ لا يهتم بالرواية، بل بالتحليل والتفسير.

ولم يكن البحث التاريخي المغربي بمعزل عن هذه التطورات. فبعد فترة من هيمنة الذاكرة والسرد والحدث التاريخي في الأستغرافيا التقليدية والاستعمارية والوطنية، بدأت الكتابة الأكاديمية - وقد ظهرت ابتداءً من سبعينيات القرن الماضي -تنفصل عن هذه الأستغرافيات وترتبط تدريجيًا برهانات علمية. وتأثرت بمدرسة الحوليات الفرنسية، ويتجلى ذلك من خلال التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتُعَدّ أطروحة أحمد التوفيق حول قبيلة "إينولتان"[35] ودراسة العربي مزين بخصوص منطقة "تافيلالت"[36] نموذجين رائدين لذلك. في حين تراجع التاريخ الحدثي السياسي، وتمّ التحول نحو دراسة البنيات السياسية وآليات السلطة ومؤسساتها[37].

---

31 بول ريكور، **الزمن والسرد: الحبكة والسرد التاريخي**، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم، ج 1 (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2006)، ص 356-357.

32 Roland Barthes, *Le degré zéro de l'écriture* (Paris: Le Seuil, 1984), pp. 166 - 167.

33 دوس، ص 87.

34 ريكور، **الزمن والسرد**، ص 153.

35 أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر: إينولتان من 1858 إلى 1912** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983).

36 Larbi Mezzine, *Le Tafilalt: contribution à l'Histoire du Maroc aux XVII et XVII siècles,* série theses 13 (Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1987).

37 حبيدة، **بؤس التاريخ**، ص 35 - 36.

وفي هذا الصدد، انفتح البحث التاريخي عن مواضيع جديدة، من بينها فئات العامة وأحوالها المعيشية وأدوارها التاريخية، وتاريخ الحياة اليومية، كالأزمات الديموغرافية، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والتغذية، والأذواق، واللباس، والتاريخ الديني؛ بخاصة الزوايا والطرق، والأوضاع الاقتصادية؛ كالحرف والتجارة والنقود والضرائب، والتعدد اللغوي والديني. ومن ثمّ، بدأ الاهتمام باليهود، وبحضور اللغة والثقافة الأمازيغية في التاريخ المغربي. وجرى إحلال التاريخ البنيوي الطويل الآماد محلّ التاريخ الحدثي الذي يتمّ في الزمن القصير. وانفتح البحث التاريخي عن العلوم الاجتماعية المجاورة له؛ مثل علوم الاجتماع والاقتصاد والنفس والأنثروبولوجيا.

إنّ السؤال الذي يُطرح بإلحاح في الوقت الراهن هو: هل اندثر الحدث الذي أخرجته مدرسة الحوليات من الحقل التاريخي؟ ومن ثمّ، هل تخلّص المؤرخ من السرد وأصبح ينتج كتابةً علميةً محضةً، بخاصة في ظل الحديث عن عودة الحدث.

لقد أصبح للحدث السياسي الذي طالما همشه "التاريخ الجديد" حضور كبير، بدءًا من العقود الأخيرة من القرن الماضي؛ وذلك في سياق دراسة تاريخ الزمن القريب والراهن، ونظرًا إلى ما عرفه العالم من أحداث وتطورات على قدر كبير من السرعة والأهمية والخطورة، إضافةً إلى الدور الذي أصبحت تقوم به الذاكرة الفردية والجماعية والشهود في استرجاع الماضي وتمثّله، فضلًا عن دور وسائل الإعلام؛ في خضم العولمة والتطور الكبير في تكنولوجيا الإعلام والتواصل، وهي التي أعطت الحدثَ أبعادًا أخرى أكسبته إثارةً وصدًى وأكثر سلطةً.

وهكذا، فعلى الرغم ممّا حققه البحث التاريخي المغربي من تراكمات كمية ونوعية، فإنّه ما زال من حيث المقاربة متأثرًا بالمنظور الوطني السجالي الذي عمل على إعادة بناء ذاكرة وطنية ردًّا على الكتابة الاستعمارية. ويتضح ذلك من خلال التركيز على مواضيع هوياتية؛ من قبيل الاستعمار والمقاومة، والمغرب والغرب، والدولة والإصلاح، والدولة والقبيلة، والدولة والفقهاء، والدولة والزاوية والنسب الشريف. وبناء على هذه التصورات المؤطرة، يميل المؤرخ إلى اختيار مراحل التألق ويهمل مراحل التراجع. كما أنّ هذا الموقف الوطني لم يتراجع حتى بعد تزايد الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي في سبعينيات القرن الماضي[38].

إضافة إلى ذلك، لكلّ مؤرخ مرجعية أيديولوجية ينطلق منها في بناء مواقفه وتصوراته، كما أنّ بعض المؤرخين لهم انتماءات سياسية، قد تغلب أحيانًا على تمثلاتهم التاريخية. وبعضهم ينتج مقالات وكتبًا تاريخيةً لمصلحة مؤسسات الذاكرة الرسمية والحزبية؛ كالمندوبية السامية لقدماء المحاربين، وأعضاء جيش التحرير، والمؤسسات التي تحمل أسماء قادة وطنيين وسياسيين. فهل بإمكان المؤرخ أن يتخلص من أيديولوجيته وتوجهاته السياسية عندما يكتب التاريخ؟ وهل بإمكانه إنتاج معرفة تاريخية بالصرامة العلمية المطلوبة عندما يقدم خدماته لمؤسسات الذاكرة؟

إنّ كثيرًا من محترفي التاريخ يطوعونه لمصلحة توجهاتهم السياسية والأيديولوجية ولفائدة الذاكرة. وفي هذه الحالة، لا يمكن عدُّهم مؤرخين، بل إنّهم سياسيون ودعاةٌ وشهودٌ. فهل تعني عودة الحدث السياسي ضمورَ التاريخ الإشكالي البنيوي، وعودة السرد الأدبي إلى الكتابة التاريخية؟

---

38 عبد الأحد السبتي، **أوراش في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012) ص 54 - 55.

يجيب كثير من المؤرخين، وخصوصًا منهم المهتمين بالدراسات الأستغرافية والتاريخ الاجتماعي، عن هذه الأسئلة عن طريق رؤية تدمج الحدث السياسي في البنية الاجتماعية، وتجعل التاريخ السياسي جزءًا من التاريخ الاجتماعي. فهم لم ينفوا التاريخ السياسي، بل يدمجونه في التاريخ الاجتماعي[39]. ويؤكد بعضهم أنّ الحدث يتحول إلى بنية؛ وذلك عندما يصوغ المؤرخ إشكاليات تساعد على إثراء قراءة المصادر، وتغادر الأحداث سطح التاريخ السردي حين تفصح عن منطقها الداخلي، وهو منطق ينقلها من التناثر إلى الانتظام[40].

وفي مقابل هذا الموقف، تحصر بعض الاتجاهات الفكرية واللسانية التاريخ في الطابع السردي، وترى أنّ التفسير التاريخي يعني السرد والحكاية، وأنّ "ما يسميه الناس تفسيرًا ليس أكثر من الطريقة التي ينظم فيها السرد نفسه في حبكة مفهومة"[41]، ومن ثمّ، فإنّ علمية التاريخ مسألة غير ممكنة، لأنه سرد أدبي فحسب.

وقد قدم بول ريكور رؤيةً توفيقيةً تجمع بين التفسير والفهم (السرد)، تقوم على أنّ التاريخ لا يمكن أن يقطع كلّ علاقة مع السرد من دون أن يفقد طبيعته التاريخية. والعكس بالعكس؛ إذ لا يمكن لهذه الرابطة أن تكون مباشرةً إلى حدٍّ يمكن معه عدّ التاريخ ببساطة نوعًا من جنس القصة (الحكاية)[42]؛ لأنّ المؤرخين ليسوا رواةً فحسب. لكنّ السرد في حالة الكتابة التاريخية يضيف أنماطه البيانية إلى أنماط التفسير[43] من دون أن يكون مطابقًا له.

وفي ما يتعلق ببلاغة الخطاب التي تُنتقد بها الكتابة التاريخية، فإنّ عملية الإقناع وإثبات الحقائق التاريخية لا تكمن في مرحلة التفسير والفهم ومرحلة الكتابة وتقنية البلاغة فحسب، بل في مستوى الحجة الوثائقية[44]. وإنّ إعادة وضع عملية الكتابة التاريخية في إطار الحجة الوثائقية والتفسير/ الفهم مسألة مهمة. فإذا كانت هذه العمليات الأستغرافية مجتمعةً، فإنّها تكون قادرةً على إعطاء صدقية الحقيقة التي يدّعيها الخطاب التاريخي؛ أي إنّ ذلك يكون بـ "إعادة الكتابة التاريخية إلى تقنيات البحث وإلى إجراءات نقدية"[45]. وإنّ التاريخ في الوقت ذاته يجمع بين التفسير التاريخي الذي يشكّل الجانب العلمي فيه وبين الفهم السردي الأدبي الذي يصوغ به المؤرخ كتاباته وتمثلاته.

إنّ تركيز الشهادة على السيرة الذاتية والحدث السياسي هو الذي يكسبها الطابع الأدبي. وبعبارة أدقّ، تقع الشهادة في منزلة بين الأدب - من دون أن تصل إلى أعلى مستوياته الفنية والجمالية على الرغم من اعتمادها على السرد - وبين التاريخ الذي لم تستطع أن تستعمل أدواته ومناهجه التي تجعله تخصصًا علميًا. في حين أنّ التاريخ قد طور مواضيعه من الحدث إلى البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وغيّر مناهجه واستفاد من غيره من العلوم الإنسانية؛ فابتعد عن الأدب من دون أن يتخلص تمامًا من السرد في طموحه نحو تحقيق معرفة تاريخية علمية. إنّ التاريخ مهنة، كما أشرنا إلى ذلك من

39 كريزيستوف بوميان، "تاريخ البنى"، في: لوكوف، **التاريخ الجديد**، ص 220.

40 السبتي، ص 119.

41 Veyne, p. 111.

42 ريكور، **الزمن والسرد**، ص 279.

43 Ricoeur, p. 361.

44 ريكور، "كتابة التاريخ"، ص 183.

45 Ricoeur, pp. 363 - 364.

قبلُ، خاضعة لضوابط ومناهج علمية، كلّما التزم بها المؤرخ وتخلص من مصالحه السياسية والذاتية والأيديولوجية، ابتعد عن الذاكرة واقترب من العلمية والمهنية.

لم يعُد المؤرخ يكتفي بموقف سلبي تجاه مادته الوثائقية وموضوعه التاريخي، بل إنه يقوم بعملية التأويل. ولا يُعدّ التأويل طورًا من أطوار العمليات الأستغرافية، كما هو الشأن بالنسبة إلى التمثل، لكنه إعادة تفكير في المسار الكامل لهذه العمليات؛ وذلك من خلال اختيار المؤرخ لنوع الأسئلة التي يطرحها على وثائقه، وتوظيفه لنمط تفسيري ما عوضًا من آخر، وتفضيله لمفتاح لغوي ما في صياغة إشكالياته وتمثلاته على آخر أيضًا. ففي كلّ مراحل العملية الأستغرافية، يُحدّد التأويل رغبة الحقيقة في التاريخ، وذلك في مواجهة تعهّد الذاكرة بالإخلاص للماضي[46].

لكنّ إدراك أحداث الماضي وتأويلها يتمّ في ضوء معطيات الحاضر، وهنا تطرح جدلية الذاتية والموضوعية في الكتابة التاريخية. إنّ موضوعية التاريخ، مقارنةً بالعلوم الطبيعية، غير كاملة، أي إنّها مشوبة بنسبة من ذاتية المؤرخ. وإنّ مهنية المؤرخ وتقيده بأدوات الصنعة التاريخية وما شهده الفكر المنهاجي التاريخي من تراكمات وتطورات "هي معيار الموضوعية المناسبة للتاريخ"[47]. والفرق بين الذاكرة/ الشهادة وبين التاريخ، في ما يتعلق بجدلية الذاتية والموضوعية، هو أنّ الشهادة تتحكم فيها ذاتية مهيمنة؛ لأنها داخلية تنطلق من الشاهد نفسه وتتمحور حول فعلها التاريخي أكثر من الأحداث التاريخية نفسها، كما أنها لا تملك الوسائل المنهجية والنقدية التي تجعل التاريخ موضوعيًا، لهذا يُعاد تشكيلها كوظيفة تخدم مصالح الفاعلين التاريخيين، في حين أنّ التاريخ يتميز بموضوعية نسبية غالبة؛ لأنّ مواضيعه خارجة عن ذات المؤرخ وتوجد في مادته المصدرية الوسيطة. لكنّ ذات المؤرخ، بسبب خلفيته ومرجعيته وانتماءاته، قد تؤثّر في قراءته للوثائق واستخراجه للأحداث الكامنة فيها والعلاقات التفسيرية الرابطة بينها وتأويله لمضامينها، على أنّها تكون جيدةً، وتدخل في نطاق موضوعيته، كلّما تقيد بقواعد المنهج وأدوات المهنة.

الذاكرة مـادةً أوليـةً للتاريـخ

يتضح ممّا سلف وجود اختلاف كبير بين الشهادة والتاريخ، ويُتبين أنّ الشهادة ليست أمرًا تاريخيًا بمعناه المهني الأكاديمي، بل يمكن إدراجها ضمن السيرة الذاتية والذاكرة والأدب والكتابة التاريخية الهاوية. لكنّ هذا لا يعني إطلاقًا التقليل من أهميتها التاريخية؛ ذلك أنّها ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى مؤرخ الزمن القريب والراهن، فهو مدين للشاهد بجزء كبير من مادته التاريخية[48]؛ لأنها تتضمن جملةً من المعطيات التاريخية، خصوصًا أنّ أصحابها مِن الذين ساهموا في صنع أحداث يصعب على الباحث في وقتنا الحاضر الوصول إلى الوثائق الخاصة بها[49].

وفي هذا الإطار، تتضح أهمية النقد التاريخي لهذه الشهادات، وهو يستهدف معرفة حدود قدرتها على الإخلاص للماضي ولميثاق الحقيقة، لذلك على المؤرخ أن يصبّ اهتمامه على النقد الخارجي للشهادة؛ من أجل ذلك التعرف إلى الظروف

---

46 ريكور، "كتابة التاريخ"، ص 185.

47 Paul Ricoeur, *Histoire et Vérité* (Paris: Seuil, 2001), p. 28.

48 Combe, p. 19.

49 عكاشة برحاب، **من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر** (الرباط: دار أبو رقراق للطباعة والنشر، 2003)، ص 162.

والبنيات الاجتماعية والسياسية التي أُنتجت فيها من جهة، وإلى النقد الداخلي؛ من أجل استخلاص دلالتها وقياس دقتها ومقابلتها بغيرها من الوثائق من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، تتجلى ضرورة استحضار حياة الشاهد أثناء الحدث، وموقعه منه، وانتماءاته الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية التي من شأنها أن تؤثّر في ما يخزنه في ذاكرته من وقائع. كما ينبغي ألّا يغفل الفترة الممتدة بين التخزين والتذكير، وما عرفته من تحولات في حياته وفكره وثقافته وممارسته ومواقفه السياسية، وما عرفه محيطه الخاص والمجتمعي من تحولات. وكل هذه التحولات الفردية والجماعية تحدث تغيرات مستمرةً في الذكريات المخزنة. كما يجب الأخذ في الحسبان، لحظة التذكير، وحاضر الاستعادة وما يتسم به من خصائص ورهانات وإكراهات ذاتية وسياسية وأيديولوجية تعتري الشهادة وتغيّر الذاكرة. ويجب على الباحث أن يركّز على دراسة طبيعة الكتابة، ومستوى حضور الذات فيها، وعلى درجة خضوعها للسرد الأدبي والجمالية البلاغية والصور الخيالية، ومدى المطابقة بين ما تنتجه الذاكرة عن الماضي وما وقع فعلًا.

وتكتسي المقارنة بين مختلف الشهادات أهميةً كبرى. فهي تتيح استخراج التشابهات والاختلافات أيضًا. كما يجب مقارنتها بأنواع أخرى من الوثائق، ماديةً كانت أو مكتوبةً أو شفويةً، جرى إنتاجها أثناء الحدث المروي أو بعده، أو كانت مترتّبةً عليه؛ مثل الوثائق الرسمية الموجودة بالمغرب أو خارجه، والمقالات الصحافية، والوثائق السياسية والحزبية، والكتابات التاريخية والأكاديمية، وغيرها.

ويتمكن الباحث، من خلال فعل المقارنة، من معرفة إنْ كان الاختلاف والتناقض بين الشهادات حول رواية الأحداث ما هو إلا انعكاس لواقع هذه الأحداث التي تميزت بتعدد الفاعلين فيها واختلاف مصالحهم وتناقضها وبصراعاتهم واختلافاتهم، أو إنْ كان الأمر يعكس تناقضًا على مستوى قراءة الحدث وتمثّله أكثر من الحدث نفسه، أو إنْ كان الأمران موجودين معًا. فهناك اختلافات وتناقضات أثناء وقوع الأحداث يتمّ ترسيخها والزيادة فيها وتوسيعها أثناء الكتابة عنها.

ولا يعني النقد التاريخي إصدار أحكام مبنية على معايير أخلاقية في تقييم هذه الشهادات ودراستها. صحيح أنّ المؤرخ يعرف أن شهوده يمكن أن يجانبوا الحقيقة، لكنه يُشغل قبل كلّ شيء بجعلهم يتكلمون من أجل فهمهم[50].

إنّ النقد التاريخي عمومًا، ونقد الشهادات خصوصًا، من الأمور التي تتطلب من المؤرخ والباحث في التاريخ أن يتّصف بالنزاهة التاريخية، وألّا يتحول إلى قاضٍ يصدر الأحكام. وعلى الرغم من وجود سمات مشتركة بين المقاربتين التاريخية والقضائية؛ من بينها أنهما مدعوان إلى التزام وضعية الطرف الثالث قصد الوصول إلى الحقيقة، وإلى البحث عن الحجة والاختبار النقدي لصدقية الشهود، فإنّهما يختلفان في النتيجة النهائية لأطوارهما. فالحكم القضائي بعد كلّ مراحل العملية القضائية يكون نهائيًا وحاسمًا. أمّا دور المؤرخ، فهو "أن يفهم، وليس أن يصدر الأحكام"[51]. ولا يعني ذلك حيادًا سلبيًا تجاه الشهادة، فكلّما توافرت له أدلة وبراهين قطعية - بعد استنطاق مختلف الشهادات والمصادر والوثائق التاريخية – أمكنه أن يقوم بدوره "كخبير يقدم تقريره، القابل للطعن والاستئناف"[52].

---

50 Bloch, p. 94.

51 Ibid., p. 127.

52 بيضا، ص 39 - 40.

إنّ الهدف الأساسي للدراسة والنقد التاريخيين، بخصوص شهادات الفاعلين السياسيين والتاريخيين، هو فهم هذه الشهادات، وتحليلها، ووضعها في سياقاتها الفردية والجماعية، لاستنتاج "ما يحتمل أكثر أن يكون واقعيًا، وما يحتمل أكثر أن يكون خاطئا"[53]؛ وذلك من أجل استخلاص ما هو موضوعي ممّا هو ذاتي، وما هو تاريخي ممّا هو سياسي وأيديولوجي، وما هو واقعي ممّا هو تمثلي ومتخيل.

وختامًا، نصل إلى الفكرة الحاسمة لتمييز الشهادة من التاريخ. فقد سبق أن أشرنا إلى الاستعصاءات الأدبية والذاتية والسوسيولوجية والسياسية التي يمكن أن تحُدّ من إخلاص الشهادة للماضي، واستنتجنا أنّ الحقيقةَ في الشهادة ذاتيةٌ؛ لأنها ترتبط بالرهانات الذاتية، وبالسياق الاجتماعي والسياسي الذي تتمّ فيه عملية التذكر والكتابة. كما أنها حقيقة جزئية تعبّر عن زاوية نظر أحادية، ولا تقدم نظرةً شموليةً عن الماضي.

أمّا التاريخ، فهو معرفة متخصصة تنتمي إلى العلوم الإنسانية، وتسعى عن طريق وسائطها المصدرية وأدواتها المنهجية والمهنية إلى الوصول إلى حقيقة ما حدَث سلفًا. لكنّ الحقيقة التاريخية تظل حقيقةً نسبيةً؛ إذ يستحيل أن يتطابق التاريخ المعرفي مع التاريخ الواقعي تطابقًا تامًا. ومن ثمّ، فإنّ الحقيقة التاريخية - نظرًا إلى أنّها إنسانية - ليست نهائيةً[54]، بل هي تراكمية ومتطورة ومستمرة، وقابلة للاستئناف والمراجعة وإعادة الكتابة.

إنّ العلاقة بين الشهادة والتاريخ ليست علاقة تطابق تامّ، أو صراع، أو انفصال مطلق. لكنها علاقة تمايز. فالشهادة تعتمد على الذاكرة التي تمتاز بأفضلية الحضور والمعاينة لأحداث الماضي، وبقوة التعرف إليه في الحاضر، وهي تُروى ممّا يُحفظ من ذكريات. لذا، فهي رواية داخلية ذاتية جزئية تواجه في طموح إخلاصها للماضي العديدَ من الاستعصاءات الذاتية والسردية والسياسية والاجتماعية. وباختصار، فإنّ الشهادة "ليست تاريخًا، إنها وثيقة يجب دراستها، مثل غيرها من الوثائق"[55]. أمّا التاريخ، فهو يحظى بالقدرة على توسيع النظرة في المكان وفي الزمان. إنه كتابة نقدية غير مباشرة تستقي تمثلاتها من دراسة الشهادات والشواهد وتفسير الأحداث وفهمها؛ وذلك قبل تمثّلها وكتابتها. وهي كتابة محكومة بطموح العلمية والوصول إلى حقيقة الماضي. لكنّ هذه الحقيقة تظل دومًا نسبيةً وغير كاملة وتراكميةً، وتظلّ مرتبطةً بتعوّد المؤرخ لمهنته وتشبّعه بمناهجها وإتقانه لأدواتها؛ وباختصار بتمكّنه من أصول الصنعة ووسائلها.

وإنّ الوعي بهذا التمايز من شانه أن يبعد الصراع عن علاقة الشاهد بالمؤرخ، كما أنه أمرٌ ضروري "من أجل المصالحة"[56] بينهما على نحوٍ يخدم المعرفة التاريخية وقرّاءها. وبناءً على ذلك، من التعسف أن يحتكر المؤرخ المحترف مهمة تحديد مضمون التاريخ ورسم حدوده وإقصاء غيره من الكتابة التاريخية كالشاهد مثلًا[57]. كما أنّ الشاهد نفسه مطالب، اليوم، بألّا يحيط الماضي الذي ساهم في صنعه بسياج من الرقابة السياسية أو الوطنية، وألّا يشهر في وجه المؤرخين سلاح/ فزاعة الشرعية التاريخية، وأن يعيَ - بقناعة تامة - حدود كتابته وشهادته بوصفها ذاكرةً، أو في أقصى الحدود كتابةً تاريخيةً هاويةً، لا يمكنها

---

53 Marc Bloch, *L' Histoire. La Guerre. La Résistance* (Paris: Gallimard, 2006), p. 831.

54 Raymond Aron, *Introduction à la philosophie de l' histoire* (Paris: Gallimard, 1938), p. 120.

55 François Simonis, "L'historien et le témoin: un couple aux rapports ambigus," in: Régine Goutalier, *Mémoire et colonization: Relations colonisateur colonisés* (Paris: L'Harmattan, 1995), p. 31.

56 Combe, p. 31.

57 السبتي، ص 170.

أن تكون كتابةً تاريخيةً احترافيةً إلا في حال تمكّنه من أدوات الصنعة التاريخية ومناهجها واستعماله لها. إنّ "الشاهد والمؤرخ محكوم عليهما بالعيش معًا. لذا، ينبغي أن يسمع كلّ منهما إلى الآخر، وأن يعترف كلاهما ببعضهما، وأن ينقطع كلّ منهما، أيضًا، عن ادعاء فرْض خطابهما على أنّه حقيقة كاملة ونهائية"[58]. أمّا الطرف الوحيد المؤهل لحسم النقاش، فهو القارئ، وبداخله المواطن[59].

خلاصة

يتضح ممّا سبق أنّ هناك تمايزًا بين الذاكرة التي ينتجها الشهود والتاريخ الذي يكتبه المؤرخون الأكاديميون، سواء كان ذلك من حيث منهج الكتابة أو طبيعتها أو إشكالياتها. لكنّ هذا التمايز لا يصل إلى حدّ القطيعة التامة والصراع، إذ توجد نسبةٌ من التماثل، ومجالات كبيرة للتكامل والتعاون بينهما في سبيل الوصول إلى "الحقيقة" التاريخية.

---

58 Combe, p. 31.

59 ريكور، "كتابة التاريخ"، ص 185.

المراجع

العربية

- برحاب، عكاشة. **من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر**. الرباط: دار أبو رقراق للطباعة والنشر، 2003.
- بوطالب، إبراهيم. "الذاكرة والتاريخ". **مجلة البحث التاريخي**، العدد 1 (2003).
- بوطالب، عبد الهادي. **ذكريات.. شهادات.. ووجوه**. الرباط: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1992.
- ________. **نصف قرن في السياسة**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.
- بيضا، جامع. "الخلاف بين علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من خلال 'الحركات الاستقلالية' وبعض المذكرات الوطنية". **مجلة البحث التاريخي**. العدد 3 (2005).
- تودوروف، تزفيتان. **الأمل والذاكرة: خلاصة القرن العشرين**. ترجمة نرمين عبد الله العمري. الرياض: مكتبة العبيكان، 2006.
- التوفيق، أحمد. **المجتمع المغربي خلال القرن التاسع عشر: إينولتان من 1858 إلى 1912**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983.
- حبيدة، محمد. **بؤس التاريخ: مراجعات ومقاربات**. الرباط: دار الأمان، 2015.
- ________. **من أجل تاريخ إشكالي ترجمات مختارة**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005.
- الحسن الوزاني، محمد. **مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**. الرباط: منشورات مؤسسة محمد الحسن الوزاني، 1982.
- دوس، فرانسوا. **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**. ترجمة محمد المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.
- ريكور، بول. **الزمن والسرد: الحبكة والسرد التاريخي**. ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2006.
- ________. **من النص إلى الفعل: أبحاث في التأويل**. ترجمة محمد برادة وحسان بورقية. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2001.
- السبتي، عبد الأحد. **أوراش في تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.
- العروي، عبد الله. **مفهوم التاريخ**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.
- غلاب، عبد الكريم. **تاريخ الحركة الوطنية**. الرباط: مطبعة الرسالة، 1987.
- القادري، أبو بكر. **مذكراتي في الحركة الوطنية**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1993.
- كنبيب، محمد (تنسيق). **التاريخ الحاضر ومهام المؤرخ**. سلسلة ندوات ومناظرات 158. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2009.

- لوغوف، جاك. **التاريخ الجديد**. ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.
- معنينو، أحمد. **ذكريات ومذكرات**. طنجة: مطبعة سبارطيل، د. ت.
- الوزاني، التهامي. **المقاومة المسلحة والحركة الوطنية في شمال المغرب**. تحقيق وتعليق محمد بن عزوز حكيم. الرباط: مطبعة الساحل، 1980.

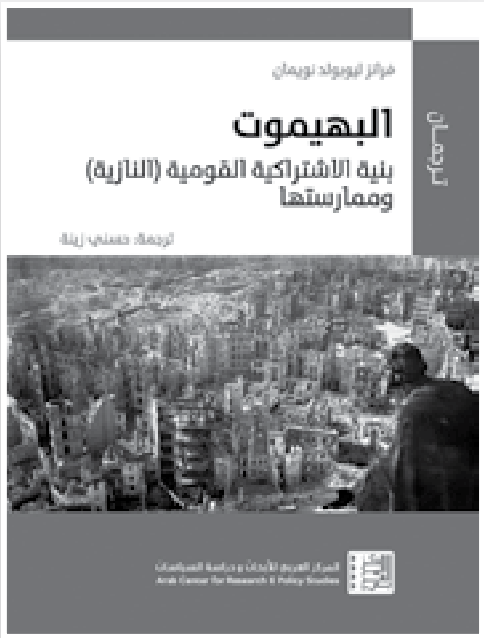
الأجنبية

- Aron, Raymond. *Introduction à la philosophie de l' histoire.* Paris: Gallimard, 1938.
- Barthes, Roland. *Le degré zéro de l'écriture.* Paris: Le Seuil, 1984.
- Bloch, Marc. *Apologie pour l'histoire ou métier de l'historien*. Paris: Armand Colin, 2002.
- ———————. *L' Histoire. La Guerre. La Résistance*. Paris: Gallimard, 2006.
- Chiantaretto, Jean-François & Régine Robin (direction). *Témoignage et écriture de l'histoire.* Paris: L'Harmattan, 2003.
- Goutalier, Régine. *Mémoire et colonization: Relations colonisateur colonisés.* Paris: L'Harmattan, 1995.
- Hartog, François. "Le témoin et l'historien." *Gradhiva*. no. 27 (2000).
- Jouhaud, Christian & Dinah Ribard & Nicolas Schapira. *Histoire, Littérature, Témoignage: Ecrire les malheurs du temps*. Collection Folio Histoire. Paris: Gallimard, 2009.
- Kenbib, Mohamed (coordination). *Du protectorat à l'indépendance problématique du temps present*. Série colloques et séminaire, no. 133. Casablanca: Imprimerie Najah eljadida, 2006.
- Le Goff, J. & P. Nora. *Faire de l'histoire: Nouveaux problems*. vol. 1. Paris: Gallimard, 1974.
- Le Jeune, Philippe. *Moi aussi*. Paris: Seuil, 1986.
- Mezzine, Larbi. *Le Tafilalt: contribution à l'Histoire du Maroc aux XVII et XVII siècles.* série theses 13. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1987.
- Pomian, Krzysztof. "De l'histoire, partie de la mémoire, à la mémoire, objet de l'histoire." *Revue de métaphysique et de morale*. no. 1 (Mars 1998).
- Ricoeur, Paul. *Histoire et Vérité*. Paris: Seuil, 2001.
- ———————. *La Mémoire. L'Histoire. L'Oubli*. Paris: Seuil, 2000.
- Veyne, Paul. *Comment on écrit l'histoire*. Paris: Seuil, 1971.
- Wierviorka, Annette. *L'ère du témoin*. Paris: Pluriel, 2002.

فرانز ليوبولد نويمان

البهيموت

بنية الاشتراكية القومية (النازية) وممارساتها



صـدر حديثًـا عن المركـز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات كتـاب فرانـز ليوبولـد نويمـان **البَهيموت: بنية الاشـتراكية القوميــة (النازيــة) وممارســتها**، ترجمة حسـني زينة (863 صفحة بالقطع الوسـط، موثقًا ومفهرسًا). وهذا الكتاب ليس تحليلًا للرايخ الألماني فحسب، بل مساهمة أساسية في علم الاجتماع السـياسي أيضًا؛ إذ يتطرق إلى وحش الدولة النازية المتفلت من كل قيد.

في مقدمــة الكتـاب، وعنوانهـا انهيـار جمهوريـة فايمـار، يشـير نويمـان إلى انهيار أول تجربـة ديمقراطية في ألمانيا (سميّت نسبة إلى مدينة فايمر، مكان انعقاد الجلسة الأولى للجمعيــة الوطنية الألمانيــة في 6 شـباط/ فبراير 1919) بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى؛ إذ فشـلت كل محاولات ترسـيخ نظـام ديمقراطـي طويل الأمـد حينهـا، فالأحـزاب اليمينية رأت في الديمقراطيـة أنموذج حكم غريبًـا فرضه المنتصرون، ورفضـت شريحة واسـعة الإقرار بمسـؤولية ألمانيا عن اندلاع الحـرب. وتزامنـت بدايـة انهيـار جمهوريـة فايمر مـع بداية الكسـاد العظيـم الـذي أنهك الاقتصـاد الألمـاني وزاد عدد العاطلـين وعمّـق مظاهـر التطـرف؛ مـا مهد الطريـق أمام النازية لتصعد إلى السلطة.

ترجمات
Translations

Ranajit Guha | راناجيت غُهَا
*Translated by: Thaer Deeb | ترجمة: ثائر ديب

نثر مكافحة التمرد**

The Prose of Counter-Insurgency

يحلل راناجيت غُهَا في دراسته الشهيرة هذه، التأريخَ الذي تناول حركات التمرد الفلاحية في الهند المستعمَرة. وأطروحته الأساسـية في هذا التحليل هي أنَّ المؤرخين الذين درسـوا هذه الحركات لم يأخذوا في الحسـبان وعيَ الفلاحين الخاص، ولذلـك وصفـوا تمرداتهم بأنها هبّات عفوية أو اكتفوا بدراسـة خلفيتهـا الاقتصادية والاجتماعية. يأخـذ غُها على هؤلاء المؤرّخـين أنّهـم ينظـرون إلى التمرد على أنّه خارجيّ بالنسـبة إلى وعـي الفلاحين. وهو يرى أنّ هذه المشـكلة لا تعود إلى اسـتخدام المؤرخين غير النقدي للمصادر الرسـمية فحسب، بل إلى إسـقاطهم وعيهم الخاص على الموضوع الذي يتفحصونه أيضًا. هكذا يجد غُهَا أنّ ثمّة بقعة عمياء تسم ضروب الخطاب التاريخي المختلفة التي يدعوها بالأولي والثانوي والثالثي. ولا يقلّ اسـتجلاؤه هـذه البقعة العمياء ونقدها عن تهيئة الأرضية لمنهجية جديـدة في التأريخ، منهجية تعيد الاعتبار لوعي التابع، بما في ذلك تديّنه، وتترك له أن يتكلم ويفعل بوصفه ذات تاريخه.

الكلمات المفتاحية: تأريخ، خطاب (أولي وثانوي وثالثي)، وعي، تمرد، تديّن.

In this renowned article, Ranajit Guha analyzes the historiography of peasant uprisings under the British Raj in India. His key thesis is that historians who have studied these movements did not take into account the peasants' own consciousness, and therefore described their insurrections as spontaneous affairs or were content with just studying the economic and social background of the uprisings. This was due, in his view, not just due to historians' uncritical use of official sources, but also to their projection of their own consciousness onto the subject they are investigating. Guha finds that there is a blind spot that marks the different kinds of historical discourse, which he terms primary, secondary, and tertiary. His exposure and critique of this blind spot lays the ground for a new method of historiography which rehabilitates the consciousness of the subaltern, including his religiosity, and allows him to speak and act as a subject in his own history.

Keywords: Historiography, Discourse, Consciousness, Peasant Uprisings, Religiosity.

* باحث ونائب مدير وحدة ترجمة الكتب في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مكتب بيروت، لبنان.
Researcher and deputy director of the book translation unit, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut Office, Lebanon.

** أشكر زملائي في فريق تحرير دراسات التابع لتعليقاتهم على مسوّدة هذا المقال.

I

حين كان فلاحٌ ينتفضُ متمردًا في أيّ زمان أو مكان في ظلّ الرَّاج[1]، كان يفعل ذلك بالضرورة وصراحةً في خَرْقٍ لسلسلةٍ من السّنن التي تحدّد وجودَه ذاته، بوصفه عضوًا في ذلك المجتمع المستعمَر الذي لا يزال شبه إقطاعي إلى حدٍّ بعيد، إذ كانت تبعيّته تجسّدها بنية الملكية، ويُمَأْسِسُها القانون، ويقدّسها الدّين، ويسوّغها - بل يحبّبها - التراث. أن يتمرد؛ كان يعني، بالفعل، أن يدمّر كثيرًا من هذه العلامات المألوفة التي تعلَّمَ قراءتها والتلاعب بها، بغية استخلاص معنىً من العالم القاسي الذي يحيط به والتعايش معه. وكانت المخاطرة بـ "قلب الأمور رأسًا على عقب" في تلك الأوضاع من الشدّة إلى درجة أنّه كان يصعب أن ينخرط في مثل هذا المشروع من دون تروٍّ أو تفكير.

ما من شيء في مصادر الأدلّة التاريخية الرئيسة يفيد عكس ذلك. وهذا يكذّب الأسطورة التي طالما ردّدتها الكتابات الغافلة والانطباعية التي تناولت الموضوع، ومفادها أنَّ تمرّدات الفلاحين عفويةٌ تمامًا وغير مُتَعمَّدَة. فالحقيقة خلاف ذلك تمامًا، ومن الصعب إيراد أيّ انتفاضة على قَدْرٍ من الأهميّة لم تسبقها إمّا ضروبٌ من التعبئة القتالية، حين تكون الوسائل الأخرى قد جُرِّبَت وتبيّن أنّها لا تفي بالمراد، وإمّا تداولٌ جدّي بين المشاركين للتأمّل في سلبيات اللجوء إلى السلاح وإيجابياته. ففي مناسبات يختلف بعضها عن بعض أشدّ الاختلاف في السياق والطابع وقوام المشاركين، مثل انتفاضة رانجبور Rangpur *dhing* ضد ديبي سينها في عام 1783، وهبّة باراسات Barasat *bidroha* بقيادة تيتو مير في عام 1831، وعصيان سانتال Santal *hool* في عام 1855، و"تمرّد النيلة" 'blue mutiny' في عام 1860، جرّب الأنصار في كلّ حالة من هذه الحالات تقديم العرائض أو إرسال الوفود أو سوى ذلك من وسائل الالتماس قبل إعلانهم الحرب فعليًّا على مضطهديهم[2]. كما بدأت هبّات كول (1832) وسانتال وموندا (1899-1900)، فضلًا عن انتفاضة رانجبور وتمردات الفلاحين في الله آباد وغازيبور خلال عصيان السيبوي[3] (1857–1858) - كي نذكر مثالين فحسب من بين أمثلة كثيرة في تلك السلسلة الشهيرة - بمشاورات منظّمة ومطوّلة في بعض الأحيان بين ممثلي الجماهير الفلاحية المحليّة[4]. والحال أنّنا لا نكاد نجد أيّ مثال على فلاحين يتعثّرون بالعصيان تعثّرًا أو ينجرفون إليه انجرافًا، سواء أكانوا من قرويي السهول المحترسين الدنيويين أم كانوا من أديفاس[5] المرتفعات ذوي المزاج الانفجاري. كانوا يخاطرون بالكثير ولم يندفعوا إلى ذلك إلا بوصفه سبيلًا مدروسًا، وإن يكن يائسًا، للخروج من شرطٍ للوجود لا يطاق. كان التمرد، بعبارة أخرى، مسعىً واعيًا من طرف الجماهير القروية وله دوافعه.

1 الرّاج هو الحكم البريطاني في الهند (المترجم).

2 الأمثلة أكثر بكثير من أن نستطيع ذكرها جميعًا. ثمّة بعض من هذه الأمثلة؛ حول انتفاضة رانجبور، في: *MDS*, pp. 46–7, 48–9؛ وحول انتفاضة باراسات في:
BC 54222: Metcalfe & Blunt to Court of Directors (10 April 1832), paras 14–15;
وحول عصيان سانتال، في:
W.W. Hunter, *Annals of Rural Bengal,* 7th edition (London: 1897), pp. 237–8, and *JP*, 4 October 1855: 'The Thacoor's Perwannah'.
وحول تمرد النيلة، في:
C.E. Buckland, *Bengal Under the Lieutenant-Governors*, vol. I (Calcutta: 1901), p. 192.

3 السيبوي، أو السباهية، هم الهنود المجنّدون في الجيش الإنكليزي (المترجم).

4 انظر، مثلًا:
MDS, pp. 579–80; *Freedom Struggle in Uttar Pradesh*, vol. IV (Lucknow: 1959), pp. 284–5, 549.

5 الأديفاس Adivasis اسم جامع يُطلق على كثير من شعوب الهند الأصلية. وهو اسم مشتق من الكلمة الهندية "أدي" التي تعني من أزمنة قديمة أو من البدء وكلمة "فاسي" وتعني ساكن أو مقيم، وقد سُكَّ هذا الاسم في ثلاثينيات القرن العشرين (المترجم).

لكنَّ هذا الوعي لم يحظ، كما يبدو، إلا بأقلّ الاهتمام في الأدبيات التي تناولت الموضوع. واكتفى التأريخ بالتعامل مع الفلاح المتمرّد بوصفه شخصًا تجريبيًّا فحسب أو عضوًا في طبقة، لا بوصفه كيانًا ذا إرادة وعقل يدخلان في تكوين تلك الممارسة المسمّاة بالتمرّد. واصطبغ هذا الإغفال في معظم السرديات باستعارات أدبية شبّهت تمردات الفلاحين بالظواهر الطبيعية: فهي تنفجر مثل العواصف الرعدية، وتموج كالزلازل، وتنتشر كحرائق الغابات، وتُعدي كالأوبئة. بمعنى آخر، عندما يتبدّل حال تلك الكتلة التي يُضرب المثل ببلاهتها فلا بدّ من تفسير ذلك على أساس التاريخ الطبيعيّ. وحتى حين يُدْفَع هذا التأريخ إلى حدّ تقديم تفسير على أساس إنسانيّ، فإنه يقوم بذلك مفترضًا تماهي الطبيعة والثقافة الذي هو علامة مميّزة لحالةٍ جدّ متدنيّة من الحضارة، تمثّل لها "تلك التفجرات الدوريّة للجريمة والفوضى التي تخضع لها جميع القبائل الهمجيّة"، كما يقول أول مؤرّخ لتمرد شوار[6]. وهنا يُلتمَس التفسير بتعدادِ أسبابٍ - مثل عوامل الحرمان السياسي والاقتصادي التي لا ترتبط مطلقًا بوعي الفلاحين أو تفعل ذلك على نحو سلبيّ - تقدح زناد التمرد كنوع من الفعل المنعكس، أي كنوع من الارتكاس الغريزي شبه الغافل حيال هذا الضرب أو ذاك من ضروب المعاناة الجسدية (كالجوع أو التعذيب أو السخرة ... إلخ) أو كردّة فعل سلبية حيال مبادرة يقوم بها عدوهم المتفوّق. وفي الحالتين يُحتسب التمرد على أنّه **خارجيّ** بالنسبة إلى وعي الفلاحين ويُوضَع **سببٌ** بديلًا وهميًّا عن **العقل**، أو عن منطق ذلك الوعي.

II

كيف أُصيب التأريخ بهذه اللطخة العمياء ولم يعثر لها قطّ على دواء؟ للإجابة عن هذا السؤال يمكن أن نبدأ بإلقاء نظرة مدققة إلى عناصره المكوِّنة، ونستكشف تلك الشقوق والدروز والالتحامات - علائم الترقيع - التي تخبرنا عن المادة التي صُنِع منها وطريقة تسرّبها إلى نسيج الكتابة.

يتألف متن الكتابات التاريخية عن تمرّد الفلاحين في الهند المستعمَرة من ثلاثة أنواع من الخطاب. ويمكن وصف هذه الأنواع بأنّها **أولية** و**ثانوية** و**ثالثية** وفقًا لترتيب ظهورها زمنيًا ونَسَبها. فأحدها يختلف عن الاثنين الآخرين بدرجة رسميّته و/أو تماهيه المُعتَرَف به (كمقابل للفعليّ و/أو الضمني) مع وجهة نظر رسميّة، ومدى بعده عن الحدث الذي يشير إليه، ونسبة مكونات الانقسام والتكامل في سرده.

لنبدأ بالخطاب من النوع الأوليّ، وهو يكاد أن يكون رسمي الطابع من دون استثناء، على أن نأخذ كلمة "رسمي" بمعناها الواسع. وهذا يعني أنّه لم ينشأ مع البيروقراطية والعسكر والشرطة وغيرها من مستخدمي الحكومة المباشرين، بل أيضًا مع أولئك الموجودين في القطاع غير الرسمي المرتبطين بالرّاج على نحو تعايشيّ، مثل المزارعين والمبشّرين والتجّار والتقنيين وسواهم بين البيض، وملاك الأرض والمرابين وغيرهم بين المحليين. وهو رسميّ أيضًا بقدر ما كان المقصود منه هو الاستخدام الإداريّ في المقام الأول؛ أي من أجل معلومات الحكومة، وفعلها، وتقرير سياستها. وحتى حين يشتمل على أقوال صادرة عن "الطرف الآخر"، مثل المتمردين أو حلفائهم، كما يحصل كثيرًا على سبيل النقل المباشر أو غير المباشر في متن المراسلات الرسمية أو على صورة "مرفقات" طيّ هذه الأخيرة، فإنَّ ذلك لم يكن يتم إلا كجزء من جدال تفرضه الاعتبارات الإدارية. بمعنى آخر، كائنًا ما كان الشكل المحدد لتلك المراسلات – وثمّة منوّعات مذهلة منها في الحقيقة كالرسائل ذات المقدمات، والبرقيّات، والرسائل الرسمية، وبيانات الخلاصات النهائية، والتقارير، والأحكام، والتصريحات - فإنّ إنتاجها وتوزيعها كانا متوقفين، بالضرورة، على أسباب تخصّ الدولة.

6 J.C. Price, *The Chuar Rebellion of 1799*, p. cl. The edition of the work used in this essay is the one printed in: A. Mitra (ed.), *District Handbooks: Midnapur* (Alipore, 1953), appendix IV.

من السمات المميّزة الأخرى لهذا النوع من الخطاب فوريّته. وهي تُستَمَدّ من شرطين اثنين: أوّلهما هو أنَّ أقوال هذه الفئة إمّا تُكتَب مع الحدث أو بعده مباشرةً، وثانيهما هو أنَّ من يقوم به هم المشاركون المعنيون، حيث يُعَرَّف "المعنيّ" لهذا الغرض بالمعنى الواسع الذي يشير إلى شخص معاصر للحدث ومنخرط فيه إمّا بالفعل أو على نحو غير مباشر كمشاهد. وهذا يستبعد بالطبع ذلك النوع من الكتابات الارتجاعية التي تفصل فيها فجوة كبيرة بين الحدث وتذكّره، كما في بعض المذكّرات، لكنها تترك لتوثيقٍ ضخمٍ - يُعرَف لدى أهل الحرفة باسم "المصادر الأوّلية" - أن يكلّم المؤرّخ بصوت السَّلَف ويجعله يشعر بأنّه قريب من موضوعه.

العيّنتان الواردتان أدناه من الأمثلة الحسنة على هذا النمط. وتتعلق أولاهما بهبّة باراسات عام 1831، والثانية بعصيان سانتال عام 1855.

النص 1[7]

إلى نائب القائد العام للجيش

سيدي،

نظرًا إلى تلقي الحكومة معلومات موثوقة بأنَّ مجموعة من **المتمردين المتعصّبين** يرتكبون الآن **أوقح الفظائع وأشدّها استهتارًا بحق السكّان** في منطقة تيبي التابعة لقضاء باراسيت، وأنّها جابهت القوة القصوى التي استطاعت السلطة المدنيّة المحليّة جمعها لاعتقال أفرادها وطردتها. وقد وجّهني فخامة نائب الرئيس في المجلس كي أطلب إليك أن تنقل على نحوٍ عاجل إلى القائد العام لفرقة الرئاسة، أوامر الحكومة بتوجيه كتيبة كاملة من المشاة المحليين من باراكبور فورًا مع مدفعين من مدافع الستة باوندات مزوّدين بما هو ضروري من رجال المدفعية من دم دم، على أن يكون الجميع بقيادة ضابط ميداني صاحب عزم وقرار، فيلتقوا في باراسيت حيث ينضم إليهم 1 حوِلدار و12 خيّالًا من فوج الفرسان الثالث الخفيف، يشكلون الآن مرافقة فخامة نائب الرئيس.

ثانيًا، سوف يلتقي الحاكم بالضابط قائد الكتيبة في باراسيت ويزوّده بالمعلومات اللازمة لتوجيهه في ما يتعلّق بوضع المتمردين؛ ولكن من دون أن تكون له أيّ سلطة للتدخّل في العمليات العسكرية التي يراها قائد الكتيبة ملائمة لدحر أولئك الماضين في **تحدّي سلطة الدولة** و**الإخلال بالأمن العام** أو اعتقالهم أو حتى تدميرهم إذا ما قاوموا.

ثالثًا، تقرر ألّا يطول أمد المهمّة بحيث تتطلب من الإمداد بالذخيرة ما يزيد على ما يمكن حمله في جعبةٍ وعربتَيْ سلاح، أو بحيث تنشأ أيّ صعوبات ناجمة عن الحمل. وفي حال حدوث ما يعاكس ذلك، سوف يُقدَّم كلّ دعم مطلوب.

رابعًا، سيتم توجيه الحاكم لتقديم كلّ مساعدات تتعلق بالمؤن وغيرها من متطلبات القوات.

قاعة المجلس أنا والكاتب المساعد

العاشر من نوفمبر 1831 (التاريخ ذاته) الكولونيل وليام كيسمِنت

أمانة سرّ القسم العسكري

---

7 *BC* 54222: *JC*, 22 November 1831: 'Extract from the Proceedings of the Honorable the Vice President in Council in the Military Department under date the 10th November 1831'. Emphasis added.

النص 2[8]

من: حضرة و. سي. تايلور.

إلى: حضرة ف. إس. مودج.

التاريخ: 7 يوليو 1855

عزيزي مودج،

هناك حشد ضخم من السونتال[9]، 4000 أو 5000 رجل في مكان يبعد نحو 8 أميال، وقيل لي إنهم مسلحون جيدًا بالأقواس والسهام والرماح والحراب وما إلى ذلك، **ونيّتهم مهاجمة جميع من يقعون عليهم من الأوروبيين ونهبهم وقتلهم. والسبب في ذلك كلّه هو أنّ واحدًا من آلهتهم يُفترض أن يتجسّد ويظهر في مكان قريب، وفي نيّته أن يحكم كملك جميع ذلك الجزء من الهند، وأمرَ السونتال بأن يجتمعوا ويقتلوا جميع الأوروبيين والمحليين المتنفذّين هناك. وبما أنّ هذه أقرب نقطة إلى الحشد فإنني أقدّر أن تتعرّض للهجوم أولًا** وأعتقد أنّه من الأفضل أن تبلغ السلطات في بِرهامبور وتطلب عونًا عسكريًا لأنّ التعرّض للقتل ليس بالأمر الحسن **وبقدر ما يمكنني أن أرى** فإنَّ الأمر خطير.

سريكوند محسوبكم والكاتب المساعد

السابع من يوليو 1855 التوقيع/

و. سي. تايلور

لا شيء يمكن أن يكون أكثر فوريّةً من هذين النصّين. وهما، إذ كُتبا فور إدراك من كانوا يخشون هذين الحدثين أشدّ الخشية أنَّهما تمردان، من بين أولى السجلات التي لدينا عنهما في مجموعات مكتبة مكتب الهند[10] ومحفوظات ولاية البنغال الغربية. وكما تُظهر الأدلّة المتعلّقة بهبّة عام 1831[11]، فإنّه لم يأت العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر حتى أدركت السلطات في كلكتا الطبيعة الحقيقية للعنف، الذي أُبلغتْ به من منطقة باراسات بوصفه تمرّدًا دمويًا يقوده تيتو مير ورجاله. تحدد لنا رسالة الكولونيل كيسمِنت اللحظة التي دخل فيها قائد الفلاحين المحليين الذي كان مجهولًا إلى ذلك الحين قوائم المناهضين للرّاج، ودخل بذلك التاريخ. كذلك يشير تاريخ الوثيقة الأخرى إلى بداية، هي بداية عصيان سانتال. ففي ذلك اليوم على وجه التحديد، السابع من يوليو عام 1855، جاء اغتيال ماهيش قائد الشرطة بعد مواجهة بين عناصر شرطته وفلاحين احتشدوا في باغناديهي وفجروا الانتفاضة. كان التقرير صارخًا بما يكفي ليُسَجّل في ذلك الإخطار الذي كتبه على عَجَل وبجزع واضح في سريكوند مستخدَم أوروبي في السكك

8 *JP*, 19 July 1855: Enclosure to letter from the Magistrate of Murshidabad, dated 11 July 1855. Emphasis added.

9 السكان الأصليون لجبال راجماهال في البنغال (المترجم).

10 مكتب الهند India Office، إدارة حكومية بريطانية تأسست عام 1858، للإشراف على إدارة مقاطعات الهند البريطانية التي كانت تشكل معظم ما يعرف اليوم بدول بنغلادش وبورما والهند وباكستان، إضافة إلى عدن وأراضٍ أخرى حول المحيط الهندي (المترجم).

11 Thus, *BC* 54222: *JC*, 3 April 1832: Alexander to Barwell, 28 November 1831.

الحديدية للهند الشرقية إلى زميلٍ له وإلى **السركار**[12]. مرةً أخرى، تنقل هذه الكلمات بكلّ الفوريّة الممكنة الأثر الذي تتركه ثورة فلاحين على أعدائها في ساعاتها الأولى الداميّة.

III

لا نجد أثرًا لهذه الفوريّة في المستوى التالي من مستويات الخطاب: الخطاب الثانوي. وهذا الأخير يعتمد على الخطاب الأولي بوصفه **مادته** لكنّه يعمل على تحويلها في الوقت ذاته. وللمقارنة بين هذين النمطين؛ يمكن النظر إلى النمط الأول على أنه تأريخٌ في حالته الخام الأولية أو على أنّه جنين لا يزال عليه أن يفصح عن نفسه في عضويّة لها أطرافها المميزة، وإلى النمط الثاني على أنه المُنْتَج المُعَالَج، المشغول بحسب الأصول وإن يكن خطابًا لا يزال في مرحلة الطفولة.

من الواضح تمامًا أنَّ هذ الفارق من صنع الزمن. وبحسب التسلسل الزمني لهذا المتن المحدَّد، فإنَّ الخطاب الثانوي يلي الخطاب الأولي بمسافة وينفتح على أفقٍ يحوّل حادثًا إلى تاريخ، لا في تصوّر من هم خارجه بل في تصور المشاركين أيضًا. وهذا ما دفع مارك ثورنهيل، حاكم ماثورا في صيف 1857، حين أطلق تمرّد حرّاس الخزنة تمردات فلاحية في طول المنطقة وعرضها، إلى التأمّل في الحالة المتبدلة لسرده الذي صوّرَ فيه نفسه على أنّه البطل. ففي تقديمه مذكراته الشهيرة، **مغامرات حاكم وتجاربه الشخصية خلال اندلاع التمرد الهندي وتطوره وإخماده** (لندن: 1884)، بعد سبعة وعشرين عامًا على الحادث، يقول ثورنهيل: "بعد إخماد **التمرّد الهندي**، شرعت بكتابة رواية مغامراتي ... وحين اكتمل سردي كان اهتمام الجمهور بالموضوع قد نفد. ومرّت سنوات كثيرة، وبرز اهتمامٌ من نوعٍ آخر. وغدت حوادث ذلك الوقت تاريخًا، ولعلّ حكايتي أن تكون مساهمةً في هذا التاريخ ... وهذا ما جعلني أقرر نشر سردي ...". وبقطع الخطاب عن معاصرته، يُستعَاد بوصفه عنصرًا من الماضي ويُصَنَّف على أنّه تاريخ. وهذا التغيّر، الزمني والتصنيفيّ، يضعه عند تقاطع الاستعمار والتأريخ، مانحًا إيّاه طابعًا مزدوجًا مرتبطًا في آنٍ معًا بنظام القوة وطريقة تمثيله الخاصة.

تأليف هذا الخطاب هو بحدّ ذاته شاهد على هذا التقاطع. وثورنهيل ليس بأيّ حال من الأحوال المدير الوحيد الذي غدا مؤرّخًا. إذ كان في الواقع واحدًا من بين كثير من المسؤوليين، المدنيين والعسكريين، الذين كتبوا استعاديًا عن الاضطرابات الشعبية التي شهدها الريف الهندي في أثناء الرّاج. وتندرج أقوالهم، إذا ما أُخِذَت ككل، في صنفين: هناك أولًا تلك التي ارتكزت إلى تجربة الكتّاب كمشاركين. وهي ضروب من المذكرات على هذا النحو أو ذاك، كُتِبَت إمّا على مسافة زمنية معتبرة بعد الحوادث التي تُسْرَد أو بصورة تكاد تكون متزامنة معها لكنها قُصِدَ لها، بخلاف الخطاب الأوليّ، أن تُقَدَّم لجمهور القرّاء. أمّا الصنف الثاني، وهذا فارق مهمّ، فيبيّن كيف تدبّر العقل الاستعماري خدمة كليو (آلهة التاريخ) ومكافحة التمرّد في آنٍ معًا، على الرغم من صعوبة ترك الحياد المزعوم للأولى بعيدًا عن التأثّر بحميّة الثانية؛ الأمر الذي سرعان ما سنعود إليه. وأدبيات التمرّد الهندي زاخرة بآثار الصنفين، إذ تُعنى هذه الأدبيات بعنف الفلاحين (ولا سيما في مناطق الهند الشمالية الغربية والوسطى) بقدر ما تُعنى بعنف السيبوي. وتضاهي الروايات التي كُتبَت بعد الحدث بوقت طويل، مثل رواية ثورنهيل، روايات قريبة من الحدث ومعاصرة له، مثل رواية دنلوب[13]، ورواية إدواردز[14]، كي نشير إلى اثنتين فقط من متن ضخم قُصِدَ منه أن يرضي أذواق جمهور ليس لديه ما يكفي من قصص الرعب والمجد.

12 الحكومة الاستعمارية (المترجم).

13 Robert Henry Wallace Dunlop, *Service and Adventure with Khakee Ressallah; or Meerut Volunteer Horse during the Mutinies of 1857–1858* (London: 1858).

14 William Edwards, *Adventures during the Indian Rebellion in Rohilcund, Futtehghur, and Oudh* (London: 1858).

صنف الكتابات الآخر المؤهَّل لعدِّه خطابًا ثانويًا هو أيضًا أعمال المديرين. فهؤلاء أيضًا غالبًا ما كانوا يخاطبون جمهورًا من القرّاء غير رسميّ، لكن بموضوعات لا ترتبط بتجربتهم ذلك الارتباط المباشر. وتشتمل أعمالهم بعضًا من الروايات عن انتفاضات الفلاحين هي الأوسع استخدامًا والأرفع تقديرًا كُتِبَت إمّا على شكل دراسات عن أحداث معيّنة، مثل دراسة جاميني موهان غوش عن اضطرابات الزهّاد والفقراء ودراسة ج. ك. برايس عن تمرد شوار، أو على شكل أقوال مضمّنة في تواريخ أشمل مثل قصة وليم ولسون هنتر عن عصيان السانتال في **حوليّات الريف البنغالي**. وإلى جانب هذا، ثمة أيضًا تلك المساهمات المميّزة التي قدّمتها بعض أفضل العقول في الخدمة المدنية للفصول التاريخية من الـ *District Gazetteers*[15]. ويشكّل كلّ ذلك معًا متنًا أساسيًا من الكتابة التي تتمتع بسلطة واسعة لدى جميع دارسي هذا الموضوع ولا يكاد يوجد تأريخٌ على المستوى التالي، أي على المستوى الثالثي، من مستويات الخطاب إلا ويعتمد على هذا المتن ويقوم عليه.

يعود قَدْرٌ كبير من هيبة هذا الجنس من الكتابة إلى ما يكتنفه من هالة التجرّد وعدم التحيّز. فبإبقاء هؤلاء الكتّاب سردَهم خارج حدود الالتزام الشخصيّ، كان بمقدورهم أن يضفوا عليه، ولو بصورة ضمنيّة، مظهر الصدق. لا شكّ أنّهم كموظّفين كانوا حملة إرادة الدولة، لكن كتابتهم عن ماضٍ لا يظهرون فيه هم أنفسهم كموظفين، جعلت أقوالهم تؤخَذ على أنّها أصدق وأقلّ تحيّزًا من نظرائهم الذين أدّى قيام رواياتهم على الذكريات، إلى اصطباغها بالضرورة بتدخّلهم في الاضطرابات التي شهدها الريف بوصفهم من عناصر الرّاج. ويُعتقَد، في المقابل، أنَّ الأولين قاربوا الحوادث التي يسردونها من الخارج. كما يُفترَض أنّهم كمراقبين منفصلين سريريًّا عن موضع التشخيص وموضوعه قد وجدوا لخطابهم ركنًا في مجال الحياد التام – مجال **التاريخ** - حيث يتربّع **الماضي المطلق** و**ضمير الغائب**.

IV

ما مدى صحّة زعم الحيادية هذا؟ للإجابة عن هذا السؤال ربما وجب علينا ألّا نأخذ أيّ انحياز في هذا الصنف من الأعمال التاريخية على أنّه مسلّمة، فقط لأنها في الأصل لكتّاب ملتزمين بالاستعمار. فعدُّ ذلك بدهيًّا يعني أن ننكر على التأريخ إمكان إقراره بنواقصه، وأن نحبط تاليًا ما تقصد إليه محاولتنا هذه. وكما يجب أن يتضح مما يلي، فإنَّ رفض مؤرّخي التمرد الفلاحي **إثبات** ما يبدو على أنّه جليّ؛ هو على وجه الدقّة ما يقيهم واقعين في شراك ما هو جليّ. ولهذا يجب أن يبدأ النقد لا بالإشارة إلى تحيّز بل بتفحّص مكوّنات الخطاب، حامل كلّ أيديولوجيا، بحثًا عن الطريقة التي ضُفِرَت بها تلك المكوّنات لتصف أيّ صورة محددة من صور الماضي.

ما ناقشناه إلى الآن من مكوّنات هذين النمطين من الخطاب ومنوّعاتهما هو ما سندعوه بالشذرات. وبما أنّها مصنوعة من المادة اللغوية ذاتها، أي من خيوط من الكلمات ذات الأطوال المتباينة، فإنّها تقع في نوعين يمكن تسميتهما، بحسب الوظيفة التي يؤدّيها كلٌّ منهما، بالتأشيريّ والتفسيريّ. وثمّة فارق كبير، ينسب إليهما، في نصٍّ معيّن، دور الإخبار والتفسير على التوالي. لكن هذا لا يعني انفصالهما؛ فهما، على العكس، غالبًا ما ينطوي أحدهما على الآخر لا كأمرٍ واقع فحسب وإنّما كضرورةٍ أيضًا.

15 الـ *District Gazetteer* هي دليل مفهرس جغرافي واقتصادي واجتماعي وثقافي شامل لشبه القارة الهندية وضع خلال استعمارها، وخصوصًا خلال القرن التاسع عشر، وإن يكن كثير منه قد روجع وحُرِّر لاحقًا (المترجم).

يمكن أن نرى في النصّين 1 و2 كيف يعمل هذا التداخل. ففي كليهما يشير الخط الطباعي العادي إلى الشذرات التأشيرية، في حين يشير الخطّ الطباعي العريض إلى الشذرات التفسيرية. وعدم اتباع أيّ من هاتين الرسالتين نمطًا محددًا من هذين النمطين هو أمرٌ يجعل النمطين يتداخلان، ويُسند أحدهما الآخر في إضفاء المعنى على الوثيقتين، كما يسبغ في سياق ذلك شيئًا من الالتباس على بعض الخيوط؛ سرعان ما يتبدد حتمًا بهذه الطريقة من التمثيل الطباعي. لكنَّ فاصل انقسام الوظائف التقريبي بين الصنفين يبرز حتى في هذه الترسيمة: الوظيفة التأشيرية (أي الإخبارية) التي تشير إلى أفعال المتمردين وخصومهم الفعليّة والمتوقَّعة، والوظيفة التفسيرية التي تعلّق على تلك الأفعال بغية فهم (أو تفسير) لدلالتها.

يتماشى الاختلاف بين الاثنين مع ذاك الاختلاف الذي بين المكوّنات الأساسية لأيّ خطاب تاريخي، والتي سوف ندعوها، بحسب مصطلحات رولان بارت، بـ **الوظائف والمؤشّرات**[16]. والأولى هي شذرات تشكّل التسلسل الخطي للسرّد. وهي متّصلة، تعمل في علاقة تماسك بمعنى الانطواء المتبادل إحداهما على الأخرى، وانضيافها إلى خيوط تتطاول باطّراد، وتتضافر لتُنتِج القول الكلّي. أمّا الثانية فيمكن عدُّها على هذا الأساس حاصل تسلسلات صغيرة يمكن أن نخصّ كلًّا منها، سواء أكان مهمًا أم لا، بأسماء من خلال عملية ميتالغوية تستخدم مصطلحات قد تنتمي إلى النص محلّ البحث أو لا تنتمي إليه. وهذا هو النحو الذي اتّبعه بريمون، مقتفيًا أثر بروب، في تسمية وظائف حكايةٍ شعبيةٍ بـ **الخداع**، **الغدر**، **الصراع**، **التعاقد ...** إلخ، وتسمية تلك الوظائف التافهة، مثل تقديم سيجارة في قصّةٍ عن جيمس بوند أشار إليها بارت بـ **التقديم**، **القبول**، **الإشعال والتدخين**. ولعلّ بمقدورنا أن نستلهم هذا الإجراء في تعريف القول التاريخي بأنّه خطاب ذو اسم يندرج تحته عدد من التسلسلات المسمّاة. وبذلك يكون ممكنًا أن نتكلّم على سرد افتراضي ندعوه "تمرّد تيتو مير" مؤلَّف من عدد من التسلسلات من بينها النص 1 المذكور أعلاه.

دعونا نطلق على هذه الوثيقة اسمًا، مثل **قرارات مجلس كلكتا**. (بدائل مثل **اندلاع العنف** أو **استدعاء الجيش** تنفع أيضًا ويمكن تحليلها على أسس تتماشى مع الأسس التي ستلي، وإن لم تتطابق معها). يمكن قراءة الرسالة الموسومة **قرارات مجلس كلكتا** (جـ) في نصّنا على أنّها اجتماع مجموعتين من التسلسلات هما **الإنذار** (أ) **والتدخّل** (ب)، تتألف كلاهما منهما من قسمين: حيث تتألف المجموعة الأولى من **اندلاع التمرد** (أَ) **وتلقّي المعلومات** (أً) وتتألف المجموعة الثانية من **قرار استدعاء الجيش** (بَ) **وإصدار الأمر** (بً)، حيث يُمَثَّل، بدوره، واحد من المكوِّنين في كلّ زوجٍ بسلسلتين أخريين مرتبطتين: (أَ) بـ **الأعمال الوحشية المرتكبة** (أ1) **وتحدي السلطة** (أ2)، و(بً) بـ **توجيه المشاة** (ب1) **ودعم المدفعية** (ب2) **وتعاون الحاكم** (ب3). بعبارة أخرى، تمكن كتابة السرّد الوارد بصورة معادلات من ثلاث خطوات على النحو التالي:

جـ = (أ + ب) I

= (أَ+أً) + (بَ + بً) II

= (أ1 + أ2) + أً + بَ + (ب1 + ب2 + ب3) III

16 لا بدّ أن يكون الدَّين الذي أدين به لرولان بارت، في شأن كثير من المصطلحات والإجراءات التحليلية المستخدمة في هذا المقطع تحديدًا وفي كامل المقالة عمومًا، واضحًا أشدّ الوضوح لكلّ من اطّلع على "التحليل البنيّوي للسرد" و"الصراع مع الملاك"، في عمله:

Image-Music-Text (Glasgow: 1977), pp. 79–141

وعلى "الخطاب التاريخي"، في:

M. Lane (ed.), *Structuralism: A Reader* (London: 1970), pp. 145–55,

الأمر الذي يعفيني من الإحالة المرجعية المفصّلة حين لا أقتبس مباشرةً من هذه الأدبيات.

يجب أن يكون واضحًا من هذا الترتيب أنه لا يمكن التعبير عن كلّ عناصر الخطوة II في تسلسلات أصغر من المرتبة نفسها. ولذلك نكون في الخطوة III مع سلسلة تتراكب شذراتها المستمدة من مستويات الخطاب المختلفة لتشكل بنية تكاد تكون خشنة النحت وغير متكافئة. وبقدر ما تكون وحداتٌ وظيفية متدنية المرتبة مثل هذه الوحدات هي ما يشكّل العناصر التركيبية[17] المتعالقة في سرد، فإنّ مساره لا يمكن أن يكون ذلك المسار السلس. ولا بدّ أن تكون الفجوات بين الأجزاء مهلهلة الارتباط مترعةً بانعدام اليقين بالضرورة، وبـ "لحظات خطر"، لتنتهي كلّ سلسلة صغيرة بافتتاح احتمالات بديلة، لا تلتقط السلسلة التالية وهي تواصل القصة سوى واحد منها. "يشعل دوبونت، شريك بوند المستقبلي، ولاعته لكن بوند يأبى أن يشعل سيجارته منها؛ ومعنى هذا التفريع هو أنّ بوند يخشى غريزيًّا من وجود لغم ما"[18]. وما يدعوه بارت على هذا النحو "تفريعًا" في القَصّ، له ما يوازيه في الخطاب التاريخي أيضًا. يقوّض ارتكاب الأعمال الوحشية المزعوم (أ1)، في تلك الرسالة الرسمية العائدة إلى عام 1831، اعتقادَ إمكان الانتشار السلمي لمذهب تيتو الجديد الذي كان معروفًا أصلًا لدى السلطات، لكنّها تجاهلته إلى الآن، ما دامت لم تترتب عليه أي عواقب أو آثار. والتعبير **تحدي السلطة** (أ2) الذي يشير إلى مجابهة "القوة القصوى التي استطاعت السلطة المدنيّة المحليّة جمعها" وطردها، له طرفه الآخر، وإن يكن طرفًا غير معبّر عنه؛ هو الجهد الذي بذله تيتو لإقناع الحكومة من خلال العرائض والوفود بتدارك مظالم المتدينيّن أمثاله، وهلمّ جرًّا. هكذا تشتمل كلّ وحدة من هذه الوحدات الوظيفية الأوليّة على عقدة سردية غير مجسّدة تمامًا في تطور فعليّ، أو على نقطةٍ صفريّة يؤكّد السرد من خلالها توتره. ولأنّ التاريخ، بوصفه التمثيل الكلامي الذي يمثّل به الإنسان ماضيه، مترع بالمخاطر بطبيعته، ومترع حقًّا باحتمال وجود خيارات شديدة التباين، فإنَّ هذا على وجه التحديد ما يجعله دائم الإثارة. الخطاب التاريخي هو رواية العالم المثيرة الأقدم.

V

هكذا يُظْهِرُ التحليلُ التسلسلي سردًا هو عبارة عن سلسلة من الوحدات الوظيفية التي لا تربطها تلك الروابط الوثيقة. فهذه الوحدات متفارقة الأداء، وتركّز على الجانب التحليلي للخطاب لا على جانبه التركيبي. ولذلك فهي لا تقوى، بحدّ ذاتها، على أن تولّد معناها. وكما أنَّ معنى كلمة (ككلمة "رجل" مثلًا) لا يُمَثَّل على نحوٍ مجزَّأ في كلِّ حرف من حروفها (**ر**، **ج**، **ل**) التي تؤلّف صورتها الكتابية، وكما أنَّ معنى عبارة (كعبارة "كان ياما كان") لا يوجد في كلماتها المكوِّنة إذ نأخذها على نحوٍ منفصل، كذلك لا تخبرنا الشذرات المفردة في خطاب بما يدلّ عليه. ذلك أنَّ المعنى في كلّ حالة من هذه الحالات هو نتاج عملية تكامل تتمّم عملية الإفصاح المتسلسل. وكما يقول بِنفِنيست، فإنَّ "التفارق" في أيّ لغة "هو ما يكشف لنا قوامها الشكلي وتكامل وحداتها الدالّة"[19].

---

17 من المعروف أنّ معنى العلامة اللغوية عند فرديناند دو سوسور يتحدد من خلال بعدين: أولهما هو البعد الأفقي التركيبي (موقع العلامة في تركيب الجملة وعلاقتها بغيرها من العلامات والوحدات النحوية والقواعدية التي تحكم بنية هذه الجملة)، وثانيهما هو البعد الشاقولي الاستبدالي أو الانتقائي (الذي لا توجد مكوناته فعليًا في التركيب اللغوي مع أنَّ هذا البعد القائم على الاستبدال الانتقائي يحكم دلالة العلامة ووضوحها). ولأنَّ البعد الأفقي التركيبي يقوم على المجاورة والاندماج والتداخل فقد أسماه جاكوبسون بعدًا كنائيًا، لأن الكناية تقوم على هذه الأسس نفسها كما هو الحال في علاقة السبب بالنتيجة ودلالة الجزء على الكلّ وما إلى ذلك. وفي المقابل، يعمل البعد العمودي من خلال الغياب، حيث يعتمد "حضور" أي علامة أو انتقاءها على "تغييب" واستبعادٍ لما كان يمكن أن يحل محلها مكانيًا ونحويًا (مبدأ المرادفة والتضاد)؛ بمعنى أنّ البعد العمودي يقوم عمومًا على مبدأ التماثل والمشابهة؛ ما يسمح بتسميته بالبعد الاستعاري لأن الاستعارة تقوم على المشابهة والقياس والتماثل (المترجم).

18 Barthes, *Image-Music-Text*, p. 102.

19 Émile Benveniste, *Problémes de linguistique générale, I* (Paris: 1966), p. 126.

وأحسب أنَّ الأصل الفرنسي لهذه الجملة:

"*la dissociation nous livre la constitution formelle; l'intégration nous livre des unités signifiantes*,"

قد نُقل على نحو مختلف بعض الشيء وغير ناجح، في اعتقادي، في الترجمة الإنكليزية لعمل بنفنيست:

Problems in General Linguistics (Florida: 1971), p. 107.

يصحّ هذا أيضًا على لغة التاريخ. فما يُجري عملية التكامل في خطاب التاريخ هو الصنف الآخر من وحدات السرد الأساسية، أي **المؤشّرات**. وهي ملازم **للوظائف** ضروري ولا غنىً عنه، وتتميّز من هذه الأخيرة في نواحٍ مهمة:

"المؤشّرات وحدات دلالية حقًّا نظرًا إلى الطبيعة الشاقولية التي تَسِمُ علاقاتها: فهي بخلاف 'الوظائف' ... تشير إلى مدلول، وليس إلى 'عملية'. وإقرار المؤشّرات 'أرفع مستوىً' ... إقرارٌ انتقائي. أمّا إقرار الوظائف فهو، بخلاف ذلك، إقرار 'إضافيّ' على الدوام، إقرارٌ تركيبي. هكذا تبدي **الوظائف** و**المؤشرات** عن تمايزٍ كلاسيكي آخر، حيث تنطوي الوظائف على علاقات كنائيّة، والمؤشّرات على علاقات استعاريّة؛ وتُشَاكِل الأولى وظيفيّة الفعل، في حين تشاكل الأخرى وظيفيّة الكينونة"[20].

يعود إمكان تدخّل المؤشّرات الشاقولي في خطاب إلى تصدّع خطيّته بعمليةٍ تشبه الرَّنَح الجزئي، تعتري سلوك كثير من اللغات الطبيعية. ويرى بالي الذي درس هذه الظاهرة بكثير من التفصيل، أنَّ واحدًا من شروط وقوعها المتعددة في اللغة الفرنسية هو "حين انفصال أجزاء العلامة الواحدة" بحيث يُشَظّى التعبير "elle a pardonné" مأخوذًا في صيغة النفي ويُعاد جمعه على النحو "*elle ne nous a jamais plus pardonné*"[21].

يمكن بالمثل إعادة كتابة التعبير البنغالي المستقبلي البسيط "*she jabe*" بإدخال أدوات الاستفهام أو النفي بين الكلمتين لنكون على التوالي إزاء "she *ki* jabe" و"She *na hoy na* jabe".

ثمّة في السرد التاريخي أيضًا عملية "تمديد وتوسيع" تجري على تركيب هذا السرد، وتساعد العناصر الاستبدالية على أن تتسرّب وتعيد تكوين أجزائه المنفصلة في كلٍّ ذي معنى. وعلى هذا النحو بالضبط يقوم تنسيق المحورين الكنائي والاستعاري في قول من الأقوال، ويتحقق التفاعل الضروري بين الوظائف والمؤشرات. لكن هذه الوحدات لا تتوزع وفق حصص متساوية في جميع النصوص: إذ يقع نوع من الوحدات في بعض النصوص أكثر مما يقع نوع آخر. وخلاصة القول: إنَّ خطابًا ما يمكن أن يكون إمّا كنائيًا على نحو غالب أو استعاريًا على نحوٍ غالب، تبعًا لما إذا كان العدد الأكبر من مكوّناته كنائيًّا أو استعاريًّا[22]. والنصّ 1 هو من النمط الأول. ويمكن أن نلاحظ نسق علاقاته الكنائية الهائل والمنيع في الخطوة III من التحليل المتسلسل الوارد آنفًا. لدينا هنا أخيرًا الإقرار التام لرؤية بلهاء إلى التاريخ بوصفه شيئًا بغيضًا إثر آخر: **انتفاضة-معلومات-قرار-أمر**. لكن نظرةً عن كثب إلى النصّ يمكن أن تكشف عن صدوعٍ سمحت لـ "تعليق" بأن يشقّ طريقه عبر درع "الواقعة" المصفّح. والتعابير المكتوبة بخطٍ عريض هي شاهد على هذا التدخل الاستبدالي، بل وعلى حجمه. وتؤدي المؤشّرات دور **الصِّفات** أو **النعوت** بخلاف الأفعال التي تؤدي دور الوظائف، إذا ما قسنا السرد على الجملة[23]. وإذ يعمل كلّ ذلك معًا على نحو حميم لا تعود الرسالة الرسمية تسجيلًا فحسب للمجريات، ويُنْقَشُ فيها معنىً أو تأويل يُبْرِز أبطالها لا بوصفهم فلاحين بل بوصفهم "**متمرّدين**"، لا بوصفهم مسلمين بل بوصفهم "**متعصبين**"؛ ويُبْرِز فعلهم لا بوصفه مقاومة لطغيان النخبة الريفيّة بل بوصفه "**أوقح الفظائع وأشدّها استهتارًا بحق السكّان**"؛ ويُبْرِز مشروعهم لا بوصفه ثورة على نظام الزميندار بل بوصفه "**تحدّيًا لسلطة الدولة**"، لا بوصفه بحثًا عن نظامٍ بديل لا تخرق فيه أمنَ الريف فوضى ملّاك الأرض ونظامهم شبه الإقطاعي الذي يجري التغاضي عنه رسميًا بل بوصفه "**إخلالًا بالأمن العام**".

20 Barthes, *Image-Music-Text*, p. 93.

21 Charles Bally, *Linguistique Générale et Linguistique Francaise* (Berne: 1965), p. 144.

22 Roland Barthes, *Elements of Semiology* (London: 1967), p. 60.

23 Barthes, *Image-Music-Text*, p. 128.

إذا كان تدخلّ المؤشّرات "يُحِلّ معنىً معيّنًا محلّ النّسخ المباشر للحوادث المروي عنها"[24] في نصّ مشحون بهذا القدر من الكناية كالنصّ الذي ناقشناه أعلاه، فلا بد أن نكون على ثقة بأنّه يفعل ذلك بقدر أكبر في الخطابات التي تغلب فيها الاستعارة. وهذا واضح في النص 2 حيث يفوق عنصرُ التعليق، الذي كتبناه بخط عريض، عنصر الإخبار، بكثير. وإذا ما مثّلنا هذا الأخير بصورة سلسلة مؤلّف من ثلاث حلقات وظيفية - هي **حشد السانتال المسلّح**، و**وجوب إنذار السلطات بذلك**، و**طلب الدعم العسكري** - لرأينا كيف تمّ فصل الحلقة الأولى بإقحام كتلة كبيرة من المادة التفسيرية، وكيف تمّ تغليف الحلقتين الأخريين بالتعليق وخُتِمَ عليهما به. وما يُلهم هذا الأخير هو الخوف من أنّ سريكوند هي "**أقرب نقطة إلى الحشد ... <وسوف> تتعرّض للهجوم أولًا**" وبالطبع فإنَّ "**التعرّض للقتل ليس بالأمر الحسن**". ولكن لاحظوا أنّ هذا الخوف يبرر نفسه **سياسيًا**، أي باتهام السانتال بأنَّ "**نيّتهم مهاجمة ... ونهب ... وقتل جميع الأوروبيين والمحليين المتنفّذين**" بحيث يمكن "**واحدًا من آلهتهم**" متجسّدًا في هيئة البشر "**أن يحكم كملك جميع ذلك الجزء من الهند**". ليست هذه الوثيقة، إذًا، بالحياديّة في موقفها من الحوادث التي شهدتها، ويصعب أن ننتظر منها شهادة نزيهة إذا ما وُضِعت موضع "الدليل" أمام محكمة التاريخ. وعلى العكس، فهي صوت الاستعمار الملتزم. وقد حسمت خيارها مسبقًا بين احتمال إقامة السانتال حكمًا ذاتيًا في دامين إي كوه وبين استمرار الرّاج البريطاني، ورأت في ما هو خير ممكن لواحد من هذين الاحتمالين أمرًا مفزعًا وكارثيًا – "**أمرًا خطيرًا**" - بالنسبة إلى الاحتمال الآخر. بعبارة أخرى، تُدخلنا المؤشرات في هذا الخطاب – كما في الخطاب الذي ناقشناه آنفًا - إلى سنّة محددة مقامة على نحوٍ يكون فيه لكلّ علامة من علاماتها ضدّها، أو نقيض رسالتها، في سنّة أخرى. وكي نستعير تمثيلًا ثنائيًا شهيرًا من ماو تسي تونغ[25]، فإنَّ وصف أي عنصر في واحدة من السنّتين بأنّه "مريع!" يعني وصف العنصر الذي يوافقه في السنّة الأخرى بأنّه "ممتاز!" والعكس بالعكس. وكي نمثّل صدام السنّتين هذا بيانيًا، يمكن أن نضع مؤشّرات النصّين 1 و2 المكتوبة أدناه بخط عريض في مصفوفة ندعوها "**مريع**" (تمشيًّا مع الصفة المميزة لوحدات هذا الفئة)، وذلك على نحو يُشير إلى اقترانها بالمفردات الضمنية، غير المُعَبَّر عنها صراحةً (المكتوبة بخط عادي) في مصفوفة مقابلة ندعوها "**ممتاز**".

مريع ممتاز

متمردون فلاحون

متعصبون مسلمون متشددون

أوقح الفظائع وأشدّها استهتارًا بحق السكّان مقاومة الاضطهاد

تحدي سلطة الدولة تمرد على الزميندار

إخلال بالأمن العام نضال من أجل نظام أفضل

نيّة هجوم ونهب وقتل نيّة معاقبة المضطهِدين

واحد من آلهتهم يريد أن يحكم كملك حكم ذاتي

24 Ibid., p. 119.

25 *Selected Works of Mao Tse-tung*, vol. I (Peking: 1967), pp. 26–27.

ما ينجم عن هذا التفاعل بين هاتين المصفوفتين اللتين تنطوي إحداهما على الأخرى على الرغم من تعاكسهما؛ هو أنّ نصّينا ليسا سجلًّا لملاحظات لم يمسّها التحيّز وإطلاق الأحكام والآراء، بل ينمّان، على العكس من ذلك، على تورّط تام. ذلك أنّه إذا ما أُخِذَت التعابير الموجودة في العمود الأيسر مجتمعةً على أنّها تمثّل التمرّد - السنّة التي تشتمل على جميع دوال الممارسة التابعة التي "تقلب الأمور رأسًا على عقب" والوعي الذي يمليها - فلا بدّ أن يؤخَذ العمود الآخر على أنّه يمثّل عكس ذلك، أي مكافحة التمرّد. والتضاد بين الاثنين هو تضاد لا يقبل الاختزال وليس فيه ما يدع مجالًا للحياد. وبذلك لا يكون لهاتين الوثيقتين من معنى إلا على أساس سنّة من التهدئة التي كانت في ظل الرّاج مركّبًا من التدخل القمعي للدولة وأعوانها، النخبة المحلية، بالسلاح والكلمات. وهاتان الوثيقتان اللتان تمثّلان النمط الأولي من أنماط الخطاب في تأريخ التمردات الفلاحية هما عيّنتان من عيّنات النثر المكافح للتمرّد.

VI

إلى أيّ مدى يساهم الخطاب الثانوي أيضًا في هذا الالتزام؟ هل يمكن أن يصدر عنه أيّ نثر آخر غير ذلك النثر المكافح للتمرّد؟ تبقى سرديات هذا الصنف التي يظهر كتّابها بين أبطال الحدث محلّ شكّ بالطبع وبحكم تعريفها ذاته، إذ لا بدَّ من الاعتراف بأنّ حضور ضمير المتكلّم فيها هو علامة على تورطها. لكنَّ السؤال هو ما إذا كان غياب الموضوعيّة على هذا الصعيد يعوّضه الاستخدام المتّسق للماضي المطلق في مثل هذه الكتابات. ذلك أنَّ التلفظ التاريخي، كما يلاحظ بنفنيست، يعترف بثلاثة منوّعات للزمن الماضي: الماضي المطلق، والماضي غير التامّ، والماضي التامّ، أمّا الزمن الحاضر فمقصىً تمامًا بالطبع[26]. وما يلبّي هذا الشرط بالفعل هو ذكريات تفصلها فجوة واسعة عن الحوادث المعنيّة. ولذلك فإنَّ ما يجب الكشف عنه هو مدى تصحيح قوة الماضي الانحيازَ الناجم عن غياب ضمير الغائب.

تقدّم لنا ذكريات مارك ثورنهيل عن **التمرّد الهندي** نصًّا يتطلّع فيه الكاتب وراءً إلى سلسلة من الحوادث التي عاشها منذ سبعة وعشرين عامًا. ذلك أنَّ "أحداث ذلك الماضي أصبحت تاريخًا" وهو ينوي، كما يقول في المقتطف الذي اقتبسناه آنفًا، أن يساهم "في هذا التاريخ" ويقدّم ما عرّفناه بأنّه نوع محدَّد من الخطاب الثانوي. ولعلَّ أفضل طريقة لالتقاط الفارق الذي تنقشه في هذا الخطاب تلك الفترة الفاصلة؛ هي بمقارنته ببعض عيّنات الخطاب الأولي التي لدينا حول الموضوع ذاته للكاتب ذاته. ثمة اثنتان من هاته العيّنات تمكن قراءتها كتسجيل لإدراكه ما جرى في محطة ماثورا سادار والريف المحيط بين 14 أيار/ مايو، و3 حزيران/ يونيو 1857[27]. هاتان الرسالتان اللتان كتبهما وهو يضع قبّعة حاكم المنطقة ووجههما إلى رؤسائه – الأولى في 5 حزيران/ يونيو 1857، أي خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ انتهاء الفترة التي نناقشها، والثانية في 10 آب/ أغسطس 1858، حين كانت الأحداث لا تزال حيّة في الذاكرة كماضٍ بالغ القرب – تتساوقان في المدى مع مدى السرد الذي يغطي الأسابيع الثلاثة ذاتها، في الصفحات التسعين الأولى من كتابه الذي ألّفه بعد ثلاثة عقود، مرتديًا قبّعة المؤرّخ.

للرسالتين كلتيهما طابعٌ كنائيّ غالب. ولأنهما طالعتان من داخل التجربة المعنيّة ذاتها فهما مقتضبتان بالضرورة، وتخبران القارئ بتتابع لاهث عن بعض مجريات ذلك الصيف الاستثنائي. هكذا يتّخذ التركيب مظهر الوقائعيّة؛ فلا يكاد يبقى أيّ متّسع

26 Benveniste, op. cit., p. 239.

27 *Freedom Struggle in Uttar Pradesh*, vol. V, pp. 685–692.

للتعليق. لكن التفحّص الدقيق كفيلٌ بأن يرينا هنا أيضًا أنَّ تلاحم الوحدات الوظيفية أقل صلابة مما يبدو عليه للوهلة الأولى. فثمّة مؤشّرات مُدخلة في تلك الوحدات تنمّ على ضروب القلق لدى القيّم المحليّ على القانون والنظام ("الوضع في المنطقة عمومًا هو وضع **خروج تام عن السيطرة**"؛ "**القانون معطَّل**)، وعلى مخاوفه ("شائعات **مفزعة** عن اقتراب جيش المتمرّدين")، وعلى استهجانه الأخلاقي أفعال القرويين المسلحين ("الاضطرابات في المنطقة ... تزداد ... **على نحوٍ شنيع**")، وعلى تقديره، في المقابل، للمتعاونين المحليين المعادين للمتمردين ("**استقبلَنا** آل سيث **بحفاوة بالغة**"). مؤشراتٌ كهذه هي وَحْمَات أيديولوجيّة تظهر بارزةً في قَدرٍ كبير من مواد هذا النمط المتعلقة بتمردات الفلاحين. وإذا ما أُخِذَت ككلّ، مع بعض الخصائص النصّية ذات الصلة - مثل أسلوب المخاطبة الفجّ في هذه الوثائق الذي يكشف عمّا ولّده التمرّد من الصدمة والرعب - فإنّها تتهم جميع مثل هذه الأدلّة "الموضوعيّة" المزعومة على قتالية الجماهير الفلاحية بأنّها مصطبغة في أساسها بنظرة خصومهم المتحيّزة والمتحزّبة. وإذا ما كان المؤرّخون قد فشلوا في التقاط هذه الأمارات الدالّة التي تَسِمُ قوام صنعتهم، فتلك واقعة لا بدّ من تفسيرها بالإشارة إلى قدرة الإبصار لدى تأريخٍ استعماري، لا بالإشارة المحبّذة إلى موضوعية مزعومة تتّسم بها "مصادرهم الرئيسة".

ليس ثمة ما هو فوريّ أو فجّ في شأن الخطاب الثانوي الموافق؛ فهو ينطوي، على العكس من ذلك، على منظورات متنوعة تمنحه عمقًا في الزمن كما تمنحه معناه الذي ينبع من هذا التحديد الزمني. قارن مثلًا سرد الأحداث في النسختين لأيّ يوم محدد، وليكن 14 أيار/ مايو 1857 في بداية أسابيعنا الثلاثة. ما كُتب في رسالة ثورنهيل يوم 10 آب/ أغسطس 1858 في فقرة قصيرة من سبع وخمسين كلمة، يمكن تقديمه على نحوٍ كامل في أربع شذرات بليغة، من دون أن يضيع من الرسالة أيّ شيء مهم: **اقتراب المتمردين؛ تلقي المعلومات من جورجاون؛ تأكيد الأوروبيين في شمال المنطقة للمعلومات؛ إرسال النساء وغير المقاتلين إلى أغرا**. ولأنّ الرواية تبدأ بهذا المدخل، لأغراض عملية بحتة، فإنّه لا وجود لمقدمة تعمل كسياقٍ لها؛ الأمر الذي يجعل هذا الإقلاع الفوري، كما لاحظنا، مفاجئًا تمامًا. أمّا في الكتاب فنجد تلك الفورية ذاتها وقد زُوِّدَت بخلفية تغطي أربعة أشهر ونصف الشهر على مدى ثلاث صفحات (ص 1-3). يُكَرَّس هذا الوقت كلّه وتلك المساحة كلّها لتغطية بعض التفاصيل المنتقاة بعناية من حياة الكاتب وتجربته في الفترة التي سبقت التمرّد. وهي تفاصيل **دالّة** حقًّا. ذلك أنّها مؤشّرات تُعِدُّ القاريء لما سيأتي، وتساعده على **فهم** مجريات 14 أيار/ مايو وما يليها، حين تدخل هذه الأخيرة السردَ على مراحل متعاقبة. هكذا كان سريان شائعة الشاباتي[28] الغامض في كانون الثاني والقلق الصامت إنّما المعبِّر حيال شقيق السارد الذي هو موظّف رفيع، بعد برقية وصلت أغرا في 12 أيار/ مايو، ونقلت أخبار انتفاضة ميروت التي لا تزال غير مؤكدة، بشيرًا بالتطورات التي جرت بعد يومين في مراكز منطقته. لدينا أيضًا تلك التوافه حول "دخله الكبير وسُلطته الواسعة"، ومنزله وخيوله وخدمه و"خزانة ممتلئة بأطباق الفضة موجودة في الصالة [...] ومخزن كبير لشالات الكشمير واللآلئ والألماس" تشير جميعها، في المقابل، إلى المحرقة التي سرعان ما تطيح بسلطته وتحوّل خدمه إلى متمردين، ومنزله

28 شاعت في تلك الفترة قصة غريبة وردت من الشمال الغربي، محمولة على رمز غامض بصورة الخبز المفلطح الذي يأكله الشعب، مصنوعًا من الطحين والماء، ويدعى في لغتهم باسم الشاباتي. كلُّ ما عُرِفَ عن الأمر هو أنّ رسولًا ظهر، وأعطى الفطيرة زعيم إحدى القرى، وطلب منه أن يرسلها إلى القرية التالية وهكذا؛ بحيث انتقلت بهذه الطريقة من مكان إلى آخر. نظرتَ الغالبية إلى الأمر على أنه إشارة إنذار وتحضير، بغية إعلام الشعب بأن شيئًا خطيرًا على وشك الوقوع، وحثّهم على الاستعداد له. ثمة من رجالات السلطة من رأى أنَ الشاباتي هو رمز قوت الشعب، وأنّ نقله وتداوله قُصِدَ منه التحذير والتأثير في الشعب بالإشارة إلى أنّ وسيلة بقائهم سوف تؤخذ منهم، وإعلامهم، إذًا، بأن يجتمعوا معًا يدًا واحدة. وثمة آخرون سخروا من فكرة إشارة الإنذار هذه، ولم يروا في الأمر أكثر من خرافة من الخرافات الشائعة في البلد. وقيل إنّ من المعهود بالنسبة إلى الهندوسي الذي يتفشّى المرض في أسرته أن يبدأ بنقل الشاباتي على هذا النحو لقناعته بأنه يزيل المرض. واعتقد آخرون أنّ الغرض من تداول الشاباتي هو أمر آخر، وأنّ فيها مسحوق عظام، وأنّ الإنكليز قد لجأوا إلى هذه الطريقة الإضافية في تلويث الشعب وتدنيسه. غير أنّ هذه الحركة، مهما تكن قصتها الحقيقية، كان لها أثر لا شكَّ فيه وهو الإبقاء على إثارة الشعب في النواحي التي عبرها الخبز (المترجم).

إلى خراب، وممتلكاته إلى أسلاب لناهبيها من فقراء المدينة والريف. وبتوقّع الأحداث المسرودة على هذا النحو، ولو ضمنيًا فحسب، يدمّر الخطاب الثانوي إنتروبيّة الأول الذي هو مادته الخام. وبذلك لن يكون في القصّة أيّ شيء يمكن القول إنّه غير متوقَّع نهائيًا.

هذا الأثر هو من عمل ما يُدعى "مبدّلات التنظيم"[29] التي تساعد الكاتب في فرض زمنيةٍ خاصةٍ به على زمنية موضوعه، أي أنّها تساعده في "أن ينزع التسلسل الزمني في الخيط التاريخي ويستعيد، ولو عن طريق التذكّر والحنين فحسب، **زمنًا** معقدًا، متغيّرًا، وغير خَطيّ ... يضفر التسلسل الزمني للموضوع مع التسلسل الزمني للفعل اللغوي الذي يُخبر عنه". ولا يقوم هذا "الضَّفْر" في مثالنا الحالي على مجرد الجَمْعِ بين سياقٍ تذكّري والسلسلة القصيرة التي وردت في تلك الفقرة الصغيرة من رسالة ثورنهيل. ذلك أنَّ المبدّلات تخرق التركيب مرتين لتحشر في الصدع، في المرتين، لحظةً من زمن الكتابة معلّقةً بين قطبي "انتظار"، الأمر الذي يتيح لعب الاستطرادات والتعليقات الجانبية والكتابة بين أقواس والتعرّج في مسار الحكاية بما يزيد من عمقها. هكذا يتأمّل ثورنهيل، وهو ينتظر الأخبار عن تحركات المتمرّدين، هدأة أوائل العشيّة في محطة سادار وينحرف عن روايته ليخبرنا في انتهاك لناموس التأريخ الخاص باستخدام زمن الفعل والضمير أنّ "المشهد كان بسيطًا ومفعمًا بطمأنينة الحياة الشرقية. وغالبًا ما كان يعاود ذاكرتي في الأزمنة التي تلت". كما نجده، ثانيةً، بينما ينتظر حافلةً كي تأخذ الذين تجمّعوا في قاعة استقباله ممن سيتم إجلاؤهم، ينسحب من تلك الليلة المحددة ليعلق ببضع كلمات: "كانت قاعةً جميلة، يغمرها الضوء، وتملؤها الأزهار بهجةً. كانت تلك آخر مرّة أراها فيها، وبقيت مطبوعة في ذاكرتي على ذلك النحو".

إلى أيّ مدى يساهم عمل تلك المبدّلات في تصحيح التحيّز الناجم عن تدخل الكاتب بصيغة المتكلّم؟ ليس كثيرًا على ما يبدو. ذلك أنَّ كلّ مؤشّر يُحْشَر في السرد يمثّل اختيارًا مضبوطًا بين طرفي تقابل استبدالي. بين سلطة رئيس المنطقة وتحدّي الجموع المسلحة لهذه السلطة، بين خنوع خدمه المعتاد وتأكيدهم احترام أنفسهم كمتمردين، بين رموز ثروته (مثل الذهب والخيول والأقمشة والمنزل) واستيلاء الحشود التابعة عليها أو تخريبها، لا يكفّ الكاتب الذي لا يكاد يختلف عن المدير الذي كانه قبل سبعة وعشرين عامًا، عن اختيار الأطراف الأولى. ولا يفعل الحنين غير أنّه يجعل الاختيار أشدّ بلاغةً، متذكّرًا ما يُعدُّ "ممتازًا"، مثل أمسية هادئة أو غرفة أنيقة، في تشديدٍ على ما يقابل الجوانب "المريعة" للعنف الشعبيّ الموجّه ضد الرّاج. من الواضح تمامًا أنَّ ثمّة منطقًا في هذا الاختيار، وهو يتجلّى بنقض سلسلة من المقابلات التي تجتمع مع إشارات أخرى من رتبتها لتشكّل سنّة التمرّد. هكذا يمتثل نسق اختيار المؤرّخ، المتطابق مع نسق اختيار الحاكم، لسنّة مضادة، سنّة مكافحة التمرد.

VII

إذا كان ما يحدثه أثر الحياد الناجم عن الماضي المطلق يفشل على هذا النحو في أن يطغى على ذاتيّة البطل بوصفه ساردًا في هذا الجنس المحدد من الخطاب الثانوي، فما هو حال توازن زمن الفعل والضمير في نوع الكتابة الآخر ضمن الصنف ذاته؟ يمكن أن نرى لغتين مميّزتين تفعلان فعلهما هنا، وتتوافقان كلتاهما مع موقف الاستعمار على الرغم من اختلافهما في الإفصاح عن ذلك. يمثّل كتاب ج. ك. برايس **تمرّد شوار 1799** النوع الأشدّ فجاجة على هذا الصعيد. ولم يكتبه صاحبه الذي كان موظفًا

---

29 نجد عرض رومان جاكوبسون لهذا المفهوم الأساس في:
Roman, *Selected Writings, 2: Word and Language* (The Hague and Paris: 1971), pp. 130–47.
يطور بارت فكرة مبدّلات التنظيم Organization Shifters في مقالته:
"Historical Discourse", pp. 146–8.
وجميع المقتطفات في هذه الفقرة مأخوذة من تلك المقالة ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

معنيًا بالتسويات المالية في ميدنابور، إلا عام 1874، بعد مرور سنوات طويلة على الحدث، متوخّيًا له بوضوح أن يكون رواية تاريخية من دون أي غاية إدارية محددة. وقد وجهه إلى "القارئ العادي" وإلى أي "محصّل مستقبليّ في ميدنابور"، آملًا مشاركتهما "ذلك الاهتمام البالغ الذي شعرت به وأنا أقرأ سجلات ميدنابور القديمة"[30]. لكن يبدو أنَّ "البهجة التي ... عيشت في الانكباب على هذه الأوراق" أنتجت نصًّا لا يكاد يمكن تمييزه من الخطاب الأولي الذي استخدمه كمصدر له. فهذا الأخير واضحٌ، أولًا، بحضوره المادي المحض. فحوالى الخمس من نصف الكتاب الذي يُعنى تحديدًا بحوادث عام 1799 مؤلَّف من اقتباسات مباشرة من تلك السجلات ومن جزء كبير آخر من المقتطفات المعدّلة تعديلًا طفيفًا. لكن الأهمّ بالنسبة إلينا هو ما نملكه من دليل على مماهاة الكاتب عواطفه مع عواطف تلك الجماعة الصغيرة من البيض التي كانت تحصد العاصفة التي أحدثها تغيّر هدّام عنيف بذرت بذوره حكومة الشركة[31] في الركن الشمالي الغربي من البنغال. وحده خوف الموظفين المحاصرين في محطة ميدنابور عام 1799 تحول بعد خمسة وسبعين عامًا إلى تلك الكراهية الإباديّة المميّزة لنوع من الكتابة البريطانية التالية للتمرد الهندي. يقول برايس معبّرًا أبناء جلدته: "إن إعراض السلطات، مدنيّة وعسكرية، عن المبادرة شخصيًا إلى المساعدة في قمع الاضطرابات لافتٌ تمامًا". ثم يقول متبجحًا:

"في أيام المدافع هذه يكفي نصف دستة من الأوروبيين كي يضاهوا عشرين ضعفًا من عدد الأوروبيين الذين كانوا في شوار. من المؤكَّد أنّه مع رداءة أسلحة تلك الأيام ما كان يمكن أن أنتظر من الأوروبيين أن يزجّوا أنفسهم في المخاطر من دون جدوى، لكن كان يجب أن أنتظر من موظفي المحطة الأوروبيين أن يخاطروا في بعض الحالات على الأقل ويواجهوا الهجوم بأنفسهم ويصدّوا المعتدين. وأنا أستغرب أنّه ما من موظف أوروبي، مدني أو عسكري، ربما باستثناء الملازم جِلْ، امتلك ذلك الإحساس بالحماسة المتهللة الذي يمتلكه معظم شباب اليوم في ميادين الرياضة، أو في أيّ مسعى يحيق به عامل من عوامل الخطر. أعتقد أن معظمنا، لو عاش في عام 1799، لعددنا اصطياد غازٍ من غزاة شوار الذين تفوح منهم رائحة الدم والأسلاب؛ رياضةً أفضل من اصطياد أكبر دبّ يمكن أن تنجبه أدغال ميدنابور"[32].

من الواضح تمامًا أنَّ انفصال الكاتب عن موضوعه، والفارق بين زمن الحدث وزمن سرده؛ لم يفعلا هنا إلا القليل في إلهام الكاتب الموضوعية. وجليٌّ أنَّ هواه من المرتبة ذاتها التي لهوى الجندي البريطاني الذي كتب عشية نهب دلهي في عام 1857: "إنني على ثقة بأنَّ الأمر الذي سيُعطَى حين نهاجم دلهي هو [...] 'اقتلوهم جميعًا؛ بلا رحمة'"[33]. فلا خلاف في هذا المثال بين موقف المؤرّخ من المتمردين وموقف الدولة: موقف الصيّاد من طريدته. وعدّ المرء متمردًا على هذا النحو ليس مسألة فهم أو تفسير بل مسألة إبادة، وخطاب التاريخ، بدل أن يكون حياديًا، يعمل مباشرةً على استثارة العنف الرسمي.

كان هناك، في المقابل، كتّاب آخرون عملوا ضمن النوع ذاته، واشتهروا بأنهم عبّروا عن أنفسهم بلغة أقلّ دموية. ولعل أفضل من يمثّل هؤلاء؛ و. و. هنتر، وعمله الذي يتناول عصيان السانتال في عام 1855، **حوليات الريف البنغالي**. وهذا نصّ بارز من نواحٍ عديدة. وقد كُتِب بعد مرور عقد على التمرّد الهندي و12 عامًا على العصيان[34]، ولا يحمل أيّ قدر من تلك النبرة الانتقامية

---

30 Price, op. cit., p. clx.

31 المقصود، بالطبع، شركة الهند الشرقية البريطانية بدورها الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي أدّته في الهند، وبات أشهر من أن يُعَرَّف (المترجم)

32 Ibid.

33 Reginald C. Wilberforce, *An Unrecorded Chapter of the Indian Mutiny,* 2nd edition (London: 1894), pp. 76–77.

34 يبدو من هامش في هذا العمل أنَّ أجزاءً منه كُتبت في عام 1866. ويحمل الإهداء تاريخ 4 آذار/ مارس 1868. وجميع إحالاتنا إلى هذا العمل في الاقتباس وسواه هي إلى الفصل IV من الطبعة السابعة (لندن، 1897)، ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

أو العنصرية الشائعة في كمّ كبير من الأدبيات الإنكلو-هندية لتلك الفترة. وهو لا يكتفي بأخذ أعداء الراج في الحسبان، بل يبدي احترامًا لهم على الرغم من مسحهم الراج من ثلاث مناطق شرقية في غضون أسابيع، وصمودهم فيها خمسة أشهر أمام القوة المشتركة للجيش الاستعماري ومرافقه الجديدة؛ السكك الحديدية و"التلغراف الكهربائي". وهو واحدٌ من أولى التجارب الحديثة في تأريخ التمردات الفلاحية الهندية، يضع الانتفاضة في سياق ثقافي واقتصادي اجتماعي، ويحلل أسبابها، ويعتمد على السجلات المحلية والروايات المعاصرة في إيجاده الأدلة على تقدمها وقمعها في النهاية. ويبدو، وفق المظاهر كلها، أننا هنا أمام مثال كلاسيكي على انحلال تحيّز الكاتب ورأيه بفعل الزمن الماضي وضمير الغائب. ولعلّ الخطاب التاريخي قد تحقق هنا وبلغ ذلك المثل الأعلى من "أسلوب السرد ... المتجرد عما هو شخصيّ ... المُصَمَّم لمحو حضور المتكلّم"[35].

لكن مظهر الموضوعية هذا، مظهر غياب أيّ تحيّز يمكن إثباته وجلاؤه، لا علاقة له بـ "وقائع تتحدث عن ذاتها" في حالٍ من الكناية الصرفة التي لا يشوبها أيّ تعليق. ذلك أنّ النصّ، على عكس ذلك، يعجّ بالتعليق. وربما كان علينا أن نقارنه بشيء مثل المقالة المعاصرة له تقريبًا، والتي نُشِرَت في (*Calcutta Review* 1856)، حول الموضوع ذاته أو حتى بتاريخ العصيان الذي كتبه ك. ك. داتا بعد إخماده بوقت طويل، كي ندرك مدى خلوّه من تفاصيل ما حدث بالفعل[36]. والحالُ أنَّ سرد الحدث يشغل في الكتاب نحو 7 في المئة من الفصل الذي يُبنى على نحو متصاعد باتجاه هذه الذروة، ونحو أقلّ من 50 في المئة من الكلام المكرّس لهذا الموضوع على وجه التحديد في الفصل ذاته. فالتركيب تقطعه مرّة بعد مرّة ضروب من الرَّنَح الجزئي وتفسيرات تتخلله لتجمع الشذرات في كلّ ذي معنى وذي طابع استعاريّ غالب. والعاقبة الأوثق صلة بغرضنا هنا بين عواقب هذه العملية؛ هي الطريقة التي توزّع بها العناصر الاستبدالية المتعالقة على طول محور من الاستمرار التاريخي بين "قبل" و"بعد"، فتطيله بوضعه في سياق، وتوسّعه بحيث يشكّل منظورًا. هكذا ينتهي تمثيل التمرّد إلى إقحام لحظته بين ماضيه ومستقبله، بحيث تندمج قيم هذا وذاك في الحدث وتمنحه معناه الخاص.

VIII

لنلتفت بدايةً إلى السياق، فنحو ثلثي الفصل الذي يبلغ ذروته في تاريخ العصيان مستغرِقٌ في روايةٍ افتتاحية عمّا يمكن أن ندعوه التاريخ الطبيعي لأبطاله. ومثل مقالة في الإثنوغرافيا، يتناول هذا الجزء الصفات الجسدية للسانتال في منطقة بربوم، ولغتهم وتقاليدهم وأساطيرهم وديانتهم وشعائرهم وموطنهم وبيئتهم وممارستهم الصيد والزراعة، وتنظيمهم الاجتماعي وحكمهم الجماعي. ثمة تفاصيل كثيرة تشير إلى الصراع القادم بوصفه صراعَ نقائض، كالذي بين همجي المرتفعات النبيل ومستغلّي السهول الحقراء؛ فالإشارة إلى كرامته الشخصية ("لا يذلّ نفسه كهنود الريف"، ونساء السانتال "يجهلن ما لدى الأنثى الهندية من تضاؤل الأَنَفَة" ... إلخ) تنطوي على نقيض هو حطّ المرابين الهنود من شأنه وصولًا إلى الاسترقاق، وتنطوي الإشارة إلى أمانته ("فهو بخلاف الهندي لا يفكر البتّة بجني المال من غريب، ويتجنّب جميع ضروب التجارة والأعمال، ويسيئه أن يضطر إلى بيع الحليب والفاكهة التي تنتجها زوجته")، على نقيضٍ هو جشع التجار الغرباء والملّاك واحتيالهم؛ ما أدّى في النهاية إلى العصيان، وتنطوي الإشارة

35 Barthes, *Image-Music-Text*, p. 112.

36 Anon, 'The Sonthal Rebellion', *Calcutta Review* (1856), pp. 223–264; K.K. Datta, "The Santal Insurrection of 1855–1857," in: *Anti-British Plots and Movements before 1857* (Meerut: 1970), pp. 43–152.

إلى تحفّظه ("يعيش السانتال أبعد ما يمكنهم عن الهنود")، على نقيضٍ هو اقتحام **الديكو**[37] حياته وأرضه، وما تلا ذلك من محرقة حتميّة.

لا تعطي هذه المؤشّرات العصيان بُعدًا أخلاقيًا وقيمَ حربٍ عادلةٍ فحسب، بل تعطيه عمقًا في الزمن أيضًا. ويتحقق هذا الأمر الأخير بفعل واسمات زمنية تعاقبية في النص: ماضٍ خيالي تشير إليه أساطير الخلق (التي يجري تملّكها من أجل مشروع أمر به الثاكور[38])، وماضٍ واقعي لكنه بعيد (ملائم لتمرّد غارقٍ في التقاليد)؛ تشير إليه نثرات من ما قبل التاريخ في الشعيرة والخطبة في الطقس الذي يمارسه السانتال لـ "تطهير الموتى"، ويُذكَر، مثلًا، بوصفه أثرًا لـ "ذكرى باهتة من الزمن السحيق أيام كانوا يقطنون قرب أنهار عظيمة"، ولغتهم بوصفها "ذلك السجل المعنوي الذي حُفر عليه ماضي أمّة بأعمق مما هو محفور على ألواح النحاس أو منقوش على الصخور".

مع اقتراب الكاتب من الحدث مزيدًا من الاقتراب، يزوّده بماضٍ حديث العهد يكاد يغطي فترة ستين سنة من "الإدارة المباشرة" في المنطقة. وهنا تمتزج الجوانب الأخلاقية والزمنيّة للسرد على هيئة تناقض لا سبيل إلى تسويته. ثمة من جهة أولى، بحسب هنتر، سلسلة من الإجراءات الناجعة قامت بها الحكومة – التسوية العشريّة[39] التي ساهمت في توسيع المنطقة المزروعة ودفعت السانتال، منذ عام 1792، إلى تأجير أنفسهم كعمال زارعيين؛ التسييج، في عام 1832، بأعمدة من الطوب، حيث أمكن احتلال أراضٍ بكر وغابات من دون خشية أذى القبائل المعادية؛ تطور "المشروع الإنكليزي" في البنغال على هيئة مصانع النيلة التي "وفّر لها المهاجرون السانتال عمالها المياومين"؛ وأخيرًا وليس آخرًا، استيعابهم بالآلاف في فرق إنشاء السكك الحديدية عبر المنطقة في عام 1854 -.

أمّا من الجهة الأخرى فثمّة مجموعتان من العوامل التي تضافرت لتنقض جميع الخير الناجم عن الحكم الاستعماري، أعني استغلال السانتال واضطهادهم لدى ملّاك الأرض والمرابين والتجار الهنود الجشعين والمحتالين، وفشل الإدارة المحلية وشرطتها ومحاكمها في حماية السونتال أو تدارك المظالم التي عانوها.

IX

يخدم هذا التشديد على التناقض، غرضًا تفسيريًا واضحًا لدى الكاتب؛ فهو يمكّنه من أن يجعل سبب الانتفاضة فشل الراج في أن يعلي كعب الجوانب التحسينية على جوانب الخلل والعيوب المتواصلة في ممارسته السلطة. هكذا تُلاءَم رواية الحدث مباشرةً مع الهدف المذكور في بداية الفصل؛ وهو إثارة اهتمام رجل الدولة أيضًا وليس الباحث الذي يدرس "هذه الأعراق المتقادمة" فحسب. وقد كتب هنتر هناك في إشارة ملطّفة إلى صنّاع السياسة البريطانية في الهند: "سوف يكتشف رجل الدولة الهندي أنَّ **أبناء الغابة** هؤلاء [...] يَعْنُون لمفاعيل الإصلاح ذاتها التي يعنو لها بقية البشر، وأنَّ توسّع المشروع الإنكليزي في البنغال مستقبلًا يتوقف إلى حدّ بعيد على قدرتهم على التحضر". وهذا الانشغال بـ "الإصلاح" (وهو التعبير المختصر عن تسريع تحوّل الفلاحين القبليين إلى عمال

37 الديكو Diku، تعبير له معنى تحقيري أطلقه السانتال على مجموعة من المستغلين، مثل المرابين والراجات وملاك الأرض وخدمهم. وقد يُستخدم بمعنى عام أكثر حيادية ليشير إلى أي أجنبي ليس من السكان المحليين (المترجم).

38 انظر الملحق (المترجم).

39 التسوية العشرية The Decennial Settlement، اتفاق مر بمراحل متعددة وانتهى في عام 1793 إلى ما دُعي بالتسوية الدائمة The Permanent Settlement، بين شركة الهند الشرقية وملّاك الأرض البنغال؛ يقضي بتثبيت ريع الأرض والحيلولة دون ارتفاعه؛ الأمر الذي كانت له عواقبه بعيدة المدى في الطرائق الزراعية والإنتاج والوقائع الاجتماعية والسياسية (المترجم).

مأجورين وتسخيرهم في مشاريع استعمارية ترمي إلى استغلال الموارد الهندية) هو ما يفسّر مزيج التشدد و"التفهّم" في موقف هنتر من التمرّد. فهو كإمبريالي ليبرالي، كان يعدّه تهديدًا لاستقرار الراج، ونقدًا مفيدًا لإدارته البعيدة أشدّ البعد عن الكمال في آنٍ معًا. وفي حين أنحى باللائمة على حكومة تلك الأيام لعدم إعلانها الأحكام العرفية بالسرعة الكافية لقطع دابر العصيان في بدايته، كان مهتمًا بأن يتمايز عن أبناء جلدته ممن أرادو معاقبة جماعة السانتال برمتها على جرائم المتمردين منهم، وترحيل سكان المناطق المعنية بأكملهم إلى ما وراء البحار. وهو كإمبريالي حقيقي بعيد النظر، كان يتطلع قُدُمًا إلى ذلك اليوم الذي تبدي فيه القبيلة، مثل كثير من الشعوب الأصلية في شبه القارة، "قدرتها على التحضّر" بأن تكون موردًا لا ينضب للقوة العاملة الرخيصة.

هذه الرؤيا منقوشة في المنظور الذي ينتهي إليه السرد؛ فهو يلقي اللوم في اندلاع العصيان على تلك "الإدارة الرخيصة والذرائعية" التي لم تلتفت قطّ إلى شكاوى السانتال، وركّزت على جمع الضرائب فحسب، ويواصل فيعدّد المنافع الوهمية "للنظام المُحْكَم الذي أُدْخِل بعد التمرد"؛ بغية إبقاء سلطة المرابين على المستدينين ضمن حدود القانون، وردع استخدام المكاييل والمقاييس الزائفة في تجارة التجزئة، وضمان حقّ العمال الذين يعملون لردّ الدَّيْن في اختيار تحررهم بالفرار أو تغيير أرباب العمل. لكن "المشروع الإنكليزي"، من جديد، وليس الإصلاح الإداري، هو الذي ساهم تلك المساهمة الجذرية في رفاه القبيلة. فالسكّة الحديدية "غيّرت تمامًا علاقة العمل برأس المال" وأطاحت ذلك "السبب الطبيعي للعبودية؛ أي غياب مخصصات لأجور العمال الأحرار". كذلك قُدِّرَ للحاجة إلى العمل الزراعي في مناطق زراعة الشاي في أسّام "أن تدفع أوضاع السانتال إلى مزيد من التحسّن" شأنها شأن الدافع إلى التعاقد مع عمال غير مهرة في موريشيوس والكاريبي. هكذا انتعش الفلاح القبليّ، بفضل تطور سوق عمل شاسع في شبه القارّة وما وراء البحار ضمن الإمبراطورية البريطانية. وفي مزارع الشاي في أسّام "حصل جميع أفراد عائلة الفلاح على عمل، وأصبح كل طفل جديد مصدرًا للثروة لا لزيادة الفقر"، في حين كان العمال غير المهرة يعودون من أفريقيا أو جزر الإنديز الغربية "عند انتهاء عقودهم بمدخرات يصل متوسطها إلى ٢٠ جنيهًا إسترلينيًا، وهو مبلغ يمكّن السانتال من أن يغدو صاحب ملكية معتبرة في قريته".

كان كثير من هذه التحسينات المزعومة، كما نعلم الآن بعد مرور قرن، نتاج تفكير رغبوي محض أو عابر لم يُثِر أيّ اهتمام. وقد استمر الربا والعمل لردّ الدين طوال الحكم البريطاني حتى استقلال الهند، وكان غياب التنافس بين رأس المال البريطاني ورأس المال المحلي يحدّ من حرية سوق العمل إلى درجة خطرة. وغدا تشغيل العوائل القبلية في مزارع الشاي مصدرًا لاستغلال عمل النساء والأطفال الأناني والنفعي. وأطاحت مزايا الترقي والتعاقد المخالفاتِ في عملية التوظيف، وتلاعب مورّدي العمال بعاملي التبعية الاقتصادية والتمايز الاجتماعي المتعارضين، ولم يساعد نظام التعاقد في التحرير من عمل السخرة بقدر ما ساعد في تطور ضرب جديد من ضروبها.

لكن هذه الرؤيا التي لم تتجسّد قطّ تعطي فكرة عن طابع هذا النمط من الخطاب، ويكاد المنظور الذي ألهمته أن يكون في الحقيقة شهادة إيمان بالاستعمار. ثمة احتواء للعصيان في مسيرة نجاح الرّاج واحتواء لمشروع الفلاحين القبليين الرامي إلى تحرير أنفسهم من النير المثلث؛ **السركاري والسهوكاري والزميندراي**[40]، في "المشروع الإنكليزي": البنية التحتية للإمبراطورية. ومن هنا تكرار الهدف المذكور في بداية الرواية حوالى نهايتها مع قول الكاتب إنّه كتب "جزئيًا على الأقل من أجل ذلك التثقيف الذي يوفّره تاريخهم]السانتال[الحديث في شأن الطريقة الصحيحة للتعامل مع الأعراق الأصلية". وكان قمع التمردات الفلاحية المحلية جزءًا من هذه الطريقة، لكنه أُدمج الآن في إستراتيجية أوسع مصمّمة لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الحكومة البريطانية

40 الحكومة الاستعمارية والمرابين والإقطاع (المترجم).

في الهند، بوصفها عنصرًا من عناصر المشكلات العالمية للسياسات الإمبريالية. يقول هنتر في ختام الفصل: "هذه هي المشكلات التي سيُدعى رجال الدولة الهنود إلى حلّها خلال الخمسين سنة القادمة؛ فأسلافهم أعطوا الحضارة للهند، ومن واجبهم أن يجعلوا تلك الحضارة نافعةً للمحليين وآمنةً بالنسبة إلينا في آنٍ معًا". بعبارة أخرى؛ لقد أُسْنِدَ لهذا التأريخ دور في عملية سياسية تضمن أمن الراج من خلال تضافر القوة التي تسحق التمرّد حال حدوثه والإصلاح الذي يُجهض هذا التمرد، بانتزاع الفلاحين القبليين من قواعدهم الريفية ونشرهم كقوى عاملة رخيصة، يستغلها رأس المال البريطاني في الهند والخارج. هكذا نجد نثر مكافحة التمرد العدواني والمهتاج صراحةً، والذي كان وليد قلق الأيام الاستعمارية الأولى، وقد عكف في هذا النوع من الكتابة التاريخية على تبني لغةٍ إمبرياليةٍ ناضجة وواثقة، لغة صارمة لكنها حميدة، وسلطوية لكنها متفهّمة.

X

كيف يمكن حتى هذا النمط من الخطاب الثانوي الأشدّ ليبرالية أن يكون عاجزًا على هذا النحو عن التخلّص من سنّة مكافحة التمرد؟ فعلى الرغم من جميع المزايا التي يتمتع بها إذ يكتب بضمير الغائب ويتناول ماضيًا مميزًا، فإنَّ المسؤول الذي بات مؤرّخًا لا يزال بعيدًا من عدم التحيّز، حين يتعلّق الأمر بالمصالح الرسمية. وما يبديه من تعاطف مع معاناة الفلاحين، ومن تفهّم لما دفعهم إلى التمرد؛ لا يمنعه، ساعة التأزّم والحسم، من الوقوف في صفّ القانون والنظام، وتبرير نقل حملة مكافحة العصيان من أيدي المدنيين إلى أيدي العسكريين، بهدف سحقه تمامًا وسريعًا. وكما أشرنا أعلاه، فإنَّ انحيازه إلى ما أسفر عنه التمرّد يضاهيه التزامه أهداف النظام ومصالحه. وبهذا ينتهي خطاب التاريخ إلى امتصاص مشاغل السياسة وأغراضها فلا يكاد يمكن التمييز بينه وبينها.

يكشف التأريخ، بألفته هذه مع السياسة، عن طابعه بوصفه شكلًا من أشكال **المعرفة الاستعمارية**. وهذا يعني أنّه ينهل مباشرةً من تلك المعرفة التي استخدمتها البورجوازية في فترة صعودها لتفسير العالم؛ بغية التسيّد عليه وتأسيس هيمنتها على المجتمعات الغربية، لكنها تحولت إلى أداة قمع قومي ما إن راح يتحقق لها ما أرادت. هكذا قُيِّض للعلوم السياسية التي كانت قد وضعت للدول القومية الأوروبية التعريف الأمثل للمواطنة، أن تُستخدَم في الهند المستعمَرة لإقامة مؤسسات وقوانين مصممة خصيصًا لتوليد مواطَنة مُخَفَّفة ومن الدرجة الثانية. أمّا الاقتصاد السياسي الذي تطوّر في أوروبا بوصفه نقدًا للإقطاعية، فراح يعزز في الهند إقطاعية جديدة. وكذلك تكيّف التأريخ مع علاقات القوة في ظلّ الرّاج وراح يُسَخَّر أكثر فأكثر لخدمة الدولة.

تقف هذه الصلة وقدر كبير من موهبة تدعيمها وراء صوغ الكتابة التاريخية عن مواضيع المرحلة الاستعمارية في خطاب له سنّته الرفيعة. وإذ عملت هذه الكتابة التاريخية في إطارِ تأكيدٍ متعدد الجوانب للحكم البريطاني في شبه القارّة، اضطلعت بوظيفة تمثيل الماضي القريب لشعوب تلك المنطقة بوصفه "عمل بريطانيا في الهند". ولأنّها خطاب قوة هي نفسها راحت تعرض كل لحظة من لحظاتها بوصفها انتصارًا، أي بوصفها الثمرة الأفضل لعدد من إمكانات النظام المتضاربة في أي وقت محدد. ولذلك تبرز الاستمرارية، في الشكل الناضج لهذه الكتابة التاريخية، كما في **حوليات** هنتر، كواحد من جوانبها الضرورية والرئيسة. وبخلاف الخطاب الأولي، فإنّ هذه الكتابة التاريخية لا تحتمل أن تكون مختزلة ومن دون نتيجة. ولا يشكّل الحدث محتواها الوحيد، بل هو الحدّ الأوسط بين بداية تعمل كسياق للنص، ونهاية هي في الوقت ذاته منظور مرتبط بالسلسلة التالية. والعنصر الوحيد الثابت في هذه التسلسل المتواصل هو الإمبراطورية والسياسات اللازمة لحمايتها وإدامتها.

هذه هي السنّة التي يعمل هنتر ضمنها فيكتب تاريخ صراع شعبي على نحو لا تكون الذات الفعلية فيه هي الشعب، بل "العرق الحاكم" المتمأسس في الرّاج، وذلك على الرغم من نيّته الحسنة التي أعلن عنها بكلّ جدّية في الإهداء ("هذه الصفحات [...] لا تقول سوى القليل في ما يخصّ العرق الحاكم. ما يشغلني هو الشعب"). ومثل أي سرد آخر من هذا النوع، فإنّ رواية هنتر عن العصيان كُتبَت أيضًا كي تحتفي بالاستمراريّة: استمرارية السلطة البريطانية في الهند. فقد تطرّق إلى حكاية تمرّد السانتال كي يدعم فكرة النفوذ البريطاني في الهند. وليس الكلام على الأسباب والإصلاحات أكثر من مقتضىً بنيوي من مقتضيات هذا الاستمرار، يزوّده بالسياق والمنظور على التوالي. وهذا ما يعمل ببراعة على تسجيل الحدث بوصفه معطى أو معلومة في قصة حياة الإمبراطورية، لكنه لا يقوم بأي شيء من شأنه أن يلقي الضوء على ذلك الوعي المُسَمَّى التمرّد. ليس للمتمرّد أيّ مكان في هذا التاريخ بوصفه ذات التمرّد.

XI

ليس في الخطاب الثالثي من شيء يتدارك هذا الغياب. إنّه، وقد ابتعد في الزمن أشد الابتعاد من الحوادث التي يتّخذها موضوعًا له، لا يني ينظر إليها بضمير الغائب. وهو في أغلب الحالات عمل الكتّاب غير الموظّفين أو الموظفين السابقين الذين لم يعد ثمة واجب مهني أو قيد يضطرهم إلى أن يمثّلوا موقف الحكومة. وإذا ما حدث أن عبّر عن وجهة نظر رسمية بأي حال من الأحوال، فليس ذلك إلا لأنَّ الكاتب اختار ذلك بإرادته، وليس لأنَّ ولاءً أو إخلاصًا ما نابعَيْن من انخراطه الإداري، فرضا عليه أن يفعل ذلك. وثمة في الواقع بعض الأعمال التاريخية تبدي مثل هذا الميل بالفعل، وتعجز عن الكلام بغير صوت حُماة القانون والنظام، وهي بذلك تشكّل مثالًا على خطاب ثالثيّ تدهور إلى ما يميّز الخطاب الأوليّ من حالة التماهي الفجّ مع النظام.

لكن هناك لغات أخرى مختلفة إلى حدّ بعيد ضمن هذا الجنس تتراوح من الليبرالية إلى اليسار. ويتّسم هذا الأخير بأهمية خاصة لأنه قد يكون المنوّع الأكثر نفوذًا ووفرةً بين منوّعات الخطاب الثالثي الكثيرة. ونحن ندين له ببعضٍ من أفضل الدراسات حول تمرّد الفلاحين الهنود؛ إذ يتزايد ظهور مثل هذه الدراسات دليلًا على تنامي الاهتمام الأكاديمي بالموضوع، وعلى صلة حركات الماضي التابعة بالتوترات المعاصرة في هذا الجزء من العالم. وتتميّز هذه الأدبيات بما تبذله من جهد للقطع مع سنّة مكافحة التمرّد. وهي تتبنى وجهة نظر المتمرّد وتعدّ "ممتازًا" ما يعدّه الطرف الآخر "مريعًا" لديه، والعكس بالعكس. وهي لا تترك مجالًا للشك في أنّها ترغب في أن يفوز المتمردون لا أعداؤهم. وبخلاف ما نجده في الخطاب الثانوي من النمط الإمبريالي الليبرالي، فإنّ إدراك الأخطاء المرتكبة بحقّ الفلاحين يفضي مباشرةً إلى دعم كفاحهم المسلح طلبًا لإصلاح الضرر.

لكنّ هذين النمطين، على الرغم من اختلاف أحدهما الشديد عن الآخر وتعارضه معه في التوجه الأيديولوجي، يبقى بينهما الكثير مما هو مشترك. خذوا، مثلًا، تلك المساهمة البارزة التي ساهم بها البحث الراديكالي، عمل سوبراكاش راي *Bharater Krishak-Bidroha O Ganatantrik Samgram*[41]، وقارنوا روايتها عن انتفاضة السانتال في عام 1855 مع رواية هنتر. يتصادى النصّان أحدهما مع الآخر بوصفهما سردين. ولأنّ عمل راي هو العمل اللاحق؛ فقد أفاد تمامًا من الأبحاث الأحدث عهدًا، مثل بحث داتّا، وكان أكثر اطّلاعًا. لكن كثيرًا مما يقوله عن اندلاع العصيان وتطوره مستمد – بل مقتبس مباشرةً، في الحقيقة - من

41 Vol. I (Calcutta: 1966), chapter 13.

حوليات هنتر[42]. ويعتمد الكاتبان كلاهما على المقالة في *Calcutta Review* (1856) في كثير من أدلتهما. ولذلك لا يختلف سوى القليل في وصف هذا الحدث المحدد بين النمطين الثانوي والثالثي من أنماط الخطاب.

ليس هناك أيضًا كبير تمايز بين الاثنين في ما يتعلق بإعجابهما بشجاعة المتمردين واشمئزازهما من عمليات الإبادة التي ارتكبتها قوات مكافحة التمرد. والحال أنَّ راي يسهب، بصدد هذين الأمرين، في استنساخ شهادة هنتر التي جمعها مباشرةً من ضباط شاركوا في الحملة، ومفادها أنّ السانتال "لا يعرفون معنى الاستسلام"، أمّا بالنسبة إلى الجيش "فلم يكن الأمر أمر حرب ... بل أمر إعدام"[43]. والتعاطف الواضح مع أعداء الراج في الخطاب الثالثي الراديكالي يضاهي تمامًا ذلك التعاطف الذي نجده في الخطاب الثانوي الاستعماري. والحال أنَّ العصيان كان، بالنسبة إلى كليهما، كفاحًا عادلًا لا نزاع فيه، وهذا تقويم مستمد من توافقهما على العوامل التي أدت إلى نشوبه. وقد ذُكرت جميع تلك العوامل بالقدر ذاته من الإبراز في كلا الروايتين: فجور ملّاك الأرض، وابتزاز المرابين، وغشّ التجار، وارتشاء الشرطة، واستهتار المسؤولين، وانحياز القانون. واعتمد المؤرخان كلاهما على الأدلة الواردة حول هذا الموضوع في مقالة *Calcutta Review*، ويتكل راي على هنتر أشدّ الاتكال من جديد في قدر كبير من معلوماته عن مديونية السانتال وعبودية الدين، وعن ظلم المرابين وملّاك الأرض وتغاضي الإدارة عن كلّ ذلك؛ الأمر الذي تشهد عليه المقتطفات المقتبسة بتصرف من عمل الأخير[44].

لكنَّ الكاتبين كليهما يستخدمان السببيّة لتطوير منظورين مختلفين تمام الاختلاف؛ فبيان الأسباب يؤدي في رواية هنتر الدور ذاته الذي يؤديه في أي سردية أخرى من سرديات النمط الثانوي؛ دور الجانب الأساس من جوانب خطاب مكافحة التمرد. وتنتمي **حوليات** هنتر بهذا الصدد إلى تقليد في التأريخ الاستعماري تمثّل له، في ما يتعلّق بهذا الحدث المحدد، تلك المقالة العنصرية والثأرية؛ "تمرّد السانتال". فهناك يعمد الموظّف المطّلع إنما المتشدد إلى عزو الانتفاضة، مثل هنتر، إلى احتيال البانيا[45] وصفقات المهاجاني[46] واستبداد الزميندار وعجز الساركاري. وبالروحية ذاتها تقريبًا، يفسّر عمل ثورنهيل، **مغامرات حاكم وتجاربه الشخصية**، انتفاضات الريف في فترة التمرّد الهندي في أتار براديش بانهيار العلاقات الزراعية التقليدية من جرّاء مجيء الحكم البريطاني. أمّا أومالي فيجد جذر انتفاضة بابنا عام 1873 في الإيجارات المفرطة التي يفرضها ملّاك الأرض، ويجد جذر العصيان الذي شهدته ديكان أيام اضطرابات عام 1875 في استغلال مرابين غرباء لفلاحي الكُنبي في منطقتي بونا وأحمدناجار[47]. ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة كثيرًا من الحوادث والنصوص الأخرى. وخير تمثيل للروح الموجودة في هذا كلّه هو في المقتطف التالي من نشرة **قرارات وزارة العدل** في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1831 بخصوص العصيان الذي قاده تيتو مير: "إنَّ الطبيعة الخطرة للاضطرابات الحاصلة مؤخرًا في منطقة باراسيت تجعلها موضوعًا فائق الأهمية، يوجب **استقصاء السبب** الذي أدى إلى حدوثها استقصاءً كاملًا، بحيث يمكن **فهم** الدوافع التي حفزت المتمردين فهمًا صحيحًا واتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تكرار اضطرابات مماثلة"[48]. هذا المقتطف

42 For these, see ibid., pp. 323, 325, 327, 328.

43 Ibid., p. 337; Hunter, op. cit., pp. 247–249.

44 Ray, op. cit., pp. 316–319.

45 البانيا طائفة مهنية من التجار والصيارفة والمرابين وتجار القمح أو التوابل (المترجم).

46 المهاجاني هم الصيارفة والتجار (المترجم).

47 Anon, pp. 238–241; Thornhill, pp. 33–35; L.S.S. O'Malley, *Bengal Gazetteers: Pabna* (Calcutta: 1923), p. 25; *Report of the Commission Appointed in India to Inquire into the Causes of the Riots which took place in the year 1875 in the Poona and Ahmednagar Districts of the Bombay Presidency* (London: 1878), *passim*.

48 *BC* 54222*: JC*, 22 November 1831 (no. 91). Emphasis added.

يلخص الأمر. ومعرفة السبب الذي يقف وراء ظاهرة هي خطوة باتجاه السيطرة عليها. و**استقصاء** سبب اضطرابات الريف و**فهمه** هو عون للإجراءات "اللازمة للحيلولة دون تكرار اضطرابات مماثلة". ومن أجل هذه الغاية، نصح مراسل *Calcutta Review* (1856) بإنزال "الجزاء المناسب"، أي "بوجوب محاصرتهم]السانتال[وملاحقتهم في كلّ مكان [...] ووجوب إرغامهم، بالقوة، إذا لزم الأمر، على العودة إلى دامين إي كوه، وإلى الريف المتروك في بهاجلبور وبربوم، لإعادة بناء القرى المدمّرة، واستصلاح الحقول المهجورة وزراعتها، وشقّ الطرقات، وتقديم الخدمات العامة؛ والقيام بذلك تحت المراقبة والحراسة [...] ووجوب استمرار هذا الحال إلى أنّ يهدأوا تمامًا ويعودوا إلى الطاعة"[49]. وكان البديل الألطف الذي طرحه هنتر، كما رأينا، مزيجًا من الأحكام العرفية لإخمادِ تمردٍ جارٍ، وإجراءات تعقب ذلك يتخذها "المشروع الإنكليزي" بغية استيعاب الفلاحين المنفلتين (كما اقترح مواطنه)، كقوة عمل رخيصة في الزراعة والأشغال العامة لفائدة الديكو ومهندسي السكك الحديدية والطرق، الذين سبق أن حملوا السلاح ضدهم. لكنَّ هاتين الوصفتين الراميتين إلى "جعل [...] التمرّد مستحيلًا من خلال ترقية السانتال"[50] – بل جميع الحلول الاستعمارية التي جرى التوصّل إليها بالتفسير السببي للانتفاضات الفلاحية - تبقى، على الرغم من اختلاف النبرة، حَبًّا في طاحونِ تأريخٍ التزم احتواءهم في مصير الإمبراطورية البريطانية المتعالي.

XII

في رواية راي تعمل السببية على دفع العصيان إلى نوع آخر مختلف من المصير. لكن هذه الرواية تخطو الخطوات ذاتها التي تخطوها رواية هنتر (السياق-الحدث-المنظور مرتبةً على طول مُتَّصِلٍ تاريخي) كي تنتهي إلى هناك. وثمة بعض التوازيات الواضحة في الطريقة التي يكتسب بها الحدث سياقًا في العملين. كلاهما يبدآن من ما قبل التاريخ (الذي يتناوله راي باقتضاب يفوق اقتضاب هنتر) ويردفان ذلك بمسح للماضي الأقرب منذ عام 1790، حين احتكت القبيلة لأول مرّة بالنظام. فهناك يكمن سبب العصيان بالنسبة إلى كليهما، لكن مع اختلاف. إذ يرى هنتر أنّ الاضطرابات نشأت في موضع محلي مريض ضمن جسد سليم: فشلُ إدارةِ منطقةٍ في العمل بمقتضى مُثُل الراج الناشئة بوصف هذه الإدارة راعية الفلاحين وحاميتهم من طغيان العناصر الشريرة الموجودة ضمن المجتمع المحلي ذاته. أمّا راي فيرى أنّ حضور القوة البريطانية في الهند هو ما دفع السانتال إلى التمرد، ذلك أنّ أعداءهم من ملّاك الأرض والمرابين يدينون بسلطتهم بل وبوجودهم إلى الترتيبات الجديدة في ملكية الأرض التي أدخلتها الحكومة الاستعمارية والتطور المتسارع لاقتصاد مالي بتأثير منها. ولذلك كان الانتفاض نقدًا لا للإدارة المحلية فحسب بل للاستعمار ذاته أيضًا. ويستخدم راي في الحقيقة أدلة هنتر كي يصل إلى استنتاج مختلف جدًا، بل مناقض بالفعل: "يثبت هنتر أنّ المسؤولية في بؤس السانتال الفاقع تقع على عاتق النظام الإداري الإنكليزي ككل ومعه الزميندار والمهاجان. ذلك أنّ النظام الإداري الإنكليزي هو من أوجد الزميندار والمهاجان من أجل تلبية حاجته في الاستغلال والحكم، وساعدهم بصورة مباشرة وغير مباشرة بتقديمه الحماية والرعاية"[51]. ومع هذا التحديد للاستعمار، أي للرّاج كنظام في كلّيته (لا في أي خلل محليّ من ضروب خلله)، بوصفه السبب الرئيس للتمرّد، تكتسب حصيلته قيّمًا مختلفة جذريًا في النصّين. ففي حين أنَّ هنتر صريح في تفضيله انتصار النظام، نجد أنَّ راي صريح بالقدر ذاته في تفضيله المتمردين. ويتماشى مع كلّ تفضيل من هذين التفضيلين منظور يتعارض بشدة مع المنظور الآخر. فتوطيد الحكم البريطاني

49 Anon, pp. 263–264.

50 Ibid., p. 263.

51 Ray, p. 318.

على أساس إصلاح الإدارة هو ما سَيَحُول بالنسبة إلى هنتر دون إثارة ثورات فلاحية تنجم عن فشل الإدارة في حماية الأديفاس من المستغلين المحليين، ويحوّلهم بدلًا من ذلك إلى قوة عمل وافرة ومتنقلة يستخدمها ملّاك الأرض الهنود و"المشروع الإنكليزي" على نحو يسير ومربح. أمّا راي فينظر إلى الحدث بوصفه "طليعة التمرد الكبير" في عام 1857، وحلقة أساسية في صراع طويل للشعب الهندي عمومًا والفلاحين والعمال خصوصًا، ضد المضطهِدين الأجانب والمحليين. يقول راي إنّ عصيان السانتال المسلح أشار إلى سبيل يسلكه الشعب الهندي. "وذلك السبيل المحدد تطور، بفضل التمرد الكبير في عام 1857، إلى مسارٍ واسعٍ لكفاح الهند من أجل الحرية. وهو مسار يمتد إلى القرن العشرين. والفلاحون الهنود ماضون في هذا المسار"[52]. وإذ يضع الكاتبُ العصيان على هذا النحو ضمن منظور كفاح الجماهير الريفية المتواصل، فإنّه يستند إلى تقليد راسخ في التأريخ الراديكالي كما يبيّن، مثلًا، المقتطف التالي من كرّاس حظي بقراءة واسعة في أوساط اليسار السياسي منذ نحو ثلاثين عامًا:

"هدأ ضجيج معارك العصيان الفعلية. لكن أصداءها ظلّت تتردد عبر السنين، وتعلو أكثر فأكثر بانضمام مزيد من الفلاحين إلى الكفاح. ذلك البوق الذي دعا السانتال إلى المعركة [...] كان لا بدّ أن يُسمَع في أجزاء أخرى من البلاد وقت إضراب النيلة في عام 1860، وانتفاضة بابنا وبوجرا في عام 1872، وهبّة فلاحي الماراثا في بونا وأحمدناجار في 1875 - 1876. وكان لا بدّ أن يمتزج في النهاية مع مطالبة الفلاحين في أرجاء البلاد باجتثاث ظلم الزميندار والمرابين [...] المجد للسانتال الخالدين الذين [...] أناروا الطريق إلى المعركة! ومنذ ذلك الحين وراية النضال تنتقل من يد إلى يد في طول الهند وعرضها"[53].

توضح الكلمات الختامية في مقالة كتبها واحدٌ من خبراء الحركة الفلاحية ونشرها **الباشِشِمبانغا براديشيك كريشاك سَبها**[54] عشيّة ذكرى مرور قرن على تمرد السانتال، قوة المثل التي يبديها مثل هذا التفكير الاستيعابي في تاريخ التمرّد الفلاحي:

"امتدت ألسنة اللهب التي أطلقها فلاحو تمرد السانتال الشهداء منذ مئة عام إلى مناطق كثيرة في جميع أرجاء الهند. وأمكنت رؤية تلك الألسنة مضطرمةً في تمرّد مزارعي النيلة في البنغال (1860)، وفي انتفاضة رعيّة بابنا وبوجرا (1872)، وانتفاضة فلاحي الماراثا في ديكان (1875-1876). هذه النار ذاتها أُضرمت مرّة بعد مرّة في سياق تمردات فلاحي الموبلاه في مالابار. وهي لم تنطفيء بعد، ولا تزال تتقد في قلوب الفلاحين الهنود"[55].

من الواضح تمامًا أنّ غرض هذا الخطاب الثالثي هو استعادة تاريخ التمرّد من ذلك المتّصِل المصمّم لاحتواء كلّ ثورة فلاحية في "عمل بريطانيا في الهند" وإعطائه موقعًا على طول المحور البديل الخاص بكفاح طويل من أجل الحرية والاشتراكية. لكن هذا الفعل، شأنه شأن التأريخ الاستعماري، يرقى لأن يكون فعل تملّك يقصي المتمرد بوصفه ذات تاريخه الواعية ويدمج هذا الأخير بوصفه عنصر عارضًا في تاريخٍ آخر له ذات أخرى. وكما أنّ الرّاج وليس المتمرد هو الذات الفعلية للخطاب الثانوي، وكما أنَّ البورجوازية الهندية وليس المتمرد هي الذات الفعلية للخطاب الثالثي، في الجنس الذي يتناول تاريخ الصراع من أجل الحرية؛ نجد أنَّ **تجريدًا** يُدعى "العامل والفلاح"، وهو **مثال وليس الشخصية التاريخية الواقعية المتمردة**، قد أُحِلَّ محل هذه الأخيرة في ذلك النمط من الأدبيات التي ناقشناها أعلاه.

52 Ibid., p. 340.

53 L. Natarajan, *Peasant Uprisings in India, 1850–1900* (Bombay: 1953), pp. 31–32.

54 الجناح الفلاحي في الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي)، (المترجم).

55 Abdulla Rasul, *Saontal Bidroher Amar Kahini* (Calcutta: 1954), p. 24.

لا يعني هذا بالطبع أننا ننكر الأهمية السياسية لمثل هذا التملّك. ذلك أنَّ ما من صراع على السلطة تخوضه الطبقات الصاعدة تاريخيًا في أيّ حقبة إلا ويشتمل على محاولة للفوز بتراث، ومن طبيعة الأشياء أن تطالب الحركات الثورية في الهند، من بين ما تطالب به، بأن يكون تمرّد السانتال في عام 1855 جزءًا من إرثها. لكن مثل هذا التملك، مهما بلغ من نبل سببه وأداته، يُفضي إلى توسّط وعي المؤرّخ وعيَ المتمرّد؛ أي توسط وعيٍ ماضٍ وعيًا مشروطًا بالحاضر. والتشوّه الذي ينجم حتمًا وبالضرورة عن هذه العملية؛ هو من صنع تلك الفجوة بين زمن الحدث وزمن الخطاب التي تبعد التمثيل اللفظي للماضي عن الدقّة في أحسن الحالات. ولأنَّ الخطاب، في هذه الحالة المحددة، هو خطاب عن خواص العقل – عن المواقف والمعتقدات والأفكار ... إلخ وليس عن العناصر الخارجية التي يسهل تحديدها ووصفها - فإن مهمة التمثيل تغدو أشدّ تعقيدًا من المعتاد.

ليس بيد التأريخ حيلة يزيل بها مثل هذا التشوّه برمته، لأنّ هذا الأخير جزء جوهري منه. لكنه يستطيع أن يعترف بأنَّ هذا التشوّه معطىً يحدد شكل التجربة ذاتها، وأن يكفّ عن زعم أنّه قادر على أن يفهم وعيًا ماضيًا **تمام الفهم** ويعيد تكوينه. عندها، عندها فحسب، يمكن أن تتقلص المسافة بين هذا الأخير وتصوّر المؤرّخ له بما يكفي لبلوغ تقارب وثيق، هو أحسن ما يمكن المرء أن يأمله. فالفجوة على ما هي عليه اليوم بالغة الاتساع إلى درجة أنَّ الخطأ في الأدبيات الموجودة التي تتناول هذا الأمر تجاوز بكثير قابلية الحدّ منها. ويكفي إلقاء نظرة سريعة إلى بعض الخطابات التي تتناول تمرد عام 1855 كي نتأكد من ذلك.

XIII

كان التديّن، بحسب جميع الروايات، أساسيًا في العصيان. وجرى التعبير عن تصور السلطة الذي ألهمه بكلمات وأفعال ذوات طابع دينيّ صريح؛ التقوى وكثير من ما تمّ التعبير عنه بكلمات وأفعال ذوات اعتبارات دينية صريحة. لا نقصد هنا أنَّ السلطة كانت محتوىً غُلِّف بشكلٍ من خارجه يُدعى الدين، بل نقصد أنَّهما كانا مترابطين على نحو لا انفصال فيه، كترابط المدلول والدال الخاص به في لغة ذلك العنف الشامل. ومن هنا كانت نسبة الهبّة إلى أمر سماوي وليس إلى أيّ ظلم بعينه، وإلى أداء الشعائر سواء قبل الانتفاضة (مثل طقوس الاستعطاف درءًا لقيامة الحيّتين البدائيتين لاج ولاجيني، وتوزيع التِل سندور[56] ... إلخ) أم خلالها (مثل تقديس الربّة دورغا، والاستحمام في نهر الغانج ... إلخ)، وإلى ولادة أسطورة وحاملها المميّز، وانتشارها، والإشاعة (عن ظهور "ملاك الإبادة" مجسّدًا في هيئة جاموس، وولادة بطل جبّار لامرأة عذراء ... إلخ)[57]. والأدلة واضحة ووافرة حول هذا الأمر، وما لدينا من أقوال الأبطال القادة وأتباعهم يلحّ بالفعل على هذا الجانب من جوانب الصراع، كما هو واضح حتى في المقتطفات القليلة من المادة الأصلية المستنسخة أدناه (في الملحق). باختصار، لا يمكن الكلام على التمرّد في هذه الحالة إلا بوصفه وعيًا دينيًا؛ وبوصفه تعبيرًا شاملًا عن اغتراب ذاتي (كي نستعير المصطلح الذي عبّر به ماركس عن جوهر التديّن)؛ يجعل المتمردين ينظرون إلى مشروعهم على أنّه محمول على إرادة غير إرادتهم: "كانو وسيدو مانجي لا يقاتلان. الثاكور سوف يقاتل بنفسه"[58].

ما مدى صدق الخطاب التاريخي في تمثيل هذا الأمر؟ لقد جرى تعريفه في المراسلات الرسمية في حينه على أنّه حالة "تعصب". كانت قد مرّت على انطلاق التمرّد أشهر ثلاثة ولا يزال يزداد قوةً عندما كتب ج. ر. وارد، المفوض الخاص وواحد من أهم المديرين

---

56 زيت الزنجفر ومسحوقه (المترجم).

57 الأمثلة أكثر بكثير من أن يمكن إيرادها في مقالة من هذا الحجم، ويمكن القارئَ أن يجد بعض العينات في:
Mare Hapram Ko Reak Katha, chapter 79, in: A. Mitra (ed.), *District Handbooks: Bankura* (Calcutta: 1953).

58 الملحق: المقتطف 2.

في منطقة بربوم، إلى مديره في كلكتا بشيءٍ من اليأس: "لا يسعني أن أرد التمرّد في بربوم إلى أيّ شيء سوى **التعصب**". واللغة التي يستخدمها في وصف الظاهرة هي لغة نمطية في الارتكاس المصدوم والمتغطرس ثقافيًا، الذي عادةً ما أبداه استعمار القرن التاسع عشر حيال أيّ حركة راديكالية تستلهم عقيدة غير مسيحية بين السكان الخاضعين: "سيق هؤلاء السانتال للالتحاق بالتمرّد بفعل معتقد يعود بوضوح إلى إخوانهم في بهاجلبور، مفاده أنّ إلهًا قديرًا وكائنًا ملهمًا ظهر كمخلّص لطائفتهم، وتحوّل **جهلهم** و**خرافتهم** بيسر إلى جنون ديني لا يوقفه أيّ شيء"(59). ونجد اللغة ذاتها في مقالة *Calcutta Review* أيضًا. هناك يُعرّف السانتاليّ بأنّه "متديّن بشدّة" ويُعرَّف تمرده بأنه موازٍ لمناسبات تاريخية أخرى "سيطرت فيها **روح الخرافة الدينية المتعصبة** لتعزز وتدفع قُدُمًا نزاعًا مهيّئًا أصلًا للانفجار وقائمًا على أسس أخرى"(60). لكن الكاتب يحرف هذا التعريف ليجعله مختلفًا كثيرًا عن ذاك المذكور آنفًا. فهناك كان وارد العاجز عن الإحاطة بالأمور، المذعور من انفجار العصيان، وقد أثارته عفوية "جنون ديني لا يوقفه أيّ شيء". وفي المقابل، إنَّ المقالة المكتوبة بعد استعادة النظام ثقته بنفسه - بفضل حملة التفتيش والحرق في مناطق الاضطراب - تفسّر التديّن بأنه ليس إلا خدعة دعائية استخدمها القادة لرفع معنويات المتمردين. وعلى سبيل المثال، تقول المقالة، في إشارة إلى ما انتشر من الشائعات الخلاصية: "لا شكّ أنَّ هذه السخافات كلّها قد **سُخِّرَت** للحفاظ على شجاعة جموع الرعاع"(61). ما من شيء يمكن أن يكون أكثر نخبوية من هذا. إذ يُنظَر إلى المتمردين هنا على أنهم "رعاع" فاقدو العقل والإرادة، يمكن زعماءهم أن يتلاعبوا بهم بكلّ يسر.

لكنَّ نخبويةً كهذه ليست سمة من سمات التأريخ الاستعماري وحده؛ فالخطاب الثالث من النوع الراديكالي يبدي، هو أيضًا، مثل هذا الازدراء لوعي جماهير الفلاحين السياسي حين يتوسطه التديّن. دعونا نلتفت إلى رواية راي ونأخذ مثالًا على ذلك؛ فهو يقتبس الأسطر التالية من مقالة *Calcutta Review* في ترجمةٍ غير سديدة نوعًا ما لكنها لا تزال مفهومة:

"كان سيدو وكانو جالسين ليلًا في منزلهما، يبتّان في أمور كثيرة ... سقطت قصاصة ورق على رأس سيدو، وظهر الثاكور [إله] فجأة وسط ذهول سيدو وكانو؛ كان أشبه برجل أبيض على الرغم من ارتدائه الزيّ المحلي؛ كانت لديه عشرة أصابع في كلّ كفّ من كفّيه؛ وكان يحمل كتابًا أبيض، وكتب فيه؛ وقدّم الكتاب ومعه 20 صفحة [...] إلى الأخوين؛ ثم ارتفع واختفى. سقطت قصاصة ورق أخرى على رأس سيدو، وبعدها أتى رجلان [...] أَوْمَيَا لهما عن فحوى أمر الثاكور، ثمّ اختفيا هما أيضًا. لكن ظهور الثاكور الجليل لم يقتصر على مرة واحدة؛ ففي كل يوم من أيام الأسبوع على مدى فترة قصيرة كان يعلن عن حضوره لرسوليه المقرّبين [...] على صفحات الكتاب الفضية، وعلى قصاصات الورق البيضاء، كان ثمة كلمات مكتوبة؛ وقد فكّ السانتال المتعلّمون، القادرون على القراءة والتفسير، مغاليق هذه الكلمات لاحقًا؛ لكن معناها كان قد بُيِّن للقائدين أصلًا بما فيه الكفاية"(62).

هذه بالفعل روايةٌ موثوقة، على الرغم من بعض التغيير الطفيف في التفاصيل (وهو أمر لا مناص منه في الفلكلور الحيّ)، عن الرؤى التي يعتقد اثنان من قادة السانتال أنّهم رأوها. وهذا ما تؤكده أقوالهم المستنسخة جزئيًا في الملحق (المقتطفان 3 و4). وهي، بالمناسبة، لم تكن تصريحات عامة بقصد التأثير على أتباعهما. وبخلاف "بِروَنّة الثاكور" أو "أمر الثاكور" (الملحق: المقتطف 2) الذي قُصِدَ منه تعريف السلطات بوجهات نظرهما قبل الانتفاضة، كانت هذه كلمات الأسرى المحكوم عليهم بالإعدام. ونظرًا إلى كونها تخاطب محققين معادين في معسكرات، لم يكن لها كبير نفع كدعاية. ولأنَّ من نطقوا بها كانوا رجال قبيلة لم يتعلموا الكذب

59 *JP*, 8 November 1855: Ward to Government of Bengal, 13 October 1855. Emphasis added.

60 Anon, p. 243. Emphasis added.

61 Ibid., p. 246. Emphasis added.

62 Ibid., pp. 243–244. Ray, pp. 321–322.

بعد[63]، بحسب ما تقول جميع الروايات، فقد كانت تمثّل بالنسبة إلى قائليها الحقّ ولا شيء إلا الحقّ. لكن هذا ليس مما يحسبه لهم راي. وما يبدو تلميحًا فقط في *Calcutta Review* يُرفَع إلى مصاف دعاية محكمة في ملاحظاته التمهيدية على المقطع المقتبس سابقًا. هكذا: "كان سيدو وكانو يعلمان أنّ الشعار (**دواني**) الأبعد أثرًا لدى السانتال **المتخلفين** هو الشعار الديني. ولذلك، **كي يحثّا** السانتال على الكفاح **نشرا** كلمةً عن أمر الإله بشنّ مثل ذلك الكفاح. وقصتهما **المخترعة** (**كالبيتا**) تجري على النحو التالي"[64]. لا يختلف هنا سوى القليل عمّا قاله الكاتب الاستعماري عن تخلف فلاحي السانتال المزعوم، ومؤامرات قادتهم الذين يتلاعبون بهم، واستخدام الدين وسيلةً لهذا التلاعب. بل إنَّ راي يتفوّق في كلّ من هذين الأمرين، وهو الأشد صراحةً بكثير بين الكاتبين في نسبته الكذب الفادح والخداع الواضح إلى قادة التمرّد، من دون أي دليل على الإطلاق. لكن الاختلاق صفته وحده؛ صفته التي تشهد على فشل راديكالية ضحلة في إرساء مفهوم العقلية المتمرّدة إلا على أساس علمانية خالصة لا يشوبها شيء. وإذ يعجز راي عن فهم التديّن بوصفه الوجهة الأساس لوعي الفلاحين في الهند الاستعمارية، يخجل من الاعتراف بتوسط هذا التديّن فكرة الفلاح عن السلطة، وبكلّ ما ينتج عن ذلك من تناقضات. ولذلك يجد نفسه مجبرًا على تبرير ضروب الالتباس في سياسات المتمردين بنسبته وعيًا دنيويًا إلى قادة التمرّد ووعيًا أخرويًا إلى أتباعهم، جاعلًا من هؤلاء الأتباع سذّجًا أبرياء يقعون ضحية دهاة مسلّحين بجميعِ أحابيلِ سياسيٍّ هندي حديث؛ يتطلع إلى اجتذاب أصوات الريف. وتمكن رؤية ما ينتهي إليه هذا بالمؤرخ في عمل راي اللاحق الذي يسقط فيه أطروحته على أُلجولان (تمرد) بيرسا موندا[65]. يقول:

كي ينشر بيرسا عقيدته الدينية هذه اعتمد **وسيلة جديدة** (**كوشَل**)، تمامًا كما فعل سيدو، القائد السانتالي، عشية تمرّد السانتال في عام 1885. كان بيرسا يعلم أنَّ الكول شعب **شديد التخلّف** ومثقل بـ**الخرافات الدينية** نتيجة الدعاية التبشيرية الهندوبراهماتية والمسيحية بين ظهرانيهم على مدى فترة طويلة. ولذلك لم يكن ممكنًا تفادي مسألة الدين إذا ما أريد تحرير شعب الكول من تلك المؤثرات الدينية الخبيثة واجتذابهم إلى سبيل التمرّد. الأحرى أنه كان من الضروري، للتغلّب على تلك المؤثرات الشريرة للديانتين الهندوسية والمسيحية، أن ينشر بيرسا معتقده الديني الجديد بينهم باسم إلههم ذاته، وأن يُدخل قواعد جديدة. **ولهذه الغاية، كان لا بد من اللجوء إلى الكذب، إذا اقتضت الضرورة، لمصلحة الشعب**.

أذاع بيرسا أنّه تلقى ديانته الجديدة هذه من سينغ بونغا نفسه، كبير آلهة الموندا[66].

هكذا يكون المؤرّخ الراديكالي مقودًا بمنطق عدم فهمه، كي ينسب الكذب المتعمَّد إلى واحد من أعظم متمرّدينا. فأيديولوجية ذلك الأُلجولان العظيم ليست بالنسبة إليه سوى اختلاق محض. وهو ليس وحيدًا في إساءته قراءة الوعي المتمرّد؛ فها هو باسكي يردد كلماته بصورة تكاد تكون حرفيّة، إذ يصف ادعاء قائد السانتال دعم الإله للتمرّد بأنه دعاية ترمي إلى "حثّ السانتال على أن يهبّوا إلى الثورة"[67]. ولهذه الصيغ نقيضها في كتابات أخرى من النوع ذاته، تحلّ معضلة التفكير الديني بين متمردي السانتال

63 وهذا مقبول عمومًا. انظر، مثلًا، ملاحظة شيرويل في شأن أنَّ الحقّ "مقدّس" لدى السانتال، "ما يجعلهم يشكلون في هذا الصدد مثالًا وضاءً لجيرانهم الأحياء، البنغال".
Sherwill, *Geographical and Statistical Report of the District Bhaugulpoor* (Calcutta: 1854), p. 32.

64 Ray, p. 321. Emphasis added.

65 كان تمرد بيرسا موندا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مزيجًا من حركة دينية وحركة سياسية (المترجم).

66 Ray, *Bharater Baiplabik Samgramer Itihas*, vol. I (Calcutta: 1970), p. 95. Emphasis added.

والعبارة التي شددتها في هذا المقطع المقتبس هي في الأصل البنغالي على النحو:
"Eijanyo prayojane jatir svarthey mithyar asroy grahan karitey hoibey."

67 Dhirendranath Baskay, *Saontal Ganasamgramer Itihas* (Calcutta: 1976), p. 66.

بتجاهل الأمر برمته. والقارئ الذي يتخذ مقالات ناتاراجان ورسول مصدرًا وحيدًا لمعلوماته حول تمرّد عام 1855 لن يكاد يشك بوجود أيّ تديّن مطلقًا في ذلك الحدث العظيم. فهو لا يُمَثَّل هناك إلا في جوانبه العلمانية **حصريًا**. ولا يقتصر هذا الموقف بالطبع على الكتّاب الذين تناولناهم في هذه المقالة. ذلك أنَّ المزيج ذاته، من قصر النظر والرفض الصريح لرؤية الدليل الموجود، يَسِمُ قدرًا كبيرًا آخر من الأدبيات المتوافرة حول هذا الموضوع.

XIV

ما الذي يجعل الخطاب الثالثي، حتى في مُنَوَّعِه الراديكالي، راغبًا على هذا النحو عن تفهّم العنصر الدينيّ في وعي المتمرّد؟ السبب هو أنه لا يزال أسير الإطار المفهوميّ (البراديغم) الذي ألهم الخطاب من النمطين الأولي والثانوي، ذلك الخطاب المعاكس أيديولوجيًا، لأنه استعماري. وهو ينبع، في كلا الحالين، من رفض الاعتراف بالمتمرّد بوصفه ذات تاريخه الخاص. ذلك أنّه ما إن يُستوعَب تمردٌ فلاحيّ في مجرى **الرّاج** أو **الأمّة** أو **الشعب** حتى يسهل على المؤرّخ أن يتخلّى عن مسؤوليته في سبر الوعي الخاص بذلك التمرّد ويرضى بأن ينسب إليه وعيًا متعاليًا. وهذا يعني، عمليًا، إنكار أن يكون لجمهور المتمردين أنفسهم إرادة، وتصويرهم على أنهم ليسوا إلا أدوات تعمل بإرادة أخرى. هكذا يُرى التمرّد في التأريخ الاستعماري على أنه الإفصاح عن عفويةٍ محض؛ تحرّضت ضد إرادة الدولة المجسّدة في الرّاج. وإذا ما نُسِبَ أيّ وعي إلى المتمردين، فإنه يُحصر ببعض قادتهم الذين غالبًا ما يكونون بعض أفراد أو مجموعات صغيرة من الملّاك. وكذلك في التأريخ البورجوازي القومي، فإنّ وعيًا نخبويًا هو الذي يُقرَأ في جميع الحركات الفلاحية على أنّه قوّتها المحركة. وهذا ما أدّى إلى حال من التشويه الغريب كذاك الذي في وصف تمرّد النيلة في عام 1860 بأنه "أول حركة جماهيرية لا عنفيّة"[68]، وتوصيف جميع ضروب الكفاح الشعبي في الريف الهندي عمومًا خلال الـ 125 عامًا الأولى من الحكم البريطاني بأنها البشير الروحيّ للمؤتمر الوطني الهندي.

على هذا النحو ذاته تقريبًا، فاتت أيضًا خصوصيةُ وعي المتمرّد التأريخَ الراديكالي. ذلك لأنه ارتكز إلى مفهومٍ عن الثورات الفلاحية يرى فيها سلسلة أحداث مرتبة على طول خطّ مباشر من النَّسب – أي بوصفها إرثًا، كما تُدعى غالبًا - تتمتع مكوناته كلّها بالأصالة ذاتها ويكرر بعضها بعضًا في التزامها مُثُلَ الحرية والمساواة والأخوة السامية. وفي هذه النظرة اللا تاريخية إلى تاريخ التمرّد، تُستوعَب جميع لحظات الوعي في اللحظة الأقصى والأرفع للسلسلة، أي في **وعيٍ مثالي** في حقيقة الأمر. إنّ تأريخًا مكرّسًا لمثل هذا المسعى (حتى لو جرى القيام بذلك، للأسف، باسم الماركسية) هو تأريخ غير مُعَدّ بما يكفي للاضطلاع بالتناقضات التي هي في الحقيقة المادة التي صُنع منها التاريخ. ولأنّه افتُرِضَ بـ **المثال** أن يكون علماني الطابع تمامًا، فإنَّ أنصاره يميلون إلى أن يشيحوا بوجوههم ما إن يواجهوا أدلةً على التديّن، كأن لا وجود له، أو لأن يفسروا ذلك على أنّه احتيال ذكيّ لكنه حسن النيّة؛ خدع به قادة مستنيرون أتباعهم المغفلين، وكل ذلك، طبعًا، "لمصلحة الشعب"! وعلى هذا النحو، فإنَّ المادة الغنية للأساطير والشعائر والشائعات وآمال العصر الذهبي ومخاوف نهاية العالم الوشيكة، تلك المادة التي تنمّ برمتها على اغتراب المتمرد الذاتي، تُهْدَر على مذبح هذا الخطاب المجرد والعقيم؛ الذي لا يقوى على إضاءة ذلك التضافر بين الطائفية والكفاح الذي يُعدّ سمة بالغة الأهمية في تاريخ ريفنا. ذلك أنَّ التباس مثل هذه الظاهرة - كما رُصِدَ في حركة التِبهاغا في ديناجبور، حيث كان فلاحون مسلمون وافدون إلى كيسان سَبها <الجبهة الفلاحية في الحزب الشيوعي> "ينقشون في بعض الأحيان مطرقة أو منجلًا على علم الرابطة الإسلامية"، ومولويون

68 Jogesh Chandra Bagal (ed.), *Peasant Revolution in Bengal* (Calcutta: 1953), p. 5.

يافعون "يرتلون آيات من القرآن" في اجتماعات القرية وهم "يدينون نظام الجوتيداري وممارسات فرض أسعار عالية للفائدة"[69] - هو أبعد من متناوله. ولا تثير لديه سرعة تحول الصراع الطبقي في ريفنا إلى فتنة طائفية والعكس بالعكس أكثر من أسف منمّق أو ارتباك بسيط، بعيدًا من أيّ تفسير فعليّ.

لكن العنصر الديني ليس العنصر الوحيد الذي يخفق هذا التأريخ في الإحاطة به بين عناصر الوعي المتمرّد. فخصوصية العصيان الريفي تتجلّى في كثير من التناقضات الأخرى. وهذه أيضًا تفوت هذا التاريخ. فالمؤرّخ، إذ يعميه وهج وعيٍ تام ونقيّ، لا يعود يرى شيئًا، على سبيل المثال، سوى تماسك السلوك المتمرّد، ويفشل في ملاحظة **آخره**، أعني الخيانة. وهو إذ يلتزم التزامًا ثابتًا فكرة التمرّد بوصفه حركة عامة، يستخفّ بقوة الكوابح التي تفرضها عليه المحلّية والمناطقية. ونظرًا إلى اقتناعه بأنّ التعبئة لانتفاضةٍ ريفية تنبع حصريًا من سلطةٍ نخبويةٍ شاملة، فإنّه يميل إلى الاستهانة بعمل كثير من السلطات الأخرى ضمن العلاقات البدائية لمجتمع ريفي. ولأنّ الخطاب الثالثي، حتى في نوعه الراديكالي، حبيس التجريدات الفارغة، فإنه لم ينأَ بنفسه عن نثر مكافحة التمرّد إلى الآن إلا عاطفيًا. ولا يزال أمامه طريق طويل قبل أن يمكنه إثبات أنّ المتمرّد يستطيع الاعتماد على أدائه في استعادة مكانه في التاريخ.

---

69 Sunil Sen, *Agrarian Struggle in Bengal, 1946–1947* (New Delhi: 1972), p. 49.

ملحق

مقتطف 1

أتيتُ للنهب ... أعلن سيدو وكالو]كانهو[إنهما من الراجات و]قالا[إنهما سينهبان البلد بأكمله ويأخذان ممتلكاته؛ وقالا ايضًا إنَّ أحدًا لا يستطيع إيقافنا لأن هذا أمر تاكور. وعلى هذا الأساس وقفنا جميعًا معهما.

المصدر: *JP*, 19 July 1855: Balai Majhi's Statement, 14 July 1855.

مقتطف 2

نزل ثاكور في منزل سيدو مانجي، كانو مانجي، بيروب وشاند، في بوجنوديهي في بيرجُنّاه كونجيالا. الثاكور يتحدث شخصيًّا معهم، نزل من السماء، وهو يتحدث مع كانور وسيدو، الأسياد والعسكر البيض سوف يقاتلون. كانو وسيدو مانجي لا يقاتلان. الثاكور سوف يقاتل بنفسه. لذلك أنتم أيها الأسياد والعسكر تقاتلون الثاكور نفسه والغانج الأم سوف تأتي]لمساعدة[الثاكور. ستهطل نار من السماء. إذا كنت راضيًا بالثاكور عليك أن تمضي إلى ضفة الغانج الأخرى. أمر الثاكور السانتال بدفع آنّة[70] واحدة مقابل ثور الفلاحة وآنّتين مقابل جاموس الفلاحة. بدأ عهد الحقّ. العدالة الحقّة ستُقَام. من لا يقول الحق لا مكان له على الأرض. ارتكب المهاجون <المرابون> ذنبًا عظيمًا. وفعل الأسياد ووكلاؤهم كلّ ما هو سيئ، وبذلك ارتكب الأسياد ذنبًا عظيمًا.

أولئك الذين ينقلون الأخبار للحاكم وأولئك الذين يستقصون له الأمور، يأخذون 70 أو 80 روبية، والأسياد أذنبوا في هذا الشيء وما فيه من ظلم شديد. وقد أمرني الثاكور في هذا الشأن بأن أقول إنَّ البلاد ليست الأسياد ...

ملاحظة: في حال كنتم موافقين أيها الأسياد، عليكم البقاء على الضفة الأخرى من الغانج، وإذا لم تكونوا موافقين لا يمكنكم البقاء على تلك الضفة، سوف أُمطر نارًا وسوف يُقتل جميع الأسياد بيد الإله نفسه، وإذا ما حاربتم أيها الأسياد بالبنادق فلن يُصيب الرصاص السانتال، وسوف يعطي الثاكور ما تملكون من فيلة وأحصنة للسانتال عن طيب خاطر ... إذا حاربتم مع السانتال سيصبح اليومان كيوم واحد والليلتان كليلة واحدة. هذا ما أمر به الثاكور.

المصدر: *JP*, 4 October 1855: 'The Thacoor's Perwannah', dated 10 Saon 1262.

مقتطف 3

ثمّ اجتمع المانجيون والبورجونيتيون على شرفتي وتشاورنا على مدى شهرين، "إنَّ بونتيت وموهيش دَت لا يصغيان لشكاوينا وإنَّ أحدًا لا يتصرف كأب وأم لنا" ثمّ هبط إله من السماء في هيئة عجلة العربة وقال لي "اقتل بونتيت والداروغاه والماهاجون وعندها سوف تنال العدل وأبًا وأمًّا"؛ عندها عاد الثاكور إلى السماء؛ بعد ذلك جاء رجلان يشبهان البنغال إلى شرفتي: كلٌّ منهما له ستة أصابع سقطت نصف قصاصة ورق على رأسي قبل مجيء الثاكور وسقط

70 عملة هندية تعادل 1 / 16 من الروبية (المترجم).

النصف الآخر بعد ذلك. لم أستطع قراءتها لكن شاند وسيهيري ودومي قرأوها، قالوا إنّ "الثاكور كتب إليك أن تقاتل المهاجون وعندها سوف تنال العدل".

المصدر: *JP*, 8 November 1855, 'Examination of Sedoo Sonthal late Thacoor'.

مقتطف 4

في بيزاك نزل الإله في منزلي أرسلت أمرًا إلى السيد بورا في كلكتا ... كتبت أنّ الثاكور أتى إلى منزلي وتحدث إليّ وأخبر جميع السانتال بأن يكونوا تحت قيادتي، وأن عليّ أنّ أدفع جميع العائدات للحكومة، وألا أظلم أحدًا، وأنّ الزميندارية والمهاجانات يرتكبون ظلمًا كبيرًا بأخذهم 20 بايس عن كلّ واحد، وأنَّ عليّ أن أبعدهم عن السانتال وأن أقاتلهم إن لم يبتعدوا.

...

كان إشوار رجلًا أبيض لا يرتدي سوى دوتي وشودر. جلس على الأرض مثل سيد وكتب على هذه القطعة صغيرة من الورق. أعطاني 4 أوراق لكنه قدم لي بعد ذلك 16 ورقة أخرى. للثاكور 5 أصابع في كل كفّ. لم أكن أراه في النهار، كنت أراه في الليل فحسب. ثم اجتمع السونتال في منزلي لرؤية الثاكور.

...

[في ماهيشبور] تقدمت القوات ودار القتال ... بعدها رأينا رجالنا يتساقطون فاستدرنا كلانا إليهم مرتين ودفعناهم بعيدًا مرة، ثم صليت ... ومن ثمّ انهمر رصاص كثير وجُرحت أنا وسيدو. كان الثاكور قد قال "سوف يخرج الماء من البنادق" لكن قواتي ارتكبت بعض الجرائم ولذلك لم تتحقق نبوءات الثاكور وقُتل نحو 80 شخصًا من السانتال.

...

جميع الأوراق البيضاء سقطت من السماء والكتاب الذي فيه جميع الصفحات بيضاء كذلك سقط من السماء.

المصدر: *JP*, 20 December 1855, 'Examination of Kanoo Sonthal'.

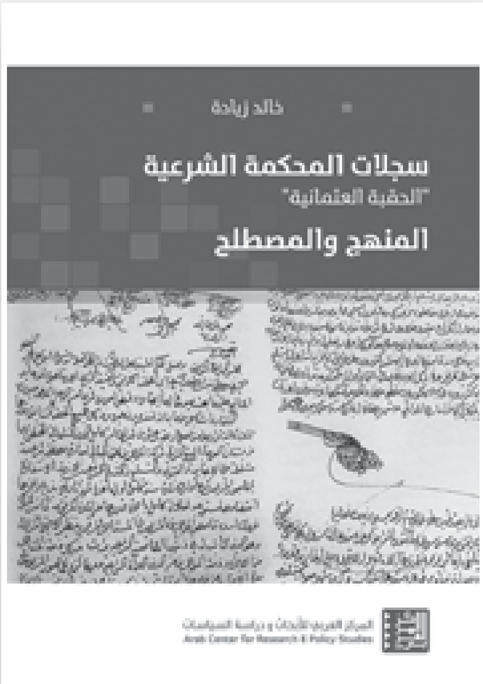
المراجع

- Bagal, Jogesh Chandra (ed.). *Peasant Revolution in Bengal.* Calcutta: 1953.
- Bally, Charles. *Linguistique Générale et Linguistique Francaise.* Berne: 1965.
- Barthes, Roland. *Elements of Semiology.* London: 1967.
- Benveniste, Émile. *Problémes de linguistique générale. I.* Paris: 1966.
- Dunlop, Robert Henry Wallace. *Service and Adventure with Khakee Ressallah; or Meerut Volunteer Horse during the Mutinies of 1857–58.* London: 1858.
- Edwards, William. *Adventures during the Indian Rebellion in Rohilcund, Futtehghur, and Oudh.* London: 1858.
- Lane, M. (ed.). *Structuralism: A Reader.* London: 1970.
- Natarajan, L. *Peasant Uprisings in India, 1850–1900.* Bombay: 1953.
- O'Malley, L.S.S. *Bengal Gazetteers: Pabna.* Calcutta: 1923.
- Rasul, Abdulla. *Saontal Bidroher Amar Kahini.* Calcutta: 1954.
- Roman. *Selected Writings, 2: Word and Language.* The Hague and Paris: 1971.
- Sen, Sunil. *Agrarian Struggle in Bengal, 1946–47.* New Delhi: 1972.
- Wilberforce, Reginald C. *An Unrecorded Chapter of the Indian Mutiny.* 2nd edition. London: 1894.

خالد زيادة

سجلات المحكمة الشرعية "الحقبة العثمانية"

المنهج والمصطلح



في كتابه **سـجلات المحكمــة الشرعية "الحقبــة العثمانية" – المنهــج والمصطلح** الصــادر حديثًا عــن المركز العــربي للأبحاث ودراســة السياســات (336 صفحــة موثقًــا ومفهرسًــا)، يجمــع الباحــث خالــد زيــادة أعــمالًا أعدّها خلال اشــتغاله عــلى وثائق محكمــة طرابلــس الشرعيــة، والتي يبتــدئ تاريخهــا في عام 1077هـــ/ 1666م. وانطلــق في بحثه المســتفيض من أن وثائق المحاكــم الشرعية تحتــل موقعًا مميزًا بــين مجموعات الوثائق التــي يمكن أن يســتند إليها المشــتغلون بالتاريــخ في الحقبة العثمانية، كالوثائق القنصلية والتجارية والكنســية وغيرها، مع تميز وثائق المحاكم الشرعية باتساع موضوعاتها لتشمل جميع جوانــب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن حفظها ما كان يرد من عاصمة الدولة العثمانية من فرمانات ومراسلات.

يتضمــن الكتــاب ثلاثــة أقســام؛ ويضــم القســم الأول "الصورة التقليديــة للمجتمــع المدينــي: قــراءة منهجيــة في ســجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن الســابع عشر وبداية القرن الثامن عشر "خمسة فصول. يتألف القسم الثاني، "دراسات في الوثائق الشرعية"، من ســتة فصول.فيما يضم القســم الثالث، "المصطلح الوثائقي في سجلات المحكمة الشرعية"، فصلين.

مراجـعات كتب
Book Reviews

رائد السمهوري | Ra'ed Alsamhouri*

مراجعة كتاب حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية

A review of *Kessrouan Campaings in Political History of Ibn Taymiyya Fatwas*

المؤلف: محمد جمال باروت.

عنوان الكتاب: حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة/ بيروت.

سنة النشر: 2017.

عدد الصفحات: 303 صفحة.

* باحث في الفكر الإسلامي، عضو قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
His research is primarily on Islamic thought; he is also a member of the Arabic editing team at the Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Qatar.

مقدّمة

لا تزال المؤلفات والفتاوى التي تركها العالِم الحنبلي أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّاني، الملقب بـ "شيخ الإسلام" (ت. 728هـ/ 1328م)، مؤثِرة تأثيرًا فاعلًا في الفكر الإسلامي حتى يوم الناس هذا، ولا تزال الحركات الإسلامية السنّيّة - بمختلف أطيافها اعتدالًا وعنفًا - تعود إلى تراثه، وتتداوله، وتردده، وتستشهد به، وتستدلّ.

كثيرة هي الكتب التي تناولت فتاوى ابن تيمية وآراءه وكتبَه على سبيل المحاكاة والشرح والبيان والتأييد والتقليد، وأقلّ منها الكتب التي تناولته بالنقد والتفكيك والمراجعة، لكن معظم هذه الكتب، سواءٌ منها ما كان على سبيل التأييد، وما كان على سبيل النقد؛ إنما قامت على أسس طائفية ومذهبية.

وعلى الرغم من كثرة المؤلفات المطبوعة عن ابن تيمية محاكاة ونقدًا؛ لا يزال تراثه أرضًا بكرًا تنتظر أن يحرثها باحثون ودارسون، متوسلين بمناهج حديثة، وأساليب مختلفة، تفتح للأذهان آفاقًا جديدة، وسبلًا غير مطروقة. وأحسبُ أن الباحث محمد جمال باروت، نال قصب السبق في كتابه **حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية**؛ إذ تجاوز المطروح كله عن ابن تيمية منهجيًا، وتناول دراسته من زاوية مختلفة، تتضح معالُمها في ما يأتي.

أولًا: تقسيم الكتاب

قسم الباحث كتابه على ثلاثة فصول؛ الفصل الأول بعنوان "إيستوريوغرافيا الحملات الكسروانية: كسروان في الرؤية التاريخية السردية المتركزة طائفيًا"، وأدرج فيه مباحث؛ خصص الأوّل منها لمصادر الإيستوريوغرافيا اللبنانية في شأن هوية كسروان، وجعل الثاني للنقد الإيستوريوغرافي اللبناني الحديث لتاريخ كسروان ومصادر المؤرخين اللبنانيين عنه، والثالث عن رسالة ابن تيمية إلى السلطان وإعادة التعريف الهوياتي الطائفي لكسروان، والرابع عن التواريخ الكسروانية المارونية ثم الشيعية والدرزية والسنية والعلوية الحديثة.

أما الفصل الثاني فكان عن "حملات كسروان"، وتكلم في مبحثه الأول عن الحملة الكسروانية الأولى التي لم تحدث، وفي مبحثه الثاني عن الحملة الثانية (الأولى فعليًا) وانكسارها، وفي الثالث عن غزوة غازان واستسلام دمشق بالأمان (وهنا يسجّل الباحث انتقال ابن تيمية من دوره الأول إلى دوره الثاني)، وفي المبحث الثالث تناول الحملة الثالثة (الثانية فعليًا) على كسروان ودور ابن تيمية فيها، ليتحدث بعد هذا عن حملة كسروان الرابعة (الثالثة فعليًا) في المبحث الرابع، ويتكلم في المبحث الخامس عن انتقال ابن تيمية من دوره الثاني إلى دوره الثالث.

اختص ابن تيمية في دوره الثالث بالفصل الثالث من الكتاب، والذي عنوانه "ابن تيمية الثالث والسلطان: توتر العلاقات السنية المملوكية-الشيعية الإيلخانية"، وفيه مباحث؛ الأول عن عودة ابن تيمية من مصر إلى الشام في مرحلة توتر العلاقات المملوكية-الإيلخانية، والثاني في رد ابن تيمية على العالم الشيعي ابن المطهر الحلي والتجذير المذهبي للصراع المملوكي-الإيلخاني، والثالث عن ثورة "المهدي النصيري" في جبلة، وفتوى ابن تيمية في النصيرية، والرابع يفيض في مرحلة ما بعد ابن تيمية الثالث، بين زوال شروطها واستمرارية الفتوى.

ثانيًا: عرض الكتاب

قصة الكتاب ومشروعه

جاء هذا الكتاب – كما يقول مؤلِّفُه في مقدّمته - "نبتة على هامش مشروع يعمل عليه الباحث في ما يتعلق بالتاريخ الاجتماعي-السياسي للشيعية – بمعنى الفرق الشيعية كلها – في بلاد الشام، وتاريخ العلاقات السنية – الشيعية" في سياق محاولة الكاتب تفكيك "مراجع البنية الطائفية المستعادة في المشرق العربي، على هيئة صراع مذهبي طائفي هوياتي، يعاد فيه إنتاج طوائف متخيلة حديثة، بواسطة الطائفية وتسييسها المعاصر" (ص 7).

وفي عنفوان البحث في هذا الموضوع المهمّ، يبرز للكاتب اسم "ابن تيميّة" ليفتح له في بحثه بابًا لم يكن في ذهنه منذ البدء، تجلّى له فيه دور ابن تيمية في حملة كسروان الثالثة، وما نُسِب إليه في ذلك من "فتاوى"، وما ورد عنه من "شرعنة" لتلك الحملة و"تبرير لها" (ص 7).

وعلى أن حملة كسروان (وجبل كسروان هو ما يعرف في لبنان المعاصر بكسروان والمتن) متعلقة بجانب البحث التاريخي أصالةً؛ فقد ساهمت – بتداعياتها - في "طيأفة" الصراع السني الشيعي، بل السني المسيحي كذلك (ص 8).

ثم يخبرنا الباحث باكتشافه أن حملات كسروان، كانت أشبه بقطر الدائرة الذي تحيط به دراسات تاريخية لبنانية من مؤلفين بارزين، مختلفي الطوائف، ساهموا في تدوين تاريخ لبنان الحديث، واستحضروا حملات كسروان في مؤلفاتهم، ساردين تاريخًا لبنانيًا "طائفيًا" معاصرًا، كلٌّ من زاويته التاريخية الطائفية؛ مارونية، ودرزية، وشيعية، ونصيرية، وسنيّة (ص 8).

ومن هنا، تنال حملات كسروان مركزيتها في الوضع الطائفي اللبناني المعاصر، وتستدعي السرديات التاريخية اللبنانية المعاصرة التفات الباحث، ليعيد النظر فيها، ويفككها في ضوء المناهج الحديثة.

المناهج التي استعملها الباحث

فضلًا عن المنهج التاريخي التقليدي الذي توسّل به الكاتب – من دون أن يصرّح بذلك وإن كان واضحًا كل الوضوح – في رصد الأحداث والوقائع من كتب المؤرخين المعاصرين لها، وترتيبها، ووضعها في مواضعها؛ صرّح الكاتب باستعماله المنهج الإيستوريوغرافي، مستعينًا بتنظيرات تشارلز أوليفير Charles-Olivier، وألاين راي Alain Rey، ونيكولاس أوفينستادت Nicolas Ofeenstadt، من دون أن يغفل كتابات المؤرخَين اللبنانيَّيْن؛ أسد رستم في كتابه **مصطلح التاريخ**، ووجيه كوثراني في كتابه **تاريخ التأريخ**.

وقد عالج الباحث إشكالين أثناء تطبيقه منهج النقد الإيستوريوغرافي؛ الأول "تحليل تأثيرات الرؤية التاريخية السردية المتركزة طائفيًا [...] في الكتابات التاريخية اللبنانية المعاصرة، كما أنتجها اللبنانيون في تواريخ مارونية وشيعية ودرزية وسنية؛ كل بحسب العقدة الأساس عنده" (ص 13 - 14). والثاني "دراسة ما كتبه الإيستوريوغرافيون اللبنانيون أنفسهم عن تلك التواريخ الطائفية لكسروان"، وقد وصف الباحث معالجة هذا الإشكال بأنها "خطاب على الخطاب" (ص 15).

شمل النقد الإيستوريوغرافي أيضًا "النظر المقارَن بين 'الخطاب' و'التاريخ' من جهة، و'النظرة الميتا إيستوريوغرافية' اللبنانية لإشكالية العلاقة بين الخطاب التاريخي والوقائع التاريخية، أو وقائع الحملات من جهة ثانية" (ص 15).

صرّح الكاتب أيضًا بأنه استعمل "رؤية سردية تحليلية في ضوء مفاهيم العلوم الاجتماعية المعاصرة [...] ولا سيّما المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة" (ص 9).

تطبيقات المناهج

ونجد أن الباحث طبّق هذه المناهج في أربع مسائل رئيسة مبثوثةٍ تفاريقُها في مواطن متعددة في الكتاب، فمن ذلك:

- نقده مصادرَ المؤرخين اللبنانيين والتي لاحظ المؤلف أنها "كلها" متأخرة عن عصر الحملات.
- نقده البناءَ التاريخيَّ اللبنانيَّ المعاصرَ ذاتَه، باستعراض ما كتبه المؤرخون اللبنانيون المعاصرون، ومقارنته بالمدونات الأصلية المعاصرة للحملات.
- تفريق المؤلف بين الوقائع التاريخية بما هي وقائع ومحاولة تناولها موضوعيًا، وبين "تخطيب" تلك الوقائع إيستوريوغرافيًا، على يد الرؤى السردية للمؤرخين اللبنانيين، والتي وصفها المؤلف غير مرة بأنها "متركزة طائفيًا".
- وضع المؤلف يدَه على اختلاف دور العوامل التي انتقلت من كونها عوامل مستقلة، إلى عوامل تابعة، والعكس بالعكس. يظهر هذا في نتائج البحث وخلاصاته النهائية؛ إذ غدت فتاوى ابن تيمية (وهي عوامل تابعة للواقع السياسي والاجتماعي)؛ عواملَ مستقلّةً (بعد زوال شروطها التاريخية الموضوعية)، تؤثر، وتُلهِم، ويعاد إليها لترسيخ الواقع الطائفي وتأجيجه في المنطقة.

ولعل ما يلي من عرض الكتاب يوضح مناطات تطبيق المؤلف لهذه المناهج التي استعملها.

مصادر متأخرة، ومؤرخون منحازون

تناول المؤلف بالمراجعة والنقد المصادرَ التي اعتمد عليها المؤرخون اللبنانيون بمختلف طوائفهم، ولاحظ أنها قائمة على "رؤية مرتكزة طائفيًا"، بحسب تعبيره (ص 11)، كما لاحظ المؤلف أن تلك المصادر – والتي هي في معظمها مصادر مارونية – متأخرة عن عصر حملات كسروان بقرنين من الزمان. ثم يلتفت الباحث إلى البناء التاريخي اللبناني المعاصر، والذي كانت حملات كسروان حاضرة فيه، فيدرس المؤرخين اللبنانيين دراسة إيستوريوغرافية نقدية "لاذعة" في بعض الأحيان، ويضع يده على غير قليل من "الخلل" المعرفي، و"الانحياز" في إطار التنازع حول "سكان كسروان الأصليين"، في سياق "يقظة الذوات الطائفية" كما أطلقَ عليها.

1) مصادر مارونية ودرزية متأخرة

يقرر الباحث أن "المصادر التاريخية اللبنانية المعاصرة حتى أواسط السبعينيات" ارتكزت "في إعادة بنائها تاريخ كسروان، ولا سيّما الحملات المملوكية الثلاث عليها، على تحديد الهوية الطائفية الكسروانية"، معتمدة على زجلية جبرائيل بن القلاعي (ت. 922ھ/ 1516م)، والمسمّاة بعدة أسماء من أشهرها **حروب المقدّمين**، و**مديحة كسروان**، عادّةً هذا المصدر "مصدرًا رئيسًا" كما يقول المؤلف، ومعتمدةً كذلك على **أخبار الأعيان في جبل لبنان** لطنوس الشدياق (ت. 1861)، وكذلك تاريخ إسطفان الدويهي تاريخ الأزمنة. وهي كلها تواريخ مارونية، مضافًا إليها **تاريخ ابن سباط** (ت. بعد 1520)، و**تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب** لصالح بن يحيى، وكلا المؤرخَين درزيّان.

ويلاحظ باروت على هذه المصادر "انقطاعها شبه التام عن المدونات التاريخية الكلاسيكية وشبه التاريخية التي أُنتجت بين أواخر القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر"، ذاكرًا من هذه المدونات تاريخ أبي الفداء (ت. 1331)، والحافظ الذهبي (ت. 1348)، واليونيني (ت. 1326)، والنويري (ت. 1333)، والجزري (ت. 1338)، والدواداري (ت. 1336)، ثم ابن كثير (ت. 1373)، وغيرهم.

وهكذا، أهملت المصادر المارونية اللبنانية المتأخرة - وهي كلها متأخرة كما يقول الباحث - كل تلك المدونات المذكورة، والمعاصرة لحملات كسروان، أو القريبة العهد بها.

2) في البناء التاريخي للبنان المعاصر: نقد التواريخ "المتركزة طائفيًا"

يتوسع الباحث في استعراض التواريخ "الكسروانية" المارونية، ثم الشيعية، والدرزية، والسنية، والعلوية الحديثة، فيذكر الكتب المؤلَّفة في هذا الباب، ويُجري مقارنات بين التواريخ الحديثة، ثم يعود فيستدرك على كل باحث ما فاته، ويتوثق من نقولاته، ويعود إلى النصوص الأصلية في مظانّها، ويضع يده على بعض الانتقاء والاختزال والتلفيق والفبركة.

وسأذكر في ما يأتي، أهم التواريخ الحديثة التي تناولها الباحث بالنقد والمراجعة، مع ذكر أهم الانتقادات التي وجهها الباحث إلى تلك التواريخ على نحو الإجمال.

تاريخ ماروني

يبتدئ الباحث بتاريخ يوسف الدبس (الماروني) **تاريخ سورية الدنيوي والديني: الجامع المفصّل في تاريخ الموارنة الموصّل**، وقد أخذ عليه الباحث تحويلَه أسماء المكان إلى أسماء مذهبية-دينية، وأنه اعتمد على مصادر متأخرة، وأنه "اخترع" بعض الأحداث التاريخية!

انتقد الباحث أيضًا تاريخ بولس قرألي **عودة النصارى إلى جرود كسروان**، في كونه يجعل الظنون المشكوك في صحتها قطعيات حقيقة، ووقائع ثابتة.

تاريخ درزي

وهنا يتناول الباحث بالنقد نجلاء أبو عز الدين (وهي درزية)، والتي اعتمدت كذلك في ردّها على التاريخ الماروني المدّعَى، على أن "الدروز" هم سكان المتن الشمالي الذي يُعدّ الآن من كسروان الخارجة، غير أن الباحث يردّ عليها بأن المصادر التي اعتمدت عليها لم تحدد هوية سكان كسروان مذهبيًا.

كما يتناول الباحث بالنقد المؤرخ سامي مكارم في كتابه (بالمشاركة مع عباس أبو صالح)، والذي بعنوان **تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي**، وكذا في كتابه **لبنان في عهد أمراء التنوخيين** ناقدًا إياه بأنه "يجعل العلاقة محايثة بين الطائفة والأرض، ويتلخص ذلك في أن كسروان أرض تنوخية درزية تاريخيًا منذ الفتح العربي، بل قبله، وأنه اعتمد على مصادر متأخرة كغيره.

تاريخ سنّي

وقد اتخذ الباحث من عمر عبد السلام تدمري نموذجًا للمؤرّخين السنة، ولا سيّما في كتابه **تاريخ طرابلس**، وبعض المقالات التي نشرها في مجلة **الفكر الإسلامي**، وقد أخذ الباحث على تدمري أنه اعتمد على مصادر متأخرة، وأنه "تغافل" عن بعض المصادر "التي

يعرفها"، وأنه لا يميّز بين الأخبار، فيعمل بطريقة "حاطب الليل"، وأنه أيضًا ربما يجد اللفظة "مصحّفة" في كتاب التاريخ، فيجعلها اسم علَم على فرقة مذهبية، ليست موجودة أصلًا! معرّجًا على ما دار بينه وبين المؤرخ الشيعي محمد علي مكي، من أخذ وردّ.

تاريخ شيعي

وهنا يبرز محمد علي مكّي وكتابه **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني**، وينتقده الباحث في كونه لم يرجع إلى أي مصدر أصيل للحديث عن حملات كسروان، بل اكتفى بالرجوع إلى مصادر "ثانوية"، وأنه وقع في فخّ "اختراع الأحداث التاريخية"؛ إذ ادّعى مكّي أن الحملة الثالثة على كسروان كانت بفتوى من ابن تيمية، وهنا يؤكّد الباحث باروت أن هذه فتوى "مدّعاة"، وأن محمد علي مكّي لم يثبت تلك الفتوى، وأنه "لا دليل على نص هذه الفتوى، كما لا دليل على أن ابن تيمية أفتى بها للأفرم [نائب دمشق أيام الحملة] ولا للسلطان الناصر [محمد بن قلاوون] لشرعنة الحملة، أو أن الأفرم طلب منه استصدار هذه الفتوى؛ إذ لم يلجأ السلاطين المماليك أو نوابهم إلى طلب مثلها في الحملات السابقة على كسروان، ولو طلب السلاطين أو نوابهم مثل هذه الفتوى لعرضوها على فقهاء دمشق لا على فقيه واحد بعينه" (ص 56).

تاريخ نصيري (علوي)

يذكر الباحث أن "يقظة الذات النصيرية" جاءت متأخرة عن الذوات الطائفية الأخرى، تحديدًا بعد التنازع الشيعي السنّي حول كسروان. وقد كانت بداية هذه اليقظة، وحضور كسروان في التأريخ النصيري في كتاب منير الشريف **العلويون من؟ وأين هم؟** الذي لم يحظَ باهتمام العلويين منذ تأليفه إلا في "مرحلة يقظة التواريخ الجديدة للذوات الطائفية اللبنانية المنبعثة خلال الحرب الأهلية اللبنانية". والذي أشار إلى كسروان في إطار الحديث عن هجرات العلويين إلى جبال اللاذقية، مستندًا إلى كتاب الدبس الماروني، وإذًا، فيجري عليه ما يجري على كتاب الدبس من الانتقادات عينها.

لكنّ مؤرخًا آخر هو هاشم عثمان في كتابه **تاريخ الشيعة في ساحل بلاد الشام الشمالي**، أكّد أن فتوى ابن تيمية في النصيرية كانت وراء المذبحة الرهيبة التي تعرضوا لها في الحملة الثالثة على كسروان، وهو عين ما انتقده الباحث على المؤرخ الشيعي محمد علي مكّي.

أما المؤرخ إميل آل معروف في كتابه **تاريخ العلويين في بلاد الشام منذ فجر الإسلام إلى تاريخنا المعاصر**، فينتقده الباحث في أنه اعتمد على "تاريخ خيالي متوهّم".

حملات كسروان: البناء التاريخي البديل كما يراه الباحث

وبعد أن استعرض الباحث أهم ما كتبه المؤرخون اللبنانيون، مصوبًا نحوهم سهام نقده، ومحللًا النصوص، ومقارنًا بينها وبين المصادر الأصلية التي اعتمدوها والتي نبّه إلى أنها متأخرة عن الحدث؛ يعيد باروت بناء حملات كسروان التاريخي، معتمدًا على المصادر الأصلية، راجعًا إلى شاهد عيان شارك في أهم حملة من الحملات المملوكية على كسروان، هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّاني؛ فيقيم بناءه على هذا الترتيب:

1) الحملة الأولى التي لم تحدث (1287)

والتي كانت في إثر صدّ التتار، والصراع الداخلي بين السلطان قلاوون والأمير سنقر الأشقر، إلا أنها لم تحدث؛ إذ انصرف المماليك عنها في سياق احتدام الصراع الصليبي-الصليبي في طرابلس، ما هيّأ الوضع لقلاوون الألفي "لقطفها والإجهاز عليها".

2) الحملة الثانية (الأولى فعليًا) وانكسارها: حملة بيدرا (1292)

بعد أن قام السلطان الأشرف خليل – الذي أكمل مسيرة والده في قلع جذور الصليبيين من الشام – بالتخلص من آخر معقل صليبي، دخل الشام في تاريخ جديد، وبرزت حينئذ مشكلة "كسروان" التي كانت – بحسب تعبير الباحث – "خاصرةً رخوةً" في حماية الشام من غارات قبرص بعد طرد الصليبيين. هذا، مع اشتعال نيران التآمر، وتصارع الأجنحة من أجل الاستيلاء على السلطة.

في هذه الأوضاع، بدا للسلطان الأشرف أن يُدخل كسروان في قبضة السيطرة المملوكية، فأرسل إليها القائد بيدرا (الذي قتل الأشرف خليل في ما بعد، واستولى هو على السلطنة، ولقّب نفسه بـ "السلطان القاهر")، إلا أن بيدرا لم ينجح، ورجع الجيش المملوكي شبه مكسور.

3) الحملة الثالثة (الثانية فعليًا)، ودور ابن تيمية فيها، وأطواره الثلاثة

تمكّن التتار بقيادة مِلكهم غازان من هزيمة الجيش المملوكي في معركة الخزندار (699هـ/ 1299م)، فعاد الجيش المملوكي مكسورًا، وفي طريق عودته، نزل الكسروانيون من الجبل، فتسلطوا على الجيش قتلًا ونهبًا، ودخل جيش غازان دمشق، وجرت في خلال ذلك أحداثٌ كان لها أثرها في نفس ابن تيمية، وفي تحوّله إلى ابن تيمية الثاني، كما يستنتج الباحث، وقد مزج الباحث في سرده السياسي والتاريخي لحملات كسروان بين الأحداث وبين الأطوار التي مرّ بها ابن تيمية، واضعًا إياه في وسط الأحداث متفاعلًا معها، منفعلًا بها، وفاعلًا مؤثرًا فيها.

أ. نهب الصالحية وحواضر دمشق

بعد دخول الجيش التتاري دمشق، تصدّى ابن تيمية مع عدد من العلماء الدمشقيين لغازان، طالبين منه الأمان لأهل دمشق، وردّ ما أخذوه منهم إليهم، فكتب لهم غازان فرمانًا بالأمان، لكن الجيش التتاري لم يلتزم بهذا، فجاس جنده خلال الديار، ونهبوا، وقتلوا، وفعلوا أفاعيل سجلها المؤرخون المعاصرون للحادثة.

وكان نصيب منطقة الصالحية (معقل الحنابلة، وفيها كثير من فقهائهم وعلمائهم)، نصيبًا كبيرًا من النهب والاعتداء والتخريب، وقد قتل بعض علماء الحنابلة الذين سجلت كتب التراجم ما جرى لهم من مآسٍ، وقد أثّر هذا كثيرًا في نفس ابن تيمية وهو "الشيخ الحنبلي".

ب. تحوّل ابن تيمية من ابن تيمية الأوّل إلى ابن تيمية الثاني

كانت حادثة الصالحية سببًا – كما يستنبط الباحث – في أن يتحوّل ابن تيمية إلى طورٍ جديد في حياته، بعد طوره الأوّل؛ طور العالم الشابّ الحنبلي النابه، والذي يدرّس خلفًا لوالده، ويلتزم بالعقيدة السلفية "الصحيحة"، وله علاقات إيجابية جيدة مع بعض أعلام الشيعة الذين كانوا يحضرون حلقاته، ويناظرونه مناظرت علمية في بعض الأحيان. غير أن هذه الحادثة نقلته إلى الطور الثاني؛ ليغدو فاعلًا اجتماعيًا وسياسيًا مؤثرًا في دمشق، فيقيم الحدود – أثناء الفراغ السياسي الذي أصاب دمشق -، ويريق الخمور، ويقوم بالحسبة. وبدأ خطابه يحتدّ تجاه الطوائف الأخرى، كالشيعة الاثني عشرية، والعرفانيين، بل الأشاعرة (وقد كان غازان ملك الشيعة شيعيًا اثني عشريًا، وقسمٌ من الجيش التتاري شيعيًا اثني عشريًا)، وأخذ ينهى أهل دمشق عن التضعضع، ويسعى للدفاع عن دمشق ويخاطب السلطان في هذا.

ج. الحملة الثالثة على كسروان (699هـ/ 1300م)، ومساهمة ابن تيمية فيها

وبعد سنين من الشد والجذب والصراع بين الجيش التتاري والجيش المملوكي، عادت دمشق إلى أحضان المماليك من جديد، وآن أوان معاقبة الكسروانيين. وهنا يرسل الأفرمُ (نائب دمشق) ابن تيمية في طليعة لإقناع الكسروانيين بالعودة إلى الطاعة، والخضوع للسلطة المملوكية، غير أن تلك المحاولات باءت بالفشل، وتقرر قتالهم، وكانت الحملة الثالثة على كسروان التي شارك ابن تيمية فيها بالسيف والقتال.

د. هوية الكسروانيين المذهبية بناء على رسالتَيِ ابن تيمية

أرسل ابن تيمية في أوّل الأمر، أثناء وجوده في كسروان، وبُعيد الانتهاء من المعركة مباشرة؛ رسالة إلى ابن عمّه الشيخ عز الدين بن تيمية رسالة، ذكر له فيها صفات سكان كسروان. ويبدو من هذه الرسالة أنه إنما يصف "الإمامية الاثني عشرية"، ولا سيّما أنه ذكر من عقائدهم "نكاح المتعة"، وهو أمر اختصّت به الإمامية الاثنا عشرية دون غيرها من طوائف الشيعة كالإسماعيلية والزيدية.

أما الرسالة الثانية فأرسلها إلى السلطان قلاوون بعد عودته إلى دمشق، وفيها صرّح تصريحًا أشدّ وضوحًا بهوية سكّان كسروان، فأضاف إلى الشيعة الاثني عشرية، الدروز، والإسماعيلية، والنصيرية.

ولئن كان ابن تيمية قد حدد هوية الكسروانيين المذهبية، فقد ذكر – في تحديد العناصر السياسية لغزوهم - أنهم "منافقون"، وأنهم يمالئون الصليبيين والتتار.

توتر العلاقات المملوكية–الإيلخانية، وبروز ابن تيمية الثالث

بعد مناظرات عديدة مع الأشاعرة والصوفية وغيرهم، وبعد دخول ابن تيمية السجن مرارًا وترحيله إلى مصر، بدأ طور ابن تيمية الثالث في الظهور، وفي هذا الدور، وفي إطار توتر العلاقات المملوكية-الإيلخانية؛ زادت شدّة وطأة ابن تيمية، فكتب كتابه الشهير **منهاج السنة النبوية**، الذي كتبه ردًا على العالم الشيعي ابن المطهّر الحلّي مفتي الدولة التتارية الإيلخانية في ذلك العصر، وفي هذا الطور الثالث كتب فتواه المعروفة المتداولة حتى اليوم في النصيرية في سياق نظام جباية مملوكي فرضه السلطان على النصيرية، وظهور مدّعٍ للمهدوية في جبلة جمع حوله الفلاحين والمزارعين وخرج على الدولة في ثورة ضد السلطات.

مرحلة ما بعد ابن تيمية الثالث: زوال الشروط وبقاء الفتاوى

وبعد توتر العلاقات المملوكية-الإيلخانية، حلّ السلام بين السلطنتيْن، وهنا، انتهى دور ابن تيمية السياسيّ، ودخل المرحلة الأخيرة من المحنة، فسجن في دمشق من أجل فتواه في الطلاق التي وافق فيها فقه الشيعة الاثني عشرية!

وزالت "الشروط الموضوعية" التاريخية التي فيها كتب ابن تيمية منهاج السنة، وفتواه في النصيرية وغيرها، لكنّ تداعيات تلك المرحلة المأزومة، مع ما نتج منها من فتاوى وآراء لابن تيمية وغيره؛ بقيت تعمل عملها، فتبنّت السلطة مقاومة "العرفانيين"، وشرعت في القضاء عليهم، وكذا من يجهر بسبّ الصحابيَّين المقدَّمين عند أهل السنة؛ أبي بكر وعمر، وتسجل كتب التاريخ والتراجم سلسلة من "الإعدامات" في حق أعلامٍ من مخالفي الرأي، الذين غدوا "آخَرَ" في نظر السلطات، ودخلت البلاد في زمنٍ بلغ الذروة من "التعصّب".

الثقافة المملوكية في العصر الحاضر: تحوّل العوامل الثانوية إلى عوامل رئيسة

كانت الأوضاع السياسية والتاريخية، والأحوال السائدة من الدسائس والمؤامرات داخل السلطة المملوكية، والصدام الأيديولوجي والمسلّح بين المماليك والتتار، عوامل رئيسة، نشأت فيها آراء وفتاوى ومؤلفات بوصفها عوامل ثانويّة.

زالت كل تلك العوامل الرئيسة، وتبدّل التاريخ، لكن بقيت تلك الآراء والفتاوى والمؤلفات لتكون هي العوامل الرئيسة، التي تعود إليها الأطراف الطائفية المتصارعة.

وبهذا يختتم الباحث كتابه، بعد رحلة تاريخية لافتة، أعاد فيها البناء التاريخي لحملات كسروان، واضعًا ابن تيمية في مكانه بين الأحداث.

ثالثًا: مناقشة ونقد

أتى باروت في كتابه بأفكار "جديدة" في دراسة التاريخ المملوكي عامّة، وفي دراسته لفتاوى ابن تيمية بخاصّة. وبهذا أستطيع القول إنه بهذا الكتاب فتح "فتحًا جديدًا" في الدرس التاريخي على العموم، وفي درس التراث الديني – ولا سيّما تراث الطوائف – على الخصوص.

وأرى أن الباحث وُفِّق في نقده الإيستوريوغرافي للمصادر التاريخية القديمة، وللمؤلفات التاريخية الحديثة في المسألة المبحوثة.

كما أرى أن رصد تحوّلات ابن تيمية وأطواره، ووضعه بآرائه وفتاواه وبعض مؤلفاته في سياقه التاريخي، معقول ومنطقي، بل هو – فوق هذا – "لافت".

وقد تجاوز الباحث مواقف الدارسين لابن تيمية بين تأييد ودفاع، ومعارضة وهجوم، فنأى بنفسه عن أحكام القيمة، وعن منطق الصواب والخطأ؛ إلى درس فتاوى ابن تيمية درسًا تاريخيًا، بدا فيه ابن تيمية مفهومًا على نحو أدقّ، وهذا – بحكم تخصصي بابن تيمية ومؤلفاته – فتحٌ جديدٌ، لا في الدرس التاريخي فقط، بل في الدرس الديني كذلك.

هناك ملاحظة شكليّة في ترتيب بعض أبواب الكتاب وفصوله؛ ذاك أن رسالتَي ابن تيمية في تحديد هوية كسروان، كان أليقَ بهما لو وُضِعتا بعد ذكر حملة كسروان الثالثة وتفاصيلها، لا في الباب المخصص لنقد كتابات المؤرخين اللبنانيين.

ربما كان من الأولى، كذلك، لو ذكر الكاتب أثر "حنبليّة" ابن تيمية في آرائه، والحنابلة – كما هو معلوم – أشدّ المذاهب على الاثني عشرية، فضلًا عن تشدّدهم مع "غلاة الشيعة" كالإسماعيلية والقرامطة وغيرهم. هذا، وبحكم أن ابن تيمية من "حرّان"، فقد فات المؤلف أن يشير إلى أثر ذلك في ابن تيمية، من حيث كون حرّان ثغرًا من الثغور، لم تهدأ على مرّ العصور، وكان لبعض قضاتها من الحنابلة – في القرن الخامس الهجري – ثورة على واليها "الشيعي"، بسبب اختلاف المذهب، بل إن ابن تيمية إنما انتقل صبيًا مميّزًا من حرّان إلى دمشق بسبب عدوان التتار عليها. أغفل الكاتب أيضًا أثر المدارس التي بدأ إنشاؤها منذ عهد السلاجقة، فالأتابكيين، فالأيوبيين، وبقيت مستمرة إلى عهد المماليك، والتي إنما بُنيت ردة فعل على الدعوة الفاطمية، ودُشّنت أيديولوجيًا بكتابَيْ أبي حامد الغزالي الشهيرين؛ **فضائح الباطنية**، و**تهافت الفلاسفة**.

ومن هنا لم يُسجن ابن تيمية بسبب موقفه من الشيعة بمختلف طوائفهم. إنما ثار عليه الأشاعرة بسبب موقفه من "أسماء الله وصفاته"، و"تحريم شد الرحل إلى زيارة القبور" ومنها قبر النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، و"فتواه في الطلاق"، وقد نقم عليه السبكي

فردّ عليه بكتاب حافل، وانتقدَه بأنه إنما أخذ بقول "الرافضة" في هذا الرأي، وردّ عليه ابن تيمية بكتاب طويل، يؤيد فيه الاعتراف بالشيعة الاثني عشرية في الفقه، والاعتداد بهم في الخلاف.

ومع هذا؛ فالدراسة التي تقدّم بها الباحث محمد جمال باروت، فتح جديد – كما أسلفت – في فهم الطائفية في المشرق العربي وتفكيكها بمراجعة بدايات التكون الموضوعية التاريخية، بل هي فتح جديد في دراسة الفتاوى الدينية ووضعها في سياقها التاريخي، فالفتاوى ليست إلا اجتهادًا بشريًا غير ملزِم كما يقول علماء أصول الفقه، والفتاوى – كما قال ابن قيم الجوزيّة (تلميذ ابن تيمية الأبرز) في كتابه **إعلام الموقعين** - تتغير بتغير الزمان والمكان والحال.

محمد جمال باروت

حملات كسروان

في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية



يحـاول الباحـث محمد جـمال باروت في هـذا الكتـاب مَرْحَلَة أدوار ابـن تيميـة وتحديدهـا في سـياق الصراع السـياسي المملوكي-الإيلخاني على بلاد الشام، مستكشفًا ثلاثة أدوار له، تحت أسـماء "ابن تيمية الأول" و"ابن تيمية الثاني" و"ابن تيميـة الثالث"؛ ليصـل إلى مرحلة "ما بعد ابـن تيمية الثالث" في القـرن الرابع عشر الميلادي الذي حلّ فيه زمان التعصب بحسـب رأيه. كما يحـاول المؤلف الاجتهـاد في وضع فتاوى ابـن تيميـة المتعلقـة بالآخـر المسـلم في سـياق تاريخها الاجتماعي-السياسي المحدد بهذا الصراع.

عبد الرحيم بنحادة | *Abdelrahim Benhadda

أطلس تاريخي تونسي في القرن السادس عشر

A 16th-century Tunisian Atlas: A review of "Historical Atlas of the Mediterranean World: 16th Century". By Mohamed Tahar Al Mansuri

تحقيق وتقديم وترجمة: محمد الطاهر المنصوري.

عنوان الكتاب: أطلس تاريخي للعالم المتوسطي: القرن السادس عشر.

الناشر: دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقس – تونس.

سنة النشر: 2016.

عدد الصفحات: 91 صفحة.

* أستاذ التاريخ بمعهد الدوحة للدراسات العليا، قطر.
Professor of History at the Doha Institute for Graduate Studies, Qatar.

ضمن منشورات صامد وبدعم من صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني صدر للفقيد محمد الطاهر المنصوري كتاب **أطلس تاريخي للعالم المتوسطي: القرن السادس عشر**؛ وهو عبارة عن تحقيقٍ لمخطوطةٍ تعود إلى القرن السادس عشر، كان قد أنجزها علي بن أحمد بن محمد الشرفي الصفاقسي.

بدأت علاقة محمد الطاهر المنصوري بهذا الجغرافي التونسي عندما عرّف به من خلال ورقة بحثية بعنوان "مساهمة التونسيين في علم الخرائط"، والتي صدرت في كتاب جماعي بعنوان: **تونس: أعلام ومواقع**، وقد أعدته وزارة الثقافة سنة 1997، وأعاد الباحث التعريف بالكتاب في ورقة بحثية بعنوان "أسرة كارتوغرافيين تونسية: الشرفيون"، ونشرت في كتاب جماعي عن المتوسط في العصور الوسطى.

لم يكتف الباحث بهذا التعريف بالمؤلف فحسب، بل سعى أيضًا إلى العناية بكتاب علي بن أحمد الشرفي، وأفرده بتحقيق ودراسة، وعمل على ترجمة النص إلى اللغة الفرنسية مع وضع مقدمة مختلفة للترجمة الفرنسية. وقد ركز الفقيد محمد الطاهر المنصوري في هذه المقدمة على أن العلاقات بين الشمال والجنوب لم تكن عبارة عن مواجهات عسكرية أسفرت عن حروب فقط، بل تخللتها أيضًا عمليات تبادل للمعرفة. وأكد أن الباحثين الغربيين جنحوا إلى استقصاء الطريق الأندلسي أو الإسباني في التبادل، ولم يحظ الطريق الصقلي بعنايتهم، علمًا أن صقلية تعدّ نموذجًا للانسجام الثقافي بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية. ولا يجب أن يعزب عن البال أن القاموس البحري في البحر الأبيض المتوسط ظل يمتح مباشرة من la lingua Franca التي انتشرت في العالم المتوسطي، وساهمت في تسهيل نقل المعارف بين الحضارتين البيزنطية والإسلامية، إضافةً إلى أن العلوم في تطورها تستند بالأساس إلى التراكم المعرفي الكوني والتبادل بين الأجيال والشعوب.

لقد كان وراء عناية فقيدنا بهذا الكتاب عدة أسباب: يتمثّل الأول بطبيعة النظرة التي كوّنها المشارقة عن أهل المغرب في وضع كتب خرائطية؛ وقد نُظر إلى مساهمة المغاربة بالكثير من الازدراء. والحال أن مساهمات المغاربة في هذا المضمار كانت مهمة، سواء على المستوى الكمي أو على المستوى الإبداعي.

وأمّا السبب الثاني، فيرتبط بعدم سعي التونسيين لتثمين المساهمة التونسية في الأدب الجغرافي. ويبرز الباحث كيف نالت كتابات هذا العالم اهتمام الأوروبيين من أمثال بلوشي، وكارلو ألفونسو نالينو، وكراتشوفسكي وغيرهم.

من يكون هذا العالم التونسي؟

يعرّف الطاهر المنصوري بعلي بن أحمد الشرفي في مقدمة الكتاب، وقد اعتمد في تتبع حياته على الأعمال السابقة حول عائلة الشرفي، خاصة ميناج Menage الذي خص الشرفي بمقالة تعريفية صدرت في مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن سنة 1958. فهو ابن تونس؛ إذ ولد بها، وفي أوضاع غير محددة أُسر وبيع لأحد التجار الإفرنج الذي سهر على تدريسه. وقد ساعده علمه الغربي على التوجه نحو الجغرافيا والكارتوغرافيا بالتحديد؛ فقد عمل على نقل خرائط من لغة أوروبية على ما يبدو هي اللغة الإيطالية إلى اللغة التركية العثمانية.

ويبرز الطاهر المنصوري أن العالم التونسي تأثر بعصره وبالاكتشافات الكبرى؛ فنقل بعض ما كان يتداول في المرشدات البحرية التي كانت تتضمن معلومات عن الأنواء والاتجاهات داخل البحر بالاعتماد على علم الفلك. وإذا كان الباحث قد لجأ إلى ما كتبه ميناج للتعريف بعلي بن أحمد الشرفي، فإنه آثر تتبع أخبار الأسرة؛ لينتهي إلى أن أسرة هذا العالم تتكون من أربعة أجيال على الأقل. وقد

ساهمت هذه الأجيال كلها في صنع خرائط للعالم والبحرين الأسود والمتوسط. ولم تكن إسهامات هذه الأسرة الجغرافية لتُعرف، لولا التعريف بأعمالها عند المؤلف علي بن أحمد بن محمد الشرفي الصفاقسي.

وقد اعتمد أفراد الأسرة على خرائط الإدريسي على وجه الخصوص؛ فعندما وضع علي بن أحمد الشرفي وابنه خريطة العالم كان لا مناص لهما من العودة إلى الخرائط العربية الإسلامية، ومن بينها خريطة الإدريسي. زد على ذلك أن المؤلف عاصر كوكبة من الجغرافيين المسلمين الذين أبدعوا في الكارتوغرافيا والأدب الجغرافي؛ ففي هذه الفترة لمع اسمان بارزان في علم الخرائطية والجغرافية ويتعلق الأمر ببيري رايس وعلي مجر رايس.

وقد خلّف الأول، بيري رايس، **كتاب البحرية** الذي وضعه سنة 1513، ويعدّ هذا الكتاب من أهم الكتابات الخرائطية والجغرافية؛ فقد تضمن عددًا كبيرًا من الخرائط والمعلومات المفيدة للبحارة، ودليلًا للعديد منهم يسمح لهم بمعرفة مختلف المناطق في هذا العالم من جزر ومضايق وأمكنة للاحتماء من أهوال البحر، كما يسمح لهم بفهم كيفية ولوج الموانئ والمراسي، وأخيرًا يسمح بمعرفة المسافات الفاصلة بين مختلف النقط في البحر المتوسط. وقد اعتمد بيري رايس في كتابه هذا على العديد من الأوصاف النصية والخرائطية البندقية والجنوية، بل يمكن القول إن بيري رايس لم يعمل سوى على نقل هذه الأوصاف النصية؛ ويظهر ذلك في أسماء الأماكن التي حافظت في **كتاب البحرية** على صيغتها الإيطالية. وقد اعتمد بيري رايس أيضًا على الرواية الشفوية؛ وهو ما أدى به إلى السقوط في الكثير من الأخطاء. وقد اشتهر بيري رايس بوضعه لتلك الخريطة التي جابت الدنيا، والتي عكست درجة المعرفة العثمانية بالعالم، ويتعلق الأمر بخريطة العالم الجديد التي كان قد أنجزها سنة 1513 وأهداها للسلطان سليم الأول. وتظهر على هذه الخريطة بصورة دقيقة السواحل الغربية للشمال الأفريقي وشبه جزيرة أيبيريا إضافة إلى العالم الجديد، وتتضمن الخريطة كذلك بعض الرسوم التي تظهر درجة المعرفة التاريخية لهذا العالم الجغرافي؛ إذ تمثّل البرتغال والمغرب وغينيا بملوكها، وتوجد رسوم لبعض الحيوانات والنباتات في القارة الأميركية.

أمّا الثاني، فهو علي مجر رايس الذي أنجز أطلسًا جغرافيًا أصبح عماد الجغرافيين اللاحقين سنة 1567. وهو الأطلس الذي تضمن خريطة أخرى لأميركا ومجالات أخرى يظهر أن العثمانيين يتعرفون عليها أول مرة. غير أن علي مجر وإن نجح في رسم التحديدات الجغرافية جيّدًا، فإنه ارتكب بعض الأخطاء الجسيمة تتعلق بالمجال الأوروبي. وهو ما يعكس درجة التمثّل الجغرافي لأوروبا عند العثمانيين حتى تلك المرحلة؛ فإسكتلندا تظهر مفصولة عن إنكلترا بقناة، وهو التمثيل الذي كان يرد في الخرائط الإيطالية قبل سنة 1540؛ ما يعني أن علي مجر لم يعتمد على خرائط حديثة[1].

ويمكن القول إن ما خلّفه الشرفي يعدّ إسهامًا تونسيًا مهمًا في مجال الكارتوغرافيا العربية الإسلامية، وفي هذا الإطار جاء نشر هذا الكتاب. وقد اعتمد محمد الطاهر المنصوري على نسختين من المخطوطة. ولم يعمل المنصوري على مقابلة النصين على نحو ما هو معمول به في تحقيق النصوص، بل اختار نشر النص في صيغتيه ويعزى ذلك إلى اختلاف شكلهما؛ إذ كانت الصيغة الأولى عبارة عن جداول فخرائط، وكانت الصيغة الثانية تفسيرية أكثر، فقد وضعت الجداول في شكل متن. وقد عنون المحقق الجزء الأول من الكتاب بـــ "مخطوطة باريس"، أمّا الجزء الثاني فهو بعنوان "مخطوطة أكسفورد".

أمّا مخطوطة باريس، فقد وقع الفراغ منها يوم الثلاثاء فاتح شهر رمضان سنة 958هـ - أيلول/ سبتمبر 1551م. ويوجد النص في سبع ورقات، وهي عبارة عن جداول؛ تضمّن أولها أسماء الأنواء موزعة على مدار شهور السنة ومدد مختلف الأنواء. وأمّا الجدول الثاني، فهو خاص بطول النهار بحسب شهور السنة في الإقليم الرابع ونحوه. ويقدم المؤلف هذا الجدول بمقدمة موجزة يبدؤها بالحديث عن

1 Svat Soucek, "The Ali Macar Reis Atlas and the Deniz Kitabi: Their Place in the Genre of Portolan Charts and Atlases," *Imago Mundi*, no. 25 (1971), pp. 17-27

كروية الأرض وانقسامها إلى مجالين بينهما خط الاستواء. ولا يختلف التقسيم الذي أورده المؤلف للعالم من حيث الأقاليم عما جاء به الإدريسي في كتابه **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، وابن العطار في كتابه **اختراق الأقطار**.

ويخصص الجدول الثالث لما يزرع ويحصد على مدار الشهور العجمية. ويأتي المؤلف على ذكر أسماء شهور السنة بالعجمية والسريانية والقبطية. كما أنه يعرض للشروط المناخية المرتبطة بكل شهر وآثارها إن حدثت أو لم تحدث في الإنتاج الفلاحي؛ فعندما ترعد السماء في النصف الأول من شهر كانون الثاني/ يناير/ طوبه "فلا خير في تلك السنة لا سيما في أرض فلسطين وبلاد الشرق".

ويمكّننا من الوقوف على نوع المزروعات والمحاصيل بحسب الشهور، على النحو التالي:

مواعد الغرس والزراعة

نوع المزروعات والمحاصيل بحسب الشهور

الشهر	نوع الزراعة
كانون الثاني/ يناير	غرس الأشجار وزراعة البصل
شباط/ فبراير	زراعة بقول الصيف
آذار/ مارس	قصب السكر والقطن والعصفر
نيسان/ أبريل	زراعة الحنا والحبق والأرز والدلاع والخيار

المصدر: من إعداد الباحث.

2. أنواع المحاصيل الزراعية

ولا يكتفي الشرفي بالربط بين المناخ والإنتاج الفلاحي، بل يتحدث عن التفاعل بين المناخ بحسب الشهر والكائنات الحيوانية؛ ومثال ذلك عندما يتحدث عن شهر آذار/ مارس/ برمهات؛ فيشير إلى توالد دود الحرير وظهور السمان ودب الجراد. ويربط بين ما يسود شهرًا من الشهور من الأمراض والأوبئة؛ مثلما يشير عند الحديث عن شهر حزيران/ يونيو أو شهر تشرين الثاني/ نوفمبر/ هاتور، إذ يورد كثرة نفوق الأبقار ومرض الناس.

وتبدو العلاقة واضحة بين الشروط المناخية بحسب الشهور ووضعية الأسعار؛ إذ يورد مثلًا بصدد شهر شباط/ فبراير/ أمشير أنه "إذا رعد في أوله فأن الأسعار تغلا ويكون في الناس فتنة وقتال وإن رعد في آخره كانت السنة دفية وثمرها كثير ويقع الغلاء في بعض الأمكنة". ويثير الشرفي أيضًا علاقة طقس الشهر بالحروب والفتن؛ فيشير خلال حديثه عن شهر شتنبر أنه إن "رعد في النصف الأول منه كان قتال شديد في الناس وهرج عظيم حتى يقتل الأخ أخاه ويقل الطعام". وفي الأخير نجد عند الشرفي ربطًا آخر بين الشهور وبعض السلوكيات؛ إذ يشير مثلًا إلى أن شهر كانون الأول/ ديسمبر/ كهيل، إذا رعد في النصف الأول منه يؤدي ذلك إلى ظهور "الزنا والخوف ويظهر فساد في العرب".

بعد هذه الجداول، تورد النسخة مجموعة من الرسوم والخرائط؛ ففي باب الرسوم، أورد أولًا رسمًا بعنوان صفة الكعبة المشرفة ووجهات القبلة بالتناسب مع مختلف أقطار المعمور. أمّا الرسم الثاني فجعله تحت عنوان "صفة الأرض" ويعتمد فيه تقسيم المعمور الوارد

عند الشريف الإدريسي في **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** وابن العطار في كتابه **اختراق الأقطار**. والظاهر أن الشرفي، شأنه شأن العديد من الجغرافيين العرب في القرن السادس عشر، لم يستحضر العالم الجديد ضمن التقسيمات التي أوردها.

أمّا الخرائط التي أوردتها مخطوطة باريس، فعددها سبع؛ خصص منها واحدة لأفريقيا وصقلية، وشملت المجموعة الثانية بحر إيجة والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، أمّا المجموعة الثالثة فتتكون من خريطتين تخص الأولى منهما شبه جزيرة أيبيريا، أمّا الثانية فتخص إيطاليا.

القسم الثاني من الكتاب خصصه محمد الطاهر المنصوري لـمخطوطة أكسفورد. وقد تمّ الفراغ من نسخ هذه المخطوطة بتاريخ "أواخر جمادى الأولى من عام تسعة وسبعين وتسعمائة" – نيسان/ أبريل 1572؛ أي إنها أنجزت بعد إحدى وعشرين سنة من إنجاز الأولى. وتتضمن مخطوطة أكسفورد نصًا تفسيريًا أطول من سابقه، وهو ما يميزها عن مخطوطة باريس.

يستهل المؤلف هذا القسم بقضية التحويل من التقويم الهجري إلى الميلادي، ويعتمد على معادلة رياضية، ويمكّن من بعض التفاصيل الحسابية التي تخص السنة القمرية. ويعتمد في هذه الحسابات على بعض الكتابات الفلكية، كما هو الشأن بالنسبة إلى كتابات الجغميني **رسالة في الحساب** و**قوة الكواكب وضعفها**. ولا يتوقف المؤلف عند إيراد هذه الكتابات، بل يحاول الربط بين الفلك والكتابات الفقهية.

وعلى غرار ما ورد في نسخة باريس، ينصرف الكتاب فيما بعد إلى ذكر أقاليم العالم. ولكنّه قبل أن يعرض للأقاليم يقدم للقارئ وبصورة مقتضبة صفة الأرض؛ فهي "كبيضة مغرقة في الماء لا يظهر منها إلا نصفها في طست" والتشبيه بالبيضة تشبيه عالمي كونه استعاره الجغرافيون المسلمون من نظرائهم في شمال الضفة المتوسطية، فهي كما يقول: "مستديرة ولكنها غير صادقة الاستدارة". ويعتقد أن المعمور من الأرض لا يمثّل سوى الربع وهو الذي قسمه العلماء إلى سبعة أقاليم. ويسعى المؤلف إلى تفسير ظاهرة إعمار الربع فقط من الأرض فيرى أن ذلك مرتبط بـ "شدة الحر وممر الشمس، ولذلك جفت مياهه وعدم حيوانه ونباته لعدم الرطوبة". وفي فقرة أخرى يعرض المؤلف لبحار المعمور، ويمكننا من الوقوف على أسماء بعض البحور كـ "بحر الزفتي" و"بحر القلزم"، و"البحر الشامي"؛ وهي تسميات يستعيرها من كتاب **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق** الذي يعده مصدره الأساس في تقديم معلومات عن أقاليم العالم وبحاره.

وتقدم مخطوطة أكسفورد معلومات ضافية عن الأحوال المناخية بالشهور، غير أنه يتوقف بالأساس عند شهر كانون الثاني/ يناير؛ إذ يربط الأنواء بالفلك ونوعية النجوم، فيقول: "فإن كان النجم المنسوب لفظه مؤنث وقع فيه مطر بقدرة الله ولو كان قليلًا". ولا تفوته فرصة الحديث عن "العنصرة" و"الحسوم".

وقبل أن تنصرف مخطوطة أكسفورد إلى عرض الجداول والخرائط، وهي الجداول نفسها التي تتضمنها مخطوطة باريس، يستعرض المؤلف جدولًا لمعرفة السفر في البحر الشامي (البحر الأبيض المتوسط) إلى بحر الكفا (البحر الأسود)، ويعتمد المؤلف في ذلك على ما أورده الهمداني.

إن أطلس أحمد بن محمد الشرفي الصفاقسي يُعدّ من دون شك من الكتب المهمة التي تبين انشغال المغاربة بالجغرافيا والكارتوغرافيا، وهما العِلمان اللذان أُهملا في هذا المجال الجغرافي منذ القرن الثاني عشر، ولم يعودا يشغلان بال النخبة. وهذا الأطلس إسهام مهم في الأدب الجغرافي الإسلامي، يحاول الإجابة عن الأسئلة التي طرحها معاصروه من الجغرافيين من أمثال علي مجر وبيري رايس وحاجي الخليفة. ونرى في الترجمة الفرنسية التي أعدها محمد الطاهر المنصوري نوعًا آخر من الإسهام في التعريف بالأطالس

التاريخية التي أنجزها العرب والمسلمون. فقد عكف فقيدنا على ترجمة النصين معًا، وقام بإخراجهما بطريقة بديعة، بحيث وضع الرسوم والخرائط إلى جانب التفسيرات؛ وبذلك سهل على قارئ الترجمة قراءة النص وفهمه بسلاسة.

في نهاية هذا التعريف بكتاب الشرفي، لا بد من إبداء ملاحظتين متعلقتين بالنص:

- ركز الشرفي على ما يتعلق بالبحار سواء في جداوله أو خرائطه، وهو بذلك يعكس روح العصر؛ فالقرن السادس عشر هو قرن البحار، وكان من الضروري أن يُعنى بالبحر، وخاصة البحر الأبيض المتوسط، ومن ثمة ذلك الجدول الذي خصصه للمسافات في البحر الأبيض المتوسط، ويريد من خلاله تقديم خدمات لمستعملي هذا البحر من التجار.
- على الرغم من معاصرة الشرفي لجغرافيين وكارتوغرافيين كبار، سواء في البلاد الإسلامية أو في إيطاليا، القريبة من تونس، فإنه لم يتأثر مع ذلك بأي منهم. إذ يلاحظ القارئ غياب أي حديث عن العالم الجديد، سواء في تقسيم العالم إلى أقاليم أو عندما يذكر أنه لا يوجد شيء وراء بحر الظلمات. ويمكن أن نعزو ذلك إلى التالي:
- مسألة اللغة؛ فقد كتب كل من بيري رايس وعلي مجر باللغة التركية، وهو ما حال بين الشرفي وهذه النصوص ومنعه من الاطلاع عليها والاستفادة منها. وكان ذلك حال العرب مع نصوص عثمانية في مجالات معرفية أخرى، وترتب على هذا الجهل بالنصوص التركية إصدار أحكام قيمة على الإنتاج الثقافي الإسلامي في العصور الحديثة.
- ربما تعلق الأمر هنا بمسألة الموقف؛ فحتى داخل الجغرافيين الأتراك ظل العديد منهم غير مكترث بمسألة اكتشاف العالم الجديد ومن إدماج خرائط تتعلق بالبلدان الأوروبية؛ فإلى جانب هؤلاء الجغرافيين الذين أظهروا انفتاحًا كبيرًا على العالم الحديث ظل بعض الجغرافيين رافضين لهذا التوجه، ولعل أصدق مثال على ذلك، خلال القرن السادس عشر، الجغرافي محمد عاشق باشا (ت. 1598)؛ ما دفع كاتب جلبي إلى انتقاده بقوله: "أنه أتم مسودة كتابه ولكنه لم يبيضها". كما أن كتابه **مناظر العوالم** ظل وفيًا في تبويبه لمنطق الكوزموغرافيا الوسيطة كما وردت عند الجغرافيين العرب، بل يتجاهل في وصفه للبلدان الحديث عن أوروبا.

عبد الحي الخيلي | Abdelhay El khili*

العثمانيون وإرهاصات الحداثة

قراءة في كتاب جنّة الكفار: سفير عثماني في باريس سنة 1721

The Ottomans and Emergence of Modernity: "The Paradise of Infidels: An Ottoman Ambassador in Paris in 1721" by Abderrahim Benhadda

المؤلف: عبد الرحيم بنحادة.

عنوان الكتاب: جنّة الكفار: سفير عثماني في باريس سنة 1721.

الناشر: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

سنة النشر: 2017.

عدد الصفحات: 174 صفحة.

* أستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
Assistant Professor at the Faculty of Arts and Humanities, University of Mohammed V, Rabat, Morocco.

تقديم

تعزَّز حقل الدراسات العثمانية بإصدار جديد لعبد الرحيم بنحادة، اختار له عنوان **جنّة الكفار: سفير عثماني في باريس سنة 1721.** وأصل هذا الكتاب تقرير دبلوماسي للسفير العثماني يكرمي سكز جلبي محمد أفندي Yirmi Sekiz Çelebi Mehmed Efendi الذي زار باريس وأعدّ تقريرًا عن زيارته. ويعدّ هذا العمل إضافة نوعية مهمة في التاريخ الدبلوماسي للدولة العثمانية خلال الحقبة المعاصرة، يضاف إلى أعمال جادة اهتمت بموضوع السفراء والسفارتنامه العثمانية[1].

كتاب جنّة الكفار: الأهمية والمضمون

أهمية الدراسة والتحقيق

تبرز أهمية الدراسة والتحقيق اللذَين قام بهما عبد الرحيم بنحادة لنص **سفارتنامه فرنسا** للسفير محمد أفندي في عدة مستويات، أهمّها:

- اعتماد الدارس في تحقيق النص على نسخة مخطوطة فريدة باللغة العربية لم تتوافر للباحثين الذين قاموا بدراسته من قبل. وإذا كان الفضل لخالد زيادة في تعريب هذا النص من اللغة الفرنسية والعثمانية قبل بضع سنوات، وصدر بعنوان **جنّة النساء والكافرين**[2]، ولجيل فانشتينGilles Veinstein السبق في إخراجه بالصيغة الفرنسية قبل ذلك[3]، فإنّ الفضل يعود أيضًا إلى عبد الرحيم بنحادة الذي وفّق في مقارنة النسخ المختلفة العثمانية التركية والفرنسية والصيغة العربية المخطوطة، وهو ما جعل هذا النص المحقق يتميز بالدقة العلمية والبحث الأكاديمي الرصين الذي ينمّ عن التخصص العميق في مجال التاريخ العثماني وموضوع العلاقات الدبلوماسية العثمانية.
- على الرغم من الملاحظات والمثالب التي سجّلها المحقق على هذا المتن في المقدمة، فإنّ تمرّسه الكبير في دراسة النصوص العربية والعثمانية وتحقيقها نظرًا لخبرته الطويلة في التحقيق، والعمل في الأرشيف العثماني واحتكاكه بمختلف الوثائق والمصادر المخطوطة[4]، مكّنه من تجاوز تلك الصعاب. ومما لا شك فيه أنّ هذه الدراسة ستسهم في تقديم صورة دقيقة وماتعة عن علاقة العثمانيين بأوروبا، ليس للباحثين المتخصصين في التاريخ العثماني فحسب، بل لعموم القراء والمهتمين بأدب الرحلة والسفر في العالم الإسلامي وانفتاحه على أوروبا.

هندسة الكتاب

يتألف الكتاب من قسمين؛ خصص المؤلف القسم الأول للدراسة والثاني لتحقيق المتن الموسوم **بيان ما ذكره محمد أفندي المرسول من طرف الدولة العلية إلى فرنسا وجميع ما شاهده هناك**. وهو من الحجم المتوسط وفيه 174 صفحة. قدّم له خالد زيادة مبرزًا مميزات الكتاب وجهد الدارس من أجل تحقيق النص.

---

1 أهمها:
Faik R. Unat, *Osmanli Sefirleri ve Sefaretnameleri* (Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1992); Hadiye Tuncer ve Hüner Tuncer, *Osmanli Diplomasisi ve Sefaretnameler* (Ankara: Ümit Yayıncılık, 1997); Virginia H. Aksan, *An Ottoman Statesman in War and in Peace: Ahmed Resmi Efendi 1700 - 1783* (Lieden & New York & Köln: Brill, 1995); Stephane Yerasimos, *Deux Ottomans à Paris sous le Directoire et l'empire* (Paris: Sindbad Actes Sud, 1988).

2 محمد جلبي، **جنّة النساء والكافرين**، ترجمة خالد زيادة (القاهرة: دار رؤية للطباعة والنشر، 2014).

3 Mehmed Efendi, *Le Paradis Des Infidèles, Un Ambassadeur Ottoman en France sous la Régence*, introduction et notes par Gilles Veinstein (Paris: Maspero, 1981).

4 يرجع الفضل للمحقق في دراسة مجموعة من المصادر التي تناولت تاريخ المغرب الحديث وعلاقاته الخارجية وتحقيقها، ومن أبرزها: **تاريخ الدولة السعدية التاكمادرتية** (مراكش: دار تينمل للطباعة والنشر، 1994)؛ مجهول برتغالي، **وصف المغرب أيام مولاي أحمد المنصور** (مراكش: دار تينمل للطباعة والنشر، 1995)؛ محمد بن عبد الوهاب الغساني، **رحلة الوزير في افتكاك الأسير** (طوكيو: منشورات معهد الأبحاث في لغات وثقافات آسيا وإفريقيا، 2005)؛ محمد بن عبد الكريم المغيلي، **رسائل في اليهود** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2005).

درس المحقق في القسم الأول الكتاب دراسة علمية دقيقة ومستفيضة؛ بحيث بيّن السياق والملابسات التي حفّت بإرسال السلطان أحمد الثالث (1703-1730) سفارة محمد أفندي إلى العاصمة باريس من أجل توثيق العلاقات بفرنسا والتعرّف إلى ما بلغته هذه الدولة من تقدّم في مختلف الميادين. وتوقّف عند تاريخ إرسال السفارات العثمانية إلى الديار الفرنسية والتحوّل الذي عرفه مفهوم السفارة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، والذي تُوّج بتعيين السفراء المقيمين في بعض العواصم الأوروبية منذ سنة 1793[5]. كما بيّن مفهوم السفارتنامه بوصفها نموذجًا من الكتابات التي تزاوج بين الوصف الجغرافي والإثنوغرافي، والتقرير الدبلوماسي السري، والاهتمام بمظاهر الحضارة المادية الأوروبية من أجل دعم سلطة الدولة العثمانية وتجديد هياكلها.

بعد تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدبلوماسية العثمانية، قدّم المحقق تعريفًا وافيًا بالسفير محمد أفندي وأهمّ أقسام الرحلة السفارية. وتناول بالشرح والتحليل أهم مضامين متن السفارة العثمانية إلى باريس، ومنهج اشتغاله بذلك المتن. ولخّص بنحادة مضمون متن السفارة بقوله: "عندما نقرأ الرحلة نجد أنّ الخيط الناظم هو توصيف مشاهدة الغريب بقلم يمزج بين الانبهار بمنجزات فرنسا في مختلف الميادين والحسرة على الواقع الذي آلت إليه الدولة العثمانية، والدعوة المبطّنة إلى اعتماد التجارب الفرنسية في الدولة العثمانية" (ص 35). كما توقّف عند مختلف الأصداء التي تركتها سفارة محمد أفندي إلى فرنسا سواء في التقارير الصحافية والسياسية أم لدى المثقفين الفرنسيين من رجال الإدارة والسياسة، وكذا عند الفنانين والرسامين الذين أبدعوا في تصوير بعثة السفير العثماني إلى باريس؛ ومن أبرزهم شارل باروسيل Charles Parocel وج. مارتن J.Martin. وأنهى دراسته بالحديث عن امتدادات نص "جنّة الكفار" سواء في الزمن أو بالنسبة إلى المجتمع والسلطة في الدولة العثمانية، وسياق تسمية المتن، وحيثيات اختياره "جنّة الكفار" عنوانًا لسفارتنامه فرنسا؛ إذ أكد أنّ ذلك المتن لا يعدو أن يكون تقريرًا لمشاهدات السفير ثلاثة موضوعات رئيسة: الانطلاق والسفر برًا وبحرًا، وأهم المشاهدات، ثم طريق العودة وما جاء فيها. وقد ذيّل المحقق المتن بثلاثة ملاحق؛ أولها بعنوان "قبل الوصول إلى فرنسا"، وثانيها "رحلة العودة"، أما الملحق الثالث فقد ضمّنه أهم كرونولوجيا السفارة. وختم الكتاب بلائحة ببليوغرافيا وفهرسٍ للأعلام والمصطلحات. ولا يسعني إلا أن أشيد بالجهد الذي قام به بنحادة لإخراج هذا النص في حلة جيدة ومفيدة للقراء.

معالم الحداثة من خلال نص "السفارتنامه فرنسا"

توقّف السفير محمد أفندي من خلال تقريره السفاري عند أهم معالم الحداثة في المجتمع الفرنسي. وظهر ذلك من خلال موضوعات متنوعة، سياسية وعسكرية، معرفية وثقافية، عمرانية واجتماعية. وكان الهدف من وراء بسط تلك المعالم هو تقديم النموذج الفرنسي للسلطة العثمانية قصد إصلاح مؤسسات الدولة وتحديثها. واتضحت معالم الحداثة التي سجّلها السفير العثماني في عدة مجالات:

المجال الاجتماعي

أول ما أثار السفير هو وباء الطاعون الذي ضرب المجتمع الفرنسي، بخاصة سكان مدينة مرسيليا وبروونسا وبلاد الطولون. ما أحدث خسائر ديموغرافية جسيمة، اضطرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات وقائية قصد التخفيف من الوباء عن طريق إخضاع المرضى للحجر الصحي.

5 Kuran E., *Avrupa'da Osmanli Ikamet Elçilerinin Kuruluşu Ve Ilk Elçilerin Siyasi Faaliyetleri (1793-1821),* (Ankara: Türk kültürünü Araştırma Enstitüsü, 1988).

ما شدّ انتباه محمد أفندي أيضًا هو حفاوة الاستقبال والجمع الغفير من الفرنسيين الذين جاؤوا لمشاهدة موكبه، وكذا المكانة التي حظيت بها المرأة في المجتمع الفرنسي سواء في مناسبات الاستقبال أم من خلال مشاركتها في الحياة العامة وتمتعها بالحقوق والحريات كافة. وهو ما سجّله السفير بعناية فائقة في مختلف فصول التقرير. ومن أبلغ ما قاله حول دور النساء: "في مملكة فرنسا إكرام النساء غالب على إكرام الرجال، وكل واحدة منهن تعمل ما تشاء ويختار خاطرها، وتمضي إلى حيث تشتهي وتريد. وعلى هذه الطريقة أكبر شيخ منهم يراعى ويحترم لأدنى حرمه بأكثر ما تستحقه. وفي تلك الولاية الحكم للنساء" (ص 88-118).

المجال السياسي والدبلوماسي

تزامنت زيارة السفير العثماني باريس مع فترة الوصاية وانتقال الحكم إلى الملك الفتى لويس الخامس عشر (1715-1774) بعد وفاة الملك لويس الرابع عشر في 1 أيلول/ سبتمبر 1715. لكنه أُعجب بالنظام السياسي الفرنسي القائم على تعدد المناصب الوزارية، ويسمح بتقلّد مهمات محددة ودقيقة أبرزها منصب وزير الخارجية الذي كان دوره ينحصر في "فحص إمكانيات توقيع السلم والسهر على شؤون التجارة والتفاوض مع سفراء الأمراء الأجانب وتسمية السفراء الذين يمثلون فرنسا في الدولة العثمانية". وهذا النظام غير موجود في الدولة العلية التي تتركز فيها السلطات في يد السلطان وأحيانًا في يد الصدر الأعظم. كما أبدى محمد أفندي تقديرًا واضحًا لنظام الوصاية الذي يعهد بالحكم إلى وصي يشرف على تسيير شؤون البلاد حتى يبلغ الملك سن الرشد. وهو نظام ضمن انتقال السلطة بسلاسة في فرنسا عكس الدولة العثمانية التي عرفت عدة أزمات سياسية ناجمة عن انتقال الحكم.

أولى السفير الجانب الدبلوماسي عناية فائقة، بخاصة المراسيم والبروتوكولات التي حضرها أمام رجال الدولة والملك الفرنسي. وظهر ذلك من خلال وصفه بعض المواقف التي شهدها بعد وصوله إلى باريس؛ إذ استقبله عساكر الملك وأعيان المدينة، وخواصها وأكابرها بطريقة منتظمة عند الدخول، ثم استقبله القاصد، أي كبير الحجاب، لتهنئته بالسلامة والعز والإكرام، وترتيب لقائه المرتقب مع الملك قصد السلام عليه والتحية وتقديم الخط الشريف الذي معه، وذلك بعد حضور كبير قواد الجيش (لامبرك). وقد أسهب في وصف تنظيم الاستقبال واللباس والحلي والمجوهرات الفاخرة والفرق العسكرية الاستعراضية، ووضعية كبار رجال الدولة الفرنسية أمام الملك الذي تشرّف السفير بتقديم الرسالة السلطانية ومكتوب الصدر الأعظم له بواسطة الوصي على العرش. ونالت تلك الرسالة المرسلة من السلطان العثماني رضى الملك الفرنسي وقبوله، وأسهمت في تعزيز الروابط السياسية والدبلوماسية بين البلدين.

البنى التحتية والمواصلات

استرعى اهتمام محمد أفندي البنى التحتية والجوانب المادية في فرنسا، من تنظيم الطرق والقناطر والجسور والقنوات، ومنها قناة لونك دوك التي أسهمت في تسهيل المواصلات بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. وهو ما أدى إلى نشاط الأسواق والتجارة عمومًا. كما ساعد تطور المواصلات في تحسين خدمات النقل والتنقل بين البوادي والحواضر، وهو ما جعل الفرنسيين يدركون قيمة الوقت ويهتمون بالزمن.

العمران والتمدين

اهتم محمد أفندي بالجوانب المعمارية والعمرانية للحواضر الفرنسية سواء في رحلة الذهاب أم الإياب. ومن أبرز تلك المعالم العمرانية، القصور والقلاع والكنائس والجسور والقناطر والموانئ والحدائق. كما شدّ انتباهه كيفية انتظام المدن والحواضر وتطورها، وأهمها مدينة باريس التي انبهر بمعالمها المعمارية وما احتوته من بنايات عالية وبيوت ومنازل، وعقد مقارنة بينها وبين القسطنطينية، سواء على المستوى العمراني أم الديموغرافي أم على المستوى الطبيعي (ص 99-134).

الثقافة والفنون

انبهر السفير العثماني بالحياة الثقافية والفنية في باريس، وهو ما جعله يسهب في وصف أهم المعالم الثقافية التي تزخر بها العاصمة الفرنسية وأبرزها المتاحف والقصور (سان كلو، وفرساي، ومدون، وتريانون)، بحيث أغرق في وصف حدائقها ونوافيرها وشلالاتها وقنواتها وتماثيلها. ومن جانب آخر تحدّث عن مختلف النشاطات الترفيهية التي أقيمت في دار الأوبرا مثل حفلات الموسيقى والرقص والباليه وألعاب الشهب التي تبرز أنّ السفير العثماني كان يبدو غريبًا عن الثقافة الفرنسية.

العلوم والصنائع والتقنيات

حرص محمد أفندي على التدقيق في وصف التطورات العلمية والمعرفية والتقنية التي عرفتها فرنسا؛ بحيث ركّز على أسس التفوق العسكري من خلال الحديث عن مميزات الجيش الفرنسي والمستشفى العسكري في باريس الذي عدّه من أبرز معالم قوة المؤسسة العسكرية الفرنسية. كما تحدّث عن التطورات التقنية والعلمية التي شاهدها في باريس بانبهار شديد، وأبرزها المرصد الفلكي والأدوات الموجودة فيه، بخاصة المنظار الذي يمكّن من تتبع حركة الفلك والنجوم، والمحترفات الخاصة بصنع النسيج، ومصانع المرايا والآلات الموجودة فيها وكيفية اشتغالها. وكشف أيضًا اهتمام الفرنسيين بعلم الكرطوغرافيا من خلال رسم الخرائط والمجسمات بما في ذلك كرة العالم التي تمكّن من معرفة البلدان والأقاليم والحدود الفاصلة بينها، كما تُستخدم لغايات عسكرية. ولم يفت السفير زيارة خزينة الدولة الفرنسية والوقوف عند مجوهرات القصر الملكي التي أعجب بها كثيرًا، وأعجب أيضًا بمتحف التاريخ الطبيعي، وأبدى اهتمامه بمختلف أجنحة هذا المعلم ومنها قسم علم التشريح والطب والنباتات.

سفارة محمد أفندي: النتائج والإشكالات

كتب السفير محمد أفندي نص السفارة بعدما رجع إلى إستانبول وقدّمها إلى الصدر الأعظم إبراهيم باشا والسلطان أحمد الثالث واطلعت عليها النخبة العثمانية. والحقيقة أنّ متن الرحلة السفارية يطرح مجموعة من الأسئلة التي تفرض نفسها على الباحث، ومنها: هل نجحت السفارة في تحقيق أهدافها؟ وما هي أبرز نتائجها بالنسبة إلى السلطة والمجتمع؟ وما المضمر والمعلن في نص السفارتنامه؟ وما هي مآلات جهد النخبة والسلطة العثمانيتين في ترجمة بنودها إلى مشاريع الإصلاح والتحديث؟

لقد كان للسفارة التي قادها السفير العثماني محمد جلبي نتائج مهمة، لعل أبرزها اطّلاع العثمانيين على التحولات العميقة التي شهدها الغرب عمومًا وفرنسا على وجه التحديد، وتمكينهم من التعرّف على أسباب التقدم العلمي والتقني والثقافي والعمراني للمجتمع الفرنسي ومظاهره. غير أنّ الأهم هو محاولة تصحيح تصورات النخبة العثمانية عن العالم الأوروبي، وتجاوز فكرة "المركزية العثمانية" التي ظلت تسيطر على أذهان العثمانيين لقرون، على الرغم من الهزائم العسكرية التي تعرّض لها الجيش العثماني أمام الهابسبورغ وروسيا وما نتج منها من معاهدات قلّصت نفوذ الدولة العسكري والترابي (كارلوفيتسر 1699، وكوجك قينارجة 1774).

وبفضل التقرير الدبلوماسي الذي كتبه محمد أفندي تمكّن العثمانيون من تبنّي مشاريع مهمة، أبرزها تأسيس المطبعة بحروف عربية في إستانبول سنة 1727، بمبادرة من سعيد محمد أفندي ابن السفير الذي تأثّر بالغ التأثر بالثقافة الفرنسية بخاصة بدُور الطباعة والنشر، واستطاع أن يستصدر فتوى من شيخ الإسلام وفرمانًا من السلطان أحمد الثالث بهدف تأسيسها، وتكليف إبراهيم متفرقة بالجوانب التقنية للمشروع. وتنوعت المؤلفات التي صدرت عن هذه المطبعة بين ترجمات لكتب فرنسية وقواميس اللغة، إلى جانب

كتب التاريخ والجغرافية والعلوم. وعلى الرغم من توقّف هذا المشروع بموت إبراهيم متفرقة سنة 1745، فقد استمر الانفتاح على العالم الخارجي باستدعاء خبراء ومهندسين فرنسيين للعمل في المجال العسكري بخاصة سلاح المدفعية.

كان التقرير أيضًا بمنزلة المرشد والمعين للسفراء والدبلوماسيين العثمانيين الذي قصدوا أوروبا سواء على مستوى الكتابة والتأليف، أم من أجل فهم طبيعة المجتمع الأوروبي والتحولات التي عرفها، وأبرزهم: أبو بكر راتب أفندي، وعلي مورالى أفندي، وعبد الرحيم محب أفندي، وسيد محمد أمين وحيد أفندي، وغيرهم[6].

كما كان لسفارتنامه فرنسا نتائج مهمة على تطور الدولة العليّة على المدى البعيد؛ إذ مكّنت من خلق تراكم معرفي وعلمي جعل السلاطين يتبنون نموذج الحداثة الفرنسية في إصلاح مؤسسات الدولة المختلفة وتحديثها، مثل الجيش والإدارة والتعليم. وظهرت التأثيرات الفرنسية بقوة في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807)، وتجلّت في الكتابة والتأليف ونشاط السفارة الفرنسية والصحافة. وتطور ذلك التأثير في عهد التنظيمات الخيرية من خلال نشاط حركة الترجمة، وبروز معرفة جديدة تمتح جوهرها من الثقافة الفرنسية؛ بحيث ظهر تأثّر العثمانيين بكتابات فلاسفة الأنوار أمثال فولتير وجون جاك روسو وديدرو وغيرهم، وتعززت المذاهب العلمية والعقلانية في أوساط النخبة العثمانية، من الخبراء العسكريين والسفراء والمفكرين والمهتمين بالاقتصاد أيضًا. وبذلك فقد تسربت تأثيرات الأنوار بالتدريج إلى أوساط النخبة الحاكمة العثمانية. وتوقّف عدد من الدارسين عند أبرز تلك التأثيرات المهمة؛ منهم خالد زيادة، وبدر الدين تونجل[7].

ومن جانب آخر، فقد كان لسفارة محمد أفندي دور في ازدياد اهتمام الفرنسيين بالثقافة العثمانية التركية والعربية؛ بحيث أسهمت في تحفيز الساسة الفرنسيين للاهتمام باللغات التركية والفارسية والعربية، ودفعتهم فيما بعد لتأسيس مدرسة اللغات والحضارات الشرقية سنة 1786 (ص 59).

لقد أفلح محمد أفندي في إظهار القيم الإنسانية المبنية على التسامح أثناء زيارته، وأبان عن حنكة سياسية ودبلوماسية مهمة؛ بحيث تفادى إحداث مشاكل وأزمات دبلوماسية ما جعل سفارته تتكلل بالنجاح، عكس بعض السفراء الذين لم تكن لهم المؤهلات الكافية للتعامل بمرونة مع القضايا الدبلوماسية، ومن أبرزهم السفير العثماني واصف أفندي الذي رفض أثناء زيارته مدريد سنة 1779 الخضوع للحجر الصحي، والسفير عزمي أفندي الذي تسبب في أزمة دبلوماسية بين الباب العالي وسلطان المغرب محمد بن عبد الله بسبب قضية أتراك الجزائر. لكن في المقابل تمكّن محمد أفندي من كشف الوجه الآخر لفرنسا وتعامل بعض السياسيين والوزراء بمكر وخديعة. وقد صرّح بذلك في ختام زيارته، بعد استعداداته للعودة إلى وطنه، من خلال محاولة أحد النبلاء المرافقين له تأخير أمتعة السفير العثماني وفصلها عنه أثناء رحلة العودة، وكذا من خلال عدم وفاء الوزير الفرنسي بوعده للسفير بتقديم بعض العبيد هدايا. ما أثار قضية في غاية الحرج السياسي والدبلوماسي بين مثقف عثماني لا يزال يعترف بنظام العبودية وفرنسي يتهرب من تناول هذه القضية (ص 150-155).

طرحت السفارة مجموعة من الإشكالات بالنسبة إلى السلطة والنخبة والمجتمع العثماني، وكانت لها انعكاسات على مآلها ونتائجها، على الرغم من نجاحها في تحقيق مجموعة من الأهداف.

---

6 انظر: عبد الرحيم بنحادة، "بين الرحلة السفارية والتقرير الدبلوماسي: السفارتنامه العثمانية"، في: **التاريخ والدبلوماسية قضايا المصطلح والمنهج**، تنسيق عبد المجيد القدوري (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003)، ص 103 - 125.

7 خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981)، ص 34-72؛ **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا** (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1983)، ص 79-96؛
Bedreddin Tüngel, "L'influence Des Lumières Sur L'empire Ottoman," in: *Turcica,* T. 2 (Paris: Klincksieck, 1970), pp. 165 - 177.

فإذا كانت السفارة قد لاقت قبول رجال النخبة المثقفة العثمانية واستحسانهم، فإنّها من جانب آخر أحدثت بلبلة في أوساط التيار المحافظ والعامة؛ بحيث لم تتعامل شريحة من رجال الدولة العثمانية مع السفارة والسفير بما يستحق، بل ظلت تنظر إليهما نظرة ريبة وشكّ، وعلى الرغم من الاحتياطات التي اتخذها السفير في تحرير نص التقرير من جهة، وسعي السلطة بخاصة الصدر الأعظم، إلى ترجمته إلى مشاريع إصلاحية من خلال استقدام تقنيات الحداثة الفرنسية من جهة أخرى، فإنّ مضامين النص السفاري ظل يحكمها هاجس الخوف والاحتراس من ضغط المجتمع والفئة المحافظة. وهو ما جعل بعض الموضوعات لم تنل حقها بما يكفي في التقرير؛ بحيث تفادى مناقشة قضايا الجدل الديني (الإسلامي/ المسيحي) والهوية العثمانية (الأنا، والآخر). وهو عكس ما لاحظناه في نصوص سفارية أخرى لسفراء مسلمين زاروا فرنسا واستطاعوا إفحام رجال الدين الفرنسيين في مناظرات شهيرة، وأبرزهم السفير المغربي أبو القاسم الحجري[8]. كما تجنّب السفير الإشادة بالفكر الفرنسي، ولم يتحدث عن استقدام كتب أرسطو من باريس، ولم يرو تفاصيل زيارته المكتبة الوطنية وأكاديمية باريس، وتصفّحه الكتب والمخطوطات، نظرًا لما كانت تمثّله مسألة الانفتاح الثقافي من حرج في أوساط بعض العلماء ومؤسسة شيخ الإسلام التقليدية.

لم يُول محمد أفندي مسألة التباينات العميقة التي لاحظها بين العالم الأوروبي المتمثل بفرنسا والدولة العثمانية اهتمامًا كبيرًا؛ فأغلب المقارنات التي قام بها كانت عفوية على الرغم من اقتناعه بأنّه أمام عالمين مختلفين (جنة الكفار، وجحيم المسلمين). بالنسبة إلى الجانب العسكري، على الرغم من إعطاء السفير التطورات العلمية والتقنية التي شهدتها فرنسا أهمية كبيرة، فإنّه لم يتحدث عن العلوم المرتبطة بتطوير المؤسسة العسكرية مثل الهندسة العسكرية، والصنائع الحربية وأنواع الأسلحة والمعطيات المتعلقة بالعدة والعتاد والذخائر والخطط العسكرية، بل اكتفى بالحديث عن جوانب الاستعراض العسكري للحرس الملكي الفرنسي، وبعض التدريبات الخاصة بالجند ثم الإشارة إلى المستشفى العسكري ودوره في التطبيب وتقديم الأدوية للجرحى. مع العلم أنّ الدولة العليّة كانت في حاجة ماسة إلى معرفة مكامن قوة الجيوش الأوروبية، وهو ما تنبّه له غيره من السفراء في تقاريرهم أمثال أبي بكر راتب أفندي ودرويش محمد أفندي وأحمد رسمي أفندي، وبعض رجال النخبة في رسائلهم أمثال إبراهيم متفرقة، وسيد مصطفى، ومحمود رئيف أفندي.

يمكن أن نفسر تجاهل السفير المسألة العسكرية وتفاصيلها الدقيقة بعاملين: الأول مرتبط بتأمين الفرنسيين المواقع الحساسة، والمعدات العسكرية في الدولة حفاظًا على أمنهم الوطني، والثاني وهو الأرجح في نظري، يتمثل بموقف السفير وغيره من رجال النخبة من "إشكالية الحرب والسلم" في الدولة العثمانية. فموقفه تجلى في تبنّي خيار السلم سياسة إستراتيجية للدولة. وبناءً عليه، فإنّ غض الطرف وعدم الحديث عن المؤسسة العسكرية في بعدها الحربي، كان القصد منه هو عدم إثارة الجناح العسكري وأنصار الحرب في البلاط الهمايوني، وتجنّب تبنّي الدولة سياسة حربية ليست في مصلحتها.

لم يلق التقرير اهتمامًا ملحوظًا إلّا عند النخبة الحاكمة والأعيان والتجار المشاركين في التجارة الدولية وأصحاب النفوذ. وبرز ذلك أساسًا في السعي لتقليد العمارة الفرنسية في بناء القصور والمنازل الفخمة على ضفاف البوسفور وغيرها، مثل قصر "سعد آباد" على القرن الذهبي و"اليااليات" وهي الدور المقامة على ضفاف البوسفور، واستقدام عدد من الفنانين الأجانب إلى العاصمة. كما لوحظ تشييد عدد من المساجد والمدارس والمنشآت العامة والخاصة التي تبرز التطور والبذخ في مستوى العمارة. هذا في وقت كانت الدولة في حاجة ماسة إلى المال لإنفاقه على مشاريع كبرى. وهو ما أدى إلى الزيادة في الرسوم والضرائب، وانتهى بحدوث نهاية مأساوية لفترة مؤقتة من السلم والاستقرار تميز بها عهد السلطان أحمد، وهو الذي عُرف بـ "عصر التوليب".

وبذلك يمكن القول إنّ محاولات الإصلاح والتحديث لم تنضج ولم تكتمل، على الرغم من أنّ الدولة العثمانية شهدت هذه المحاولات منذ مطلع القرن الثامن عشر التي أسهمت في بلورتها سفارة محمد أفندي إلى باريس، لأنّ "ضريبة الحداثة" في الدولة

8 أحمد الحجري، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، تحقيق محمد رزوق (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1987)، ص 49 - 56.

العثمانية كانت دموية؛ ذلك أنّ التيار المحافظ المساند الحرب في البلاط تمكّن من السيطرة على الوضع بعد اندلاع الحرب الإيرانية العثمانية في تموز/ يوليو سنة 1730، حيث تمكّن أحد قادة الانكشارية وهو باترونا خليل باشا من القيام بثورة في العاصمة، انتهت بإعدام الصدر الأعظم المصلح الداماد إبراهيم باشا في 29 أيلول/ سبتمبر 1730، ونفي السفير محمد أفندي إلى جزيرة قبرص حيث توفّي سنة 1732، وخلع السلطان أحمد الثالث وتعيين محمود الأول (1730-1754) سلطانًا بدلًا منه في الفاتح من تشرين الأول/ أكتوبر 1730، حيث انتشر الرعب في إستانبول ودمرت القصور والدور والحدائق التي أقيمت على ضفاف البوسفور، وتم تدمير المطبعة التي توقفت عن الإصدار، وبذلك تم إجهاض التجربة التحديثية[9].

سينبعث تيار التحديث من جديد أواخر القرن الثامن عشر، على الرغم من ذلك، ويعود التبنّي القوي للنموذج الفرنسي في الإصلاح من خلال نشاط حركة التجديد مع السلطان المصلح والمجدد سليم الثالث الذي تبنّى نظامي "الإيراد الجديد" و"النظام الجديد"، وانتعشت في عهده الثقافة الفرنسية من خلال تأليف عدد من رجال النخبة رسائلهم الإصلاحية باللغة الفرنسية، واستقدام الأطر والخبراء العسكريين وتأسيس المدارس والمعاهد.

لكن، استمرت معركة الحداثة والتقليد في الدولة العلية خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وانتهت باستئصال شأفة التيار المحافظ وحلّ جيش الإنكشارية سنة 1826، وحدوث تغيير جذري في مؤسسات الدولة وبناها التقليدية وقوانينها، من خلال مشروع التنظيمات الخيرية (1839)، ثم إلغاء الخلافة العثمانية وتحويلها إلى جمهورية علمانية مع مصطفى كمال أتاتورك سنة 1924.

خاتمة

تعرّف السفير العثماني محمد أفندي عند زيارته باريس سنة 1721 على فرنسا في بداية عصر الأنوار. وهو ما جعل مشاهداته تراوح بين النظرة الغرائبية والاستكشافية لمجتمع جديد والنظرة التي تهدف إلى التعرف والتدقيق في أسرار العلوم والمعارف والصنائع وسبر أغوار النهضة والحضارة الفرنسيتين ومرتكزاتهما.

وكانت نظرة الاستغراب والإعجاب متبادلة بين السفير وأعضاء البعثة العثمانية من جهة، ومختلف شرائح المجتمع الفرنسي (العامة، والنساء، ورجال السلطة) من جهة ثانية، أثناء مراسيم الاستقبال والبروتوكولات، وأثناء الحفلات والمناسبات الرسمية. وكانت العادات المرتبطة بالأكل والشرب والطقوس الدينية واللباس والزي المدني والعسكري قضايا أدهشت السفير العثماني في العديد من المناسبات. كما كانت الحياة الثقافية والفنية، من حفلات الرقص وعروض الأوبرا وأدوار المرأة وحيويتها في المجتمع، ومختلف النشاطات الفنية، من الجوانب التي أثارت اهتمام محمد جلبي أفندي وسجّلها في تقريره. وعلى الرغم من التفهّم الذي أبداه بخصوص الحضور والتمتع بالفرجة والفرح، فإنّ هذه المظاهر تعكس التباين العميق بين فلسفة الفن والجمال والثقافة في عالمين مختلفين؛ العالم الفرنسي الحداثي المنفتح والعالم العثماني المحافظ.

لكن، على الرغم من ذلك، مثّل هذا التقرير الدبلوماسي المرشد والمعين للنخبة والسلطة العثمانيتين من أجل تصحيح تصوراتهما حول الحداثة الأوروبية، وعمّا كان يجري في الغرب بوجه عام وفرنسا بوجه خاص من تطورات وتحولات عميقة في مختلف الميادين، ومثّل المرتكز والأساس الذي اعتمده الباب العالي لتبنّي مشاريع الإصلاح والتحديث في مختلف المجالات العسكرية والإدارية والمعرفية من أجل تجاوز الأزمات والإخفاقات التي عرفتها الدولة العثمانية.

9 Robert Mantran, *Histoire de L'empire Ottoman* (Paris: Fayard, 1989), pp. 265 - 285.

المراجع

العربية

- جلبي، محمد. **جنة الكفار: سفير عثماني في باريس سنة 1721**. دراسة وتحقيق عبد الرحيم بنحادة. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2017.
- ______. **جنّة النساء والكافرين**. ترجمة خالد زيادة. القاهرة: دار رؤية للطباعة والنشر، 2014.
- الحجري، أحمد. **ناصر الدين على القوم الكافرين**. تحقيق محمد رزوق. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1987.
- زيادة، خالد. **اكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1981.
- ______. **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1983.
- القدوري، عبد المجيد. **التاريخ والدبلوماسية قضايا المصطلح والمنهج**. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003.

الأجنبية

- Efendi, Mehmed. *Le paradis des infidèles, Un Ambassadeur Ottoman en France sous la Régence*. Introduction et notes par Gilles Veinstein. Paris: Maspero, 1981.
- Kuran, E. *Avrupa'da Osmanli Ikamet Elçilerinin Kuruluşu Ve Ilk Elçilerin Siyasi Faaliyetleri (1793-1821)*. Ankara: Türk kültürünü Araştırma Enstitüsü, 1988.
- Mantran, Robert. *Histoire de L'empire Ottoman*. Paris: Fayard, 1989.
- *Turcica.* T. 2. Paris: Klincksieck, 1970.
- Unat, Faik R. *Osmanli Sefirleri ve Sefaretnameleri*. Ankara: Türk Tarih Kurumu, 1992.

وثائق ونصوص
Primary Sources

الحاج ساسيوي | Elhaj Sassioui*

مشاهد من الحجاز أواخر القرن التاسع عشر من خلال رحلة أحمد بن الحسن السبعي 1310هـ/ 1893م

Scenes from the Hejaz at the End of the 19th Century: the Travels of Ahmad ibn al-Hasan al-Sabei 1310AH/1893AD

مثّلت الرحلة قناةً للتلاقح بين المجتمعات الإنسانية، إضافةً إلى أنّها تعدّ مصدرًا تاريخيًا ذا صدقية في النقل والوصف لأحداث كان الرحالة عايشها ودوّنها. وفي هذا الصدد تتنزل رحلة أحمد بن محمد بن الحسن السبعي الحسني الإدريسي الدرقاوي (توفي عام 1336هـ/ 1917-1918م، ودفن في دويرة السبع في إقليم الرشيدية بالجنوب الشرقي للمغرب) خلال أواخر القرن التاسع عشر إلى بلاد الحجاز. وكان سبب القيام بهذه الرحلة أداء فريضة الحج؛ فرصد بعض جوانب الأوضاع العامة لجميع الدول التي مر منها، وصولاً إلى بلاد الحجاز، وهو الجزء الذي تم التطرق إليه في هذه الورقة البحثية.

والملاحظ أنّ الرحالة عمل على رصد جوانب عدة من الوضع العام الحجازي، كالمجتمع (الطبائع والعادات، والخريطة العقدية والمذهبية والطرقية، والمرض والأوبئة والموت، وغير ذلك)، والاقتصاد (الفلاحة، ووسائل النقل والطرق، وغيرها)، معتمدًا في ذلك على مصدرَي الملاحظة والرواية الشفهية، ومتبنيًا الأسلوب المقارن بين الشرق والغرب الإسلاميَين.

الكلمات المفتاحية: السبعي، الحجاز، الرحلة، القرن التاسع عشر.

Travel has long been a channel for cross-fertilization between human societies. Travelogues also contribute an important resource for scholarship, offering detailed descriptions of events and places through which the travelers lived. The journey of Ahmad ibn al-Hasan al-Sabei al-Hasani al-Idrisi al-Daraqawi (d. 1336AH/1917-18AD) to the Hijaz at the end of the 19th century is an example of such a travelogue. Although the reason for his travels was primarily to perform the pilgrimage, Al-Sabei chronicled the general living conditions of all the countries he passed through across North Africa to the Hejaz. Al-Sabei relied on oral accounts as well as his own personal observations to compile his final works. This paper focuses specifically on his description of the Hejaz, exploring his observations on society (such as manners and customs, the map of faiths, creeds, and Sufi orders, diseases and plagues, and death) and the economy (agriculture, transport and roads).

Keywords: al-Sabei, Hijaz, Journey, 19th century.

* أستاذ مساعد في التعليم العالي للتاريخ الحديث والمعاصر، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، مكناس، المملكة المغربية.
Professor of Modern and Contemporary History at the Regional Center for Pedagogy and Training, Meknes, Morocco.

تقديم

مثّلت الرحلة على مر العصور جسر تواصل واتصال بين الشعوب وتفاعل بين الحضارات الإنسانية، ما نجم عنه تلاقح فكري وحضاري. ومن ثمّ، فالرحلات بين المشرق والمغرب الإسلاميَين كانت أمرًا ضروريًا تستدعيه الروابط والمصالح المشتركة بينهما على جميع الصعد.

أشار أحد الباحثين إلى أنّ المغاربة كانوا ميّالين إلى الرحلة مقارنةً بنظرائهم المشارقة، ويعزو ذلك إلى رغبتهم (المغاربة) في أداء مناسك الحج وزيارة الأماكن المقدسة، والأخذ عن شيوخ المشرق، إضافةً إلى جولاتهم السياسية والاستطلاعية[1]. وفي هذا السياق تأتي الرحلة الحجية للشيخ أحمد السبعي لبلاد الحجاز التي رصد من خلالها جزءًا مهمًا من أوضاعها العامة (بلاد الحجاز) إبان القرن التاسع عشر الميلادي.

والمتتبع لرحلة السبعي، يلاحظ أنّ غرضه هو تدوين مشاهداته بدءًا من بلدته (دويرة السبع)[2]، وصولًا إلى بلاد الحجاز ثم الرجوع منها، ذاكرًا المصاعب التي لاقته، وواصفًا مناسك الحج وصفًا مفصلًا، ومسجلًا الدروس العلمية والحلقات الصوفية، إضافةً إلى ما عرض عليه من نوازل وإجازات. وارتقى الوصف عنده إلى درجة تدوين عادات المجتمع الحجازي وتقاليده (بما فيه الوافدون عليه من مناطق أخرى)، والمناطق التي مر منها، ومقارنتها بعادات موطنه وتقاليده، راسمًا المجال وطرقه ومدنه. وعلى نهج الرحالة الحجيين الذين سبقوه، عمل السبعي على جعل رحلته دليلًا لإفادة مَن سيليه من الحجاج. وبذلك لم ينحصر نص رحلته في مستوى "المرشد السياحي"، بل تعدّاه إلى مستوى "المرشد السياحي والاقتصادي والاجتماعي". فمن هو الرحالة الشيخ أحمد السبعي؟ وما مضمون رحلته مجاليًا واجتماعيًا واقتصاديًا؟

المؤلف ورحلته

المؤلف

هو أحمد بن محمد بن الحسن السبعي الحسني الإدريسي[3]، دفين دويرة السبع في إقليم الرشيدية بالجنوب الشرقي للمغرب. ولد بمدينة صفرو في تاريخ غير محدد، ثم نشأ في فاس، وتلقى العلوم فيها لمدة تزيد عن نصف قرن. ومن بين أساتذته نذكر: أحمد المرنيسي، ومحمد بن عبد الرحمن الحجرتي، وأحمد بناني علا.

وفي عام 1281 ه/ 1864م، اتصل بمربيه في الطريقة الدرقاوية الشيخ محمد العربي المدغري[4]. وانقطع إليه في زاويته بقصر جاوز مدة طويلة، قد تمتد إلى وقت وفاة شيخه. ومما يبين تضلّعه العلمي وتفوّقه في المعارف الصوفية، المؤلفات التي ألفها ودوّنها في شتى الموضوعات[5].

1 حسن مؤنس، **تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس** (مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1386ه/1967م)، ص 11.

2 منطقة تقع في تافيلالت في الجنوب الشرقي للمملكة المغربية.

3 أحمد بن محمد بن الحسن الحسني الإدريسي، أحد شيوخ الطريقة الدرقاوية في المغرب الأقصى، عالم ومقاوم. للاطلاع على ترجمته، انظر على سبيل المثال: أحمد السبعي، **الدرر السنية في أصل السلالة العمرانية: السغروشنية والسبعية** (فاس: المطبعة العصرية، د.ت.)؛ مولاي علي الشريف الزكي العلوي، **نسيم الزهر المرعي في مناقب مولاي أحمد بن محمد بن الحسن السبعي** (الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2011)؛ القاضي أحمد بن قاسم المنصوري، كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر، مخطوط الخزانة العامة بالرباط (ميكروفيلم) رقم 946؛ محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ط 2 (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، 1985)، ص 474 - 478 و486-488؛ محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ج 2، ط 2 (الرباط: كلية الآداب، 2014)، ص 220 و223؛ الحاج ساسيوي، **الطريقة الدرقاوية الشاذلية في القرن 13 ه/ 19م** (مكناس – المغرب: مطبعة سجلماسة، 2011)، ص 49 - 52.

4 للاطلاع على تفاصيل ترجمته انظر: أحمد السبعي، الفجر الساطع والسيف القاطع، مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط، رقم د 3353؛ الهاشمي الغالبي، تحفة الراغب، مخطوط الخزانة الوطنية، رقم 475، ص 28 - 29 و235؛ العباس بن إبراهيم، **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**، ج 7 (الرباط: المطبعة الملكية، دار المنصور للطباعة، 1971-1972)، ص 80؛ ابن سودة، **دليل مؤرخ المغرب**، ط 2 (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1976)، رقمه 219؛ خير الدين الزركلي، **الأعلام** (بيروت: دار العلم للملايين، د.ت)، م 4، ص 225؛ الكتاني، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس** (فاس: المطبعة الحجرية، د.ت.)، ج 1، ص 261، وج 2 ، ص 106-107؛ الفضيلي، **الدرر البهية والجواهر النبوية في الفروع الحسنية والحسينية**، ج 1 (فاس: المطبعة الحجرية، 1314ه/ 1896م)، ص 274؛ محمد بن مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.)، ص 431؛ القيطوني، **معجم المطبوعات المغربية** (سلا: مطابع سلا، 1988)، ص 247-248؛ بنعبد الله عبد العزيز، **الموسوعة المغربية للأعلام البشرية**، ج 8 (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1395ه/1975-1976م)، ص 2788.

5 ساسيوي، ص 49 - 52.

ويبقى الطابع الجهادي هو البارز في حياة السبعي، وهي ميزة اكتسبها من سيرة شيخه المدغري، وهو الذي دعا كثيرًا إلى الجهاد أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

بدأ التحرش الفرنسي بالحدود المغربية في منطقة تافيلالت أواسط عام 1324هـ/ 1906م. وفي عام 1325هـ/ 1907م احتل الجيش الفرنسي مركز المنكوب[6]، مما أثار حمية المجاهد الدرقاوي أحمد السبعي، فقام يحثّ الناس على الجهاد بالخطب والمواعظ، خصوصًا أبناء قبيلته آيت سغروشن وآيت يزدك وآيت مرغاد وآيت خباش وآيت يوسي، وكذا بعض قبائل الصحراء مثل أولاد جرير، وأولاد الناصر، وذوي منيع.

ووصل عدد جناحه العسكري إلى ما يزيد على خمسين ألف مقاتل، فكان اجتماعهم الأول في مركز "بوذنيب"، ثم تقدموا إلى "عين الشعير". وبعد التسلح وتوزيع المهمات تحركوا نحو "المنكوب" حيث يرابط الجيش الفرنسي الذي هزم وتصدعت صفوفه، إلا أنّ المقاومين اكتفوا بهذا الانتصار والسيطرة على المركز المذكور، ولم يواصلوا مطاردة العدو (الجيش الفرنسي) وهزمه، مما سمح له بتنظيم صفوفه ونصب مدفعيته، وتمكينه من الانتقام منهم وهزمهم. ولمّا بلغ المغاربة نبأ الهزيمة نهضوا للجهاد، فتوافد إلى بوذنيب جموع كثيرة، واجتمع رؤساء القبائل وقوادها والأشراف وغيرهم، وظلت القيادة بيد أحمد السبعي لتكون المعارك المقبلة سجالًا بين الطرفين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السلطان المغربي عبد الحفيظ، ولعوامل عدة محلية وإقليمية ودولية، دعا إلى وقف المقاومة في هذه المنطقة وغيرها في انتظار ما ستسفر عنه المفاوضات. وفعلًا انتظر المقاومون، فكانت الحماية. وعندها عاد السبعي إلى المقاومة المسلحة، خصوصًا أنّ الاحتلال وصل إلى ناحية قبيلته سغروشن بأحواز فاس وآيت يوسي.

واستغرقت هذه الحركة الجهادية أزيد من عام ونصف العام، على الرغم من أنّها لم تأت بنتيجة مهمة، مهدت الطريق أمام مقاومين آخرين، مثل موحى أوحمو الزياني، وموحى أوسعيد، وعلي أمهاوش، وكذلك الشيخ ماء العينين في سوس، وغيرهم[7].

وكانت وفاته عام 1336هـ/ 1917-1918م، ودفن في قصر آيت الرامي في آيت حلي من قبيلة آيت يوسي.

رحلته

لا توجد إلا نسخة وحيدة من هذه الرحلة في الخزانة الوطنية في الرباط (المغرب)، تحت رقم: خ.ع.ك 2908، وهي نفسها مصورة على الشريط تحت رقم: خ.ع.ك 2196، وهي بخط المؤلف، وتقع في 47 ورقة[8]. وهي كاملة ومكتوبة بخط مغربي، تعتريها خروم قليلة جدًا وبعض الطرر (كلمة عربية أصيلة تعني الهامش، إلا أنها خاصة بالمخطوطات). كتبها السبعي عن حجته التي انطلقت من موطنه دويرة السبع، يوم الأربعاء التاسع من شوال عام 1310هـ إلى بلاد الحجاز، ودامت (الرحلة) عشرة أشهر عدا أحد عشر يومًا[9].

والملاحظ أنّ المؤلف عمد إلى تدوين مشاهداته وما وقع له - وهو ما نبّه إليه في مقدمة رحلته - انطلاقًا من موطنه مرورًا بكل الدول التي عبرها منها، أو سار بمحاذاتها (الجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، ...)، وصولًا إلى بلاد الحجاز التي حظيت بالحيز الأوفر من مؤلفه، موردًا معلومات عنها في غاية الأهمية، سواء على المستوى الاجتماعي أم الاقتصادي أم المذهبي، مستخدمًا في أحيان عدة الأسلوب المقارن.

6 منطقة في الجنوب الشرقي للمملكة المغربية على الحدود مع الجمهورية الجزائرية احتلتها آنذاك فرنسا.

7 المنصوري، لوحة 1/154؛ المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ص 474 - 475.

8 المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ص 223 - 224.

9 أحمد السبعي، الرحلة، مخطوطة بالخزانة الوطنية بالرباط (المغرب)، رقم: ك 2908، وهي نفسها مصورة على الشريط، رقم: ك 2196.

المجال

نقصد بالمجال الحجازي، النطاق الجغرافي الذي تحرّك فيه الرحالة وتنقّل بقصد أداء فريضة الحج، والذي أولاه عناية خاصة في الوصف والتدقيق، فكان الوصول إلى منطقة رابغ إيذانًا بالإحرام وبداية للمجال المذكور، قائلًا بهذا الصدد: "وفي هذه الليلة أحرمنا لإخبار أصحاب المركب بمسامتتنا لرابغ [...] – وهو – من أعمال الجحفة"[10]، لتليه مدينة جدة كمحطة ثانية[11]، ثم مكة المشرفة ثالثًا[12]، والينبوع رابعًا[13]، وصولًا إلى المدينة المنورة[14].

نذكر هنا أنّ أحمد السبعي في تنقّله بين محطات هذا المجال، لم يكن يقتصر على زيارة واحدة لكل محطة، بل في بعض الأحيان قد تصل زيارته واحدة منها ثلاث مرات، كمدينة جدة[15].

دأب الرحالة في بداية زيارته كل المدن في تحديد مكان الإقامة، كما هي حال فندق بجدة، ليشرع في زيارة الأماكن ذات الأهمية الروحية والتاريخية. وكانت البداية بمقام حواء عليها السلام الذي به "حائط قصير وعند الرأس نخلة وفي الوسط قبة"[16]. ولمزيد من الدقة في وصف هذه المعلمة يردف السبعي: "وقد وجد بعض أصحابنا في طوله مائتين واثنين وستين خطوة"[17]. أما دور جدة فهي "حسنة، عالية البناء بحجارة مربعة"[18]. وفي أحد مساجدها "صومعة مدورة الوسط، ومحل الآذان بالخشب"[19]. ولم يخل وصف الرحالة من استحضار الأسلوب المقارن، إذ يقول معلقًا على هذا المسجد: "وهو في الطول والعرض أقل بيسير من مسجد طنجة [...] وله منبر ومحرابان"[20]. ويعلل الرحالة بعد تقصّيه سبب وجود المحراب الثاني بزيادة وقعت في المسجد، وبه بئر و"حصيرة منسوجة بقصب رقيق ومحكم الصنعة"[21].

وكعادة السبعي، وعند وصوله إلى مكة المشرفة[22]، اكترى منزلًا[23]، وكانت أول وجهة له هي المسجد الحرام[24] الذي به أطراف مسقفة وأخرى غير ذلك، مما جعل الحجاج يتسابقون للمسقوف منها من شدة الحرارة[25].

وصادف وجود السبعي إلباس "نحو الربع من أسفل الكعبة المشرفة كتانا أبيض فوق غطائها المعهود" كما تم إيقاد مصابيح كثيرة في كل صومعة، وعددها سبعة كسابقتها بجدة[26].

---

10 المرجع نفسه، ورقة 13.
11 المرجع نفسه.
12 المرجع نفسه، ورقة 15.
13 المرجع نفسه، الورقتان 26 و28.
14 المرجع نفسه، ورقة 28.
15 المرجع نفسه، ورقة 35.
16 المرجع نفسه، ورقة 13.
17 المرجع نفسه، ورقة 14.
18 المرجع نفسه.
19 المرجع نفسه.
20 المرجع نفسه.
21 المرجع نفسه.
22 المرجع نفسه، ورقة 15.
23 المرجع نفسه، ورقة 16.
24 المرجع نفسه.
25 المرجع نفسه، الورقتان 16 و24.
26 المرجع نفسه، ورقة 19.

ويعود الرحالة إلى وصف سقائف المسجد الحرام بأنّها تحتوي على "ثلاثة صفوف من السواري، في كل صف مئة وعشرون من جهتين مع الأربعة التي في زواياها - أي الصفوف – وإن اتفق نقص شيء من ذلك أو زيادته في جهة من جهاتها كان يسيرًا جدًا، إلا في جهة ربع المحراب الحنفي، ففيه زيادة[27] كثيرة على أرباع غيره"[28].

وينبه السبعي القارئ إلى أنّه قبل منى يوجد وادٍ "طويل جدًا بين جبلين، وفي جانبه أبنية كثيرة"[29].

ويرجع رحالتنا ليشير إلى أنّه يستغل كل فرصة أتيحت له لزيارة الأماكن المقدسة، قائلًا بهذا الصدد: "خرجت أنا وبعض أصحابنا إلى المحل المسمى بالتنعيم، ويسمى الآن مساجد عائشة"[30]. وأثناء أدائه مناسك العمرة وإشارته للمسافة ما بين الصفا والمروة يشير إلى ما ذكر له بعض مرافقيه من أنّها (المسافة) تبلغ "خمسمائة خطوة وخمسا وثمانين بالخطى المعتبرة"[31].

وأثناء توجّه الرحالة إلى المدينة المنورة توقف بينبوع البحر التي سجل بخصوصها ملاحظته التالية: "ورأيت بخارج هذه البلدة خشبة قديمة من صواري السفن، طويلة جدًا في استقامة؛ فوجد في طولها بعض أصحابنا تسعة وسبعين قدما"[32]. ومر ببئر "يعرف بأشهِر (بكسر الهاء)، وصولًا إلى الأعشارية"[33]. ولم يفته (السبعي) الإشارة إلى الأماكن التي صادفها أثناء مسيره، ومنها جبل ينبوع النخل الذي "يظهر عن بعد [...] وهو جبل عال [...] وفي أسفله كثير من [...] القرى"[34]، وكذا أبيار علي[35]، وصولًا إلى المدينة المنورة التي خصها (الرحالة) بكثير من التقدير والتعظيم، فصلى الجمعة والعصر بالمسجد النبوي، وزار المقام الشريف[36]. وبعد مغادرته لها (المدينة المنورة) مرّ ركبه ببئر الشهداء ثم قرية الجديدة، فبئر أسعد، وصولًا إلى ينبوع البحر التي وصفها بـ "الأراضي الكثيرة الرمال والشديدة الحرارة"[37]. وكعادته اكترى بها دارًا "متسعة نقية كما حولها، منفردة وحدها"[38].

واستغل مقامه بهذه المنطقة للقيام بزيارة "روضة سيدي زارع"[39]، ومسجد السنوسي، ومسجد آخر يقال له زاوية رفاعة[40]. ومما أثار انتباهه أنّ الحجارة التي يلفظها البحر هي مصدر مادة البناء بهذه المنطقة[41].

وتجدر الإشارة إلى أنّ السبعي أقام بهذه المنطقة (ينبوع البحر) "أربعة أشهر عدا ثمانية أيام"[42]. وعند مغادرته لها والتوجه لرابغ مر بجزيرة لم يذكر اسمها[43]، ليصل أخيرًا إلى مدينة جدة للمرة الثالثة[44].

---

27 المرجع نفسه.
28 المرجع نفسه، ورقة 20.
29 المرجع نفسه، ورقة 21.
30 المرجع نفسه، ورقة 24.
31 المرجع نفسه.
32 المرجع نفسه، ورقة 26.
33 المرجع نفسه.
34 المرجع نفسه.
35 المرجع نفسه، ورقة 28.
36 المرجع نفسه.
37 المرجع نفسه، ورقة 29.
38 المرجع نفسه، ورقة 31.
39 المرجع نفسه، ورقة 29.
40 المرجع نفسه، ورقة 30.
41 المرجع نفسه، ورقة 32.
42 المرجع نفسه، ورقة 35.
43 المرجع نفسه.
44 المرجع نفسه.

المجتمع

الطبائع والعادات

وسجل الرحالة بعض الطباع الحسنة لدى أهل المدن التي زارها؛ فوصف أهل جدة بالهين واللين[45]، شأنهم شأن سكان ينبوع البحر، مضيفًا أنّ أهل هذه الأخيرة يغلب عليهم القناعة والزهد في الدنيا والمسكنة والعفاف[46]، بل "لا يسمع عنهم خصام ولا لغط، وما سمعنا - يقول السبعي - أنّ أحدًا آذوه هنالك مدة إقامتنا فيها، ويصبرون مع الحجاج، والمسكين عندهم يرحمونه ويحسنون إليه إذا سأل في الديار"[47].

وفي مقابل ذلك، يشير السبعي إلى بعض عادات صنف من الوافدين على ينبوع البحر قائلًا: "واعلم أنّا سئمنا [...] ما يشاهد من المناكر عند قوم نزلوا هنالك (ينبوع البحر)، من كشف العورات في الملأ عند قضاء الحاجة وغيرها، بلا احتشام وخوف من الله عز وجل، ممن في إيالة الكفر"[48]. ومن مشاهداته كذلك بها ما تعرض له بعض الحجاج من جانب الأعراب من النهب والضرب والقتل والأذى[49].

وأشار الرحالة كذلك إلى بعض الأحداث العابرة في مكة كسرقة جمل بعض رفاقه[50]، أو في منى، ذلك "أن سارقا قطع العقال لجمل [...] ليلا [...] وانتهب أيضا بعض المتاع لبعض رفقتنا [...] فخيب الله فاعل ذلك. وقد تقع السرقة والخيانة في النادر هنالك من فجار تلك النواحي، كقطع الطريق من بعض أعرابها على الحجاج في بعض الأحيان"[51].

ومن العادات الأخرى التي استنكرها السبعي على أهل الحجاز عامة وسكان مدينة ينبوع البحر خاصة، عادة التدخين التي وصلت أهميتها في هذه الأخيرة (ينبوع البحر) إلى درجة أنها تمثّل جزءًا من الصداق أثناء الزواج، يقول بصددها: "وقد تعودوا [...] عادة قبيحة، وهي شرب دخان عشبة تلف في كاغيد، ذكورا وإناثا، حتى أن الرجل منهم يتزوج المرأة فتشترط عليه عند العقد قدرا معلوما من ثمن الدخان لكل يوم، هذا ما أخبرني به بعض فقهائهم، وتلك مصيبة عظيمة أصابت أهل تلك النواحي كما أصابت مصيبة شرب أتاي (الشاي) أهل نواحي المغرب"[52].

وختم السبعي مشاهداته بالحديث عن العادات المرتبطة بالتغذية الحجازية التي مثّل الروز أهم عناصرها[53]، إلى جانب التمر[54]؛ إضافةً إلى الإقبال والاعتناء الكبير بالقهوى ومحالّها[55]، والسمن[56]، والرطب[57]، وعصائر مختلفة، ذكر منها "شراب ماء نقع فيه ثمر هندي"[58] يساعد في مقاومة الحرارة الشديدة في بلاد الحجاز.

---

45 المرجع نفسه، ورقة 14.
46 المرجع نفسه، ورقة 30.
47 المرجع نفسه، ورقة 31.
48 المرجع نفسه، الورقتان 29 و30.
49 المرجع نفسه، ورقة 29.
50 المرجع نفسه، ورقة 24.
51 المرجع نفسه، ورقة 21.
52 المرجع نفسه، ورقة 35.
53 المرجع نفسه، رقة 30.
54 المرجع نفسه، الأوراق 26 - 34.
55 المرجع نفسه، ورقة 20.
56 المرجع نفسه، ورقة 26.
57 المرجع نفسه، ورقة 29.
58 المرجع نفسه، ورقة 20.

ولم يشر رحالتنا إلى اللباس الحجازي إلا في مناسبة وحيدة خاصة بسكان ينبوع البحر، يقول عنهم "ومن زيهم أن لهم ثوبا أحمر شبيها بالرداء، يجعلونه على كتفهم"[59].

الخريطة العقدية والمذهبية والطرقية

حاول الرحالة تقصّي هذه الخريطة، بل إنّ المتتبع لمحطات رحلته يلاحظ أنّ هاجسه كان تحديد مذاهب المدن التي زارها. ويستطرد في نقاشاته مسألة معينة ويبسطها على المذاهب المختلفة، مستعرضًا آراء الفقهاء، وموظفًا أدلة كل فريق منهم، مبديًا آراءه، خصوصًا وهو العالم الفقيه[60]. وحين حديثه عن مدينة جدة، أشار إلى أنّ غالبية سكانها "على المذهب الشافعي، والقليل على مذهب أبي حنيفة ومالك"[61].

ونظرًا إلى تعدد المناطق التي وفد منها الحجاج وتنوعها، فإنّ المسجد الحرام بالنسبة إلى الرحالة، عدّ بمنزلة ملتقى تتنوع فيه المذاهب والآراء الفقهية. ولتبيان ذلك، نورد هذه المشاهدة للسبعي، إذ يقول: "رأيت [...] بعض الطلبة اجتمعوا على فقيه، وبيد كل واحد منهم كتاب، وهو يتذاكر معهم في مناسك الحج فيه، ونسبة الأقوال فيه لكتب وأئمة لم تعهد عندنا إلا نقلا واحدا [...] وأظن أن أولئك حنفية [...] وصليت [...] خلف الإمام المالكي، فقرأ ميم ملك الدين بإثبات الألف على ما قرأ به الكسائي وعاصم وغيرهما، وجعل يحقق الهمز المتحرك قبل الساكن، كما قرأ بذلك غير ورش، ولا يقف على الوقف المعهود عندنا. ولعله يفصل بالوقف بين الآيات، فكان يقف في (يا أيها المزمل) على لامات الألف المبدلة من التنوين كترتيلا مثلًا وكنا قبل ذلك نصليها خلف إمام شافعي، وإن كنا لا نسمع قراءته، وإنما نتبع المسمعين، لأنه هو الذي يصلي أول الوقت ويصلي معه الكل، ويجعل القنوت بعد الرفع من الركوع فنتبعه فيه، أي في المحل لا في اللفظ، فإن لفظ اللهم إنا نستعينك إلى آخره، عندنا مستحب، ولا في الكيفية فإنهم يرفعون أيديهم عنده رفع الرغبة، ويرفعونها بعد الركوع رفع الرهبة، ويؤمر الجميع جهرا بعد استكمال الإمام الفاتحة، وفي الحديث ما يدل للتأمين، ورفع اليدين في الموضعين، والقبض بهما على الصدر كما يفعلونه حالة القيام. وأشهر الأقوال فيه عندنا الكراهة في الفرض، وفي ما عللت به أقوال النظر في ذلك والمعول عليه في النقل الجواز كالبسملة الواجبة عند الشافعي"[62]. ويضيف: "ولأهل تلك النواحي مخالفات غير ما ذكر بحسب اختلاف المذاهب المتعددة هنالك"[63]. ويورد السبعي رأيه قائلًا: "وأما اقتداء مثل المالكي بمثل الشافعي فجائز كما قال خليل"[64].

ولم يقتصر السبعي على تتبع ملاحظاته بخصوص الآراء/ الخلافات الفقهية وتسجيلها، بل إنّه يبدي ملاحظاته، ومن ذلك قوله: "لرجل يجهر بالإعلام للصلاة بالمسجد الحرام بصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مشتملة على قوله: ترجمان لسان القدم. أبدل لسان بكلام لما في اللسان من الإيهام، وهناك بحث آخر لفظي، وهو جمع الحكمة والحكم، ثم صليت هنالك صبح الثلاثاء فوجدته باقيا على حاله، والأمر في ذلك سهل لكثرة التجوز في مثل ذلك"[65].

ولم يفت السبعي تسجيل الاستثناء المذهبي لدى سكان ينبوع البحر، إذ إنّهم "لا يتقيدون بمذهب واحد كأهل جدة ومكة ... وكذا أهل المدينة"[66].

---

59 المرجع نفسه، ورقة 31.

60 المرجع نفسه، الأوراق 14 و16-18.

61 المرجع نفسه، ورقة 14.

62 المرجع نفسه، الأوراق 16 - 17.

63 المرجع نفسه، ورقة 18.

64 المرجع نفسه.

65 المرجع نفسه.

66 المرجع نفسه، ورقة 31.

وسجّل رحالتنا – وهو الطرقي الدرقاوي – أخبار بعض الحجاج ذوي التوجه الطرقي قائلًا: "رأيت بعض الفقراء مجتمعين على حلقة الذكر في طرف من المسجد الحرام، فأخبرني بعض أهل البلد بأنهم من البدويين"[67]، إضافةً إلى لقائه ببعض الفقراء الطرقيين من أهل بلده ممّن استأذنوه في الورد، فأذن لهم[68]، كما قام بزيارة روضة سيدي زارع بينبوع البحر[69]؛ والتقى بالعالم الطرقي محمد بن علي السخري الغماري الذي يعود أصله إلى "شرفاء غرناطة الأندلس، وهو مقدم فقراء سيدي السنوسي بالمدينة المنورة ونواحيها"[70]، دون أن ينسى المساعدة التي قدمها بعض فقراء جدة له ولرفقائه[71].

المرض والأوبئة والموت

خصص السبعي حيزًا مهمًا من رحلته لوصف ما اعترضه ورفاقه من مرض وضعف، مثل ما حصل له في مكة قائلًا: "ووقع لي .... ضعف في القلب ووهن في الجسد، وكثرة شرب الماء لفرط الحرارة، فثقل علي الخروج لخارج محلنا"[72]؛ بل ساءت حالته، وبرع في وصفها بقوله: "فعجزت عن الصلاة خارج السقائف لما مرّ، مع زيادة ضعف ظاهرا وباطنا. وقد مضى علي أيام فلا أتناول، في غير النادر فيها، إلا الماء مع ما انضاف إلى ذلك من السعال، فرجعت وصليت الظهر وحدي، وأما يوم السبت فكدت أستغرقه نومًا واضطجاعًا، كما هو جل أوقاتي هذه الأيام"[73]. وأما في ينبوع البحر، فقد حصل لرحالتنا ورفاقه انتفاخ الرجلين[74]، و"إطلاق للبطن [...] وتقرح جهة الفرج"[75]. ويرجح الرحالة أن يكون سبب ذلك خاصية ماء هذه المنطقة[76]. وأما في مكة فقد أصيب أحد رفاقه برمد البصر[77]، وثانٍ بالضعف والسقم[78]، وثالث بوجع الرأس والحمى[79].

ولم يفت السبعي الإشارة إلى آفة الجراد في مكة الذي صادف دخوله إليها[80]، وكذا ما تعرّض له وفد كبير من قبائل أولاد سيدي علي السغروشني الوافدين من المغرب، إذ هلك نصفه بسبب مرض الجذري الذي سبق أن أصيبوا به في بلادهم[81]، إضافةً إلى تسجيله بعض الأمراض الجلدية لدى الحجاج، وهو ما عبّر عنه بـ "ما ينبت من الحبوب المختلفة الأنماط في أبدان الحجاج"[82].

67 المرجع نفسه، ورقة 16.
68 المرجع نفسه، ورقة 18.
69 المرجع نفسه، ورقة 29.
70 المرجع نفسه، الورقتان 33 و34.
71 المرجع نفسه، ورقة 35.
72 المرجع نفسه، ورقة 18.
73 المرجع نفسه، ورقة 24.
74 المرجع نفسه، الورقتان 32 و33.
75 المرجع نفسه، الورقتان 30 و34.
76 المرجع نفسه، ورقة 30.
77 المرجع نفسه ورقة 16.
78 المرجع نفسه، ورقة 24.
79 المرجع نفسه، ورقة 27.
80 المرجع نفسه، ورقة 16.
81 المرجع نفسه ورقة 18.
82 المرجع نفسه، ورقة 30.

وأشار رحالتنا إلى وفاة بعض رفاقه[83]. وأثناء توجهه إلى ينبوع البحر، لفت انتباهه وجود قبور حديثة الإنشاء، يقول بهذا الصدد: "فوجدنا قبرا جديدا [...] بعدما جاوزنا قبل ذلك بقريب شخصا آخر موارا وقد تعرت منه بعض أطرافه، وقد جزنا أيضا في هذا اليوم على رجلين ميتين في منحدر من الطريق، وعليهما خلق من الثياب"[84].

وإذا كان السبعي لم يشر إلى سبب كثرة الوفاة الدالة عليه هذه القبور الحديثة، فإنه في موقع آخر (منى) حدد سبب الموت، ذلك أنّه خلال أيام عيد الأضحى "ظهرت الرائحة من الأنعام المهداة من إبل وغيرها مما لا يحصيه إلا الله عز وجل، وأجزائها ورؤوسها وأحشائها وجلودها، ولشدة الحرارة أسرع تغيرها ورائحتها، وكثر مع ذلك المرض والموت، فهرب الناس لمكة بمرضاهم في حر شديد [...] وهلك خلق كثير من أهلها وغيرهم"[85].

الاقتصاد

الفلاحة

الغطاء النباتي

رصد السبعي بعض مكونات الغطاء النباتي الحجازي وتنوعه؛ فمن شجر الطلح[86]، وكثرة النخيل[87]، والأشجار[88]، كما هو معهود في موطنه إلى تسجيل بعض الاستثناء في إطار مقارن، موردًا: "ورأيت فيها (جدة) شجرة يقال لها الأحمر، تثمر في الخريف فيعصر من ثمرها شراب لإسهال البطن، وهي في المدينة وفي مكة أيضا، ولم نعرفها في المغرب"[89]. وفي بئر العباس لم ير السبعي "نباتا ولا شجرا يعرفه سوى الحنظل والسدر"[90]. وأما ينبوع البحر فـ "لا يظهر فيها بقل ولا خضر ولا غلة ولا شجر، وإنما هي محل للقناعة والزهد في الدنيا والمسكنة والعفاف"[91].

ويشير الرحالة إلى أنّ الماء إذا كان متوافرًا بكثرة في أغلب المناطق الحجازية[92]، فإنه في ينبوع البحر "لا يدرك [...] إلا بالثمن المعتبر"[93].

---

83 المرجع نفسه، الورقتان 20 و28.
84 المرجع نفسه، ورقة 29.
85 المرجع نفسه، الورقتان 23 و24.
86 المرجع نفسه، الورقتان 14 و27.
87 المرجع نفسه، الورقتان 15 و29.
88 المرجع نفسه، ورقة 26.
89 المرجع نفسه، ورقة 35.
90 المرجع نفسه، ورقة 27.
91 المرجع نفسه، ورقة 30.
92 المرجع نفسه، ورقة 14.
93 المرجع نفسه، ورقة 30.

الثروة الحيوانية

تنوعت مكونات هذه الثروة الحجازية بحسب مشاهدات السبعي، واختلف توزيعها، ذلك أنّه رأى في جدة شاة وبعض البقر المسنم[94]، والمعز[95]، وكثيرًا من الإبل التي وصفها بـ "المؤدبة، ولا تصوت إلا نادرًا"[96].

ولم يستطع رحالتنا تحديد اسم الطيور التي شاهدها أو نوعيتها، بل اكتفى بقوله: "ورأيت طيورًا كبارًا مختلفة ملازمة لمحل اتسع فيه الماء، لا تكاد تفارقه"[97].

إضافةً إلى معاينته كثيرًا "من الحمر الفارهة، البالغة الغاية في السرعة بالراكب"[98]. وما أثار انتباه الرحالة هو أن هذه "الحمر خضراء اللون"[99].

وأما مكة، وعلى عكس سابقتها (جدة)، فإنّ فيها كثيرًا من البقر المسنم[100]، والإبل[101]، والضأن[102]، والحمير[103]، والغنم السمين الذي زاد شحمه عن لحمه[104]. ولم يُخف السبعي إعجابه واستغرابه عندما لاحظ حيوانًا غير معتاد على رؤيته، يقول في هذا الصدد: ومن عجيب الأمر، أني رأيت معزتين مع جدي [...] للكل أذنان كبيران، تقرب كل أذن من ذراع كالمنديل تحت الرأس، فسبحان الله العليم الحكيم"[105]. ويضيف "رأيت [...] طيرا، وفي ظني أنه الخفاش"[106]، "ومن أعجب الأشياء أن أزقة مكة فيها من الكلاب كثير، ولا يظهر فيها نجاستها، ولا يرى هنالك من يطعمها"[107]. ويختم السبعي ملاحظاته بهذه المدينة (مكة) بالإشارة إلى مصادفته للجراد[108]، ورؤيته لقرد وحية[109]، إلا أنّه لم يشاهد "بمكة بعوضا، والذباب بها قليل"[110].

---

94 المرجع نفسه، ورقة 14.
95 المرجع نفسه، ورقة 15.
96 المرجع نفسه.
97 المرجع نفسه.
98 المرجع نفسه.
99 المرجع نفسه.
100 المرجع نفسه، ورقة 21.
101 المرجع نفسه، الأوراق 20 و22 و23 و25.
102 المرجع نفسه، ورقة 20.
103 المرجع نفسه، ورقة 24.
104 المرجع نفسه، الورقتان 23 و24.
105 المرجع نفسه، ورقة 25.
106 المرجع نفسه، ورقة 20.
107 المرجع نفسه، ورقة 25.
108 المرجع نفسه، ورقة 16.
109 المرجع نفسه، ورقة 22.
110 المرجع نفسه، ورقة 20.

وأما في ينبوع البحر – كغيره من بلاد الحجاز – فقد أثار انتباه السبعي نوع من المعز، يقول بشأنه: "ومن عجيب الأمر عندهم [...] أن لهم بعض المعزات يدرن في الأزقة نهارا وفي السوق ومحل طرح الكنس خارج البلد، ويتقوتن من الفضلات المطروحة هنالك، ويدخلن لمحلهن في أوقات الدخول، ولا يخشى عليهن إلا من التام هنالك"[111]. وأما السمك (الحوت) فإن اصطياده قليل جدا[112].

ولم يغفل السبعي عن وصف بعض الحيوانات التي صعب عليه تحديد نوعها واسمها؛ إذ أورد: "وقد رأيت في المركب ما صورته شبه الضربوب، وله شوك أصغر من شوكه، فقيل لي: هو ضربوب البحر؛ كما رأيت [...] اثنين من طير البغات"[113].

ويختم السبعي ملاحظته بالإشارة إلى بعض الحشرات التي توجد بكثرة، وتسبب ضيقًا للسكان وللزائرين على حد سواء والمتمثلة في البعوض والذباب[114].

وسائل النقل والطرق

الداخلية

يلاحظ المتتبع لوسائل النقل الداخلية التي استخدمت في بلاد الحجاز آنذاك من خلال الرحلة، أنّها انحصرت في صنفين رئيسين: الإبل والحمير.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحجاج، ومن ضمنهم السبعي، كانوا يعتمدون على الصنف الأول (الإبل) اعتمادًا كليًا في تنقلاتهم، إما عن طريق الكراء، يقول بهذا الصدد: "اكترينا نحو أربعة من الإبل لركوبنا وحمل متاعنا [...] فركب كل اثنين منا على جمل، والرابع لحمل الزاد"[115]، أو الشراء، وهو ما يوضحه النص التالي: "اشترى بعض أصحابنا جملا بنيف وثلاثين ريالا، وحملنا عليه بعض المحتاج إليه لمنى مع ركوبه"[116]، أو الإعارة في النادر[117]. ويشير الرحالة إلى كثرة هذا الصنف وشيوع استغلاله[118] وتأدبه[119].

وينبه السبعي إلى الصعوبات التي يلاقيها الحجاج مع بعض أصحاب هذا الصنف من وسائل النقل "حتى أن بعضهم عقد الكراء مع بعض فانفسخ، ولما لم يكن ما يعوّل عليه في ذلك صار كثير يكتري من الجمالين من يحمله إلى جدة، وبقي الباقي يراجعهم في الأعشارية. وكنا نبحث على أهلها من صبح الاثنين فلم نعثر عليهم، إلا بعدما عقدنا الكراء مع أصحاب جدة عشية الأربعاء، ودفعنا لهم شيئا من الكراء. وكان لنا خير كثير في العقد مع هؤلاء دون من عثرنا عليهم من أهل الأعشارية، فإن أولئك غدروا الذين اكتروهم بالمدينة المنورة، وهربوا لهم بنحو مائة ريال، سلفوها لهم زيادة على ما دفعوه لهم من الكراء المجعول معهم إلى ينبوع البحر فاستأنفوا الكراء إليه، فارتحلنا تلك العشية راجعين بجدة"[120].

---

111 المرجع نفسه، ورقة 31.
112 المرجع نفسه، ورقة 30.
113 المرجع نفسه، ورقة 36.
114 المرجع نفسه، ورقة 30.
115 المرجع نفسه، ورقة 14.
116 المرجع نفسه، ورقة 20.
117 المرجع نفسه، ورقة 25.
118 المرجع نفسه، الأوراق 14 و22 و24.
119 المرجع نفسه، ورقة 15.
120 المرجع نفسه، ورقة 25.

ولم يكن الجمالون ليسمحوا للحجاج بالتوقف للراحة إلا نادرًا، وبعد "مشقة عظيمة"[121] حتى وإن تعلق الأمر بالصلاة، ذلك أنّ رحالتنا كان يصلي الظهر والعصر "قاعدا على الجمل"[122]. وقد يتخاصم الفريقان (الكاري والمكتري)[123]، أو يضل الفريق الأول (الجمالون) الطريق، ولا يجده إلا "بعد بعض مشقة المشي في الظلام"[124].

وأما الصنف الثاني (الحمير)، فتم اعتماده بالكراء فقط، وفي إطار تكميلي لسابقه. وخص الرحالة هذه الحمير بوصفها بـ "الفارهة البالغة الغاية في السرعة بالراكب، فتصبح بمكة مع ما في الطريق من كثرة الرمال الذي يصعب فيه المشي"[125]؛ وهي "خضراء اللون، وفي عنقها ناقوس يسمع بقربها"[126].

وأخيرًا، فإنّ الصنف الثالث (البابور) يستعمل حصرًا بين جدة وينبوع البحر، وهو في ملكية فرنسيين؛ ويصف السبعي هذا المركب وهذا السفر، قائلًا: "عقدنا الكراء مع صاحب مركب [...] إلى الينبوع [...] وركبنا الفلك إليه، فوقف بنا في محل قريب من الأرض، فلم يجاوزه بدفع الحجاج وغيرهم في البحر إلا بكلفة عظيمة، فلما وصلنا المركب ودخلناه وجدناه أضيق ما يكون لملئه جدا، وذلك لانفراده وكثرة الحجاج"[127].

الخارجية

وهي التي ربطت بلاد الحجاز بأقطار أخرى. والملاحظ أنّ رحالتنا يصفها جميعًا بالمراكب تارةً، ويحدد أسماءها ويفرق بينها تارةً أخرى: البابور، والأفلاك، والسنبوك، فبالقرب – يقول السبعي – وقعت "بعض مصادمة من الموج للمركب (البابور)، ثم أرسى بها؛ وجاءتنا الأفلاك، فحملنا واحد مع متاعنا بربع ريال لكل واحد، فلما توسطنا، تعرض لنا فلك آخر، فحملنا وأبقى المتاع في الأول"[128].

ويكشف لنا الرحالة عن اختلاف الأثمنة التي كلفها كل "بابور" لنقل الحجاج من بلادهم إلى الحجاز، إذ يقول: "ومن جملة من لقيناه [...] حاجا من بسكرة، فأخبرنا أنهم ركبوا في المركب بألفين وسبع مائة. وأخبرنا آخر من الجزائر أنهم ركبوا فيه بما يزيد على ألف وست مائة، وآخرون من زوارة أخبروا أنهم ركبوا بألفين وثلاثمائة؛ وآخرون من تلك الإيالة أخبروا بعدد كثير"[129]. ويبقى الفرنسيون هم الجهة المالكة لهذا النوع من المواصلات (البابور)[130].

وعمومًا، فإنّ "البابور" مثّل وسيلة النقل الأساسية للحجاج من أوطانهم إلى الحجاز أو العكس[131]، كما أنّه استخدم في نقل البضائع إذ "ورد مركب من ناحية السويس حاملا أوعية القمح بقصد أن يصل المدينة المنورة، ووضعوا منه في جانب البحر ما ملأ نحو مائة

121 المرجع نفسه، الأوراق 15 - 29.
122 المرجع نفسه، ورقة 27.
123 المرجع نفسه.
124 المرجع نفسه، ورقة 28.
125 المرجع نفسه، ورقة 15.
126 المرجع نفسه.
127 المرجع نفسه، ورقة 25.
128 المرجع نفسه، ورقة 13.
129 المرجع نفسه، ورقة 15.
130 المرجع نفسه، الأوراق 25 و26.
131 المرجع نفسه، الأوراق 31 و34 و35.

وعشرين خطوة طولا، وثمانية عشر عرضا، كما اختبره بعض أصحابنا - يقول السبعي – قبل استكمال وضعه. وقد جعلت تلك الأوعية مع كبرها أربعا أربعا، بعضها فوق بعض متواصلة، ولولا معاينة ذلك لاستبعد العقل في العادة أن يحمله بابور واحد"[132].

ويورد الرحالة وسيلة أخرى، وهي التي نعتها بـ "مركب الريح" أو "السنبوك" (سفينة شراعية)، استخدمها الحجاج، سواء المغاربة أم غيرهم بين القصير وجدة والسويس[133]؛ وغالبًا ما يكون سبب لجوء الحجاج إلى هذا النوع من المراكب غلاء "البابور"، ذلك أنّه "ورد بابور آخر [...] أغلى كراء حمل الحجاج إلى سويس أكثر مما قبله، فتركوه وصاروا يكترون [...] مراكب الريح المسماة بالسنبوك للقصير وغيره، واكتراه بعضهم لجدة"[134].

وإجمالًا، فإنّ وسائل النقل بشقيها الداخلي والخارجي، كانت تخضع لضوابط ينفذها الأمناء؛ إذ عند وصول الحجاج إلى رابغ بحرًا يقول السبعي: "أخذوا من كل واحد منا نصف ريال، - ثم - أدخلنا لآخرين فأخذوا ربع ريال من كل واحد أيضا، ولا أدري سبب تلك التفرقة في محل واحد"[135]. وينطبق الأمر نفسه على الرحلات الداخلية إذ لا ينطلق الجمالون إلا بعد منح أمناء "الباب نصف ريال عن كل جمل"[136].

وفي الأخير، نشير إلى أنّ القارئ والدارس لرحلة السبعي، يلاحظ أنّ المعلومات التي تهم الجانب التجاري والصناعي نادرة جدًا إلى درجة الانعدام والغياب، فباستثناء إشارات عابرة وثانوية من قبيل "وأسواق جدة وحوانيتها عامرة بما يحتاج إليه [...] ورأيت – يورد السبعي - في بعض حوانيتها الإبرة التي تخيط بحركات"[137]. إضافةً إلى الإشارة لبعض العملات المتداولة، وكذا بعض المستلزمات التي اشتراها، كالشقذف والشبرية[138]؛ والكتب والقيطون[139] الذي حدد ثمنه في ستة ريالات، وكراء المنزل بأربعة عشر ريالًا، والبابور والسنبوك بعملة الريال[140]، وكذا الإشارة للتعامل بالدرهم[141].

وأما المعلومات الخاصة بالجانب الصناعي فلم تتعد الإشارة إلى رحى البهائم[142]، واستخراج الودع بينبوع البحر[143].

---

132 المرجع نفسه، ورقة 33.
133 المرجع نفسه.
134 المرجع نفسه، ورقة 34.
135 المرجع نفسه، ورقة 13.
136 المرجع نفسه، ورقة 15.
137 المرجع نفسه، ورقة 14.
138 المرجع نفسه.
139 المرجع نفسه، ورقة 20.
140 المرجع نفسه، الأوراق 16 و28 و31.
141 المرجع نفسه، ورقة 29.
142 المرجع نفسه، ورقة 20.
143 المرجع نفسه، ورقة 31.

خلاصات واستنتاجات

تجدر الإشارة إلى أنّه تم الاقتصار على الجزء الخاص ببلاد الحجاز من خلال رحلة أحمد السبعي، في انتظار تحقيق هذه المخطوطة وتدقيقها ودراستها لما تكتسيه من أهمية بالغة، فهي بحق إضافة نوعية إلى المكتبة العربية والإسلامية. وسنكتفي بتسجيل بعض الملاحظات حولها:

تجاوز محتوى الرحلة مستوى المذكرات، إذ يمكن عدّها مصدرًا من مصادر التاريخ الحجازي خلال القرن التاسع عشر، هذه الفترة التي عدّت بامتياز مرحلة ضغط وهجوم على العالم الإسلامي عامة والعربي بخاصة.

اعتمد الرحالة في تجميع معلوماته على مصدري الملاحظة والرواية الشفهية، وهذان المصدران هما ركيزة الكتابة الإثنوغرافيّة Ethnography.

عدّ الرحلة ضمن المجال الأنثروبولوجي Anthropology ذلك أنّها كشفت عن جوانب عدة من الحياة الاجتماعية (العادات، والتقاليد، واللباس، وغير ذلك) الحجازية.

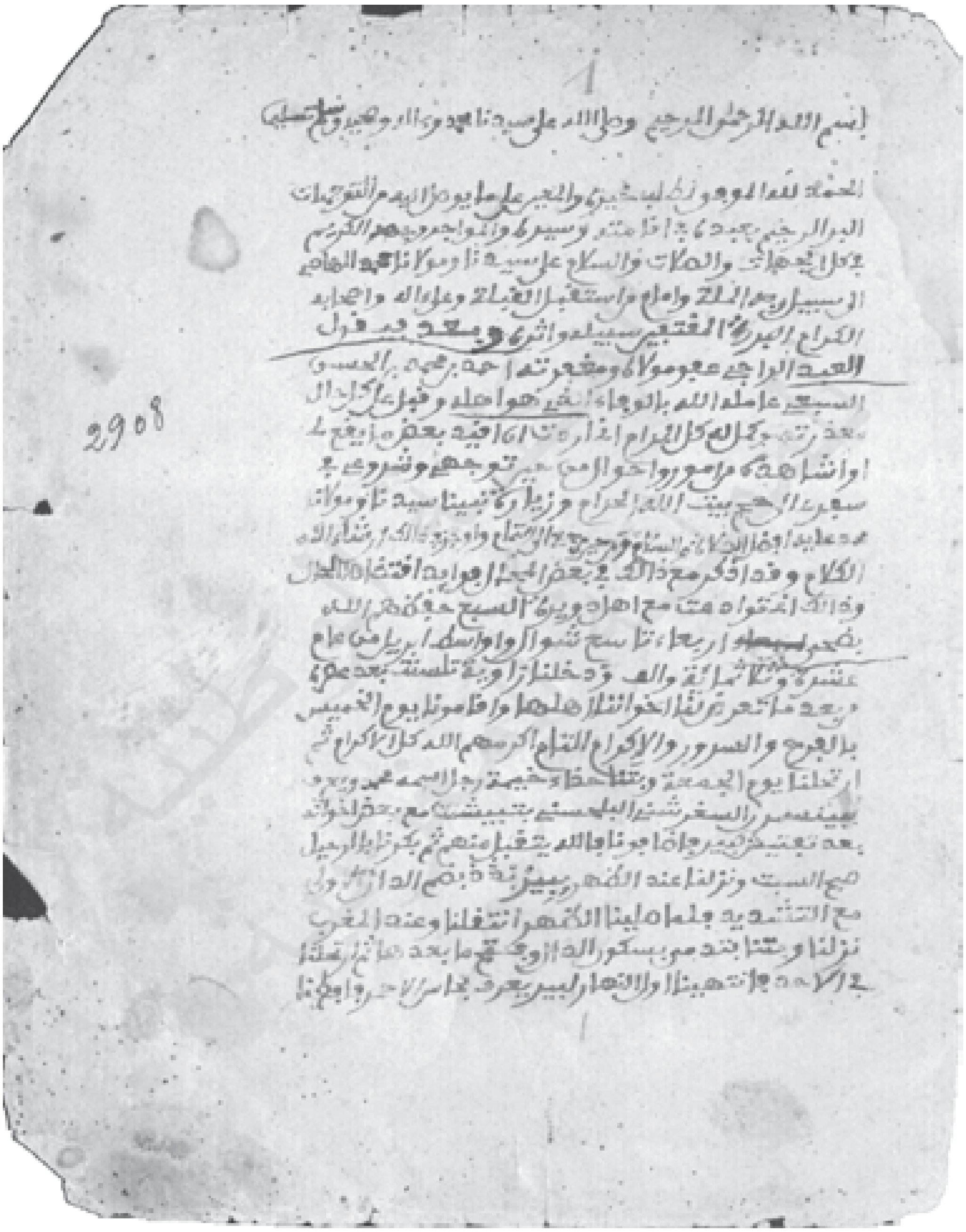
تبنّى الرحالة الوصف الدقيق، دون إهمال الأسلوب المقارن بين ما يلاحظه وما ترسخ في ذهنه (بناء المساجد، وشكل الحيوانات ولونها، ...)، وبذلك لم يكن ناقلًا فقط، بل كان مقارنًا وناقدًا أيضًا، بحيث لم يغفل انتقاد كثير من الممارسات الغربية (عادة شرب الدخان بكثرة، وغيرها).

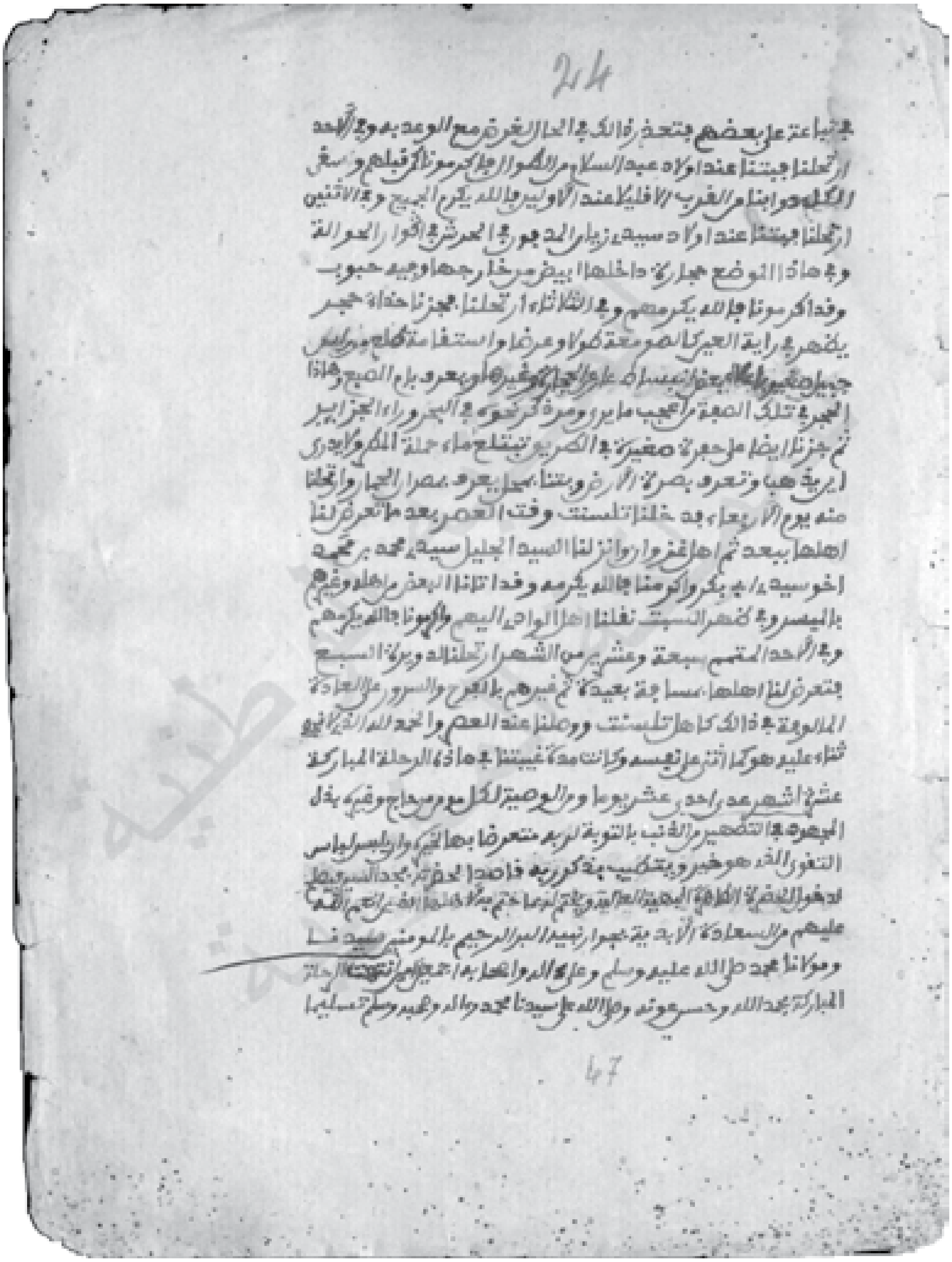
المراجع

- ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر. **دليل مؤرخ المغرب**. ط 2. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1976.
- ابن مخلوف، محمد. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- بنعبد الله، عبد العزيز. **الموسوعة المغربية للأعلام البشرية**. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1395هـ/1975-1976م.
- الزركلي، خير الدين. **الأعلام**. بيروت: دار العلم للملايين، د.ت.
- الزكي العلوي، مولاي علي الشريف. **نسيم الزهر المرعي في مناقب مولاي أحمد بن محمد بن الحسن السبعي**. الرباط: منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2011.
- ساسيوي، الحاج. **الطريقة الدرقاوية الشاذلية في القرن 13 ه/ 19م**. مكناس – المغرب: مطبعة سجلماسة، 2011.
- السبعي، أحمد بن محمد بن الحسن الحسني الإدريسي. **الدرر السنية في أصل السلالة العمرانية: السغروشنية والسبعية**. فاس: المطبعة العصرية، د.ت.
- ________. الرحلة. مخطوطة بالخزانة الوطنية بالرباط (المغرب)، رقم: ك 2908، وهي نفسها مصورة على الشريط رقم: ك 2196.
- ________. الفجر الساطع والسيف القاطع. مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط، رقم: د 3353.
- الغالبي، الهاشمي. تحفة الراغب. مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط (المغرب). رقم: 475.
- الفضيلي، إدريس. تحقيق أحمد بن المهدي العلوي ومصطفى بن أحمد العلوي. **الدرر البهية والجواهر النبوية في الفروع الحسنية والحسينية**. فاس: المطبعة الحجرية، 1314هـ/ 1896م.
- القيطوني، إدريس بن الماحي الادريسي. **معجم المطبوعات المغربية**. تقديم عبد الله كنون. سلا: منشورات مطابع سلا، 1988.
- الكتاني، محمد بن جعفر. **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بمدينة فاس**. فاس: المطبعة الحجرية، د.ت.
- المراكشي، العباس بن إبراهيم. **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**. الرباط: المطبعة الملكية، دار المنصور للطباعة، 1971 - 1972.
- المنصوري، القاضي أحمد بن قاسم. كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر. مخطوط الخزانة العامة بالرباط، (ميكروفيلم) رقم 946.
- المنوني، محمد. **المصادر العربية لتاريخ المغرب**. ط 2. الرباط: كلية الآداب، 2014.
- ________. **مظاهر يقظة المغرب الحديث**. ط 2. الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع المدارس، 1985.
- مؤنس، حسن. **تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس**. مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1386هـ/1967م.

الملحق

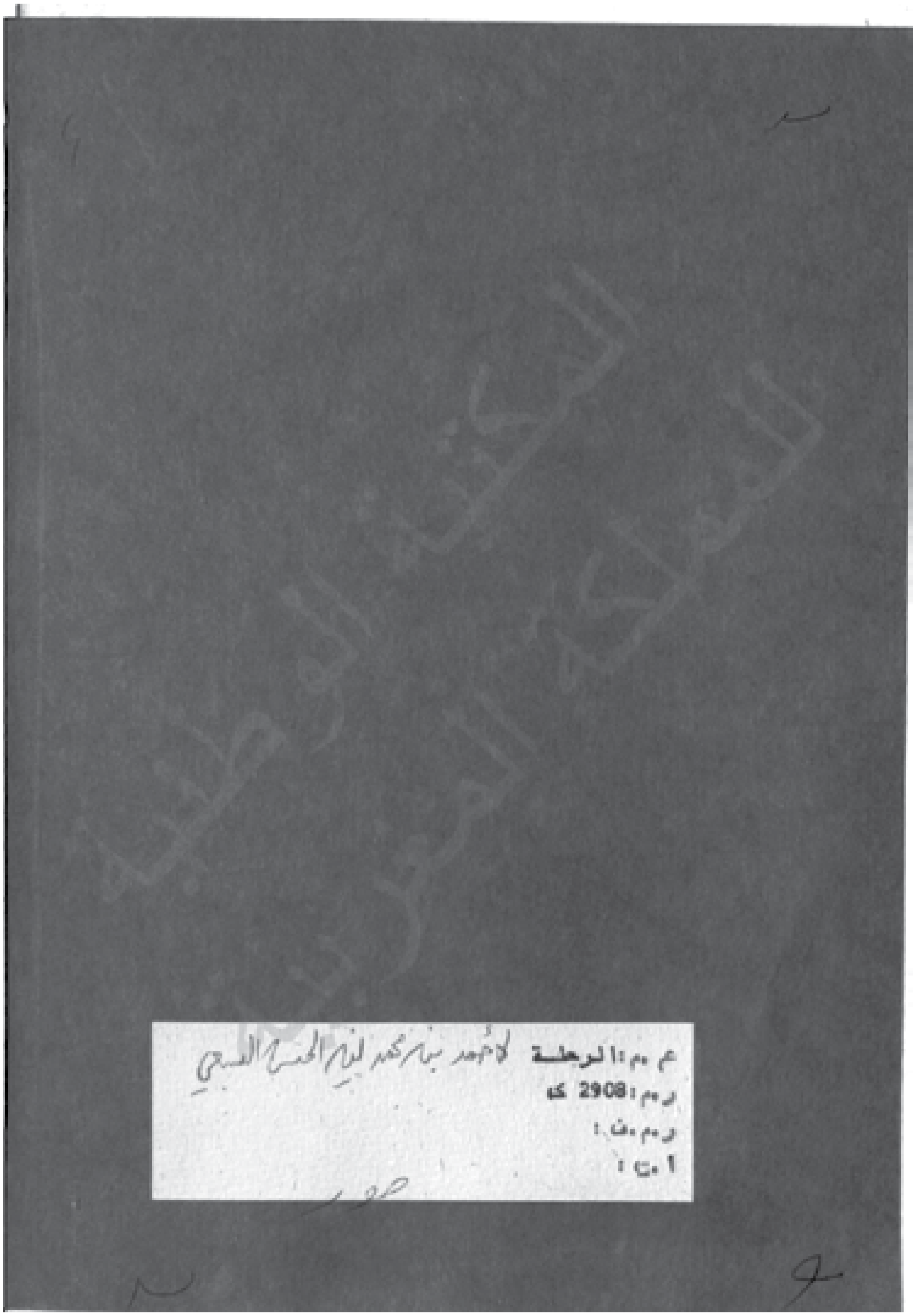
(الورقتان الأولى والأخيرة من المخطوطة)


1
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
الحمد لله [illegible] والمعين على ما يوصل إليه من القربات
البر الرحيم [illegible] الكريم
[illegible] والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الهادي
إلى سبيل [illegible] واستقبال القبلة وعلى آله وأصحابه
الكرام [illegible] وبعد فيقول
العبد الراجي عفو مولاه ومغفرته أحمد بن محمد بن الحسن
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الكلام [illegible]
[illegible]
[illegible] أربعاء تاسع شوال [illegible]
عشرة وثمانية وألف [illegible] تلمسان بعد [illegible]
[illegible] يوم الخميس
بالفرح والسرور والإكرام التام أكرمهم الله [illegible]
ارتحلنا يوم الجمعة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الرحيل
صبح السبت ونزلنا عند [illegible]
[illegible] وعند المغرب
نزلنا [illegible]
[illegible]
2908


214

في تباعد عن بعضهم بتحفيرة الذي في الحال الغرق مع الوعد بموت في الأحد
ارتحلنا وبتنا عند اولاد عبد السلام من الحوالة في اكرمونا اكثر قبلهم وسط
الكلهم من ابناء من الغرب ولا قليلا عند الاولين فالله يكرم الجميع وفي الاثنين
ارتحلنا وبتنا عند اولاد سيدي زيان الذين هم في الحد شرقي الحوالة
وفي هاذا الموضع مجارة داخلها بيض من خارجها وفيه حبوب
وقد اكرمونا فالله يكرمهم وفي الثلاثاء ارتحلنا فجزنا حذاء حجر
يظهر في راية العين كالصومعة طولا وعرضا واستقامة كالجبل من راس
جبل [illegible] وهو يعرف براس الصبع وهاذا
الحجر في تلك الصفة من عجيب ما يرى وصورته كصورته في البحر وراء الجزائر
ثم جزنا ايضا على حجرة صغيرة في الطريق تبتلع ماء حلة المطر [illegible]
[illegible] وتعرف بصرة الارض وبتنا بمحل يعرف بمصرا الحمار وارتحلنا
منه يوم الاربعاء فدخلنا تلمسنت وقت العصر بعد ما تعرض لنا
اهلها ببعد ثم اهل [illegible] وانزلنا السيد الجليل سيدي محمد بن محمد
اخو سيدي ابي بكر واكرمنا فالله يكرمه وقد اتانا البعض من اهلها وغيرهم
بالبصرة في شهر السبت فقلنا اهل الواحد [illegible] واكرمونا فالله يكرمهم
وفي الاحد المتمم سبعة وعشرين من الشهر ارتحلنا [illegible]
فتعرض لنا اهلها مسافة بعيدة كل غيرهم بالفرح والسرور على العادة
المألوفة في ذلك كأهل تلمسنت ووصلنا عند العصر والحمد لله الذي لا يحصي
ثناء عليه هو كما اثنى على نفسه وكانت مدة غيبتنا في هاذه الرحلة المباركة
عشرة اشهر مع احدى عشر يوما ومن الوصية لكل ممن حاج وغيره بذل
المجهود في التطهير من الذنب بالتوبة لربه متعرضا بها [illegible] من الباس
[illegible] الذي هو خير وبتطييب بذكر ربه قاصدا [illegible]
لدخول الحضرة الالهية المحمدية [illegible]
عليهم من السعادة الابدية بجوار نبيه البر الرحيم بالمومنين سيدنا
ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه اجمعين تمت الرحلة
المباركة بحمد الله وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما

47


ع م: الرحلة لأحمد بن محمد ابن الحسن الفيجي
رقم: 2908 ك
رقم م ف:
أ م:

ندوة أسطور
Ostour Seminar

اقتسام العالم

بمناسبة مرور مئة سنة على اتفاقية سايكس بيكو

Dividing the World: Centenary of Sykes-Picot

دأبت الدول القوية، في إطار حركات التوسع ومن منطلق الشعور بالقوة، في السعي لتقسيم العالم واقتسامه؛ أي تقسيم العالم إلى مناطق خصبة ومناطق فقيرة، ومناطق خاضعة ومناطق يمكن إخضاعها. كما سعت في إطار توازن القوى والمنافسة والصراع بينها لاقتسام العالم الضعيف وإخضاعه للاستغلال، والهيمنة على المجالات الحيوية، والتحكم في الأسواق. انطلاقًا من هذا الموضوع وفي إطار الذكرى المئوية لاتفاقية سايكس بيكو، نظّم برنامج التاريخ بمعهد الدوحة للدراسات العليا بالتعاون مع مجلة أسطور ندوةً علميةً خُصصت لموضوع "اقتسام العالم، بمناسبة مرور مئة سنة على اتفاقية سايكس بيكو"، وذلك يومَي 26-27 كانون الأول/ ديسمبر 2016، في الدوحة - قطر. شارك فيها عدد من المؤرخين والباحثين العرب. وقد قاربت الندوة الموضوع من زوايا مختلفة تهمّ، على نحوٍ خاصّ، الفاعلين في تقسيم العالم في القرن العشرين، وتستحضر السياق التاريخي لاتفاقيات سايكس بيكو، رابطةً بين ما قبل الاتفاقية وما بعدها. وقد ألحّ العديد من المساهمين على أنّ اقتسام العالم كان ظاهرةً تضرب بجذورها في القِدم.

Whether it comes as the result of expansionist movements or as an exercise of might, powerful states have persistently divided up the world. This division marks the world into segmented opposites: fertile regions and poor regions; subjugated regions and regions which could be potentially subjugated. These divisions resulted from the competition of various powers, seeking to portion the world into markets they could exploit or living spaces. Marking 100 years since one of the most disastrous divisions of the modern period, the Sykes-Picot Agreement, the Doha Institute in cooperation with *Ostour* organized an academic symposium: “Dividing up the World: The Centenary of Sykes-Picot.” The meeting was held on 26 - 27 December 2016 in Doha, Qatar, with the participation of Arab historians and scholars.

مقدمة

دأبت الدول القوية، في إطار حركات التوسع ومن منطلق الشعور بالقوة، في السعي لتقسيم العالم واقتسامه؛ أي تقسيم العالم لمناطق خصبة ومناطق فقيرة، ومناطق خاضعة ومناطق يمكن إخضاعها. كما سعت في إطار توازن القوى والمنافسة والصراع بينها لاقتسام العالم الضعيف وإخضاعه للاستغلال، والهيمنة على المجالات الحيوية، والتحكم في الأسواق.

ولعل من أقدم المعاهدات التي أُبرمت من أجل اقتسام المجال معاهدة روما وقرطاج عام 509 قبل الميلاد؛ إذ سعت هذه المعاهدة لتحديد مجالات التحرك بالنسبة إلى قرطاج وروما في الحوض الغربي للمتوسط، وتلتها معاهدات مختلفة لعلّ أشهرها معاهدة طورديسياس Tordesillas التي كانت تسعى لاقتسام العالم بين البرتغال وإسبانيا. فتمّ توقيع هذه المعاهدة في 7 حزيران/ يونيو 1494، برعاية البابا، وتمّت من خلال هذه المعاهدة تسوية النزاعات في الأراضي المكتشفة حديثًا من جهة كريستوف كولومبوس وغيره من المستكشفين في أواخر القرن الخامس عشر، والتي أصبحت معروفةً وأصبح حاكمَا إسبانيا، فرديناند وإيزابيلا، يطلبان من البابا التدخل لفائدتهما، وهو ما جعل الكنيسة تسعى لعقْد اتفاق بين الطرفين يسمح باقتسام العالم بينهما من خلال هذه المعاهدة. ولم تتوقف محاولات التقسيم عند هذا الحدّ، بل نرى عديد المعاهدات التي أبرمتها الدول الغربية في ما بينها لاقتسام العالم، أو لوضع سلطتها على بعض المناطق؛ مثل اتفاق عام 1580 بين الإسبان والعثمانيين، ومؤتمر برلين عام 1878. وقد جمع هذا المؤتمر بين الدول الأوروبية القوية والإمبراطورية العثمانية التي أصبحت تُعرف بـ "الرجل المريض"، وأفضى المؤتمر إلى إعادة توزيع الأراضي بين الدول الأوروبية الشرقية، وهو ما سمح باستقلال بعض الدول عن الإمبراطورية العثمانية؛ مثل الجبل الأسود، وصربيا، ورومانيا.

وتواصلت عمليات التقسيم بين الدول الكبرى، وكان من أبرزها الصراع الألماني – الفرنسي - الإيطالي حول تونس، وهو صراع اشتهر بمقولة بسمارك للسفير الفرنسي ببرلين في 4 كانون الثاني/ يناير 1879 "إنّ الإجاصة التونسية قد أينعت وحان لكم أن تقطفوها". وهو موقف تقسيمي لا شكّ فيه. كما تمّ إمضاء اتفاقات أخرى في ظل التنافس من أجل السيطرة على الأراضي التي لم تخضع بعدُ للاستعمار؛ كاتفاق عام 1904 المعروف بالاتفاق الودّي بين بريطانيا وفرنسا من أجل اقتسام المجال الأفريقي. وتواصل المدّ الاستعماري باقتسام العالم غير الأوروبي، وبخاصة العالم العربي، من خلال اتفاقية سايكس - بيكو التي يمرّ على إمضائها اليوم قرنٌ من الزمن.

وقد أدّت هذه الاتفاقية التي ظلت سرّيةً حتى عام 1917 إلى تقسيم منطقة الهلال الخصيب، فتحصلت فرنسا على الجزء الغربي، وبريطانيا على أجزاء مختلفة من المنطقة نفسها، وتمّ إخضاعها للانتداب الفرنسي والبريطاني. ولعل فكرة التقسيم لا تزال حاضرةً إلى يوم الناس هذا على نحوٍ معلن أو غير معلن؛ مثل الصراعات القائمة اليوم، وهي صراعات تُخفي رغبات في تقسيم العالم على أُسسٍ مصلحيه جديدة بين الدول القوية.

ففي إطار الذكرى المئوية لاتفاقية سايكس - بيكو، يُمكن المؤرّخ أن ينظر في جملة من المحطات التاريخية، وأن يراجع عديد المصطلحات والمفاهيم، وأن يستكشف هذه المحطات التي كانت فيها فكرة اقتسام مجالِ الآخر من سمات العصر. وهذا ما تحاول أوراق "ندوة أسطور" أن تقدّمه في عددها الحالي.

عبد الواحد المكني | Abdelwahed Mokni[1]

اتفاقية سايكس - بيكو أيار/ مايو 1916: الفاعلون وخلفياتهم:

مقاربة بروزوبوغرافية

المقدمة

نعيش في السنوات الأخيرة، في إطار الجدل المنهجي حول تطوير الكتابة التاريخية وعودة الحدث، أو لنقل، العودة إلى الحدث إن أردنا تسمية الأشياء بمسمياتها؛ لأن الحدث لا يعود البتّة، لكن المؤرخ والباحث عامة يؤوب إليه في ضوء مكتشفات جديدة في المصادر أو المناهج التأويلية.

وإذا أردنا التدقيق؛ لا بدّ من التشديد على أنّ هذه الاتفاقية لم تمثل حدثًا بقدر ما كانت أشبه بمسار كامل من المخططات والتوافقات، انطلق منذ اشتداد أزمة "الرجل المريض"، وتبلور منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى وتشكّل الأحلاف.

في تعريفها المبسّط، كانت اتفاقية سايكس-بيكو مخططًا سريًّا انبثق في 16 أيار/ مايو 1916، بعد جولات من التفاوض والتخطيط في القاهرة ولندن باريس وسان بطرسبورغ، أساسًا بين مارك سايكس ممثل بريطانيا، وفرنسوا جورج بيكو ممثّل فرنسا، وبمساهمة مندوب روسيا سرغاي سازانوف، لاقتسام غنيمة الحرب. وعلى الرغم من أنّ مؤتمرات سان ريمو ولوسافر ولوزان توقّفت في الاستجابة إلى حيّز كبير من مخططات سايكس وبيكو فإنّ الاتفاقية التي تضمنت 12 بندًا لم تطبق بحذافيرها؛ بسبب تضارب المصالح الفرنسية الإنكليزية وتعهدات بريطانيا مع الشريف حسين والزعماء العرب، وكذلك المسار المفاجئ في روسيا، والذي أدّى - من جملة ما أدّى - إلى كشف فحوى المعاهدة، وإخراجها من السر إلى العلن في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1917.

ولئن لم يكتب للاتفاقية أن تطبق بحذافيرها، فإنّ ما عاناه سكان المنطقة من ويلات واحتلال وانقسامات وحروب مزقت الشرق الأوسط إلى الآن، هو من نتاج هذه الاتفاقية التي نُسجت خيوطها في مرحلة المدّ الاستعماري، واقتسام التركة العثمانية وتهيئة الأوضاع؛ لإنجاح مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

توثبت القوتان الأساسيتان إلى جانب روسيا للسيطرة على المضايق والخلجان والبحار المحيطة بالشرق الأوسط (البحر الأحمر، السويس، الخليج، الساحل السوري)، كما كانت السيطرة على سكك الحديد والموانئ والطرقات الكبرى وحتى البترول، من الهواجس المعلنة والمخفية للاتفاقية، إلى جانب الرغبة في توثيق السيطرة الثقافية، وحماية الأقليات والمذاهب الدينية، وهو أمر اشتركت فيه روسيا القيصرية مع فرنسا وبريطانيا.

تقدّم الكتابات العربية (التي كانت متأثرة بالطرح القومي) هذه الاتفاقية على أساس أنها "خيانة وغدر" للعرب وثورتهم، وأنّها "ضربة قاصمة" للثورة العربية التي تم إعلانها في شهر حزيران/ يونيو 1916، وركّزت قراءات أخرى على الترابط الوثيق بين اتفاقية سايكس-بيكو ووعد بلفور المعلن في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، والذي فسح المجال أمام التغلغل الصهيوني في فلسطين، وهي أحكام انطباعية وأخلاقية وليست استنتاجات معمّقة.

---

1 أستاذ التاريخ المعاصر ونائب رئيس جامعة صفاقس، تونس.
Professor of contemporary history and Vice president of Sfax university,Tunisia.

لا مناص في مثل هذه الحالات من الاستنجاد بالمقاربة الإستراتيجية والجغراسياسية، لأن اتفاقية سايكس-بيكو ارتبطت بالحرب وغنائمها في مناخ تضاربت فيه مطامح القوى الاستعمارية.

تخيّرنا في مقاربتنا أن نسلط الأضواء على الفاعلين المؤثرين والرجالات الذين أمسكوا بزمام القرار والتخطيط ثم التنفيذ، في مشروع التقسيم الذي تطلب تطبيقُ أركانه الأساسية أكثر من عقد، عاشت فيه منطقة الشرق الأوسط، وخاصة سورية الكبرى والعراق والحجاز والخليج، موجة من الانتفاضات والتقلّبات والانكسارات والخيبة.

لم تكن مجموعة الفاعلين والرجالات المدروسة في مجهر هذا البحث آلات تنفيذ وحسب، فقد كانت جماعات بشرية مرتبطة بخلفيات وسياسات لأمم ودول وقوميات تمثّلها من دون شك، لكنها كانت أيضًا مجموعات من الأفراد التي لها خصوصياتها النفسية والثقافية. فقد أجمع أغلب التقارير على أنّ مارك سايكس بقدر ما كان ملمًّا بالمسألة الغربية والشرقية؛ كان ميّالًا إلى التسطيح والتبسيط، ولا يجيد فرز الاختلافات.

لقد تخيّر عملنا تقديم مقاربة "سيرية-جماعوية" أو "بروزوبوغرافية" تأخذ في الاعتبار إشكاليتين أساسيتين:

- الأولى: هي مستوى التكوين والثقافة والحدس السياسي، والقدرة على الإمساك بزمام التفاوض، والتخطيط والتخطيط المضاد عند مجموعة الفاعلين أو البناة الأساسيين للاتفاقية، ولكل من شارك في تفاصيلها على نحو مباشر.
- الثانية: تأخذ في الاعتبار موقع الفاعلين في الاتفاقية، إلى جانب الفاعلين المعاكسين والمضادين الذين حاولوا من جهتهم معارضتها بصورة شاملة وحثيثة وواضحة، أو بصورة جزئية وأقل فاعلية، أو إسقاطها أو تعديلها. ومن هذا المنطلق تنفذ الورقة إلى الفاعلين وخلفياتهم السياسية والثقافية، ولا تشمل فقط سايكس وبيكو، وإدوارد غراي، وبول كامبون، واللورد كيتشنر، وهنري مكماهون، وويلسون، وكلايتون، وغورو. بل تشمل أيضًا مجموعة الفاعلين المضادين والموازين، ووسطاء الصلح، على غرار زعماء الجمعيات العربية بالشام والعراق ومصر، والشريف حسين وأبنائه، وغيرهم من المتضررين أو الغانمين من مشروع التقسيم.

في "البروزوبوغرافيا" أو السير الجماعية للفاعلين التاريخيين: اتفاقية سايكس-بيكو نموذجًا

البروزوبوغرافيا La prosopographie هي اشتقاق لفظي من الأصل اللغوي اليوناني Prosôpon، أي وصف الشخصية وملامحها وأدائها. وفي تعريفها المبسط: هي جرد وتعريف وتصنيف لمجموعة من الأفراد المنتمين إلى وسط معيّن ومنسجم أو المساهمين في حدث مشترك.

وفي مداها المعمّق تُعرف البروزوبوغرافيا سِيَرًا جماعية للأفراد، أو مجموعة من "البيوغرافيات" تُنجز بالمنهاج نفسه، في شكل جذاذات تعريفية مفصلة، يقع فيها استقصاء أوضاع النشأة والتكوين ونمط التفكير لمجموعة من الفاعلين المنتمين إلى جيل واحد عادة، وذلك بقصد استجلاء الخصائص الجماعية العامة ونقاط التشابه، وخاصة الإلمام بخصائص الفئات المهيمنة والصانعة للقرار(2).

ولئن كانت البيوغرافيا ترجمة فردية ومفصلة لشخصية منفردة، فالبروزوبوغرافيا هي جملة من "سير الحياة" (البيوغرافيات) الجماعية، غايتها إقامة المقارنة، واستجلاء التشابه والتمايز، بقصد فهم الحدث وسياقه.

2 Françoise Autand, *Prosopographie et genèse de l'État moderne, actes de la table-ronde C.N.R.S et E.N.S.J.F* (Paris: Rue d'Ulm, 1986). pp. 13 - 18.

وللبروزوبوغرافيا جملة من القواعد المنهجية، منها:

- إنجاز الجذاذات الفردية. ويكون ذلك باعتماد المعطيات الأرشيفية الأصلية والخاصة بالمترجم له، ومحاولة استقصاء الشوارد من خلال الملفات الأصلية، كوثائق الولادة ودفاتر المدرسة وتقارير الدوائر الاستعلامية حول الشخص. وهو ما يعني ضرورة عدم الاكتفاء بالتعريفات الشائعة للفرد، والتي نجدها في القواميس والموسوعات؛ لأنها تختزل الواقع أو تجمّله أو، في المقابل، تسقط في التشويه والتحامل. ولذلك لا بدّ من الاحتياط مثلًا في التعامل مع المذكرات التي يكتبها الفاعلون عن أنفسهم؛ لما تكتنزه من غربلة وانتخاب للوقائع، والتأنّي في الأخذ من المصادر الضديدة للشخصيات المدروسة؛ لأنها أيضًا تجانب الصواب والموضوعية. ويفترض الأمر في هذه الحالة أن يكون الحدس "الأرشيفستيكي" للمؤرخ الباحث ثاقبًا حتى يقترب من كتابة موضوعية وناجعة.
- تكون البروزوبوغرافيا بالضرورة مستندة إلى التقنية الإعلامية، وعلوم البرمجة التطبيقية فيها ولا يمكن أن تتحقق النجاعة المرجوة إلا باعتماد قاعدة بيانات[3].
- ولا بدّ للمؤرخ الذي يستند إلى البروزوبوغرافيا أن يكون ملمًا بآليات التحليل "الجينيالوجي" (الأنساب والألقاب والمراتب العائلية)، وفاهمًا لخصائص القرابة والمصاهرة، والتحالف في العيّنة المدروسة، أي في المجتمع والبيئة التي عاشت فيها الشخصيات المترجم لها.

ولا تشمل البروزوبوغرافيا حقبة تاريخية دون أخرى، على الرغم من تواتر هذا الجنس من الأبحاث حول تاريخ الأزمنة الحديثة والمعاصرة؛ بسبب وفرة الوثائق. غير أنّ "الفترة الوسيطة" بواسطة الحوليات والمصنفات التاريخية، و"الفترة القديمة" بواسطة المنقوشات والأيقونات والمسكوكات، أصبحت تنال محظوظيتها أيضًا من الأبحاث البروزوبوغرافية.

وتعدُّ البروزوبوغرافيا - وهذا الأهم - من العلوم والأدوات الساندة لعلم التاريخ، وهي أساسًا أداة تحليلية داعمة للمقاربة التأريخية، وتمكّن الباحث من كشف مصدر القرار وموقع الفاعلين النافذين.

إنّ الخيار البروزوبوغرافي ارتبط بخيار أهمّ، هو "الخيار البيوغرافي"[4]، والذي عاد بقوة في السنوات الأخيرة، وحلّ محلّ ما يعرف بـ "الوهْم البيوغرافي"، ويندرج ذلك في سياق العودة إلى الحدث والفرد والسياسة.

ارتبطت البيوغرافيات بتاريخ الفرد، فلفّها النسيان مثلما لفّ التاريخ الحدثي والسياسي، وظلت طوال قرن تقريبًا بمنزلة الابن اللقيط للعلوم التاريخية، وقد ساهمت مدرسة الأنال[5]، وبحوث "الأمد الطويل"، في استنقاص شأن البيوغرفيا وتهميشها.

تكاثر إقبال المؤرخين في السنوات الأخيرة على كتابة "بيوغرافيات" الرجال العظام، ربما بسبب وجود طلب ثقافي واجتماعي، ولكن أيضًا بسبب تجدد القناعات المنهجية، وعودة الاهتمام بالحدث منذ سقوط جدار برلين وما أعقبه من أحداث متسارعة، غيّرت النظرة إلى ما يعرف بـ "الحتمية الاجتماعية".

ساهم التحاق المؤرخين المحترفين بالركب في إضفاء أبعاد إشكالية على البيوغرافيات، فأصبحت السيرة وسيلة لا غاية. وسيلة لكشف محيط الشخص ونمط الذهنيات والسلوكيات في عصره، ثم لتعميق الجدل المعرفي في العلوم التاريخية خاصة، والإنسانيات

3 Hélène Millet (ed.), "Informatique et prosopographie," Actes de la table-ronde, *Annales de démographie historique* (Paris: 1986), pp. 494 - 496.

4 Claude Arnaud, "Le retour de la biographie: d'un tabou à l'autre," *Le débat*, no. 54 (1989); François Dosse, *Le Pari biographique* (Paris, La découverte, 2005); Giovanni Levi, "les usages de la biographie," *Annale ESC*, vol. 44, no. 6 (1989).

5 Pierre Bourdieu, "L'illusion biographique," *Actes de la recherche en sciences sociales*, no. 62-63 (juin 1986), pp. 69-72.

عامة. وهو ما شرّع كتابة بيوغرافيات جماعية وإنجاز قواميس بيوغرافية عامة، تحاول النفاذ إلى كتابة تاريخ إشكالي، بعيدًا من التوصيف الملحمي أو الصحفي المعهود.

انعطفت الأبحاث في الإنسانيات والاجتماعيات، وخاصة في علم التاريخ بعد حقبات طويلة من تهميش الفرد ومن ثمّ البيوغرافيا من جديد، نحو الفرد ومكانته ومسافة فعله، وارتبطت البيوغرافيا بالبروزوبوغرافيا.

وفي حالة اتفاقية سايكس-بيكو وما رافقها من مخاض ومشاورات، فإنّ المقاربة البروزوبوغرافية يبررها انتماء "عيّنة" الفاعلين، والفاعلين المضادين إلى وسط واحد، وهو قربهم من دائرة التنفّذ، وتمكّنهم من اتخاذ القرار السياسي والإستراتيجي والحربي، والنفاذ أيضًا إلى ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي في حياة الفاعلين المدروسين، أو ما يعبّر عنه بـ"السوسيوغرافيا" La sociographie.

وعلى الرغم من صعوبة الإتيان على كل الوثائق الأرشيفية الخاصة بمختلف الفاعلين المترجم لهم، فإننا سعينا قدر الإمكان لأن نسائل الأرشيفات ونستقصي ما فيها وما انجلى، وذلك لمزيد تكشف المؤسسة السياسية التي كانت وراء اتفاقية سايكس-بيكو.

الفاعلون الغربيون: تراتب الأدوار وتشابه المصائر

مارك سايكس (16 آذار/ مارس 1879 - 16 شباط/ فبراير 1919)

ترك مارك سايكس، فضلًا عمّا ألّفه من كتب، أرشيفًا مهمًا جُمع في سلسلة خاصة في جامعة برينمور، وهو أرشيف مرقمن، يغطّي مراحل حياة مارك سايكس كافة، وقد أودع أكبر أجزائه ريتشارد سايكس بين عامي 1975 و1980، وقد ضمّت السلسلة الأرشيفية أقسامًا متعددة، أبرزها:

- مراسلات مارك سايكس.
- الخطب ومقتطفات الصحف.
- الشؤون السياسية.
- التصرف المالي.
- متفرقات صور ووثائق عائلية.

ولعلّ القسم الأشدّ أهمية هو المتعلق بآراء سايكس وتدويناته حول الشرق الأدنى، وبخاصة حول سورية الطبيعية والقدس وبلاد الرافدين والوثائق المتعلقة باتفاقية التقسيم الشهيرة، والتي أنجزت في أيار/ مايو 1916. ومن أهم الوثائق تلك الخرائط العديدة المرفقة بالألوان والخطوط والتعليقات. وهي تترجم عن حالة "المخاض" التي رافقت "حرب الخرائط" بين بريطانيا وفرنسا، خلال السنتين الأوليَيْن من الحرب الكبرى[6].

وتحتوي الوثائق أيضًا على كل المراسلات التي كانت تدور بين مارك سايكس وقادة المنظمة الصهيونية العالمية، وخاصة حاييم ويزمان، والأدوار التي لعبها سايكس لإفراد القدس بنظام خاص، تمهيدًا لإعلان وعد بلفور، ثم تطبيقه[7].

6 The Papers of Sir Mark Sykes, 1879-1919, an introduction to the online edition, accessed on 18/4/2017, at: http://www.britishonlinearchives.co.uk/9781851171507.php

7 Ibid., (DDSY (2)/4/203g), (DDSY (2)/11/121, (DDSY (2)/12/11).

عند إمضاء الاتفاقية كان سايكس يبلغ من العمر 37 سنة، وهو ما يدل على ذكائه وسرعة ارتقائه سلّم الخطط الدبلوماسية المجيدة، ولكنه قبل ذلك كان عسكريًا، وحصل على رتبة عقيد في الجيش البريطاني وكان مغرمًا بالترحال، ومن المختصين بشؤون الشرق الأوسط عامة، والخلافة العثمانية، وسورية وفلسطين بالأخص. ومن وحي هذه التجربة كتب حتى في الأدب التاريخي عن "الخليفة والخلافة في الإسلام" و"اليهود"[8].

عاش في بيئة أرستقراطية؛ إذ نال مرتبة "بارون"، ولكنه لم ينعم بطفولة رائقة فقد تأثّر بحادثة طلاق والده لأمّه التي غيّرت مذهبها الديني، واقتدى بها الطفل سايكس في اعتناق الكاثوليكية، في بلد ذي غالبية أنغليكانية. وقد غنم سايكس من رحلات والده نحو بلاد الشرق، وخصوصًا الدولة العثمانية والهند ومصر وكردستان؛ ما أنشأ فيه ذلك الافتتان بسحر "الشرق". وقد كان سايكس يحذق نصيبًا من اللغة التركية والعربية.

انطلقت مسيرة مارك سايكس في الجندية عام 1897، ثم في جامعة كامبريدج. وقد متّن تكوينه الميداني العسكري في جنوب أفريقيا، خلال حرب مناصرة المستعمرين الإنكليز ضد الهولنديين، بتكوين نظري وعلمي، تُوِّج فيما بعد بإصدار مجموعة كتب عن الشرق الأوسط، وعن رحلاته العسكرية إلى تلك الأصقاع. وقد كان مارك سايكس منذ شبابه عضوًا في حزب المحافظين، ومن مناصري التيّار الاستعماري التوسعي، وكان إلى جانب ذلك من المتعاطفين مع الحركة الصهيونية، وأدّى دورًا مهمًّا في استصدار وعد بلفور الشهير. وقد توفي عن سن الأربعين خلال مؤتمر السلم في 1919 بباريس، من جرّاء الحمّى الإسبانية[9].

وخلال الحرب الكبرى وبعد اضطلاعه بمهمّات عسكرية في كردستان، أُلحقَ بديوان الحربية، وكُلِّف بالتفاوض سريًا باسم بريطانيا مع الدبلوماسية الفرنسية، من أجل تقسيم منطقة الشرق الأوسط، وإنهاء النفوذ العثماني فيها.

كان البارون مارك سايكس عند خوضه المفاوضات، وتكليفه بتلك المهمة الحساسة والسرية عضوًا في البرلمان البريطاني ومندوبًا لشؤون الشرق الأدنى؛ أي أنّه كان شخصية لامعة اجتماعيًا وسياسيًا وعسكريًا ودبلوماسيًا، على الرغم من صغر سنه. وعند خضوعه للمساءلة في الخارجية البريطانية حول مشروع التقسيم وجدواه كان قد نجح في إقناع بارونات الدبلوماسية البريطانيين بتعمقه في فهم الشرق وشؤون العرب والأتراك والمسلمين. فعلاوة على التظاهر بحذق اللغة، كان قد استعمل عدة أوراق ضاغطة حولته إلى موقع الفاعل القوي والماسك بدفّات المسألة. فقد دافع عن ضرورة جعل فرنسا حاجزًا بين الإنكليز والروس في مناطق الأناضول حتى يقع تجنب التجاور مع روسيا القيصرية، ذلك "الخصم الودود"، وتشديده على وجود النفط في كركوك وهو ما يمثل منعرجًا ومستقبلًا للبحرية البريطانية التي استغنت سنة 1914 عن استعمال الفحم الحجري، وعوضت عنه بالطاقة النفطية. كما كانت ورقته الأساسية للضغط وقلب المعادلة هي ضرورة العمل على تحييد القدس، واستثناء فلسطين بجعلها تحت رعاية دولية؛ لأنها قبلة جميع الأديان. وما كانت تلك غاياته الأساسية، بل كانت علاقته بالدوائر الصهيونية هي التي حفزته إلى المساهمة مع حاييم ويزمان في الإعداد الذكي، لإعلان وعد بلفور إثر إنجاز التقسيم المشهور في أيار/ مايو 1916.

8 Mark Sykes, *Dar-UL-ISLAM: A record of journey through ten of the Asiatic Provences of Turkey* (London: Bickers and son, 1904); Mark Sykes, *Through Five Turkish Provinces* (London: Bickers and son, 1900); Mark Sykes, *The Caliph's Last Heritage: A short History of the Turkish Empire* (London: Macmillan and Co, 1915).

9 من المفارقات أن عائلة مارك سايكس وافقت عام 2008 على تمكين خبراء طبيين من فتح القبر وأخذ عينات من الجثة لتحليل فيروس الأنفلونزا الإسبانية الذي فتك بسايكس، وذلك بغية المساهمة في اكتشاف دواء ولقاح للأنفلونزا التي ضربت بقوة في نهاية الألفية الثانية.

فرنسوا بيكو (21 كانون الأول/ ديسمبر 1870 – 20 حزيران/ يونيو 1951)

كان والده جورج بيكو مؤرخًا وكاتبًا للسير البيوغرافية، علاوة على امتهانه المحاماة، لكن الابن لم يتبع مسيرة الأب. فقد التحق مبكرًا بوزارة الخارجية، وتأثر كثيرًا عام 1898 بالأزمة الفرنسية الإنكليزية، إثر معركة "فاشودا" في السودان. ويبدو أن هذا الحدث كان فارقًا في مسار حياته. فقد حوّله إلى دبلوماسي بارع، ومفاوض صلب بل متصلّب، بحسب أغلب البيوغرافيين والمؤرخين.

وَلج بيكو عالم السياسة من حقل المحاماة، فقد كان مجازًا في الحقوق، وانتظم في سلك المحاماة بباريس عام 1893، ثم ما لبث أن التحق بالشؤون الدبلوماسية عام 1895 بصفة "ملحق بالسفارة". وانتقل للعمل في الدنمارك والصين، ثم عيّن قبيل الحرب العالمية الثانية قنصلًا للدولة الفرنسية ببيروت. وهناك خبر شؤون لبنان والساحل السوري.

وقد خبر الشأن العربي والإسلامي لأقطار الهلال الخصيب، وكان من أنصار التوسع الاستعماري الفرنسي ومن المدافعين الأشاوس عن بقاء سورية الكبرى "كاملة" تحت النفوذ الفرنسي وبلا شريك la Syrie intégrale، والتمسك بالمكانة الخاصة للبنان الكبير[10]. وقد تسلق الهرم الدبلوماسي بتعيينه سفيرًا لفرنسا في الأرجنتين، غير أنّ شهرته تأتت من دوره الأساسي في صياغة معاهدة أيار/ مايو 1916، وخاصة المفاوضات الطويلة والمتكررة التي أجراها في لندن مع مارك سايكس[11].

ومقارنة بشخصية مارك سايكس؛ تبدو شخصية فرنسوا بيكو أشدّ غموضًا والتباسًا، ويبدو أنه كان يعاني - مثل أغلب الساسة الفرنسيين المنتمين إلى اليمين الاستعماري - جرحًا غائرًا، وعقدة الهزيمة الألمانية عام 1871. ولم يخرج أداؤه السياسي عن عقلية الثأر لهزيمة "الألزاس-لوران". فقد انتمى عضويًا إلى الحزب "الكولونيالي"، وهو حزب ضم برلمانيين وأعيانًا من اليمين الفرنسي، همُّهم الوحيد هو الضغط السياسي لانتصار السياسة الاستعمارية لفرنسا.

كان بيكو من أشد المدافعين عن بسط النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط، ومتحمسًا لمناصرة مارونيي لبنان، لكنه كان خلال المفاوضات السرية يتحرك وفق إستراتيجية التحالف الودادي l'entente cordiale مع إنكلترا وروسيا لعزل ألمانيا وإنهاكها[12].

سرغاي سازانوف (1860 - 1927)

سرغاي ديمتروف سازانوف دبلوماسي روسي شغل منصب وزير الخارجية لروسيا القيصرية في عام 1910 وهو الاسم الثالث الذي اقترن بسايكس وبيكو، لكن سرعان ما خفت ذكره؛ بسبب انهيار النظام القيصري وصعود البلاشفة الذين قاموا بإشاعة الاتفاقية، وفضحوا فحواها. ولا شكّ أن سقوط حكم القيصر أدّى إلى تغيير كبير في مشروع التقسيم من حيث إنّ روسيا كانت تتأهب للانقضاض على جزء كبير من الأراضي التركية وجزء من أرمينيا الغربية، وطرابزون، وأرضروم، ومقاطعة كردستان، وصولًا إلى البحار الساخنة، والسيطرة على مضايق الدردنيل والبوسفور.

وينحدر سازانوف من وسط عائلي مرفّه. واشتهرت عائلته بأملاكها الكبيرة، وبعد إتمام دراسته بمعهد إلكسندر، التحق بوزارة الخارجية عام 1883، في مناخ اتسم آنذاك بهزّة سياسية كبيرة في روسيا، وخاصةً إثر تنظيم مجازر "البوغروم" لليهود الروس. وقد ارتقى سازانوف في الخطط، فسُمّي سفيرًا في لندن ثم واشنطن والفاتيكان. وفي 26 حزيران/ يونيو 1909 كُلّفَ بمنصب مساعد وزير الخارجية

10 Henry Laurens, *Le Grand Jeu: Orient arabe et rivalités internationales* (Paris: Armand Colin, 1991), p. 441.

11 Julie d'Andurain, "La Méditerranée orientale durant la Grande Guerre, nouvel enjeu entre la France et la Grande-Bretagne," *Cahiers de la Méditerranée*, vol. 81 (2010), pp. 25 - 44.

12 Vincent Cloarec, "L'Entente cordiale et la question syrienne, 1904-1918," *Relations internationales*, no. 93 (printemps 1998), pp. 5-27.

الروسية، ثم أصبح وزيرًا للخارجية في أيلول/ سبتمبر 1910. وقد أنهى حياته معارضًا للثورة البلشفية ضمن ما يعرف بـ "الجيش الأبيض"، وظلَّ مقيمًا بباريس إلى أن توفي فيها عام 1927.

وقد اشتهر سازانوف بحسن إدارته لملف العلاقات القيصرية مع ألمانيا خلال معاهدة "بوتسدام"، لكنه اشتهر أيضًا بحرصه على حماية مصالح "الموسكوف" في سورية ولبنان وفلسطين، وخاصة حماية أتباع المذهب الأرثوذوكسي والمدارس والبعثات التبشيرية والثقافية الروسية في المنطقة[13].

وقد أزيح من مهمّاته في تموز/ يوليو 1916، بعد أن ساهم في مخاض مفاوضات التقسيم الشهيرة، وخاصة الجلسة الشهيرة التي انعقدت بين سايكس وبيكو في 16 أيار/ مايو 1916 بإشرافه.

وقد انكبّ في مذكراته على كتابة تأريخ ثأري ضد الثورة البلشيفية، متحسّرًا على نصيب روسيا من الغنيمة التركية لو أكملت حربها وأنهتها وفق الإستراتيجية القيصرية، ولم يهتم في مذكراته بمعاهدة أيار/ مايو 1916 إلا لمامًا، بسب خيبة الأمل التي أبعدته عن دائرة السلطة وأبقته شريدًا في المنفى.

إدوارد غراي (1862 – 1933)

من خريجي جامعة أكسفورد (معهد باليول)، وانتمى إلى الحزب الليبرالي، وانتُخِبَ في البرلمان البريطاني في دورتين نيابيتين، وقد كان من مهندسي سياسة الوفاق الثلاثي مع فرنسا وروسيا لإخراج إنكلترا من عزلتها. وقد شغل منصب وزارة الخارجية من عام 1905 حتى كانون الأول/ ديسمبر 1916[14].

لم تكن شهرته مرتبطة مباشرة باتفاقية سايك-بيكو بقدر ما ارتبطت بالأزمة البلقانية، ومن قبلها بمؤتمر الجزيرة الخضراء في عام 1906. غير أن المفاوضات السرية وإبرام اتفاقية سايكس-بيكو، تمّت في فترة تولّيه وزارة الخارجية، وكانت روح الاتفاقية منسجمة مع فلسفته الدبلوماسية القائمة على توثيق عُرى التحالف مع فرنسا وروسيا لعزل ألمانيا.

وقد اشتهر غراي بقوله المأثور عشية الحرب العالمية الأولى: "ستنطفئ الأضواء في جميع أنحاء أوروبا، لن نراها تضاء مرة أخرى طوال حياتنا".

بول كامبون (1843 – 1924)

هو في الأساس دبلوماسي[15]. ولد بباريس في عام 1843، وبعد إتمام دراسته، التحق بسلك المحاماة، ثم التحق سريعًا بالإدارة. وعُيِّن في عام 1870 مديرًا لديوان جول فيري، واشتغل كاتبًا عامًّا في ولايتي نيس ومرسيليا، ثم عُيِّن محافظًا. وفي عام 1882 عُيِّن في تونس برتبة وزير مقيم، ثم عيّن مقيمًا عامًّا في عام 1882. وهو المهندس الأول لنظام الحماية الفرنسية لتونس التي غادرها بعد أن أمضى اتفاقية "المرسى" في حزيران/ يونيو 1883. وركّز كامل الجهاز الاستعماري الفرنسي من إدارة وجيش ومؤسسات قضائية. وقد

13 Alexander Dallin, *Russian diplomacy and Eastern Europe, 1914 - 1917* (New York: King's Crown Press, 1963);

انظر كذلك:

Siobhan Peeling, "sazonov_sergei_dmitrievich," International incyclopedia of the First World War, 8/10/2014, accessed on 9/7/2017, at: http://ow.ly/A4Lm3odtwVe

14 Keith Robbins, *Sir Edward Grey: A Biography of Lord Grey of Fallodon* (London: LCassell, 1971), pp. 412 - 421.

15 *Qui êtes-vous? Annuaire des contemporains*. Notices biographiques (Paris: Ehret, 1924), pp. 142-143

انتقل سفيرًا إلى مدريد في عام 1886. ثم عُيّن في المنصب ذاته في إسطنبول عاصمة الدولة العثمانية، وقد مكث فيها سبع سنوات، كانت كافية للاطلاع على شؤون بلاد المشرق والولايات العثمانية، وخصوصًا أن فرنسا - مثلها مثل إنكلترا وباقي القوى العظمى - كانت تتهيأ لاقتسام تركة "الرجل المريض".

التحق في عام 1900 بلندن بالرتبة عينها، أي سفيرًا، وظل مدة طويلة، أي إلى عام 1920 (تاريخ حصوله على التقاعد)، وقد توفي في باريس في 20 أيار/ مايو 1924.

تمرّس بول كامبون في شؤون الاستعمار من خلال تجربة تونس، وخَبر مسائل الشرق والولايات العربية العثمانية في تونس وإسطنبول خلال أكثر من 12 عامًا، ثم كان توليه سفارة فرنسا في لندن طوال عشرين عامًا، وخاصة خلال الحرب الكبرى، وما أعقبها من مؤتمرات واتفاقيات. فقد كان من أبرز الفاعلين في مسائل الاستعمار والعلاقة بين فرنسا وإنكلترا خلال تهيئة اتفاقية سايكس بيكو وإمضائها، والشروع في إنجاز أوّل أطوارها.

ينتمي بول كامبون إلى مدرسة الجمهورية الثالثة، وكان متأثرًا بجول فيري الذي عمل معه في محافظة "السان"، وكان مَثَلَه الأعلى، وهو أحد منظّري الحركة الاستعمارية الفرنسية في أفريقيا والتونكان[16].

والواضح أن كامبو - علاوة على الخبرة الدبلوماسية والإدارية - كان من دعاة الثّأر لهزيمة الألزاس-لوران، عبر التوسّع الاستعماري لمراكمة قوة إضافية للثأر من ألمانيا، وهو ما يتماشى أيضًا مع أصوله الطبقية البرجوازية والليبرالية[17].

يُشهد لبول كامبون أنه كان رجل إيجاد الحلول أو ما يعرف بالوفاق الدبلوماسي، وقد كانت قمّة نجاحه عند المساهمة في إرجاع العلاقات الفرنسية مع إنكلترا إلى مداها الطبيعي عام 1904، بعد مرحلة النفور. تأتّى ما يعرف بـ "أزمة فاشودا" The Fashoda incident بالسودان عام 1898، كما أدّى دورًا مهمًا في ما يعرف بسياسة "الوفاق الودادي" عام 1907 بين روسيا وإنكلترا وفرنسا[18].

الجنرال أللنبي (1861 – 1936)

إدموند هنري هاينمان أللنبي هو في الأساس عسكري. واشتهر بدوره في الحرب العالمية الأولى، إذ عُيّنَ على رأس الجيوش الإنكليزية بمصر[19]؛ بغية السيطرة على فلسطين وسورية في عامَيْ 1917 و1918.

نشأ أللنبي في عائلة ثرية ومحافظة دينيًا، وكانت مسيرته متعثرة نسبيًا في البداية؛ فقد التحق بمعهد "هايلاييوري". وبعد فشله في نيل خطة إدارية مرموقة التحق عام 1881 بالكلية العسكرية الملكية في "ساندهيرست"، ثم التحق بعد ذلك بكلية الأركان في "كامبرلي" بإنكلترا، وبعدها عاد إلى جنوب أفريقيا التي خَبر فيها الحرب ميدانيًا لمدة ثلاث سنوات (من 1899 إلى 1902). وقد ارتقى بعد هذه التجربة سريعًا في سلّم العسكرية البريطانية، فعيّن رئيس أركان جيش الخيالة. وخلال الحرب الكبرى عُيّنَ على الجبهة الغربية في

16 Maurice Baumont, *Gloires et tragédies de la Troisième République* (Paris: Hachette, 1956).

17 Ali Mahjoub, *L'établissement du protectorat Français en Tunisie* (Tunis, Publications de l'universite de Tunis, 1977), pp. 82 - 98.

18 "Paul Cambon," Larousse, accessed on 18/4/2017, at: http://bit.ly/2ojAXcn

19 Keith Robbins, *The Blackwell Biographical Dictionary of British Political Life in the Twentieth Century* (Oxford: Alden Press, 1990); Arthur Goldschmidt, Jr., Robert & C. Johnston, *Historical Dictionary of Egypt* (Maryland: The Scarecrow Press, 2003).

أوروبا، ثم التحق في خريف عام 1917 بجبهة المشرق، عوضًا عن "موراي". وكانت الغاية للويد جورج مزيدًا من الصبغة الهجومية والتوسعية. وقد اختير أللنبي لهذه المهمة، وخاصة دخول القدس قبل احتفالات أعياد الميلاد لعام 1918. وقد شرع أللنبي في تجهيز الجيوش وتدعيمها بالعتاد والعدد، وقد نجح في الفوز بمعركة غزة وبئر السبع، وتمكن من غزو القدس في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1917[20]. ظل من هناك يعد للهجوم على بلاد الشام الذي نجح فيه في تشرين الأول/ أكتوبر 1918، بعد حصوله على المدد البشري من الهند وجنوب أفريقيا وأستراليا.

كما اختار منذ البداية دعم لورنس لتقوية جبهة القبائل لتدمير خطوط سكة حديد الحجاز - دمشق، ومن أجل قطع الطريق أمام الإمداد اللوجستي والبشري للجيوش العثمانية. وكان الجنرال أللنبي صاحب القرار الفصل في الحد من صلاحيات الأمير فيصل؛ إذ لم يغفر له تبكيره بدخول دمشق قبل الجيوش الإنكليزية، كما أنه أمره بعدم اتخاذ قرارات منفردة؛ لأنه ليس إلا ضابطًا تحت إمرته، إلى أن تنتهي الحرب ويتقرر مصير المنطقة على طاولة المفاوضات. وهو ما يدل على دور أللنبي الحاسم في تطبيق مقررات سايكس–بيكو الأساسية.

الجنرال غورو (1867 – 1964)

هو هنري جوزيف أوجين غورو[21]. من أسرة باريسية، وقد تبوأ منصب المندوب السامي للانتداب الفرنسي على لبنان وسورية، واشتهر بكونه من تولى إعلان دولة لبنان الكبير في عام 1920، بعد فصله عن سورية بموجب اتفاقية سايكس - بيكو.

التحق بعد التحصيل الأساسي بالمدرسة العسكرية الشهيرة سان سير Saint-Cyr، والتي تخرج فيها برتبة ضابط في 1888. وهو عسكري محنّك، ومن أنصار اليد الغليظة في السياسة، بواسطة الحروب المتواصلة. وهو رجل ميدان قضى أغلب مسيرته الحربية في أفريقيا (1894 – 1914)، وخاصةً في النيجر وصحراء المغرب، ثم تحول إلى الشرق برتبة مفوض سامٍ للبنان وسورية في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1919. وقائد جيوش المشرق[22] بين عامَيْ 1919 و1923. كان منحازًا إلى مسيحيي لبنان، وقام في البداية بمفاوضات مع فيصل وزعماء الحركة القومية لدمشق لدخول المدينة من دون عنف؛ تطبيقًا لاتفاقية سايكس، وسرعان ما راهن على الحل العسكري بعد إنذاره الشهير للحكومة العربية بدمشق في 14 تموز/ يوليو 1920، وهو تاريخ يرمز إلى العيد الوطني والثورة الفرنسية، ويطلب فيه القبول بالانتداب الفرنسي على سورية وتسريح الجيش السوري، ووضع اليد على محطات سكك الحديد في رياق وحمص وحلب وحماة، وهو ما رفضه أغلب قادة الحركة العربية بالشام. وكانت معركة خان ميسلون في 24 تموز/ يوليو 1920 التي انتصر فيها، وتمكن من غزو دمشق واحتلالها في 25 تموز/ يوليو.

ويتضح أن الجنرال غورو، إلى جانب ميوله الاستعمارية وحماسته لمسيحيي لبنان؛ كان عسكريًا صرفًا[23]، لا يأبه كثيرًا بالشأن الدبلوماسي، أو سياسة المراحل. وعلى كل حال؛ فإن الاتفاقية صاغها السياسيون ونفّذ ما أتيح تنفيذه عسكريون على غرار أللنبي وغورو.

---

20 Catherine Nicault, *Une Histoire de Jerusalem 1850 - 1967* (Paris: CNRS Editions, 2008).

21 توجد سجلات الأرشيف العسكري للجنرال غورو بقصر فانسان للتاريخ العسكري الفرنسي (SHAT, 11Yd 50)، ويوجد أرشيفه السياسي بوزارة الخارجية الفرنسية/ القسم الدبلوماسي (PA AP 399) Quai d'Orsay.

22 Sarah Mohamed –Gaillard & Maria Romo-Navarette (dir), *Des Français d'outre-mer* (Paris: Presses universitaires de la Sorbonne, 2005).

23 Julie d'Andurain, "Le général Gouraud, parcours d'un colonial (1867-1946)," *Outre-mers*, tome 98, no. 370 (1er semestre 2011), pp. 21 - 30.

شخصيات أخرى أو: في غموض الأدوار

على غرار الجنرال كلايتون وماكماهون ووينستون واللورد كرزون[24]، كانت هذه الشخصيات قد ساهمت في القيام بأدوارها العسكرية والدبلوماسية، وكانت تتحرك وفق الإستراتيجية البريطانية في المنطقة التي تقودها التوجهات الآتية:

- توثيق عرى التحالف مع فرنسا لتحقيق الانتصار في الحرب وخاصة في جبهة الشرق.
- حشد أكبر عد ممكن من الأطراف والقوى ضد الأتراك لإنهاء نفوذهم بالشرق الأوسط.
- تجنب إغضاب الشريف حسين وأبنائه، ومحاولة تمكينهم من نفوذ يضمن سيطرتهم على القبائل العربية وعلى زعماء الحركة القومية.
- إرضاء المطامع الصهيونة في فلسطين.

مثال حالة الضابط لورنس (1888 – 1935)

وتظل حالة ضابط المخابرت البريطانية لورنس[25] من أعسر حالات التصنيف. فهو في البداية مغامر وباحث في الآثار، افتُتن بالحضارة العربية في بلاد الرافدين، وتعلّم لغة العرب، وخبر طباعهم، وكان خبيرًا في تفجير الألغام، وعينًا للإنكليز على جيوش الشريف حسين، وخاصة الجيش الشمالي بقيادة الأمير فيصل، وكانت مهمته الأساسية تخريب سكة حديد الحجاز، وشلّ حركتها لقطع الإمدادات عن الجيوش والحاميات التركية[26].

ويبدو أنه كان متقطعًا بين ولائه للسياسة البريطانية وقناعته بضرورة تمكين العرب من دولة مستقلة جزاء لثورتهم طويلة الأمد، وتمّدنا الاستقصاءات البيوغرافية ببعض الإيضاحات والتفاصيل المهمة، ومن أبرزها رفضه قبول التوسيم من الملك جورج الخامس[27] تضامنًا مع العرب ومع الشريف حسين وابنه فيصل.

لقد أقر لورنس مرارًا بأنه: "لم يكن يعلم بصفة رسمية ولا ودية بمواثيق سايكس – بيكو". وأكّد في الصدد ذاته أنه كان يحدس أن كل العهود التي أعطيت للعرب، ستظل حبرًا على ورق، وغير قابلة للتطبيق، ومع ذلك يقرر: "بوصفي مستشارًا ومستأمنًا فقد حاربت إلى جانب العرب وكلي أمل بتحقيق الانتصار النهائي وإعلان الدولة الموعودة"[28].

ولم نجد في المصادر ما يدل على قبول لورنس أو حماسته لتنفيذ عهود سايكس–بيكو، بل لاح من مواقفه أنه كان مناهضًا للنفوذ الفرنسي والأطماع الصهيونية معًا[29].

وتعطينا محاولتنا البروزوبوغرافية جملة من الاستنتاجات؛ أبرزها:

- انتماء الفاعلين إلى وسط منسجم نسبيًا؛ فقد ارتبط أغلبهم باتفاقية سايكس-بيكو بصفة مباشرة وصريحة في سن النضج والكهولة (معدل 54 سنة)، مع تميّز واضح لمارك سايكس الذي مثل استثناءً؛ إذ كان سنه لا يتعدى السابعة والثلاثين في عام 1916.

---

24 سليمان الموسى، **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 – 1924**، ط 4 (عمّان: دار ورد للنشر والتوزيع، 2013)، ص 360 – 383.

25 Michel Laures, *T.E Lawrence avant l'Arabie 1888 - 1914* (Paris: L'Harmattan, 2002).

26 سليمان الموسى، **لورنس والعرب: وجهة نظر عربية** (عمّان: وزارة الثقافة، 1992).

27 "Pierre DESPROGES," JeSuisMort.com, accessed on 18/4/2017, at: http://bit.ly/2pd394I

28 وردت هذه الاعترافات في مذكرات لورنس التي كتبها سنة 1919 وراجعها عدة مرات وترجمت إلى عدة لغات وكانت من أسباب شهرته فيما بعد، انظر:
Thomas Edward Lawrence, *Les Sept piliers de la sagesse* (Paris: Payot, 2002).

29 Henry Laurens, *La Question de Palestine,* Tome Premier 1799-1922, L'invention de la Terre sainte (Paris: Fayard, 1999).

- التحصيل العلمي والعسكري المحترم وتنوع المؤهلات النظرية والتطبيقية.
- معرفة دقيقة بشأن المشرق وبلاد العرب وطباعهم ولغتهم ونمط تدينهم، ومسافة ردود أفعالهم، سواء من المعايشة الميدانية بين ظهرانيهم أو من خلال التقارير الاستعلاماتية وملاحظات الرحالة والأنثروبولوجيين.
- اختلاط الخبرة العسكرية بالحدس الدبلوماسي والسياسي عند معظم الفاعلين.
- معرفة دقيقة بمعطيات التاريخ والحضارة، وخاصّة بالمعطيات الخرائطية والجغرافية من تضاريس ومناخ.
- الانتماء إلى الأيديولوجية الاستعمارية التي كانت ممارسة سياسية، وتحولت بعد مؤتمر برلين الثاني في عام 1878 إلى منظومة قناعات كاملة تخترق أحزاب اليمين واليسار على حد سواء، وتخترق الفكر الإمبراطوري، كما الجمهوري والليبرالي، كما الاشتركي في إنكلترا وفرنسا خاصة. ولم تكن هذه المنظومة تراهن على التوسع الترابي والمجالي فقط، بل كانت تبحث أيضًا عن فتح أسواق جديدة للاستثمار المالي والصناعي ونهب المواد الأولية من المستعمرات[30].
- التقاء مصالح بين مدرسة "الهند الاستعمارية" عند البريطانيين وبين ما يعرف بأنصار الثأر من الفرنسيين الذين ظلوا تحت وجع "الألزاس-لورين" يطمحون إلى إحياء أمجاد فرنسا.

الفاعلون المضادون: محاولات التصدي والمقاومة

ليس من السهل القول بوجود "فاعلين مضادين" لاتفاقيات سايكس- بيكو، ولكن ليس من السهل أيضًا نعت جميع القوى المعارضة لفحوى الاتفاقيات في بلاد المشرق بالعجز أو التواطؤ أو اللامبالاة.

وإن وجب تخيّر مجموعة المعارضين فهم فقط الساسة الأتراك والماسكون بالسلطة من جماعة الاتحاد والترقي، ولا سيّما الثلاثي طلعت وأنور، وجمال بصفة خاصة، غير أن معارضة حكومة الثلاثي للاتفاقية كان في إطار الرغبة في مواصلة إحكام القبضة على بلاد العرب، وليس من باب معارضة المشروع الاستعماري الذي لم تتفطن إليه الاستعلامات العثمانية إلا بعد أن أذاع سره البلاشفة. وعند نظم خيوط الاتفاقية، وعندما كان سايكس وبيكو يهيئان لاستكمال مشروع التقسيم في عام 1916، كان جمال باشا قد نصب المشانق للزعماء العرب في ساحة البرج ببيروت في 6 أيار/ مايو، أي قبل 10 أيام من إمضاء الاتفاقية.

ولا يمكن أيضًا أن نعدّ البلاشفة في روسيا، والذين كشفوا أمر الاتفاقية من الفاعلين المضادين بالمعنى الحقيقي والكامل؛ لأن همّهم كان كشف بطلان السياسة القيصرية ودخول حرب "إمبريالية" خاطئة، ولم تكن لديهم إستراتيجية معاكسة، وخصوصًا أن هدفهم المعلن آنذاك هو مقاومة الثورة البيضاء المضادة.

ساهمت عملية فضح الاتفاقية في خريف عام 1917 في بلورة المواقف من مشروع التقسيم الاستعماري في المنطقة. ويمكن أن نصنّف الفاعلين المضادين إلى قسمين:

الأول: هو السلطة الشريفية لفيصل ولأبنائه، والتي راهنت على حسن نيّات الإنكليز، ثم على الشق المناصر منهم لقيام "كيان عربي". وهؤلاء كانت معارضتهم للاتفاقية مرتبطة بمكانتهم وطموحاتهم بوصفهم عائلة نبيلة، تطمح إلى نيل الحكم بعد تحريكها الثورة ضد الأتراك. لذلك اقتصرت ردّات الفعل على التصدّي السياسي من ناحية، وعدم التفريط في بلورة كيان الدولة الشريفية الموعودة.

---

30 Gilbert Comte, *L'Empire triomphant: 1871–1936*, tome 1 :Afrique occidentale et équatoriale (Paris, Denoël, 1990); Charles-Robert Ageron, *France coloniale ou parti colonial?* (Paris: PUF, 1978).

الثاني: يضم المقاومين الفعليين لتطبيق الاتفاقية والمتصدّين للمشروع الاستعماري "الإنكلوفرنسي" أو الصهيوني. وهؤلاء فيهم الساسة، وفيهم الأبطال العسكريون الميدانيون.

الشريف حسين (1854 – 1931)

الشريف حسين الهاشمي من مواليد عاصمة الخلافة العثمانية إسطنبول في عام 1270هـ/ 1854م. وكان والده الشريف عليٌّ حينها منفيًا فيها، وهو أمر يختزل علاقة الريبة بين الأتراك العثمانيين وبين العائلة الشريفية في الحجاز.

نشأ الحسين في الأستانة، فتعلّم التركية، ونال تحصيلًا أوليًا من القرآن، ثم رجع إلى مكة، حيث واصل تحصيله الديني والعلمي. وقد عاش شبابه في وقع الهيمنة التركية، وهو ما بوّأه فيما بعد لقيادة الثورة العربية ضد الأتراك العثمانيين بداية من حزيران/ يونيو 1916. وقد حاول الاستقلال بإمارة مكة، لكن آل سعود تمكنوا من طرده منها في عام 1924. واستقر في قبرص. وكان شبه منفيٍّ إلى أن توفاه الأجل في عام 1350هـ/ 1931م، عن عمُر يناهز السابعة والسبعين، فدفن في القدس تنفيذًا لوصيته.

كان الشريف حسين يراهن كثيرًا على التحالف مع بريطانيا، وخاصة على حسن نيّاتها السياسية. وقد بدأت الاتصالات منذ 1914 بين الأمير عبد الله بن الشريف حسين واللورد كيتشنر[31]. وقد نال وعودًا بالاعتراف باستقلاله على رأس دولة عربية في ما يعرف ببروتوكول دمشق في عام 1915، وهو مراسلاته مع السير هنري مكماهون قبل الشروع في إعلان الثورة ضد الأتراك. ولاحت له تلك الوعود ثابتة غير أنها لم تكن إلا وعودًا هلامية فضفاضة.

وقد نال الشريف حسين ثقة الزعماء السياسيين في الشام ومصر وحصل على دعمهم، فكان رمزًا من رموز "حلم" تكوين الدولة العربية المستقلة بعد أربعة قرون من السيطرة العثمانية.

لا تزال الآراء مختلفة حول حقيقة مواقف الشريف حسين؛ أكانت هي الرغبة الموضوعية في تحقيق حلم الدولة العربية المستقلة أم تحقيق حلمه الأُسَري؟ فقد كانت معارضته لسايكس-بيكو بديهية، لكنها لم تكن حثيثة وفعّالة على ما يبدو. وهو ما جعل غالبية المهتمين يسارعون بنعته بالضعف حينًا، والتواطؤ مع الإنكليز حينًا آخر. وهي أحكام ارتبطت بالسياقات السياسية والأيديولوجية أشدّ من ارتباطها بسياقات الفهم التاريخي والتأويلي.

لقد نجحت جيوش الشريف حسين التي بلغت زهاء 70 ألف محارب أغلبهم من القبائل، بعد أن انضم إليها المتطوعون من الشام وفلسطين. وكانت نجاحات الشريف وأبنائه مرموقة في تدمير خطوط سكة حديد الحجاز، والسيطرة على ميناء العقبة خلال تشرين الأول/ أكتوبر 1917، والمساهمة في طرد القوات التركية من بلاد الشام والساحل السوري اللبناني، ثم إعلان قيام الحكومة العربية في دمشق.

علم الشريف حسين بفحوى اتفاقية سايكس-بيكو في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، وتلقّى رسالة في الغرض من جمال باشا في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917[32]. ومن أبرز ما جاء فيها:

31 الموسى، **الحركة العربية**، ص 181؛ سليمان الموسى، **الثورة العربية الكبرى: وثائق وأسانيد** (عمّان: دائرة الثقافة والفنون، 1966)، ص 15-16؛ فتحي صفوة، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية**، ج 1 (بيروت: دار الساقي، 2000)، ص 366.

32 أرشيف حكومة المملكة المتحدة: السجلات برقم (FO 686/38, FO 686/75, CAB 27/23)، شوهد في 2017/4/18، في:
http://discovery.nationalarchives.gov.uk

"إننا اليوم نعيش أشدّ الصفحات غموضًا وشكوكًا في تاريخ الإسلام [...] وهنالك زاوية واحدة يمكن منها تبرير ثورتكم لمصلحة العرب، وذلك إمكان تأسيس حكومة عربية مستقلة ستضمن بهيبتها استقلال الإسلام وكرامته ورفعته. ولكن أي نوع من الاستقلال يمكنكم أن تتصوروا العربية تقوم بعد تدويل فلسطين[33]. لقد أعلنت ذلك حكومات الحلفاء بصراحة وبصورة رسمية، مع وضع سورية تحت السيطرة الفرنسية تمامًا، وجعل العراق بأسره جزءًا من الممتلكات البريطانية؟ وكيف ستتمكن حكومة كهذه من تقرير مصير الإسلام؟

لعلكم لم تفكروا في هذه النتائج في البداية. ولكنني آمل أن يظهر لكم مشهد الاحتلال البريطاني لفلسطين. هذه الحقيقة عارية [...]".

ويحاول بعض المؤرخين إنصاف الشريف حسين بالقول إنه لم يعلم بكامل فحوى اتفاقية سايكس - بيكو؛ لأن جمال باشا ألمح إلى بعض أجزائها فقط. ولقد عاب زعماء القومية العربية فيما بعد تمادي الشريف حسين في موالاة البريطانيين، حتى بعد أن كشف البلاشفة أمر الاتفاق السري، وبعد أن حاول الأتراك جذبه إلى صفوفهم. والواقع أن الشريف كان آنذاك في حالة اللاعودة، وخصوصًا أن لورنس كان يقود الجيوش والإمداد بالعتاد والأزياء والأموال من المكتب العربي الإنكليزي بمصر.

فيصل بن الشريف حسين (1883 – 1933)

هو فيصل بن حسين بن علي الهاشمي، من أشراف مكة. ولد في الطائف، ونهل من تربية البادية وقيمها في التعليم القرآني والفروسية على عادة أجواد العرب. وكان إلى جانب العربية يحذق مثل والده وإخوته اللغة التركية التي تعلمها والده في الأستانة، ثم متّن بها معارفه لما تحول في عام 1896 ليقيم بإسطنبول مع أبيه الشريف حسين في شبه إقامة جبرية. وقد دعّم زاده اللغوي ببعض الإنكليزية والفرنسية، وقد آب إلى مكة في عام 1909، بعد تعيين والده شريفًا عليها. واضطلع بدور التأطير العسكري لردع القبائل المتمردة ضد الأتراك وضد سلطة الشريف حسين، ثم انتُخِب في مجلس "المبعوثان" نائبًا عن جدّه. وقد كانت هذه التجربة "البرلمانية" سببًا في تمكّنه من ناصية الشأن السياسي واختلاطه بنابهي الأتراك والعرب من أصحاب النفوذ السياسي عشية الحرب الكبرى.

ولم يكن فيصل بمعزل عن توجهات والده الإستراتيجية. فقد كان يثق في الإنكليز، وربطته بلورنس علاقة متينة، وكان من رموز الثورة العسكرية على الأتراك. فقد حقق انتصاراته، وطرد الحاميات التركية من مكة والمدينة والطائف وجدة وينبع، ثم العقبة. ونجح بفضل لورنس في استعمال المتفجرات لتلغيم جسور سكة الحديد ومحطات القطار. ودخل دمشق في مظهر المظفّر بالنصر[34]. وبُويع زعيمًا للحكم العربي في سورية، لكنه كان ضحية لاتفاق سايكس - بيكو؛ أولًا لأنه خسر الحكم على سورية، وثانيًا لأنه اتهم بخذلان الحركة العربية.

لقد دام حكم فيصل في سورية 18 شهرًا أعلن فيها قيام حكومة عربية في دمشق رأسها علي رضا الركابي، وقام بتعيين جميل المدفعي حاكمًا لعمّان، وعلي جودت الأيوبي حاكمًا لحلب، وشكري الأيوبي حاكمًا عسكريًا لبيروت وكان ذلك دون رضا الإنكليز، وقد أثار حفيظة الفرنسيين خاصة.

33 ورد التعريب في هذه الصيغة، وهو من عمل الدبلوماسي والمؤرخ العراقي نجدة فتحي صفوة، وقد عرّب رسالتي جمال باشا إلى الشريف حسين في الصفحات 105 - 113 من كتابه، والمقصود بـ "العربية" بلاد العرب (The arabian\ l'arabie)، انظر: فتحي صفوة، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية**، ج 3، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 1998)، ص 105 - 113.

34 **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص 186 – 188.

العملة النقدية خلال العهد الفيصلي بسورية

وأُسست لبنات الدولة باستصدار العملة، وإحداث دواوين للبريد، وإدارة للمعارف والأوقاف والعدلية[35]. وفي 8 آذار/ مارس 1918 أُعلنَ الأمير فيصل ملكًا من قبل المؤتمر السوري العام وحصل على مبايعة شعبية[36].

وقد أجاد خلال العهد السوري أداء دور الحاكم ودور الدبلوماسي، فقد شارك في مؤتمر السلم بباريس وتمكن من عرض أفكار والده أمام المؤتمر في 6 شباط/ فبراير 1919 مبينًا أنه جاء ممثلًا "لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الترك تلبية منه لرغبة بريطانيا وفرنسا لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط الإسكندرونة ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوبًا، معترفًا باستقلالها وسيادتها بضمان من عصبة الأمم".

كان فيصل يرفض رفضًا باتًا أن يحكم بلدًا لا يطلّ على البحر، لذلك كان رافضًا لتسوية سايكس-بيكو بداهة، وكان متحمّسًا للثأر لمقتل الزعماء العرب. فهو الذي صدع بالقول المأثور "طاب الموت يا عرب" في أيار/ مايو 1916، بعد إعدام الزعماء القوميين في ساحة المرجة، لكنه هو أيضًا من ترك سورية بعد معركة ميسلون وفرّ بحرًا.

يعاب على فيصل عدم صموده، وقبوله بإنذار الجنرال غورو المهين، ومسارعته بالتسليم، ومغادرته سورية. وهو أمر فيه خلاف ووجهات نظر متباينة بين من يرى الأمر رجحان عقل وواقعية سياسية، حتى لا تتم استباحة أملاك السوريين وأعراضهم من جيش مسلّح بالطائرات والدبابات، وبين من يعدّه خيانة ولهثًا وراء الحكم (بعد توليه عرش العراق في عام 1921)، وتبعية للاستعمار الإنكليزي. وقد توفي في رحلة علاج بسويسرا في عام 1933 في أوضاع غامضة نسبيًا، ودُفن في بغداد.

يوسف العظمة (1884 – 1920)

من مواليد مدينة دمشق عام 1884. وقد نشأ في أسرة عريقة من بكوات الشام وأعيانه. وقد درس في مدرسة الرشدية، ثم التحق في سن الثالثة عشرة بالمدرسة الإعدادية العسكرية، ثم التحق بإسطنبول بالمدرسة الحربية العسكرية ليتخرج برتبة ملازم في سن العشرين، ثم تدرّج في الرتب العسكرية، ليصبح رقيبًا في عام 1907، ونال في أواخر عام 1909 شرف الالتحاق بألمانيا ضمن بعثة دراسية. ودامت رحلته التعليمية العسكرية مدة عامين، ليعود ويعين ملحقًا عسكريًا في القاهرة التي كانت آنذاك ملجأ النخبة الشامية واللبنانية المعارضة للهينة التركية وللمركزية وسياسة التتريك.

اكتسب يوسف العظمة دُربة ومهارة إثر مشاركته في حرب البلقان في 1912 خلال التحاقه بقوات أنور باشا في الدردنيل، وكان يحسن التركية ونصيبًا من الألمانية. ثم التحق بعد هزيمة الأتراك وخروجهم من الشام بالجيش العربي بقيادة فيصل. عُيّنَ برتبة ضابط في بيروت ومتّن هناك معرفته باستعمال نظام "الشيفرة" في الرسائل. ثم انتقل في عام 1919 إلى دمشق، وعُيّنَ قائدًا لأركان الجيش، ثم سُميَ وزيرًا للحربية في أيار/ مايو 1920. فقام بتأسيس نواة جيش عصري ضمّ زهاء عشرة آلاف جندي. وعلى الرغم من قصر المدة التي أشرف فيها على الوزارة، فقد سعى إلى غرس عقيدة قومية عربية في الجيش الناشئ[37]. وهناك خلاف في تقييم موقف يوسف العظمة من الاجتياح الفرنسي لسورية تطبيقًا لروح معاهدة سايكس - بيكو؛ فهناك من يعيب على

---

35 يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي** (بيروت: دار النهار، 1986).

36 خيرية قاسمية، **الحكومة العربية بدمشق** (دمشق: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).

37 المرجع نفسه، ص 205 .

يوسف العظمة قلة الواقعية وروح الهواية، وخصوصًا أنه كان يفتقر إلى الذخيرة والسلاح، وهناك من يعده أيقونة للنضال والدفاع عن الشرف؛ فقد استبسل واستشهد ورفض الانصياع لإنذار الجنرال غورو، والذي نصّ على ضرورة:

- وضع السكة الحديدية تحت تصرّف الفرنسيين على نحو مطلق.
- التعامل بالعملة التي فرضتها فرنسا.
- حلّ الجيش العربي وإلغاء التجنيد الإجباري.
- قبول الانتداب الفرنسي.

وقد انساق يوسف العظمة مع الموقف الشعبي والقومي الرافض للاحتلال الفرنسي، وخاض معركة ميسلون[38] على الرغم من تفاوت القوتين في العدة والعدد (ثلاثة آلاف جندي عربي في مواجهة 9 آلاف جندي مسلحين بالمدافع والدبابات ومخفورين جويًا بعشر طائرات)، وسقط شهيدًا في موقعة خان ميسلون الشهيرة في 24 تموز/ يوليو 1920. وعُدَّت وفاة هذا القائد العسكري من الناحية الرمزية رفضًا مبدئيًا عربيًا لاتفاقيات سايكس - بيكو الشهيرة.

عبد الرحمن الشهبندر (1879 - 1940)

من رجال السياسة الذين طبعوا تاريخ سورية الوطني، فقد كان بمنزلة العقل المخطط للثورة السورية الكبرى في منتصف العشرينيات.

عد التعليم الكلاسيكي سافر إلى لبنان لدراسة الطب في الجامعة الأميركية في بيروت عام 1902. عمل أستاذًا وطبيبًا لطلاب الجامعة عينِها في بيروت، كما كان ناشطًا سياسيًا وخطيبًا للجمعية العلمية العربية[39].

عاد إلى دمشق عام 1908. وكان من النخبة الإصلاحية التي طالبت باللامركزية في الإطار العثماني، ثم أصبح مناهضًا للحكم العثماني في بلاد الشام، وهو ما جلب له التتبعات والمنفى الاختياري في العراق ومصر والهند.

وإلى جانب مهارته العلمية والسياسية ولع بالصحافة في مصر، وتولّى رئاسة تحرير جريدة **الكوكب** القريبة من الإنكليز. وفي هذا الصدد كان الشهبندر من ضمن النخبة الشامية التي أحسنت الظن بالإنكليز على أساس التحالف ضد الأتراك، وإعانة العرب تقنيًا وعسكريًا للمضي في الاستقلال. وقد ساند السياسة الإنكليزية في مطلع الحرب، وساند ثورة الشريف حسين، ودعا إلى التطوع ضمن جيوش فيصل على قاعدة "التحالف من أجل الاستقلال".

وسطع نجم الشهبندر سياسيًا مع قدوم لجنة "كينغ-كراين" الأميركية عام 1919، والتي جابت أنحاء سورية الكبرى لاستطلاع رأي مختلف الأطراف، والحساسيات الدينية والإثنية في مصير المنطقة، ومستقبل نظام الحكم. وقد كان الشهبندر صاحب كاريزما وقدرة على الزعامة والتأثير. وهو ما أهله للانضمام في أيار/ مايو 1920 إلى حكومة هاشم الأتاسي، متقلدًا منصب وزارة الخارجية السورية.

وقد كان من المناهضين الحركيين لمطامع الاحتلال ولاتفاقية سايكس-بيكو. وبعد استقراره بمصر عاد إلى دمشق عام 1922؛ ليتزعم الحركة الاستقلالية المناهضة للانتداب الفرنسي. وقد تمّت محاكمته[40] ونفيه عدة مرات، وأسّس عام 1924 حزب الشعب

---

38 Boutros Dib (dir), *Histoire du Liban* (Paris: Éditions Philippe Rey, 2006);

صبحي العمري، **ميسلون نهاية عهد: أوراق الثورة العربية** (قبرص/ لندن: دار رياض الريس للنشر، 1991)، ص 165 - 168.

39 حسن الحكيم، **عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1985)، ص 487.

40 **مذكرات عبد الرحمن الشهبندر** (دمشق: دار الإرشاد، 1967)، ص 228.

السوري الذي كان يطالب باستقلال سورية، وإسقاط الانتداب ومختلف المعاهدات الاستعمارية، وإقامة جمهورية سورية منتخبة. وكان الشهبندر من محركي الانتفاضات الوطنية في النصف الأول من العشرينيات، وخاصة عام 1925 بالشام وجنوب سورية (دير الزور). وأقام تحالفًا وثيقًا مع إبراهيم هنانو قائد المقاومة بالساحل السوري، ومع فوزي القاوقجي محرك الانتفاضة ضد الفرنسيين في حماة، ومع سلطان الأطرش زعيم المقاومة بجبل الدروز.

وإثر تراجع الحراك الثوري عام 1926 غادر الشهبندر سورية فارًا من بطش الفرنسيين ومن الأحكام الصادرة ضده غيابيًا. ولم يعد إليها إلا في عام 1937، متزعمًا جبهة معارضة بروتوكول 1936 للمطالبة بالاستقلال التام لسورية، وإسقاط مخلفات اتفاقية سايكس-بيكو.

وبعد إلغاء حكم الإعدام، عاد عبد الرحمن الشهبندر إلى دمشق في 11 أيار/ مايو 1937، واستقبِلَ بصفة جماهيرية، وقام بعدة جولات خطابية.

وقد اغتيلَ عبد الرحمن الشهبندر في تشرين الأول/ أكتوبر 1940، بتهمة المس بالمقدسات، وهي حجة واهية استعملها خصومه. وكان الشهبندر من الفئة المستنيرة الحداثية التي ناهضت الاستعمار عامة وسايكس-بيكو بعقلية علمانية تفصل بين الدين والسياسة. وهو سلاح واجه به الأمير فيصل عندما برّر قبول الأمور الواقع من خلال شرعية أصوله المنتمية لآل البيت. فعارضه بأنه ابن البلد، ومن ثمّ فقد كان يضع الشرعية الوطنية سابقة على الشرعية الدينية والسّلالية[41].

وليس من السهل أن يقع تصنيف هذه الشخصية ضمن الفاعلين المضادين؛ لأن مسار الشهبندر لم يكن فريدًا؛ إذ تشابهت أدواره مع لفيف مهم من النخبة السورية التي انتمت إلى جيل صدمة سايكس-بيكو وميسلون، وهو أمر واجهنا أيضًا في تخيّر شخصية إبراهيم هنانو.

إبراهيم هنانو (1869 – 1935)

من مواليد محافظة حلب عام 1869. وهو من عائلة ميسورة ذات أصول كردية، لكن ولاءه كان للعروبة. وقد قاوم اتفاقيات سايكس-بيكو، وكان من رموز مقاومة الاحتلال الفرنسي بسورية.

درس بمسقط رأسه في "كفر تخاريم" ثم بحلب، ومنها تحوّل إلى إسطنبول لدراسة الحقوق. وقد دخل سلك القضاء في إسطنبول وأرضروم، ثم عاد للعمل في منطقة حلب برتبة قاضي تحقيق. وقد تولى عدة مسؤوليات محلية في حلب ونواحيها، ثم انتُخب نائبًا عنها في المؤتمر السوري العام بدمشق خلال العهد الفيصلي (1919 – 1920)، وكان مناهضًا صريحًا للنيّات الاحتلالية الفرنسية بسورية، والتي انبنت على قاعدة اتفاقيات سايكس-بيكو[42].

وبعد معركة ميسلون برز هنانو بتزعم المقاومة في جبال إدلب وسمعان وحلب[43] عام 1920 و1921. وكان من المبكّرين بالمقاومة العسكرية الميدانية للاحتلال الفرنسي، وانتهج تكتيك حرب الجبال والهجومات السريعة والخاطفة لمناوشة الفرنسيين وزعزعة

41 دعد الحكيم، **رسائل عبد الرحمن الشهبندر 1879 – 1940: تاريخ أمة في حياة رجل** (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2002)، ص 303.

42 خير الدين الزركلي، **الأعلام** (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص 41 – 42.

43 فايز قوصرة، **الثورة العربية في الشّمال السوري ثورة إبراهيم هنانو** (دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008).

استقرارهم. وقد عرض عليه الزعيم البلشفي لينين المساعدة لإضرام سلسة من الانتفاضات ضد الفرنسيين والإنكليز. وبعد إخماد الانتفاضات السورية انتهج هنانو مسلك المقاومة السياسية الحزبية وأصبح زعيمًا للكتلة الوطنية السورية.

شخصيات أخرى

هناك عدة شخصيات على غرار جميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، وياسين الهاشمي، وجعفر العسكري، وساطع الحصري، وصالح العلي، كانت ضد الاتفاقيات وتصدّت لها. لكن يصعب تصنيفها ضمن الفاعلين الأساسيين المضادين للاتفاقية بسبب تغير المواقف بسرعة، أو بسبب الضبابية والغموض، أو بسبب حداثة السن، زمن انعقاد اتفاقية أمين الحسيني الذي حارب ضمن القوات العربية. وبرز دوره فيما بعد ضمن سجل المقاومة الفلسطينية للاستيطان الصهيوني، ومن أمثلة الحالات صعبة التصنيف بسبب غموضها، ما يلي:

عزيز علي المصري (1880 – 1965)

وهو عسكري وسياسي من أصل شركسي مصري، ويلقبه البعض بالعربي؛ بسبب ميولاته القومية ودوره في حركة التحرير العربية سياسيًا وعسكريًا.

بعد التحصيل الابتدائي والثانوي في القاهرة التحق بالكلية العسكرية في إسطنبول، وتخرّج فيها برتبة ضابط أركان، وخاض عدة حروب ومعارك في اليمن وطرابلس والمغرب. وكان مشهودًا له بالكفاءة الحربية[44]، وانضمّ مبكرًا إلى جمعية الاتحاد والترقي، وشاركها انقلابها العسكري عام 1908، ثم انحاز كليًا إلى العروبة وفكرة الاستقلال، فانتظم في صلب الجمعية القحطانية، وكان من أبرز مؤسسيها والفاعلين فيها. وقد مر أيضًا بتجربة الانتماء إلى جمعية العهد السرية، واشتهر بمساندته للشريف حسين والثورة العربية، لكنه سرعان ما اختلف معه ومع الأمير فيصل؛ بسبب عدم ثقة عزيز المصري في وعود الإنكليز. وكان قد علم بالاتفاقات السرية التي عقدت بين الفرنسيين والإنكليز لاقتسام بلاد الشام والعراق. وحاول أن يتحالف من جديد مع الأتراك العثمانيين ومع الضابط التركي فخري باشا قائد الجيش العثماني في الحجاز، وخسر بذلك ثقة الشريف حسين. ولم ينل رضا الأتراك فيصعب بذلك تصنيفه ضمن الفاعلين المضادين للاتفاقية بسبب تذبذب بعض مواقفه وغموضها وتغيير التحالفات بسرعة.

تعطينا محاولتنا البروزوبوغرافية حول الفاعلين المضادين جملة من الاستنتاجات؛ من أبرزها:

- عدم انتماء الفاعلين إلى فضاء منسجم جغرافيًا وثقافيًا، فنخب الحجاز كانت تفتقر إلى الخبرة السياسية. وفي المقابل، كانت نخبة الهلال الخصيب تفتقر إلى التوازن بين المطامح السياسية والمؤهلات الموضوعية لتحقيقه.
- وجود نوع من القطيعة بين التحصيل العسكري والخبرة السياسية. فالفاعلون هم إما عسكر أو ساسة وهي نقيصة كبرى، أدت إلى ضعف ردّات الفعل وعدم تكشّف الخطر الاستعماري الأنكلوفرنسي والصهيوني في أوانه.
- اختلاف أنماط الفعل، فقد قام الساسة بعمليات التصدي للاتفاقيات، وقام العسكريون بمحاولات المقاومة الميدانية، لكنها كانت من دون فاعلية كبرى، بسبب تفاوت موازين القوى.

44 Majid Khdduri, *Arab Contemporaries: The Role of Personalities in Politics* (Baltimore: Johns Hopkins Université Press, 1973), p. 10.

- عدم تجانس الأصول والطباع والأداء بين الحجازيين والسوريين والعراقيين. وقد لاح خاصة عند تكوين الحكومة العربية في دمشق، والصراع الخفي على مواطن النفوذ.
- عدم انسجام الأيديولوجيات وتقطّعها بين الولاء القبلي والقطري والقومي، ووضوح الفارق بين أداء الضباط المتكونين في جمعية العهد والعربية الفتاة، وبين الساسة المنتمين إلى حزب اللامركزية الإداري، وبين الأيديولوجيا الهاشمية التي تمزج بين العروبة والإسلام و"الشريفية".

خاتمة

يساورنا الاعتقاد أنّ هذا التقصّي "السّيري الجماعي"، والذي انتهى إلى تحليل بروزوبوغرافي حول فهم عملية الفعل وردّة الفعل على اتفاقية سايكس - بيكو الشهيرة. ومن ثمّ تقديم عناصر تأريخية لمزيد من الفهم والتفسير والتأويل، وهي مهمة المؤرخ الأساسية اليوم. إذ ليس من واجبه أن يقوم بعملية التبرير أو التشهير.

لقد انحصر التركيز كثيرًا في الأدبيات التاريخية كما المذكرات على اتفاقية سايكس-بيكو، وعلى الخرائط والتقسيم. والحال أن الاتفاقية هي نتاج منظومة استعمارية ارتبطت بنهم تقسيم العالم بعامة، وتركة الإمبراطورية العثمانية بخاصة، كما كانت متأثرة بإستراتيجية إفراد فلسطين بوضع خاص لتيسير عملية الاستيطان. ومن ثمّ بلورة وعد بلفور، وتحقيق حلم إنشاء كيان الدولة الصهيونية.

لا تزال لعبة الخرائط التي دارت بالأمس في المكاتب المغلقة تشعل لظى الحرب في الشرق الأوسط. وما واقع سورية والعراق اليوم والشرق الأوسط المفتت المتشنج المنفجر، إلا تواصل لتلك التسوية التي أريد بها ظاهريًا إحلال السلم، وهي في باطنها إيقاد لنار الحرب من قناة السويس حتى خليج البصرة.

المراجع

العربية

- الحكيم، حسن. **عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده.** بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1985.
- الحكيم، دعد. **رسائل عبد الرحمن الشهبندر 1879 – 1940: تاريخ أمة في حياة رجل.** دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2002.
- الحكيم، يوسف. **سوريا والعهد الفيصلي.** بيروت: دار النهار، 1986.
- الزركلي، خير الدين. **الأعلام.** بيروت: دار العلم للملايين، 1992.
- صفوة، فتحي. **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية.** ج 1. بيروت: دار الساقي، 2000.
- ________. **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية.** ج 3. ط 2. بيروت: دار الساقي، 1998.
- العمري، صبحي. **ميسلون نهاية عهد: أوراق الثورة العربية.** قبرص/ لندن: دار رياض الريس للنشر، 1991.
- قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية بدمشق.** دمشق: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.
- قوصرة، فايز. **الثورة العربية في الشّمال السوري ثورة إبراهيم هنانو.** دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008.
- **مذكرات رستم حيدر.** تحقيق فتحي صفوة. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988.
- **مذكرات عبد الرحمن الشهبندر.** دمشق: دار الإرشاد، 1967.
- الموسى، سليمان. **الثورة العربية الكبرى: وثائق وأسانيد.** عمّان: دائرة الثقافة والفنون، 1966.
- ________. **الحركة العربية: سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908–1924.** ط 4. عمّان: دار ورد للنشر والتوزيع، 2013.
- ________. **لورنس والعرب: وجهة نظر عربية.** عمّان: وزارة الثقافة، 1992.

الأجنبية

- Ageron, Charles-Robert. *France coloniale ou parti colonial?* Paris: PUF, 1978.
- Arnaud, Claude. "Le retour de la biographie: d'un tabou à l'autre." *Le débat.* no. 54 (1989).
- Autand, Françoise. *Prosopographie et genèse de l'État moderne, actes de la table-ronde C.N.R.S et E.N.S.J.F.* Paris: Rue d'Ulm, 1986.
- Baumont, Maurice. *Gloires et tragédies de la Troisième République.* Paris: Hachette, 1956.
- Bourdieu, Pierre. "L'illusion biographique." *Actes de la recherche en sciences sociales.* no. 62-63 (juin 1986).
- Cloarec, Vincent. "L'Entente cordiale et la question syrienne, 1904 - 1918." *Relations internationale.* no. 93 (printemps 1998).
- Comte, Gilbert. *L'Empire triomphant: 1871–1936.* tome 1 :Afrique occidentale et équatoriale. Paris, Denoël, 1990.

- d'Andurain, Julie. "La Méditerranée orientale durant la Grande Guerre, nouvel enjeu entre la France et la Grande-Bretagne." *Cahiers de la Méditerranée.* vol. 81 (2010).
- ————————. "Le général Gouraud, parcours d'un colonial (1867-1946)." *Outre-mers.* tome 98. no. 370 (1er semestre 2011).
- Dallin, Alexander. *Russian diplomacy and Eastern Europe, 1914 - 1917.* New York: King's Crown Press, 1963.
- Dib, Boutros (dir). *Histoire du Liban.* Paris: Éditions Philippe Rey, 2006.
- Dosse, François. *Le Pari biographique.* Paris: La découverte, 2005.
- Khdduri, Majid. *Arab Contemporaries: The Role of Personalities in Politics.* Baltimore: Johns Hopkins Université Press, 1973.
- Laurens, Henry. *La Question de Palestine,* Tome Premier 1799-1922, L'invention de la Terre sainte. Paris: Fayard, 1999.
- ————————. *Le Grand Jeu: Orient arabe et rivalités internationales.* Paris: Armand Colin, 1991.
- Laures, Michel. *T.E Lawrence avant l'Arabie 1888 - 1914.* Paris: L'Harmattan, 2002.
- Lawrence, Thomas Edward. *Les Sept piliers de la sagesse.* Paris: Payot, 2002.
- Levi, Giovanni. "les usages de la biographie." *Annale ESC.* vol. 44, no. 6 (1989).
- Mahjoub, Ali. *L'établissement du protectorat Français en Tunisie.* Tunis: Publications de l'universite de Tunis, 1977.
- Millet, Hélène (ed.). "Informatique et prosopographie." Actes de la table-ronde. *Annales de démographie historique.* Paris: 1986.
- Mohamed–Gaillard, Sarah & Maria Romo-Navarette (dir). *Des Français d'outre-mer.* Paris: Presses universitaires de la Sorbonne, 2005.
- Nicault, Catherine. *Une Histoire de Jerusalem 1850 - 1967.* Paris: CNRS Editions, 2008.
- Robbins, Keith. *Sir Edward Grey: A Biography of Lord Grey of Fallodon.* London: LCassell, 1971.
- The Papers of Sir Mark Sykes, 1879 - 1919. An introduction to the online edition, accessed on 18/4/2017, at: http://www.britishonlinearchives.co.uk/9781851171507.php

محمد جمال باروت | Mohammed Jamal Barout[1]

من اتفاقات سايكس - بيكو إلى معاهدة لوزان:
عقد التحولات وآثاره البنيوية في نشوء الدولة في المشرق العربي

مقدمة

تُعدّ المرحلة الفاصلة بين توقيع اتفاقات سايكس - بيكو السرية (أيار/ مايو 1916) إبان الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حول اقتسام المشرق العربي قبل انهيار الدولة العثمانية، مرورًا بتوقيع معاهدة سيفر (1920)، وحتى توقيع معاهدة لوزان (24 تموز/ يوليو 1923)، مرحلةً حاسمة في التحول العالمي من نظام الإمبراطوريات في العالم إلى نظام الدول الذي يستوحي في شكله الأساس القومي الأوروبي للدولة أو شكل الدولة - الأمّة Etat-Nation الأوروبي، التي مثّلت الوحدة الأساسية للنظام الدولي الذي أرسته معاهدة وستفاليا (1648) بعد حرب الثلاثين عامًا (1618-1648).

انهارت في هذه المرحلة ثلاث إمبراطوريات متعددة القوميات؛ هي الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية النمساوية – المجرية، والإمبراطورية الروسية - القيصرية. وفي الوقت الذي تمكنت فيه الثورة البلشفية من تحويل الإمبراطورية الروسية القيصرية إلى إمبراطورية سوفياتية شيوعية، فإن الإمبراطوريتين النمساوية – المجرية والعثمانية اللتين كانتا قد دخلتا في مرحلة احتضار قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى تفككتا إلى نظام الدول.

مثّل انهيار هذه الإمبراطوريات الكبرى الجامعة أساس وجهة النظر التي ترى في حقبة انهيار الإمبراطوريات الثلاث" نهاية العصر الوسيط النهائية، وميلاد عصر جديد" يقوم على نظام الدولة - الأمّة . لقد كان كل منها مركزًا لكرسي رسالي إمبراطوري ديني كوني؛ فكانت إمبراطورية آل هابسبورغ وريثة السيادة الكونية للكنيسة الرسولية الكاثوليكية التي شكلت معالم أوروبا العصر الوسيط، وإمبراطورية آل رومانوف في روسيا وآل عثمان وريثتي الإمبراطورية اليونانية - الرومانية الشرقية القديمة، من زاوية انتماء روسيا القيصرية إلى كنيسة القسطنطينية البيزنطية، إضافة إلى وراثة الإمبراطورية العثمانية مركز العالم الإسلامي، وتكريس السلطان - الخليفة في مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) خليفةً للمسلمين في العالم يضاهي منصب البابا بالنسبة إلى الكاثوليك.

وبهذا المعنى، يمكن فهم انهيار هذه الإمبراطوريات التي ترى كل منها نفسها مركز دين رسالي عالمي بصفتها "خاتمة نهائية للعصور الوسطى الأوروبية" على حد تعبير جورج قرم. فالمواجهة بين الإمبراطورية والدولة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة في الغرب التي كان من ثمارها معاهدة وستفاليا، وانبثاق نموذج الدولة الحديثة ذات السيادة، ونشوء أساس نظام دولي جديد تشكل الدولة - الأمّة وحدته الأساسية، ستجد تتمتها النهائية في تعميم الصراع بين الدول القومية الأوروبية والإمبراطوريات كلها. وفي هذه العملية، مثلت نتائج الحرب العالمية الأولى ما يمكن فهمه بنهاية المواجهة بين الإمبراطوريات والأمم، والتي انتهت بتفكك الإمبراطوريات لمصلحة

1 باحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السوري الحديث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
Researcher in modern Syrian social, economic, and political history at the ACRPS, Qatar.

نظام الدول - الأمم، لكن لتتحول الدول الأوروبية القومية "الديمقراطية" المنتصرة في الحرب على الإمبراطوريات "الاستبدادية" والخانقة لشعوبها في مرحلة هيمنة "عصر القوميات" على روح العصر إلى نوع من دول قومية إمبراطورية أو استعمارية[2].

اتفاقات 1914 - 1915 الممهدة لاتفاقات سايكس - بيكو وما بعدها

تصور الأدبيات التاريخية المشرقية العربية عمومًا، بما فيها كثير من الأدبيات التاريخية المحترفة، المناطقَ العربية في الدولة العثمانية والدولة العثمانية نفسها على أنها ضحية لاتفاقات سايكس - بيكو، غافلةً عما مهدت له الاتفاقات العثمانية - الأوروبية نفسها من هذا المصير. وهو ما يثير السؤال: ما الذي سبق سايكس - بيكو؟ وكيف مهدت الدولة العثمانية نفسها لها؟

لن يمكن فهم اتفاقات سايكس - بيكو بمعزل عما سبقها من اتفاقات قريبة جدًا من الناحية الزمنية لها، وهي اتفاقات 1913 - 1914 العثمانية – الأوروبية. وفي هذا السياق، كانت اتفاقات سايكس - بيكو مجرد حلقة، لكنها حلقة مفصلية في تقرير مصير المناطق العربية العثمانية، وإن تعرضت لتعديلات وتغييرات بعضها جوهري على مستوى نطاق التقسيم، ويجب وضعها في سياق تاريخي أعم نسبيًا هو سياق سنوات التحول أو عقد التحولات ما قبل إبرام معاهدة لوزان.

كي نفهم "سنوات التحول" تلك المحصورة بين اتفاقات سايكس- بيكو (1916) ومعاهدة لوزان (1923) في آسيا التركية والعربية العثمانيتين، لا بد من التوقف عند ما سبقها من اتفاقات 1914 - 1915 العثمانية مع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وقبلها إيطاليا. لقد وضعت اتفاقات 1914 - 1915 العثمانية أسس اقتسام آسيا العثمانية، وحل المسألة الشرقية، وما فعلته اتفاقات سايكس – بيكو لم يكن في وجه من أبرز الوجوه سوى تكريس لمناطق النفوذ تلك التي اشتملت عليها الاتفاقات العثمانية - الأوروبية قبل الحرب. فحوّلت منطقة النفوذ الألمانية فيها بعد دخول الدولة العثمانية الحرب (آب/ أغسطس - تشرين الأول/ أكتوبر) إلى جانب ألمانيا إلى كل من فرنسا وبريطانيا، على أساس التخلص من الدولة العثمانية نفسها وليس في إطارها، بما يمكّننا من وصف الفترة 1914 - 1923 بعقد التحولات الجيوسياسية الكبرى. وهو ما يتطلب التوقف عند المفاصل الأساسية فيها من ناحية آثارها. ونكثف هذه التطورات بما يلي:

- **أولًا**: اندلاع الحربين البلقانيتين الأولى والثانية (1913 و1914)، وانفصال البلقان العثماني عن الدولة العثمانية في دول مستقلة. كانت عملية تأكّل ممتلكات الدولة العثمانية في البلقان قد بدأت منذ الثورة اليونانية (1821)، واضطرار الدولة العثمانية إلى الاعتراف باستقلالها بموجب معاهدة (أدرنة) في العام 1829، وحتى استقلال بلغاريا التام (1908) بصفة رسمية، وضم النمسا في العام نفسه بصورة رسمية للبوسنة والهرسك وأوكلت لها معاهدة برلين (1878) حق إدارتها تحت السيادة الاسمية للسلطان العثماني. ولكنّ وتائر هذه العملية لم تتسارع إلا بعد استقلال دول البلقان واعتراف مؤتمر لندن (كانون الأول/ ديسمبر 1912) باستقلال آخر دولة منها وهي ألبانيا[3]، ثمّ مع اندلاع الحربين البلقانيتين قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى. ونتج من هاتين الحربين تحول شعار "البلقان للبلقانيين" إلى حقيقة سياسية ملموسة في قيام دول مستقلة تحتذي نموذج الدولة - الأمّة. وهو ما حوّل بؤرة التنافس الأوروبي حول المسألة الشرقية من البلقان إلى آسيا الأناضولية والعربية العثمانيتين التي حلّت مكان البلقان أو "تركيا الأوروبية" بؤرة للتنافس الدولي، بعد أن كان قد تقرر اقتسام أفريقيا العثمانية بموجب الاتفاق الفرنسي - البريطاني (1904)(مصر البريطانية مقابل مراكش الفرنسية).

---

2 جورج قرم، **أوروبا والمشرق العربي، من البلقنة إلى اللبننة، تاريخ حداثة غير منجزة** (بيروت: دار الطليعة، 1990)، ص 17.

3 تشارلز ييلافيتش وبربارا ييلافيتش، **تفكيك أوروبا العثمانية، إنشاء دول البلقان القومية، 1804 - 1920**، ترجمة عاصم الدسوقي (القاهرة: دار العالم الثالث، 2007)، ص 260 - 261.

وتحول إلى اتفاق مع إيطاليا يعطيها طرابلس الغرب، ثمّ بين إيطاليا وروسيا حول المضائق، وهو ما سيتمثل باحتلال إيطاليا لطرابلس وبنغازي، وتوقيع معاهدة "أوشي" مع الدولة العثمانية (1912). كانت أول معاهدة سرية تعقدها الدولة العثمانية مع دولة أوروبية تستولي على أرض تابعة لها، وستشكل سابقة لاتفاقات 1913 - 1914 العثمانية اللاحقة مع الدول الأوروبية، قبل توقيع فرنسا وبريطانيا وروسيا لاتفاقات سايكس – بيكو (1915-1916).

۞ كانت حربا البلقان (وإن كانت الأولى منها ضد الدولة العثمانية لتكريس الاستقلال الدولي عنها، بينما نشبت الثانية بين الدول البلقانية نفسها حول الأراضي، ودخلت فيها الدولة العثمانية لمحاولة استرداد بعض الأراضي التي خسرتها) قد أنجزتا عملية فك تركيا الأوروبية عن الدولة العثمانية نهائيًا. وهو الاسم الذي كان يطلقه الأوروبيون على منطقة البلقان إلى أن جاء الجغرافي الألماني أ. زيون وأطلق عليها اسم "شبه جزيرة البلقان" (1809)[4]. لكن كانت "الغنائم البلقانية تافهة جدًا" على حد تعبير تايلور، بينما بدت تلك المعروضة في "آسيا هائلةً وعظيمة"؛ أي في آسيا التركية التي تبقت في حوزة الدولة العثمانية مع جيب أوروبي صغير من "تركيا الأوروبية"[5]. ومن هنا غدت منطقة البلقان بعد استقلالها عن الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية - المجرية "مسرحًا ثانويًا للعمليات الحربية خلال سنوات الحرب الأربع"[6]، وتحولًا تجاه الدفع نحو تركيا الأسيوية الأناضولية والعربية.

۞ خسرت الدولة العثمانية بنتائج الحرب البلقانية "أراضي يبلغ مجموع مساحتها 167312 كم2، و6282000 نسمة، أو ما يعادل 33 لواء تشتمل على 158 قضاء"[7]. وهو ما يزيد على ربع من تبقى من سكانها وما يزيد على 10 في المئة من أراضيها. وإضافة إلى الخسائر السابقة في أوروبا كانت هذه الأقاليم هي "الأكثر تقدمًا في الزراعة والصناعة والتجارة في الإمبراطورية، وتتمتع بمستويات معيشة أعلى من المعدّل الوسطي للإمبراطورية"[8] وكان ذلك يعني خسارتها "جميع ولاياتها الأوروبية فيما عدا تراقيا"[9].

۞ وعلى مستوى العلاقات التركية - العربية العثمانية، غدت الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب البلقانية الأولى "عبارة عن أتراك الغرب وعرب الشرق"[10]، يضاف إليها نسبة كبيرة من الأرمن. بمعنى أن نسبة السكان العرب والأرمن قد زادت في ما تبقى من الأراضي العثمانية بعد الحربين البلقانيتين بالنسبة إلى السكان الأتراك[11]. وهو ما سيكون له أبلغ الأثر في اندلاع المشكلتين العربية والأرمنية، يضاف إليها المشكلة الكردية البازغة في آسيا العثمانية التي برزت بقوة خلال سنوات التحول تلك، ولا سيما في كردستان العراق وفي الجزء الجنوبي الشرقي من الأناضول.

---

4 ميشين فيهيم، من مقدمته لكتاب محمد م. الأرناؤوط، **البلقان: من الشرق إلى الاستشراق** (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014)، ص 9 - 10.

5 أ. ج. ب. تايلور، **الصراع على سيادة أوروبا 1848 - 1918**، ترجمة فاضل جتكر (أبوظبي/ بيروت: كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009)، ص 652، 658، 666، 695.

6 بيلافيتش وبيلافيتش، ص 321.

7 "خسرت الدولة العثمانية قسمًا كبيرًا من ممتلكاتها"، كانت مساحة أملاكها قبل الحرب 185160 كم2، وسكانها 6997646 نسمة فبقي فيها بعد الحرب الأولى بموجب معاهدة لندن 9168 كم2 و162399 نسمة. ولكنها عادت واستردت في الحرب الثانية أملاكًا مساحتها 16201 كم2 وسكانها 725000 نفس فصارت مساحتها الآن 25369 كم2 وسكانها 234800 نفس"، يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231 - 1922**، ترجمة عدنان محمود سلمان ومراجعة محمود الأنصار، مج 3(بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010) ص 220 - 221، قارن بـ: محمد كرد علي، "البلقان وحربها المشؤومة"، **المقتبس**، مج 8، ج 2، العدد 85 (1914/2/1)، ص 103.

8 دونالد كواترت، "عصر الإصلاحات 1812-1914"، في: خليل إينالجيك ودونالد كواترت (محرران)، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، ترجمة قاسم عبده قاسم، مج 2 (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007)، ص 499.

9 ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية** (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 116.

10 أوزتونا، مج 3، ج 4، ص 221.

11 الحصري، ص 202.

❊ ويعود بروز هذه المسائل في عصر التحول من الإمبراطوريات إلى نظام الدول، ومن الإمبراطوريات إلى عصر القوميات المتأخرة في العالم العثماني الآسيوي العثماني الأناضولي - العربي، إلى أن آسيا الأناضولية وآسيا الشامية الشمالية العليا كانتا تضارعان في كثير من الوجوه ما دعي بـ "فسيفسائية" البلقان؛ من ناحية التعقد الإثني واللغوي والمذهبي لاجتماعها، فكانت تضم شعوبًا وجماعات كبيرة في المناطق التركية والمتجاورة التي يقطنها الأتراك والعرب والأكراد واليونانيون والسريان والآشوريون.

❊ **ثانيًا:** مع تحول بؤرة الصراع حول حل "المشكلة الشرقية" من "البلقان" إلى آسيا الأناضولية والعربية العثمانيتين، ارتفعت وتيرة التزاحم الأوروبي حول اقتسامها في مناطق نفوذ اقتصادية - سياسية. وتمثلت الحقيقة السياسية هنا بأن الدولة العثمانية نفسها كانت طرفًا مباشرًا في اقتسام ما تبقى من أراضيها العثمانية بين الدول الأوروبية المتنافسة، مواصلةً نهج الاتفاقيات السرية الذي عبرت عنه اتفاقية أوشي بينها وبين إيطاليا. وهو ما يعني أن اقتسام اتفاقات سايكس - بيكو "السرية" لآسيا العثمانية قد سبقه عقد تلك الاتفاقات بين الدولة العثمانية وكل من روسيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا عليها بصورة" سرية" أيضًا، واعتراف الدولة العثمانية بمناطق نفوذ اقتصادي - سياسي لكل منها. ثمّ أبرمت اتفاقات أخرى بين كل واحدة من هذه الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية. ووقعت هذه الاتفاقات في زمن قياسي يراوح بين أربعة أشهر وأقل من سنة، بما يعبر عن تسارع وتائر التزاحم الأوروبي على اقتسام النفوذ في ما تبقى من أراضي "الرجل المريض".

❊ **ثالثًا:** لن يكون ممكنًا فهم اتفاقات 1913 - 1914 "السرية" واتفاقات سايكس – بيكو "السرية"، بمعزل عن فهم الاتفاق الإنكلو - فرنسي (1904) والاتفاقات العثمانية - الأوروبية اللاحقة التي تلته حتى الحربين البلقانيتين. كان الاتفاق الإنكلو - فرنسي تقاسمًا لمناطق السيطرة والنفوذ؛ إذ اعترفت فيه فرنسا لبريطانيا بموقع ممتاز ومصالح خاصة في مصر، مقابل اعتراف إنكلترا بموقع فرنسا ومصالحها الممتازة بمراكش[12]. وقد دخلت إيطاليا في لعبة التقاسم، وعبر سلسلة اتفاقات سرية ما بين إيطاليا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وبين إيطاليا وروسيا، حصلت إيطاليا على الاعتراف بحقها بطرابلس الغرب من بريطانيا مقابل مصر، ومن فرنسا مقابل مراكش، ومن روسيا مقابل المضائق[13]. وفي الأخير احتلت إيطاليا طرابلس الغرب وبني غازي وضمتهما إليها في شباط/ فبراير 1912، ونظمت الملاحق السرية لمعاهدة أوشي الموقعة بين الحكومتين الإيطالية والعثمانية تنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على ولايتي طرابلس وبنغازي للمملكة الإيطالية فالجزر الاثنتي عشرة "الإيجية" التي كانت تؤلفها "ولاية جزائر بحر سفيد" بمعنى "ولاية جزائر البحر الأبيض"، ووقعت معها الحكومة العثمانية معاهدة أوشي (1912) لاجئة فيها إلى ملاحق سرية بين الدولتين نصت على تنازل الحكومة العثمانية لإيطاليا عن طرابلس وبني غازي لإيطاليا، بدعوى أنها لا تستطيع الدفاع عنهما، وأنها أعطت الاختيار التام لهما مقابل ذكر اسم السلطان في خطب الجمع والأعياد[14]؛ فكانت هذه المعاهدة أول معاهدة سرية تبرمها الدولة العثمانية مع دولة أوروبية لتنظيم التنازل عن سيادتها.

❊ وعلى خلاف اتفاقات سايكس – بيكو التي فضحها البلاشفة بعد "ثورة أكتوبر 1917"، ظلت هذه الاتفاقات سرية إلى أن كشف عنها المؤرخ التركي يوسف حكمت بابور في العام 1951. وفي ما يخص القسمين العربي والتركي من آسيا العثمانية، فإن الاتفاقات العثمانية - البريطانية بين (26 آذار/ مارس 1914 و29 يوليو/ تموز 1936) تضمنت تنازل الدولة العثمانية عن "حقوقها ومطالبها" في قطر والبحرين والكويت مع بقاء الكويت تحت السيادة الاسمية للدولة العثمانية لكن من دون أي تدخل لها في شؤونها، مع اعتراف

12 المرجع نفسه، ص 169.

13 المرجع نفسه، ص 177.

14 المرجع نفسه، ص 184 - 193.

الدولة العثمانية بالاتفاقات الثنائية السابقة بين بريطانيا وشيخ الكويت، واتفاقية المحميات وحضرموت وكذلك إبرام اتفاق سري آخر مفصل تناولت أحكامه الملاحة في شط العرب عبر لجان بريطانية - عثمانية، وامتياز الملاحة في نهري الفرات ودجلة، وامتيازات السكك الحديدية بالأناضول، وعن رهن تمديد السكك الحديدية.

۞ وقد كثف ساطع الحصري خلاصة هذه الاتفاقات السرية باعتراف الدولة العثمانية بقيام أربع مناطق؛ منطقة بريطانية ومقفلة في وجه الألمان، في غرب بحيرة بكشهري بولاية إزمير، ومنطقة ألمانية مقفلة أمام البريطانيين بين البحيرة المذكورة وحدود ولاية الموصل شرقًا، وكذلك قيام منطقة مشتركة تكون فيها لبريطانيا الأولوية في الري والملاحة النهرية في بلاد ما بين النهرين، كما تكون فيها لألمانيا أولوية في السكك الحديدية، ومنطقة بريطانية مقفلة في وجه الألمان وهي منطقة شط العرب والخليج[15]. وكان لكل اتفاق عثماني مع كل من هذه الدول ما يوازيه من اتفاقات ثنائية بين تلك الدولة ودول أخرى على مسمع ومرأى من الحكومة العثمانية. ومن هنا وضعت اتفاقات 1914 - 1915 أسس اقتسام آسيا العثمانية، لكن اتفاقات سايكس – بيكو (1916) ومن ثمّ قرارات مؤتمر سان ريمو (نيسان/ أبريل 1920) ونصوص معاهدة سيفر الخاصة بمصير ممتلكات الدولة العثمانية (10 آب/ أغسطس 1920) حددت اقتسامها السياسي المباشر. أقرت الحرب العالمية الأولى واتفاقاتها بطبيعة الحال ما كان مقررًا لكل من فرنسا وبريطانيا، غير أنها أبطلت ما كان مقررًا لألمانيا وقسمتها ما بين فرنسا وإنكلترا، "ولذلك يمكن القول إن أسس اقتسام البلاد العربية المذكورة كانت قد تقررت قبل الحرب العالمية الأولى، تحت علم الحكومة العثمانية نفسها"[16].

من اتفاقات سايكس - بيكو إلى اتفاقات سايكس - بيكو المعدّلة: مؤتمر سان ريمو

عبّر التحول من اقتسام آسيا العثمانية في مناطق نفوذ بموجب الاتفاقات العثمانية السرية مع كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا في العامين 1913 و1914 إلى اقتسامها "السياسي" المباشر في اتفاقات سايكس – بيكو السرية بدورها بين كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا، عن هذا التحول الأوروبي في حل المسألة الشرقية من البلقان إلى تركيا العثمانية الآسيوية. وجاءت تعديلاتها في مؤتمر سان ريمو (نيسان/ أبريل 1920) فيما يمكن تسميته باتفاقات سايكس – بيكو المعدلة؛ نتيجة للصراعات الفرنسية - البريطانية لتكرس الاقتسام الإنكلو - فرنسي للمشرق العربي أو لبلاد الشام "التاريخية".

وبنتائج هذا المؤتمر أطلق البريطانيون يد القوات الفرنسية في القضاء على حكومة المملكة السورية العربية بعد معركة ميسلون في 24 تموز/ يوليو 1920، ومن ثمّ الاحتلال الفرنسي العسكري المباشر لسورية في تموز/ يوليو 1920. وجاءت أحكام معاهدة سيفر (آب/ أغسطس 1920) لترسم وحدات التنظيم الجيوسياسي الجديد للأراضي العثمانية، إلى أن حطمت الحركة الكمالية بنودها الأناضولية، وأرغمت الحلفاء على توقيع معاهدة لوزان التي كرست نظام الدول في الأراضي العثمانية السابقة.

مثلت اتفاقات سايكس - بيكو (1916) تعبيرًا مباشرًا عن تحول حل المسألة الشرقية، على أساس اقتسام آسيا العثمانية في مناطق نفوذ، إلى اقتسامها السياسي المباشر بعد نهاية الحرب. وسجلت هذه الاتفاقات تحولًا في اتفاقيات 1914 - 1915 الأوروبية التي ترجمت الاتفاقيات العثمانية - الأوروبية السرية الموازية لها بتحويل مناطق النفوذ الألمانية التي نصت عليها إلى كل من فرنسا وبريطانيا. كما

15 المرجع نفسه، ص 203 - 223.

16 المرجع نفسه، ص 227.

سجلت نوعًا من إدخال لاعب دولي جديد إليها هو إيطاليا في ما يمكن عدّه ملحقًا غير مباشر لاتفاقات سايكس – بيكو. وهو ما تمثّل بتعديل اتفاقية لندن البريطانية - الإيطالية (1915) المكملة على المستوى الثنائي البريطاني- الإيطالي لاتفاقيات 1914 - 1915 في اتفاقية سان جان دي موريين St. Jean de Maurienne (نيسان/ أبريل 1917) بين كل من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، والتي أعطت إيطاليا الحق في ألبانيا وأراضي البلقان فضلًا عن نصيب معقول في الأراضي العثمانية بعد تقسيمها، ولا سيما إزمير التي كانت تقطنها أغلبية يونانية، وبعض المناطق الأناضولية الأخرى مقابل انخراطها في الحرب. وما كان مبهمًا من "حقوق" إيطاليا في اتفاقية لندن (1915) في أراضي آسيا العثمانية جرى تحديده في اتفاقية سان جرمان دي موريين، واعترفت فيه فرنسا وبريطانيا لإيطاليا بالحصول على أجزاء واسعة من أراضي آسيا العثمانية في الجنوب الغربي من الأناضول، ولا سيما ولاية إزمير والقسم الأكبر من ولاية قونية مقابل موافقتها على اتفاقات سايكس - بيكو. وبرزت هنا في ألوان خريطة الاقتسام "المنطقة الخضراء" كمنطقة إيطالية، إلى جانب "المنطقة الزرقاء" (الفرنسية) وتشتمل على الساحل السوري، من صور إلى طوروس، بما في ذلك جبل لبنان، ثمّ تنحرف شمالًا شرقًا لتضم مجرى الفرات الأعلى وقرابة نصف كردستان وأرمينيا إضافة إلى ديار بكر وخربوت وكيليكيا، و"المنطقة الحمراء" (البريطانية) وتشتمل على بلاد الرافدين السفلى حتى النواحي العليا من بغداد، إضافة إلى بعض المناطق المحاذية لإيران، فضلًا عن منطقة الخليج، و"المنطقة السمراء" ضمن حدود فلسطين التاريخية كمنطقة مدولة، ومنطقة (أ) التي تشتمل على ولايات دمشق وحلب والموصل، ومنطقة (ب) التي تقع بين فلسطين والحدود المصرية وصولًا إلى خليج العقبة، اللتان كان يفترض بهما أن تكونا من نصيب دولة عربية، مع بقاء المنطقة الأولى تحت "النفوذ الفرنسي" والمنطقة (ب) تحت "النفوذ البريطاني"[17].

بين اتفاقات سايكس - بيكو الفرنسية - البريطانية السرية وملحقها غير المباشر في اتفاق سان جان دي موريين مع إيطاليا، ثمّ اتفاقيات سان ريمو (نيسان/ أبريل 1920) التي يمكن وصفها باتفاقية سايكس - بيكو المعدلة بعد الاتفاق الفرنسي - البريطاني الجديد بين لويد جورج وكليمنصو على تعديل اقتسام بلاد الشام والعراق في ضوء بروز مشكلة الاستحواذ على نفط الموصل، وإدخال اليونان في حصة التقاسم وحتى معاهدة سيفر (آب/ أغسطس 1920)، جرت أكبر عملية إعادة تقسيم جيوسياسي شامل للأراضي العثمانية بين الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب وفق الاتفاقات السرية السابقة والمعدلة، وقرقعة القوى الدولية على الأرض، ولا سيما منها فرنسا وبريطانيا وبدرجة ثانية إيطاليا التي أقدمت على احتلال أضاليا، ثمّ أدخلت اليونان في عمليات السيطرة على الأرض في إزمير وهو ما كان يعني تخلي الفرنسيين والبريطانيين عن وعدهم لإيطاليا بإزمير. وكان الحلفاء في تقسيمهم لما تبقى من الإمبراطورية العثمانية قد استرشدوا بـ "أن يعدوا أرضًا يونانيةً كل ما يمت بصلة لليونان في تركيا وأوروبا، سواء من جهة اللغة أو الجنس، ويضموها على هذا الأساس إلى بلاد اليونان". ولم يجدوا صعوبة في أن يضموا إلى اليونان تساليا ومقدونيا وتراقية الشرقية لكن المعضلة تمثلت بإزمير، فسمحت فرنسا وإنكلترا لليونان بإنزال قواتها في إزمير (15 نيسان/ أبريل 1919)، قاطعين الطريق على الإيطاليين الذين كانوا يتطلعون إلى السيطرة عليها[18].

كان مؤتمر سان ريمو قد توصل في 25 نيسان/ أبريل 1920 إلى تسوية القضايا العامة الناتجة من انهيار الدولة العثمانية. وكان قد وقع قبله بقليل اتفاقية تقاسم المصالح النفطية التي عرفت باتفاقية لونغ - بيرانجيه التي حددت بدقة مصالح كل من فرنسا وبريطانيا

---

17 بيلافيتش وبيلافيتش، ص 325، 354 - 355. قارن بـ: رياض الصمد، **تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين** (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر،1999)، ص 76؛ قارن بـ: إدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، مراجعة جورج كتورة، ج 1 (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2002)، ص 341 - 344.

18 هـ أ. ل. فشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789-1950)**، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط 9 (القاهرة: دار المعارف،1993)، ص 579 - 580.

في نفط روسيا ورومانيا، ولا سيما في نفط العراق، وحصلت فيها فرنسا على حصة تبلغ نسبة 25 في المئة من نفط الموصل، ليتم تعديل اتفاقات سايكس - بيكو. وكان ما شمله هذا التعديل، بسبب النفط هو اعتراف فرنسا لبريطانيا بالموصل في اتفاق لويد جورج - كليمنصو وتوقيع اتفاق بريطاني - فرنسي يستبدل القوات البريطانية في سورية بقوات فرنسية، مهد لتقويض فرنسا للحكومة العربية بدمشق، واحتلالها المباشر للمنطقة المخصصة للدولة العربية في اتفاقات سايكس - بيكو السابقة. وهو ما شكل منطقتين انتدابيتين فرنسية على سورية وبريطانية على العراق (وفلسطين)، وضعت أساس تحول الحدود بينهما إلى خطوط سياسية بين الانتداب البريطاني على العراق والانتداب الفرنسي على سورية[19]. وهذا الأمر أثار استياء الولايات المتحدة؛ بسبب عدم مراعاة مصالحها بأن تكون لها حصة في النفط. وفي النهاية، جاءت اتفاقية سان ريمو مغطية كل قضايا انحلال الدولة العثمانية، فأبقت على السلطان العثماني خليفة في القسطنطينية تهدئةً لمشاعر مسلمي الهند، وكرست احتلال الحلفاء لتركيا الأوروبية ومنطقة المضائق، وقررت إنشاء دولة أرمنية على البحر الأسود، وتخلت بموجبها تركيا عن سورية وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية وجزر بحر إيجة[20].

معاهدة سيفر وموقعها في معاهدات ما بعد الحرب

وُضعت معاهدة سيفر بموجب تسوية الصراع على نفط الموصل بناء على مقررات سان ريمو، وأُرغم السلطان بقوة المدافع على توقيعها في 10 آب/ أغسطس 1920. وتضمنت موادها تنظيمًا دوليًا جديدًا شاملًا للأراضي من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، مكرسة في العديد من موادها المكاسب الأوروبية الاستعمارية السابقة ما قبل الحرب. وفي خصوص الأراضي العثمانية التركية الآسيوية بما فيها الأراضي العثمانية العربية في المشرق العربي، فقد نصت المعاهدة على احتمال قيام دولة كردية بعد نحو ستة شهور من طلب الأهالي ذلك، وإقامة دولة أرمنية مستقلة في شرقي الأناضول، ودولة سورية ودولة عراقية، ودولة حجازية تكون عاصمتها مكة. هذا فضلًا عن إعطاء كامل منطقة "التراث" بصفة نهائية إلى اليونان باستثناء منطقة إزمير التي وضعت لمدة خمس سنوات تحت الإدارة اليونانية، بينما أعطيت إيطاليا إضافة إلى جزيرتي رودس وكاستلوريزو Castellorizo التي تمثل الجزء الشمالي من أضاليا الغنية بمناجم الفحم، وتدويل المضائق (الدردنيل والبوسفور). وقد نصت المعاهدة على قيام قوة منتدبة بتنظيم دول سورية ولبنان والعراق، أمّا فلسطين فلم تنص المعاهدة على قيام دولة تنظمها قوة منتدبة، بل عهد بإدارة فلسطين إلى قوة منتدبة تعمل على إنشاء "وطن قومي لليهود"[21].

أمّا على صعيد العلاقة بين معاهدة سيفر ومعاهدات السلام الأخرى، فلقد كانت معاهدة سيفر العثمانية جزءًا من معاهدات أقرها مؤتمر السلام بباريس (افتتح جلساته في 18 كانون الثاني/ يناير 1919)، والذي أسفر عن معاهدات سميت بمعاهدات السلام، وتمثّل أثرها بتغيير خريطة أوروبا وآسيا العثمانية السابقة، وصدرت في سياق فرض معاهدة فرساي (28 حزيران/ يونيو 1919) على ألمانيا، ومعاهدة سان جرمان أن لاي (19 أيلول/ سبتمبر 1919) على النمسا، ومعاهدة نوبيّ على بلغاريا (27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919)، ومعاهدة تريانون (4 حزيران/ يونيو 1919) على المجر. ووفق إدمون رباط لم تثر الشروط التي أملاها المؤتمر على ألمانيا وتحرير المناطق السلافية من الوصاية النمساوية – المجرية "اختلافات عميقة بين الحلفاء"، بل تمثلت الإشكالات فيما يخص اقتسام تركة الرجل

19 فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، 1920 - 1945**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)، ص62؛ دانييل يرغن، **الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار التكوين، 2004)، ص 221 - 232.

20 رباط، ج 1، ص 478.

21 قارن بتلخيص أحكام هذه المعاهدة في: قرم، ص 77-80؛ وبـ: الصمد، ص 101-104؛ رباط، ج 1، ص 478 - 479.

المريض أو أراضي الدولة العثمانية[22]. لكنّ ما يقوله رباط لا ينطبق على معاهدة تريانون (4 حزيران/ يونيو 1920) الخاصة بتقسيم هنغاريا (المجر) التي كانت تشكّل مع النمسا الإمبراطورية النمساوية - المجرية؛ إذ سلخت المعاهدة عنها ولاية سلوفاكيا التي ضمت إلى تشيكوسلوفاكيا، وولاية ترانسلفانيا التي فتحها الرومان عقب الهدنة، وولاية كرواتيا التي أضحت جزءًا من مملكة يوغوسلافيا التي صارت مؤلفة من الصربيين والكرواتيين والسلوفينيين بوصفهم ينتمون إلى أرومة إثنية لغوية واحدة. وبذلك نتج من الاتفاقية "تقطيع أوصال مملكة هنغاريا"، بينما تقلصت النمسا في المعاهدة معها إلى جمهورية صغيرة ممنوع عليها الاتحاد مع ألمانيا من دون موافقة عصبة الأمم، وحتى ألمانيا خسرت إقليمي يوبن EUPEN وملميدي لمصلحة بلجيكا[23].

من معاهدة سيفر إلى معاهدة لوزان: الحركتان الكمالية والفيصلية العربية

خلال فترة تسوية الصراعات الإنكلو - فرنسية حول تعديل الاتفاقات السرية لسايكس - بيكو، وتكريس ما يمكن تسميته باتفاقية سايكس - بيكو المعدلة، ووضع بلاد الشام والعراق تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني، حدث تطوران تاريخيان كبيران في الدولة العثمانية التي غدت فعليا دولة تركية - عربية:

الأول: تمثّل باندلاع الحركتين التحريريتين التركية (الكمالية)، والعربية (الشريفية الفيصلية) ومركزها دمشق عاصمة "الحكومة العربية" التي أعلنها القوميون العرب في أواخر العام 1918. وعلى الرغم من الصراع بين الحركتين القوميتين التركية والعربية ما قبل الحرب، فلقد تحالف بعض قوى الحركة العربية وقوى الحركة الكمالية البازغة بعد فرض قرارات الانتداب في مؤتمر سان ريمو، على أساس مواجهة ما قرره الأوروبيون لتنظيم المنطقة. وتجلى ذلك في اندلاع ثورة الشمال بسورية التي استثمرها الكماليون لتحطيم معاهدة سيفر فيما يخص أراضي الأناضول.

الثاني: تمثل بالتطبيق الإنكلو - فرنسي وفق ما أطلقنا عليه اتفاقية سايكس - بيكو المعدلة لاقتسام العراق وبلاد الشام قبل إقرار مجلس الحلفاء للانتدابات وتوزيعه لها. وقد نتج منه انسحاب البريطانيين من المنطقة المخصصة للفرنسيين في سورية الطبيعية بعد تعديل الاتفاقات، كما تخلى الفرنسيون عن مبدأ "سورية الكاملة" لهم، وتوقيع اتفاقيات مع حكومة المجلس الوطني الكبير الكمالية المنبثقة بالتخلي عن المناطق السورية الشمالية لتركيا الواقعة وفق اتفاقات سايكس - بيكو واتفاقات سايكس - بيكو المعدلة فيما عرف باتفاقية أنقرة الأولى أو اتفاقية فرانكلان - بويون (1921) التي وضعت أول أساس لتعيين الحدود السورية - التركية، وكان من أبرز نتائجها توقف ثورات الشمال والشمال الغربي في سورية ضد فرنسا نتيجة توقف الدعم الكمالي لها. وهكذا كانت عمليات التنظيم الجيوسياسي الجديد تجري في الميدان بفعل موازين القوى العسكرية الجديدة.

ما قلب معاهدة سيفر كان هو الحركة القومية التركية (الكمالية) التي استثمرت الحركة العربية وثورات الشمال السوري بكفاءة سياسيًا لتحقيق أهدافها القومية. وفي حين تمكنت هذه الحركة من تحطيم معاهدة سيفر على الأرض فيما يتعلق بالأراضي العثمانية بالأناضول، فإن الحركة العربية التي تحالف قسم كبير منها معها لم تتمكن من ذلك؛ فطبقت مقررات سان ريمو على العراق وبلاد الشام، واحتلت فرنسا سورية ولبنان، بينما فرض البريطانيون انتدابهم على فلسطين والعراق وأسسوا إمارة شرق الأردن. وبرز منذ

22 رباط، ص 353 - 354.

23 فشر، ص 564 - 565.

ذلك الوقت بوضوح التناقض في السياسة البريطانية بين وعدين؛ أولهما للعرب بتشكيل دولة مستقلة في آسيا العربية، وثانيهما الوعد القومي لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، كما برز تراجع فرنسا عن مبدأ "سورية الكاملة".

أرغمت الحركة الكمالية الحلفاء على إبرام معاهدة جديدة هي معاهدة لوزان (24 تموز/ يوليو 1923)، بينما تكرست أوضاع الحلفاء في المشرق العربي كما نصت عليها اتفاقية سيفر. وبذلك حدث التعديل الأساسي لاتفاقية لوزان فيما يخص ما نصت عليه اتفاقية سيفر في الأراضي التركية العثمانية الآسيوية التي سيطرت عليها بحكم الأمر الواقع الحركة القومية التحررية الكمالية.

وقد علق رشيد رضا على تحطيم المعاهدة وعقد مؤتمر لوزان بأن "كان الوفد التركي في لوزان أدهى الوفود وأحزمها"، "وداس في لوزان كل ما كان من عظمة هذه الدول وجبروتها وكبريائها في فرساي"[24]، بينما أخضعت هذه المعاهدة المشرق العربي إلى تلك الدول وفق ما نصت عليه معاهدة سيفر.

تألفت المعاهدة من 143 مادة، وكان من أبرز موادها الاعتراف بتركيا دولة مستقلة اعتمدت بوتيرة فورية سريعة مبدأ الدولة - الأمّة في تشكيل بنائها الجديد، وتعيين الحدود بينها وبين بلغاريا واليونان، وتنازل الدولة العثمانية عن الممتلكات العثمانية السابقة في البلاد العربية. وخرجت تركيا من معاهدة لوزان بدولة قومية مستقلة معترف بها دوليًا، وتم رسم حدود الدولة التركية مع سورية وفق ما ثبتته اتفاقية فرانكلان - بويون (1921) بتخلي فرنسا عن كيليكيا إلى الأتراك، مع بقاء مشكلة الموصل عالقة، بينما وقعت دول العراق وسورية ولبنان إضافة إلى فلسطين وإمارة شرق الأردن التي أحدثها البريطانيون، قبل المعاهدة بثلاث سنوات ونيّف قانونيًا أي بموجب القانون الدولي، تحت نظام الانتداب المطبق فعليًا قبل معاهدة لوزان. ونشأت الدول المشرقية العربية الحديثة على هذا الأساس. وأمّا نصيب من عارضها فكان القضاء على كيانه؛ وهكذا تقررت نهاية المملكة العربية بالحجاز، وسمح لابن سعود بالاستيلاء عليها.

كان من أبرز الحقائق الجيوستراتيجية - السياسية أن كرست معاهدة لوزان تحطيم مشاريع الدولة الأرمنية في الأناضول والدولة الكردية المحتملة والإدارة اليونانية لإزمير. كما خسرت سورية الفرنسية التي أقرتها معاهدة سيفر أراضيها الشمالية العليا في كيليكيا، والتي كانت جزءًا من شمالي بلاد الشام التاريخية لمصلحة الجمهورية التركية، وفق ترسيم الحدود السورية - التركية على أساس اتفاقية فرانكلان - بويون (21 تشرين الأول/ أكتوبر 1921)، وقدرت مساحة هذه الأراضي التي خسرتها سورية بنحو 18 ألف كم2 [25].

وتخلى العالم كله عن الأرمن، وكان أبرز المتخلين فرنسا والسوفيات. تخلى السوفيات عن الأرمن نهائيًا باعترافهم في اتفاقية الصداقة والتعاون مع تركيا في 16 آذار/ مارس 1921 بتبعية المناطق التي احتلها الكماليون في أرمينيا إلى حكومة المجلس الوطني الكبير. وكان عدم اعتراف موسكو بهذا الواقع هو الذي أخّر إبرام مصطفى كمال لها[26].

كانت تسويات الأرض على الميدان قد تحققت بقرقعة السلاح قبل توقيع معاهدة لوزان، وحتى إبان جلسات المداولات حول أحكامها. من الخلاصات الأساسية أن مشروع احتمال قيام دولة كردية ومشروع الدولة الأرمنية والإدارة اليونانية لإزمير قد تحطمت

24 محمد رشيد رضا، "أحوال العالم الإسلامي، مؤتمر الصلح بين الترك وأوروبا في لوزان"، **المنار**، م 24، ج 2 (16 شباط/ فبراير 1922)، ص 145-146.

25 مجيد خدوري، **قضية الإسكندرونة** (دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953)، ص 183؛ قارن بـ: أحمد عدنان العيطة، **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم** (دمشق: دار الأهالي، 2000)، ص 16-17؛ قارن بـ: عرفان الجابري في:
Irfan Jabry, *La question d' Alexandrette dans le cadre du Mandat* (Lyon: Paquet, 1940), p. 102.

26 محمد عزة دروزة، **تركيا الحديثة** (بيروت: مطبعة الكشاف، 1946)، ص 48.

قبل ذلك، ومبدأ ضمان حقوق الأقليات الذي ترافق مع اتفاقية لتبادل السكان كان جزءًا من أحكام صدقت على ما وقع سابقًا من تبادل فعلي، وأمّا حقوق الأقليات فكانت قد ديست بالتطهير العرقي والمذابح والطرد المتبادل للسكان[27].

لوزان ونظام الدول في المشرق العربي

أنهت معاهدة لوزان فصول المسألة الشرقية[28] بتصفية الدولة العثمانية قانونيًا، والاعتراف بدولة قومية تركية مستقلة ذات سيادة كاملة، بينما اعترف باستقلال دول عربية في بلاد الشام والعراق على أن توضع تحت نظام الانتداب، في صيغة غامضة تنوس بين الاستعمار المباشر أو نصف المباشر وتعزيز قيام دول مستقلة بعد فترة معيّنة في هذه المناطق العثمانية السابقة. وبذلك أرست تحول آسيا الأناضولية والمشرقية العربية من العثمانية (الإمبراطورية) إلى القومية عبر نظام الدول؛ إذ شكلت لوزان أساس نظام الدول التي ستغدو مستقلة لاحقًا، وهو ما جعل بعضهم، مثل وجيه كوثراني، يعدّها بمنزلة معاهدة وستفاليا المشرقية – الآسيوية.

لقد حددت معاهدة لوزان التطور الجيوسياسي لنظام الدول في الشرق الأدنى برمته خلال العقود التالية؛ إذ حافظ الشرق الأدنى الذي نعرفه اليوم على طابع التنظيم الدولي الإقليمي له الذي تلا الحرب العالمية الأولى، مثل أوروبا قبل العام 1989 التي حافظت على وجه "يالطا المحلية"[29].

تتمثّل نقطة التشابه بين لوزان ووستفاليا بدرجة أساسية بتعميم نظام الدولة مكان نظام الإمبراطورية، بينما ما قام بالفعل هو محاكاة لشكل نظام الدول، وليس نظام الدولة القومية من حيث الترابط بين الدولة والأمّة. لكنّ هذه الدول التي نظمتها لوزان أساسًا حاولت بفعل منطق الدولة القومية، والذي هو منطق الحفاظ على مصالحها الكيانية، أن تتقومن وسط صراع بين كيانيتها والدعوات القومية العربية الوحدوية والإسلامية التي تنفي عنها الشرعية الكيانية. وبرزت قوة المنطق الكياني الخاص للدول المنشأة في أن لوزان تحكم بنيويًا بكيانيتها المستقلة، باستثناء فصل الوحدة السورية - المصرية الاندماجية (1958-1961) التي فسخت بعد نحو ثلاث سنوات من قيامها.

لقد تطورت الدول العربية المشرقية التي اعترف لوزان باستقلالها لكن عبر وضعها تحت نظام الانتداب إلى دول مستقلة، بينما تطور الوطن القومي اليهودي برعاية الانتداب البريطاني بموجب صك الانتداب مؤسسيًا إلى دولة. وزرعت الحقائق التي تكرست قبل لوزان وصادقت عليها لوزان أساس المشكلة الكردية. وورثت سورية الانتدابية ثمّ المستقلة في هذا السياق تطورات المشكلة الكردية التي نشأت عن قيام الجمهورية التركية، ونشوء مشكلة الحدود السورية - التركية التي لم تسوّ حتى اليوم بين سورية وتركيا.

وكان من أبرز تطبيقات ما نتج من لوزان على مستوى بنية العلاقة بين السكان والدول الجديدة المنشأة هو قوانين الجنسية نسبة إلى الدول في العراق وسورية ولبنان وفلسطين[30]، وتعيينات الحدود ومحاولة ترسيمها. وهو ما يعكس منطق الدولة الحديثة المستعار من نموذج الدولة الأوروبية. وما زالت هذه التعيينات الفرنسية - الإنكليزية للحدود أساس الخلاف ومحاولة تسوية الصراعات بين

27 انظر: وجيه كوثراني، "تمثلات الهوية لدى الأتراك والعرب"، تعقيبًا على بحث سيار الجميل، "وجهة نظر عربية في مسألة الهوية"، في: مجموعة مؤلفين، **الحوار العربي-التركي بين الماضي والحاضر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 354.

28 فاضل حسين، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1985)، ص 66.

29 نادين بيكودو، **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الهادي عباس (دمشق: دار الأنصار، 1996)، ص 14 - 15.

30 قارن حول تطبيق الجنسية السورية والجنسية اللبنانية نموذجًا بـ: محمد جمال باروت، **التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 179 - 180، 189 - 190.

الدول، وبين بعضها ودولة إسرائيل التي أعلنت في العام 1948 دولة مستقلة، ونتج منها توسع إسرائيل في المنطقة المخصصة للدولة العربية وسيطرتها عليها، وتهجير الفلسطينيين من وطنهم ثمّ توسعها الترابي بعد حزيران/ يونيو 1967.

إن دراسة تطورات نظام الدول في العراق وبلاد الشام ما بعد لوزان يخرج عن نطاق قضايا الورقة، غير أن أبرز نتيجة هي أن هذا النظام قد تكوّن ثمّ تمأسس وأخذ صيغته القانونية الدولية والإقليمية خلال سنوات التحول السبع العاصفة من اتفاقات سايكس - بيكو إلى معاهدة لوزان. وما يزال نظام لوزان بصفته بنية يحكم العلاقة بين وحدات نظام الدول في منطقة المشرق العربي، وإن كانت البنية المؤسسية القانونية الدستورية قد تعرضت لتغيرات بنيوية شديدة، تتميز ببروز حركة التحول الجديدة من نظام الدول البسيطة التي أنشأتها لوزان قانونيًا إلى نظام الدول المركبة أو الاتحادية في الظاهر التي لا تعدو أن تكون نظامًا اتحاديًا طوائفيًا للطائفية السياسية.

يبدو أن منطقة المشرق العربي الواسع، بما في ذلك شبه الجزيرة العربية، مرشحة وفق مؤشرات معيّنة للانجراف فيها، بما في ذلك إعادة إنتاج مناطق نفوذ الدول التي تُعدّ خارجية بالنسبة إلى المنطقة العربية؛ مثل تركيا وإسرائيل ويضاف إليها إيران بصفتها دولًا قومية مؤسسية قوية وأكثر تماسكًا بالنسبة إلى دول العراق وبلاد الشام. وبهذا المعنى لما تزل هذه المنطقة داخل نظام لوزان من ناحية نظام الدول وما بعده أيضًا، ليس على مستوى عملية التنظيم الجارية لوحدات هذه الدول في وحدات مركبة من الناحية القانونية الدستورية فحسب، بل واحتمال نشوء دول جديدة أيضًا؛ ذلك أن نظام لوزان قد نتج منه تغيرات بنيوية سياسية وفكرية وإثنية وهوياتية واجتماعية عميقة لم تتوقف قط عن التحول والتطور. إن قسمًا كبيرًا من إشكاليات التغير البنيوي تلك يرتد إلى سني التحول السبع العاصفة تلك، وهي التي من شأن فهمها تعميق فهمنا لما يحدث في سني التحول الجديدة الجارية.

المراجع

العربية

- الأرناؤوط، محمد. **البلقان: من الشرق إلى الاستشراق.** الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014.
- أوزتونا، يلماز. **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 1231 - 1922.** ترجمة عدنان محمود سلمان ومراجعة محمود الأنصار. مج 3. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010.
- إينالجيك، خليل ودونالد كواترت (محرران). **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية.** ترجمة قاسم عبده قاسم. مج 2. بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007.
- باروت، محمد جمال. **التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، أسئلة وإشكاليات التحول من البدْونة إلى العمران الحضري.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- بيكودو، نادين. **عشر سنوات هزت الشرق الأوسط.** ترجمة عبد الهادي عباس. دمشق: دار الأنصار، 1996.
- تايلور، أ. ج. ب. **الصراع على سيادة أوروبا 1848 - 1918، ترجمة فاضل جتكر.** أبوظبي/ بيروت: كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009.
- حسين، فاضل. **محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية.** القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1985.
- الحصري، ساطع. **البلاد العربية والدولة العثمانية.** بيروت: دار العلم للملايين، 1960.
- خدوري، مجيد. **قضية الإسكندرونة.** دمشق: مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، 1953.
- خوري، فيليب. **سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، 1920 - 1945.** ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997.
- دروزة، محمد عزة. **تركيا الحديثة.** بيروت: مطبعة الكشاف، 1946.
- رباط، إدمون. **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري.** ترجمة حسن قبيسي. مراجعة جورج كتورة. ج 1. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2002.
- الصمد، رياض. **تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين.** بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1999.
- العيطة، أحمد عدنان. **أزمة الإسكندرونة وعصبة الأمم.** دمشق: دار الأهالي، 2000.
- فشر، هـ. أ. ل. **تاريخ أوروبا في العصر الحديث (1789-1950).** تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع. ط 9. القاهرة: دار المعارف، 1993.
- قرم، جورج. **أوروبا والمشرق العربي، من البلقنة إلى اللبننة، تاريخ حداثة غير منجزة.** بيروت: دار الطليعة، 1990.
- كرد علي، محمد. "البلقان وحربها المشؤومة"، مج 8، ج 2. مجلة **المقتبس**، العدد 85 (1914/2/1).

- مجموعة مؤلفين. **الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- رضا، محمد رشيد. "أحوال العالم الإسلامي، مؤتمر الصلح بين الترك وأوروبا في لوزان". **المنار**. مج 24، ج 2 (16 شباط/ فبراير 1922).
- يرغن، دانييل. **الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**. ترجمة حسام الدين خضور. دمشق: دار التكوين، 2004.
- بيلافيتش، تشارلز وبربارا بيلافيتش. **تفكيك أوروبا العثمانية، إنشاء دول البلقان القومية، 1804-1920**. ترجمة عاصم الدسوقي. القاهرة: دار العالم الثالث، 2007.

الأجنبية

- Jabry, Irfan. *La question d' Alexandrette dans le cadre du Mandat.* Lyon: Paquet, 1940.

فتحي ليسير | Fethi Lissir[1]

رهان النفط في مسار سايكس - بيكو (1916-1920)

مقدمة

هل شكّل النفط المعيار الأساسي لتقسيمات سايكس - بيكو كما زعمت الكاتبة والأكاديمية راشيل هافرلوك؟[2] وهل كانت المسألة النفطية حاضرة فعلًا عند الذين رسموا خارطة سايكس - بيكو عام 1916 كما انتهى إلى ذلك الباحث عصام سخيني في خاتمة كتابه **صراع المصالح النفطية وتأثيره في نشوء القضية الفلسطينية من بدايات القرن العشرين**؟[3]

وهل كان من بين الأهداف الإستراتيجية الجيوسياسية البريطانية، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى؛ تأمين مراقبة الثروات النفطية (بل وضع اليد عليها إذا أردنا الدّقة) في ممتلكات الإمبراطورية العثمانية المشرقيّة، وخاصة أن تأمين التزوّد بالنفط قد أصبح بعد اندلاع الحرب في قلب المشاغل العسكرية كما أكّد ذلك الكاتب فريدريك وليم إنغدال William Engdalh بكل وضوح وقوّة في كتابه **النفط: حرب قرن**؟[4]

كان في الإمكان أن نسترسل في طرح المزيد من الأسئلة وعرض المزيد من الشواهد لتأكيد أهمية معالجة ما مدى حقيقة الاعتبارات النفطيّة (ولا سيما بعد تحول النفط أثناء الحرب العالمية الأولى إلى مادة إستراتيجيّة)، في صياغة اتفاقية سايكس – بيكو، وخاصة خلال تعديلها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وما انجلت عنه تلك النهاية من تبدّلات مهمة نالت المنطقة العربية كما المشهد السياسي الأوروبي بل الدولي برمّته.

الحق أن هذه المسألة جديرة بالتّوقف عندها من خلال مساءلات واستفهامات جديدة، على الرغم من أن هذا الموضوع لا يعدّ جديدًا كما هو معروف؛ إذ شكّل مادة غزيرة لعديد البحوث والدراسات في عديد اللّغات؛ سعت جميعها، بنسب مختلفة ومتفاوتة من الطرافة والإضافة، إلى تبئير دور النّفط في تشكيل خريطة المشرق والخليج العربيين المعاصرة، وما سبق ذلك وما تلاه من تنافس وصراعات دولية حول مصادر الطاقة، وتداعيات كل ذلك على الوضع الجيوسياسي الإقليمي والدولي حتى يوم الناس هذا.

لقد تمّت مقاربة هذا الموضوع من أكثر من زاوية ومنظور، كما تم تناولها من أكثر من منهج وحقل اختصاص. ثم إن قراءتها وكتابتها قد تنوّعت، واختلفت التأويلات في شأنها، وهذا ما يدخل في نافلة القول. بيد أن الأمر الثّابت اليوم هو أن المسألة النفطية كانت ماثلة في أذهان من رسموا خريطة سايكس – بيكو، وخاصة (مع التشديد هنا على كلمة خاصّة) خلال إعادة ترسيم حدود تلك الخريطة المذكورة إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى بطلب ملحّ من بريطانيا.

---

1 أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة صفاقس، تونس.
Professor of Contemporary History at University of Sfax, Tunisia.

2 Rachel Haverlock, "Pipelines with Sand: The Middle East after Sykes-Picot," *Foreign Affairs* (May 2016).

3 عصام سخيني، **صراع النفط وتأثيره على القضية الفلسطينية في بدايات القرن العشرين** (بيروت/ عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013).

4 William Engdahl, *Pétrole, une guerre d'un siècle* (Paris: Jean-Cyrille Godefroy, 2015).

تقوم الإشكالية التي تخيّرنا مباشرتها في ورقتنا هذه على محاولة رصد رهان النفط في مسار سايكس - بيكو بما عرفه من تعرّجات بين 1916 - 1920، أي منذ توقيع الاتفاقية السريّة (أيار/ مايو 1916) وحتى مؤتمر سان - ريمو (نيسان/ أبريل 1920) الذي كرّس على أرض الواقع بنود الاتفاقية بعد التعديلات التي أدخلت عليها؛ وهي اتفاقية طرفاها قوّتان عظيمتان (بريطانيا وفرنسا بعد خروج الطرف الثالث في الاتفاقية أي الإمبراطورية الروسيّة) انتصرتا في الحرب، وكانت تشقهما تناقضات وصراعات؛ منها الخفي المضمر ومنها الصريح المعلن.

سنحاول في إطار الإشكالية التي حدّدنا معالمها العامة أعلاه الإجابة عن طائفة من الأسئلة؛ منها:

هل كان هاجس النّفط حاضرًا خلال صياغة بنود اتفاقية سايكس – بيكو؟ وكذا عند التوقيع عليها في أيار/ مايو 1916؟

لماذا قبلت بريطانيا في العام 1916 أن تكون منطقة الموصل الغنيّة بالنّفط في بلاد الرّافدين العليا ضمن حصّة فرنسا؟

ما أهم الدوافع التي حملت بريطانيا على تغيير موقفها من اتفاقية ساكس - بيكو وجعلت، من ثَمّ، لويد جورج يطالب بتعديل بنودها (بعد أن هدّد بإسقاطها) بما يخدم المصالح البريطانية في المنطقة العربية؟

لماذا قبل جورج كليمنصو بالتنازل عن الموصل لفائدة بريطانيا، وقبل أيضًا بتدويل فلسطين في موقف أحادي الجانب، لم يستشر فيه لا حكومته ولا حتى وزير خارجيته ستيفان بيشون؟

كيف قاربت الإيستريوغرافيا الفرنسية أسباب تخلي فرنسا عن الموصل، وملابسات تلك العملية، وكيف فسّرها المؤرخون في علاقة بالتوازنات الأوروبية والدولية بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى؟

صراع المصالح في الشرق الأوسط والخليج قبل سايكس – بيكو: نهاية القرن التاسع عشر - نهاية الحرب العالمية الأولى

1. قبل حدث النّفط كانت مدارات الصّراع والتنافس اقتصادية وإستراتيجية

ليس مطلوبًا منا في إطار هذا الباب المحدّد الهدف؛ التفصيل في مسألة تنافس القوى الاستعمارية الغربية حول نفط الشرق الأوسط والخليج العربي، إذ سنقتصر همّنا هنا - لاعتبارات منهجيّة - على ما له علاقة بأطماع القوى المتنافسة التي كانت تتأهب آنذاك (نهاية القرن التاسع عشر - مطلع القرن العشرين) للانقضاض على أشلاء "الرجل المريض"، واقتسامها في ما بينها وما رافق ذلك التنافس من احتقان ألقى بظلاله الكثيفة على العلاقات الدولية.

انطلق التنافس الاستعماري الأوروبي على المنطقة مع الفترة الحديثة أي مع حركة الاكتشافات الجغرافية؛ إذ تسرّب البرتغاليون إلى منطقة الخليج بقوتهم البحرية، وسيطروا عليها ضمن سعيهم لاحتكار تجارة الشّرق وتأمين الأسواق لمنتجاتهم.

تصدى العثمانيون للبرتغاليين في حركات توسّعهم خاصّة خلال الفترتين 1552 - 1554، و1557-1581. ثم كان الحضور الهولندي في المنطقة؛ إذ بعث الهولنديون عام 1602 شركة الهند الشرقية الهولندية، وتمكّنوا من تأسيس مرافئ لهم ومراكز في جميع أنحاء المحيط الهندي والمناطق الساحلية لبلاد فارس وشبه الجزيرة العربية. واصطدم الهولنديون بالإنكليز الذين كانوا يخشون أيضًا منافسة فرنسا لهم في المنطقة، وإمكان تهديد مستعمراتهم في الهند (بعد حملة نابليون على مصر عام 1898)، وخاصّة بعد تأسيس

الفرنسييّن شركة الهند الشرقية الفرنسيّة؛ ما جعلهم يردّون على الفعل ويرغمون الفرنسيين لاحقًا (عام 1904) على الاعتراف بسيادتهم على منطقة الخليج. وبذلك انحسر النّفوذ الفرنسي عن تلك المنطقة، ليتفرّغ الإنكليز بعد ذلك لمواجهة المدّ الأميركي الذي بدأ على هيئة إرساليات بشرية طبيّة، قبل أن يتخذ شكل صراع مع بريطانيا بعد سعي الولايات المتحدة الأميركية لضمان نصيبها من نفط المنطقة وعقدت اتفاقيات مع عدد من أمراء العرب.

أما خلال القرن التاسع عشر فقد احتدّ التّنافس بين أهم القوى الأوروبية على المنطقة، ولا سيما بين ألمانيا وبريطانيا العظمى من ناحية، وبين روسيا وبريطانيا من ناحية أخرى.

كانت بريطانيا تخشى التّطلعات الألمانية لمنطقة السواحل الشرقية لبلدان الخليج في نهاية القرن التاسع عشر، وفي الوقت الذي كانت روسيا تسعى هي أيضًا للوصول إلى الخليج وبعض المضائق (الدردنيل والبوسفور) حصل تقارب بين ألمانيا والإمبراطورية العثمانية. وكانت ألمانيا قد خططت لبناء خط حديدي يمتدّ من بحر الشمال إلى الكويت؛ وهو الخط الذي اشتهر باسم سكّة برلين - بغداد. وكان الهدف منه دعم النّفوذ الألماني في الولايات العربية العثمانية وتعزيزه وتسويق المنتوجات الألمانية ومحاولة إضعاف النّفوذ الإنكليزي في الهند والخليج. وهذا ما اضطرّ بريطانيا إلى ردّة الفعل، والعمل من أجل إحباط ذلك المشروع.

اهتمت روسيا القيصرية من جهتها بمدّ نفوذها في المنطقة والتسرّب إلى البحار الدافئة وتعاونت مع فرنسا في هذا الخصوص؛ بهدف إضعاف السيطرة البريطانية على المنطقة. ولكن هذه السياسة توقفت بعد هزيمة روسيا أمام اليابان عام 1902، وتوقيعها معاهدة مع بريطانيا عام 1907؛ اعترفت بموجبها بمنطقة الخليج منطقة نفوذ بريطاني.

أما بريطانيا فقد كانت ترى وجودها في الخليج العربي والشرق الأوسط عمومًا مسألة قومية حيويّة؛ بحيث اغتدى توطيد نفوذها في المنطقة جزءًا من إستراتيجيتها؛ كي تظل دولة عظمى على الركح السياسي العالمي. كما تضمنت إستراتيجيتها المذكورة منع قيام دولة أوروبيّة منافسة لها اقتصاديًا وسياسيًا[5]. وهذا ما سنبحث فيه في العنصر التالي. ولكن علينا قبل ذلك أن نشدّد هنا على أن الهدف الرئيس لبريطانيا خلال تمركزها الخليجي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؛ كان توفير الأمن العسكري للهند "جوهرة بريطانيا في الشرق الأوسط"[6] قبل المصالح التجارية وحقول النّفط.

2. فريق "المائدة المستديرة The Round Table": المفهوم الجديد للإمبراطورية البريطانية

في حدود العام 1890، شكّلت نخبة بريطانية رفيعة المستوى من خرّيجي أكسفورد وكامبريدج مختبرًا شبيهًا بما يعرف اليوم بـ Think Tank، سيصبح لاحقًا الشبكة السياسية الأشدّ تأثيرًا، مدّة قرن أو يزيد.

ولئن أنكرت تلك المجموعة، بصفة قطعية، وجود مثل هذا الهيكل؛ فإن الذين انكبّوا على البحث فيه قد وقعوا على بعض آثاره وأفكاره وأدبياته في الأوساط التي أسست الجريدة الجديدة المسمّاة **المائدة المستديرة** أو *Table Round* التي ظهرت عام 1910.

5 حامد حميد كاظم، "النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية-العربية خلال القرن العشرين"، مجلة **مداد الآداب**، مج 1 (2013)، ص 50، 579.

6 دولنت إيلوت، "حرب النفط: بريطانيا في إيران 1919"، تعريب: سارة عادل، مجلة **هيستوري توداي**، مج 31، العدد 9 (أيلول/ سبتمبر 1981).

كانت هذه المجموعة تعتقد راسخ الاعتقاد أن نظامًا "إمبرياليًا دوليًا جديدًا أشدّ دقّة ونجاعة، أمر ضروري من أجل توسعة هيمنة الثقافة الإنكلوسكسونية في قادم السنوات"(7). وكانت هذه المجموعة التي يطلق عليها أحيانًا مجموعة "المائدة المستديرة" في الأصل والمنشأ مجموعة صريحة في عدائها لألمانيا وفي تعصّبها للإمبراطورية البريطانية. كتب فليب كرّ Philippe Kerr (اللورد لوثيان Lord Lothian) وكان شخصية مؤثرة آنذاك في "المائدة المستديرة" في آب/ أغسطس 1911، ما يلي:

"هناك الآن قاعدتان للأخلاق الدولية، البريطانية أو الإنكلوسكسونية، والقارية أو الألمانية. ولا يمكن هاتين القاعدتين الأخلاقيتين أن توجدا معًا. وإذا لم يكن للإمبراطورية البريطانية ما يكفي من القوّة كي ترجّح في الواقع المبادلات السلمية بين الأمم، فإن المعايير الرجعية للبيروقراطية الألمانية ستنتصر، ومن ثمّ استحالة الإمبراطورية البريطانية نفسها إلى ضحية سطو مسلّح على غرار حادثة أغادير [...]، مسألة وقت ليس إلا. اللّهم إلا إذا كان الشعب البريطاني من القوة بحيث يمنع غرماءه المتأخرين من مهاجمته أملًا في الانتصار عليه. يجب على هؤلاء القبول بالمعايير السياسية للقوى السياسية العنيفة"(8).

كانت مجموعة "المائدة المستديرة" تنادي ببعث كومنولث للأمم Commonwealth of nations بدلًا من الاحتلال العسكري المكلف بمستعمرات الإمبراطورية البريطانية. هكذا يصبح في الإمكان تمكين الأمم الأعضاء من استقلالات وهمية؛ ما يجعل بريطانيا العظمى تقلّل إلى حدّ بعيد من التكاليف الباهظة للاحتلالات العسكرية البعيدة من الهند إلى مصر، ثم باتجاه أفريقيا والشرق الأوسط، فضلًا عن ذلك. ولقد تم استعمال مصطلح "إمبراطورية لا شكلية" أو "غير رسمية" Empire informel أحيانًا لتوصيف هذا التحوّل.

ولم تلبث هذه المجموعة التي كانت تدافع عن فكرة "إمبراطورية بريطانية متجدّدة" أن تطورت واتسعت، إذا تحلّقت حول جريدة **التايم** *Time* الشهيرة والمتنفذة شخصيات مرموقة شأن اللورد ألبيرت غري Lord Albert Grey سكرتير الشؤون الخارجية، والمؤرخ أرنولد توينبي Arnold Toynbee الذي كان في الآن نفسه عضوًا في المخابرات البريطانية، وهالفورد ج. ماكندر Halford J.Makinder من مدرسة لندن للاقتصاديات London School of Economics، والذي كان رائد اختصاص علمي جديد هو الجيوبوليتيك La Géopolitique.

هكذا كان مختبر الأفكار هذا أو خلية التفكير التي تشكّلت في أروقة فرساي عام 1919؛ النواة الأولى لما سيسمّى لاحقًا المعهد الملكي للشؤون الخارجية Royal Institute of International Affairs والذي سيسمّى أيضًا شاثام هاوس Chatham House. ما يهمنا هنا في ما نحن بصدده هو أن هذه المجموعة قد ضبطت خطة محكمة ضمن ما يسمى "لعبة كبرى" Un grand Jeu مؤداها السير ببريطانيا نحو إمبراطورية لما بعد الحرب، تتألف من رابطة أمم شكلتها بريطانيا العظمى وهيمنت عليها(9).

لقد تمثل الهدف الأكبر لمجموعة "المائدة المستديرة" في ربط الممتلكات الاستعمارية الإنكليزية المترامية الأطراف من أفريقيا الجنوبية الغنية بمناجم الذهب والألماس، إلى شمال مصر بمعبره المائي المركزي عبر قناة السويس، وأبعد من ذلك خلال بلاد الرّافدين والكويت وفارس حتى الهند، ناحية الشرق.

7 William Engdalh, "1914 – 1918 : le pétrole déjà," MEDIAPART, 11/9/2007, accessed on 29/5/2017, at: http://ow.ly/IyoS3oc7xir

8 Ibid.

9 Ibid.

وهنا تتأكد الإشارة إلى أن فكرة فلسطين يهيمن عليها اليهود، وتكون تابعة لبريطانيا تأمينًا لبقائها وديمومتها "وسط محيط عربي معاد [كذا]"، كانت من بين مكونات مفهوم مجموعة "المائدة المستديرة" المنادية بإمبراطورية متجددة[10].

إن قوة عظمى قادرة على الهيمنة على المجالات الشاسعة التي سبق ذكرها؛ ستكون في مكنتها مراقبة الموارد الأولية الإستراتيجية الأثمن، من الذهب إلى النفط الذي سيفرض نفسه ابتداءً من عام 1919 أهمّ مصدر طاقة في العهد الصناعي المعاصر.

في هذا الإطار العام، وضمن هذه الإحداثيات يمكن تنزيل السياسة البريطانية السرية قبل الحرب، والتي لن يكون من بين ضحاياها العرب والإمبراطورية العثمانية فحسب، بل كذلك أقرب حلفائهم في الحرب أي فرنسا.

3. النفط في الإستراتيجية البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى

تكثف الاهتمام البريطاني بالمسألة النفطية في إيران والخليج العربي والمناطق العربية الخاضعة للنفوذ العثماني وعلى رأسها العراق قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى. ففي 28 أيار/ مايو 1901 تمّ التوقيع على أول اتفاقية نفطية بين ايران والشركات البريطانية (وهي المسماة امتياز دراسي Darcy).

ثم انخرطت بريطانيا في تنافس مع ألمانيا للحصول على امتياز للنفط في الدولة العثمانية، ودعمت وليم كوكس دارسي William K.Darcy[11] في مفاوضاته مع السلطة العثمانية.

وكان مجيء الاتحاديين إلى الحكم في الدولة العثمانية عام 1908 في مصلحة البريطانيين؛ إذ أظهرت حكومة الاتحاد والترقي ميلًا إلى بريطانيا؛ ما سمح لها بالحصول على مركز مفضّل في مجال المنافسة.

وفي سنة 1910 تأسس البنك الوطني التركي برأسمال بريطاني، وجرت مفاوضات بعد ذلك بين البنك الألماني والبنك الوطني التركي؛ توّجت في العام نفسه بإنشاء شركة بريطانية في لندن باسم "شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة"[12]. وفي أيلول/ سبتمبر 1912 تغيّر اسم الشركة ليصبح "شركة النفط التركية" (The Turkish Petroleum Compagny T.P.C). ولقد عُدَّ تأسيس شركة النفط التركية بين بريطانيا وألمانيا تأكيدًا لمصالح بريطانيا، وضمانًا لها في المقام الأول. ذلك أن بريطانيا التي استشعرت الخطر الألماني في المنطقة قد جنحت إلى مباشرة مفاوضات، وعقد معاهدات مع ألمانيا، بوصفها أنجع وسيلة لتأمين مصالحها من ناحية، وتجنب مواجهة غير مأمونة العواقب مع ألمانيا من ناحية أخرى.

وبعد فرض بريطانيا هيمنتها على شركة النفط التركية، اتجهت همّتها إلى توسيع امتياز شركة النفط الإنكليزية - الفارسية (امتياز دارسي آنف الذكر) ليشمل العراق. ووجدت بريطانيا ذريعة لذلك خلال ترسيم الحدود بين الإمبراطورية العثمانية وفارس في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، إذ تم ضمّ منطقة صغيرة (800 ميل) كانت مشمولة بامتياز دارسي إلى الأراضي العثمانية (وهي الأراضي

10 كتب هالفوردج ماكندر عام 1919: "إن قناة السويس تؤمن مراقبة التجارة المزدهرة بين الهند وأوروبا والتي هي في متناول أي جيش يعسكر في فلسطين. ومن قبل ذلك شرع في بناء خط حديدي ما بين المدن عبر الشريط السهلي ليافا سيربط جنوب 'قلب البلد' بشماله"، انظر: المرجع نفسه.

11 وليم كوكس دراسي بريطاني من أصل كندي هاجر إلى أستراليا، حيث اشتغل مهندسًا في المناجم. عاد إلى بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر، وركز نشاطه في البحث في مجال النفط في بلاد فارس، حيث توّج جهده بالحصول على امتياز للنفط من شاه إيران، مدّته 60 عامًا، وذلك في 28 أيار/ مايو 1901، انظر: كاظم، ص593.

12 The African and Eastern Concessions Ltd.

وكانت حصص المساهمة في هذه الشركة على النحو التالي: 25% للبنك الألماني، و75% للبنك الوطني التركي.

التي ستعرف لاحقًا باسم الأراضي المحمولة (TerritoriesTansFerried) بموجب برتوكول تعيين الحدود بحق مدّ أنابيب النفط حتى الأراضي المحمولة.

لقد سعت بريطانيا - دائمًا وفق إستراتيجيتها الرّامية للحدّ من النفوذ الألماني - إلى محاولة إدخال شركة النفط الإنكليزية - الفارسية في شركة النّفط التركية، وكان لها ذلك في 19 آذار/ مارس 1914[13]؛ إذ انتزعت اعترافًا من الحكومة التركية ينصّ على أن القسم الجنوبي من العراق أصبح مجالًا حيويًا لشركة النّفط الإنكليزية – الفارسية وعلى الموافقة، في الآن نفسه، على مدّ خطّ حديدي بين الكوت ومندلي لنقل النفط المستخرج من تلك المنطقة[14].

وفي 2 حزيران/ يونيو 1914 منح الصدر الأعظم التركي امتيازًا شمل ولايتي الموصل وبغداد إلى شركة النفط التركية. وسبق للحكومة التركية أن حازت منذ 20 أيار/ مايو 2014 شركة النفط الإنكليزية الفارسية (الشركة البريطانية التي تأسست في الإمارة البحرية في 14 نيسان/ أبريل 1909)[15].

اتفاقية سايكس- بيكو (أيار/ مايو 1916): النفط الحاضر بالغياب

1. الحرب العالمية الأولى تحوّل النفط إلى مادة إستراتيجية

لقد ساهمت الحرب العالمية الأولى في تأكيد الأهمية المتعاظمة للنفط حال كونه مادّةً إستراتيجية مستقبلية؛ ذلك أن الحرب العظمى قد كشفت النّقاب عن أن النفط أصبح الوقود الرئيس للشاحنات والدبابات والطائرات والبواخر والغواصات في تلك الحرب الميكانيكية La Guerre mécanique الجديدة[16].

وقد أبانت خريطة أهم مسارح الحرب العالمية الأولى عن مدى الأهمية العظمى لجهد تأمين عمليات التزوّد بالنفط ضمن الاهتمامات والمشاغل العسكرية.

ولقد ازداد الحراك العسكري أثناء الحرب وتضخّم بفضل النّفط. فقد كان الهدف من الحملة الألمانية على رومانيا تحت إمرة المارشال فون ماكنسن Von Mac Kensen تركيز مصادر إنتاج النفط والأنابيب النّاقلة له، والتي كانت موزّعة قبل ذلك بين الإنكليز والهولنديين والفرنسيين والرومانيين، وذلك في كنف اتحاد نفطي واحد دُعي بـ "النّجمة الرّومانية" Stena Romana.

ومما يجدر ذكره هنا؛ أن رومانيا شكّلت أثناء الحرب مصدر التزوّد الوحيد المضمون لجميع القوّات الجويّة والدبابات والمصفّحات والغوّاصات الألمانية[17].

13 Philippe Tristani, "L' IraqPetroleumCompagny de 1948 à 1975: Stratégie et déclin d'un Consortium pétrolier occidental pour le contrôle des ressources pétrolières en Irak et au Moyen-Orient", Thèse de doctorat en histoire, Paris, Sorbonne, 2014, p. 42.

14 أفدنا في تقصّينا لمسألة تزايد الاهتمام البريطاني بالنّفط في الخليج وبلاد فارس بما جاء في المبحث الأول من كتاب حامد حميد كاظم الآنف الذّكر، وتحديدًا المبحث المعنون: "النفط العربي والتنافس الغربي عليه"، ص 587–595.

15 Tristani, p. 43.

16 Philippe Conrad, "Histoire et géopolitique du pétrole dans le golfe arabo-persique," Clio, accessed on 14/6/2017, at: http://ow.ly/MEhM3oczZ23

17 Engdahl, p. 6.

أما الحملة البريطانية على الدردنيل والتي انتهت بهزيمة قاسية في شبه جزيرة غاليبولي عام 1915، فقد كان الهدف من ورائها تأمين التزوّد بالنّفط القادم من الحقول النّفطية الرّوسية في منطقة باكو Bakou من أجل دعم الجهد الحربي الفرنسي – الإنكليزي. وكان السلطان العثماني قد أقرّ إثر دخول الإمبراطورية الحرب حظرًا على السفن الناقلة للنفط الرّوسي التي كانت تعبر الدردنيل.

وفي العام 1918 كانت حقول النّفط الرّوسية الغنيّة بمنطقة باكو؛ موضوعَ جهدٍ، ومساعٍ سياسية وعسكرية مكثّفة من لدن ألمانيا وكذا بريطانيا التي عمدت إلى احتلالها من باب الإجراء الوقائي، وذلك طوال أسابيع حرجة، قاطعة بذلك على الجنرال الألماني Staff النفاذ إلى مصادر نفطية حيوية. وكان حصار باكو هذا قد وجّه ضربة قاصمة وحاسمة إلى ألمانيا التي سارعت بعد أسابيع من تلك الحادثة بطلب الصلح. حصل هذا بعد أشهر قليلة فقط من فترة ساد فيها الاعتقاد أن ألمانيا متّجهة نحو نصر على الحلفاء. وهكذا تأكّد أن النّفط بات في قلب العملية الجيوإستراتيجية، بحيث ما عادت أية قوّة عالمية عظمى تشكُّ، غداة انتهاء الحرب، في الأهمية البالغة للتزوّد بالنّفط ضمانًا لأمنها العسكري والاقتصادي. وللتدليل على هذه الأهمية التي بات يكتسيها النّفط نذكر أن 40 في المئة من الأسطول البحري البريطاني أصبح يستخدم النّفط، وكان معدّل استهلاك الهجوم النهائي الإنكلو-فرانكو-أميركي على الجبهة الغربية 12000 برميل في اليوم الواحد.

ومما جاء على لسان اللورد كيرزون وزير الشؤون الخارجية البريطاني تأكيدًا للدور الحيوي الذي بات يلعبه النفط في تحديد مصير الحرب قوله: "يتّجه الحلفاء نحو النّصر على بحر من النّفط [...] لقد أصبح النفط ومشتقاته في بداية الحرب من بين الوسائل التي يؤمّن الحلفاء بواسطتها حسن سير الحرب والانتصار فيها. من دون نفط كيف كان في مقدورهم تأمين حركة الأساطيل ونقل الجيوش أو صناعة مختلف أنواع المتفجّرات؟"[18].

والنتيجة، إذًا، واضحة: إن النّفط الذي انتقل إنتاجه العالمي من 40 مليون طن قبل الحرب إلى 100 مليون طن بعدها، قد تحوّل إلى مادة إستراتيجية وازنة في الاقتصاديات العالمية والعلاقات الدولية.

وما نريد الخلوص إليه هنا من كل هذا؛ أن بريطانيا كانت واعية جدًّا بِرِهان النّفط هذا قبل الحرب. ومصداق ذلك ما خطّطت له مجموعة "المائدة المستديرة" قبل الحرب وأثناءها وبعدها، وكان بعضٌ من ذلك في اتفاقية سايكس – بيكو.

2. النفط المسكوت عنه في اتفاقيات سايكس - بيكو؟

لم يرد في البنود الاثني عشر المؤلفة للاتفاقية الإنكليزية الفرنسية الرّوسية، التي ستُعرف لاحقًا باتفاقية سايكس – بيكو ذكر للنفط لا تصريحًا ولا تلميحًا. ومن المعروف أن الاتفاقية المذكورة الموقعة بين فرنسا وبريطانيا وروسيا في 9 أيار/ مايو 1916، قد خصّت بريطانيا بنفوذ مباشر على القسم الجنوبي من العراق الذي يمتدّ من شمال بغداد حتى مصبّ دجلة والفرات، وأطلق على هذه المنطقة اسم المنطقة الحمراء، كما حصلت بريطانيا على نفوذ مباشر في ميناءَيْ حيفا وعكا في فلسطين.

أما النّفوذ الفرنسي المباشر فقد شمل سورية الساحلية، إضافة إلى منطقتي أضنه وكيليكيا التركيتين. وسميت هذه المنطقة بالمنطقة الزرقاء. هذا وقد حصلت فرنسا على نفوذ غير مباشر داخل سورية، إضافة إلى منطقة الموصل شمال العراق وسميت هذه المنطقة بالمنطقة "أ".

---

18 Ibid.

والسؤال هنا: هل قبول بريطانيا بتمركز فرنسا في ولاية الموصل كان مرادفًا لتنازلها عن نفط هذه الولاية العراقية؟ نفط يضمنه لها امتياز أيلول/ سبتمبر 1912 الذي مكنتها منه الدولة العثمانية كما مرّ بنا؟

هذه المسألة في حاجة إلى شيء من التدقيق؛ ذلك أن أغلب الباحثين يغفلون عن الإشارة إلى أن اتفاقية سايكس – بيكو قد تضمّنت ملحقًا avenant يسمح للبريطانيين بالحفاظ على حقوقهم المتصلة بالامتيازات النفطية، حيث حقول النفط وآباره، وذلك وفقًا للامتياز المذكور.

ويذكر الباحث فيليب تريستاني Philippe Tristani في أطروحته حول شركة النفط العراقية أن أوساطًا بريطانية متنفذة في مجال المال والأعمال، ومن بينها من هم في مجال النّفط، قد أعربت عن خشيتها من خسارة امتيازاتها وتضرّر مصالحها بعد الكشف عن فحوى الاتفاقية؛ الأمر الذي اضطرّ من هم في أعلى هرم السلطة السياسية إلى العمل على طمأنتهم.

وكان وزير الشؤون الخارجية البريطاني السير أدوارد غري Edward Gray قد بعث بمذكرة إضافية إلى بول كامبون السفير الفرنسي في لندن، تعهد فيها ضمان البريطانيين مصالح الفرنسيين في المناطق التي آلت إليهم، مثلما على الفرنسيين العمل على ضمان امتيازات البريطانيين ومصالحهم في المناطق التي تندرج ضمن حدود حصّتهم[19].

وقد أكدت الحكومة الفرنسية لاحقًا، أي عام 1918 تحديدًا، مباشرة بعد انتهاء الحرب، عندما طلب البرلمان الفرنسي إيضاحات بخصوص تنازل فرنسا عن ولاية الموصل أن اتفاقية سايكس – بيكو لا تعطي فرنسا أي حق في نفط الموصل[20].

هذا في ما يخصّ النّفط في الاتفاقية السريّة المسماة سايكس – بيكو. أما الاتفاقية أو التّعهد السرّي الآخر الذي سيشتهر باسم "وعد بلفور" فإن هاجس النّفط فيه كان حاضرًا، وإن كان مسكوتًا عنه هو الآخر عند خلية التفكير لنخبة جريدة **التايم**، كما أوضحنا ذلك خلال التعرّض لأمّهات أفكار هذه المجموعة من أجل "مفهوم جديد للإمبراطورية".

كان بلفور صاحب الوعد الشهير من بين المساندين لهذه الفكرة[21]. كتب وليام إنغدال في كتابه **النفط، حرب قرن**: "من المهمّ الإشارة إلى أن التموقع الجغرافي للوطن اليهودي الجديد الذي كانت بريطانيا العظمى عرّابه يوجد في إحدى المناطق الأكثر إستراتيجية، على طول الجادّة الرئيسة للإمبراطورية البريطانية التي اتسعت عام 1914، وكانت أيضًا منطقة حساسة على طريق الهند. ولكن كذلك على علاقة بالمنطقة النفطية العربية الجديدة التي تمّ افتكاكها أخيرًا من تركيا العثمانية. إن تركيز أقلية يهودية في فلسطين تحت حماية بريطانية سيتيح للندن، وفق بلفور ورجال سياسة آخرين من العاصمة البريطانية إمكانات إستراتيجية ذات أهمية بالغة"[22]. ويختم إنغدال بقوله: "إن أقل ما يقال في هذا أنه مناورة صفيقة من لدن بلفور وبطانته"[23].

وحاصل الأمر أن ما انتهت إليه الباحثة راشيل هافرلوك في مقالها سابق الذكر في مجلة **فورين أفيرز** لا يعدّ من باب التهويمات أو شطحات الخيال، وخاصة حين قالت إن تقسيمات سايكس - بيكو والتعديلات التي أدخلت عليها لاحقًا لم تكن عشوائية كما كان

19 Tristani, p. 45.

20 André Nouschi, "Pétrole et diplomatie (1919-1945), La politique énergétique française au XX siècle," *Annales des Mines* (1998), p. 21.

21 Engdahl, p. 6.

22 Ibid.

23 Ibid.

يقال وكما كان شائعًا، وإن ترسيم الحدود أملاه معيار النفط لتحديد العراق دولةً منتجة، والأردن وسورية دولتي عبور، وفلسطين ولبنان دولتي تصدير.

النّفط وراء تعديل اتفاقية سايكس – بيكو عام 1918

شغل السؤال حول أسباب تنازل بريطانيا عن ولاية الموصل المؤرخين ردحًا من الزّمن، وذهب حامد حميد كاظم في دراسته المعنونة "النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأميركية" إلى أن "بريطانيا كانت تفكر في أن تستخدم فرنسا حاجزًا بينها وبين روسيا"[24]. أما الباحث والكاتب وليام إنغدال فقد انتهى إلى أن ضعف بريطانيا النسبي النّاجم عن الحملة الكارثية على غاليبولي عام 1915، اضطرّ بريطانيا إلى التخلي عن الامتيازات النفطية للموصل لفائدة فرنسا، كما اعترفت في الآن نفسه بالمطالب الترابية السابقة لحليفتها في المشرق. ولكن خسارة بريطانيا العظمى لهذه الثروات النفطية لم تكن في الحقيقة إلا انسحابًا تكتيكيًا، ينبغي تنزيله ضمن مدار مخططاتها على المدى البعيد التي كانت تهدف إلى الهيمنة على مخزون النفط العالمي والاستئثار به[25]. ولقد بيّنا في عنصر سابق كيف أن هذه الاعتبارات أصبحت في حاجة إلى المراجعة تأسيسًا على ما جاء في ملحق الاتفاقية المذكورة.

1. تبدّل موقف الجانب البريطاني من الاتفاقية

بعد عقد اتفاقية سايكس – بيكو؛ جرت أحداث مهمة في المنطقة العربية (الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية)، وفي سير الحرب العالمية نفسها (الثورة العربية الكبرى بتحريض من بريطانيا، وكان من بين أطوارها احتلال فلسطين في مطلع عام 1917، بمساعدة الجيوش البريطانية، وإصدار وعد بلفور في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، ودخول الولايات المتحدة الأميركية الحرب، وخروج روسيا منها).

ولكن الأمر المهم لما نحن بصدده هو المسألة النفطية التي ستصبح مسألة مركزية عام 1918 وما بعده، أي عام الحسم في هذه الحرب، إلى درجة أن الفرنسيين عدّوا في مطلع عام 1919 قضية النفط باتت واحدة من أهم القضايا الاقتصادية التي يجب بحثها في مؤتمر الصلح، وأنها أصبحت ذات أهمية قصوى "للدفاع القومي الفرنسي أو في تأمين الرخاء العام".

في هذا السياق تنزل مؤتمر الحلفاء حول النفط الذي انعقد في لندن بين 16 و23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918. خلال هذا المؤتمر تأكد الفرنسيون من النيّات البريطانية الحقيقية وأطماعهم المتصلة بوضع اليد على حقول النّفط خارج مجال الولايات المتحدة الأميركية، ومراقبة الطرق المائية والبرّية التي تتيح توجيه الإمدادات النفطية.

كان هذا خلال لقاء مطوّل بين ولتر لونغ Walter Long الوزير البريطاني المكلف بالمستعمرات والنفط، وهنري بيرنجيه Henry Béranger المسؤول عن المندوبية العامة للنفط والمحروقات في فرنسا.

ويبدو أن القلق بشأن نيّات بريطانيا حول الموصل بصفة خاصة، وما تمّ الاتفاق عليه خلال اتفاقية سيكس – بيكو بصفة عامة؛ قد بدأ يساور الفرنسيين منذ نهاية حرب تشرين الأول/ أكتوبر – مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، حين قام الإنكليز بعد التوقيع على

24 كاظم، ص 596.

25 Engdahl, p. 5.

هدنة مودروس مع الدولة العثمانية في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1918 بالتمركز في الموصل، ابتداء من 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918[26]، وتدشين حملة إعلامية قوية لفائدة بريطانيا (أي على حساب فرنسا)، الهدف منها إقصاء فرنسا عن تلك الولاية. وبالموازاة مع ذلك؛ منعت السلطات البريطانية في تلك الفترة نفسها كلًا من قنصل فرنسا في البصرة وقائد المهمة العسكرية في بلاد الرّافدين من التحوّل إلى الموصل؛ قصد توزيع إعانات للسكان المدنيين باسم الدولة الفرنسية، الأمر الذي أقلق وزارة الخارجية الفرنسية من نيّات البريطانيين في ما يتّصل باحترام توقيعهم [كذا]. ونقرأ ضمن مذكّرة موجّهة من وزير الخارجية الفرنسي إلى السفير الفرنسي بالمملكة المتحدة بتاريخ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 ما يلي: "إن الرّفض الذي جوبه به السيدان Sicard وRoux للتحول إلى المنطقة المعترف لنا بها في الاتفاقية التي مهرتها الحكومة البريطانية بتوقيعها؛ يشكّل إعلانا مباشرًا عن النيّات البريطانية في التملّص من التزاماتها[27].

إن خلفيات تغيير الموقف البريطاني من اتفاقية سايكس – بيكو، وخاصة منذ مطلع عام 1918، والتداعيات النّاجمة عن ذلك ميدانيًا وسياسيًا ودبلوماسيًا يمكن أن تشكل موضوع بحث مستقل. لذا، سنكتفي هنا فقط بالتذكير في هذا السياق المخصوص بأن بريطانيا قد برعت في تقديم الوعود العرقوبيّة المتضاربة ونكث العهود وفق عادةٍ أو قاعدة دبلوماسية مفادها: "يمكن إعطاء ما يحلو من الوعود، فالوضع يتغيّر في ما بعد".

لقد عدّت بريطانيا على لسان رئيس وزرائها لويد جورج، والحرب لم تضع أوزارها بعد، اتفاقية سايكس – بيكو باتت لاغية؛ لأن أحد أطرافها، أي روسيا، قد أعلن عدم التزامه بها. وقد جاء هذا "التطور" في الموقف البريطاني، والذي عدّه الفرنسيون "انقلابًا" حينًا، و"تنكرًا" حينًا آخر، في فترة احتدّت فيها شقّة الخلاف أي تصادم المصالح في البلاد العربية بين بريطانيا وفرنسا وازدادت وضوحًا.

وقد ذهب جورج أنطونيوس في كتابه المعروف **يقظة العرب** إلى أن تطبيق البريطانيين بنود الاتفاقية كما وقعت عام 1916 يعارض المصالح البريطانية من ناحيتين مهمتين:

- لأنها جعلت لفرنسا ولاية الموصل وآبار النفط الغزيرة فيها.
- لأنها وضعت فلسطين تحت نوع من الإدارة الدولية التي تحول بين بريطانيا وبين سيطرتها عليها كما كان يحرص على ذلك لويد جورج[28].

وفي المقابل؛ كانت فرنسا متمسّكة بقوّة بالاتفاقية، بوصفها الوثيقة الوحيدة التي تثبت اعتراف بريطانيا العظمى على نحو علنيّ ومحدّد بحصّة فرنسا في تركة "الرجل المريض"، ومن هنا جاء إصرارها على إنفاذ تلك الاتفاقية إنفاذًا كاملًا[29].

ومن الطريف اللافت هنا والدّال في الآن عينه أنه تم التوقيع على الاتفاقية من قبل جورج بيكو بالحبر الأسود، أما مارك سايكس فقد أمضى عليها بقلم الرصاص[30].

26 أصبحت السلطة في المناطق "المحررة" من الحضور العثماني بيد برسي كوكس وأرنولد ولسن، وعوّض موظفون من الإدارة الإنكلو-هندية الموظفين الأتراك، واستبدلت بالعملة التركية العملة الإنكليزية، وأعيد تنسيق نظام الإدارة والقضاء على الطراز الهندي، وكأن العراق تحوّل فعلًا إلى أحد أقاليم الهند البريطانية. انظر: لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط 8 (بيروت: دار الفارابي، 1985)، ص 463.

27 Note du ministre des affaires étrangères à l'ambassadeur de France auprès du Royaume-Uni, 27 novembre1918, cité par Roberto Nayberg, "La politique française du pétrole à l'issue de la première guerre mondiale: Perspectives et solutions," Cairn. Info, accessed on 30/4/2017, at: http://bit.ly/2piKCTs

28 جورج أنطونيوس، **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية**، ط 8 (بيروت: دار العلم للملايين، 1987)، ص 392.

29 المرجع نفسه.

30 ذكر هذا الكاتب جميس برّ خلال مقابلة مع مجلة *Le Nouvel Observateur* الفرنسية في أيار/ مايو 2016، نقلًا عن: **صحيفة التقرير**، 2016/5/19.

ولحلحلة هذا الوضع الذي لم يكن في مصلحة الطرفين وخاصّة الطرف الفرنسي؛ قرّر جورج كليمنصو بعد دخول الهدنة l'Armistice حيز الإنفاذ أن يعالج مسألة تقسيم المنطقة العربية مع لويد جورج مباشرة ومن دون شهود[31].

هكذا، إذًا، تحول كليمنصو إلى إنكلترا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، وكان له لقاء على انفراد بلويد جورج يوم 1 كانون الأول/ ديسمبر في مقرّ السفارة الفرنسية في لندن. وقد وصف موريس هانكي سكرتير الحكومة البريطانية في جريدته بتاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر 1920 جانبًا مما دار بين الرّجلين في خلوتهما كالآتي: "عندما صارا وحيدين قال كليمنصو: 'حسنًا ماذا علينا أن نناقش؟' أجاب لويد جورج: 'بلاد الرافدين وفلسطين'. فطلب كليمنصو من مخاطبه قائلًا: 'قل، ماذا تريد؟'، قال لويد: 'أريد الموصل'، فقال كليمنصو: 'ستكون لك'، قبل أن يضيف: 'وهل هناك أمر آخر؟'، فردّ لويد جورج: ' بلى، أريد القدس أيضًا'، قال كليمنصو: 'ستكون لك'، ثم أردف: 'ولكن بيشون (ستيفان بيشون وزير الخارجية الفرنسية) سيخلق مصاعب بالنّسبة إلى الموصل"[32].

وقد علّق موريس هانكي على تلك المحادثة الثنائية بالقول: "لم تترك تلك المقابلة أي أثر أو مذكرة [...] ولكن على الرغم من الضغوط الكبيرة التي مورست على كليمنصو فإن الرجل ظلّ على موقفه لا تلين له قناة، ولم يتراجع قطّ في كلامه. ويمكنني لموقعي المتميّز أن أؤكد أن لويد جورج لم يترك له الفرصة لذلك [...] هكذا يصنع التاريخ"[33].

بيد أن المفاوض الفرنسي قايض تنازله المذكور وفق الشروط التالية:

- يجب أن تكون لفرنسا حصّة من نفط الموصل (وهو ما لم يكن من حقها سابقًا).
- ضرورة تعهد بريطانيا بدعمها الكامل لفرنسا على قاعدة اتفاق 1916 (من دون الموصل)، وكذا في وجه الاعتراضات الأميركية المتعلقة بمطالبها القاريّة في مواجهة ألمانيا.
- ضرورة وضع دمشق وحلب كما الإسكندرونة وبيروت تحت الانتداب الفرنسي إذا تمّ الاتفاق على مثل ذلك النّظام (أي الانتداب) على المنطقتين المشار إليهما في اتفاقية أيار/ مايو 1916[34].
- اتخذ جورج كليمنصو تلك القرارات الخطيرة بالتنازل عن الموصل والعدول عن تدويل فلسطين، حتّى من دون إعلام وزير الخارجية ستيفان بيشون وسفير فرنسا في لندن بول كامبون. ولم تعلم وزارة الخارجية بالتخلّي الفرنسي عن الموصل إلا في مطلع شباط/ فبراير 1919 في أثناء محادثة بين مارك سايكس وجان غو Jean Gout نائب مدير قسم آسيا في وزارة الخارجية الفرنسية[35].
- والغريب هنا أن ردّات فعل ستيفان بيشون وبول كامبون لم تكن سلبية إزاء القرار الذي اتخذه جورج كليمنصو بصفة أحادية الجانب. ولم تصدر عن مجلس الوزراء والبرلمان ردّات أفعال رافضة أو مندّدة واكتفى ستيفان بيشون بالقول إن لفرنسا حقوقًا في اتفاقية سايكس - بيكو.

---

31 Nayberg.

32 Henry Lawrens, "Comment l'empire Ottoman fut dépecé," *Le Monde Diplomatique* (Avril 2003), p. 17.

33 Ibid.

34 A. Tardieu, "Mossoul et le pétrole," *L'Illustration* (19 juin, 1920); R.Gontant-Biron, *La France et la question de Mossoul*, p. 1923, cite par Nouschi, p. 21.

35 Nayberg.

2. محددات تنازل جورج كليمنصو عن الموصل في الإيستريوغرافيا الفرنسية

❁ لقد تسببت مبادرة جورج كليمنصو أحادية الجانب في "التفويت" في الموصل لفائدة بريطانيا نظير 25 في المئة من إنتاج النّفط في هذه الولاية في صدور انتقادات وأحكام قاسية جدًا على كليمنصو من معاصريه كما من الأجيال التالية.

❁ تراوحت المواقف بين من عدّ هذا التنازل أو التخلي "هفوة" شأن موريس مرسيبه الكاتب العام للمنشأة الفرنسية للنفط، وبين من ذهب إلى أن ما أتاه الرّجل الذي كان مسكونًا بهاجس أمن فرنسا قد جاء نتيجة طلب بريطاني ضاغط حول مسألة مهمّة، لا شك في ذلك ولكنها كانت تبدو ثانوية في نظره، نظرًا إلى أن ما أقدم عليه من تنازل، من شأنه أن يتيح تقاربًا في الرؤى بين فرنسا وبريطانيا، وهو ما كان يعدّه أمرًا أساسيًا. هذا فضلًا عن كون هذا التنازل كان سيسهل قبول بريطانيا بحصول فرنسا على حصّة ألمانيا في شركة النفط التركية، وكذا تأكيد حقوق فرنسا المعترف بها في سورية ولبنان[36].

❁ لقد أثار قرار كليمنصو عليه غضب أوساط وازنة ومؤثرة في فرنسا وتنديدها، شأن القوميين الفرنسيين المنادين بحضور فرنسي في "سورية الكبرى"، وكذلك المناهضين لبريطانيا Les antibritanniques المساندين لـ "الورقة الأميركية"، هذا فضلًا عن الصناعيين الفرنسيين في مجال النّفط ورجال الأعمال شركاء المنافسين الأجانب لمجموعة Royal Dutch Shell، واللبراليين عن اقتناع أو عن مصالح، وكذلك الأعداء السياسيين للحكومة ذات الأغلبية الراديكالية أو الراديكالية الاشتراكية.

❁ إن غضب هذه الفئات المؤثرة لا يمكن إلا أن ينتج حكمًا سلبيًا على العمل المنجز من لدن كليمنصو وحكومته، هذا من ناحية، وناحية أخرى كانت الصحافة شديدة على كليمنصو بسبب "تفريطه في نفط الموصل".

❁ وستنظر القوى القومية لاحقًا إلى هذا "التفريط" على أنه "الخطأ الأصلي" الذي ستترتب عليه كل الإخفاقات التي ستعرفها السياسة الفرنسية في سورية ولبنان، ولم يفتها تأكيد أنها (أي الاتفاقات) قد تمّت على يد رجل سياسي يساري "رجل ذي قابلية لكل التنازلات (كليمنصو) وهو يستجمع في شخصه بمهارة مبدأ التنازل ومنطق الهزيمة"[37]. وعادة ما نجد هذا الضرب من الاتهامات وهي تتكرّر بأقلام ريمون بونكاريه[38] أو الجنرال دوفيو[39].

❁ ويرجّح أن بواعث التخلي الفرنسيّ عن الموصل والملابسات التي حفّت بذلك القرار ما تزال إلى اليوم موضوع محاورات أيستريوغرافية، ولا سيما في فرنسا.

❁ وسنقتصر هنا على بعض النماذج، من دون التفصيل مكتفين من الفيض بالغيض كما يقال. عرض المؤرّخ الفرنسي المعروف جان باتيست ديروزيل في البيوغرافيا السميكة التي كرّسها لجورج كليمنصو إلى تنازل الرّجل عن الموصل، وردّ ذلك إلى أمرين اثنين: الاعتراف بسورية محمية فرنسية وليست فقط منطقة نفوذ فرنسي، وضرورة حصول فرنسا على حصة من نفط الموصل[40].

❁ أما جورج هنري سوتو فقد ألمع في كتابه **الذهب والدم** إلى المسألة، من دون أن يبحث في خلفيات قرار كليمنصو بالتنازل عن الموصل، مكتفيًا بالقول إن ذلك القرار جاء نتيجة اتفاق شفوي بين كليمنصو ولويد جورج. وانتهى سوتو إلى أن قرار كليمنصو كان

---

36 لقد قصرنا همّنا هنا على التفسيرات "الجدية"، من دون التأني عند التفسيرات الأخرى من قبيل أن قبول كليمنصو بالتنازل عن الموصل كان نتيجة "لحظة سرحان" un moment de distraction أو أنه قبل بالشروط البريطانية نتيجة "جهله وقلّة معرفته وعدم إلمامه بقضايا النفط"، راجع: Nayberg.

37 Ibid., p. 18.

38 Ibid.

39 بيّن الكاتب كيف أن سياسة حكومة لندن قد تمكنت من الاحتفاظ بما هو مهمّ؛ الاستئثار بالنّفط وتطوير المواصلات الإمبراطورية.

40 *Le Silence de Clémenceau* (Paris: Fayard, 1988), pp. 829 - 854 cité par Nayberg, p. 19.

تخلّيًا فرنسيًا إذا ما تمّ الرجوع إلى بنود اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور، إذ تنازلت فرنسا عن بلاد الرّافدين الشمالية وعن تدويل فلسطين، لقاء إقرار تركيز الحماية الفرنسيّة في لبنان وسورية، والمشاركة الفرنسية في الانتفاع بنفط بلاد الرّافدين[41].

ومن جهتها ردّت الباحثة سهيلة ماملي قدري في أطروحتها حول الدول التي ظهرت في المنطقة الآسيويّة للإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى[42]، تنازل كليمنصو عن الموصل إلى رغبته في الحصول على حصّة من نفط العراق كما بيّنت، تأسيسًا على وثائق أرشيفية لوزارة الخارجية الفرنسية أن القبول الفرنسي كان مشروطًا بثلاث مسائل. أولى هذه المسائل المشاركة الفرنسية في نفط الموصل، وثانيها ضمان المساندة البريطانية للاعتراضات الأميركية المتعلقة برفض تقسيم الإمبراطورية العثمانية. أما ثالث تلك المسائل فتتعلّق بالمدن؛ دمشق وحلب والإسكندرونة وبيروت ونواحيها التي يجب أن تكون ضمن مناطق الانتداب الفرنسي[43]. ولكن سهيلة قدري أضافت شرطًا آخر لم يتضمنه متنها، وإنما هامش من هوامش الصفحة 221 (الهامش 491)، وأشارت فيه إلى أن بريطانيا التزمت بالوقوف إلى جانب فرنسا في مفاوضاتها مع ألمانيا بخصوص منطقة الروهر Ruhr، وذلك خلال مؤتمر الصلح في باريس.

أما إدوارد بيتر فتزجيرالد فقد فسّر، في مقال جيّد التوثيق[44]، السبب الرئيس لتنازل كليمنصو عن الموصل؛ بأنه كناية "عن مقابل من أجل بناء تعاون فرانكو- بريطاني هدفه اقتسام المصادر النفطية في مختلف مناطق أوروبا الشرقية والشرق الأوسط. مناطق كانت فرنسا تطمح إلى المشاركة في استغلال ثرواتها". هكذا، إذًا، نجح هنري بيرنجيه Henry Beranger في إقناع كليمنصو بالتنازل عن مجال ترابي غير مجدٍ، من أجل "واقع مبشّر بمشاركة مثمرة في استغلال النّفط"، وتبنّى هنري لورنس الرواية البريطانية في تفسير موقف كليمنصو مشدّدًا على خوف كليمنصو من الكلفة المرتفعة للسيطرة على مجال ترابي كبير في المشرق العربي. ومما قاله في هذا المعنى: "إن جورج كليمنصو يريد إرضاء مجموعة الضغط الكولونيالية ولكن بالاقتصار على سورية النافعة La Syrie utile. إن اتساعا ترابيًا كبيرًا يقتضي تكاليف باهظة من أجل إدارته، وهي تكاليف لا تقاس بالمردود الضعيف الذي يمكن أن تحصل عليه فرنسا. إنه التنازل عن مطلب سورية الشمالية (نقول اليوم سورية الكبرى)"[45].

بيد أن لورنس استدرك قائلًا في فقرة أخرى من مقاله: "إن آراء كليمنصو تبدو غير مقنعة تمامًا"[46].

نختم هذه الشواهد بهذه الإشارة المهمّة التي دوّنها جان مارتي Jean Martet السكرتير الخاص السابق لجورج كليمنصو في كتابه **صمت كليمنصو** (صدر عام 1929)، والذي جاء فيه أن الرجل أكّد له "أن التفريط في الموصل كان في موازنة كيليكيا، وأن البريطانيين فضّلوا الأولى على الثانية[47].

بماذا يمكن الخروج بعد هذا العرض القصير لأهم ما ساقه باحثون انكبّوا على هذه المسألة بكثير من الاستقصاء والاهتمام والتحرّي؟

41 Georges–Henri Soutou, *L'or et le sang* (Paris: Fayord, 1989), p. 784.

42 Soheila Mamelé–Ghadari, *Quelles frontières pour le Moyen- Orient? Les frontières des Etats nés dans la partie asiatique de l'Empire Ottoman, 1913-1939,* thèse soutenue en 1996, cité par Nayberg, p. 16.

43 Ibid.

44 Edward Peter Fitzgerald, "Fran's middle eastern ambitions. The Sykes Picot negociations, and the oil fields of Mosul 1915–1918," *The Journal of Modern History*, no. 66 (1994), pp. 697 - 735.

45 Ibid., pp. 724 - 725.

46 Nayberg.

47 *Le Silence de Clémenceau*, p. 303.

الثابت لدينا، وهذا ما يمكن أن نقرّه في شيء من الاطمئنان؛ أن المشغل الأساسي والهمّ المركزي لجورج كليمنصو كان، من دون أدنى ريب، تسوية المسألة الألمانية والأمن القومي المستقبلي لفرنسا على حدودها الشرقية مع عدوّ هزمها عام 1870، وافتكّ أجزاء ترابية منها (الألزاس لورين) وسبّب لها خسائر جسيمة خلال حرب 1914 - 1918، وظلّ يمثّل خطرًا دائمًا عليها.

ونحن نرى أن ما خلص إليه روبرتو نيبرغ Roberto Nayberg في ختام دراسته حول السياسة النفطية الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى، وأن أهم ما يمكن الخروج به من هذه المسألة أن هاجس كليمنصو الأساسي كان "المسألة الأوروبية"، وما عدا ذلك كان محض تهويمات وتخاريف وبناءات ذهنية بعديّة ومساع من قبل الدبلوماسيين الفرنسيين الذين أمضّتهم بنود الاتفاقية وأرمضتهم فحاولوا التخفيف من وقع الكارثة البادية للعيان كما ذكر روبرتو نيبرغ[48].

خاتمة

تبين لنا من خلال محاولتنا رصد مسألة النفط في مسار الاتفاقيات السرّية – هذه المادة الإستراتيجية التي تعاظمت أهميتها أثناء الحرب وبعد انتهائها – أن هذا المصدر الطاقي كان حاضرًا بالغياب كما ذكرنا، أو أنه شكل العنصر المهم المسكوت عنه، في اتفاقية سايكس - بيكو، وفي الخلفيات التي حكمت على بريطانيا بالتراجع عن تدويل فلسطين؛ لتفرض عليها نوعًا من الحماية. كل هذا ضمن إستراتيجية واضحة المقاصد محكمة التفاصيل خططت لها أدمغة نخبة بريطانية في إطار خليّة تفكير كانت مهووسة بمستقبل الإمبراطورية البريطانية، جعلت وكدها الترتيب لنظام عالمي جديد يُبقي بريطانيا في صدارة الدول العظمى على الرغم من صعود قوى جديدة منافسة لها.

ولقد كشفت "السياسة السرّية" المتوخاة من لدن بريطانيا آنذاك؛ أن المحرك الرئيس لها هو مصلحة بريطانيا أولًا وأخيرًا. والدليل على ذلك أنها لم تنقلب فقط على العرب، بل أيضًا على حليفتها فرنسا، وظهر ذلك في تهديدها بإلغاء اتفاقية سايكس - بيكو أو تعديلها لمصلحتها. وهذا ما تمّ بالفعل عام 1918 (وتكرّس في اتفاقية سان- ريمو عام 1920) بتنازل فرنسا عن ولاية الموصل وقبولها بالحماية البريطانية على فلسطين.

لقد كانت بريطانيا مصرّة على إنفاذ تلك السياسة إصرارًا شديدًا، حتى إن البريطانيين هدّدوا باندلاع حرب عالمية أخرى، والعهدة هنا على الكاتب جيمس برّ James Barr في كتابه **خط الرمال** (2011)، إذا لم يتم التفاوض بشأن النّفط، إذ كان من الأمور الحيويّة بالنسبة إليهم ضمان مصادر إمدادات النفط.

ويكاد الاتفاق ينعقد عند المؤرخين والباحثين على أن ما انجلت عنه الحرب العالمية الأولى ومجمل التطورات التي رافقت نهاية هذا الحدث الكبير؛ قد كرّست رجحان كفة بريطانيا وسياستها الإستراتيجية في المنطقة العربية. وآية ذلك أن أهم الدول التي نازعتها النّفوذ في المنطقة لم تلبث أن غادرت حلبة النّزاع الواحدة تلو الأخرى: روسيا على إثر نجاح الثورة البلشفية عام 1917 وانهيار النّظام القيصري، وألمانيا بسبب هزيمتها في الحرب. أما فرنسا فقد سلّمت صاغرة بالسّيادة البريطانية على منطقة الخليج العربي وبادرت بإغلاق سفارتها في مسقط عام 1920.

هكذا تضافرت كل العوامل، فضلًا عن اضمحلال السلطنة العثمانية؛ على أن تتحول المنطقة إلى مجال نفوذ بريطاني.

48 Ibid., note 49, p. 20.

المراجع

العربية

- أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية**، ط 8. بيروت: دار العلم للملايين، 1987.
- إيلوت، دولنت. "حرب النفط: بريطانيا في إيران 1919". تعريب سارة عادل. مجلة **هيستوري توداي**. مج 31. العدد 9 (أيلول/ سبتمبر 1981).
- سخيني، عصام. **صراع النفط وتأثيره على القضية الفلسطينية في بدايات القرن العشرين**. بيروت/ عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013.
- كاظم، حامد حميد. "النفط العربي وتأثيره في العلاقات البريطانية-العربية خلال القرن العشرين". مجلة **مداد الآداب**. مج 1 (2013).

الأجنبية

- Engdahl, William. *Pétrole, une guerre d'un siècle.* Paris: Jean-Cyrille Godefroy, 2015.
- Fitzgerald, Edward Peter. "Fran's middle eastern ambitions: The Sykes-Picot negociations, and the oil fields of Mosul 1915–1918." *The Journal of Modern History.* no. 66 (1994).
- Haverlock, Rachel. "Pipelines with Sand: The Middle East after Sykes_Picot." *Foreign Affairs* (May 2016).
- Lawrens, Henry. "Comment l'empire Ottoman fut dépecé." *Le Monde Diplomatique* (Avril 2003).
- Nouschi, André. "Pétrole et diplomatie (1919-1945), La politique énergétique française au XX siècle." *Annales des Mines* (1998).
- Soutou, Georges–Henri. *L'or et le sang.* Paris: Fayord, 1989.
- Tristani, Philippe. "L' IraqPetroleumCompagny de 1948 à 1975: Stratégie et déclin d'un Consortium pétrolier occidental pour le contrôle des ressources pétrolières en Irak et au Moyen-Orient". Thèse de doctorat en histoire. Paris: Sorbonne. 2014.

عبد الرحيم بنحادة | Abdelrahim Benhadda[1]

العثمانيون: الاستعمار وتقسيم العالم

جرى تقسيم العالم بين القوات الكبرى منذ زمن بعيد. فلم يكن التقسيم وليد المرحلة المعاصرة من تاريخ العالم، أي ابتداءً من ظهور الحركة الإمبريالية في القرن التاسع عشر، بل كان ظاهرةً قديمةً عرفتها الإمبراطوريات القديمة، وعرفها العالم في مطلع العصور الحديثة عندما قُسم العالم بين القوتين الاستعماريتين المتنافستين. واستمر هذا المنطق في عالم المتوسط بين الدولة العثمانية وإمبراطورية الهابسبورغ. وسواء خلال العصور القديمة أو الحديثة، جرى هذا التقسيم وفق الرغبة في تحقيق توازنات عالمية مفتقدة. وقد ساهمت الدولة العثمانية في تقسيم العالم قبل أن تتحول إلى موضوعٍ للتقسيم. فهل كانت الدولة العثمانية قوّةً استعماريةً؟ وكيف ساهمت في وضع خريطة العالم؟ وإلى أي حدّ ساهمت في اللعبة الاستعمارية وتقسيم العالم؟ أسئلة ترددت كثيرًا، وسارت الإجابات عنها في اتجاهات مختلفة.

في هذه الورقة، سأحاول أن أساهم في الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال ثلاث لحظات، تُخصص أولاها للبحث الإيتمولوجي للكلمات في اللغات العربية والتركية والغربية. وتستغرق اللحظة الثانية بحثَ مدى مواءمةِ المفاهيم للسلوك العثماني عبر التاريخ، من خلال نماذج تغطي المجالات التي سادت فيها الدولة العثمانية. وتخصص اللحظة الثالثة للدولة العثمانية، بوصفها "فاعلًا" في تقسيم العالم و"موضوعًا" له.

اللحظة الأولى: في معنى الاستعمار

سنقف عند الكلمات التي تعني الاستعمار؛ سواء كان ذلك في القواميس الأجنبية، أو العربية، أو التركية العثمانية. ومن بين هذه الكلمات كلمة "استعمار"، و"احتلال"، و"استيطان"، و"استملاك" في اللغة العثمانية. إضافةً إلى كلمة Colonisation و Occupation في بعض اللغات الأوروبية.

1. في اللغة العربية

عندما نعود إلى **لسان العرب**، لا نعثر على كلمة "استعمار" بالمعنى المتعارف عليه الآن. فالكلمة بهذا المعنى، إنما دخلت متأخرةً إلى القواميس العربية، وربما تزامنت مع بداية الحركة الاستعمارية في القرن التاسع عشر. وقد وردت كلمة "استعمار" في **لسان العرب** في سياق آخر، إذ يقول ابن منظور مستندًا إلى سيبويه: "أعمره المكان واستعمره فيه جعله يعمره وفي التنزيل الحكيم ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: 61) أي أذن لكم في عمارتها واستخراج قومكم منها وجعلكم عمارها"[2]. وواضح أنّ القواميس الحديثة عندما استعملت كلمة "استعمار" للدلالة على "الاحتلال بالقهر والإخضاع السياسي والاقتصادي" استلهمت هذا المعنى. ويورد ابن منظور عندما كان بصدد شرح جذر الفعل "عمر" جذرًا يفيد الاستئراض، أو ما كان بعضهم يريده بالاستعمار في جانبه الإيجابي. يقول ابن منظور: "أعمرته الدار [...] أي جعلتها له يسكنها مدة عُمره، فإذا مات عادت إليَّ، وكذلك كانوا يفعلون في الجاهلية فأبطل ذلك"[3]. وثمّة معنًى آخر قد يتقاطع مع المفهوم الذي يريد أن يعطيه بعضهم للاستعمار، وذلك عندما يتحدث ابن منظور عن "إعمار الأرض"، أي جعلها مأهولةً وعامرةً، و"عمارة الخراب"[4]، وهو ما يدل على أنّ المعنى دخيل على اللغة العربية.

---

1 أستاذ التاريخ بمعهد الدوحة للدراسات العليا، قطر.
Professor of History at the Doha Institute for Graduate Studies, Qatar.

2 محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، تحقيق أحمد عامر حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم، ج 4 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009)، ص 694.

3 المرجع نفسه، ص 695.

4 المرجع نفسه.

أمّا كلمة "احتلال"، فهي تعني - بحسب ابن منظور - النزول بالمكان. ولم تأتِ الكلمة بمعنى دخول البلاد والاستيلاء عليها كما يرد ذلك في القواميس الحديثة التي تربط بين النزول والاستيلاء بالقهر.

وأمّا كلمة "استيطان"، فهي مشتقة من الجذر "و، ط، ن". و"وطن"، بالمعنى السياسي، كلمةٌ مستحدثة في اللغة العربية. وتعني كلمة "وطن" في الاستخدام القديم، بحسب ابن منظور "محل ميلاد المرء أو محلّ سكنه"[5]. واستخدمت هذه الكلمة لدلالات عاطفية في سياق الشوق والحنين إلى الوطن، وبهذا المعنى ظهرت عند ابن عسكر، مثلًا، في **دوحة الناشر**[6]، ولم يكن لها أيّ مدلول سياسي. ونعتقد أنّ دخول الكلمة بمعناها السياسي ارتبط بالقرن التاسع عشر، وأنّ أوّل ظهور لها بهذا المعنى كان في كتابات السفراء العثمانيين الذين زاروا أوروبا في بداية القرن التاسع عشر[7]. وأمّا كلمة "الاستيطان"، فهي واردة في **لسان العرب**، إذ يقول ابن منظور: "أَوْطَنْتُ الأرضَ، ووَطَّنْتُها تَوطِينًا واسْتَوْطَنْتُها، أي اتَّخذتها وَطَنًا"[8]، وهي بهذا المعنى لا تدلّ على الاتخاذ بالقهر، أو على الأقل لا يرد في المعني ما يفيد الاتخاذ بالقوة. غير أنّ الكلمة اتخذت هذا المعنى مع الممارسات الصهيونية في أرض فلسطين. ولم ينعت الحضور العثماني بالاستيطان في النصوص العربية التي سبقت القرن العشرين.

من خلال استعراض معاني هذه الكلمات كما وردت في القواميس العربية القديمة، نتبيّن أنّها لا تدلّ على معنى الاستعمار على نحو ما هو متعارف عليه. فهذه الكلمة بالمعنى الحديث، لا ترد إلّا في القواميس العربية الحديثة.

2. في اللغة التركية العثمانية

الاستعمار في اللغة هو "إعمار منطقة معينة أو الرغبة في إعمارها". أمّا "الاستعمار" بالمعنى التاريخي للكلمة، فهو "استملاك"؛ أيْ إنشاء مستعمرة. فـ "الاستملاك" يطلق بوصفه مرادفًا للاستعمار. ولكن ما دلالة كلمة "استملاك" في اللغة العثمانية؟

الاستملاك هو قرار إجرائي لامتلاك بضاعة معينة[9]، يُتخذ لمصلحة الشعب من قبل الأشخاص الاعتباريين الذين يملكون الحق العامّ (الولاية، والبلدية، وغير ذلك)، من خلال إعطاء مقابل لصاحب البضاعة وأخذ هذه البضاعة؛ ومن ثمّ جعْل هذه البضاعة في أيدي العامة للاستفادة منها. والكلمة بهذا المعنى لا تخالف نظيرتها في الأصل العربي الذي يعني بحسب القواميس العربية "حرمان مالك من ملكية أرضه وانتزاعها منه"[10]. ويحتوي القاموس العثماني كلمةً أخرى تفيد الاحتلال تتمثل في كلمة "إشغال"[11]، وهي كلمة تعني "إدارة أو حكم فئة لفئة أخرى معيّنة بالسلاح"[12]. ويشير شمس الدين سامي إلى أنها الترجمة التركية لـلتعبير الفرنسي Occupation militaire، أي إنّها تدلّ، بحسب قاموس تركي، على معنى الـ "استيلاء"[13].

---

5 المرجع نفسه، ج 13، ص 557.

6 ابن عسكر الشفشاوني، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تحقيق محمد حجي (الرباط: مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1976)، ص 116.

7 Bernard Lewis, *Le langage politique de l'Islam*, Odette Guitard (trans.), (Paris: Gallimard, 1989), pp. 68 - 69.

8 ابن منظور، ج 13، ص 558.

9 يقول شمس الدين سامي: "استملاك بر منفعت عمومية أيجون جانب ميريدن طوعا وكرها اشتراسي معناسيله مستعمل بر لغت ايسه ده عربي دكلدر. 'ملك' ماده سى أصلا استعمال كلميوب، تملك كلمه سنك ده تماميله بومعنايه كلديكي 'تاج العروس' ك مستدركاتنده مبين أولديعندن بونك يرينه 'تملك' قوللانلمق اقتضا ايدر"؛ أي إنّ الاستملاك هو الشراء طوعًا أو كرهًا من أجل جلب منفعة عامة، وهي التي تعني التملك في اللغة العربية بحسب ما ورد في تاج العروس. انظر: شمس الدين سامي، **قاموس تركي** (إسطنبول: مطبعة إقدام، د. ت.)، ص 105.

10 Mülk satın almak: شراء بضاعة؛ Mülk sahibi olmak: أن يصبح الشخص صاحب بضاعة معيّنة.

11 işgal :(إشغال) bir yeri ele geçirme; (bir kimseyi) işten alıkoyma; engelleme, oyalama; Ugraştırma.

انظر:

Ismail Parlatır, *Osmanli Türkçesi Sozlugu* (Ankara: Yargı Yayınları, 2012), p. 787.

12 المرجع نفسه، ص 787.

13 سامي، ص 115؛ شمس الدين سامي، **قاموس فرانسوي، مصور تركجه دن فرانسزجه يه لغات** (إسطنبول: مهران مطبعه سي، 1911)، ص 97.

وأمّا كلمة الـ "احتلال" فلا تساير المعنى العربي للكلمة الذي توقّفنا عنده سابقًا. فهي تطلق في اللغة التركية الحديثة[14] على "الحركة الشعبية الواسعة التي تستخدم أسلوب الجبر والقوة والإكراه لتغيير الوضع السياسي أو الاقتصادي، أو تغيير نظام الحكم للدولة، عن طريق الامتناع عن تنفيذ القوانين والقواعد الحقوقية للدولة"[15]. إنها تعني العصيان والفساد والفتنة، ومعناها مرادف لكلمة Devrim بالتركية الحديثة أي "الثورة". ومن ثمّ، ليس لكلمة İhtilal التركية[16] الدلالة المعنوية نفسها لنظيرتها في اللغة العربية. ولا شك في أنّ الكلمة أخذت من الكلمة العربية "اختلال"، إذ تعني الحركة الشعبية، أو التمرد، اختلالًا في الموازين.

3. في القواميس الغربية

في البداية، لا بدّ من تأكيد أنّ قاموس Le Petit Robert، المعتمَد عادةً في الرجوع إلى أصول الكلمات الفرنسية، كان دائمًا يبرر كلمة Colonisation ويعدّها "تثمينًا لاستغلال أراضٍ أصبحت مستعمرات"[17]. فالكلمة تعني احتلالَ مجالٍ جغرافي، لكنه احتلال من أجل "تطويره ثرواته واستغلالها". وقد ظل هذا المعنى هو المحدد، على الرغم من التطورات التاريخية التي عرفتها فرنسا إلى حدود سنة 2008 عندما احتدم النقاش بين جمعيات مناهضة للعنصرية والساهرين على تجديد القاموس، فكان قرار مراجعة الكلمة بعد أربعين سنةً، إذ أورد الساهرون على القاموس اقتباسًا من الشاعر المرتنيكي إيمي سيزير Aimé Césaire جرى فيه الربط بين الاستعمار والتشيؤ la chosification. أمّا كلمة Occupation - في القاموس نفسه – فهي تعني "احتلال مكان بطريقة غير قانونية [...] يكون بواسطة قوّة أجنبية وغزو عسكري لبلد والتحكم فيه بالقوة"[18].

وفي القواميس المتخصصة، نجد إجماعًا بينها على أنّ الاستعمار يعنى "السيطرة السياسية على سكان العالم بهدف استغلاله اقتصاديًا"[19]. ويضيف جيرار بوناسن وجورج لابيكا أنّ الاستعمار يكون بهدف "إقامة إمبراطورية في الخارج وذلك في إطار تقاسم العالم بين بعض البلدان الرأسمالية"[20]. وقد اندرج الاستعمار ضمن الإمبريالية بالمعنى اللينيني للكلمة؛ وذلك في فترة اكتمال تقاسم العالم في أواخر القرن التاسع عشر. ولعل أهمّ ما يميز الاستعمار هو التبعية لمركز معيّن، وهي تبعيّة تحرم السكان المستعمَرين من الاستقلالية في تنظيمهم السياسي ومن سيادتهم السياسية؛ وذلك بإلحاقهم إداريًا بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ويميز **معجم الأثنولوجيا والأنثروبولوجيا**[21] بين شكلين أوليين من الاستعمار. فالشكل الأول ذو نمط إمبراطوري يقوم على أساس التوسع المستمر لأراضي الإمبراطورية بفتوحات ينجم عنها اندماج المحليين على نحوٍ منتظم. أمّا الشكل الثاني من الاستعمار،

---

14 لا توجد كلمة "احتلال" في اللغة العثمانية بل يمكن عَدّ هذه الكلمة مستحدثةً في التركية الحديثة. والقواميس العثمانية التي اعتمدناها، بما في ذلك معجم مفردات التاريخ العثماني وتعابيره، لا تورد الكلمة.

15 Mehmet Zeki Pakalin, *Osmanli Tarihi Deyimleri ve Terimleri Sozlugu,* vol. 2 (Istanbul: Milli Egtim Basmevi, 1993), p. 42.

16 Mehmet Dogan, *Buyuk Turkce Sozlugu*, 7th ed. (Ankara: Rehber Yayınları, 1990), p. 511.

17 لا تتخذ الكلمة المعنى نفسه من حيث التثمين في القواميس الإنكليزية. ففي **قاموس أكسفورد** الإنكليزي، ترد الكلمة بالمعنى التالي:
To Settle (a country) with colonists, to plant or establish a colony in.

وبهذا المعنى استعملت منذ القرن السابع عشر، وقد استعملت في أغلب الأحيان مرادفةً لكلمتَي الغزو Conquest والاحتلال Occupation. انظر:
The Oxford English Dictionary, 2nd ed., vol. 3 (Oxford: Clarendon Press, 2006), p. 495; Graig Calhoum, *Dictionary of Social Sciences* (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 79.

18 Paul Robert, *Le petit Robert 1: dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, par Paul Robert, rédaction dirigée par A. Rey et J. Rey-Debove* (Paris: Le Robert, 1992).

19 جيرار بن سوسان وجورج لابيكا، **معجم الماركسية النقدي** (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص 60.

20 المرجع نفسه.

21 بيار بونيت وآخرون، **معجم الأثنولوجيا والأنثروبولوجيا** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص 63.

فهو ذو طبيعة اقتصادية يقوم على أساس إنشاء مساحة متقطعة تضمّ محطات تهدف إلى تأمين الطرق التجارية؛ مثلما هو الأمر بالنسبة إلى الإمبراطورية البرتغالية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أو الإمبراطورية البريطانية قبل القرن التاسع عشر.

ويميز جورج هاردي بين شكلين كبيرين للاستعمار؛ فالأول هو التجذير، والثاني هو الإحاطة. ويتمّ النوع الأول عبر أربعة أنماط معروفة في التاريخ؛ أوّلها "الإبدال"، وفيه يجري الدفع بالسكان المحليين إلى التهجير وفسح المجال أمام الاحتلال. وأمّا ثانيها، فهو ينطبق على التجربة الإسبانية التي زاوجت بين التبشير والاستعمار، وعملت على استغلال اليد العاملة، وعلى تهميش عدّة مناطق اقتصاديًا؛ كاستعمار الإسبان لجزر الفلبين مثلًا. وأمّا ثالثها، فهو يعتمد تهميش الأصليين وتعويضهم بساكنة مستقدمة من مجالات أخرى كما هي الحال بالنسبة إلى الاستعمار الإسباني في أميركا اللاتينية. ويعتمد هذا النمط الإبادة شرطًا ضروريًا لتحقيق المشاريع الاستعمارية. وأمّا رابع هذه الأنماط، فهو يتعلق بحالة استعمار حاسمة، غير أنها كانت مضطرة إلى التكيف مع بيئة ذات أغلبية محلية.

وبخصوص استعمار الإحاطة، فإنّه قد انتشر في مناطق ذات خصائص متباينة، وهو نوعٌ من الاستعمار له تجليان؛ أحدهما يتعلق بالإدارة المباشرة التي تميز الاستعمار الفرنسي الذي يعمل بدقة على إخضاع السلطات السياسية المحلية للسلطة الاستعمارية، والآخر يتعلق بالإدارة غير المباشرة التي يعتمدها الاستعمار البريطاني أي ممارسة السلطة على السلطات التقليدية وليس على الشعوب مباشرةً.

إذا كانت هذه هي المعاني المتعلّقة بالاستعمار، فإنّه يجدر بنا أن نتساءل عن مدى مواءمة هذه التعريفات للتوسع العثماني في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

اللحظة الثانية: هل يمثل العثمانيون قوةً استعمارية استنادًا إلى معاني كلمة "استعمار" في القواميس؟

لا بدّ في البداية من تأكيد أنّ العثمانيين لم يستعملوا كلمة الـ "احتلال" في وصف العمليات التي قاموا بها من أجل السيطرة على مجالات معينة، بل إنهم لم يستعملوا حتى كلمة الـ "استملاك" التي تعني الاستعمار إلا في مرات محدودة جدًا؛ مثلما هي الحال عندما توجه الديوان العثماني إلى السلطان المغربي مولاي إسماعيل (1672-1727)، مهدّدًا إيّاه باستملاك العثمانيين للأراضي المغربية ردًا على تحرشات السلطان المغربي بإيالة الجزائر التابعة للدولة العثمانية[22]. وهنا، ينبغي استحضار السياق الذي تمّ فيه استخدام هذه الكلمة؛ فهو سياق يتميز بالتوتر بين الدولة العثمانية والمغرب، خاصةً عندما حاول السلطان مولاي إسماعيل العلوي السيطرة على مناطق تابعة للسيادة العثمانية تقع على الحدود بين المغرب والإيالة الجزائرية التابعة للدولة العثمانية.

وعندما كان العثمانيون يتوجهون بجيوشهم إلى إخضاع مناطق بعينها، كانوا يستعملون في كل مرة كلمة "فتح" المتداولة على نحوٍ واسع في النصوص الإسلامية، وهي كلمة تعنى الدخول السلمي لأراضٍ معيّنة. وفي استعمال كلمة الـ "فتح" في النصوص الإسلامية نجد تمييزًا بين الفتح عنوةً والفتح صلحًا. بيد أنّ هذا التمييز لا يبدو واضحًا في النصوص العثمانية.

أمّا كلمة "غزو" (أو "جهاد" المستعملة أيضًا في النصوص العثمانية)، فهي تعني التوجه بحملة حربية على مجموعة بشرية، ويظهر أنّ الفعل كان مقدسًا، ويعود تقديسه إلى عهد الرسول الذي كان يستخدم السرايا والغزوات التي كان مجتمع المدينة يقوم بها

22 حول العلاقات بين السلطان المولى إسماعيل والباب العالي وردّات الفعل العثمانية المترتبة على النزاع مع أهل الجزائر، انظر: عبد الرحيم بنحادة، **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر** (تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998)، ص 118.

تحت قيادته (غزوة بدر، وغزوة أحد، وغزوة الخندق... إلخ). وبعد ذلك أصبح هذا الاستعمال أكثر شيوعًا، ولا سيما في تشبيه الجنود الذين حاولوا بسط النفوذ على الأناضول وما وراء النهر وآسيا الوسطى والهند، وغيرها من الأماكن النائية. وفي البدايات الأولى للدولة العثمانية أصبح اسم الفاعل الـ "غازي" لقبَ تشريفٍ. فقد كتب أورخان بن عثمان يقول: "أنا السلطان بن سلطان الغزاة والغازي ابن الغازي سيد الحدود والآفاق"[23]، وهي العبارات والألقاب نفسها التي ترددت في رسائل السلاطين العثمانيين؛ من أمثال سليمان القانوني، ومراد الثالث، بل حرص كل السلاطين العثمانيين - بمن فيهم سلاطين الأزمة - على حمل هذا اللقب، واستمر هذا التقليد إلى نهاية الدولة العثمانية. غير أنّ ما يثير الانتباه هو إصرار مصطفى كمال أتاتورك على حمل هذا اللقب حتى بعد إطاحة الخلافة العثمانية. ولعل هذا الإصرار يدخل في باب الربط بين ممارسة الغزو والهوية التركية[24]. وقد دخلت هذه الكلمة القاموس الفرنسي بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 باسم "رزية" Razzia، وهي كلمة تعني "غارة هجومية أو غزوة أو سريّة من أجل السلب والنهب وأسر العبيد"[25].

وقد استعمل العثمانيون كلمة "فتح" للدلالة على السيطرة على المجالات التي كانت إسلاميةً، أو السيطرة على بعض المجالات التي كانت تكتسي طبيعةً خاصةً؛ كما هو الشأن بالنسبة إلى القسطنطينية. وهم لا يختلفون في ذلك عن بقية النصوص الإسلامية. بيد أنّ السلاطين العثمانيين لم يُسند إلى أيّ سلطان منهم لقب "الفاتح"، باستثناء السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية، بل إنّهم فضّلوا إسناد لقب "الغازي".

ما يمكن أن نستخلصه من هذا الاستهلال هو أنّ الدولة العثمانية لم تستعمل في وثائقها ما يفيد الاحتلال. ومع ذلك، وبناءً على الممارسات التاريخية، يمكن أن نتفحص أمر المواءمة بين التعريفات الواردة آنفًا وسلوكيات الدولة العثمانية من خلال مستويات ثلاثة، هي:

المستوى الأول: هو مستوى التحكم الكلّي في البلاد والعباد، ولعل أحسن مثال يبين ذلك هو طبيعة الوجود العثماني في البلقان وفي البلاد الأوروبية. ويمكن أن نميز بين مرحلتين في تعامل العثمانيين مع الأراضي التي فتحوها في أوروبا. فالمرحلة الأولى هي السابقة لعهد السلطان سليمان القانوني والفشل في أخذ فيينا سنة 1529. وقد تميزت هذه المرحلة بإخضاع السكان عن طريق القوة، واستملاك الأراضي، واستبدال سكان بآخرين. فعندما دخلت الجيوش العثمانية إلى سلانيك، زمن مراد الثاني سنة 1430، أراد ترسيخ أقدام العثمانيين، فقام بإسكان العديد من العشائر التركمانية بها[26]. وهو ما يدفع إلى القول إنّ الدولة العثمانية طبّقت كل ما يتعلق بالشكل الأول من الاستعمار بحسب توصيف هاردي. أمّا المرحلة الثانية، فهي مرحلة لاحقة بسنة 1529؛ وهي قبول الدولة العثمانية بتبعية أمراء المناطق التي دخلوها. وقد ساهم هذا الأسلوب في التخفيف من مشاعر العداء وتوفير التبعات المالية والأمنية، والتقليل من تكلفة الحضور في هذه المجالات.

على الرغم من كل ذلك، لم يسعَ العثمانيون للتحكم كلّيًا، ولم يعملوا على فرض أيديولوجيتهم في الأراضي التابعة لهم - في المرحلة الأولى أو الثانية - بل سعوا للحفاظ على عادات وتقاليد هذا المجال. ويمكن القول إنّ الدولة العثمانية استفادت من الخبرات البلقانية في مجال تدبير الحكم. ومن أبرز الدلائل على ذلك أنّ عددًا من الوزراء والصدور العظام كانوا من البلقان، بخاصة من الألبان.

23 Halil Inalcik, *The Ottoman Empire: Classical age 1300 - 1600* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1973), p. 6.

24 "Ghazi," in *Encyclopedia of Islam*, vol. 2 (Leiden: Brill, 1993), pp. 1043 - 1045.

25 *Le Petit Robert de la langue francaise* (France: Le Petit Robert, 2010), p. 432.

26 سيد محمد السيد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية: النشأة والازدهار** (القاهرة: مكتبة الآداب، 2007)، ص 154.

ويكفي أن نضرب مثالًا دالًا على ذلك متمثلًا بمحمد صوقللي باشا الذي تولى الصدارة العظمى زمن ثلاثة من السلاطين العثمانيين، في وقتٍ تمسّك فيه أفراد عائلته بديانتهم المسيحية، بل كان أحد إخوته يترقى في هرم الكنيسة الأرثوذكسية[27]. ومثل هذا الأمر لم يتّبعه الاستعمار الأوروبي بكلّ أشكاله؛ ذلك أنّه لم يستفد من النخب، بل عمل على تسخير بعضهم للعمالة، من دون تحقيق اندماج لهذه النخب.

كانت البلقان تُعدّ بمنزلة خزّانٍ بشري اعتمده العثمانيون في بناء نظام عسكري خاص بهم. وقد اعتمد العثمانيون على الصبية المسيحيين في بناء جيش الإنكشارية. غير أنّ الانضمام إلى هذا الجيش بمختلف فِرقه لم يقف عند حدّ العمل داخل هذا النظام، إذ نجد عددًا من هؤلاء يترقون في سلك الوظائف السامية، فقد كانت نظام الإنكشارية "مشتلًا" لتكوين البيروقراطية العثمانية.

المستوى الثاني: يرتبط هذا المستوى بطبيعة الوجود العثماني في البلاد العربية في المشرق، فهو تحكّم جزئي يستند إلى طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية، بوصفها دولة إسلامية جاءت في إطار حركية التاريخ الإسلامي والتطورات الدولية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة. وقد عدَّ العثمانيون دخولهم إلى البلاد العربية "حقًّا سياسيًّا طبيعيًّا"[28].

غير أنّ الحضور العثماني في البلاد العربية المشرقية لم يكن نمطًا واحدًا، بل اكتسى أشكالًا مختلفةً. وفي هذا الباب، لا بدّ أن نسجل أنّ الوجود العثماني عرف بعض التفاوت بين مصر وبقية البلاد العربية المشرقية الأخرى.

وفي ما يتعلق بمصر، سلك العثمانيون منذ البداية حضورًا رمزيًا. فعندما غادر سليم الأول مصر، ترك على رأسها واليًا مملوكيًا، بل كانت الإدارة العثمانية في مصر مملوكيةً. وعندما نراجع قائمة الولاة الذين حكموا في مصر، خلال الدولة العثمانية، يتراءى لنا أنّ معظمهم كانوا من أهل البلد. إضافةً إلى ذلك، كان النظام العثماني في مصر شديد الانضباط، يسعى لضمان توازن بين المماليك والعثمانيين. وقد استطاع هذا النظام أن يثبت فعاليته، واستمر فترةً تزيد على ثلاثة قرون.

بناءً على ذلك، يمكن القول إنّ مصر، كانت تحظى بحكم شبه ذاتي. ومن أبرز الدلائل على ذلك أنّ العثمانيين حافظوا على المؤسسات المملوكية. ومن ثمّة، سعت الدولة المركزية للعمل على التغيير السريع للولاة، وهو ما يترجم في القائمة الطويلة لولاة مصر التي بلغ عددها 129 واليًا (بمعدل 26 شهرًا بالنسبة إلى كلّ والٍ). وحتى تتمكن الإدارة العثمانية من ضبط الأمور في الإيالة المصرية، كانت، توفد، بين الفينة والأخرى، صدورًا عظامًا، بعد انتهاء مهماتهم، لإدارة هذه الإيالة؛ كما هو الشأن عندما بعث السلطان سليمان القانوني إبراهيم باشا سنة 1525، أو مثلما حدث مع سليمان باشا الخادم.

أمّا البلاد العربية الأخرى، كبلاد الشام مثلًا، فقد سلك فيها العثمانيون سلوكًا يزاوج بين الطريقة المعتمدة في مصر والطريقة المعتمدة في البلقان. لم يشرع العثمانيون في سياسة الاجتثاث والترحيل إلا في زمن التمردات والانتفاضات التي عرفتها بلاد الشام. فقد استغلت الإدارة العثمانية ثورة المعنيين، إذ استنفرت السلطات المركزية العثمانية ولاة طرابلس وصيدا، ومتسلمي دمشق وحلب، وفويفودات (أمراء ألوية) كلس في شمالي حلب وحماة وحمص التركمانية، وكل عساكر ولايتَي طرابلس الشام وحلب، وأمرتهم بتطهير جبال صيدا - بيروت من شرّ ابن معن وفساده، وأتباعه الأشقياء[29]، في إشارة إلى سلوك سياسة التطهير العرقي التي دأبت فيها بعض

27 بشأن هذه الأسرة وسيرة محمد صوقللي، انظر: عبد الرحيم بنحادة: **العثمانيون، المؤسسات والاقتصاد والثقافة** (الرباط: دار اتصالات سبو، 2008)، ص 106.

28 وليد العريض، **تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية** (عمّان: دار الفكر، 2012)، ص 85.

29 م. د. 105 / 18، أواسط شوال 1105/ حزيران 1694، حكم إلى جميع القضاة والأعيان والرجال ذوي الشأن (من يهمه الأمر) في ولاية صيدا - بيروت، ص 66 - 68. كانت رتبة فويفودات حماة وحمص، وفق نمط فويفودات البغدان والأفلاق بدرجة مير ميران أو "أمير لواء" وما دون ذلك، وكانوا يحظون بصلاحيات أمير سنجق. انظر:

القوات الاستعمارية في مناطق أخرى من العالم. وتشير نصوص تاريخية أخرى إلى أنّ الدولة العثمانية سعت لاستقدام التركمان من الأناضول وإسكانهم في المجالات الشامية في حمص وحماة. وقد عملت هذه العناصر التركمانية على الوقوف في وجه كل التحركات العربية الهادفة إلى التخلص من الوجود العثماني في المنطقة. ويرى بعض الباحثين أنّ ذلك يندرج في إطار سياسة سكانية فاشلة للدولة العثمانية، وهو ما يعني أنّ الدولة العثمانية سلكت سياسةً استعماريةً، غير أنها سياسة فاشلة تبيّن، من دون أدنى شكّ، أنّ الدولة العثمانية لم يكن لها تصور استعماري، على الرغم من الممارسات التي تنسجم مع منطق الدولة الاستعمارية.

المستوى الثالث: يتعلق هذا المستوى بطبيعة الوجود العثماني في البلاد المغاربية الذي اكتسى طابعًا خاصًا فرضه، في ما يبدو، البعد عن المركز. لقد كان الحضور البشري التركي العثماني في المنطقة محدودًا جدًا، تمثّل في عدد من القراصنة الذين امتهنوا القرصنة في السواحل. والملاحظ أنّ عدد القراصنة لم يتزايد مع الحضور العثماني في الشمال الأفريقي، بل إنّه ارتبط، أساسًا، بانسحاب القوتين المتصارعتين في البحر الأبيض المتوسط. وقد يتراءى أنّ الدولة العثمانية إنما سلكت في الشمال الأفريقي ما يسميه هاردي "استعمار الإحاطة".

اللحظة الثالثة: العثمانيون فاعلًا في تقسيم العالم وموضوعًا له

مرّت الدولة العثمانية بمرحلتين في علاقتها بتقسيم العالم. وفي المرحلة الأولى، كانت "فاعلًا إيجابيًا" في التقسيم، غير أنها سرعان ما تحولت إلى "فاعل سلبي"، حتى لا نقول إنّها تحولت إلى "مفعول به" في التقسيمات التي عرفها العالم في ما بعد.

1. العثمانيون فاعلًا إيجابيًا

منذ وصول العثمانيين إلى القسطنطينية، أصبح للدولة العثمانية حضور كبير في الساحة الدولية، وأصبحت كل الأحداث في العالم تتأثر بالمواقف العثمانية، إلى درجة أفضت بخليل إينالسيك[30] إلى القول إنّه إلى حدود سنة 1596 لم تكن ثمّة من مسألة دولية إلا كانت الدولة العثمانية حاضرةً فيها.

فمنذ العقد الثاني من القرن السادس عشر، أصبح للدولة العثمانية حضور في العالم المتوسطي، ورفض العثمانيون التقسيم الكلاسيكي للعالم، وسارعوا إلى فرض أنفسهم كقوة يُحسب لها حساب في هذا العالم، ودخلوا في مواجهات مع إمبراطورية الهابسبورغ الإسبانية من أجل اقتسام العالم القديم. وقد قدّم العثمانيون أنفسهم في هذا الصراع ورثةً للإمبراطورية البيزنطية وخلفاءَ للمسلمين. ومن ثمّ، أصبح لهم حضور مكثّف في السياسة الدولية، وأصبحوا عنصرًا فاعلًا في الأحداث الدولية في العالم المتوسطي. وفي ما يلي، سنذكر أمثلةً تبيّن هذا الحضور المكثف على مستوى الخريطة السياسية الدولية، وتبيّن أنّ الدولة العثمانية كانت فاعلًا في تقسيم العالم أيضًا.

المثال الأول: اتفاقية أماسيا بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، وهي اتفاقية أنهت سنوات من الصراع الإيراني العثماني. ويبدو من خلال سلسلة النزاعات بين الدولة الصفوية والعثمانيين أنّ ما كان يقضّ مضجع الدولة العثمانية هو الوضع في الأناضول.

عبد الرحيم أبو حسين، **لبنان والإمارة الدرزية في العهد العثماني: وثائق دفاتر المهمة 1546 - 1711** (بيروت: دار النهار للنشر، 2005)، ص 282 - 283. (أتوجه بخالص الشكر للصديق والزميل جمال باروت الذي مكنني من هذه الإحالة لبحث له في طور الإنجاز).

30 Inalcik, *The Ottoman Empire*, p. 35.

فقد كان سليمان القانوني يرى أنّ إهمال الأناضول يُعَدّ السبب الرئيس في تجديد الخطر الصفوي. ومن ثمة، سعى لسَنّ تنظيمٍ إداري صارم في الأناضول وتوجيه ضربة قاصمة إلى الدولة الصفوية، عبر توجيه حملتين كبيرتين. وكانت الحملة الأولى في سنة 1534، وقد تمكّن على إثرها من أخذ بغداد. وكانت الثانية سنة 1548، وقد تمكن فيها من أخذ تبريز، لكنّه أُجبر في ما بعد على التخلي عنها. وقد حقق سليمان القانوني ما كان يطمح إليه وإنْ لم يستطع إحكام السيطرة على تبريز. ووجد الطرفان العثماني والصفوي أنّهما مضطرّان إلى عقد اتفاقية تُنهي صفحةً من صفحات الصراع. ويظهر جليًا في الاتفاقية بينهما أنّ الدولة العثمانية قامت بتقسيم منطقة كردستان بينها وبين الدولة الصفوية. وهكذا استطاعت أن تضمن استقرار الأناضول، وتحول دون تجدد ثورات كردية به. وقد كانت اتفاقية أماسيا المرجع الأساسي في كل الاتفاقيات التي ستعقد في ما بعد بين إيران والدولة العثمانية؛ سواء كان ذلك في معاهدة قصر شيرين التي وُقعت سنة 1636 أو معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847. ويُعدّ غموض هذه الاتفاقيات أحد الأسباب التي دعت إلى تجدد الصراع بين إيران والدولة العثمانية، وهو الغموض التي ساهمت فيه القوات الاستعمارية بعد أن دخلت إلى المنطقة واستغلته لأغراض استعمارية بحتة.

المثال الثاني: يتعلق هذا المثال بما أعقب معركة حلق الوادي من مفاوضات بين الإمبراطوريات، وقد بدت فيها بوضوح القدرة التفاوضية للدولة العثمانية في رسم خريطة متوسطية جديدة. وفي هذا السياق، عُدَّت حملة تونس من أكثر الحملات تكلفةً في القرن السادس عشر[31]، ولم تكن الإمبراطورية العثمانية – التي عرفت ثورة عارمةً في الأثمان - تستطيع أن تتحمل عبء حرب استنزافية، بل يمكن القول إنّ الأزمة النقدية الخانقة هي التي أدت إلى موجات احتجاجٍ داخلي هزّ دعائم الإمبراطورية التركية. ومن بين هذه الاحتجاجات الثورية ما اصطلح على تسميتها "ثورة الجلالين" في الأناضول[32]. ومن ثمة، كان العثمانيون - إضافةً إلى ما تُمليه الجبهة الشرقية - مضطرين إلى وقف الحروب مع إمبراطورية الهابسبورغ، والتوجه نحو عقد سلام، والانسحاب من عالم المتوسط.

شرع الطرفان في التفاوض من أجل عقد السلام، وتبين أنّ الدولة العثمانية - لأسباب ترتبط بصراع تيارات سياسية داخل الدولة العثمانية - كانت تحظى بقدرة تفاوضية كبيرة جعلت الإسبان يقبلون بالشروط التي كانت تُفرض من المفاوضين الأتراك. وقد حاول العثمانيون فرْض شروط توهموا أنّ إسبانيا لن تقبل بها، ومن بينها شرطُ دفعِ الملك الإسباني فليب الثاني الخراج للدولة العثمانية.

ولم يركن العثمانيون إلى الهدوء والهدنة بعد توقيع معاهدة الصلح التي فاوض في شأنها السفير الإسباني في إسطنبول، بل عملوا على استغلال ضمّ إسبانيا إلى البرتغال سنة 1580، ودعموا الأمير البرتغالي دون أنطونيو. وليس ذلك من أجل استعادة عرشه، ولكن بغية تأجيج الصراع في أوروبا، وهو يمكن أن يشغل إسبانيا عن التوسع[33].

يؤشِّر هذا التوجه الجديد للدولة العثمانية، في نهاية القرن السادس عشر، إلى انتقالها من أسلوب المواجهات الحربية إلى العمل الديبلوماسي. ونعتقد أنّ العثمانيين تفطنوا إلى أنّ الأداة الديبلوماسية بإمكانها أن تعوّض السفن الحربية[34]، إذ يُلاحظ أنه في وقت رفَض فيه الباب العالي الاستجابة لمطالب باشا الجزائر بالهجوم على وهران، لم يتوانَ عن الدفع في اتجاه توطيد العلاقات مع إنكلترا.

---

31 Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, vol. 2 (Paris: Armand Colin, 1984), p. 396.

32 Lutfi Omer Barkan, "The Price Revolution of the Sixteenth Century: A Turning Point in the Economic History of the near East," *International Journal of Middle East*, vol. 6, no. 1 (January 1975), pp. 3 - 28.

33 بنحادة، **المغرب والباب العالي.**

34 Andrew Hess, *The Forgotten Frontier: A History of the sixteenth century Ibero African Frontier* (Chicago: University of Chicago Press, 1978), p. 127.

خلال هذه المرحلة كانت الدولة العثمانية، بوصفها فاعلًا في التقسيم، هي التي تفرض شروطها في المعاهدات والاتفاقيات. وفي هذا الباب، لا بدّ من تأكيد ما يلي:

أولًا، قلة المعاهدات والاتفاقيات. فمن خلال جردٍ للمعاهدات التي وقّعتها الدولة العثمانية خلال تاريخها في الفترة 1299 - 1923، يبدو أنّ عدد المعاهدات التي وقّعها العثمانيون قبل القرن السابع عشر لا يتجاوز 15 في المئة من كلّ المعاهدات. وهو ما يعنى أنّ الدولة العثمانية كان يمكنها فرْض الأمر الواقع قبل نهاية القرن السادس عشر، وأنّها لم تكن في حاجة إلى التفاوض من أجل ذلك.

ثانيًا، إنّ مفاوضات المعاهدات التي وقعتها قبل زيتفا توروك Zsitva-Torok كانت تجرى في إسطنبول. وتُعَدّ المفاوضات التي أفرزت هذه المعاهدة خرقًا لتقليدٍ سار عليه العثمانيون منذ نشأة دولتهم. فقد جرت المفاوضات في مجال محايد. وكانت هذه المعاهدة بدايةً لسلسلة من المعاهدات التي وقعت خارج المجال العثماني، تخلّت بموجبها الدولة عن مجالات ترابية كانت تابعةً لها.

2. العثمانيون موضوعًا للتقسيم

في هذا المحور سوف أتوقف عند ثلاث محطات أساسية تبيّن التدرج في التحول من "الفاعل" في التقسيم إلى "موضوع" له؛ وذلك من خلال استعراض أربع محطات توضح التحول التدريجي من سياسة الفاعل في التقسيم إلى موضوعٍ للتقسيم.

المحطة الأولى: في نهاية القرن السابع عشر، ومع توقيع معاهدة كارلوفيتس تحديدًا، وقع تحول كبير في العلاقات مع أوروبا. لقد أدركت الدولة العثمانية غداة المحاولة الثانية لأخذ فيينا، سنة 1683، أنها لم تعُد تلك القوة الجبارة التي بإمكانها أن تحصل على ما تريد. عندما وصلت جيوش سليمان في الحصار الأول على فيينا سنة 1529 وبدت استحالة أخذ المدينة، تراجع الجيش العثماني بهدوء. ويمكن القول إنّ الهزيمة لم تكن نهائيةً. أمّا في الحصار الثاني، فقد كانت الهزيمة بيّنةً واضحةً، من دون إبهام ولا غموض. وتمكن النمساويون، بعد ذلك، من جني ثمار الهزيمة؛ بإجبار العثمانيين على توقيع معاهدة كارلوفيتس في كانون الثاني/ يناير 1699. فماذا كان يعني توقيع هذه المعاهدة؟

إنها لا تشكّل منعطفًا حاسمًا في تاريخ الصراع بين الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية الهابسبورغ فحسب، بل في تاريخ العلاقات بين أوروبا والإسلام أيضًا. لقد كانت هذه المعاهدة عنوانًا لانهيار القوة الإسلامية في مواجهة أوروبا. وتحت أنظارها، بدأت أوروبا الشرقية تتوسع بحريًا - وكان ذلك على حساب مجالات حيوية إسلامية - وبدأت القوة العثمانية التي كانت في ما مضى قويةً تتراجع أمام القوة الأوروبية المتفوقة في تقنيات الحرب والبحر.

والأكثر أهميةً من ذلك، أنّ معاهدة كارلوفيتس فتحت شهية الأمم الأوروبية التي سعت للتحالف في ما بينها لأخذ الثأر من العثمانيين. فتحالفَ الروس مع النمساويين والبولونيين والبنادقة. وقد استطاع هؤلاء اقتطاع أجزاء ترابية مهمة من الإمبراطورية العثمانية. وعندما اقتطعت البلدان الأوروبية أجزاءً من التراب العثماني، انفتحت الحدود للحملات وللتأثيرات الأجنبية أيضًا[35]. ومنذ ذلك الحين، دخل الروس طرفًا قويًا في النزاع، وكان همّهم في كل حملاتهم، خلال نهاية القرن السابع عشر، هو الحصول على مدخل في البحر الأسود، وهو أمر تحقق لهم بعد سنة 1790. لقد كان الاحتلال أهمّ عاقبة لمعاهدة كارلوفيتس، وجاء ضمن سلسلة

35 Robert Mantran, *Histoire de l'empire ottoman* (Paris: Fayard, 1989), p. 249.

المعاهدات التي شرعت في توقيعها الدولة العثمانية، والتي سجلت فيها التراجع العثماني. ومع مطلع القرن الثامن عشر، كان كل شيء قد آل إلى النهاية.

المحطة الثانية: لم تكن معاهدة كوجك قينارجة سوى مقدمة ثانية لكي تتحول الدولة العثمانية من "فاعل" في التقسيم إلى موضوع للتقسيم. وإلى حدود نهاية القرن الثامن عشر لم تكن موضوعًا للتقسيم، بل كانت تعمل على التصدي للتغلغل الأوروبي بأساليب مختلفة راوحت بين العسكري والديبلوماسي. وعندما لم تستطع وقف المدّ الأوروبي وتلقّت أكبر نكسة لها في القرن الثامن عشر سنة 1769 أمام القوات الروسية، انبطحت أمام الشروط الروسية بقبولها توقيع معاهدة كوجك قينارجة سنة 1774، وهو ما شكّل ضربةً قاصمةً للدولة العثمانية و"نجاحًا لم يُحقَّق له مثيلٌ من قبلُ"[36] بالنسبة إلى روسيا. ولا تُعدّ معاهدة 1774 بمنزلة نقطة تحوّل جوهري في العلاقات الروسية – العثمانية فحسب، بل في العلاقات بين أوروبا والدولة العثمانية أيضًا. وبعد هذه المعاهدة، أصبحت الدولة العثمانية موضوعًا للتقسيم، ولم تعد تشارك حتى في المؤتمرات التي خُصصت لذلك، ولنا في مؤتمر برلين الذي عُقد سنة 1878 مثال دالّ على ذلك.

المحطة الثالثة: بعد أكثر من مئة سنة، لم يعد خافيًا أنّ الدولة العثمانية أصبحت - على نحوٍ واضحٍ - موضوعًا للتقسيم. وخلال المئوية الفاصلة بين معاهدة كوجك قينارجة ومؤتمر برلين، عرفت الدولة العثمانية جملةً من الأحداث جعلتها تتكرس موضوعًا للتقسيم. فقد فقدت الدولة العثمانية القرم. ويُعدّ فقدانه بمنزلة بداية ضياع أراضٍ إسلامية كانت للدولة العثمانية السيطرة عليها منذ أمد بعيد. كما تعرضت الدولة العثمانية لاحتلال قلبها النابض مصر عندما توجّه نابليون بجيوشه إلى القاهرة سنة 1798. وبدأت الحركات القومية في البلقان تترسخ وتظاهر بوجودها في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر، كما بدأ تكريس تعبير رجل أوروبا المريض. وقد عُقدت عدة مؤتمرات بين الأوروبيين خصّصت لمعالجة القضية العثمانية وتقسيم ممتلكاتها في غياب ممّثل عنها في بعض الأحيان، أو من خلال دعوتها إلى مؤتمر شكلي للتوقيع، بعد أن يكون كلّ شيء جاهزًا. وبدا هذا الوضع واضحًا في مؤتمر برلين سنة 1878. فقد استدعيت الدولة العثمانية لحضور هذا المؤتمر لتعترف باستقلال بلغاريا والصرب والجبل الأسود، وتقبل بإلحاق البوسنة والهرسك بالنمسا. وأثناء هذا المؤتمر، هددت الدولة العثمانية بفقدان إسطنبول. ومن دون أدنى شكّ، أبرز مؤتمر برلين أنّ الدولة العثمانية غدَت موضوعًا للتقسيم، وتكرس هذا الواقع عبر مؤتمرات ومعاهدات أخرى تُوِّجت بـ "المسلسل" الذي بدأ باتفاقيات سايكس – بيكو، وانتهى بمعاهد لوزان.

حاولنا أن نبرز من خلال هذه الورقة قضيتين متلازمتين، كما يلي:

القضية الأولى: تتعلق بمسألة المصطلح وعدم استعمال العثمانيين لمصطلحات تفيد التوسع والاستعمار، على عكس ما كان سائدًا في دول أخرى حرص مؤرخوها المعاصرون للأحداث على استعمال ألفاظ تنضح من القاموس الاستعماري. فإسبانيا مثلًا، استعمل مؤرخوها في القرن السادس عشر كلمات من بينها "كونكيستا"، في حين غابت نظائر مثل هذه الكلمات في القواميس التركية والعربية، بيد أنّ هذا لا يعني غياب "السلوك الاستعماري" عند العثمانيين الذي حاولنا أن نبينه من خلال علاقة الدولة العثمانية بالمجالات التابعة لها.

36 Ibid., p. 425.

القضية الثانية: إنّ فعل الدولة العثمانية في تقسيم العالم قد مرّ عبر مراحل مختلفة. فمن الدولة الفاعلة في التقسيم إيجابيًا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إلى الدولة الفاعلة سلبيًّا وموضوعًا له، ابتداءً من نهاية القرن الثامن عشر، على أنّ هذا الانتقال من "الفاعل الإيجابي" إلى "الفاعل السلبي" مرّ على نحوٍ متدرج. وقد أظهرت المعاهدات التي وقّعتها الدولة العثمانية هذه المراحل إظهارًا جليًّا. فمن القوة التي تفرض شروط المعاهدات والاتفاقيات ولا ترضى التفاوضَ خارج رقعتها الجغرافية، إلى الدولة التي تقبل الشروط وتُفرَض عليها في معاهدات لا يقتصر جانب الإذلال فيها على اقتطاع المجالات الترابية، بل يتعداها إلى التدخل في رسم سياستها الداخلية، ثمّ إلى الدولة التي تغيب عن المؤتمرات، أو حتى من خلال تصديق معاهدات وتوقيعها - في حال حضورها - كما هو الشأن في مؤتمر برلين والمؤتمرات التي أعقبته.

المراجع

العربية

- أبو حسين، عبد الرحيم. **لبنان والإمارة الدرزية في العهد العثماني: وثائق دفاتر المهمة 1546 - 1711**. بيروت: دار النهار للنشر، 2005.
- بن سوسان، جيرار وجورج لابيكا. **معجم الماركسية النقدي**. بيروت: دار الفارابي، 2003.
- بنحادة، عبد الرحيم. **العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد والثقافة**. الرباط: دار اتصالات سبو، 2008.
- ـــــــــــــ. **المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر**. تونس: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1998.
- بونيت، بيار وآخرون. **معجم الأثنولوجيا والأنثروبولوجيا**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
- الشفشاوني، ابن عسكر. **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**. تحقيق محمد حجي. الرباط: مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، 1976.
- العريض، وليد. **تاريخ الدولة العثمانية: التاريخ السياسي والإداري ودراسات تاريخية**. عمّان: دار الفكر، 2012.
- محمود، سيد محمد السيد. **تاريخ الدولة العثمانية: النشأة والازدهار**. القاهرة: مكتبة الآداب، 2007.

الأجنبية

- Barkan, Lutfi Omer. "The Price Revolution of the Sixteenth Century: A Turning Point in the Economic History of the near East." *International Journal of Middle East*. vol. 6. no. 1 (January 1975).
- Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*. Paris: Armand Colin, 1984.
- Dogan, Mehmet. *Buyuk Turkce Sozlugu.* 7th ed. Ankara: Rehber Yayınları, 1990.
- Hess, Andrew. *The Forgotten Frontier: A History of the sixteenth century Ibero African Frontier*. Chicago: University of Chicago Press, 1978.
- Inalcik, Halil. *The Ottoman Empire: Classical age 1300 - 1600*. London: Weidenfeld and Nicholson, 1973.
- Lewis, Bernard. *Le langage politique de l'Islam*. Odette Guitard (trans.). Paris: Gallimard, 1989.
- Mantran, Robert. *Histoire de l'empire ottoman.* Paris: Fayard, 1989.
- Pakalin, Mehmet Zeki. *Osmanli Tarihi Deyimleri ve Terimleri Sozlugu.* Istanbul: Milli Egtim Basmevi, 1993.
- Parlatır, Ismail. *Osmanli Türkçesi Sozlugu.* Ankara: Yargı Yayınları, 2012.

محجوب الزويري | Mahjoob Zweiri[1]

تقرير بنرمان: صناعة الأسطورة في تاريخ العرب الحديث

مقدمة

تبرز معاهدة سايكس – بيكو، بوصفها المعاهدة التي أظهرت قدرًا من التنسيق والتوافق بين القوى الكبرى آنذاك، المتمثلة بكلٍّ من بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا حول مستقبل منطقة المشرق العربي ما بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية. غير أنّ ثمة مسارًا آخر تبدو فيه محاولة للتأريخ اعتمادًا على الأسطورة المفردة الفاعلة والمؤثرة بوصفها عاملًا مؤثرًا. اختارت هذه الأسطورة مسارًا يربط بين جزء من الوقائع وبين الأسطورة التي جرى تصنيعها، لتقع ضمن تسلسل الأحداث وتتحول إلى جزء من الوقائع التي يُستَنَد إليها في كتابة تاريخ العرب الحديث وتحولاته في القرن العشرين. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إنّ تلك الخلاصات المعتمدة على الأسطورة أصبحت جزءًا من مكونات الوعي العربي حتى في التاريخ المعاصر.

بدأ الحديث في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين عن مؤتمر عقدته الحكومة البريطانية وتقرير خرج به هذا المؤتمر يُنسَب إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل بنرمان Henry Compbell Bannerman، وهو "تقرير بنرمان". ووفق الرواية التي كان يُروَّج لها، دعا رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بنرمان إلى مؤتمر لدراسة مستقبل التأثير والنفوذ ببريطانيا العظمى والدول الاستعمارية الفاعلة؛ مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا. وأراد بنرمان، الذي كان ينتمي إلى حزب المحافظين ويترأس حكومةً تمثّل الحزب البريطاني، من متخصصين في السياسة والعلاقات الدولية وغيرها من العلوم الاجتماعية، أن يدرسوا ويتعرفوا، ومن ثمّ أن يُقدّموا إلى الحكومة ما يَعُدّونه مصادر أخطارٍ يمكن أن تُضعِف النفوذ البريطاني، بوصفها قوًى كبرى مُتمددةً جغرافيًا وتُهدِّد مستقبلها في ذلك الوقت. ويشكل هذا التقرير وفق تلك المصادر مقدمةً بالغة الأهمية لمعاهدة سايكس - بيكو وكل ما قامت به بريطانيا ضد العرب، خصوصًا في موضوع القضية الفلسطينية.

تفترض هذه الدراسة أنّ التقرير، وما طُرِح بشأنه، لم يكن إلاّ أسطورةً تمّ تصنيعها وتغذيتها استنادًا إلى بعض التطورات التاريخية والتصورات التي تطورت بشأن تلك التطورات، كما انتعش تصنيع مثل هذه الأسطورة بالاستفادة من مناخ الهزيمة الذي كان يسيطر على المجتمعات العربية بعد احتلال فلسطين في عام 1948. وتسعى الدراسة لفهم أسباب صناعة الأسطورة في تاريخ العرب الحديث عبر التحقق من وجود تقرير بنرمان. فهل كانت بريطانيا تحتاج إلى مثل هذا التقرير؟ ثمّ لماذا تمّ إخفاؤه، على هذا النحو، في ضوء ما كُشف عنه بشأن مراسلات الحسين – مكماهون، أو حتى اتفاقية سايكس - بيكو؟ وما أهمية وجود الأسطورة في سياق تاريخ العرب الحديث؟

أولًا: بريطانيا والمشرق العربي من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين

تعزز النفوذ البريطاني في المشرق العربي ابتداءً من أوائل القرن التاسع عشر، وقد ظهر ذلك جليًا عبر التنسيق مع فرنسا وروسيا، للضغط على الدولة العثمانية، من أجل إجراء إصلاحات ظاهرها احترام حقوق غير المسلمين الذين يعيشون في أراضي الدولة العثمانية،

1 أستاذ مشارك في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، قسم التاريخ، جامعة قطر.
Associate Professor of Contemporary Middle East History, Department of History, Qatar University.

وباطنها حالة من العداء لهذه الدولة التي تتقاطع مصالحها مع مصالح بريطانيا في بقاع متعددة، منها مصر حيث الطريق إلى المستعمرات البريطانية في الهند، وشمال الخليج العربي حيث العراق والكويت، وقد كانت الدولة العثمانية ترى أنّهما بوابة العبور إلى سواحل شرق الجزيرة العربية.

لقد تميز الانتقال في السياسة البريطانية بين القرنَين التاسع عشر والعشرين نحو المشرق بتبلور إستراتيجيتين أو سياستيْن حدّدتا ملامح التحرك البريطاني في المشرق العربي حتى أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين. وتتمثل هاتان السياستان بتحويل الخليج العربي إلى "بحيرة بريطانية"[2]، وفي تعريف الدولة العثمانية بوصفها "رجل أوروبا المريض"[3].

عانت منطقة الخليج العربي مع مطلع القرن التاسع عشر وبطرفيها المُطِّليْن على شرق الجزيرة العربية أو على فارس، وهو اسم إيران في تلك الفترة، حالةً أقرب إلى فراغ القوى السياسية الخارجية، إذ كانت بريطانيا تركز آنذاك على مستعمراتها في الهند ومصالحها عبر البحار القريبة منها.

وتشير المصادر التاريخية إلى أنّ نقاشًا كان يجري في لندن بين كلٍّ من وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية والمتنفذين اقتصاديًا حول ضرورة التوجه إلى شمال مضيق هرمز، وصولًا إلى داخل الخليج العربي؛ لإحكام القبضة على الدولة العثمانية. يُضاف إلى ذلك الحديث عن تهديدات مقبلة من منطقة شمال مضيق هرمز كانت تتعرض لها التجارة البريطانية، وخصوصًا من القواسم الذين كان لديهم أسطول بحري متكامل مكّنهم من الوصول إلى مضيق هرمز والسيطرة عليه. وقد تمثلت تلك السيطرة بفرض ضرائب على السفن التي تمرّ في هذه المنطقة بما فيها البريطانية.

رفضت بريطانيا دفع الضرائب ووصفت القواسم بالقراصنة. وعُدّ هذا الوصف بمنزلة خطوة تمهيدية لشن حرب عليهم، وهو ما نفذته بريطانيا في عام 1820، حيث تمكنت بَحريتها من تدمير موانئ رأس الخيمة مقرّ القوة البحرية للقواسم. وعملت القوى في بريطانيا العظمى تحت تأثير هذه العوامل على بلورة موقف، وسياسة أفضت – فعلًا – إلى العمل على تحويل منطقة الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية، وهو ما عنى، بطبيعة الحال، تحويلها إلى منطقة مصالح بريطانية، بحيث تتفرد هي دون غيرها بالدفاع عنها أمام الأخطار المتوقعة.

وفي هذا السياق سعت بريطانيا إلى فرض نفوذها عبر توقيع المعاهدة العامة للسلام مع الشيوخ العرب في شرق الجزيرة العربية، وقد بدأت مع آل خليفة في عام 1820، كما أسست أول منصب سياسي يتعلق بمتابعة التطورات في المنطقة تحت اسم الوكيل السياسي، وجعلت مقره في بوشهر جنوب فارس/ إيران. وتوسعت بريطانيا في فرض حضورها في منطقة الخليج بعد سيطرتها على ممتلكات شركة الهند الشرقية في عام 1857، إذ فرضت سيطرةً سياسيةً وعسكريةً في منطقة الخليج العربية تصاعدت بشكل مطرد حتى أوائل القرن العشرين بتجلّي التنفيذ البريطاني لإستراتيجية تحويل منطقة الخليج إلى بحيرة بريطانية.

وبالتزامن مع تزايد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي، كانت الدولة العثمانية تواجه ضغوط الدول الأوروبية، إضافةً إلى الهزائم العسكرية التي لحقتها في أوروبا، فضلًا عن خروج مصر من عباءتها في عام 1801، إلى أن فرضت بريطانيا سيطرةً عسكريةً

2 للمزيد، انظر:
Briton Cooper Busch, *Britain and the Persian Gulf 1894 - 1914* (California: California University of Press, 1967), pp. 25 - 48.

3 للمزيد حول وضع الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، انظر: أنيس محمد، **الدولة العثمانية والشرق العربي** (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984)، ص 262 - 290.

مباشرةً على مصر عام 1882. ودفعت تلك الهزائم والتراجعات قيصر روسيا نيكولاي الأول إلى إطلاق لقب رجل أوروبا المريض على الدولة العثمانية في عام 1853، داعيًا بريطانيا إلى التعاون مع روسيا لتقاسم أملاك هذه الدولة.

بدأت بريطانيا بلورة سياسة توسع في منطقة المشرق العربي، مراوحةً بين تحويل الخليج إلى بحيرة بريطانية وتقاسم أملاك رجل أوروبا المريض، وهي سياسة تنطلق من واقع جديد خلقته تطورات القرن التاسع عشر، تمثّل بتوسع بريطانيا الجغرافي بعيدًا عن أوروبا وتعاظم المنافسة السياسية مع لاعبين مثل فرنسا وروسيا. لقد بدأت بريطانيا القرن العشرين برؤية وتحالفات أعانتها في تأمين وجودها في جنوب إيران بموجب اتفاق 1907 بين روسيا وبريطانيا. كما أنها استطاعت أن توفر حضورًا صاخبًا في المشرق العربي، وخصوصًا في العراق وشرق الأردن وفلسطين بموجب اتفاقية سايكس - بيكو التي توافقت فيها مع فرنسا وروسيا، وأبقتها في إطار السرية حتى أماط الروس عنها اللثام.

كشفت التطورات التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط أنّ بريطانيا كانت تعمل وفق رؤية لتأمين مصالحها في إطار التنافس الاستعماري مع فرنسا على نحوٍ خاص، لكنّ جملة السياسات البريطانية كانت تخضع لطبيعة اللاعبين ومدى قدرة بريطانيا في التعامل معهم وتبديد مخاوفهم من وجودها. واستطاعت بريطانيا أن تضع تصورًا وتسوقه للعرب آنذاك، وهو أنّ تحقيق أحلامهم بالاستقلال وبناء الدولة القومية قابل للتحقق من خلال التعاون مع بريطانيا التي تشارك العرب حقهم في بناء الدولة القومية العربية. ونجحت بريطانيا في تسويق هذا التصور حتى أوائل القرن العشرين، حيث تبدد الحلم العربي بعد أن تبين التضليل البريطاني في مراسلات الحسين - مكماهون، وبعد أن أُميط اللثام عن اتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور الذي أعطى اليهودَ حقَّ إقامة وطن قومي لهم في فلسطين[4].

وبموجب تلك الأحداث، تشكلت لبريطانيا في منطق المشرق صورة القوة المُتآمرة على العرب وطموحهم. ولم يقف الأمر عند العرب، بل وصل إلى فارس/ إيران حيث تعمق لدى الإيرانيين في الفترة نفسها أنّ أصل التآمر عليهم، وأصل كل ضرر لحق بهم، إنما مصدره بريطانيا. لقد تحوّل هذا التصور إلى مثل رائجٍ في المجتمع هو: "إين كار إنكليسها"، وترجمته: "هذه أعمال الإنكليز"، في إشارة إلى بريطانيا.

يظهر في إطار هذا التصور الذي كان آخذًا في التشكل في المشرق، أهمية موضوع هذه الورقة، وهو تقرير بنرمان الذي بدأ الحديث عنه في المحافل العربية السياسية والأكاديمية في منتصف القرن العشرين، وأخذ حيزًا لافتًا للانتباه في النقاش الدائر في تلك المحافل حول سياسة بريطانيا نحو العرب في النصف الأول من القرن العشرين.

ثانيًا: من هو هنري كامبل بنرمان؟

وُلِد هنري كامبل بنرمان في منطقة كيلفندسايد Kelvinside بالقرب من مدينة غلاسكو في أسكتلندا عام 1836. ويظهر جليًا أنه كان ينتمي إلى أسرة ذات حضور في العمل السياسي، فقد كان والده عمدةً لمدينة غلاسكو ونبيلًا، ذا لقب "سير" Sir. تلقى تعليمه الأساسي وفق نظام التعليم البريطاني المعروف بالفيكتوري، حيث التركيز على المعارف والعمل في مجالات الخدمة الحكومية، ثمّ تلقى تعليمه الجامعي في جامعة غلاسكو، وفي كلية ترنيتي Trinity في كامبريدج.

قام بنرمان خلال دراسته الجامعية بجولة مع ابنة عمه في أوروبا، ويبدو أنّ تلك الزيارة تركت أثرًا في بنائه الفكري والسياسي. وقد كان يحرص على قضاء ستة أسابيع خلال الصيف في أوروبا التي يبدو أنه كان مفتونًا بها. كان معجبًا بالتجربة الفرنسية والثقافة

4 للمزيد حول تطورات القضية الفلسطينية، انظر: أحمد عزت عبد الكريم، **دراسات في التاريخ العربي الحديث** (بيروت: دار النهضة العربية، 1970)، ص 430 - 486.

الأوروبية بوجهٍ عام. وشكّل إتقانه للغة الفرنسية، وكذلك تمكنه من الألمانية والإيطالية، أدوات مهمةً للقراءة والاطلاع على ما يجمع بريطانيا مع أوروبا. وفي هذا السياق يظهر جليًا إعجابه بالانتماء البريطاني إلى القارة الأوروبية.

تشير المعلومات الواردة بشأن بنرمان إلى أنه بدأ العمل السياسي في مطلع الثلاثينيات من عمره، فقد انتُخِب في مجلس العموم عن منطقة سترلنغ بورغاس Stirling Burghs في عام 1860، وأُعيد انتخابه عن تلك المنطقة حتى عام 1906. ويميز تجربة بنرمان في المشهد السياسي البريطاني اتجاهه الليبرالي وغير المنفصل عن تفكيره في بريطانيا، بوصفها إمبراطوريةً تقود وتؤثّر.

أمضى هنري بنرمان نحو عقد من حياته السياسية عضوًا في مجلس العموم، وقد تسلّم أول منصب حكومي وزيرًا للمالية في عام 1871 في إدارة War Office. وشغل المنصب نفسه حتى عام 1884، وانتقل إلى مسؤولية الوزير لشؤون آيرلندا، غير أنه لم يستمر في هذا المنصب إلا سبعة أشهر. وتسلّم بنرمان وزارة الدولة للحرب في أواخر القرن التاسع عشر (في عام 1886 تحديدًا)، وبقيَ يشغل هذا المنصب حتى عام 1895.

لم ينجح بنرمان في الوصول إلى منصب رئيس مجلس العموم بسبب تخلي حزبه عنه. ولكنه تمكن في عام 1899 من الحصول على هذا المنصب نتيجة عدم التوافق بين رئيس مجلس اللوردات ورئيس مجلس العموم. وبشغله هذا المنصب، أصبح أقرب إلى قيادة الحزب ومنصب رئيس الوزراء.

يبدو أنّ المشهد السياسي البريطاني - والحديث هنا عن الأحزاب السياسية المتمثلة بالليبراليين - كان يعاني من انقسامات حادة مع بداية القرن العشرين. كما أنّ مستويات التنسيق بين مجلس اللوردات والعموم كانت متدنيةً، وهو أمرٌ يعني عدم تمكّن أيّ حزب من السيطرة على الحكومة بأغلبية كبيرة.

في ظل هذه الأوضاع تمكّن بنرمان، في عام 1905، من تشكيل حكومة أغلبية من خلال ائتلاف مجموعة من أعضاء الحزب الأصلي، وكان بذلك أول شخصية تستخدم رسميًا اسم "رئيس الوزراء" في بريطانيا. تشكلت هذه الحكومة بعد حكومة بلفور Balfour الذي كان ينتمي إلى الحزب ذاته. وتمكن بنرمان من تحقيق فوز في الانتخابات العامة في عام 1906، واستمر رئيسًا للوزارة حتى توفي في 22 نيسان/ أبريل 1908، في بيت الإقامة الرسمي لرئيس الوزراء. وإنّ ما يلفت الانتباه في فترة تولّي بنرمان رئاسة الحكومة البريطانية هو تركيزه على القضايا الاجتماعية المتعلقة بالخدمات؛ كالتعليم، والصحة، وتحسين أوضاع الجيش، وكذلك تطوير الجوانب التشريعية في العمل السياسي بوجهٍ عام[5].

ثالثًا: تقرير بنرمان وصناعة الأسطورة في التاريخ العربي الحديث

سمعت أول مرة عن تقرير بنرمان في سياق دراستي في أواخر عام 1989 لمادة دراسية في قسم التاريخ في الجامعة الأردنية حول الدولة العثمانية. وكان ذلك في إطار تناول أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ولا سيما الدور البريطاني، حينها شرحت لنا أستاذتنا أهمية الوثائق، وأنّ بعضها يبقى طيّ الكتمان فترات طويلةً من الزمن. في ذلك السياق، تمّ الحديث عن تقرير جديد كُشف عنه اللثام في الأربعينيات من القرن العشرين. ووفق ما علمنا، لا يعني ذلك أنه في متناول الجميع. وقد أخبرتنا أستاذتنا عن محتوى

5 للمزيد حول مسيرة حياة هنري كامبل بنرمان، انظر:
C.D Allin & J.A. Spender, "The life of Sur Henry Campbell Bannerman," *The American Political Science Review*, vol. 18, no. 4 (1924), pp. 805-807; J. E. Tyler, "Campbell-Bannerman and the Liberal Imperialists 1906-1908," *History, New Series*, vol. 23, no. 91 (1938), pp. 254-262; José F. Harris & Cameron Hazlehurst, "Campbell- Bannerman as Prime Minister," *History*, vol. 55, no. 2 (1970), pp. 360 - 383.

هذا التقرير المتمثّل بأنّ رئيس بريطانيا قد دعا علماء السياسة والاقتصاد والتاريخ وعلماء الاجتماع، وطلب منهم معرفة مصادر الخطر على الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس، وبعد بضعة شهور رجعت هذه الفرق الأكاديمية التي تمّ تكليفها بتقييم تلك الأخطار، ولم يكن ما هو مهمّ إلا ما عاد به الفريق الذي عمل على المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط، والذي وصف في تقريره الوضع القائم آنذاك. فقد تحدّث عن أمّة واحدة تجمعها لغة واحدة ويدين غالبية أهلها بدين واحد، وهي تقع في موقع جغرافي يُطلّ على أهم المسطحات المائية. وبعد هذا الوصف جاءت التوصية من ذلك الفريق بتقسيم المنطقة، وتعزيز ذلك التقسيم؛ من خلال وضع جسم سياسي لا يلتقي مع محيط هذه المنطقة، والمقصود هنا ما أصبح بعد ذلك إسرائيل. ذلك ما تعلمته خلال مرحلة البكالوريوس، ومنذ ذلك التاريخ، أي بعد نحو 30 عامًا، لم يتغير الحديث عن هذا التقرير ولا محتواه.

في هذا السياق، يشير المؤرخ محمد الأرناؤوط إلى أنه قرأ تقرير بنرمان ضمن قراءات متعددة لفهم ما حدث في عام 1948، وإلى أنّ هذا التقرير كان ضمن المنهاج الدراسي السوري[6]. وكان يشير إلى مؤتمر نتج منه تقرير خلاصته أنّ الحاضرين في ذلك المؤتمر "خلصوا إلى الكشف عن أهمية المنطقة العربية وعن خطورة وحدتها السياسية، ولذلك رأوا من الضروري زرع جسم غريب في قلبه (في فلسطين) يمنع وحدتها في المستقبل"[7].

ثمة ما يلفت الانتباه في الإخراج النهائي لخبر ذلك المؤتمر وأسطورة ذلك التقرير المرتبط بالعرب وهويتهم السياسية والثقافية[8]؛ ذلك أنّه ثمّة ربط - ربما لم يكن مقصودًا - بين فكرة المؤتمر ووجود التقرير. فالمتتبع لتاريخ بريطانيا الحديث يجد أنّ ثمة مؤتمرًا دوريًا كانت تعقده الإمبراطورية البريطانية، في سياق تنظيم المناطق التي تخضع لها ومتابعتها. فقد جرت العادة على تنظيم المؤتمر الإمبراطوري The Imperial Conference[9] الذي كان شبه دوري، في الفترة 1878 - 1937، يحضره ممثلو بريطانيا العظمى في تلك المناطق، إضافةً إلى السياسيين البريطانيين الذي يقيمون في لندن. وقد عُقد المؤتمر مرةً واحدةً في كندا. وفي مع مطلع القرن العشرين عُقد المؤتمر في عام 1902، ومن ثمّ في عام 1907 ضمن رئاسة الوزراء القصيرة نسبيًا لهنري بنرمان. وقد حضر المؤتمر ممثّلون عن كندا، وأستراليا، ونيوزلندا، وكاب كولوني، وناتال، ونيوفاوندلاند. وتشير إحدى الدراسات لأجندة المؤتمرين إلى الارتباط بينهما، وكأنّ المؤتمر الذي عُقد في عام 1902 كان بمنزلة مؤتمر تحضيري للمؤتمر الذي عُقد في عام 1907.

استنادًا إلى ما يذكره جب ريتشارد Jebb Richard في ما جمعه من أوراق ونقاشات المؤتمر، يظهر جليًا نقاش أوضاع المناطق التي شملتها بريطانيا العظمى آنذاك. وتركز النقاشات على التحديات التي تواجهها كل منطقة بالنظر إلى جوارها، وكذلك تأثيرات القوى الاستعمارية الأخرى آنذاك، مثل فرنسا وألمانيا وروسيا، على أوضاع تلك المستعمرات البريطانية.

---

6 محمد الأرناؤوط، "تقرير كامبل – بنرمان: أسطورة لا تزال حية عند النخبة السياسية العربية بعد 110 سنوات"، **معهد العالم للدراسات**، 2017/1/2، شوهد في 2017/5/25، في:

http://bit.ly/2nXrSVZ

7 المرجع نفسه.

8 للمزيد، انظر:

M.I Finle, "Myth, Memory, and History," *History and Theory*, vol. 4, no. 3 (1965), pp. 281-302; Jonathan Friedman, "Myth, History, and Political Identity," *Cultural Anthropology*, vol. 7, no. 2 (1992), pp. 194-210; Claudio Saunt, "Telling Stories: The Political Uses of Myth and History in the Cherokee and Creek Nations," *Journal of American History*, vol. 93 (2006), pp. 673 - 697.

9 للمزيد حول أعمال المؤتمر الإمبريالي ونقاشاته عام 1907، انظر:

Jebb Richard, *The Imperial Conference* (London: Longmans Green, 1911).

كانت بريطانيا خلال هذه الفترة قد ضمنت سيطرتها العسكرية على مصر، كما أنها عمدت إلى توقيع معاهدات السلام في منطقة الخليج العربية، إضافةً إلى تنسيقها الكبير مع كل من روسيا وفرنسا. وقد تركز التنسيق مع روسيا حول مستقبل فارس/ إيران التي ظهر فيها أول بئر للنفط في عام 1908، وكذلك حول آسيا الوسطى، كما عملت بريطانيا مع كلّ من روسيا وفرنسا على البدائل المتاحة آنذاك للتعامل مع أملاك رجل أوروبا المريض.

يبرز الحديث عن التقرير الذي يعود تاريخه إلى عام 1907 في سياق الحديث عن المؤتمر الاستعماري. ويبدأ الحديث عمّا يُنسَب إلى هنري بنرمان من نقاش داخل بريطانيا بقيادة حكومة المحافظين التي كانت تُسمى "حكومة الليبراليين"، حول ضرورة محافظة الدولة القوية الأوروبية على مكتسباتها وإدارة علاقاتها بطريقة تكفل لها المحافظة على تلك المكتسبات أطول فترة ممكنة. وتشير المصادر الموجودة، ومعظمها بالعربية، إلى أنّ التقرير كان سريًا من حيث تركيزه على دعوة الأكاديميين في مجالات السياسة والتاريخ والاجتماع والاقتصاد حتى يدلوا بدلوهم من جهة، وحتى يقوموا بالبحث في السؤال الأصلي الذي كان مؤتمر بنرمان يسعى للإجابة عنه ويعطوا توصياتهم، وهو سؤال يركز على المناطق التي يمكن أن تهدد المصالح البريطانية والأوروبية وتحُدّ من قوتها وحضورها كقوًى إمبراطورية واستعمارية، وعلى الكيفية التي يمكن بها التعامل مع تلك المناطق أو القوى. ويبدو هذا التنسيق، من خلال الحديث عن تقرير بنرمان، كأنه كان يجري بصمت مطلق، بعيدًا حتى عن القوى الأوروبية الأخرى.

لا يظهر للتقرير الذي يتمّ الحديث عنه بشكل خاص في الكتابات العربية أثرٌ في المصادر الإنكليزية[10] حتى لحظة إنجاز هذه الورقة، وتشير جميع المعلومات الأولية إلى أنّ رئيس الوزراء هنري بنرمان دعا أكاديميين ومؤرخين وعلماء في الاقتصاد والعلوم السياسية، وطلب إليهم البحث في إطالة عُمر الإمبراطورية البريطانية، والأخطار التي تهددها، وكيفية مواجهة تلك الأخطار. ووفق المعلومات المتوافرة باللغة العربية، فإنّ تلك الفرق البحثية عادة ما كانت تعرض على رئيس الوزراء نتيجة عملها واستقصائها، وتتحدث عن العرب بوصفهم الأمّة التي تربطها عوامل الدين واللغة والعادات والقيم المشتركة. كما أنها أمّة تسيطر على منافذ بحرية إستراتيجية مهمّة. ووفق ما نُشر بالعربية، فإن هذه الأمة مصدر تهديد. أمّا سبيل الحدّ من هذا التهديد، فهي فصل شرقها عن غربها بخلق جسمٍ غريب، عُرِف لاحقًا بـ "إسرائيل".

يبدو ما تمّ تداوله من معلومات عن التقرير مكررًا، ولا يتناول إلا موضوع القضية الفلسطينية والتصور عن العرب كأمّة. وأثناء التدقيق أكثر في السياق الزمني وبداية الحديث عنه، لا بدّ من النظر إلى شخصيات أو نخبٍ ساهمت في نشر خبر التقرير - الأسطورة والإبقاء عليه.

تطرح أسئلة كثيرة، ولا يبدو أنّ العثور على إجاباتها أمرٌ يسير. والسؤال الأول هو: لماذا هذا التكتم الشديد على التقرير إذا ما أخذنا في الحسبان العامل الزمني الذي يتجاوز القرن، وإذا ما أخذنا في الحسبان أيضًا أنّ كثيرًا من الملفات والوثائق التي تُعدّ أكثر أهميةً قد تمّ الكشف عنها؛ من قبيل مراسلات الحسين - مكماهون ووعد بلفور؟ أمّا السؤال الثاني، فهو متعلّق بعدم تطرق قائمة طويلة من المصادر الأولية والوثائق الصادرة باللغة الإنكليزية لمثل هذا التقرير.

---

10 النص الإنكليزي المتداول عن هذا التقرير أو الوثيقة محدود جدًا، وهو يركز على فكرة تقسيم العرب ومنح فلسطين لليهود:
"There are people (the Arabs,…) who control spacious territories teeming with manifest and hidden resources. They dominate the intersections of world routes. Their lands were the cradles of human civilizations and religions. These people have one faith, one language, one history and the same aspirations. No natural barriers can isolate these people from one another... if, per chance, this nation were to be unified into one state, it would then take the fate of the world into its hands and would separate Europe from the rest of the world. Taking these considerations seriously, a foreign body should be planted in the heart of this nation to prevent the convergence of its wings in such a way that it could exhaust its powers in never-ending wars. It could also serve as a springboard for the West to gain its coveted objects," Tlaxcala, 16/2/2008, accessed on 25/5/2017, at: http://bit.ly/1RukWYF

تُشير المعلومات المتوافرة باللغة العربية إلى أنّ أحد رموز التيار القومي الناصري، وهو أنيس صايغ، قد تولى في عام 1966 مسؤولية إدارة مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأنّه تبين له أنّ هناك حديثًا كثيرًا عن هذا التقرير، من دون وجود النص الأصلي له، أو حتى ما يشير إلى مكان وجوده. فدفعه هذا الأمر، كما دفع كاتب هذه المقالة إلى التحقيق في المكتبات ودور التوثيق البريطانية للعثور على "طرف خيط" يفضي به إلى النص الأصلي للتقرير. لكنّ كل ذلك الجهد لم يؤدّ إلى النتيجة المرجوة.

دفع هذا التحدي أنيس صايغ إلى العودة إلى بيروت والبحث عن جذور الأسطورة المتداولة في العالم العربي. وفي ذلك الوقت أخذه جهده إلى أول شخص تحدث حول ذلك التقرير ونشره، وهو محامٍ فلسطيني يُسمّى أنطون سليم كنعان، وقد كان يعيش في القاهرة. كانت نتيجة تلك الزيارة مفاجئة من العيار الثقيل لصايغ الذي اكتشف عدم وجود أساس للتقرير. غير أنّ ذلك، لم يكن المفاجأة الوحيدة لصايغ، بل ما تبعها من معلومات أخبره بها أنطون كنعان، الذي كان قد أشار إلى تقرير بنرمان، أول مرة، في محاضرة له بعنوان "فلسطين والقانون"، ألقاها عام 1949، في جامعتَي فلورينو وباريس، ثمّ في بحث نشره في عام 1957. أطلع كنعان أنيس صايغ على ما عدّه أصل التقرير، وهو رواية سمعها من مسافر هندي رافقه في رحلة إلى لندن حيث كان أنطون كنعان ذاهبًا لدراسة القانون. وخلال الرحلة تجاذب المسافران أطراف الحديث الذي أخذهما إلى ما تفعله بريطانيا من تآمر ضد العرب، وكيف أنها منحت فلسطين لإسرائيل بموجب وعد بلفور في عام 1917. حينها، أخبره المسافر الهندي أنه سمع عن مؤتمر نظمته بريطانيا في الهند عام 1907، وتمّ فيه مناقشة مصير المنطقة العربية وعمل كل ما يلزم لضمان عدم تحقق وحدتها. مرةً أخرى، شكّلت هذه المعلومات العمود الفقري لكل ما تمّ نشره حول التقرير ومعظمه باللغة العربية[11].

قادت هذه المعلومات أنيس صايغ إلى منْع نشر أي كتاب يعتمد على تلك الأسطورة في مركز الأبحاث الذي كان يرأسه. ثمّ تبع ذلك في عام 2006 حين أوضح في مذكراته هذه التفاصيل، مُعبرًا عن يقينه بعدم وجود مثل هذا التقرير، وربما كان الأهم دعوته إلى الاهتمام بالتحقيق والتدقيق حول ما ينشر بشأن القضية الفلسطينية[12].

لم تكن تلك كل "الحكاية" حول ما تحدث عنه أنطون كنعان. ففي عام 1987، نشر المؤرخ أوجين روغان Eugene Rogan المتخصص بتاريخ الشرق الأوسط والعرب الحديث في جامعة أكسفورد توضيحًا ضمّنه اعتذارًا عمّا صدر منه من تشكيك في ما قاله ونشره أنطون كنعان بشأن تقرير بنرمان. وفي هذا التوضيح، يقر كنعان أنه لم يَرَ التقرير رغم الجهد الكبير الذي بذله في البحث عنه في بريطانيا. وربما كان الأهم - إضافةً إلى ما قيل - أنّ كنعان سمع عن التقرير من مفكر يثق به هو علي الحمامي[13]، وهو مفكر جزائري

11 في ما يلي عيّنة ممّا يجده أيّ باحث عن التقرير، ومعظمه تحوّل إلى الشبكة العنكبوتية: "وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي"، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، أيلول/ سبتمبر 2011، شوهد في 2017/5/25، في:

http://alkashif.org/html/10/02/4/19.pdf;

وكذلك: يوسف صلاح يوسف، "حقيقة وثيقة هنري كامبل بنرمان"، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2014/6/14، شوهد في 2017/5/25، في:
http://bit.ly/2nLx93B;

"وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي"، الضفة الفلسطينية، 2012/7/2، شوهد في 2017/5/25، في:
http://bit.ly/2nXerp4

وفي السياق نفسه، أنتجت الجزيرة الوثائقية برنامجًا خاصًا ضمن حلقات "أرشيفهم وتاريخنا". انظر: ملف بنرمان.. بئر الأسرار، الهروب إلى الأمام"، الجزيرة الوثائقية، 2010/8/30، شوهد في 2017/5/25، في:

http://bit.ly/2n7ola4

12 أنيس صايغ، **أنيس صايغ عن أنيس صايغ** (بيروت: الريس للكتب والنشر، 2006)، ص 279 - 283.

13 يوجين روجان، "توضيح حول تقرير كامبل بنرمان"، **المجلة الثقافية**، العدد 12 - 13 (1987).

وُلِد في عام 1902، واستقر به المقام في الإسكندرية حتى توفي في عام 1947. هذا يعني أنّ ما سمعه أنطوان كنعان كان قبل عام 1947، وهو التوقيت ذاته الذي ذكره حول ما سمعه من المسافر الهندي الذي رافقه في رحلته إلى لندن.

ما نشره أنيس صايغ ربما أسدل الستارة، ولو لفترة، في ما يتعلّق بهذا التقرير وأهميته بالنسبة إلى أنيس صايغ ومن هم مقتنعون بمدرسته، لكنّ ذلك لا يعني عدم طرح التساؤلات حول ترويج مثل هذه الأسطورة واستعمالها من قبل إعلاميين وسياسيين[14]، والإبقاء على التفسير المؤامراتي لما حدث للعرب بوجهٍ عامٍ في القرن العشرين، ولا سيما موضوع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. يعزز استمرار هذا الأمر المتعلق بالإبقاء على الأسطورة ما نشره روغان الذي "أبقى الباب مفتوحًا". لكنّ ذلك لا يعني القبول بذلك، ولا سيما مع عدم وجود وثيقة مادية محسوسة على الرغم من مرور كل هذه السنوات.

ما يسمى تقرير بنرمان يبدو أسطورة جرى تصنيعها بالنظر إلى أنه يتعلق بفترة عصيبة من تاريخ العرب الحديث، وكذلك تاريخ العلاقة الشائكة بين بريطانيا والعرب بوصفها الأولى المسؤولة المباشرة عن أهمّ فصول القضية الفلسطينية وإنشاء إسرائيل، ولا يمكن فهم ذلك إلا بتفكيك المشهد السياسي والثقافي العربي وقت انتشار مثل هذه الأسطورة وبعد انتشارها أيضًا.

الأمر اللافت للانتباه هو احتمالية وجود ارتباط تمّ تخيله بين المؤتمر الاستعماري الذي كان يُعقد على نحوٍ شبه دوري، وعقده مرةً واحدةً خلال تولّي هنري بنرمان رئاسة الحكومة البريطانية في عام 1907، وبين ما يسمى تقرير بنرمان. ولا يبدو مثل هذا الربط دقيقًا بالنظر إلى أنّ محاضر جلسات هذا المؤتمر ونتائجه لا يرد فيها أيّ إشارة إلى العرب، ولا حتى إلى فلسطين.

رابعًا: ما الحاجة إلى الأسطورة في التاريخ العربي الحديث؟

بدا واضحًا، بالنظر إلى التطورات التي مرت بها مجتمعات الشرق - ولا سيما العربية منها - منذ أوائل القرن العشرين، أنّ سمة الإقصاء والتهميش غلبت على تلك المجتمعات. وقد ساهمت بذلك حالة الضعف السياسي التي ورثتها المجتمعات العربية من الدولة العثمانية، وعدم قدرة هذه الدول بعد الفترة العثمانية على تسيير شؤونها من دون الاعتماد على قوًى خارجية متنفذة مثل القوى الأوروبية التي كان بعضها ينافس بعضها الآخر على النفوذ في المنطقة. كما أنّ الرؤية السياسية العامة بالنسبة إلى هذه القوى كانت واضحةً، وقد سبقت الإشارة إليها؛ وهي تقاسم أملاك الدولة العثمانية. وبما أنّ العرب هم المادة الأصلية سكانيًا وثقافيًا في المشرق الذي أوشك آنذاك أن يخرج من العباءة العثمانية في أوائل القرن العشرين، فقد كانوا أوائل المتأثرين برؤية المقبلين من خارج المنطقة وسياساتهم التي أُرِيد منها تحقيق تلك الرؤية. وفي هذا السياق، كانت البيئة مساندةً من حيث وجود طرفين؛ أحدهما في موقع اقتدار وقدرة على الحركة والاختيار، وآخر مرتبك من حيث الرؤية وخياراته شبه المحدودة. بطبيعة الحال، لا ينفي هذا أنّ الدولة القومية العربية كانت هي الفكرة التي سعى العرب - ومنهم الشريف الحسين بن علي - لجعلها أصل النقاش السياسي مع بريطانيا التي كانت لها أجندتها الواضحة، والتي كانت تتعارض مع ما كانت النخبة السياسية العربية والثقافية تسعى للوصول إليه.

14 الأرناؤوط.

يمكن رؤية أصل الأسطورة في التاريخ الحديث في الهزائم والفشل في تحقيق أيّ أمرٍ كان العرب يرغبون في تحقيقه، وقد اشتملت هذه الهزائم المتكررة وغياب البديل على نوع من المسؤولية التي ينبغي أن يتحملها طرف ما، وهو ما يعني نجاة أطراف أخرى كانت في وسط المشهد ولها علاقة بإدارته[15].

ثمّة عامل آخر قد يساعد على تفسير الحاجة إلى الأسطورة في تاريخ العرب الحديث، وهو عامل مرتبط بمدى الضرر السياسي والثقافي والاقتصادي الذي أصاب العرب كافّة، ذلك أنّ معظم الترتيبات التي جرت في المنطقة؛ سواء كانت من قبل فرنسا أو بريطانيا ثمّ الولايات المتحدة الأميركية، والتي تمّت على حساب المصالح العربية؛ سواء كانت في ما يتعلق بالأرض أو بالإمكانات الاقتصادية. وتصدّر تلك الترتيبات منحُ فلسطين كوطن قومي لليهود. جعلت هذه المسألة وما أنتجته من أزمة إنسانية متمثلة بملايين اللاجئين، إضافةً إلى الضغوط الاقتصادية والسياسية التي لم تتوقف، الأسطورة والإيمانَ بها مهربًا يجعل الملايين يشعرون بأنهم لن يستطيعوا فِعلَ شيء ومواجهة هذا الاستهداف الذي فشل في مواجهته مَن كانوا قبلهم. ومن هنا، يُعدّ تكرار الفشل وعدم القدرة على تغيير الواقع عاملًا مهمًا وحاسمًا في إدامة الأسطورة وتطوير طرق تقديمها حتى تؤديَ خدمةً في المجتمع يستفيد منه نفرٌ من الناس.

أدّت التطورات السياسية في منتصف القرن العشرين واحتلال فلسطين إلى تعزيز القناعة بأنّ مدى الاستهداف على غاية من الضراوة حتى أنّه يصعب إيقافه، وأنّ النخب الثقافية والسياسية في حاجة إلى تبرير عدم قدرتها على مواجهة هذا الاستهداف. ومن ثمّ، تأتي الأسطورة المستندة إلى بعض الوقائع لتؤدي دورًا وظيفيًا مهمًا في إبعاد روح المساءلة والمحاسبة. ولا يرتبط هذا الأمر بالعرب فقط، بل يتجاوزهم إلى مجتمعات مجاورة لهم مثل تركيا وإيران.

إنّ الربط بين المؤتمر الإمبريالي الذي كانت تعقده بريطانيا لمتابعة مستعمراتها في الخارج، والذي عُقِد في عام 1907، حيث كان هنري بنرمان رئيسًا لوزراء بريطانيا، وبين فكرة وجود تقرير، لم تكن إلا محاولة لإيجاد مزيد من اليقين بشأن مستوى الاستهداف الذي تعرض له العرب؛ ذلك أنّ جعْلهم موضوعًا لمؤتمر بعينه يُعطي الأسطورة قدرًا كبيرًا من الصدقية والقبول، وهو أمرٌ مطلوب في فترات تاريخية معيّنة، ولا سيما في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، زمن تأسيس إسرائيل وطرد الفلسطينيين، وما رافق ذلك من صدمة الهزيمة ومن ضياعٍ للأرض والكيان السياسي الذي سعى العرب لتأسيسه بين عشية وضحاها. يُضاف إلى ذلك طبيعة ما جرى، واستهداف العرب، والربط بين تمزيق العرب وضياع فلسطين. فكان المطلوب قوله إنه لو بقيَ العرب موحَّدين لما ضاعت فلسطين. ومثل هذه الفرضية تحتاج إلى فحص؛ إذ إنّ العرب، ولا سيما في المشرق، لم يكونوا موحَّدين على النحو الذي تحاول المصادر التاريخية وصفه. وبطبيعة الحال، يرتبط هذا الأمر بالحالة العربية برمتها في أوائل القرن العشرين في ظل تراجع الدول العثمانية المتسارع، وازدياد مستوى التنافس الاستعماري، وتحديدًا على تقاسم المشرق العربي.

على الرغم من السياسات التي أصبحت معلنةً من قِبل بريطانيا منذ سايكس - بيكو ووعد بلفور وغيره، فإنّ الحاجة إلى تقرير بنرمان بقيت ضرورةً سياسيةً وثقافيةً لكل من حاول المحافظة على تلك الأسطورة وروَّج لها؛ وذلك بالنظر إلى التسلسل الزمني

15 للمزيد حول الأسطورة وعلاقتها بالتاريخ، انظر:
Alfred Nutt, "History, Tradition, and Historic Myth," *Folklore*, vol. 13, no. 1 (1902), pp. 84-87; William Jay Peck, "Structure and History in Myth Interpretation," *Paideuma: itteilungen zur Kulturkunde*, vol. 14 (1968), pp. 148-154; Ian Mugridge, "Myth-Making and History" *The International History Review*, vol. 5, no. 3 (1983), pp. 318-321; Peter Myth, "History and Myth," *The Philosophical Quarterly*, vol. 6, no. 22 (1956), pp. 1-16; Peter Heehs, "Myth, History, and Theory," *History and Theory*, vol. 33, no. 1 (1994), pp. 1 - 19.

للأحداث. فتقرير بنرمان، وفق المعلومات المتداولة، يعود إلى سنة 1907، في حين تعود سايكس - بيكو إلى سنة 1916، ويعود وعد بلفور إلى سنة 1917، وهذا يعني أنّ التقرير عُدّ حلقةً مؤسِّسةً لمسألة ضياع فلسطين.

لقد ظهر جليًا من خلال تطور الأحداث المتعلقة بالتقرير، وطبيعة الترويج له، أنه مرتبطٌ بتيار ثقافي وسياسي معيّن كان يتصدر المشهد الثقافي والسياسي العربي في تلك الحقبة الزمنية. ويعني هذا أنّ الإبقاء على مثل هذه الأسطورة وتغذيتها فيه دفاعٌ مباشر عمّن يتصدرون المشهد الثقافي والسياسي. يمكن أن يُعدّ إظهار عامل التخطيط والترتيب المتعلق بالمؤتمر والتقرير وسيلةَ تبريرٍ تدفع باللوم بعيدًا عن تلك النخب الثقافية والسياسية. ولا ينطبق هذا الأمر على مسألة تقرير بنرمان فحسب، بل إنّه ينطبق أيضًا على مواقف سياسية أخرى تتعلق بفشل التنمية السياسية والاقتصادية في الدولة في التاريخ العربي الحديث، ويُبرَّر ذلك بأنه بسبب من إسرائيل التي دفعت تغيير الأولويات العربية من التنمية إلى العسكرة، على الرغم من حالة الانكسار العربي المستمرة أمام إسرائيل.

قد تساعد خصوصية موضوع فلسطين في فهم فلسفة الإبقاء على أسطورة تقرير بنرمان، إذ يمكن أن يعتقد بعضهم أنّ ذلك قد يُستخدم في تعليم الأجيال العربية مدى الاستهداف الذي يتعرضون له، في محاولةٍ للتعلم منه. ومثل هذا الخيار قد يدفع به مَن يعتقدون فكرةَ العبرة من التاريخ.

بعد أكثر من ستة عقود، من احتلال فلسطين، وبعد ما لحق من تقسيم حقيقي للعرب إلى دول والدول إلى أقوام وملل، يصبح استخدام أسطورة بنرمان وغيرها أكثر مشروعيةً من قبل المروجين له. ويعكس استخدام الرغبة في النأي بالنفس عن تحمل المسؤولية عمّا تواجه المجتمعات العربية من تحديات جمّة في ميادين السياسة والاقتصاد والتنمية، وهو نأْيٌ ربما نجح بعضهم فيه في الماضي، ويأمل آخرون أن تكون لهم السلامة مع الإبقاء على أسطورة تقرير بنرمان، وربما خلق أساطير أخرى.

المراجع

العربية

- روجان، يوجين. "توضيح حول تقرير كامبل بنرمان." **المجلة الثقافية.** العدد 12 - 13 (1987).
- صايغ، أنيس. **أنيس صايغ عن أنيس صايغ**. بيروت: الريس للكتب والنشر، 2006.
- عبد الكريم، أحمد عزت. **دراسات في التاريخ العربي الحديث**. بيروت: دار النهضة العربية، 1970.
- محمد، أنيس. **الدولة العثمانية والشرق العربي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984.

الأجنبية

- Allin, C.D & Spender J.A. "The life of Sur Henry Campbell Bannerman." *The American Political Science Review*. vol. 18. no. 4 (1924).
- Busch, Briton Cooper. *Britain and the Persian Gulf 1894 - 1914*. California: California University of Press, 1967.
- Friedman, Jonathan. "Myth, History, and Political Identity." *Cultural Anthropology.* vol. 7. no. 2 (1992).
- Harris, José F. & Cameron Hazlehurst. "Campbell- Bannerman as Prime Minister." *History*. vol. 55. no. 2 (1970).
- Heehs, Peter. "Myth, History, and Theory." *History and Theory*. vol. 33. no. 1 (1994).
- Jay Peck, William. "Structure and History in Myth Interpretation." *Paideuma: itteilungen zur Kulturkunde*. vol. 14 (1968).
- M.I Finle, "Myth, Memory, and History." *History and Theory*. vol. 4. no. 3 (1965).
- Mugridge, Ian. "Myth-Making and History." *The International History Review*. vol. 5. no. 3 (1983).
- Myth, Peter. "History and Myth." *The Philosophical Quarterly*. vol. 6. no. 22 (1956).
- Nutt, Alfred. "History, Tradition, and Historic Myth." *Folklore*. vol. 13. no. 1 (1902).
- Richard, Jebb. *The Imperial Conference.* London: Longmans Green, 1911.
- Saunt, Claudio. "Telling Stories: The Political Uses of Myth and History in the Cherokee and Creek Nations." *Journal of American History.* vol. 93 (2006).
- Tyler, J. E. "Campbell-Bannerman and the Liberal Imperialists 1906 - 1908." *History. New Series*. vol. 23. no. 91 (1938).

أحمد إبراهيم أبو شوك | Ahmed Ibrahim Abushouk[1]

معاهدة الحماية البريطانية على قطر (1916-1971): المسوغ السياسي والهدف الإستراتيجي

مقدمة

بعد حادث اغتيال ولي عهد النمسا في 28 تموز/ يوليو 1914، اندلعت الحرب العالمية الأولى في أوروبا، وأعلنت المملكة المتحدة (بريطانيا) دخولها الحرب في 4 آب/ أغسطس 1914، متحالفةً مع فرنسا والإمبراطورية الروسية. كما أعلنت الخلافة العثمانية في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه انضمامها إلى معسكر قوى دول المحور الذي كانت تمثّله آنذاك الإمبراطورية الألمانية، والإمبراطورية النمساوية المجرية، والمملكة البلغارية. وبهذا الإعلان العثماني تعقَّد المشهد السياسي بالنسبة إلى الحلفاء؛ لأنّهم أدركوا أنّ انضمام العثمانيين إلى معسكر دول المحور سيمثّل تحديًا دينيًّا وسياسيًّا لهم في البلاد الإسلامية التي كانت تخضع لنفوذهم الاستعماري. وللسيطرة على هذا التحدي، أصدرت بريطانيا حزمةً من القرارات السياسية، وأبرمت مجموعةً من معاهدات الحماية الثنائية والاتفاقيات السرية، كما اتخذت إجراءاتٍ عسكريةً استباقيةً لإحكام سيطرتها على المشهد السياسي العربي، وتصفية الوجود العثماني بطريقة مدروسة ومنظمة. ومن أهم معاهدات الحماية البريطانية التي فُرضت في بداية الحرب العالمية الأولى معاهدة الحماية المصرية التي يُقرأ نصّها: "يعلن ناظر الخارجيَّة لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سبّبها عمل تركيا، قد وُضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدًا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانيَّة، وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كلّ التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها". وفي أثناء الحرب طُرحت فكرة الحماية البريطانية على حاكم قطر آنذاك، الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني (1913-1949)، وأفضت المفاوضات بين الطرفين إلى صوغ معاهدة الحماية البريطانية على قطر عام 1916، وبموجب ذلك أُلحقت قطر بركب إمارات الساحل المتصالحة والبحرين والكويت، وأمسى الخليج العربي "بحيرة بريطانية" صافيةً من الوجود العثماني، وحلقة وصلٍ مهمة تربط بريطانيا العظمى بممتلكاتها في شبه القارة الهندية وجنوب شرقي آسيا.

وفي ضوء هذه التوطئة، تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدّم مقاربةً تحليليةً للمسوغات السياسية والأهداف الإستراتيجية لمعاهدة الحماية البريطانية على قطر (1916-1971). وتفترض أنّ المسوغ الرئيس لتلك المعاهدة كان يتبلور في إتمام تصفية الوجود العثماني في قطر والخليج العربي؛ وأنَّ الهدف الإستراتيجي الأول كان يتجسّد في سيطرة بريطانيا الكاملة على منطقة الخليج العربي ومواردها الاقتصادية، بدليل أنّ حاكم قطر آنذاك وافق على نصوص المعاهدات المبرمة مع شيوخ إمارات الساحل المتصالحة مع بريطانيا، متعهدًا بقوله: ألتزم أنني "لا أقيم علاقات، أو أراسل، أو أستقبل مندوب أيّ دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية السامية [...]

1 أستاذ التاريخ في قسم التاريخ، جامعة قطر.
Professor of History at History Department, Qatar University.

كما أنني بدون تلك الموافقة لن أمنح أيّ دولةٍ أخرى أو رعاياها أيّ أرضٍ سواءً عن طريق الإيجار، أو البيع، أو نقل الملكية، أو كهديةٍ، أو طريقةٍ أخرى كانت [...] كما أعلن أنني لن أمنح أحدًا حقّ صيد اللؤلؤ، أو أيّ امتيازاتٍ أو احتكاراتٍ أو حقوقٍ لمدّ أسلاكٍ بحرية إلى أيٍّ كان دون موافقة الحكومة البريطانية"[2]. وسنناقش هذه المسوغات والأهداف في سياقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أسهمت في تشكيل المشهد السياسي العام الذي أفضى إلى توقيع اتفاقية الحماية نفسها والنتائج التي تمخّضت عنها. ومن زاويةٍ أخرى تسعى الورقة إلى توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين مدلول "الحماية البريطانية"، ومفهوم "الانتداب" والاتفاقيات السرية (سايكس بيكو، ووعد بلفور) التي أسهمت في تصفية النفوذ العثماني في الخليج، واقتسام العالم العربي مناطق نفوذ استعمارية بديلة.

الخلفية التاريخية للإستراتيجية البريطانية في الخليج

بدأت عملية بسط النفوذ البريطاني في الخليج تأخذ شكلها المؤسسي برعاية شركة الهند الشرقية[3] التي أسّستها مجموعة من الرأسماليين البريطانيين الذين تربطهم مصالح تجارية بالحكومة البريطانية في نهاية عام 1600. وحاولت حكومة صاحب الجلالة أن تضمن حمايةً للشركة في الخليج، عندما دخلت في صراع مع البرتغاليين الذين كانوا يسيطرون على مقاليد التجارة في الخليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي. ما أفضى إلى انسحاب البرتغاليين في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، مُفسحًا المجال لشركة الهند الشرقية لاحتكار تجارة الخليج، إلى حين ظهور الهولنديين بوصفهم منافسين جدًا للبريطانيين؛ إلا أنّ الهولنديين لم يصمدوا في وجه النفوذ البريطاني المتصاعد في الخليج. وواجه البريطانيون بعد خروجهم من الخليج التحدي الفرنسي الذي فرضته حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، لكن بعد هزيمة هذه الحملة عام 1801، عزّزت بريطانيا نفوذها العسكري والتجاري في الخليج، وأحكمت سيطرتها تدريجيًا على المنافذ المؤدية إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي، مؤمّنةً خط سيرها إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية. وفي المدة 1820 - 1916، عقدت الحكومة البريطانية سلسلةً من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية مع حُكّام إمارات الخليج العربية، لتحقيق الأهداف الآتية:

- أولًا: خلق كينوناتٍ سياسية محلية، متصارعة مع نفسها ومتحالفة مع البريطانيين.
- ثانيًا: بسط السيطرة البريطانية في الخليج لتقليص التنافس الإقليمي والدولي.
- ثالثًا: الترويج لشعار مكافحة القرصنة، وتجارة الرقيق والأسلحة، بوصفه غطاء سياسيًا وأخلاقيًا لتبرير نشاطاتها التجارية في الخليج.

وبناءً على هذه الأهداف، عقدت بريطانيا في كانون الثاني/ يناير 1820 اتفاقياتٍ مبدئيةً مع شيوخ ساحل عُمان (الشارقة، وعجمان، ورأس الخيمة، ودبي، وأبوظبي، وجزيرة الحمراء، وأم القيوين، ورامس)، بصفة منفردة، ملزمةً إياهم بتسليم سفنهم وأبراجهم الحربية ومدافعهم شرطًا مسبقًا لتولي كلّ واحدٍ منهم مسؤولياته السياسية والإدارية في حكم إمارته، كما حدّدت حركة سفنهم التجارية في الخليج، ومنعتهم من التجارة في الرقيق والأسلحة. وبعد أن أقرَّت تلك المعاهدات الفردية الوجود السياسي لإمارات

2 Text of Treaty, dated November 3, 1916, and ratified on March 23, 1918, between His Majesty's Government and Sheikh Abdullah-bin-Jasim-bin-Thani of al-Katar, IOR/L/PS/18/B429.

3 كان اسم الشركة عند تأسيسها "الحاكم وشركة تجار لندن للتجارة في الهند والأقطار المجاورة" (The Governor and Company of Merchants of London Trading into the East Indies)، لمزيد من التفصيل، انظر:
J.G. Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, vol. I, part IA (Shannon: Irish University Press, 1970), p. 10.

الخليج العربية، وضعت بريطانيا اتفاقيةً شاملةً لهذه الإمارات، أُطلق عليها اسم "معاهدة السلام العامة"[4]. وفي العام نفسه، أبرمت بريطانيا معاهدةً مماثلةً مع حاكم البحرين[5]، وأخرى مع سلطان مسقط عام 1822، هدف جميع تلك المعاهدات إلى المحافظة على السِلم العام في الخليج؛ لخلق مناخ ملائم لإنعاش التجارة البريطانية مستخدمة شعار مكافحة القرصنة وتجارة الرقيق والأسلحة. ومن جانب آخر، نلحظ أنّ تلك المعاهدات المشار إليها قد فوّضت الحكومة البريطانية بتعيين وكيلٍ عن العرب في المقيمية البريطانية في الخليج (بوشهر)، كما سمحت لممثل الحكومة البريطانية في الخليج، أو من ينوب عنه، بتفتيش سفن حكّام الإمارات العربية ورعاياهم، وفحص سجلاتها الرسمية لمعرفة طبيعة النشاطات التي تمارسها، وإذا أُدينت أيّ سفينة بممارسة التجارة في الرقيق أو الأسلحة أو القرصنة، يحق للسلطات البريطانية حجزها ومصادرتها. وعندما كثرت النزاعات الداخلية بين حكام الإمارات، لجأت بريطانيا إلى إبرام هدنة بحرية لمدة ستة أشهر في موسم صيد اللؤلؤ، وذلك في 21 آذار/ مارس 1825. وبمقتضى هذا الاتفاق تعهّد شيوخ الساحل "بأن يلتزموا بدفع التعويضات الناتجة من خرق رعاياهم هذه الهدنة، وأن يرفعوا شكواهم إلى السلطات البريطانية السياسية أو البحرية في حال وقوع اعتداء على رعاياهم"[6]. ثم جدّدت الحكومة البريطانية هذه الهدنة مرتين، صونًا للسلم الذي تعاهد عليه مشايخ الساحل المتصالح، وأخيرًا حوّلتها إلى هدنة سنوية عام 1838، وبموجب ذلك أطلقت على الإمارات المتعاقدة مصطلح "إمارات الساحل المتصالحة" بدلًا من "إمارات ساحل القرصان". ودفع نجاح تلك السياسة اللورد هنري جون تمبلHenry John Temple ، وزير الخارجية البريطانية آنذاك إلى القول: "إن مهمتنا في الخليج هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيدًا عن نفوذ أيّ دولة أخرى يمكن أن تنازعنا هذه السيطرة، ولكن بشرط ألّا تكلّفنا هذه السيطرة نفقاتٍ عالية"[7]، وبعد ذلك أضحت هدنة عام 1838 تجدّد سنويًا، إلى أن حُوّلت هدنة عشرية خلال الفترة 1853 - 1943. وبعد نَفاد هذا القيد الزمني رُفِّعت إلى هدنة دائمة، نصّت مادتها الأولى: "أنه منذ هذا التاريخ 25 رجب 1269هـ الموافق 4 أيار/ مايو 1853م، وصاعدًا، سيكون هناك وقف كامل للمنازعات في البحر بين رعايانا وأتباعنا، وأن هدنةً بحريةً كاملةً ستستمر بيننا وبين حلفائنا على التوالي إلى الأبد"[8]. وبناءً على هذه الهدنة أضحت الحكومة البريطانية مسؤولةً عن تسوية النزاعات التي تنشب بين الإمارات، ولها سلطة فرض العقوبات التي تراها ملائمة على المقوّضين للسلام، كما أنّها التزمت صدّ أي عدوان خارجي يهدد أمن المنطقة وسلامها المستدامَيْن. ويبدو أنّ هذه الخطوة شجّعت شيخ البحرين على أن يوقّع اتفاقيةً ثنائيةً مع الحكومة البريطانية عام 1866، تعهّد بموجبها "بأن يرفع أمر كلّ حالات العدوان التي قد تقع عليه أو على رعاياه إلى المقيم البريطاني، وأن يقبل تحكيمه فيها"[9]، مقابل حصوله على حماية الحكومة البريطانية. وبناءً على هذه الاتفاقية تدخّلت بريطانيا في

---

4 لمزيد من التفصيل انظر:
Trucial State: General Treaty of the Cessation of Plunder and Percy, Microfilmed Document, IOR, NEG 31087, no. 1, p. 35;
وقّع هذه المعاهدة الشيخ حسن بن رحمة شيخ رأس الخيمة في 5 شباط/ فبراير 1820، والشيخ رجب بن أحمد شيخ جزيرة الحمراء في 5 شباط/ فبراير 1820، والشيخ شخبوط شيخ أبوظبي في 11 شباط/ فبراير 1820، والشيخ حسون شيخ زبيا في 11 شباط/ فبراير 1820، والشيخ سلطان بن صقر شيخ الشارقة في 4 شباط/ فبراير 1820، والشيخ عبد الله بن راشد شيخ أم القيوين في 15 آذار/ مارس 1820، ووقّع عن الحكومة البريطانية الفريق دبليو جرانت كير Major General W. Grant Keir.

5 لمزيد من التفصيل انظر:
Bahrain: General Treaty of the Cessation of Plunder and Percy, Microfilmed Document, IOR, NEG 31087, p. 35, no. 1, The Treaty was signed on 23rd February 1820.

6 لمزيد من التفصيل انظر:
"A Collection of Treaties, Engagements and Sanads," IOR/L/PS/20/G3/12.

7 نقلًا عن: عبد الرؤوف سنو، "اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (1798-1916)"، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، الحلقات 174 - 176 (1998)، ص 13.

8 لمزيد من التفصيل انظر:
"A Collection of Treaties, Engagements and Sanads."

9 Ibid.

الصراع الذي نشب بين البحرين وقطر، ووقّعت مع شيخ قطر وزعماء عشائرها المتصارعة مع البحرين معاهدةً عام 1868، مانحةً قطر استقلالها عن البحرين، ومُنَصِّبةً الشيخ محمد بن ثاني حاكمًا عليها.

وفي عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر سعت بريطانيا إلى تحويل معاهدات السلم المشار إليها إلى اتفاقيات مانعة التدخل الخارجي، بمعنى أنّها جعلت بريطانيا مشرفةً على شؤون إمارات الخليج العربية الخارجية، بما في ذلك صدّ العدوان الخارجي، وإدارة الشؤون التجارية والسياسية في الخليج. وفي ضوء الاتفاقيات والمعاهدات التي عُقدت في المدة 1880 - 1916، تنازل حكّام الإمارات العربية طوعًا أو كرهًا عن القضايا السيادية التالية:

- أولًا: عدم إقامة أيّ علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع أي دولة أجنبية باستثناء بريطانيا.
- ثانيًا: عدم عقد أيّ اتفاقيات أو معاهدات مع أيّ دول أجنبيةٍ خلاف بريطانيا.
- ثالثًا: عدم التنازل عن أيّ أرض من أراضيهم عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن، أو أيّ وسيلة أخرى لأيّ دولة أجنبية أو غيرها دون الحصول على موافقة بريطانيا.
- رابعًا: عدم منح امتيازات النفط أو المعادن لأيّ حكومة أجنبية أو رعاياها دون موافقة الحكومة البريطانية.

قبل أن توقّع الحكومة البريطانية معاهدة حماية قطر عام 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى، لجأت إلى تقليص النفوذ العثماني في الخليج؛ بحيث عقدت سلسلةً من المفاوضات لمدة عامين (1911-1913) مع الأتراك العثمانيين، وأخيرًا توصَّلت إلى اتفاق "أنجلو-عثماني" في 29 تموز/ يوليو 1913، يقضي بترسيم الحدود السياسية للكويت والبحرين وقطر، وإنهاء سيادة العثمانيين في البحرين وقطر، واعترافهم للحكومة البريطانية بحفظ الأمن وتنظيم حركة الملاحة في الخليج، ومقابل ذلك يقرّ البريطانيون بسيادة العثمانيين الرمزية على الكويت، بشرط أن تعترف الحكومة العثمانية بسريان معاهدة الصداقة الإنكليزية-الكويتية لعام 1899 التي تعهّد بموجبها الشيخ مبارك الصباح (1896-1916) وورثته وخلفاؤه بعدم قبول وكيل أو ممثّل أيّ دولة أو حكومة في الكويت، أو في أيّ منطقة أخرى ضمن حدود إقليمه دون موافقة الحكومة البريطانية مسبقًا، كما التزموا عدم التنازل عن أيّ جزء من إقليمهم، أو بيعه أو إيجاره أو رهنه، أو إعطائه لغرض استثماري، أو لأيّ غرض آخر إلى حكومة أيّ دولة أو رعاياها، دون أخذ الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية. وبموجب هذا الاتفاق، كما يرى عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، أُجبرت الحكومة العثمانية على التنازل "عن كافة ادّعاءاتها في شبه جزيرة قطر، واتفقت الحكومتان العثمانية والبريطانية على أن يؤول الحكم في شبه الجزيرة المذكورة إلى الشيخ جاسم بن ثاني ومن يخلفه". وأعلنت الحكومة البريطانية أنّها لن تسمح لشيخ البحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر، أو الاعتداء على حكمها الذاتي المستقل[10].

وبهذه الكيفية انتقلت قطر إلى دائرة النفوذ البريطاني التي اتسعت في عهد الشيخ عبد الله بن قاسم (1913-1949) الذي كان يواجه صراعًا أسريًا في السلطة، وتحديًا خارجيًا يقوده عبد العزيز آل سعود الذي كان يدّعي أنّ قطر امتداد لأراضي آبائه وأجداده. لذلك نلحظ أنّ سيطرة آل سعود على إقليم الأحساء عام 1913 مثّلت تحديًا رئيسًا للشيخ عبد الله بن قاسم دفعه إلى طلب الحماية البريطانية؛ لترسيخ قواعد حكمه في قطر. وفي ظل هذه الأوضاع السياسية اندلعت الحرب العالمية الأولى. وأعلنت الدولة العثمانية انضمامها إلى

10 لمزيدٍ من التفصيل عن إجلاء الحماية العثمانية عن قطر، انظر:
Qatar and Anglo-Turkish Convention of 1913, IOR/15/2/30.

معسكر دول المحور. الأمر الذي حفّز بريطانيا لإجلاء الحامية العثمانية عن قطر عام 1915[11]، وعقد مؤتمر العقير (معاهدة دارين) مع ابن سعود في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1915، معترفةً به حاكمًا مستقلًا على نجد والأحساء والقطيف والجبيل وتوابعها، ومؤمّنةً حقّ ورثته في الحكم، كما تعهّد "ابن سعود متقفّيًا أثر آبائه، بأن يتحاشى الاعتداء على أقطار الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان التي كانت تحت حماية الحكومة البريطانية، ولها تعهدات مع الحكومة المذكورة بأن لا يتدخل في شؤونها"[12]. وفي ضوء هاتين المعاهدتين، برز اتجاه قوي في أوساط الدوائر البريطانية الاستعمارية، يسعى إلى عقد معاهدة ثالثة مع حاكم قطر، متعللًا بأنّ الحامية التركية في البدع قد صُفّيت، وأنّ اتفاقية دارين لعام 1915 قد قلّصت تطلعات آل سعود التوسعية في الإقليم. وبناءً على ذلك بدأت المفاوضات بين حاكم قطر والبريطانيين منتصف عام 1915، وأخيرًا انتهت بتوقيع الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني والسير برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج، اتفاقية الحماية البريطانية على قطر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1916. وفي الفقرات التالية، نتطرق إلى بنود هذه المعاهدة والنتائج السياسية والاقتصادية التي ترتبت عليها.

معاهدة الحماية البريطانية على قطر عام 1916

بدأت المفاوضات بين بريطانيا وقطر بشأن معاهدة الحماية في منتصف عام 1915، وانتهت بالتوقيع الأوّلي للشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني عن قطر، والسير بيرسي كوكس Percy Cox المقيم السياسي في الخليج، عن بريطانيا، في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916. وبعد ذلك رُفعت المعاهدة إلى هلمسفورد C. Helmsford نائب الملك وحاكم عام الهند الذي صدّق عليها في 23 آذار/ مارس 1918[13]. وتكوّنت المعاهدة من إحدى عشرة مادة، خُصّصت المادة الأولى منها لالتزام الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني نصوص معاهدات مشايخ إمارات الساحل المتصالحة (أبوظبي، ودبي، والشارقة، والفجيرة، وعجمان، ورأس الخيمة، وأم القيوين) وشيوخ الكويت والبحرين. وتقضي بمنع تجارة الرقيق والسلاح، وأعمال القرصنة، والحفاظ على السلام البحري. وفي المواد الثانية والعاشرة والحادية عشرة تعهّدت بريطانيا بحماية قطر والدفاع عنها بحريًا، مع تقديم كل التسهيلات الممنوحة لمشايخ إمارات الساحل ورعاياهم وسفنهم. وفي المادة الثالثة تعهّد الشيخ بحظر استيراد الأسلحة وبيعها، بشرط أن تزوّده الحكومة البريطانية بالسلاح والذخيرة التي يحتاج إليها لحفظ الأمن والاستقرار في بلاده. وفي المادتين الرابعة والخامسة تعهّد الشيخ بـ "ألّا يقيم أيّ علاقات مع أيّ دولة، أو يستقبل أيّ ممثلٍ لأيّ دولة إلا بموافقة الحكومة البريطانية"، كما أنه لا "يمنح أيّ أراضٍ لأيّ دولة سواءً كان ذلك بيعًا أو هبةً أو إجارةً [...] أو أيّ امتيازاتٍ في أراضيه دون موافقة الحكومة البريطانية". أما المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة فقد ارتبطت بمصالح بريطانيا الجمركية؛ بمعنى ألّا تتجاوز الرسوم الجمركية التي يفرضها الشيخ عبد الله على رعايا بريطانيا 5 في المئة وأن يسمح لرعايا بريطانيا (الهنود) بالإقامة في قطر لممارسة نشاطاتهم التجارية، ويوافق على تعيين معتمد بريطاني في الدوحة لإدارة شؤون الحكومة البريطانية

11 عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **قطر الحديثة: قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني، 1840 - 1916** (لندن: دار الساقي، 2013)، ص 537.

12 انظر المادة السادسة من المعاهدة:
"Treaty between the British Government and Ruler of Nejd, El Hassa, Qatif, ect., 1915," in: Penelope Tuson (ed.), *Records of Qatar, Primary Documents, 1820-1960*, vol. 4, 1896 - 1916 (London: Archive Edition, 1991), p. 526.

13 انظر:
"Text of Treaty, dated November 3, 1916, and ratified on March 23, 1918, between His Majesty's Government and Sheikh Abdullah-bin-Jasim-bin-Thani of al-Katar," IOR/L/PS/18/B429.

ومصالحها ورعاياها، وعلى تأسيس مكتب للبريد والبرق في قطر[14]. وقبل أن يوقِّع الشيخ عبد الله مسودة الاتفاق، تحفَّظ على تنفيذ المواد السابعة، والثامنة، والتاسعة، وطالب بتجميد تنفيذها في ذلك الوقت، محتجًا بأنّ أوضاع البلاد لا تسمح بإقامة رعايا بريطانيا (الهنود) داخل أراضيها لمزاولة التجارة وغيرها من النشاطات الاقتصادية، متعلّلًا بأنّ إقامة الرعايا البريطانيين ربما تؤثّر سلبيًا في معاش الأهالي ونشاطاتهم التجارية، وأنَّ تعيين معتمد بريطاني في قطر ربما يفسح المجال للحكومة البريطانية بالتدخل في إدارة شؤونه الداخلية، كما أفاد بأنّ البلاد ليست في حاجة إلى خدمات البريد والبرق.

ويبدو أنّ الحكومة البريطانية تفهّمت تحفظات الشيخ في ذلك الوقت؛ واستجابةً لذلك أصدر السير بيرسي كوكس خطابًا يقضي بتجميد المواد الثلاث المشار إليها (7، و8، و9)، إلى حين أن تسمح الأوضاع الداخلية في قطر[15]. وبناءً على ذلك الاستثناء الظرفي، وقَّع الشيخ عبد الله معاهدة الحماية في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1916، إلا أنّ أوضاع الحرب العالمية الأولى أرجأت عملية تنفيذها على صعيد الواقع.

نلحظ أنَّ هذه المعاهدة قامت على مرتكز إستراتيجي ثابت، ومتغيرَين؛ يتجسد المرتكز الثابت في تعهد الشيخ عبد الله بعدم إقامة أيّ علاقات، أو التنازل عن أيّ جزء من أراضيه لأيّ دولة أخرى، أو منح أيّ امتيازات لصيد اللؤلؤ، أو أيّ احتكارات أخرى إلا بموافقة الحكومة البريطانية. ويتمثل المتغير الأول بتعهّد الحكومة البريطانية بحماية قطر بحريًا، والمتغير الثاني في سعيها لتفعيل بنود معاهدة الحماية المجمّدة (7، و8، و9) التي تخدم مصالحها السياسية والاقتصادية في الخليج. لذلك مارس المقيم السياسي في الخليج سياسة "العصا والجزرة" مع الشيخ عبد الله، مستغلًا التحديات الداخلية التي أثارها المعارضون لخلافته والده الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، والتهديدات الخارجية التي ارتبطت بادّعاء ابن سعود بأنّ قطر امتداد طبيعي لأراضي آبائه وأجداده. وتجسّد هذا الاستغلال البريطاني في ربط تفعيل المتغير الأول (الحماية) بتنفيذ المتغير الثاني (البنود المجمدة)، علمًا بأنّ العملية المتبادلة تُسهم على المدى البعيد في تحقيق المرتكز الإستراتيجي الذي يعضد سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية على قطر.

وظهرت بوادر هذه السياسة عندما طلب الشيخ عبد الله بن قاسم من آرثر بريسكوت تريفور Arthur Prescott Trevor المقيم السياسي في الخليج (1920-1924) زيارته في الدوحة للتباحث في بعض القضايا السرية المهمة. وفور وصول تريفور إلى الدوحة في 6 أيار/ مايو 1921، طرح الشيخ عبد الله عليه الأسئلة المحورية التالية:

- هل الحكومة البريطانية على استعداد لمساعدته في حالة حدوث إخلال بالأمن، ناتج من التحديات الداخلية أو التهديدات الخارجية التي أشرنا إليها؟
- هل يمكن أن تمنحه الحكومة البريطانية سلفةً ماليةً إذا طلب ذلك؟
- هل الحكومة البريطانية على استعداد لمدّه ببندقيتين guns للمساعدة في تأمين الأمن الداخلي لقطر[16]؟

14 لمزيد من التفصيل حول اتفاقية الحماية لعام 1916، انظر:
Text of Treaty, date November 3, and ratified on March 23, 1918, Between His Majesty's Government and Sheikh Abdullah-bin Jasim-bin-Thani of al-Katar, IOR/L/PS/18/B429.

15 Ibid.

16 Letter from A.P. Trevor, Political Resident in the Gulf, Bushire to D.de. S. Bray, Foreign Secretary to the Government of India in the Foreign and Political Department, Simle, 13th May 1921, in: Tuson (ed.), vol. 5, 1916-1935, pp. 13 - 14.

فأجابه السير تريفور، بصفة شخصية، قائلًا إنّه لا يتوقع أن تزوّد الحكومة البريطانية الشيخ عبد الله بالسلاح اللازم، أو تدافع عنه بريًا، لكن يمكنها أن تتدخل دبلوماسيًا لمواجهة أيّ تهديدات من آل سعود[17]؛ أي بمعنى آخر، لا يمكن أن تقدّم بريطانيا الحماية الكاملة لقطر إلّا بعد تفعيل بنود الحماية المجددة. لكن للمحافظة على "شعرة معاوية" مع الشيخ عبد الله، وعده المقيم السياسي بكتابة تقرير إلى حكومة الهند؛ لمزيد من الاستفسار والإيضاح. وبالفعل أرسل تقريرًا إلى حكومة الهند في 13 أيار/ مايو 1921 التي وافقت بدورها على مقترح التدخل الدبلوماسي في حالة حدوث تهديد من آل سعود وصدّقت أيضًا على منح الشيخ عبد الله بندقيتين غير مستخدمتين مع كمية من الذخيرة الفارغة، بشرط أن يكون أداء الشيخ عبد الله بشأن منع الاتجار بالأسلحة في قطر مقنعًا ومطمئنًا لها.

وبالنسبة إلى عدم استقرار الوضع الأمني في قطر آنذاك، لم يُخطر الوكيل السياسي في البحرين الشيخ عبد الله بموقف حكومة الهند. ويبدو أنّ هذا التجاهل دفع الشيخ عبد الله إلى السفر إلى البحرين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1922، حيث التقى بالوكيل السياسي وتباحث معه في موقف الحكومة البريطانية تجاه القرى الثائرة في الساحل القطري التي ربما تحصل على دعم خارجي يعزّز معارضتها الشيخ، ومدى استعداد الحكومة البريطانية للاعتراف بابنه حمد وليًا للعهد. لم يعطِ الوكيل السياسي في البحرين إجابات قاطعة عن التساؤلات التي طرحها الشيخ عبد الله، بل رفع الأمر إلى حكومة الهند التي لم تغيّر من موقفها السابق بشأن التهديدات الخارجية؛ بدليل أنّها أمّنت على مبدأ التعاون الدبلوماسي والتدخل البحري المحدود إذا حدث تهديد للسلام البحري، فضلًا عن أنّها رفضت الاعتراف بتعيين الشيخ حمد وليًا للعهد[18].

لكن موقف حكومة الهند المتحفّظ لم يمنع السير كوكس المندوب السامي في العراق آنذاك، من أن يؤكد في مؤتمر العقير (2 كانون الأول/ ديسمبر 1922) استقلالية إمارة قطر عن نجد وفقًا للخط الحدودي الذي يمتد بين دوحة سلوى وخور العديد[19]. ولاحقًا نصّت معاهدة جدّة لعام 1927 على أن "يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية"[20].

وفي شباط/ فبراير 1926، أصدر برايدكس F. B. Prideaux المقيم السياسي في الخليج (1924-1927)، خطابًا إلى وزير خارجية حكومة الهند، موضِحًا فيه أنّه قد التقى بالشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني في 9 كانون الثاني/ يناير 1926، وأنَّ الشيخ لا يزال متمسّكًا بتجميد المادة السابعة في اتفاقية الحماية البريطانية على قطر لعام 1916؛ لأنّه يخشى منافسة الهنود في تجارة اللؤلؤ، علمًا بأنّ الشيخ نفسه كان من كبار مصدّري اللؤلؤ إلى الهند آنذاك، ولكن المقيم السياسي أبان للشيخ عبد الله بأنّ التنقيب عن النفط والمعادن في قطر لا يتم إلّا بعد تفعيل المواد المجددة (7، و8، و9) من اتفاقية الحماية[21]. وبعد أسبوعين ونيف من تاريخ ذلك الخطاب، بعث الوكيل السياسي في البحرين برقيةً إلى المقيم السياسي في بوشهر، مخطرًا إياه بوصول السيد جورج مارتن ليز George Martin Lees

---

17 Ibid.

18 انظر:
Letter from A.P. Trevor, Political Resident in the Gulf, Bushire to D.de. S. Bray, Foreign Secretary to the Government of India in the Foreign and Political Department, Simle, 10th November 1922, in: Tuson (ed.), vol. 5, pp. 13 - 14.

19 "Arabian Policy toward Bin Saud," IOR/L/PS/10/390/1.

20 Ibid.

21 Letter from A.P. Trevor, Political Resident in the Gulf, Bushire to D.de. S. Bray, Foreign Secretary to the Government of India in the Foreign and Political Department, Simle, 13th May 1921, in: Tuson (ed.), vol. 5, pp. 13 - 14.

والفريق الجيولوجي الممثل لشركة النفط الإنكليزية - الفارسية إلى البحرين، بِنيَّة الذهاب إلى قطر لإجراء مسوحات جيولوجية[22]. وفي آذار/ مارس 1926 وصل السيد ليز وبرفقته السيد وليام صن A.F. Williamson الذي كان يعمل في شركة النفط الإنكليزية - الفارسية، وتربطه صداقة بالشيخ عبد الله بن قاسم، إلى قطر، حيث التقيا بالشيخ عبد الله وابنه الشيخ علي[23]. وبعد إجراء المسوحات الاستكشافية الأولية طلبا من الشيخ عبد الله أن يكتب ترخيصًا لشركة النفط الإنكليزية - الفارسية لمتابعة أعمالها الجيولوجية في قطر. وبالفعل أصدر الشيخ عبد الله خطابًا معنونًا إلى السيد ليز والحاج وليام صن في 10 آذار/ مارس 1926، يفيدهما بموافقته على إجراء المسوحات الجيولوجية لمدة ثمانية عشر شهرًا (9 آذار/ مارس 1926 - 9 أيلول/ سبتمبر 1927)، شريطة أن تقدّم الشركة في نهاية الفترة المشار إليها مشروع اتفاقٍ يشمل التنقيب عن النفط في قطر، وإذا لم يوافق الشيخ على المشروع يحقُّ له التفاوض مع أيّ شركة أخرى ترغب في الحصول على امتياز نفط قطر[24]. واستنادًا إلى هذا التفاهم أجرت الشركة بعض المسوحات الجيولوجية التي لم تكن نتائجها مشجعة، الأمر الذي أدى إلى تجميد المفاوضات بين الطرفين.

وفي مطلع الثلاثينيات، حصلت شركة نفط كاليفورنيا الأميركية Standard Oil Company of California على امتياز نفط البحرين والسعودية، و50 في المئة من امتياز نفط الكويت. ونتيجةً لذلك، واجهت الحكومة البريطانية انتقادات شديدة في لندن ونيودلهي؛ لأنّها لم تفلح في حماية المصالح البريطانية في الخليج. وإضافةً إلى ذلك، دفعت شركة النفط الإنكليزية - الفارسية إلى تبنّي سياسة ذات طابع "تجميدي"[25]، كما يرى إبراهيم شهداد؛ بمعنى أنّها تميل إلى الاكتفاء بالرخص الاستكشافية المؤقتة والمسوحات الجيولوجية دون اتخاذ خطوات إيجابية تجاه استخراج النفط. ويبدو أنّ هذه الانتقادات شجّعت الحكومة البريطانية على مساندة شركة النفط الإنكليزية - الفارسية، ودعمها سياسيًا وتفاوضيًا للحصول على امتياز نفط إمارة قطر، دون استجابة لانتقادات الشركات الأميركية وعملائها في الخليج. وبناءً على ذلك حرّر مدير شركة النفط الإنكليزية - الفارسية خطابًا إلى المقيم السياسي في الخليج، بتاريخ 10 آذار/ مارس 1932، جاء فيه: "قبل سنوات مضت، تبادلنا الرسائل مع شيخ قطر الذي منحنا ترخيصًا حصريًا للتنقيب في أراضيه"، والآن ترغب الشركة في تجديد ذلك الترخيص[26]. وبناءً على هذا الطلب، وقَّع الشيخ عبد الله بن قاسم وماليس C.C. Mylles الوكيل المفوض للشركة، عقدًا يقضي بتمديد الترخيص لمدة عامين (25 آب/ أغسطس 1932 - 25 آب/ أغسطس 1934)، للبحث عن النفط، والتزمت الشركة أن تدفع 1500 روبيةً شهريًا للشيخ عبد الله حتى نهاية التعاقد، وأثناء هذه الفترة لا يُسمح للشيخ عبد الله بمنح أيّ ترخيص لأيّ شركة بفحص الأرض أو التنقيب عن النفط والمعادن في قطر. وفي نهاية هذه الفترة، إذا استطاعت الشركة أن تقدّم اتفاقًا شاملًا ومقنعًا للشيخ، يجوز لها مواصلة عملها في استخراج النفط، وفي حالة عدم الاتفاق، يحقُّ للشيخ عبد الله التعاقد مع أيّ شركة أخرى يراها ملائمة إذا حصل على موافقة الحكومة البريطانية[27].

---

22 Telegraph from the Political Agent in Bahrain to the Political Resident in the Gulf, Bushire, 22 February 1926, IOR/R/15/1/626.

23 Letter from the Resident Director of the Anglo-Persian Oil Company to the Political Resident in the Gulf, Bushire, 9th April 1926, IOR/15/1/619.

24 Letter from Sheikh Abdullah bin Qasim to Mr. G.M. Lees and Hajj Williamson, 10th March 1926, IOR/15/1/619.

25 إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، **تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج منذ عقود الامتياز الأولى حتى 1973م** (الدوحة: مطابع قطر الوطنية، 1985)، ص 27؛ وكذلك:

"Arabian Policy toward Bin Saud."

26 Letter from Deputy Manager of the Anglo-Persian Oil Company (Abadan) to the Political Resident in the Gulf, 10th March 1926, IOR/15/1/619.

27 لمزيد من التفصيل انظر نص الاتفاق الذي وقّعه مايلس والشيخ عبد الله بن قاسم، في الدوحة، 25 آب/ أغسطس 1932:

IOR/R/15/1/626.

ففي هذه الفترة الحرجة، ظهرت الشركة الشرقية العامة مرةً أخرى في المشهد التفاوضي؛ بحيث اتصل حسين يتيم بالشيخ عبد الله بن قاسم في حزيران/ يونيو 1932، وطلب منه منح الشركة امتياز التنقيب عن النفط في قطر، إلا أنّ الشيخ عبد الله رفض الطلب، بحُكم العقد الذي وقّعه مع شركة النفط الإنكليزية - الفارسية[28]. وفي نهاية عام 1933 أرسل حسين يتيم خطابًا آخر إلى صالح المانع عن طريق عبد الله الفردان يطلب منه التوسط بالشيخ عبد الله لمنح امتياز نفط قطر للشركة الشرقية العامة التي ستدفع 10 في المئة زيادةً على العرض المقدّم من شركة النفط الإنكليزية - الفارسية، إلا أنّ الشيخ عبد الله لم يستجب لطلبه؛ لأنّ فترة تعاقده مع شركة النفط الإنكليزية - الفارسية لم تنته بعد.

وفي شباط/ فبراير 1934 أرسل حاجي بن قاسم بن حاجي كاتب شركة الأحساء للنفط، خطابًا للشيخ عبد الله يفيد بأنّ شركة الأحساء للنفط ستقدّم له عرضًا أفضل من العرض المقدّم من شركة النفط الإنكليزية - الفارسية[29]. ويبدو أنّ هذه المحاولات المتكررة التي كانت تقف وراءها الشركات الأميركية العاملة في الخليج أثارت شكوك شركة النفط الإنكليزية - الفارسية، والمقيم السياسي في الخليج في أنّ الشيخ عبد الله له اتصالات بتلك الشركات الأميركية عن طريق العملاء المستفيدين منها، وكذلك الملك عبد العزيز بن سعود الذي كانت له أطماع توسعية في قطر.

وبناءً على هذه التكهنات، عقد الكولونيل فولي Fowle المقيم السياسي في الخليج، جلسة نقاش مع الشيخ عبد الله في قصره في الريان في 11 آذار/ مارس 1934، حضرها الكولونيل لوش Loch الوكيل السياسي في البحرين، والشيخ علي بن عبد الله، والشيخ حمد بن عبد الله، وصالح المانع، بحيث ابتدر المقيم السياسي الحوار بسؤال عن طبيعة العلاقة بين الشيخ عبد الله وشركة النفط الإنكليزية - الفارسية، فأجابه الشيخ عبد الله بأنّه لم يكن راضيًا عن عرض التنقيب الذي قدّمته الشركة، وأنّ عقدها الاستكشافي سينقضي بعد ثلاثة أشهر. وبعد ذلك ربما يبحث الشيخ عبد الله عن أيّ شركةٍ تقدّم له عرضًا أفضل.

بيد أنّ المقيم السياسي أكّد مساندة الحكومة البريطانية لشركة النفط الإنكليزية - الفارسية، وأوضح للشيخ أنّ الحكومة البريطانية لا توافق على الترخيص لأيّ شركة غير بريطانية للتنقيب عن النفط في قطر. فاحتج الشيخ عبد الله على هذا التقييد، وتساءل مستنكرًا: لماذا وافقت الحكومة البريطانية لشركات غير بريطانية على العمل في البحرين والمملكة العربية السعودية؟ وأيّد هذا الموقف ابنه الشيخ حمد الذي وصف امتيازات التنقيب بالعقود التجارية التي ينبغي أن تلبي تطلعات القطريين الاستثمارية في المقام الأول، وليس من الإنصاف أن تجبر الحكومة البريطانية الشيخ عبد الله على أن يتعاقد مع أيّ شركة لا تفي بهذه التطلعات.

ثم تدخّل الشيخ عبد الله قائلًا: "إذا لم تتقدم شركة النفط الإنكليزية - الفارسية بعرض مُرْضٍ بحسب الاتفاق المبرم مع ممثلها [...] وإذا لم تسمح لي الحكومة البريطانية بالتعاقد مع شركاتٍ أخرى، سأترك النفط في مكانه دون منحه لأي شركة". كما أبان الشيخ في حواره مع المقيم السياسي في الخليج أنّ إصرار الحكومة البريطانية على منح امتياز التنقيب عن النفط لشركة النفط الإنكليزية - الفارسية سيجعله أقل اطمئنانًا؛ لأنّ الحكومة البريطانية متحيزة للشركة، ويصعب أن تكون محايدةً إذا طُلب منها أن تفصل في أيّ نزاع ربما ينشأ بين الطرفين، لكن في نهاية الاجتماع أبدى الشيخ عبد الله نوعًا من المرونة والموافقة الأولية على التعاقد مع شركة النفط

---

28 لمزيد من التفصيل عن الوثيقة التي أشارت إلى رسالتي حسين يتيم، انظر:
Letter from Political Agent in Bahrain to Sir H.V. Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf, 4th June 1932, IOR/R/15/1/666; Letter from Political Resident in the Persian Gulf to His Majesty's Secretary of State for Colonies, 11th June 1932, IOR/R/15/1/666.

29 لمزيد من التفصيل عن الوثيقة التي أشارت إلى رسالتي حسين يتيم، انظر:
IOR/R/15/2/410.

الإنكليزية - الفارسية، إذا قدّم ممثلها عرضًا أفضل. وبناءً على ذلك، وعد المقيم السياسي الشيخ عبد الله بمناقشة هذا الأمر مع حكومة الهند، بعد عودته من نيودلهي في 31 آذار/ مارس 1934[30].

وفي 23 آذار/ مارس 1934، أجاز المؤتمر الذي عقدته وزارة الخارجية البريطانية في لندن الحدود السياسية بين السعودية وقطر التي حددتها المعاهدة الأنجلو - عثمانية عام 1913. وبموجب ذلك تمَّ إخطار المملكة العربية السعودية وشركة نفط كاليفورنيا Standard Oil Company of California العاملة في السعودية، وتأكيدًا لذلك أرسل الكولونيل فولي خطابًا للشيخ عبد الله جاء فيه:

"بالإشارة إلى المفاوضات الدائرة بينكم، والسيد مايلز التابع للشركة الإنكليزية - الفارسية، أرى من الواجب عليَّ أن أبيّن لكم أنه من مصلحتكم منح الامتياز للشركة الإنكليزية - الفارسية التي لا يخفى عليكم أنّ لديها موارد كثيرةً وخبرةً واسعةً في مسائل النفط، ومن كل الوجوه لها كفاية تامة للقيام بالامتياز. وقد يتقدم آخرون بطلب امتيازٍ منكم لبيعه لفريق ثالث، وليس للقيام بالعمل بأنفسهم، ونتيجةً لذلك، قد لا تكون في صالحكم أو صالح رعاياكم، ولقد أوعزتُ إلى حكومة صاحب الجلالة بأن تعيد التأكيد لكم ما كنت قد أبلغتكم به أثناء اجتماعنا في 12 آذار/ مارس 1934م؛ وهو أن حكومة صاحب الجلالة، عملًا بالحقوق المخوّلة لها بمقتضى المادة الخامسة من معاهدتها معكم، لا يمكن أن توافق على أيّ امتيازٍ تمنحونه لأيّ شركة، ما لم يكن لبريطانيا أسهمٌ فيها"[31].

واضح من نص هذا الخطاب أنّ المقيم السياسي في الخليج استخدم المادة الإستراتيجية في معاهدة الحماية لعام 1916 التي تمنع الشيخ عبد الله من منح امتيازات النفط لأيّ شركة دون موافقة الحكومة البريطانية. فاحتج الشيخ على هذا التقييد، لكن دون جدوى؛ لأنّ الحكومة البريطانية كانت مصمّمةً على إبعاد الشركات الأميركية عن نفط قطر. وأصدق شاهد على ذلك الخطابات التي كانت متبادلةً بين المسؤولين البريطانيين، والتي ركّزت على أهمية قطر في الخريطة النفطية. وحثّت مسؤوليها في الخليج على عدم تجاهل أيّ خطوة تمكّن شركة النفط الإنكليزية - الفارسية من الحصول على امتياز نفط قطر.

وأثناء سير المفاوضات مع شركة النفط الإنكليزية - الفارسية، تلقّى الشيخ عبد الله بن قاسم تهديداتٍ غير مباشرة من ابن سعود؛ مفادها أنّ الحدود السياسية بين البلدين لم تكن معتمدة، ولذلك يجب إيقاف عمليات التنقيب في الأراضي المجاورة للمملكة العربية السعودية. دفعت هذه التهديدات الشيخ عبد الله إلى طلب الحماية البريطانية الشاملة برًا وبحرًا وجوًا. فوافقت حكومة صاحب الجلالة، بشرط أن يوافق الشيخ على تفعيل المواد (7، و8، و9) المجمّدة في معاهدة 1916، ويمنح شركة النفط الإنكليزية - الفارسية امتياز التنقيب عن النفط في قطر. وبناءً على ذلك، وقَّع الشيخ عبد الله مع مندوب شركة النفط الإنكليزية - الفارسية عقد اتفاقٍ جديد في 17 أيار/ مايو 1935، يقضي بمنح الشركة امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه في قطر. وبعد أسبوع من ذلك التاريخ (أي 24 أيار/ مايو 1935) وافقت الحكومة البريطانية على تجديد معاهدة الحماية الشاملة لقطر ضد أيّ اعتداءٍ بري، أو بحري، أو جوي. كما اعترفت بالشيخ حمد بن عبد الله وليّ عهد لوالده. لكنّها أرجأت تأسيس مكتب للبريد والبرق، وتعيين وكيل سياسي في الدوحة لاعتراض الشيخ عبد الله.

وبعد تنازل الشيخ عبد الله لابنه الشيخ علي عام 1949، الذي وافق على تعيين جون ويلتون John Wilton أول وكيل سياسي بريطاني في قطر، ليشرف على تصدير أول شحن للنفط من حقل دخان، ويدير أيضًا مصالح الإمبراطورية العظمى ورعاياها في قطر. وفي

---

30 لمزيد من التفصيل، انظر وقائع الحوار الذي دار في الريان في 11 آذار/ مارس 1934:
File 82 / 27 III (F 84) APOC: Qatar Oil [198r] (397/638), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/1/628, in *Qatar Digital Library* , viewed on 17 September 2016, at: http://bit.ly/2n9lJsb

31 Ibid.

الإطار نفسه، وافق الشيخ علي بن عبد الله على إنشاء مكتب للبريد والبرق، يُسهم في تيسير الاتصالات الداخلية والخارجية المرتبطة باستثمارات النفط والعمليات المصاحبة لها[32].

وبهذه الكيفية حصلت شركة النفط الإنكليزية - الفارسية على امتياز مدته 75 عامًا، يمنحها حقّ التنقيب عن النفط، واستثماره في منطقة مساحتها 4000 ميل مربع، مقابل 400 ألف روبية تُدفع مقدمًا للشيخ عبد الله، وإيجار سنوي قدره 150 ألف روبية يصل إلى 300 ألف روبية بعد مضيّ خمسة أعوام، ومبلغ قدره ثلاث روبيات عن كلّ طن من النفط يتم إنتاجه، وروبية وثلاث آنات عن طن الإسفلت والقار المعدني (الأوزوكيرايت)، وآنتان عن كل ألف قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وتضمنت المفاوضات الاتفاق على أنّ الرعايا الأجانب المشمولين بالحماية البريطانية يخضعون لمحاكم مشتركة، وأنّ معاهدة الحماية عام 1916 يمكن تحويلها لتطبّق على خلفاء الشيخ وورثته. وضُمِّنت هذه البنود بصفة تفصيلية في الاتفاق الذي وضعه الشيخ عبد الله بن قاسم وتشارلز كلارك مايلز ممثل شركة النفط الإنكليزية - الفارسية، في 17 أيار/ مايو 1935[33].

السياسة الخارجية ومعاهدة الحماية لعام 1916

ارتبطت السياسة الخارجية لقطر في فترة الحماية البريطانية (1916-1971) بالمتغير الثاني الذي يهدف إلى تفعيل بنود معاهدة الحماية المجمدة (7، و8، و9) التي وُضعت لخدمة مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية في قطر. ونتيجةً لرفض الشيخ عبد الله تعيين وكيل سياسي بريطاني في الدوحة، ظلت علاقات قطر الخارجية تُدار عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في البحرين. وبعد تقاعد الشيخ عبد الله عام 1949، وافق ابنه الشيخ علي على تعيين جون ويلتون وكيلًا سياسيًا بريطانيًا في الدوحة، وتمثّلت مهماته الرئيسة بإدارة الشؤون الخارجية والمصالح البريطانية في قطر. كما أشرف على المنازعات القضائية المتعلقة بالأوروبيين والهنود المقيمين في قطر. ولتسهيل مهماته الوظيفية، وافق الشيخ علي بن عبد الله على تأسيس مكتب للبريد والبرق، وفرعٍ لبنك الشرق في الدوحة لتسهيل المعاملات المالية. وفور وصوله إلى الدوحة، أسس ويلتون مقرًا لتنفيذ مهماته الإدارية والدبلوماسية، وفي الوقت نفسه تمَّ تعيين فيليب بلانت Philip Plant مستشارًا إداريًا لحاكم قطر، مع مجموعة من الخبراء والفنيين البريطانيين الذين شغلوا إدارات العديد من المرافق الحكومية الحيوية، مثل: الشرطة، والكهرباء والمياه، والأشغال العامة، والبريد والبرق، والصحة، والتعليم. وأصبح لهؤلاء الموظفين البريطانيين، تدريجيًا، نفوذ مؤثر في إدارة دواوين الحكومة، وتصريف شؤون الدولة الداخلية، إلى درجة أهّلتهم للنظر في تقسيم عائدات النفط، بنسبة 1 إلى 4، بين مخصصات الشيخ عبد الله وأفراد أسرته، ومصروفات الدولة وشؤون الحكم. ويبدو أنّ تدخّل ويلتون والذين خلفوه على المنصب ذاته[34]، في إدارة الشؤون الداخلية، لم يكن نابعًا من اجتهادات شخصية، بل كان متوائمًا مع توجيهات وزارة الخارجية البريطانية التي يشير أحد تقاريرها إلى أنّ "مصالح حكومة جلالة ملك بريطانيا في قطر لا تتعلق بالشؤون الخارجية وحدها، بل تهتم بسائر المسائل الداخلية؛ لأنه لا يوجد خط فاصل بين العلاقات الخارجية والشؤون الداخلية"[35]. ولذلك جاء التطبيق الإداري ماسًا سيادة الدولة المرتبطة بتنظيم علاقاتها الخارجية، وإدارة شؤونها الداخلية المتعلقة بنظم الخدمة الديوانية وتصريف الشؤون الخدمية التي تحتاج إلى كوادر مؤهلة. ولم تكن قطر نشازًا في هذا الشأن، بل إنّ واقعها كان مشابهًا بقية دول الخليج التي خضعت للحماية البريطانية.

32 أحمد زكريا الشلق، **فصول في تاريخ قطر السياسي** (الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، 1999)، ص 99 - 109.

33 Oil concession granted by the Shaikh of Qatar to the Anglo-Persian Oil Company, 17 May 1935, IOR/L/PS/18/B444.

34 آرثر جون ويلتون Arthur John Wilton (1949-1950)؛ وليام بينت جون William Bannet Johnston (1950-1953)؛ درك شارلز كاردن Derek Charles Carden (1953-1955)؛ جون اسبنسر دونكان John Spenser Duncan (1955-1958)؛ جون كامبيل موبرلي John Campbell Moberly (1959).

35 نقلًا عن: الشلق، ص 103.

خاتمة

تؤكد المقدمات التي استندت إليها معاهدة الحماية لعام 1916 والنتائج التي تجسدت على أرض الواقع، أنَّ الحكومة البريطانية استطاعت أن تستثمر مناخ الحرب العالمية الأولى بكفاية سياسية عالية؛ لتصفية النفوذ العثماني في الخليج ووادي النيل (مصر، والسودان)، وإحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية في مناطق نفوذها في الشرق الأوسط. وبدأت هذه السياسة القائمة على الإقصاء والتمكين، بإعلان الحماية على مصر عام 1914، عندما عزل وزير الخارجية البريطانية الخديوي عباس حلمي باشا، وعين الأمير حسين كامل باشا سلطانًا على مصر، تحت حماية الإمبراطورية البريطانية. وبموجب ذلك أُسقطت السيادة العثمانية على مصر، وأضحت حكومة صاحب الجلالة مكلفةً باتخاذ "التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها". أما عام 1916 فقد كان عامًا مفصليًا في الإقليم، حيث أعلن الشريف حسين الثورة في الحجاز ضد العثمانيين. وشنَّت بريطانيا الحرب على السلطان علي دينار في دارفور. وبعد هزيمته ضمّت الإقليم إلى إدارة الحكم الإنكليزية - المصرية في السودان. كما أنّها شاركت في صوغ معاهدة سايكس بيكو السرية التي قسمت منطقة الهلال الخصيب وبلاد الشام بين بريطانيا وفرنسا. وفي السياق نفسه، تمَّ توقيع معاهدة الحماية البريطانية على قطر التي مثّلت خاتمة المعاهدات التي مهرها أمراء إمارات الخليج العربية مع الإمبراطورية العظمى آنذاك. أما تنفيذ المعاهدة فقد ارتبط بهدفٍ إستراتيجي ثابت، كما أشرنا من قبل، يرمي إلى استثمار موارد قطر الطبيعية لمصلحة بريطانيا. ولتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي الثابت استطاع ممثلو الحكومة البريطانية في الخليج تحريك المتغير الأول (الحماية) والمتغير الثاني (البنود المجمدة في المعاهدة 7، و8، و9) بجدارة بحسب معطيات الواقع السياسي الإقليمي، ووفقًا لتطلعات لندن ونيودلهي الإستراتيجية في المنطقة.

المراجع

العربية

- إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني. **قطر الحديثة: قراءة في وثائق سنوات نشأة إمارة آل ثاني، 1840 - 1916**. لندن: دار الساقي، 2013.
- سنو، عبد الرؤوف. "اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربية (1798-1961)". **مجلة تاريخ العرب والعالم**. الحلقات 174 - 176 (1998).
- الشلق، أحمد زكريا. **فصول في تاريخ قطر السياسي**. الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، 1999.
- شهداد، إبراهيم محمد إبراهيم. **تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج منذ عقود الامتياز الأولى حتى 1973م**. الدوحة: مطابع قطر الوطنية، 1985.

الأجنبية

- A Collection of Treaties, Engagements and Sanads." IOR/L/PS/20/G3/12.
- "Arabian Policy toward Bin Saud." IOR/L/PS/10/390/1.
- Bahrain: General Treaty of the Cessation of Plunder and Percy. Microfilmed Document. IOR, NEG 31087.
- File 82 / 27 III (F 84) APOC: Qatar Oil [198r] (397/638). British Library: India Office Records and Private Papers. IOR/R/15/1/628. *Qatar Digital Library*. accessed on17 September 2016, at: http://bit.ly/2n9lJsb
- Letter from Deputy Manager of the Anglo-Persian Oil Company (Abadan) to the Political Resident in the Gulf. 10th March 1926. IOR/15/1/619.
- Letter from Political Agent in Bahrain to Sir H.V. Biscoe, Political Resident in the Persian Gulf. 4th June 1932. IOR/R/15/1/666.
- Letter from Political Resident in the Persian Gulf to His Majesty's Secretary of State for Colonies. 11th June 1932. IOR/R/15/1/666.
- Letter from Sheikh Abdullah bin Qasim to Mr. G.M. Lees and Hajj Williamson. 10th March 1926. IOR/15/1/619.
- Letter from the Resident Director of the Anglo-Persian Oil Company to the Political Resident in the Gulf, Bushire. 9th April 1926. IOR/15/1/619.
- Lorimer, J.G. *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*. vol. I, part IA. Shannon: Irish University Press, 1970.
- Oil concession granted by the Shaikh of Qatar to the Anglo-Persian Oil Company. 17 May 1935. IOR/L/PS/18/B444.
- Telegraph from the Political Agent in Bahrain to the Political Resident in the Gulf, Bushire. 22 February 1926. IOR/R/15/1/626.
- Text of Treaty, date November 3, and ratified on March 23, 1918, Between His Majesty's Government and Sheikh Abdullah-bin Jasim-bin-Thani of al-Katar. IOR/L/PS/18/B429.
- Trucial State: General Treaty of the Cessation of Plunder and Percy. Microfilmed Document. IOR, NEG 31087.
- Tuson, Penelope. *Records of Qatar, Primary Documents, 1821 - 1960*. London: Archive Editions, 1991.

عصام نصار | Issam Nassar [1]

التاريخ والقومية: إشكالية كتابة تاريخ للهوية الفلسطينية

لقد أصبحت الكتابة التاريخية في عصر القوميات القاعدة الأساسية التي تدّعي عبرها الحركات القومية والدول شرعيتها التاريخية. وبالنظر إلى أنّ دراسة التاريخ كانت عاملًا أساسيًا في فهم نشوء الحركات القومية، فإنّها أصبحت أيضًا إشكاليةً؛ لكونها تبرر القومية وتختلق نصًّا تاريخيًّا لها يُمجدها ويجعلها جوهر الحراك التاريخي وهدفه النهائي؛ على نحوٍ يذكرنا بوصف هيغل للدولة القومية، بوصفها نهاية التاريخ أو مرحلة تحقيق العقل/ الروح لوعيها الذاتي[2]. فالأمّة والحركة القومية في الخطاب التاريخي القومي هي "المسيح المنتظر" الذي يعطي للتاريخ معناه وهدفه. وهي، على غرار "المسيح المنتظر" لدى والتر بنيامين، تظهر ما هو مهمّ تاريخيًا في سياق الزمن المسيحاني، وما هو غير مهمّ؛ ومن ثمّ فإنّ المطلوب إسقاطه من النص التاريخي[3].

وإذا كانت الكتابة التاريخية قد أمست جزءًا مهمًا من مشروع الأمّة ذاته عبر تزويدها له بمشروعيته التاريخية، فإنّ ذلك لا يعني أنّ التاريخ القومي هو بالضرورة التاريخ (الحقيقي) للأمّة، بقدر ما يعني أنّ الأمم في حاجة إلى اختراع وتجبير وخلق لتواريخها الخاصة التي تظهرها مثل جسد تاريخي ذي جذور تعود إلى بداية التاريخ المكتوب، بدلًا من أن تكون كيانات حديثة الولادة ضمن أوضاع تاريخية محددة كثيرًا ما تتسم بصدفيتها. فالأمّة والدولة القومية ليست إلا تطورًا حديثًا يرتبط، أساسًا، بالمرحلة الرأسمالية وبنشأة الطباعة السلعية، كما ذكر بندكت أندرسن[4]. وهي بذلك جسد لم يكن معروفًا في المراحل التاريخية التي سبقت القرنين الماضيين على أحسن تقدير. وهذا يعني أنّ مسألة دراسة تكوّن هوية قومية محددة وتطورها ليست بالأمر الذي لا يتعدى البحث عن الجذور التاريخية للأمّة، بقدر ما هي تمرين أكاديمي (في التيليولوجيا التاريخية). فهي عملية تبدأ من نهاية مفترضة مستندة إلى بحث لا ينتقي إلّا الأحداث التاريخية التي ستقوده إلى هذه النهاية المفترضة للتاريخ. لذا، ليس من الغريب أن نجد أمامنا عددًا من النصوص السردية المختلفة لتطور كل أمّة. وعلى الرغم من اتفاق المؤرخين على النهاية، فإنّهم قلّما يتفقون على ما سبقها. فكل سرد تاريخي للأمّة يستند إلى ما اختاره المؤرخ كنقطة بداية، وكأحداث يجب إدراجها في السياق. وبطبيعة الحال، لا يمكن افتراض أنّنا إزاء مسألة تتعلق باختيار واعٍ من جانب المؤرخ بقدر ما نحن أمام عملية تتشابك فيها المصالح مع الأيديولوجيا، ومع بنية المعرفة والمخيلة التاريخية التي تؤثر في المؤرخ ذاته.

تُشكّل دراسة تاريخ الهوية القومية الفلسطينية - بما هي هوية لم يُتح لها المجال لتحقيق ذاتها عبر دولتها القومية - مثالًا ساطعًا دالًّا على تعدّد السردية التاريخية؛ نتيجةً لتعدد المخيلات التاريخية التي تؤثّر في كتابة هذا التاريخ. ونتيجةً للخصوصية الفلسطينية، فإنّ النتائج المترتبة على مثل هذه التعددية السردية عظيمة؛ ذلك أنّ الفلسطينيين يشكلون جماعةً وطنيةً - قوميةً كثيرًا ما يُنظر إلى

---

1 أستاذ تاريخ الشرق الأوسط المعاصر في جامعة ولاية إلينوي في الولايات المتحدة ومحرر، مع سليم تماري، لـ **فصلية القدس**.
Professor of Contemporary Middle East History at the Illinois State University in the United States. He is the co-editor, together with Salim Tamari, of the *Jerusalem Quarterly*.

2 G. W. F. Hegel, *Phenomenology of Spirit*, A. V. Miller (trans.), (Oxford: Oxford University Press, 1977).

3 Walter Benjamin, *Illuminations (Theses on the Philosophy of History)*, (New York: Schocken Books, 1968), p. 256.

4 بندكت أندرسن، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

وجودها بعين الريبة والتشكيك[5]. ومثل هذا التشكيك ليس على علاقة بالنفي الصهيوني - أو حتى بالتجاهل العامّ - لوجود الفلسطينيين كجماعة قومية فحسب، بل هو أيضًا نتيجة لتاريخ تناقضات الخطاب الفلسطيني نفسه والتناقضات التي أنتجته. فهذا الخطاب برز عبر تطورات تاريخية لم تكن تدفع، في أغلب الأحيان، في اتجاه بروزه كتيار قومي خاص. ويشير تاريخ بروز الخطاب الفلسطيني إلى أنّ تحديات وتناقضات مختلفةً ومتناقضةً، في آنٍ واحدٍ، أدّت إلى خلقه، وإلى تشكيل حالة من عدم الوضوح الفلسطيني حول طبيعة هذا الخطاب وماهيته. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لنأخذ الخطاب الفلسطيني في الستينيات؛ فهو - كما تشير الأدلة النصية – قد كان، أساسًا، خطابًا عروبيَّ النزعة، مستندًا إلى إيمانه بوجود أمّة عربية واحدة، لكننا نجد أنّ هذا الخطاب نفسه، في سياق تصديه للخطاب الصهيوني المرتكز على فكرة عدم وجود فلسطينيين، وعلى أنّهم جزء من بقية العرب الذين عليهم استيعابهم، كان عليه الدفاع عن خصوصيته عبر تأكيد رفض التشابهية العربية التي يطرحها الخطاب الصهيوني، والتي لا تختلف جذريًا - في جوهرها - عن الموقف العروبي السابق ذكره.

على كلّ حال، نحن الآن نعيش مرحلةً تجاوز فيها الخطاب الفلسطيني - ومعه الخطابات العربية الأخرى - مأزق الستينيات. فخلافًا لأوضاع الستينيات، تشير الأوضاع السياسية الراهنة إلى فشل الخطاب القومي العربي لمصلحة "الدولة القطرية العربية"؛ إذ أصبحت الهويات العربية المختلفة أمرًا مقبولًا حتى لدى أشدّ دعاة القومية العربية حماسةً. وكذلك الأمر على المستوى الفلسطيني؛ فنحن الآن نعيش مرحلةً سياسيةً فيها قبول عامّ بفكرة مفادها أنّ الفلسطينيين شعبٌ. فالخصوصية الفلسطينية اليوم هي تقريبًا محطّ إجماع واعتراف دولي، وحتى إسرائيلي. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذه التطورات سياسيةٌ أساسًا، كما أنّها ترتبط بتطورات سياسية محددة. فالإقرار بوجود هوية جماعية فلسطينية لا يعني الاتفاق على كيفية بروزها، أو على تاريخها، أو تطورها، أو فحواها، أو حدود شموليتها.

إنّ دراسة كتابة تاريخ الهوية الفلسطينية وتحليلها هي، اليوم، مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى الفلسطينيين أنفسهم، وليس ذلك لأنها ضرورية في العملية التفاوضية، بل لأنها ترتبط بكيفية رؤيتهم لمستقبلهم ولذاتهم ولحدودهم كجماعة سياسية وطنية؛ عبر قراءتهم لماضيهم ورؤيتهم له. فالأفكار والمخيلات التاريخية ليست مجرد أوهامٍ، كما أنها ليست بالضرورة صورًا عن الواقع، بل هي، أساسًا، طرق معرفية لفهم الواقع والتعامل معه. فالفكرة عندما تصبح هويةً - فرديةً كانت أو جماعيةً – تصبح الـ "نظارة" التي يرى الفرد العالم من خلالها. وهي كما يقول علي حرب "تمسي حاجزًا يتمترس وراءه صاحبها أو المؤمن بها [...] على نحو أصولي، أو شمولي أو عنصري أو فاشي"[6].

والمتمعّن في ما كتبه دارسو تاريخ فلسطين، يجد أنّ مسألة الهوية الوطنية - القومية لم تُدرس على نحوٍ كافٍ من قبل أغلبية الباحثين. وفي الوقت ذاته، تدلّ الدراسات القليلة التي تشير إلى هذا الموضوع، في أحسن الأحوال، على خلاف الباحثين في تاريخ الفلسطينيين ونشأتهم، بوصفهم شعبًا. كما أنها تدل، في أسوأ الأحوال، على عدم وضوحٍ وضبابيةٍ بحثيةٍ. فهناك العديد من الاتجاهات المختلفة في النظر إلى الهوية الفلسطينية التي تراوح ما بين النفي التامّ لوجودها، أو الإصرار على وجودٍ تاريخي طويل يعود إلى جذور

5 ارتأيت أنّ مصطلح "وطنية – قومية" أفضل ما يمكن استعماله في هذا السياق، نظرًا إلى أنّ مصطلح "قومية" يحمل دلالات خاصةً في الخطاب العربي المعاصر ترتبط، أساسًا، بالمشروع العروبي. وكذلك الأمر بخصوص مصطلح "وطنية"، فهو مرتبط بالمشروع القُطري المحدود بالعربية، وهو يرتبط بالوطن بوصفه مكانًا، بدلًا من الشعب بوصفه جماعةً.

6 علي حرب، "أطروحات في الفكرة والهوية"، **أبواب**، العدد 6 (1995)، ص 49.

كنعانية لهذه الهوية[7]. وما بين طرفَي هذين النقيضين نجد مؤرخين إسرائيليين يرون أنّ الهوية الفلسطينية ردّة فعل على الوجود الصهيوني، وذات نشأة حديثة ترجع إلى أعوام الستينيات. فالمؤرخ الإسرائيلي باروخ كمرلنغ قد ذكر في دراسته المشتركة مع الباحث جول ميغدال أنّه "لولا الضغط الذي مورس على عرب فلسطين من قبل الحركة الصهيونية، لكان مفهوم الشعب الفلسطيني ذاته لم يتطور"[8]. بمعنى آخر، فإنّ الحركة الصهيونية - بحسب هذه النظرة - لم تنجح في تأسيس جماعة قومية واحدة فحسب، بل نجحت في تأسيس قوميّتين، وإن كانت الثانية بكيفية غير مقصودة. وعلى غرار كمرلنغ وميغدال، هناك مؤرخون فلسطينيون أيضًا يرون في نشأة الهوية الفلسطينية عمليةً تاريخيةً حديثةً تعود إلى مرحلة الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية إلى فلسطين. وفي كلتا الحالتين يستند الباحثون إلى دراسة تطور المؤسسة السياسية أو الحركة الوطنية الفلسطينية، من دون الأخذ في الحسبان الكيفية التي رأى فيها الفلسطينيون أنفسهم خلال كلّ هذه المراحل المختلفة من بروزهم؛ بوصفهم شعبًا مستقلًا عن جيرانه من الشعوب الأخرى.

نقطة انطلاق هذه الملاحظات هي القناعة التامة بأنّ الأمم ليست كيانات أزليةً لانهائيةً كما يصورها المفكرون القوميون، بل إنّ الأمّة (أو الشعب)، كجماعة هي – أساسًا - جسدٌ سياسي متخيل يتمّ إنتاجها في ظروف زمكانية محددة. وليست عملية إنتاج الأمّة - المخيلة مسألةً اقتصاديةً سياسية فحسب، بل هي، إلى حدّ بعيد، عملية ثقافية بلاغية. وبهذا المعني، فإنّ كتابة تاريخها يجب ألّا تستند إلى التطورات السياسية التي تنتج الأمّة/ الشعب فحسب، بل ينبغي أن تستند، أيضًا، إلى الخطاب الذي يتمّ من خلاله إنتاج الأمّة وصياغتها، وإلى التاريخ الذي يتمّ توظيفه في عملية الإنتاج[9]. بهذا المعنى، فإنّ دراسة بروز الفلسطينيين بوصفهم شعبًا - بحسب رأيي - يجب ألّا يُنظر إليها من خلال تطور مؤسساتهم السياسية فقط. فإضافةً إلى ذلك، ينبغي النظر إليها عبر دراسة نمط الخطاب والمخيلة الفلسطينية والمؤثرات التاريخية التي أدّت دورًا في صياغة الوعي الفلسطيني والولاء الفلسطيني للجماعة، والكيفية التي تمّت فيها تحديد حدود هذه الجماعة.

أدرك أنّ تحديد النقاش بالوعي والخطاب له أبعاد خطِرة. فكثيرون يرون وعي الفلسطينيين لفلسطينيتهم على أنّه "وعي زائف" False Consciousness، وهذه هي إحدى الإشكاليات السياسية التي تعترض، أحيانًا، طريق دراسة تطور الهوية الفلسطينية وبروزها تاريخيًا. لكنها مسألة لا يجوز إهمالها إنْ كنّا جدّيين - بالمعنى الأكاديمي - في نيتنا لدراسة الهوية تاريخيًا. وهي أيضًا نقطة مهمّة إذا ما أخذنا في الحسبان أهمية الوعي وأثره في الواقع، وأثر الواقع في الوعي. فالوعي الذاتي لا يرتبط بكيفية تخيّل الذات فحسب، بل إنّه يرتبط أيضًا بكيفية تصور الآخرين وتصويرهم لنا، وبكيفية تعاملنا معهم وتعاملهم معنا.

من الصعوبات التي تواجه دارسي تاريخ الهوية الفلسطينية مسألة تشابك التاريخ الفلسطيني الحديث وتطور الهوية الوطنية مع تاريخ هويات إقليمية أخرى وتطورها؛ بما في ذلك مسألة استثناء الفلسطينيين من هذه الهويات الأخرى من قِبل أصحابها من الجماعات الوطنية - القومية الأخرى، والتي تحمل عن ذاتها تصورات تاريخيةً ونصوصًا تاريخيةً تفسّر تطورها التاريخي. وهذا

7 في مسألة نفي خصوصية قومية فلسطينية، يشترك في هذا الموقف بعض المؤرخين القوميين العرب وبعض المؤرخين الصهاينة. فالمؤرخ الإسرائيلي بن تسيون نتنياهو (والد بنيامين نتنياهو) أعلن مرارًا أنْ لا وجود - بحسب رأيه - لأيّ شيء يمكن أن يُسمى "شعبًا فلسطينيًا"، إذ يقول: "لا أظن أنّ العرب الذين يسمون أنفسهم فلسطينيين يحقّ لهم المطالبة بدولة. من الواضح في نظري أنْ لا وجود لشعب فلسطيني". انظر: جريدة **القدس**، 1998/9/18. وفي ما يتعلق بالأصول الكنعانية للهوية الوطنية الفلسطينية، انظر:

Bassem Raad, *Hidden Histories: Palestine and the Eastern Mediterranean* (London: Pluto Press, 2010).

8 Baruch Kimmerling & Joel S. Migdal, *The Palestinian People: A History* (Cambridge: Harvard University Press, 2003), p. 28.

9 الاتجاه السائد في دراسة تطور الهوية الفلسطينية هو تأريخ تطور المؤسسة السياسية الفلسطينية. ومن أمثلة ذلك كتاب المؤرخ الفلسطيني ماهر الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 - 1993** (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995).

تحديدًا ما يجعل دراسة الهوية الفلسطينية، استنادًا إلى نصوصها الخاصة، مسألةً صعبةً. ومرجع ذلك أنّ النص الفلسطيني نفسه لم يتكون على نحوٍ مستقل، بل إنّه نص يضطر إلى الاعتماد على نصوص تاريخية تخص شعوب المنطقة الأخرى والاستعانة بها. وهذه النصوص غالبًا ما نجد أنها تستند إلى القضايا التاريخية نفسها التي يستند، أو يحاول أن يستند، إليها النص التاريخي الفلسطيني ورؤية الفلسطينيين لذاتهم ولتاريخهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، هل يمكن لأحد أن يدّعيَ أنّ مرحلة النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر، أو مرحلة بروز الفكر القومي العربي على المستوى السياسي خلال الحرب العالمية الأولى، ملكٌ للتاريخ اللبناني أو التاريخ الفلسطيني فقط؟ وهل يمكن القول إنّ التاريخَ اليهودي في فلسطين أمرٌ مرتبط بالتاريخ الإسرائيلي، وليس جزءًا من تاريخ الفلسطينيين أنفسهم؟ ألا نجد صدى هذه القضايا التاريخية في العديد من النصوص التاريخية لعدّة جماعات في منطقتنا؟ إنّ هذا التشابك، في أغلب الأحيان، والتعارض في الكثير من الأحيان، ما بين النص التاريخي الفلسطيني والنصوص التاريخية الأخرى، يُعدّان من الإشكاليات الرئيسة التي تواجه دارسي التاريخ الفلسطيني والهوية الفلسطينية اليوم. هذه الهوية التي كثيرًا ما يُفسّر تطورها استنادًا إلى المعاني المنتجة في النصوص الأخرى، وهي التي كثيرًا ما تتجاهل الفلسطيني ذاته. بهذا المعنى، فإنّ المؤرخ الفلسطيني، يجد أنّ عليه في أغلب الأحيان مسؤولية استرجاع تلك الأجزاء من الذاكرة الفلسطينية التي تمّ استعمارها من قبل الخطابات التاريخية المنافسة. وتحديد التاريخ الحديث للفلسطينيين، وكيفية فصله عن مرادفه الإسرائيلي وعن الإطار الأوسع للتاريخ العربي، أو عن تاريخ الأقطار المجاورة لفلسطين، إشكاليةٌ كبرى تواجه الدارسين عمومًا. وإذا كان عدم استقلال التاريخ الفلسطيني يشكّل أزمةً للدارسين، فإنّ الحاجة المستمرة إلى تحاشي محاولات خلقِ نصٍّ فلسطيني مستقل تمامًا تشكّل أزمةً على المستوى نفسه؛ وذلك لأنّ تمايز هوية الفلسطينيين الوطنية عن هويات جيرانهم المختلفة لا يعني أنّ فهْم هويتهم وتمايزها أمرٌ ممكن خارج إطار سلسلةٍ من تواريخ، هي ليست تاريخهم بالمعنى المحض للكلمة. فخصوصية النكبة الفلسطينية عام 1948، مثلًا، مسألة تربط النص الفلسطيني بمرادفه الإسرائيلي؛ سواء رضي الطرفان بذلك أو لم يرضيَا. وبناءً على ذلك، فإنّ أزمة فهْم الهوية الفلسطينية تكمن في ضرورة فهم صعوبة أن يكون الفلسطينيون جزءًا من أيّ هوية من هويات الشعوب الوطنية المجاورة.

قد تكون مثل هذه الأزمة (عدم إدراك الترابط بين التاريخ الفلسطيني والتواريخ المنافسة) هي ما أدى ببعضهم إلى عدّ الهوية الفلسطينية هويةً حديثة الولادة، وذات جذور لا تعود إلّا إلى بداية كتابة تاريخ وطني فلسطيني خاص، وإلى بداية النشاط السياسي الوطني الحديث منذ الستينيات. وتشير مثل هذه الرؤية إلى إشكالية أخرى تواجه الدارسين، كثيرًا ما تفضي بهم إلى تبسيط الأمور؛ وذلك عبر الاقتصار على البحث في التاريخ السياسي للمنطقة، والنظر إلى تطور الهوية الفلسطينية من خلاله. وهذا الأمر بحسب رأيي، يعطي انطباعات مشوهةً عن السرد التاريخي الفلسطيني، وعن الأصول المعقدة التشعب للهوية الفلسطينية. فاعتماد الآثار - المهمّة من دون شكّ - للتيارات الفكرية المهيمنة في الشرق الأوسط؛ مثل القومية العربية أو الإسلامية، أو الاقتصار على النظر إلى فرض التقسيمات الغربية على المنطقة، أو إلى أثر الحركة الصهيونية في مسألة تطور بروز الهوية الفلسطينية وشكلها، قد يشير إلى قضايا مهمّة لكنه لا يستغرق الموضوعَ كلَّه. وجميع العوامل المذكورة آنفًا ذات أثر عامّ في عملية إنتاج الهوية الفلسطينية، لكنها لا تفسر مسألة الأدلة والإشارات العديدة التي تقترح على الباحث أنّ عددًا من مثقفي المدن في فلسطين - أو المشرق العربي عمومًا - قد بدؤوا يتخيّلون فلسطين كوحدة سياسية متميزة، منذ فترات تسبق التقسيم الاستعماري والاستيطان اليهودي المكثف بسنوات، وإن لم يكن مثل هذا التخيل مصحوبًا بوعي قومي فلسطيني خاص. فالكاتب نجيب عازوري طرح، في عام 1908، فكرة توسيع سنجق القدس ليشمل فلسطين الشمالية، معللًا ذلك بأنه ضروري لتطور أرض فلسطين[10]. ولا يتطابق مثل هذا التصور لحدود فلسطين

10 Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia Unversity Press, 1997).

مع حدودها الانتدابية لاحقًا فحسب، بل يتطابق أيضًا مع الحدود التي رسمها المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد في القدس في 3 شباط/ فبراير 1919. ففي برقية الاحتجاج التي أرسلها المؤتمر إلى مؤتمر السلم العامّ، كتب المؤتمرون أنهم يمثلون "جميع سكان فلسطين المؤلفة من مناطق القدس ونابلس وعكا العربية من مسلمين ومسيحيين"[11]. كما تتحدث مذكرة الاحتجاج المرسلة من الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا، أيضًا، إلى الجنرال اللنبي في عام 1918 باسم "العربي الفلسطيني"[12].

إنّ مجرد بروز فكرة أرض فلسطين ذات حدود معرّفة وشبيهة بالحدود التي اعتمدها الانتداب البريطاني لاحقًا، يدل على أنّ فكرة تمايز فلسطين عمّا يجاورها كانت متداولةً في بعض الأوساط. وهذه الفكرة مقبولة من بعض المؤرخين الذين يرون أنّ التخيل الفلسطيني لحدود الجماعة القومية، هو، نتاج لاحقٌ لأوضاع برزت في القرن التاسع عشر، لكنهم لا يتفقون على التفاصيل. فهناك من يقول (رشيد الخالدي على سبيل المثال) إنّ موقع مدينة القدس المركزي في المخيلة الشعبية للسكان المسلمين والمسيحيين واليهود، على حدّ سواء، قد جعل منها رمزًا لكل الأماكن الأخرى في فلسطين، وحوّل زيارتها إلى جزء مهمّ من التعريف الديني لسكان فلسطين. وكثيرًا ما يشير أصحاب هذا الموقف، أيضًا، إلى أهمية موقع القدس الإداري في حياة سكان المنطقة ابتداءً من القرن الماضي، حتى اليوم. فالقدس كانت العاصمة الإدارية والسياسية لكل المناطق القريبة، وتحديدًا في مرحلة ما بعد عام 1874، حين أصبحت عاصمةً لسنجق مستقل يحمل اسمها ويرسل مندوبين عنه إلى البرلمان العثماني. وفي المرحلة اللاحقة أدّت دورًا مهمًّا كمركز ثقافي وفكري وصحافي للعديد من مدن فلسطين.

في الجانب الآخر، نجد أنّ هناك مؤرخين يرون أن تكوّن اقتصاديات، وعلاقات تجارية خاصة بالمنطقة مصحوبًا ببروز مراكز تجارية مدينية مهمّة، تجذب القرى والبلدان المحيطة نحوها، هو العامل الرئيس الذي مهّد لتطور وعي سياسي بخصوصية فلسطينية. وضمن هؤلاء نجد أنّ بشارة دوماني الذي يُصرّ على أنّ نابلس قد كانت المركز التجاري المهمّ في القرن التاسع عشر، وصاحبة العلاقة الرئيسة بالتجارة الداخلية المرتبطة بالمدن السورية المختلفة، وتحديدًا دمشق. وبحسب دوماني، فإنّ هذا الأمر هو الذي جعل منطقة جبل نابلس المركز الحقيقي لفلسطين[13]. وفي المقابل، يفيدنا ألكسندر شولش بتصور مختلف عن دوماني؛ فهو يزودنا بالإحصائيات التي تدلّ على أنّ مرفأ يافا كان نافذةً لفلسطين على العالم، فمنه صدّرت فلسطين إلى أوروبا عدّة بضائع واستوردت منها بضائعها المختلفة، مقترحًا بذلك دورًا مركزيًا مهمًّا ليافا في بلورة معنًى مستقل لفلسطين[14]. ومن جهة أخرى، ثمّة من يشير إلى أهمية الوعي الأوروبي بالنسبة إلى المنطقة عمومًا - وفلسطين بوصفها أرضًا مقدسة خصوصًا – على غرار ما عبّر عنه الرحالة والمبشرون وعلماء الآثار وعلماء الدين الأوروبيون في القرن التاسع عشر، في تبلور بدايات إدراك محلّي بخصوصية فلسطين ووحدتها الجغرافية، وإنْ لم يتمّ تحديد حدودها تحديدًا واضحًا ودقيقًا[15].

كلّ هذه المواقف التاريخية لا ترى، بالضرورة، أنّ وعيًا فلسطينيًا قد كان سائدًا لدى عموم سكان فلسطين، بقدر ما تشير إلى مقدمات مادية لِمَا آلت إليه الأمور في النهاية. بل إنّ هناك شبهَ إجماعٍ على أنّ وعيَ السكان لم يكن دومًا إقليميَّ النزعة، بقدر ما كان

11 **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918 - 1939** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 3.

12 **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 - 1939** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998).

13 بشارة دوماني، **إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700 - 1900** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998).

14 ألكسندر شولش، **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، ترجمة كامل العسلي (عمان: الجامعة الأردنية، 1988).

15 Issam Nassar, *European Portrayals of Jerusalem: Religious Fascinations and Colonialist Imaginations* (New York: Edwin Mellen Press, 2006).

متعدد الانتماءات والولاءات. فالهوية العثمانية والعربية، والهويات القبلية والدينية المختلفة، تعايشت كلّها معًا بالنسبة إلى أعيان المدن وسكان الأرياف - الذين حملوا هويات محليةً أساسًا - في أواخر العهد العثماني[16]. إلا أنّ مثل هذه التعددية لم تعكس حالة تناقض بالضرورة. فالولاء للعثمانيين لم يَعْنِ عدم الافتخار بالتراث العربي، أو عدم الدفاع عن فلسطين في وجه الأطماع الأجنبية. وسيبقى هذا التعايش في الولاءات ملازمًا للخطاب الفلسطيني، وسيصبح لاحقًا جزءًا من سمات الهوية الفلسطينية.

ربما يكون مكمن الأزمة الرئيس لدى الباحثين الفلسطينيين؛ ذلك أنّ تاريخ الوعي الفلسطيني للذات لم يتميز بكونه متصاعدًا زمنيًا Chronological، بقدر ما تميّز بالمراوحة ما بين عددٍ من الانتماءات والولاءات التاريخية. فأحيانًا يجد الباحث في الحدث نفسه دلالةً على خصوصية فلسطينية، وفي الوقت ذاته، إصرارًا على انتماء قومي أوسع من حدود فلسطين. وهذه التعددية جليّةٌ في الفترة الانتدابية، كما هي جلية في فترة الخمسينات والستينيات. فعلى سبيل المثال، نجد أنّ المؤتمر الذي عُقد في القدس عام 1919 يسمّي نفسه "المؤتمر العربي الفلسطيني"، ونجد أنّ المذكرة المرسلة من المؤتمر تشير إلى ضرورة استقلال فلسطين والحفاظ على وحدتها، مؤكدةً في الوقت ذاته أنّ فلسطين جزء من أجزاء سوريا العربية[17]. والأمر نفسه كذلك في الخمسينيات والستينيات. فإذا ما نظرنا إلى برنامج إحدى الحركات الفلسطينية السياسية - حركة القوميين العرب – وقارنّا إيّاه بعضويتها وطبيعة نشاطها، فسنجد أنّ النشاط الفلسطيني، المعني أساسًا بتحرير فلسطين من الحركة الصهيونية، قد عبّر عن ذاته بلغة القومية العربية[18].

أخذت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أداء الدور الأكبر، إلى جانب التقسيم الاستعماري للمنطقة المستند إلى اتفاقية سايكس - بيكو، في تحولات الخطاب القومي الفلسطيني الذي بدأ يأخذ، نتيجةً لذلك، منحًى جديدًا، وبدأت تظهر له سمات جديدة. فنظرًا إلى طبيعة الاستيطان اليهودي الذي كان يهدف، أساسًا، إلى بناء مستعمرات زراعية، فإنّ التصادم الفلسطيني مع المشروع الصهيوني ابتدأ في الأرياف، وليس في المدن، وهو ما أنتج أحد أهمّ مكونات الهوية الفلسطينية لاحقًا وإحدى إشكالياتها في الوقت نفسه. فالهوية التي بدأت معالمها في التشكل آنذاك ستحمل سمات الحركة الفلاحية أساسًا، على الرغم من ولائها السياسي والديني للقدس؛ أي المدينة. وهذه الميزة الفلاحية ستبقى جزءًا أساسيًا من تمثيل الفلسطينيين لذاتهم عبر تبنّي رموز ريفية فلاحية لاحقًا؛ مثل الدبكة والملابس الفلاحية والكوفية. وفي الوقت ذاته، ستكون لتغيّب المدينة عن أداء الدور الأكبر في صياغة الوعي المحلي أبعادٌ ليست بسيطةً؛ بشأن عدم تعميم الوعي وبقائه منافسًا لعدد آخر من التصورات القومية. وعلى الرغم من ذلك، لم تجد الأسبقية الفلاحية في الإحساس بالتمايز والخصوصية تعبيراتها السياسية في الريف، إلى حدٍّ ما، أثناء مرحلة الانتداب البريطاني، بل في المدينة، ولا سيما عبر المقالات المختلفة التي بدأت تظهر في الصحف المحلية، وفي الخطاب السياسي والحزب الصاعد.

لقد شنّت الصحف الفلسطينية المختلفة؛ مثل **الكرمل**، و**فلسطين**، و**المنادي** - من دون استثناءات - الحملةَ تلو الأخرى على الحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين، مطالبةً ببقاء فلسطين لأهلها واستقلالها السياسي. فهذا نجيب نصار - أهمّ الصحافيين الفلسطينيين وصاحب جريدة **الكرمل** الحيفاوية - يدعو عرب بلاد الشام، في عام 1919، إلى مساندة أهل فلسطين، واصفًا إياهم

16 خصص رشيد الخالدي فصلًا من كتاب في مسألة الهوية الفلسطينية. انظر:
Rashid Khalidi, "Competing and Overlapping Loyalties in Ottoman Jerusalem," in: Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 63 - 88.

17 انظر نص القرار في كتاب بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 - 1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 96.

18 هذه الحركة التي أسسها عدد من الناشطين الفلسطينيين؛ من أمثال جورج حبش وهاني الهندي، في بداية الخمسينات، تقول برؤية مفادها أنّ تحرير فلسطين لن يتمّ من دون تحقيق الوحدة العربية. انظر: محمود سويد، **التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش**، سلسلة مرجعيات فلسطينية 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 11.

بأنهم "الفلسطينيون"[19]. ويشير نص نصار إلى إدراكٍ لحدود الجماعة الفلسطينية آنذاك، كما أنّه يشير إلى وعي لتمايز هذه الجماعة عن الجماعة الأخرى المجاورة التي هي بقية سكان سوريا الطبيعية. هذا الوعي نجده أكثر تجذرًا في مرحلة ما بعد وعد بلفور عام 1917، ونجد أنّه بدأ يأخذ طابعًا سياسيًا خلال مرحلة الانتداب البريطاني عمومًا. فالحزب الوطني العربي مثلًا، يعلن في بيانه التأسيسي عام 1923 أنّ هدفه هو "الاحتفاظ بفلسطين لأهلها" و"إنشاء حكومة دستورية فيها"[20].

سيزيد تطور الأحداث في بقية الفترة البريطانية الخطابَ الفلسطيني حدةً حول خصوصية فلسطين، وإن كان تأكيد عروبتها جزءًا أساسيًا من هذا الخطاب. فعلى الرغم من ارتباط التمايز الفلسطيني بظروف تاريخية تسبق الاستيطان اليهودي المكثف، فإنّ هذا التمايز لم يُصَغ بوصفه وعيًا، ولم يبدأ في التشكل إلا عبر العلاقة بالاستيطان أساسًا. وهذه العلاقة التي تمزج ما بين الرفض الفلاحي للاستيطان والصياغة السياسية لهذا الرفض، عبر مؤسسات مدينية، هي ما يمثّل نقطة البداية العملية لرؤية الفلسطينيين لذاتهم، بوصفهم شعبًا. فبروز المشروع الصهيوني إلى العلن، والدعم البريطاني له عبر وعد بلفور، أدَّيا إلى تسريع وتيرة تطور الشخصية السياسية الفلسطينية المميزة. أمّا هدف هذه الشخصية التي بدأت في التعبير عن ذاتها عبر جمعيات ومنظمات – سواء أطلقت على هذه الذات صفة "العربية" أو "السورية" أو "الإسلامية" أو "المسيحية" – فهو الدفاع عن فلسطين في وجه الخطر الصهيوني. ومع بداية عقد المؤتمرات الفلسطينية المختلفة كردٍّ على الأطماع الصهيونية، وبدْء المطالبة - بوضوح - بحق تقرير المصير لفلسطين، يكون تخيّل الجماعة الفلسطينية قد بدأ يأخذ منحًى عمليًا سيزداد تطورًا، وسيأخذ طابعًا أكثر رسميةً في مرحلة ما بعد عام 1922، بعد تثبيت الانتداب رسميًا، ومعه تثبيت حدود فلسطين السياسية. وسيتطور لاحقًا ليصبح تخيلًا مشتركًا تشارك فيه أغلبية سكان فلسطين الانتدابية حتى عام 1948.

لم يتمكن هذا التطور من الاستمرار إلى حدّ خلق دولته الوطنية، كما هي الحال عند جيران فلسطين العرب، بل إنه مرّ بمرحلة انقطاع حادّ نتجت من أحداث 1948 التي سمّاها الفلسطينيون "النكبة". وقد أدّت النكبة - وهي من دون شكّ الحدث الفاجع على عدد من المستويات سواء كانت عائليةً أو شخصيةً أو وطنيةً - إلى مسألتين مهمّتين: الأولى هي تفكك الإطار الاجتماعي لجزء مهمّ من سكان فلسطين، وتحوّلهم إلى لاجئين. والثانية اختفاء المراكز المدنية لحياة الفلسطينيين الباقين في فلسطين، وتحوّلهم من سكان مدن إلى جماعات تعيش على هامش المدن. وقد شكّل هذان الحدثان محطة انتقال نوعية في طبيعة الخطاب الفلسطيني واستمراريته. ففي وقت شكّل فيه الحدث الأول محفزًا مهمًّا لبروز الفلسطينيين كجماعة متميزة عبر تجربة عامة خاصة بهم هي النكبة والاقتلاع، فإنّ الثاني شكّل نهايةً لتطور المخيلة الفلسطينية الجماعية التي كانت صياغتها تتمّ في المدن. والمسألتان مرتبطتان جوهريًا، لكنّ الأولى هي ما ساعد على بروز النمط الجديد من الانتماء الفلسطيني، وهي بذلك بالغة الأهمية. فاختفاء الانتماءات المحلية عبر تجربة الاقتلاع، سارع في تثبيت خصوصية فلسطينية يمكن القول إنّها قومية. فكما يقول هومي بابا: "تأتي الأمّة لتملأ الفراغ الناتج من اقتلاع الجماعات القبلية والحمائلية واختفاء الولاء المحلي". والأمّة، بحسب تعبيره، هي "تحول معنى البيت والانتماء، فهي تخلق حالةً من الولاء المحلي الجديد، وتستبدل العائلة وتحل محلّ القرية". وهذه المحلية الجديدة هي حالة ثقافية، أساسًا، أكثر ارتباطًا بالزمن من التاريخ. فهي تمثّل نوعًا من الحياة أو نمطًا من المعيشة، ورؤيةً للذات، يمكن أن تكون أكثر تطورًا من التجمع، وأكثر رمزيةً من المجتمع، وأكبر معنًى من البلاد، وأكثر شاعريةً من الدولة. وعلى الرغم من الجوهر الأيديولوجي لهذه الحالة الثقافية، فإنّها

19 كتب نصار: "نحن إخوانكم الفلسطينيين، نشاطركم في كلّ مواقفكم أنواع المحن، فلماذا لا تشاطروننا، على الأقل، بشيء من الشعور بالمصائب التي تنصبّ على رؤوسنا.. وعلى بلادنا". انظر: علي محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين: من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني 1918 - 1948** (عمان: مركز الكتب الأردني، 1989)، ص 23-24.

20 المرجع نفسه، ص 225.

تبدو أكثر أسطوريةً من أيّ أيديولوجية أخرى. وهذه النزعة المحلية الجديدة تتيح مجالًا للتعددية على نحوٍ غير ممكن في أيّ حزب، وتجعل من موضوعها المواطن؛ من دون أن تجعل منه مركزها[21]. إنّ القومية تزوّدنا بمحلية أكثر جماعيةً من أيّ موضوع آخر. وجميع هذه الصفات معًا وربطها بالزمن لا يعني نفيَ تاريخيتها. فلكل صفة تاريخها الخاص بها. لكنّ الهدف العامّ، في هذا السياق، هو النظر إلى الأمّة، أو الشعب، من خلال منظور سردي، وليس من منظور اجتماعي.

بهذا المعنى، أدّى اقتلاع الفلسطينيين إلى حالة من الخصوصية لديهم، وخلَق حالةً من المحلية الجديدة. لهذا، فإنّ النكبة تشكّل ضمن إطار الخطاب الجماعي الفلسطيني قفزةً بلاغيةً أكثر منها بدايةً أو نهايةً في حدّ ذاتها. فالهوية التي بدت واضحةَ المعالم قبل عام 1948، وكان يتمّ صقلها والتعبير عنها عبر المثقفين من أعيان المدن، انتهت مع انتهاء المدن. فاقتلاع ما يزيد على أربعمئة تجمّع سكاني فلسطيني، أدّى إلى فقدان الصبغة المحلية القديمة واستبدالها بنوع جديد من الانتماء هو الانتماء إلى اللجوء كتجربة فلسطينية خاصة ومتميزة. لكنْ من المهم ملاحظة أنّ هذه التجربة والنقلة الخطابية التي صاحبتها لم تؤثّر بالطريقة نفسها في كلّ عرب فلسطين آنذاك. فهي قد أبقت على الفلسطيني بوصفه "آخر"، لكن بالنسبة إلى جماعات جديدة، هذه المرة، متمثّلة بالشعوب العربية المجاورة. وهذا الشعور عمّق، عبر استثناء اللاجئ، كلّ الهويات الأخرى التي كانت تتشكل من حوله، وهو استثناء لم يشمل سكان شرقي فلسطين – فضلًا عن اللاجئين منهم - بالطريقة نفسها. فالهوية الفلسطينية ظلّت "أضعف ما يكون في الأردن والضفة الغربية، حيث تأخرت إلى ما بعد حلول الحكم الإسرائيلي محل الحكم الأردني"[22]. وبهذا، فإنّ نمط الهوية الجديدة قد أخذ وقتًا أطول ليتطور في الضفة الغربية، وجاء - أساسًا - إثر أوضاع مختلفة منها النشاط السياسي الفلسطيني المقبل من الخارج، إضافةً إلى سياسات الاحتلال منذ عام 1967 التي أفرزت ابتعادًا في المسافة الاجتماعية - الاقتصادية عن الأردن. بمعنًى آخر، إنّ تطور الوعي الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية هو نتاج لاحق – قياسًا بالشتات – لأحداث وتطورات خاصة لم يشترك فيها سكان المخيمات في الخارج. فلا ننسى أنّ سكان ما أصبح يُعرف بالضفة الغربية لم يتأثروا بالنكبة مثلما تأثّر بها أولئك الذين طُردوا من ديارهم عام 1948، وقد نشأ تمييز في مناطق الضفة ما بين المواطن الأصلي واللاجئ منذ بداية اللجوء.

إنّ طبيعة الهوية الجماعية الفلسطينية التي برزت آنذاك، وسيطرت على الخطاب الفلسطيني المعاصر، قد استندت أساسًا إلى تجربة المخيم. لكنّ هزيمة منظمة التحرير العسكرية في الشتات، وبخاصة في لبنان عام 1982، وانتقال مركز الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى الداخل الفلسطيني - أولًا غزة والضفة الغربية ومن ثمّ إلى المناطق التي احتلت عام 1948 - قد عزّز الانتماء الفلسطيني في الداخل على حساب المخيمات في الخارج، وبخاصة في لبنان، وأعطى أبعادًا جديدةً لطبيعة خطاب الهوية المرتكزة على إنهاء الاحتلال وبرنامج إقامة دولة أكثر من ارتكازها على قضايا عودة اللاجئين كما كان سابقًا. وقد خلق قيام سلطة فلسطينية، على إثر اتفاق أوسلو ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير وما تلاه من إنهاءٍ عمليٍّ للمنظمة كممثل الفلسطينيين بكل أماكن وجودهم، مركزيةً فلسطينيةً تأخذ من مواطني الضفة والقطاع كموضوعها الرئيس. وهذا ينبئ بإشكاليات بحثية جديدة حول الهوية الفلسطينية، هي الآن معرفة قانونيًا إلى حدّ بعيد بطريقة لا يسعنا إلا أن نسميها استعمارًا للخطاب الفلسطيني التاريخي. فاختزال الفلسطيني وتحويله إلى مجموعة محلية واحدة يُجرّد أولئك الذين شكّلوا - أو عرفوا - ماهية التجربة الفلسطينية من فلسطينيتهم ومعناها، ويعيدهم مرةً أخرى إلى كونهم لاجئين. وبهذا المعنى، فإنّ في ذلك إشارةً إلى أنّ من عايش النكبة هو الآن، بجدية، أمام نكبة من نوع جديد تتمثل بإمكانية سقوط هذه المحلية التي هي هويته الفلسطينية، والتي تطورت استنادًا إلى تجربته الخاصة في الشتات في مرحلة ما بعد النكبة.

---

21 Homi K. Bhabha, "Dissemination," in: Homi K. Bhabha, *The Location of Culture* (London: Routledge, 1994), pp. 139 - 140.

22 موسى البديري، "الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 21 (شتاء 1995)، ص 18.

المراجع

العربية

- أندرسن، بندكت. **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها.** ترجمة ثائر ديب. تقديم عزمي بشارة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- البديري، موسى. "الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 21 (شتاء 1995).
- حرب، علي. "أطروحات في الفكرة والهوية". **أبواب.** العدد 6 (1995).
- الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917 - 1948.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981.
- دوماني، بشارة. **إعادة اكتشاف فلسطين: أهالي جبل نابلس 1700 - 1900.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.
- سويد، محمود. **التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش.** سلسلة مرجعيات فلسطينية 3. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.
- الشريف، ماهر. **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 - 1993.** نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995.
- شولش، ألكسندر. **تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.** ترجمة كامل العسلي. عمان: الجامعة الأردنية، 1988.
- محافظة، علي. **الفكر السياسي في فلسطين: من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني 1918 - 1948.** عمان: مركز الكتب الأردني، 1989.
- **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 - 1939.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

الأجنبية

- Benjamin, Walter. *Illuminations (Theses on the Philosophy of History*). New York: Schocken Books, 1968.
- Bhabha, Homi K. *The Location of Culture.* London: Routledge, 1994.
- Hegel, G. W. F. *Phenomenology of Spirit.* A. V. Miller (trans.). Oxford: Oxford University Press, 1977.
- Khalidi, Rashid. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness.* New York: Columbia University Press, 1997.
- Kimmerling, Baruch & Joel S. Migdal. *The Palestinian People: A History.* Cambridge: Harvard University Press, 2003.
- Nassar, Issam. *European Portrayals of Jerusalem: Religious Fascinations and Colonialist Imaginations.* New York: Edwin Mellen Press, 2006.
- Raad, Bassem. *Hidden Histories: Palestine and the Eastern Mediterranean*. London: Pluto Press, 2010.

محمد مزين | Mohamed Mezzine[1]

الصراعات حول تقسيم المتوسط:
المرجعيات والمناهج في أواخر القرون الوسطى وبداية العصر الحديث

مقدمة

لعل ما يثير الانتباه اليوم وراء الأخبار المطّردة عن هذا النزاع أو ذاك هي رغبة الدول العظمى، وفي أحيانٍ أخرى الدول الصغرى، في اقتسام العالم إلى مناطق نفوذ، أو أسواق أو مجالاتٍ سياسيةٍ خاصة. ومن المناطق التي كانت محطّ الأنظار؛ منطقة الشرق الأوسط وبلدان البحر الأبيض المتوسط عامة. وقد مثّل تقسيم سايكس بيكو الذي مرَّ على تفعيله اليوم مئة سنة، أحد التقسيمات التي لا تزال إلى اليوم تلقي بظلالها على الأوضاع في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط. وقد ذهب بعض المؤرخين إلى أن تقسيم سايكس بيكو ما هو إلا نتيجة فكرٍ سياسي استعماري أوروبي؛ لاقتسام بقايا الإمبراطورية العثمانية، والاستيلاء على البحر الأبيض المتوسط، من منطلق مرجعياتٍ حضاريةٍ غربية، وأن الفكر والمرجعية وراء تقسيم العالم، ليسا وليدَي بداية القرن العشرين، بل إن جذوره تعود إلى القرون الوسطى. وهذا هو الدافع وراء مساهمتنا في نقاشات هذه الندوة التي تعالج مسألة اقتسام العالم، وقد اخترنا أن نركز بحثنا على المرجعيات التي اعتُمدت لتقسيم البحر الأبيض المتوسط في أواخر القرون الوسطى وبداية العصر الحديث.

لماذا المتوسط؟

تُعدُّ المنطقة المتوسطية، بعمقها الشرقي بالذات، إحدى بؤر التوتر التي تشهد سباق الدول العظمى وصراعاتها منذ زمن؛ وذلك لاجتماع عدة أسباب، أبرزها: أن هذه المنطقة الواسعة التي تطل على البحر المتوسط من جهاته الأربع هي مهد الديانات السماوية الثلاث، والحضارات الكبرى، ومجال اقتصادي وتجاري قديم، تسابقت إليه الدول المتعاقبة، وتجاورت فيه الحضارات، وتقابلت فيه الأديان. أدى كلّ ذلك إلى تراكم التاريخ والتجارب الحضارية الكبرى التي انتقلت فيما بعد إلى باقي جهات العالم. وفيه كذلك جرَّبت الدول والحضارات، بالقوة أو بالسلم، سياستها في تقسيم العالم. لذلك جاء اختيارنا للبحر الأبيض المتوسط، نموذجًا لدراسة تاريخ سباق الحضارات والدول لاقتسام العالم.

وغايتنا من هذا العرض هي أن نسائل المتوسط عن التجربة التي عاشها في القرون الوسطى وبداية العصر الحديث، والتي نعدّها مرحلةً أساسيةً في صنع وضع المتوسط الحالي، حيث فرضت الدول التي تعاقبت على المنطقة سياسة تقسيمٍ ممنهجة، متسترةً وراء أيديولوجياتٍ واتفاقياتٍ مختلفة، خالقةً وضعًا لن يتغير إلا مع التوسعات الإمبريالية في القرن التاسع عشر.

فهل يمكن أن يكون لما عرفه المتوسط، خلال تلك الفترة، أثرٌ في ما يعرفه اليوم من صراعات؟ ذلك هو السؤال الذي سنعتمده خطًّا موصِلًا لهذا البحث.

1 أستاذ التعليم العالي، كرسي التاريخ الحديث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
Professor of Higher Education, Chair in Modern History, University of Sidi Mohamed Ben Abdallah, Morocco.

المنهج الذي سنسلكه

بسبب طول المرحلة؛ سنحاول استعراض التطورات التي عرفها المتوسط من دون الدخول في تفاصيل الأحداث الكثيرة والمتلاحقة التي عرفتها المنطقة خلال تلك الفترة، لأن غايتنا هي محاولة فهم اقتسام العالم المتوسطي انطلاقًا من تطوره العميق، واعتمادًا على الخطوط العريضة لذلك الواقع على المدى البعيد.

وتأتي محاولتنا امتدادًا لمحاولات المؤرخين الذين سلكوا هذا المنهج لتفسير تاريخ المتوسط، ومنهم: هنري بيرين[2]، وفرناند بروديل[3]، وكذلك عبد الله العروي[4]. إذ فسّر كلّ واحد منهم تاريخ المتوسط بناءً على تتّبع تطوره على المدى البعيد؛ أي بالاعتماد على تتبع تاريخ الحضارات التي تؤثر في عمق التاريخ، وتتأثر بتطوراته البطيئة.

ركّز فرناند بروديل[5] في جلِّ كتبه على تلك الفترة التي ازدهر فيها المتوسط، وخصوصًا في كتابه **البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني**؛ لقناعته بمركزية الحضارة المتوسطية في تلك الفترة بالذات في تطور العالم. أما هنري بيرين[6] فأكد دور المدن الإيطالية؛ جنوة والبندقية وفلورنسا، في تقسيم المتوسط بناءً على التجارة. في حين ركَّز عبد الله العروي[7] على دور الديانات، وخاصةً الحروب الصليبية في تقسيم المتوسط.

بناءً على ما سبق؛ سنحاول التركيز، بالأساس، على الثوابت في التاريخ المتوسطي؛ كالحضارة والدين والتجارة، وعلى دورها في تغذية الصراعات بين الأمم والدول لاقتسام المنطقة، ليس فقط خلال الفترة التي تهمّنا، بل عبر التقلّبات والأحداث التي عرفها المتوسط خلال التاريخ الوسيط الأعلى؛ وذلك لأن الصراعات السياسية التي قسّمت المتوسط اعتمدت مرجعياتٍ متنوعة، تركت تراكماتٍ حضاريةً لا يمكن فهم ما وقع في العصر الوسيط وبداية الحديث إلا من خلال استعراض التطور التاريخي الذي هيّأ لذلك الوضع.

وفي الخلاصة نقول: اعتمدت الدول والإمبراطوريات التي تقاسمت المتوسط مرجعياتٍ متعددةً ومتنوعةً، أهمها وأبرزها: المرجعيات الحضارية، والمرجعيات الدينية، والمرجعيات التجارية، إذ ينسجم اعتماد هذه المرجعيات مع الظرفية التاريخية.

المرجعيات الحضارية لتقسيم المجال المتوسطي

إذا تصفحنا كتب التاريخ[8]، وأوّلنا محتواها، فإننا سنصل إلى استنتاجٍ رئيسٍ يفرض علينا الانطلاق منه، يتلخص في أن أقدم مرجعيةٍ للتقسيم الذي عرفه المتوسط وأعمقها هي مرجعية الحضارات العالمية التي لا تزال تُسيِّر العالم إلى اليوم، وهي الحضارة الغربية (المسيحية) وارثة الحضارة الرومانية، والحضارة الإغريقية ووارثتها الأرثوذكسية، ثم الحضارة الإسلامية.

---

2 Henri Pirenne, *Mahomet et Charlemagne* (Paris: PUF, 1937), p. 207

3 F. Braudel, *Ecrits sur l'Histoire* (Paris: édition Flammarion, 1985); F. Braudel, "Histoire et Sciences Sociale: La longue durée," *Annales*, vol. 13 (1958), pp. 725 - 753.

4 A. Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse* (Paris: F. Maspero, 1970).

5 F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II* (Paris: Armand Colin, 1966).

6 H. Pirenne, *Les villes du Moyen Age, essai d'histoire économique et sociale* (Bruxelles: Lamertin, 1927); J.L. Delumeau, *I. Heullant-Donat, l'Italie au Moyen Age, Ve – XVe siècle* (Paris: Hachette, 2005); R. Durand, *Musulmans et Chrétiens en Méditerranée occidentale (Xe – XIIIe siècle) contacts et échanges* (Paris: Presse Universitaire de Rennes, 2000).

7 عبد الله العروي، **تاريخ المغرب: محاولة في التركيب**، ترجمة وتحقيق ذوقان قرقوط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977)، انظر خصوصًا في القسم العاشر، عند الحديث عن الحملات الصليبية الغربية.

8 Abulafid David, *The Great Sea: A Human, History of the Mediterranean* (Oxford: Oxford University Press, 2013); François le Brun & Jacques Carpentier, *Histoire de la Méditerranée* (Paris: Seuil, 2001); H. Laurens, *L'Orient Arabe* (Paris: Armand Colin, 2001).

وتولّدت من كل حضارةٍ فروع تتمسك بالأصول، وتتفاعل مع الظرفيات التاريخية، إذ استغرق بناء التقسيم المبني على المرجعية الحضارية قرونًا طويلة، فتلاقحت الحضارات وتداخلت، وأغنى بعضها بعضًا، وانبثق عن كل واحدةٍ حضاراتٌ جديدة. فقد انبثقت عن الحضارة الإغريقية، مثلًا، حضارة الإمبراطورية البيزنطية الأرثوذكسية التي ثبّتت إرث الإغريق، وأغنته بحمولة الحضارة المسيحية. كما انبثق عن الحضارة الرومانية العالم اللاتيني، ودعمتها الديانة المسيحية كذلك. وانبثقت عن الإسلام الدولة الإسلامية التي تنوعت تكويناتها وأشكالها بين الشرق والغرب والجنوب. لذلك نلحظ أن تلك الحضارات قد ساهمت في تقسيم المتوسط بطريقةٍ أو بأخرى.

شهد المتوسط محاولاتٍ متعددةً ومختلفةً لتقسيمه والسيطرة عليه؛ مثل المحاولة الفينيقية واليهودية، قبل أن تسيطر عليه الحضارة الرومانية، ولا تزال تلك المحاولات، على الرغم من قدمها، تؤثر اليوم في السياسات المتوسطية للدول.

1. المرجعية اليهودية وتقسيم المتوسط

على الرغم من أن الحضارة اليهودية[9] لم تسيطر على مجالٍ متوسطي واسع وواضح؛ فإنها شكلت حضارةً دينية، ساهمت - حال كونها مرجعيةً - في الصراعات الأولى حول تقسيم المتوسط، ولا تزال إلى اليوم تشارك بشراسةٍ في اقتسامه، على الرغم من أن الحضارة المسيحية الرومانية التي جاءت بعدها حاولت طمسها.

إذ شارك اليهود منذ البداية في السباق إلى تقسيم المجال المتوسطي، بعد أن أدّى تشريدهم في التاريخ القديم[10] والقرون الأولى بعد المسيح، إلى انتشارهم على ضفاف المتوسط، من دون أن يكون ذلك الانتشار منتظمًا ومسترسلًا.

واستقر يهود الشتات في مدينة الإسكندرية وروما، حيث كانت لهم تجمعات قوية ومنظمة، كما أقاموا في عددٍ من مدن المتوسط الشمالية كأوستيا وجنوة وبولونيا ورافين ونابولي وتارنتا، واستقروا أيضًا في بلاد الغول في مرسيليا وآرل وناربون، وفي اليونان في أثينا والبيري وباتراس وغيرها. أما أشهر المدن التي استقر فيها اليهود، في الضفة الجنوبية للمتوسط فهي سيرين وقرطاجنة، كما استقرت مجموعات منهم في باقي شمال أفريقيا[11].

والدليل على أن الديانة اليهودية قد قسّمت العالم المتوسطي لمصلحتها؛ أن ثمّة علاقة ربطت يهود الشتات بعضهم ببعض في الغالب، وحافظت على شبكةٍ سمحت لهم بتقسيم المتوسط الشرقي لمصلحتهم.

2. المرجعية الرومانية وتقسيم المتوسط

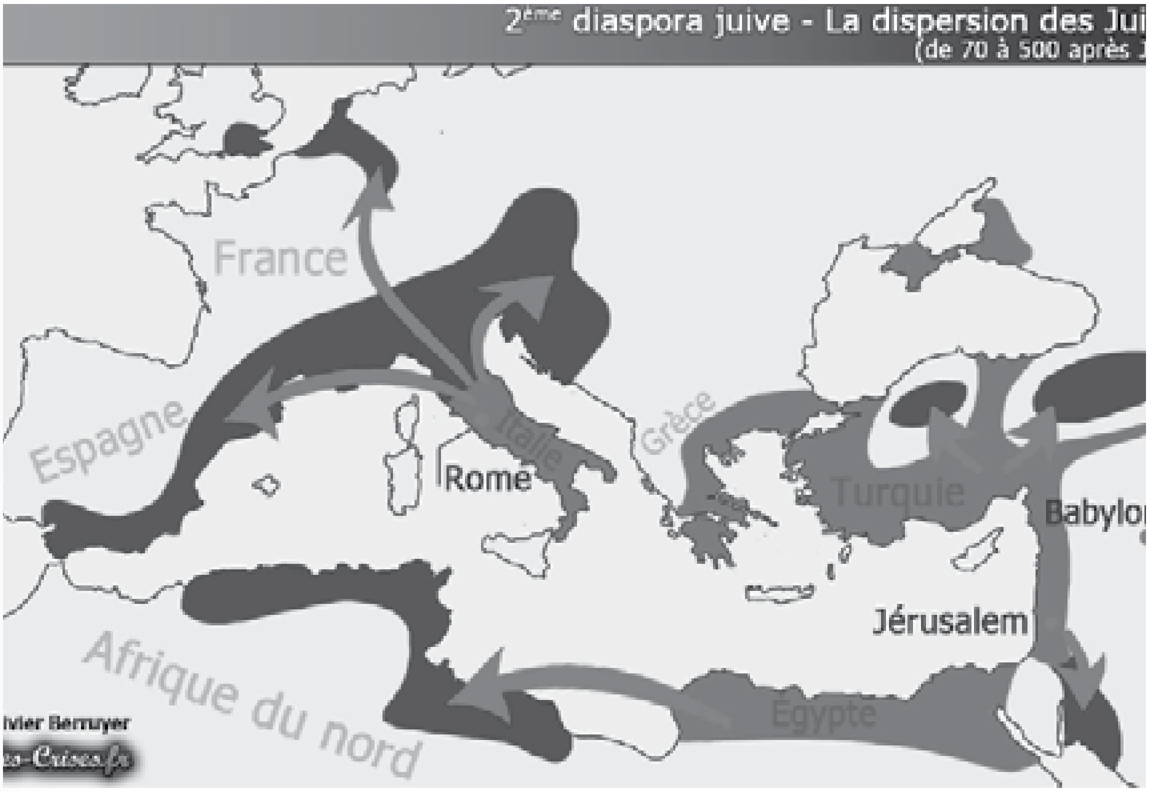
داهمت الحضارة الرومانية الناشئة منذ ظهورها سيطرة اليهود على المجالات المتوسطية؛ لأن اليهود رفضوا التعامل مع الدولة الرومانية كشريكٍ رسمي. وفي النتيجة، استطاعت الحضارة الرومانية، بجيوشها الكبيرة والقوية، وسياستها التوسعية المسترسلة، أن تفرض تقسيم العالم المعروف آنذاك، اعتمادًا على مرجعيةٍ حضاريةٍ جديدة، وإن بقي المجال اليهودي الروحي حيًا بعد التقسيم

9 P. Balta, Catherine Dana, & Régine Dhoquois-Cohen, *La Méditerranée des Juifs, exodes et enracinement* (Paris: L'Harmattan, 2003).

10 O. Berruyer, "Les dispersions du peuple Juif, Les-Crises," accessed on 14/6/2017, at: https://www.les-crises.fr/les-dispersions-du-peuple-juif/

11 Daniel J. Schroder, *Les Juifs du Sud de l'Atlas, in Communautés juives au Sud de l'Anti-Atlas* (Casablanca: Croisés des Chemins, 2015).

الشكل (1)
مجالات اكتساح الشتات اليهودي ما بين 70 و500 بعد الميلاد



المصدر:
Les crises.fr; des images pour comprendre, 12 juin 2014; O. Burruyer

الروماني للمجال المتوسطي، لكنّ الاكتساح السياسي والأيديولوجي الروماني فرض تقسيمًا سياسيًا وجغرافيًا جديدًا للمتوسط، حتى عُدَّ المتوسط بحرًا رومانيًا، وروما مركز هذا العالم اللاتيني القديم.

تُعدُّ سيطرة الرومان على المتوسط أوّل سيطرةٍ لما يسمى اليوم "الحضارة الغربية"، والتي حملتها المسيحية، وتبنّتها البلدان الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ثم طغت الحضارة الغربية وارثةً للحضارة الناتجة من سيطرة الرومان خلال قرون.

انتشرت الحضارة الرومانية[12]، بعد أن ضايقت سابقتها الإغريقية، ثم قسّمت المنطقة إلى ولاياتٍ لا تزال آثارها إلى اليوم باديةً للعيان في مختلف أنحاء المتوسط، فانتشر الحرف اللاتيني، والهندسة الرومانية، وأساليب التفكير والاعتقاد.

12 P. Grimal, *La civilisation romaine* (Paris: Flammarion, 2009); G. Duby, *L'Europe des Cathédrales 1140 - 1280* (Paris: Flammarion, 1984); Braudel, *La Méditerranée et le monde*, vol. 1, pp. 123 - 215.

الشكل (2)

العالم كما قسمه الرومان، خلال القرن الأول بعد الميلاد



المصدر:
Le blog du cours d'histoire-géo; Madame Lassal

لكن سرعان ما تغلبت عليها الحضارة المسيحية، وخاصةً الكاثوليكية، انطلاقًا من القرون الأولى بعد المسيح، وفي مرحلةٍ تالية، اكتسحت المتوسط الغربي، تاركةً المتوسط الشرقي لحضارة الأرثوذكس البيزنطيين.

يحُدُّ هذا المجال من الشمال العالمَ البروتستانتيَّ الذي اعتمد مرجعية الحضارة الرومانية ثم الغربية، والذي فرض نفسه على مجالٍ واسعٍ يقف عند المحيط الأطلسي ونهرَيِ الراين والدانوب؛ إذ يشهد على امتدادها تلك الكنائس المنتصبة التي تحكمها، حتى سماها جورج دوبي بـ "أوروبا الكاتدرائيات"[13].

ثم يبقى السؤال مطروحًا، ما إذا كانت الحروب الصليبية السند الحقيقي الديني لتغلّب الحضارة الغربية على الحضارات الأخرى في المتوسط. وكيفما كان الجواب، فالواضح أنه في أواخر تلك المرحلة اتسعت رقعة احتلال المسيحيين بضمها للأندلس، لتتسع رقعة

13 Duby.

الشكل (3)

تقسيم المتوسط خلال القرن الخامس عشر: تقسيم التجار



المصدر:

Carte Hachette, Multimedia; Le commerce à travers les siècles et les villes; A Peyrefitte.

البلاد المسيحية يومًا بعد يوم، حتى أصبحت أيبيريا قسمًا مهمًا من مملكة شارل الخامس في بداية القرن السادس عشر[14]، حيث استطاعت أن تجمع تحت قسمتها كلَّ الضفة الشمالية والغربية للمتوسط الغربي، مقابلةً أمامها الحضارة الإسلامية.

3. الحضارة الإسلامية وتقسيم المتوسط

عرفت الحضارة الإسلامية أوجَها طوال القرون الوسطى، إذ سيطرت على المتوسط وقسّمته لمصلحتها[15]، فكان المجال الشرقي والجنوبي تابعًا لها. وبذلك تكون قد فرضت تقسيمًا جديدًا للمتوسط؛ إذ زاحمت الحضارة الرومانية والبيزنطية خلال فترةٍ طويلةٍ من القرن الثامن الميلادي حتى القرن الحادي عشر، قبل أن يفرض عليها التقسيم المسيحي الذي اكتسح المتوسط، وفرض حضارته ما يزيد على أربعة قرون، حتى أواسط القرن الخامس عشر.

14 ابتداءً من 8 شباط/ فبراير 1516. انظر:
G. Solinero, *Les Empires de Charles Quint* (Paris: Ellipses, 2006).

15 Christophe Picard, *La mer des califes: Une histoire de la méditerranée musulmane VIIe- XIIe* (Paris: Seuil, 2015).

وقد تمكنت الحضارة الإسلامية من أن تؤسّس لثقافةٍ وعلومٍ وعاداتٍ وتقاليدَ خاصةٍ بها، إذ استفادت من الإرث الإغريقي والروماني، وطوّرته.

لقد شيّد التقسيم اعتمادًا على المرجعية الحضارية الذي فرضه الإسلام على المتوسط على مبدأ الفصل بين بلاد الإسلام وبلاد الكفر في البداية، ثم سرعان ما تطوّرت مقاربته في التعامل مع الآخر لتتخذ أوجهًا جديدة، أساسها المصلحة العامة والبحث عن حلفاء، مكملةً للمرجعية الدينية، وسيظهر ذلك أكثر في المراحل التاريخية التالية.

مرحلة تحول المرجعيات وبوادر السياسات الجديدة لتقسيم المتوسط

عرف البحر المتوسط مع بداية العصر الحديث، أحسن مثالٍ على تسابق الدول لاقتسام مجاله، بناءً على فكرٍ جديد، ومقاربةٍ ومرجعياتٍ جديدة، وإن ذلك لم يبرز بصفةٍ جليةٍ إلا بعد أواسط القرن السادس عشر الميلادي، متجاوزةً المرجعيات الدينية والحضارية التي كانت قد اعتمدتها في القرون الوسطى، إذ غيّرت جلُّ دول المتوسط سياستها، وجعلت المصلحة الاقتصادية من أولويات سياستها قبل الدين[16]. وقد أدى ذلك إلى وضعٍ جديدٍ في اقتسام المنطقة المتوسطية، وهو ما يظهر في الشكل (3).

يظهر من هذه الخريطة أن مجموعةً من الدول كانت تتقاسم البحر المتوسط في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي؛ الدول الإسلامية والدول المسيحية. ففي الشرق بدأت الدولة العثمانية في فرض سلطتها على الأناضول وعلى شرق أوروبا. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيطرت دولة المماليك، والدولة الحفصية، والدولة العبد الوادية، والدولة المرينية. وفي شمال المتوسط سيطرت الدول المسيحية، كمملكة قشتالة، ومملكة الأركون، ومملكة فرنسا، ثم المملكات البابوية. وفي أرجاء المتوسط كافّة احتلت المدن الإيطالية، وخصوصًا مملكة جنوة ومملكة البندقية مواقعَ إستراتيجيةً مكّنتها من مراقبة البحر المتوسط بأكمله[17].

لقد استطاعت هذه المدن أن توطّد قدمها في مناحٍ عدةٍ من المتوسط، فكانت تسيّر شبكةً تتحكم في خيوط التجارة والسياسة، إذ تجعل من المتعاملين معها ممثلين لها، معتمدةً على منهجٍ دقيق، لا يعتمد القوة ولا الاستعمار المباشر الذي يكون ثمنه غاليًا، بل التفاهم والمصلحة المشتركة.

الواقع أن هذا التقسيم لم يعد ينبني على المرجعيتين الحضارية أو الدينية وحدهما، بل أصبح يعتمد المصلحة السياسية، وخصوصًا التجارية، فلم تبق المدن الإيطالية وحدها التي تعتمد المصلحة الاقتصادية للتحكم في مجال المتوسط، بل إنّ كل الدول المنبثقة عن الثقافات الدينية مثل الدويلات الأيبيرية، والأركون وقشتالة من جهة، والدول الإسلامية من جهةٍ ثانية، تنظّم تحالفاتٍ لا تأخذ في عين الاعتبار الانتماء الديني والحضاري، بقدر ما تعتمد المصلحة السياسية والتجارية.

لكن بوادر هذا الفكر الجديد في التعامل مع التوسع لم تعمَّ كل البلاد المتوسطية، ذلك أنّ هناك عددًا من الدول لم تزل تتحكم في سياستها المرجعية الدينية، على الرغم من أن تجّارها اكتسحوا العالم المتوسطي، بل تجاوزوه إلى العالم الجديد. وأحسن نموذج عن

---

16 F. Braudel, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe- XVIIIe siècle* (Paris: Armand Colin, 1979).

17 P. Jansen, A. Nef & C. Picard, *La méditerranée entre pays d'Islam et monde latin (milieu Xe- XIIIe siècle)*, (Paris: Sedes, 2000).

هذه الدول دولة إسبانيا، بعد عام 1492، ودولة البرتغال، اللتان لم تخرجا بعد من صيرورة حروب الاسترداد والحروب الصليبية[18]، بل كان الصراع بينهما حول تقسيم العالم قد احتدم، واضطر البابا سيلفيستر السادس إلى إصدار قرار تورديسيلاس Tordesillas المشهور حول اقتسام العالم عام 1494[19].

والواقع أن قرار البابا هذا جاء ليرسّخ قانونيًا وضعًا كان قد شرع في بنائه مند احتلال البرتغال مدينة سبتة عام 1415، أي قبل سقوط الأندلس في يد المسيحيين، وأيضًا جاء هذا القرار مباشرةً بعد سقوط غرناطة عام 1492، صابغًا الاحتلال التجاري البرتغالي والإسباني بصبغة دينية.

لكن المناطق التي احتلتها الدولتان في المتوسط محدودةٌ نسبيًا، ففيها بقايا الاحتلال القديم؛ سبتة عام 1415، ومليلية عام 1465، لأن اكتشاف العالم الجديد نقل الصراع من المتوسط إلى المحيط الأطلسي، ومع ذلك حاول البرتغاليون وبعدهم الإسبان، توسيع مناطق احتلالهم حتى بعد ذلك[20]، فاحتلوا وهران وتونس (حلق الوادي) في القرن السادس عشر[21]، لكن تحوُّل الطرق التجارية التقليدية الآتية من الصحراء وضعفها أقنع الأيبيريين بالتوجه إلى العالم الجديد، فاعتمدوا في استيلائهم على المناطق الأميركية على الدين وعلى الربح. لكنهم في الواقع لم يخرجوا عن الصراع العالمي حول المتوسط، بل بقيت سلطتهم قويةً يدعمها الذهب الآتي من ممتلكاتهم في العالم الجديد[22].

تقسيم المتوسط والمرجعيات الجديدة: العصر الحديث

يلاحظ المتتبع لتطور العلاقات بين دول المتوسط في أواخر القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر، أن المرجعيات التي بدأت تعتمدها دول المتوسط للبحث عن مناطق احتلال أو نفوذ قد تطورت أكثر؛ إذ بدأت تتحكم في تقسيم المتوسط مرجعيات سياسية واقتصادية، وأصبح البحث عن أسواقٍ جديدةٍ هو المحرك الأساسي لسياسة الدول.

فاحتدم الصراع وحاولت كل دولة أن تستولي على أغنى المناطق وأكثرها إفادةً لتأمين تجارتها وتطويرها، ولعل أشهر تواريخ هذا الصراع هي ثوابت تسجل مراحل جديدةً لاقتسام العالم المتوسط:

- 1453 دخول العثمانيين إلى القسطنطينية[23].
- 1571 معركة ليبانتا[24].
- 1578 معركة وادي المخازن[25].

---

18 Laroui, pp. 211 - 243.

19 قرار تورديسيلاس الذي أصدره البابا في 7 حزيران/ يونيو 1494، لتقسيم العالم الجديد اعتمادًا على خط الطول شمال/ جنوب، على بعد 1770 كلم غرب جزر الرأس الأخضر، النسخة الأصلية من القرار محفوظة في أرشيف طوري دو طومبو بلشبونة، وبالأرشيف العام الهندي بإشبيلية.

20 في المغرب وسواحله حتى وصلوا جنوبًا إلى المينة La Mina.

21 احتلوا وهران عام 1509، والجزائر عام 1510، وهاجموا "حلق الوادي" في 21 تموز/ يوليو 1535، واحتلوها عام 1574.

22 انظر:
P. Chaunu, *Séville et l'Atlantique, 1504 – 1650*, tome I & II (Paris: S.E.V.P.E.N., 1959).

23 انظر: محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي (بيروت: دار النفائس، 2006)، ص 93 - 161.

24 Hugh Bicheno, *Crescent and cross, the battle of Lepanto 1571* (New York/ London: Phoenix Press, 2005).

25 وقعت المعركة يوم 4 آب/ أغسطس 1578، توفي فيها ثلاثة ملوك: دون سباستيان البرتغالي، وعبد الملك السعدي، والمتوكل السعدي، وقد كتب حولها الكثير.

فالتاريخ الأول (1453) يسجّل معركة قوية ختمت فترةً طويلةً من الصراع، حاول فيها الأتراك دخول القسطنطينية. وفي تلك السنة استطاعوا أخيرًا دخول المدينة التي كانت عاصمة المسيحيين الأرثوذكس، وقد مكّنهم ذلك من الاستيلاء على ممتلكات الدول البيزنطية، وارثة الإمبراطورية الرومانية، المطلة على البحر المتوسط في أقل من قرنٍ ما بين 1453 و1541 بما فيها البلقان، حتى وصلوا إلى أبواب فيينا النمساوية.

كما أن الأتراك أعطوا انطلاقةً جديدةً للتقسيم الجديد للمتوسط، حيث سيسترجع الإسلام مجالاتٍ واسعةً في الضفة الشمالية والضفة الجنوبية، فكل البلاد المحيطة بالمتوسط الشرقي أصبحت قسمًا من ممتلكات العثمانيين، حتى أصبح البحر المتوسط الشرقي بحرًا داخليًا للإمبراطورية الجديدة. غير أن الدول المسيحية المتضررة قد كوّنت حلفًا مقدسًا واجهت به هذه القوة الإسلامية الجديدة.

أما التاريخ الثاني (1571) فيسجّل هذه المعركة التي كان لها صدىً في تاريخ المتوسط، وانتصر فيها أسطول الحلف المقدس (البندقية والولايات البابوية وإسبانيا) بقيادة دون جوان النمساوي، على الأسطول العثماني. وقد وقعت المعركة في منطقةٍ غنيةٍ برمزيتها وهي خليج كورانت، حيث أوقفت الزحف العثماني على الغرب المتوسطي، أو على الأقل الضفة الشمالية للمتوسط، فاتحةً فترةً جديدةً لاقتسام المجال المتوسطي.

والتاريخ الثالث (1578) هو معركة وادي المخازن، والتي جمعت المسيحيين (الإسبان والبرتغال والنمسا والبابا بقيادة دون سباستيان البرتغالي) من جهة، والمسلمين (السعديين والعثمانيين) من جهة أخرى. وهي معركة أوقفت الزحف المسيحي الذي كان يسعى للسيطرة على شمال أفريقيا أولًا، وثانيًا مكّنت الغرب الإسلامي من إبقاء دوره وسيطًا تجاريًا بين جنوب المتوسط وشماله.

ولهذا، يجب التأكيد، مرةً أخرى، أن مرجعيات الصراعات حول اقتسام المتوسط في أواخر القرون الوسطى وبداية العصر الحديث، لم تقتصر على سباق الأديان والإمبراطوريات السياسية، بل تعدّته إلى الصراعات الاقتصادية؛ وخصوصًا التجارية، إذ أصبح الاقتصاد هو عصب الحرب والقوة، فالمتحكم في ضفاف المتوسط يتحكم في مياهه، وإذًا، في التجارة التي تدور فيه، وفي الثروات التي تنبثق عنها.

لم تعد الدول الإقليمية، فرنسا وإسبانيا، إلى الواجهة، للتحكم في صيرورة التاريخ المتوسطي، إلا أواخر القرن الخامس عشر، إذ شرعت في إخضاع جنوة والبندقية إلى المنطق السياسي والعسكري، فقد دخلت السفن الحربية الإسبانية والجيوش الفرنسية في صراعٍ حول المتوسط، ألغت التوازن الهشّ في المتوسط الغربي (مع معاهدة كاتو-كامبريسيس عام 1559)[26]. وأتمت ما بدأه الانتقال المتدرج للصراع من المتوسط إلى المحيط الأطلسي.

عندما جاء الإنكليز إلى المتوسط أواخر العقود الأخيرة من القرن السادس عشر، وزاحموا البرتغال والإسبان، وتحايلوا على العثمانيين وعوضوهم في شبكة التجارة المتوسطية، كان الفكر التوسعي المبني على المرجعيات الجديدة قد تعزز وتقوى.

ماذا يمكن استنتاجه من هذا النقاش السريع لتطور المرجعيات التي اعتمدتها الدول والحضارات التي تعاقبت لاقتسام المتوسط؟ ما يلي:

26 يُعَدُّ الاتفاق كاتو كمبريسيس، نيسان/ أبريل 1559، من الاتفاقات المهمة في القرن السادس عشر، إذ أنهى الصراع حول إيطاليا وأكد التفوق الإسباني في أوروبا وفي المحيط الأطلسي.

- إن سياسات الدول المتوسطية كانت دائمًا مشدودةً إلى الأرضية الحضارية والتاريخية السميكة والمركّبة للبحر المتوسط، حتى عندما أصبحت التجارة والربح المحركيْن للسياسات التوسعية.

- إن أثر هذه التقسيمات التي تعاقبت على المتوسط، خصوصًا المرتبطة بمرجعياتٍ حضاريةٍ ودينيةٍ تبقى متجذرةً في فضائه الجغرافي، على الرغم من مرور الزمن، وتبدل الأوضاع والسياسات والدول. وإن تلك المرجعيات لا تزال تحرك، ما يُعرف اليوم، منطقة المتوسط بعمقها الشرق أوسطي. ولو لم يبق من التقسيمات الوسطوية إلا شتات بعد مرور ثورات القوميات وبعد الاستعمار، وبعد تقسيمات ما بعد الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، فإن منطلقات الدول العظمى في نظرتها لتقسيم العالم اليوم لا تزال تعتمد مرجعيات الحضارة والدين، وتختبئ في ثنايا ملفاتها مرجعيات مصلحية ومادية.

المراجع

العربية

- العروي، عبد الله. **تاريخ المغرب: محاولة في التركيب**. ترجمة وتحقيق ذوقان قرقوط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.

الأجنبية

- Balta, P., Catherine Dana, & Régine Dhoquois-Cohen. *La Méditerranée des Juifs, exodes et enracinement.* Paris: L'Harmattan, 2003.
- Bicheno, Hugh. *Crescent and cross, the battle of Lepanto 1571.* New York/ London: Phoenix Press, 2005.
- Braudel, F. "Histoire et Sciences Sociale: La longue durée." *Annales.* vol. 13 (1958).
- ________. *Ecrits sur l'Histoire.* Paris: édition Flammarion, 1985.
- ________. *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, XVe- XVIIIe siècle.* Paris: Armand Colin, 1979.
- ________. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II.* Paris: Armand Colin, 1966.
- David, Abulafid. *The Great Sea: A Human, History of the Mediterranean.* Oxford: Oxford University Press, 2013.
- Delumeau, J.L. *I. Heullant-Donat, L'Italie au Moyen Age, Ve – XVe siècle.* Paris: Hachette, 2005.
- Duby, G. *L'Europe des Cathédrales 1140 - 1280.* Paris: Flammarion, 1984.
- Durand, R. *Musulmans et Chrétiens en Méditerranée occidentale (Xe – XIIIe siècle) contacts et échanges.* Paris: Presse Universitaire de Rennes, 2000.
- Grimal, P. *La civilisation romaine.* Paris: Flammarion, 2009.
- Jansen, P. A. Nef & C. Picard. *La méditerranée entre pays d'Islam et monde latin (milieu Xe- XIIIe siècle.* Paris: Sedes, 2000.
- Laroui, A. *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse.* Paris: F. Maspero, 1970.
- Laurens, H. *L'Orient Arabe.* Paris: Armand Colin, 2001.
- Le Brun, François & Jacques Carpentier, *Histoire de la Méditerranée.* Paris: Seuil, 2001.
- Picard, Christophe. *La mer des califes: Une histoire de la méditerranée musulmane VIIe- XIIe.* Paris: Seuil, 2015.
- Pirenne, H. *Les villes du Moyen Age, essai d'histoire économique et sociale.* Bruxelles: Lamertin, 1927.
- ________. *Mahomet et Charlemagne.* Paris: PUF, 1937.
- Schroder, Daniel J. *Les Juifs du Sud de l'Atlas, in Communautés juives au Sud de l'Anti-Atlas.* Casablanca: Croisés des Chemins, 2015.

محمد حاتمي | Mohammed Hatmi[1]

المعرفة في خدمة رأس المال: العلوم الاستعمارية في فرنسا

تهدف هذا الدراسة إلى استعراض الأسس التي قامت عليها "العلوم الاستعمارية" في فرنسا خلال مرحلة حاسمة من تاريخ الانتشار الاستعماري الأوروبي، كما ترمي إلى تفكيك بعض الغايات ووسائل العمل والمناهج التي اعتمدها "علماء" آمنوا بأن خلاص الشعوب المستعمرة يكمن أساسًا في خضوعها واندماجها في المنظومة الاستعمارية؛ على أساس أنها الوحيدة القادرة على أن تخرج هذه الشعوب من الهامش، وتلحقها بالكونية، وتدرجها في "حركية التاريخ العالمي". وفيما يهم تخصيصًا منطقتي "شمال أفريقيا الفرنسية" والشرق العربي، فإن اجتهادات العلماء الاستعماريين على اختلاف حقول عملهم، رامت في مجملها إقامة البيّنة على أحقية فرنسا بتقرير مصير المنطقتين، وسعت لتأسيس شرعية أخلاقية وسياسية وإنسية في تسيير أمور ما رأته مجالًا حيويًا، يتأكد به سمو "المهمة الحضارية" للجمهورية الثالثة"[2]. والمؤكد أن هذه النخبة اعتقدت أن الاستعمار لا يفيد المستعمِر وحده، وأنه أولًا وقبل كل شيء مشروع مفيد للمستعمَر، بل والبشرية جمعاء.

تشهد الساحة الفكرية والإعلامية الفرنسية منذ عقدين صخبًا معرفيًا مجاله المواضيع المتعددة والمتنوعة التي لها صلة بالاستعمار والمستعمرات وإرث الماضي القريب/ الحاضر. وهي في واقع الأمر مواضيع لها ارتباط مباشر بما يعرفه المجتمع الفرنسي من مخاض هوياتي زادته حدة الحوادث الطارئة الكبرى التي قلبت الكثير من المفاهيم المؤسسة للشخصية والهوية الفرنسيتين؛ من ذلك انهيار حائط برلين وتوسيع رقعة الاتحاد الأوروبي والحرب في البلقان وحوادث الحادي عشر من سبتمبر، وازدياد عدد المهاجرين المستقرين في البلاد وما تمخض عن استقرارهم طويل المدى وتجنسهم، ما جعل حضورهم وازنًا، وأشد حدة، وأزمة التشغيل، وظاهرة ما يسمى "الإرهاب الإسلامي" التي استهدفت فرنسا أكثر من غيرها من الدول الغربية. وزاد الجدل استعارًا رغبةُ الرئيس نيكولا ساركوزي في تضمين مقررات التعليم في المستويات الابتدائية والثانوية ما يثبت أن الاستعمار كان "نعمة" على المستعمرات، وأن فرنسا قدمت لشعوب أفريقيا وآسيا خدمات جليلة. ومن باب التذكير، فقد عرفت فرنسا قبيل ذلك جدلًا سياسيًا وفكريًا واجتماعيًا لا يقل احتدادًا، وقد تعلق بالعبودية وأدوار فرنسا في تجارتها والفوائد التي جنتها من الرق والاتجار بالبشر واستغلالهم.

والواقع أن الاجتهاد في دراسة الظاهرة الاستعمارية لم ينحصر في دوائر المؤرخين وحدهم. فقد استأثرت التيمة باهتمام منتمين باحثين من تخصصات أخرى، وإن بقدر أقل، كالاقتصاديين والسينمائيين واللغويين، فضلًا عن الصحافيين محترفي التحقيق التلفزيوني الذين وباعتراف الجميع، كان لمساهماتهم وقع كبير على الرأي العام الوطني؛ إذ بفضلهم اتسع مجال الجدل، فأنزل من صوامع العلماء لتشارك فيه فئات عريضة من الفرنسيين على اختلاف أصولهم ودياناتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية والفكرية. والبيّن أن الاهتمام بالاستعمار بصفته ظاهرة تاريخية في حد ذاتها، وحدّة الحجاج بين تيارات بعضها على أقصى طرفي النقيض، وانخراط

---

1 أستاذ التاريخ في جامعة فاس، المملكة المغربية.
Professor of History at the University of Fez, Morocco.

2 نورد على سبيل المثال ما صرح به الكاتب العام لفيدراليات مؤسسات التعليم الكولونيالي Fédération des Etablissements d'enseignement Colonial في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي: "هل من الضروري أن أذكّر بسياستنا المسترسلة منذ الحروب الصليبية، وما قمنا به في آسيا الصغرى وسورية وفلسطين. لقد كانت سياسة استعمارية حقيقية مكنت فرنسا لقرون من ممارسة هيمنة لا غبار عليها في الشرق، وفوتت لها بعد الحرب العالمية الكبرى حق الانتداب على سورية". وردت في:
Henri Bonnemaux, *Rapport général*, Congrès de l'enseignement colonial, Outre-mer (Septembre 1931), p. 379.

الساسة والعسكريين في هذا الجدل من مواقع متنوعة (شاهدون وصانعون للحوادث ومشاركون في صنعها)، مؤشرات تدل على أن الاستعمار ما يزال يسكن اللاوعي الجماعي، وأن المجتمع الفرنسي لم يُصفِّ بعد حساباته كلها مع تركة الاستعمار. ومن نافلة القول إن ارتفاع عدد المنشورات في الموضوع، من أبحاث أكاديمية موثقة وسير ذاتية وتقارير ونشر للوثائق واهتمام الإعلام السمعي والمرئي وغيرها، أمور تمثّل دليلًا إضافيًا على استمرارية أزمة الذاكرة في فرنسا، وأن للمؤرخين أدوارًا حيوية يرجى منهم الاضطلاع بها قصد الاستجابة لحاجة جماعية إلى التاريخ.

وعلى الرغم من محاولات المؤرخين التزام الموضوعية تصريحًا وتلميحًا، وإقرارهم منذ البداية بأن كتابة "التاريخ الاستعماري Histoire coloniale" أو "تاريخ الاستعمار Histoire du colonialisme"، أو "تاريخ الظاهرة الاستعمارية Histoire du fait colonial" وعبارات أخرى من القبيل نفسه لكل واحدة حمولاتها ودلالاتها، فإنهم يقرون بصعوبة مهمة المؤرخ وكونها معقدة من حيث التوثيق والتصور والتفاعل والخلاصات.

والواضح أن المؤرخين في تناولهم للقضايا الكبرى والفرعية يستحضرون ما وقع في أفريقيا السوداء وشمال أفريقيا، مع تركيز خاص على التجربة الجزائرية على طول مدتها، منذ البدايات إلى نهايتها بعد حرب مريرة. وفي المقابل، لا نجد – ولا عند غيرهم من المؤرخين الغربيين - اهتمامًا ملموسًا بما وقع في المشرق العربي. ويمكن للمرء – من دون أن يكون بالضرورة مدفوعًا بسوء نية ولا منحازًا إلى أيديولوجية بعينها - الخلوص إلى أن الإستغرافيا الفرنسية وضعت تراتبية لما تسميه هي نفسها "جرائم" التوسع الإمبريالي بشتى أساليبه المتنوعة، وعلى رأسها الإبادة الجماعية Extermination لشعوب الكرايبي وأميركا الشمالية وأستراليا، ثم الاتجار بالرقيق، والهيمنة باسم "مهمة الرجل الأبيض"، والحرب على حركات المقاومة الوطنية، لنجد في آخر القائمة التجربة السوفياتية[3]. وما يثر الانتباه أن هذه الكتابات تطلق لنفسها العنان في محاكمة الاستعمار وإدانته، وجعل جميع أصناف التحكم الاستعماري في خانة واحدة؛ ما يؤدي في الغالب إلى ضرب من التنميط اللاتاريخاني[4].

ويحسن التنبيه إلى أن النخب المثقفة في فرنسا، أكثر من نظيراتها في بريطانيا وإسبانيا والبرتغال وهولندا وألمانيا، ترى من واجبها الأخلاقي والفكري التفكير في الفعل الاستعماري وممارساته وتداعياته طويلة المدى. وهي ترى كذلك أن الاستعمار لا يهم المجتمعات المستعمرة وحدها، وأن الميتروبول بدورها جزء من العملية أساسًا بسبب ارتفاع نسب التأثر بالهامش، وهو ما يبدو جليًا في الشارع العمومي وأماكن العمل ولغة التخاطب والفنون الشعبية وأنواع المأكولات [...] إن المهاجرين القادمين من المستعمرات القديمة حين ينتقلون إلى الضفة الشمالية ويستقرون بفرنسا، لا يتخلون إطلاقًا عن إرثهم الثقافي والفكري بما فيه مخلفات الاستعمار، بل إنهم بفعل قوة الاستقرار والتوالد يعطون مضمونًا "للاختلاف الفرنسي".

ومهما يكن من أمر، فإنه في خضم تفكيك المنظومة الاستعمارية فكرًا وفعلًا وتداعيات، وقف كثير من المؤرخين على "المعرفة الكولونيالية"، ويقصد بها المادة الفكرية التي راكمتها الإدارات الاستعمارية في شتى المواضيع الخاصة بالإنسان المستعمَر ومجاله،

3 Marc Ferro (dir), *Le livre noir du colonialisme: XVI°-XXI° siècles, de l'extermination à la repentance* (Paris: Robert Laffont, 2000).

4 Dino Canstantini, *Le rôle de l'histoire coloniale dans la construction de l'identité politique française* (Paris: La Découverte, 2008); Pierre Singaravélon, *Professer l'Empire: Les "sciences coloniales"en France sous la III° République* (Paris: Publications de la Sorbonne, 2011); Oissila Saaidia & Laurick Zarbini, *La construction du discours colonial: L'Empire français au XIX° et XX° siècles* (Paris: Karthala, 2011); Bancel Nicolas, Blanchard Pascal & Sandrine Lemaire, *La fracture coloniale: La société française au prisme de l'héritage colonial* (Paris: la découverte, 2006).

والتي ساهمت بقدر كبير وحاسم في التحكم والهيمنة والتوجيه... واستمرارية الاستعمار حتى بعد رحيله وحصول الدول الجديدة على استقلالها.

ظهور "العلوم الاستعمارية": الظروف والمحفزات

يقسّم كثير من المتخصصين في تاريخ الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية علاقة المجتمع الفرنسي بالاستعمار إلى ثلاث مراحل: فقد نُظر إليها خلال الأولى على أنها ظاهرة طبيعية، وغلبت في الثانية المساءلة والتساؤل[5]، واتسمت الثالثة بالتبرؤ والتناسي Le trou de mémoire colonial والإدانة الأخلاقية La société française au prisme de l'héritage colonial[6]. وما يهمنا في هذا المقام هي المرحلة الأولى التي استأثرت فيها الدوائر الاستعمارية بالقرارات الخاصة بتوسيع المجال الكولونيالي، مستفيدة من سلبية الرأي العام واستكانة المناهضين لمشروعهم.

والواقع أنه لمدة طويلة، منذ القرن الثامن عشر إلى نهاية خمسينيات القرن العشرين، كان الاستعمار، أي تسيير دولة أوروبية لأمور ساكنة منطقة تقع في الجنوب، يبدو ممارسة طبيعية لها ما يفسرها ويبررها ويدفع إلى الدفاع عنها فلسفيًا، ومحاربة من يحاربها بكل الوسائل، وإن اقتضى الحال إعلان الحرب. وداخل هذه المدة، ثمة مرحلة كان فيها كل مقاوم للاستعمار يوصف بالإرهابي ونعوت من هذا القبيل.

في الحقيقة، لم يكن يُنظر إلى الاستعمار من منظور التنافي بين الخير والشر، وثنائية الأخلاق واللا أخلاق، ومتناقضة المستغِل والمستغَل، وإنما بوصفه مقاولة قطباها بالضرورة مستفيدان وإن بدرجات مختلفة، المركز والمستعمرة. ولم تكن غلبة كفة المركز تبدو بالأمر المشين، بل وضعًا مشروعًا بوصفه المستثمر الذي يحق له الاستعلاء بقيمه، وصيانة مكتسباته ميدانيًا من خلال سن القوانين الخاصة، واستعباد الأهالي، وتسخير النخب، والمناورة الدولية والتحالفات غير الطبيعية. وإذا تركنا جانبًا بعض الشخصيات الاستثنائية (جون جوريس Jean Jaurès على سبيل المثال)، فإن غالبية المثقفين والمفكرين وموجهي الرأي العام، لم تكن ترى من واجبها وضع الاستعمار فعلًا وفكرًا على محك السؤال، فبالأحرى إدانته أو التقليل من وظيفته.

هل بالإمكان الحديث عن وجود إجماع في شأن إيجابية الاستعمار؟ في واقع الأمر، كانت الأغلبية مع توسيع آفاق الاقتصاد الفرنسي؛ لما له من فوائد مباشرة على نمط العيش ومستواه. وفضلًا عن هذا العامل الحاسم، رفعت أخرى من درجة الحماس بما جعل الاستعمار مشروعًا مجتمعيًا، منها مساهمة تأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف في ترسيخ الانتماء الوطني وشحذه، خاصة أن بلاد "الثورة الفرنسية" كان ترى نفسها مستهدفة من القوى الأوروبية الأخرى، وهو شعور ازداد حدة بعد استكمال الوحدة الألمانية وما ترتب على حرب 1870. وشد من عضد هذا الإحساس اليقين بأن فرنسا تقوم فعلًا بخير عميم تستفيد منه الشعوب المستعمَرة بقدر ما،

5 بدأت المرحلة الثانية عقب الحرب العالمية الأولى، وحصل فيها تغيير في طبيعة التفكير وأشكاله في جوهر الجدل الاجتماعي حول الظاهرة ككل. انتهى زمن السؤال عن أخلاقية الاستعمار من دونها، إلى ما هي أنجع السبل لتدبير الشأن الاستعماري. وعلى الرغم من تضارب الرؤى والخطط وما واكب ذلك من استنفار جماعي، فإن المناهضين للاستعمار ظلوا هامشيين ومهمشين، وكانت الغلبة لما سمي حينئذ "القضية الاستعمارية" La cause coloniale .

6 خلال هذه الفترة المتأخرة، تجاوز الرأي العام الفرنسي السؤال الكلاسيكي في شأن أخلاقية الاستعمار، فبات السؤال الملح هو خطورة المشروع برمته وآثاره السلبية على المستعمرات وعلى فرنسا نفسها. ولا يمكن الحديث عن إجماع في الانخراط في موجة نهاية الاستعمار Décolonisation، وإنما عن غلبة بيّنة للمناهضين والمنددين. وقد أخذ كثير من الأكاديميين على عاتقهم مأمورية تأليب الرأي العام ضد الاستعمار في جميع أشكاله، وتحولت ثلة منهم إلى أيقونات من قبيل شارل أندري جوليان Charles-André Julien. وقد ركز هؤلاء على ما لم يتحقق في ظل الاستعمار، وعلى آثاره السلبية أكثر؛ أي على مظاهر الاستغلال ودرجة التبعية والتخلف، وهي أمور ترتبت بالأساس على الاستغلال البشع الذي بفضله راكم الشمال الثراء وأدرك مراتب متقدمة من القوة والنمو، وجعلت الهوة بينه وبين العالم الثالث واسعة التقدم.

وهو ما يستوجب منها الاعتراف بالجميل لفرنسا من خلال الخضوع والمساهمة في الحروب التي تقوم بها فرنسا لتوسيع رقعة هيمنتها على العالم، والدفاع عن فرنسا نفسها إذا اقتضى الأمر ذلك.

وكان أقصى اليمين وأقصى اليسار وحدهما يعبران عن بعض التحفظ في موضوع ما كانا ينعتانه "المغامرة الاستعمارية". ومن البديهي أن أسباب الموقفين متناقضة جملة وتفصيلًا. فقد كان أقصى اليمين يرى في تشتيت القوى العسكرية وإرسال خيرة الضباط والعسكريين بعيدًا عن فرنسا تهديدًا للأمن الوطني من ناحية الشرق؛ بما يجعل "الخط الأزرق" وبالتحديد منطقة ليفوج Les Vosges مفتوحة أمام الزحف الألماني. أمّا اليسار المتطرف، فكان يرى في "المغامرة" تقوية للدوائر الرأسمالية على حساب العمال والفلاحين، وكان المقصود بهؤلاء بالدرجة الأولى العمال والفلاحين الفرنسيين بطبيعة الحال.

وما يستوجب التذكير به هو وجود مجموعة من المعطيات جعلت الأمر يبدو كذلك. كانت الحضارة الغربية تعطي الانطباع بأنها أقصى ما يمكن بلوغه من حيث التقدم، وأن هذا التقدم يعطيها الحق في ترشيد مسيرة الشعوب المتخلفة وإدماجها في حركية التاريخ. وطوال القرن التاسع عشر، ازدهرت بعض التقليعات الفكرية - العلمية التي تؤمن بوجود عدة أجناس بشرية، بعضها مؤهل طبيعيًا أكثر من غيره للتقدم وريادة ما عداه. وبناء على دراسات "علمية" وقرائن "علمية دامغة" و"أدلة واضحة"، ورسم خريطة للعالم، ميزت بين مجالات جغرافية متقدمة مؤهلة لاستعمار ما دونها، وأخرى بدائية قابلة للاستعمار. ومن أجل مساعدة الأخيرة، وجب دراستها وفق مناهج خاصة تتأطر في مجملها في خانة "الاستشراق"[7]. وحين جعلت الجمهورية الثالثة بدءًا من عام 1895 "المهمة الحضارية" من أولويات أيديولوجية الدولة، انبرت الجمعيات الجغرافية ونصبت نفسها آليات مساعدة للمشروع الاستعماري. لقد رأت أن الواجب الوطني يفرض أن تقوم هي بإقناع الرأي العام بجدوى الاستعمار وفوائده، بل وأكثر من ذلك الدفع بأكبر عدد من المواطنين إلى ركوب مغامرة الاستعمار للاستفادة والإفادة.

بدا واضحًا منذ البدايات أن المشروع الاستعماري في حاجة ماسة إلى تضافر جهد فعاليات متنوعة ومتعددة تساعد السياسي في اتخاذ القرار، والعسكري في رسم خططه، والاقتصادي في عقلنة استثماره. إنهم جميعًا في حاجة إلى صاحب المعرفة. ومن باب التذكير، وجبت الإشارة إلى أن نابليون اصطحب معه في حملته على مصر فريقًا من العلماء من تخصصات متنوعة، بعضهم جعل نصب عينه دراسة الإنسان المصري وتاريخه وعاداته وتقاليده.

ظهرت العلوم الاستعمارية تخصصًا قائمًا بذاته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما لبث أن فرضت نفسها داخل المجمعات المتحمسة إلى بناء إمبراطورية استعمارية تضمن في الآن نفسه رفعة فرنسا عسكريًا وسياسيًا داخل القارة العجوز، ومصادر للمواد الخام وأسواقًا للإنتاج الصناعي مما يضمن لرأس المال الفرنسي الازدهار والتنافسية. والواقع أن مؤسسي هذه "العلوم"، انتبهوا منذ البدايات إلى استحالة جعلها مستقلة وموضوعية، وإلى أنه لا مكان لها داخل الجامعات ولا لازمة أن يكون المجتهدون فيها من أصحاب الكراسي الأكاديمية. وخلصوا كذلك إلى أن الأنجع هو الارتباط بالدوائر الاستعمارية؛ فهي وحدها الراغبة والقادرة على تمويل المشاريع التي تهدف إلى تكوين الأطر المؤهلة لشغل الوظائف الإدارية في المستعمرات، وهي المساهمة نفسها في صياغة خطاب يؤصل الفعل الاستعماري.

إنَ موضوع العلوم الاستعمارية هو المجتمعات التي دأبت الأدبيات الأوروبية منذ القرن السادس عشر على توصيفها بالمتوحشة والمتبربرة والبدائية والمشاعية والبسيطة والتقليدية والمحافظة. إنه إجمالًا "الآخر"؛ لذلك انتصرت النظرة "الغيرية" و"الغرائبية" في تلك

7 Pierre Singaravélon, "Sciences coloniales," in: Sophie Dulucq, Jean-François Klein & Benjamin Stora (dir), *Les mots de la colonisation* (Toulouse: PUM, 2007).

الأدبيات. وتتأسس هذه القناعات على النظر إلى أوروبا على أنها مركز العالم، ليس فقط جغرافيًا، وإنما أساسًا بالنظر إلى رفعة قيمها ومراتب حضارتها وما تستفزه من حركية للتاريخ لا بد أن تنخرط في ديناميتها الجماعات التي ما تزال خارج التاريخ.

وزاد من قيمة العلوم الاستعمارية التطور الحاصل في "نظريات التطور" التي فرضتها المقاومات المحلية. فبعد القضاء على المقاومات المحلية، أو بالأحرى إخمادها لفترة، أخذت أشكالًا أخرى أكثر تمويها، أهمها التي على مستوى العقليات. وجب آنئذ مراجعة المسلمات الأولية، وإعادة صياغة الخطاب الكولونيالي. لقد زودت نظريات التطور المشروع الاستعماري بأجندة جديدة تقضي بأن فرض الاحتلال لازمة في أول المسلسل، وأن التدبير بشتى الوسائل ضرورة، وأن الإدماج Assimilation مبتغى وطموح يمكن الوصل إليهما في آخر المشوار، وإن اقتضى الأمر زمنًا طويلًا. وبناء عليه، فإن الصواب يقتضي احترام خصوصيات المجتمعات المستعمرة، فلا طائل من محو مقوماتها وفرض النموذج الغربي عليها. يمكن، والحال هذه، التقعيد لتنظيمها من داخلها.

والواقع أنه ما لبث أن ظهرت تناقضات عديدة، خاصة ما له صلة بالوسائل الواجب اعتمادها للوصول إلى الغايات المنشودة. بات الأهم هو تأمين الحضور وعقلنة التدبير والرفع من مردودية الهيمنة السياسية والاقتصادية. لقد فرض الواقع الجديد الإقلاع عن الاعتقاد بوجود "بشرية واحدة"، لتحل محله أفكار جديدة موضوعها الأساس هو "العقلنة" أو ما نعت علميًا بـ "العناصر المكونة للعقلية"Construction mentale، وتفترض بالضرورة التسليم بوجود اختلافات بين "نحن" أي البيض، و"الآخر" أي "الأهالي"، والغاية هي تأخير زمن الإدماج والاندماج. تنبه المستعمر إلى أن مصلحته تكمن بالضبط في استعمال المؤسسات المحلية لترسيخ حضوره وهيمنته، وكذلك لطمأنة الأهالي على إرثها الثقافي وتراتبياتها "الأزلية"[8]، وجب والحال هذه، دراسة المؤسسات الأهلية قصد استعمالها وسائل للتحكم على أنها ذات قيمة في حد ذاتها، وأنها حمالة لما يكفي من المقومات ما يجعلها قادرة على التعايش مع النظم العصرية الخاصة بالأوروبيين[9]. ونجد في هذه الخلاصة المبكرة خيار "الإدارة غير المباشرة"، والاعتماد على النخب المحلية وإطلاق يدها في الأمور التي تضمن التسيير الداخلي، وهو الخيار الذي أبان عن نجاعته زمن الاستعمار، وتأكد بوضوح بعد نهايته.

والمؤكد أن العلوم الاستعمارية فرضت نفسها؛ لأن المستعمر أدرك جادًا أنه في حاجة إلى معرفة الأهالي ليقينه من كونها معرفة وظيفية تضمن مصالحه وهيمنته. لا شك في أن علماء الميدان اكتشفوا شساعة "العلم" الذي نصبوا أنفسهم مؤسسين له، وأوكل إليهم أمر تأصيله وتوسيع اهتماماته؛ فلم يجدوا بدًا من إخضاعه لمنطق الاستعمار نفسه حين عجزه عن تحقيق الهيمنة الكاملة على مجال ما، فآثروا إخضاعه لمنطق "الانشطار"؛ إذ ابتدعوا علومًا مساعدة من قبيل "التاريخ الاستعماري"، و"الجغرافيا الاستعمارية"، و"التشريع الاستعماري"، و"الاقتصاد الاستعماري"، و"سيكولوجية الأهالي". وجب كذلك تأسيس معاهد "عليا" وأخرى "متخصصة"، جميعها وضعت دفاتر لحملات وأجندات عمل وبرامج بيداغوجية جعلت على رأس أولياتها الدفاع عن المشروع الاستعماري وأنسنته ما أمكن، ليس بصفته فعلًا ممنهجًا فقط، وإنما منظومة فكرية أيَضًا.

وكان للمعرفة الكولونيالية الوظيفية أدوارًا ذات غايات معلومة، وتكرست قيمتها بالنظر إلى قيمة ما قدمته من خدمة للسياسات العامة. وتكمن أهم الأدوار - وهي على قدر من الأهمية - أساسًا في الإقناع بضرورة الاستعمار والتوسع المجالي وإعطائه المرتكزات

8 "يشغل كل عنصر (مؤسسة) ينتمي إلى ثقافة ما وظيفة داخل منظومة تلك الثقافة، ويحيل على حاجة ومتطلبات بيولوجية. وتتكون الثقافة من مجموع ما يجهد الناس في القيام به للاستجابة للحاجيات الأولية وما يتفرع عنها من متطلبات طارئة. وبهذا المعنى، إن الوظيفية تطور في حد ذاته، لأنها تعطي نظرة عامة ومكتملة عن نظام المجتمع". Jean Copans, "De l'ethnologie à l'anthropologie," in: Jean Copans et al. (eds.), *L'anthropologie: Sciences des sociétés primitives?* (Paris: Denoël, 1971).

9 Gérard Leclerc, *Anthropologie et colonialisme: Essai sur l'histoire de l'Africanisme* (Paris: Fayard, 1972).

الفلسفية والعملية التي تكسبه شرعية كاملة، أخلاقية وغيرها. وتستند المهمتان إلى ما هو أهم، ويتمثّل بتحديد أحسن السبل وأنجعها لتدير أمور المستعمرات والتعامل مع أهاليها لضمان تعاونها وانصياعها. إن القائمين على الشأن الاستعماري لم يكونوا مهتمين بالجدل الفلسفي في موضوع موقع هذه العلوم داخل العلوم الإنسانية، وما كان يعنيهم أولًا وأخيرًا هو تزويدهم بالمعلومات اللازمة لتحقيق الأغراض الاستعمارية. وقد عبر عن هذه الحقيقة جيل بريفي Jules Brévié من موقعه بصفته حاكمًا عامًا لأفريقيا الغربية (1930-1936) في مقولة اختزل فيها الرأي في هذه العلوم: "إن العلوم التي تخدم الاستعمار تؤول دومًا إلى دراسة الإنسان داخل مجال الأهالي، وهي على كل حال علوم الإنسان"[10].

من هم هؤلاء العلماء؟

إنّ المتفحص للإنتاج المعرفي في موضوع الاستعمار والمجتمعات المستعمرة، وهو للتذكير متنوع وغزير ومهم، لا بد أن يخلص إلى أن عدد الأكاديميين المساهمين فيه قليل، وقليل جدًا. ونعني بالأكاديميين المتهنين للبحث العلمي المنضبط والمستقل، وهم في الغالب القيمون على التعليم والتكوين والتأطير في الجامعات والمعاهد العليا. إن عدد الأكاديميين داخل هذه القلة محسوب على رؤوس الأصابع، فالغالب بين أصحاب الحنكة هو النأي بأنفسهم عن ميدان تختلط فيه الأوراق، ويفقد فيه الباحث استقلاليته ويتحول إلى تابع لإدارة لا تقبل منه سوى ما هو عملي وإجرائي. لقد أدى هذا الحرص ليس فقط إلى عدم الكتابة في قضايا الاستعمار بل إلى الامتناع عن التفكير فيه، وهو ما نلمسه عند رواد مدرسة الحوليات. ولا يعني هذا أن الجامعات جميعها والجامعيين كلهم ابتعدوا عن الاشتغال لمصلحة مموّلي هذه العلوم. إن العديد من الدراسات التي على أساسها خُطط لبعض البرامج الاستعمارية مولتها جهات متورطة في العمل الاستعماري، وأنجزتها فرق جامعية رأت من واجبها المساهمة في تكريس الهيمنة الاستعمارية.

ومهما يكن، فالغالب هو الحضور القوي لمن ينعتون "باحثي الميدان"، من دبلوماسيين وموظفيه وإداريين استعماريين وضباط مدنين وعسكريين ورجال دين ومفتشين في التعليم ... إلخ.

لم يكن "علماء الميدان" هؤلاء من ذوي التكوين الأكاديمي في العلوم التي اشتغلوا فيها؛ فأغلبهم لم يمر بمدرجات الجامعات، ولا تلقى أصلًا تقعيدًا نظريًا منهجيًا، وكثير منهم من دون شهادات جامعية. ومن قوة إدراكهم لصعوبة ولوج الجامعات قصد التدريس بها أو حتى مجرد الانتماء إليها، انخرطوا في أسلاك الإدارة وأسسوا في مؤسسات لا علاقة لها بالجامعة، ولكنها تشتغل وفق المنطق نفسه، حيث تعطى بها الدروس وتؤطر الأبحاث وينتهي بها المسار الدراسي بالحصول على شهادات معترف بها تخول العمل في الإدارات والديبلوماسية والتدريس...إلخ. ويمكن الجزم بأنهم عصاميون تكونوا ميدانيًا، رفعوا من درجة معرفتهم بالبلاد والعباد من خلال جولاتهم واحتكاكهم بالساكنة ومشاطرتهم لها طعامها ومسراتها وأتراحها، وتمرسوا أولًا من خلال كتابة مقالات "عالمة" في مواضيع مركزة دقيقة تطرقت إلى ظواهر اجتماعية وغيرها، وقاموا بنشرها في نشرات متخصصة تمولها في الغالب مؤسسات مالية متورطة هي نفسها في الشأن الاستعماري.

وقد شكّل هؤلاء العلماء بالتدريج نخبة متميزة، بل "ناديًا مغلقًا" مندمجًا في المنظومة الاستعمارية، لهم مكانتهم المعترف لهم بها، وغالبًا ما يستدعون للإدلاء بآرائهم في قضايا إستراتيجية يُتخذ في شأنها قرارات "خطيرة"؛ أي إنه كان لهم نصيب في رسم السياسات القائمة، وكان لرأيهم وزن وقيمة يقر بهما الإداريون، مدنيون وعسكريون على السواء.

---

10 وردت في:
Benoit de l'Estelle, "Science de l'homme et domination rationnelle: savoir ethnologique et politique indigène en Afrique coloniale française," *Revue de Synthèse*, no. 3 - 4 (Juillet-Décembre 2000), p. 293.

ومما لا مراء فيه أن أغلب العاملين في هذا الحقل اندمجوا في ميكانيزما المصلحة الاستعمارية؛ فتحولوا في غالب الأحيان إلى "استعماريين أكثر من الاستعماريين"، لا تهمهم سوى مصلحة الميتروبول، وإن تطلّب الأمر الدخول في منطق المؤامرة والتآمر والتخريب والحرب والتطاحن الداخلي. ومن بينهم أشخاص ذوو قناعات إنسية ودينية رأوا أن تحقيقها لا يمرّ إلّا عبر الاستعمار. ومن باب التنبيه، إن الاتفاق في الغايات "الكبرى" لا يعني البتة وجود اتفاق مسبق بين علماء الاستعمار حول المناهج وطرق العمل، فبالأحرى في الخلاصات والمقترحات العملية. لقد سجلت اختلافات بين صفوف هذه النخبة، وصل بعضها إلى حد التناقض والتعارض والتنافي الصريح جملة وتفصيلًا (مثلًا حالة جاك بيرك وروبير مونتاني). وهذه المسألة على قدر من الأهمية؛ فلا يمكن فهم كتابات العديد منهم إلّا بعد الاطلاع على سيرته الذاتية، والإلمام بمساره المهني، وأحيانًا بدرجة تديّنه وميولاته الجنسية وارتباطاتها بالدوائر الاقتصادية.

حقول العلوم الاستعمارية وخطابها ومناهجها

انبنى الخطاب الاستعماري الفرنسي في ظل الجمهورية الثالثة على ثلاثة مرتكزات: "المهمة الحضارية" للتبرير، و"الاستصلاح" Mise en valeur بصفته إطارًا عامًا للاستغلال، ثمّ "السياسة الأهلية" بصفتها وسيلة لتدبير الشأن العام. وقد وضعت العلوم الاستعمارية نفسها في خدمة تحقيق هذه المرتكزات؛ إيمانًا من أصحابها بجدوى وضع المعرفة في خدمة الإدارة؛ ما يعني بالضرورة تطويع المناهج لتكون مطية لأيديولوجية بذاتها، بل لتسند مقاصد إجرائية وميدانية. والواقع أن المعرفة الكولونيالية سطرت لنفسها هدفين متوازيين: الأول هو المساعدة الفعلية على الاستعمار من خلال ضبط الموارد الطبيعية وكل ما يمكنه أن يساعد على استغلالها، وأولها الإنسان؛ والثاني هو إضفاء الشرعية. إنها وفق مقولة الباحثة الفرنسية إيمانويل سيبرد "علوم جديدة [...] تصرّح علانية بأنها في خدمة الاستعمار ومتطرفة في خدمتها إيّاه"[11].

لقد كان صناع السياسة الاستعمارية من ساسة وإداريين ورجال أعمال وعسكريين ومنتمين لقطاعات متنوعة، من ضمنهم رجال الكنيسة، على بينة من كون الاستعمار لا ينحصر في ما هو تقني محض؛ أي بسط الهيمنة والاستغلال والاستفادة وتحقيق الربح وضمان التعاون من وضع القوي. كانوا يدركون أن الاستعمار يمثّل نقلة حضارية؛ أي إنه "ظاهرة ثقافية" تؤثر حقًا وبقوة في المجتمعات المستعمرة. إن الهيمنة المجالية لا تستقيم ولا تثمر من دون الهيمنة الثقافية، وتمر بالضرورة عبر اللغة واستنساخ المؤسسات، على الأقل من حيث الشكل، والحيلولة دون التأثر بما مصدره قوى عدوة (الشيوعية والنازية والقومية). ومن هذا المنطلق، وجب نشر الثقافة الغربية في صيغتها الفرنسية بالتدريج، ولكن من دون زعزعة البنى التقليدية ولا نفخ للعقليات بما يدوخها.

ومن الأمور المثيرة أن العلوم الاستعمارية انبنت هي نفسها على الاعتقاد كون الاستعمار هو الأصل. تمثّل الاستعمار في أعين العلماء ومثّلوه لقرائهم ومحاوريهم، على أنه ظاهرة طبيعية، أو بالأحرى مسلسل ودينامية طبيعية وتاريخانية، بل ذهبوا إلى حد عدّه حقًا وواجبًا. وقد وجدوا ما يعزز طرحهم في التجارب التاريخية الكبرى، ونقصد بها الإمبراطوريات الكبرى، خاصة التي انطلقت من الضفة الشمالية للحوض المتوسطي، وأهمها إطلاقًا الإغريقية والرومانية. لم يكن صعبًا عليهم إقامة البيّنة على أن كثيرًا من التقنيات "الثورية" الميسرة للاستغلال الذكي للمجال والتسيير الإداري والتنظيم المجالي عرفتها شعوب الجنوب بفضل "العبقرية" اللاتينية والرومانية.

11 Emmanuelle Sibeud, *Une science impériale pour l'Afrique? La construction des savoirs impérialistes en France 1878 - 1930* (Paris: Editions de l'EHESS, 2002), pp. 275 - 276.

وجب منذ البداية تأصيل ترسانة من الأفكار عُدّت حينئذ من قبيل المسلّمات، أهمها الاعتقاد بوجود "المتوحش الصالح" Le bon sauvage ، و"البدائي الكسول" Le primitif paresseux، وكلاهما قابل للاستعمار، بل يقتضي الواجب الإنساني استعماره ليُشبع بالقيم التي تجعله منتجًا ومنضبطًا بقوة القانون. وتأسيسًا عليه، انصب الاهتمام على المجال والإنسان أساسًا؛ لأن "الأهالي" غير قادرين على القيام بذلك، من جهة لأن المعارف الأولية تعوزهم، ومن جهة أخرى لأنهم أصلًا لا يرون طائلًا من وراء القيام بذلك. إن الرجل الأبيض هو المؤهل الوحيد للقيام بهذه المهمة "النبيلة" لامتلاكه المعارف والقدرات، ولإدراكه أن المعرفة هي مفتاح التقدم.

رأى العديد من علماء الاستعمار أن المجتمعات "الأهلية" لا تمثّل محصلة انتظام سياسي، وإنما هي نتاج تفاعل بشري مع مجال جغرافي خاص ضبط قوانين تجمعها وتكاملها وتنافرها. كما كان للمجتمعات الأهلية وفق هذا التصور أن تنتظم في إطار مجتمعات سياسية، وأقصى ما بلغته هو درجة "جماعات انقسامية" أو "حشود" Foules. وهذان الوصفان يتأرجحان بحسب تخصص الباحثين: يرجّح الإثنوغرافيون الأول، ويفضل القيّمون على علم النفس الاستعماري الثاني. والمثير أن جزءًا كبيرًا من الخطاب التاريخي يتأسس على مسلّمة غياب مجتمع "أهلي"، وعلى تمثّل المجال المستعمَر فضاءً غير مأهول يتحرك داخله بدو رحل وسراق وقطاع طرق (مثلًا في فضاء الشرق العربي وشمال أفريقيا والهند الصينية). وما يعطي الطرح صدقيته، بحسب هؤلاء العلماء، هو جهل الساكنة المحلية لمفاهيم جوهرية كالحرية والملكية الخاصة والوحدة والسيادة السياسية. فلا يمكن لجماعة بشرية فوضوية بالسليقة وتعوزها زعامة حقيقية، أن تدعي أنها بلغت مرتبة "المجتمع"، فهي مجرد شتات قابل بالكمونة لأن يرتقي، شريطة أن يتدخل فاعل قوي ومنظم وهادف، وهو بكل يقين المستعمر القادم من الشمال. إن المجال وسكانه يشهد تطورًا، بل ويحقق أحيانًا قفزة نحو الأمام في ظل الحضور الأجنبي القوي، ولكنه لا يلبث أن ينتكس إلى سابق عهده بعد أن يعود ذلك الأجنبي إلى دياره[12]. ولتكريس هذه النظرة، نلحظ أن الخطاب الاستعماري حين حديثه عن مسلسل ترشيد الأهالي، يستعمل عن قصد مصطلحات حمّالة للمعاني العنصرية (الزنوج، والبدو ... إلخ)، ومصطلحات جغرافية تروم التفريق والفرز (الشرق العربي، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا)، مستعيضًا بها عن التحليل السوسيولوجي الذي حين لا يمكنه تفاديه يقوم بتقزيمه في مفاهيم نزقة من قبيل "الأهالي" و"الساكنة المستعمرة".

ومهما يكن من أمر، وبصرف النظر عن نجاعة المناهج وصحة المنطلقات والخلاصات، فإن الكتابات الاستعمارية الفرنسية تتميز بغلبة النظرة الإثنوغرافية والأنثروبولوجية، سواء من حيث الوسائل أو الغايات والأهداف. فحتى ما كتب في التاريخ العام لا يرمي إلى التأصيل، وإنما إلى إبراز مكامن الضعف والخلل في سيرورة التقدم، وامتدادًا لذلك فضائل الوجود الفرنسي على المجتمعات المحلية. فهنالك واقع ما قبل الاستعمار، وآخر مغاير تحقق بفضل الاستعمار وفي ظله. ومن نافلة القول إن الواقعين متعارضان؛ إذ إن المجتمعات المستعمرة أضحت أكثر استقرارًا، وهو ما مكنها من تحقيق التكامل الاجتماعي وتجاوز الولاءات الضيقة، وسمح لها بضرب أشواط ملموسة في مسلسل استحداث المؤسسات العصرية وبناء البنى التحتية، وأنعم على غالبتها بالتعليم العصري وأسباب الصحة العمومية، وتحقيق التكامل الاجتماعي وتوفير المتطلبات الحيوية، فضلًا عن تأهيلها للاندماج في السوق العالمية. وهي أمور ما كانت لتتحقق لولا الاستعمار، ومن الصعب تصور استمراريتها من دونه أو ضدًا له.

12 "إن المشارقة في حقيقة الأمر لا شيء تاريخي مؤكد [...] إن ما يميز تاريخ أفريقيا الشمالية ويثير اشمئزاز المستأنسين بعوائدنا الفكرية هو كون هذا التاريخ لا ينتهي إلى شيء محمود. إننا في بلد (الجزائر) تكرس فيه الجنس وكذلك اللغة على طول مدة ألفي سنة، ومع ذلك لا نجد سوى تعاقب في الهيمنة الأجنبية: قرطاجة وروما والوندال وبيزنطة والعرب والأتراك والفرنسيين؛ وفي كل مرة يقوم الغزاة الأجانب بطرد غزاة أجانب آخرين، ويأخذون مكانهم. إنها حلقة من دون نهاية".
Emile-Felix Gautier, "le cadre géographique de l histoire en Algérie," in: Jean Alazard et al. (eds.), *Histoire et historiens de l'Algérie* (Paris: Editions Félix Alcan, 1931), p. 34.

التاريخ الاستعماري

في تبريره الحاجة إلى المعرفة التاريخية وما لها من أهمية في التقعيد لسيرة ذكية في تدبير المجال وسياسة الأهالي، أوضح جورج هاردي - وهو من أبرز المنظرين للوجود الفرنسي في شمال أفريقيا - ما يلي: "إن شغف المؤرخين حاضر بالكمونة عند أغلب القيمين على الشأن الميداني والموجودين بكثافة في جميع المجالات. وفي خضم قيامهم بالمهمات المنوطة بهم، لا بد أنهم انتبهوا إلى ضرورة توفرهم على معرفة تاريخية رصينة"[13]. والواقع أن كثيرًا ممن انخرطوا في منطق الدراسات الكولونيالية، وجدوا أنفسهم "مؤرخين بالضرورة"، لكيلا نقول "رغمًا عنهم"، وهو ما دفع بأحد المفكرين الفرنسيين وهو بيار سينجرافليون Pierre Singaravélon إلى تسميتهم "مؤرخين من دون تواريخ Historiens sans histoires. ومن دون التبرؤ كليًا من مقولة عدّ المؤرخين الاستعماريين مجرد هواة للتاريخ أو متطاولين عليه، بصفتهم من حيث الأصل ضباطًا وإداريين ورجال كنيسة، يستوجب الإقرار بأنه فعلًا حقل لم يعرف "تأطيرًا"، ولم يوفر لنفسه ما يقعد له ولا ما يضبط من ممتهنيه. ومع ذلك مثّل مجالًا تمرّس به باحثون اكتسبوا بالتدريج معارف جعلتهم يرتقون إلى درجة عليا في البحث التاريخي، أهّلتهم ليكونوا "جماعة" مدركة لنفسها ولمكانتها داخل البنيان الاستعماري.

يتأسس الخطاب التاريخي الاستعماري على قواعد "متفق عليها"، تنصّب التاريخ الأوروبي في موافق المحور والنموذج والمنتهى، وما عداه بالضرورة تابع أو بالأحرى محكوم عليه بالتبعية، لا سيما بعد أن أنجز الاستعمار خطوة مهمة وعملاقة قضت بإخراج المجتمعات المستعمرة من عزلتها وانغلاقها، ودمجها في المسارات العالمية لتصبح جزءًا من التاريخ الإنساني/ العالمي. والحال هذه، وجب التعامل بمنطق خاص مع هذه التواريخ "الخاصة" و"المحدودة" و"الذاتية"، ودراستها من داخلها، وفي تفاعل مع ما دونها، لتكون مجتمعة وحدة تؤكد أن الاستعمار هو الذي أخرجها من محدوديتها وذاتيتها وخصوصياتها، لتكون جزءًا من تاريخ أوسع. ومن دون التزحزح كليًا عن "المركزية الأوروبية"، فإنه بحكم التراكمات وتنوع زوايا المقاربة، تم الخلوص إلى أن للمجتمعات المدروسة تاريخها الخاص، وديناميته الذاتية؛ وهو ما جعل الخلاصات تبتعد عن النظرة العنصرية التي طبعت سلوكات بعض الإداريين الذين تعاملوا مع الأهالي وكأنهم "شعوب بلا تاريخ". ووجب كذلك القيام بكثير من الإسقاطات الاعتباطية لإدراك هؤلاء المؤرخين أن المجال المدروس هو في حقيقة الأمر مجال مصطنع؛ لكون الاستعمار هو من رسم له حدودًا مفروضة تستجيب لإكراهات ليست من رحم المجال، بل هي امتدادات لصراعات أوروبية وحسابات مرحلية[14].

ومن الأمور المثيرة أن الإنتاج الاستعماري في حقل التاريخ اتخذ لنفسه توجهات تختلف - لكيلا نقول تتجاهل - عما كان معتمدًا في كتابة التاريخ الأوروبي. لا شك في أن مناهج البحث الماركسية أعطت التاريخ الأوروبي الكثير من "إشراقاته" المنهجية والتحليلية والمضامينية؛ فبفضلها تأسس الخطاب المادي في جملته على الطروحات التي جعلت الاقتصاد والمصلحة وصراع الطبقات في قلب محرك التاريخ، فكانت الخلاصات منسجمة والمنطق الطبيعي الذي يقرن الإدماج العضوي للمجتمعات الأوروبية بالتطور المؤسساتي، وهذا الأخير بالتطور التقني. وعلى عكس هذا المنحى المنطقي، أدار العلم الاستعماري ظهره لما عدّه "ترفًا" فكريًا لا يستقيم إلّا في النصف الشمالي للكرة الأرضية، أمّا ما عداها فيُفهم بالمناهج التقليدية التي لا تقر بغير الاستغلال محركًا للتاريخ، والانقسامية مرجعية للتجمع والتآلف.

ومع ذلك، فإنّ ما يميز الإنتاج الاستعماري في حقل التاريخ، هو تجاوزه لعقدة غياب الأرشيف المكتوب، واجتهاداته لوضع خط ناظم لتطور مجتمعات رآها متنافرة، وما يجمع بينها (الدين، واللغة، والعلم، والمجال) أقل أثرًا مما يفرّقها (العصبية، والصراعات الضيقة، والولاءات المتناقضة). وللتقعيد لهذا الخط الناظم، لم يجد مؤرخو الاستعمار بدًا من الاستثمار في مصادر مساعدة للتاريخ، ومن

---

13 Georges Hardy, "Afrique occidentale française, le mouvement historique en AOF," *Bibliographie de l'histoire coloniale* (1932), p. 333.

14 من ذلك ما أفصح عنه ستيفن غزال في مقدمة كتابه عن الجزائر: "الجزائر! مجرد تسمية صنعناها ولم تأخذ صفة رسمية إلّا سنة 1838؛ إنها قطعة اقتطعت عنوة خلال المرحلة التركية وأعطيت الحدود الحالية. والواقع أنها وحدة وهمية اجتهدت فرنسا ما أمكنها في الرقي بها إلى مرتبة الوحدة الحقيقية":
Stéphane Gsell, "Introduction," in: Alazard et al. (eds.), p. 2.

أهمها التاريخ الشفاهي والبحث الأركيولوجي والفنون التقليدية والعادات والتقاليد وفنون الطبخ والألبسة، أي كل الروافد المساعدة على فهم العقليات والذهنيات التي تساعد "الحاكم" على حسن التدبير واحتضان التوتر وتصريفه فضلًا عن تنمية مصالح المتروبول وصونها.

لم يجد مؤرخو الاستعمار كذلك بدًا من مجاراة الإخباريين المسلمين في كتابة التاريخ. فبعد محاولات أولى رامت الإسقاط واللا تاريخانية، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى اعتماد منطق تعاقب السلالات الحاكمة، وأولوا الملوك والأمراء والوزراء أهمية قصوى، وراموا تغليب حركية الصراع بين الحواضر والقرى، والجبل والسهل، والصحراء والواحات. وعلى الرغم من أنهم عملوا على التقليل من شأن المقاومات المحلية وتبيان أن دوافعها وتجلياتها لم تسمُ إلى درجة "الاستنفار الوطني"، فإنهم أقرّوا بأن المقاومات الانقسامية أدّت أدوارًا في الحفاظ على مقعدات الشخصية المميزة (مثلًا مقاومة أهالي المغربين الأوسط والأقصى "للزحف العربي").

وفي سعيهم إلى إضفاء الشرعية على الوجود الفرنسي في مجالات بعينها، أولوا الوجود الروماني في الضفة الجنوبية للحوض أهمية خاصة، خاصة في شمال أفريقيا. وقد تم تخصيص حيّز مهم داخل برامج البحث للأركيولوجيا، وإيلاء المواقع الأثرية الرومانية أهمية. نالت الجزائر نصيب الأسد من هذا الاهتمام، ولكنّ بلدانًا أخرى من قبيل المغرب وتونس ودول الشرق العربي حازت بدورها اهتمامًا لافتًا. والواضح أن الهدف كان هو إعطاء الرومنة إطارًا معرفيًا يرمي إلى إسعاف الاستعمار والمستعمرة في الآن نفسه: عدّ الفرنسيون أنفسهم ورثة الرومان، و"القبائل البربرية" سليلة الشعوب التي وفدت من مناطق مختلفة. إنها ترى في الشمال الأفريقي استمرارية "ماضٍ مسترسل" يجعل منها مجالًا يتعامل وفق قوانين "الغيرية" والقرب Proximité[15]. وتأسيسًا عليه، تبدو الفترة الزمنية التي تفصل نهاية الوجود الروماني عن الحضور الفرنسي، وهي بالتمام اثنا عشر قرنًا، كلها "قرونًا قاتمة" و"غير مفهومة"، ومن واجب المؤرخين توضيح ميكانيزماتها، ومن حق فرنسا أن تضع حدًا لهذه السلسلة المسترسلة.

ولا يجد المتفحص للكتابات التاريخية الاستعمارية، خاصة تلك التي اهتمت بالأقاليم العربية، بدًا من الوقوف على جملة من مكامن الضعف والخلل فيها، وأهمها اثنان. الأول كونها سردية لا تروم البحث عن كنه التاريخ وحركيته، وهو خلل حصل نظرًا للتركيز على الحوادث والحروب والتوسع والانكماش، وإخضاع التحليل لمسوغات مسبقة ترمي إلى التقزيم وتأكيد قيم التسيب والفوضى والانفلات. فليس مهمًا العناصر المؤسسة للشخصية المحلية، بل المهم هو كيف يمكن استغلال تلك العناصر لبسط الهيمنة وتأكيدها وترسيخها في المجال والزمان؛ وهو ما دفع شارل أندري جوليان إلى القول بأن "التاريخ الكولونيالي هو انتصار السير الشخصية"[16]. ويتمثّل ثاني مكامن الضعف، وهو نتيجة للأول، بنظمها على خط واحد سمته الرئيسة غياب الأبطال والبطولات. وقد انتبه كثير منهم لهذه المسالة، وشدد عليها بعضهم[17].

خلاصة: في حسن التعامل مع هذا الإنتاج

من الشطط العلمي والمنهجي الانسياق كليًا وراء مقولات إدوارد سعيد المنددة بالمعرفة الاستعمارية، وعدّها مجرد تعبير "جمالي" للإمبريالية، وكونها أدت دور المرافق للهيمنة بغرض تسلية المجتمعات الأوروبية وإثارة إعجابها وغرائبيتها[18]؛ إنّ الأمر أبعد من ذلك. والواقع أنه لا يمكن للمرء التشكيك في "حسن نيات" صانعي هذا الخطاب، والجزم بأنّ مسوغاتهم كانت مجرد تبريرات؛ إن

15 Pascal Blanchard, Sandrine Lemaire & Nicolas Bancel, *Culture coloniale en France: De la révolution française à nos jours* (Paris: CNRS Editions/ Autrement, 2008), p. 122.

16 Charles-André Julien, *Les techniciens de la colonisation (XIXe-XXe siècles)* (Paris: PUF,1946), p. 1.

17 Henri Froidevaux, *Les études d'histoire coloniale en France et dans les pays de colonisation française* (Paris: Honoré Champion, 1913); Georges Hardy, *Les éléments de l'histoire coloniale* (Paris: La Renaissance du livre, 1921), p. 6; Edmond Chassigneux, *Histoire de la colonisation: Leçon d'ouverture* (Alençon: Imprimerie Alençonnaise, 1939).

18 Edward W. Said, *Culture et impérialisme* (Paris: Fayard-Le Monde Diplomatique, 2000).

الكثيرين منهم كانوا يؤمنون حق الإيمان بإنسية المشروع الاستعماري، ويرون أنّ "الله" أو "منطق التطور الطبيعي" سخرهم للقيام بما كانوا يظنون أنه مهمة "نبيلة" أنيطت بالرجل الأبيض. ولقوة إيمانهم بهذه المسلمة؛ فقد كانوا يعدّون العمل العسكري ضرورة ومن صميم "المهمة الإنسانية"؛ لما له من منافع مباشرة على المستعمَرين الذين لا يدركون مصلحتهم نظرًا لتخلفهم الشامل، ولما له كذلك من أثر إيجابي وحاسم في التوازنات داخل القارة العجوز، وهي كما لا يخفى على العارفين لازمة للحفاظ على السلم العالمي.

ويبقى السؤال الجوهري هو: هل يمكن عمليًا وضع العلوم الاستعمارية داخل محكمة، ومحاكمتها كما يعامل أي متهم؟ وعلى أي أساس أخلاقي، أو أيديولوجي؟ إن الانجرار وراء المقاربة الأخلاقية يؤدي بالضرورة إلى السقوط في فخ التبسيط والرؤية من خلال منطق الثنائيات المتضادة: المركز ضد الهامش، والتقدم نقيضًا للتأخر، والصراع بين الشر والخير، والتنافر بين الأخلاق واللا أخلاق، والتنافي بين الاستغلال والتبعية من جهة، والاستقلال والسيادة من جهة أخرى؛ ذلك إنه منحى يحوّل البحث التاريخي إلى محكمة ومحاكمة، ويفقد حتمًا كنهه ووظيفته.

ومن نافلة القول إنّ الموضوع برمته حساس، بل وعلى قدر عال من الحساسية؛ إنّ كل المواضيع من هذا القبيل تتطلب مقاربة خاصة تقرن بين الموضوعية العلمية والنأي عن التبسيط والتنميط. وهو ما يستوجب التفاعل مع الإنتاج الاستعماري بصرف النظر عن مقاصده وغاياته، والتعامل معه بصفته مادة وثائقية، والاهتمام بالمعلومات في حد ذاتها. إنه من حيث المعلومات والمعطيات والإحصائيات إنتاج "عالم" و"معرفي" بالمعنى التقليدي للمفهومين، أساسًا لأنه يستند إلى مصادر كلاسيكية (مناقبية، وإخبارية، وفقهية، وجغرافية رحالة، وغيرها)؛ ما يكسبه قيمة وضعية بعيدة عن التقليعات الكبرى التي عرفتها الكتابة التاريخية في النصف الأول من القرن العشرين (الماركسية والحوليات، وغيرهما). وبناء عليه، فلا يمكن أن نتغافل عنه أو أن نزدريه؛ لكونه في كثير الأحيان يمثّل المصدر الأول والأساسي، بل والأكثر وثوقًا. إنّ هذا العلم اكتشف "الدرر والنفائس" الكثيرة ورد إليها الاعتبار، ورفع من قيمتها بعد أن أخضعها لمناهج التحقيق والدراسة وقام بنشرها.

وقد ازدادت قيمته بعد نهاية الاستعمار؛ فعلى الرغم من جميع المحاولات التي سعت إلى النيل منه (التاريخ الوطني والقومي والعالمثالثي وما بعد الاستعمار Postcolonialisme)، والتي سعت إلى البناء على نقيضه، فإنها في واقع الأمر استسلمت لمنطق الاستمرارية وتتمة ما بدأ في عهد الاستعمار؛ ما أدى إلى محصلة إيجابية يحكمها منطق التراكم.

إنّ هذا الإنتاج الغزير والمتنوع والقيم في غالبه هو في الوقت الراهن أهم مصدر لكتابة التاريخ المعاصر والراهن للبلدان المستعمرة. وهو وإن اقتضى من الباحثين، على اختلاف جنسياتهم وانتماءاتهم الفكرية وميولهم الأيديولوجية، الحذر والحيطة ووضع المعطيات في سياقاتها الزمنية والاجتماعية[19]، فلا يمكن رفضه كليًا، أو التشكيك منهجيًا في كثيره[20]. وفضلًا عن كل هذا، إنّ العلوم الاستعمارية في جزء منها تعبّر عن الثقافة الفرنسية، وعن تطور الذهنيات في الميتروبول في مرحلة معيّنة من تكوين شخصيته متعددة الروافد والمكونات.

19 Anouar Abdel-Malek, "Orientalism in Crisis," *Diogenes*, no. 44 (Hiver 1963), pp. 104 - 112.

20 جلال صادق العظم، **الاستشراق والاستشراق معكوسًا** (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1981).

المراجع

العربية

• العظم، جلال صادق. **الاستشراق والاستشراق معكوسًا**. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1981.

الأجنبية

• Abdel-Malek, Anouar. "Orientalism in Crisis." *Diogenes*. no. 44 (Hiver 1963).
• Alazard, Jean et al. (eds.). *Histoire et historiens de l'Algérie.* Paris: Editions Félix Alcan, 1931.
• Blanchard, Pascal, Sandrine Lemaire & Nicolas Bancel. *Culture coloniale en France: De la révolution française à nos jours.* Paris: CNRS Editions/ Autrement, 2008.
• Bonnemaux, Henri. *Rapport général*, Congrès de l'enseignement colonial, Outre-mer (Septembre 1931).
• Canstantini, Dino. *Le rôle de l'histoire coloniale dans la construction de l'identité politique française*. Paris: La Découverte, 2008.
• Chassigneux, Edmond. *Histoire de la colonisation: Leçon d'ouverture.* Alençon: Imprimerie Alençonnaise, 1939.
• De l'Estelle, Benoit. "Science de l'homme et domination rationnelle: savoir ethnologique et politique indigène en Afrique coloniale française." *Revue de Synthèse*, no. 3 - 4 (Juillet-Décembre 2000).
• Ferro, Marc (dir). *Le livre noir du colonialisme: XVI°-XXI° siècles, de l'extermination à la repentance.* Paris: Robert Laffont, 2000.
• Froidevaux, Henri. *Les études d'histoire coloniale en France et dans les pays de colonisation française.* Paris: Honoré Champion, 1913.
• Hardy, Georges. "Afrique occidentale française, le mouvement historique en AOF." *Bibliographie de l'histoire coloniale* (1932).
• Hardy, Georges. *Les éléments de l'histoire colonial*. Paris: La Renaissance du livre, 1921.
• Jean Copans et al. (eds.). *L'anthropologie: Sciences des sociétés primitives?* Paris: Denoël, 1971.
• Julien, Charles-André. *les techniciens de la colonisation (XIXe-XXe siècles).* Paris: PUF, 1946.
• Leclerc, Gérard. *Anthropologie et colonialisme: Essai sur l'histoire de l'Africanisme.* Paris: Fayard, 1972.
• Nicolas, Bancel, Blanchard Pascal & Sandrine Lemaire. *La fracture coloniale: La société française au prisme de l'héritage colonial*. Paris: la découverte, 2006.
• Saaidia, Oissila & Laurick Zarbini (dir). *La construction du discours colonial: L'Empire français au XIX° et XX° siècles*. Paris: Karthala, 2011.
• Said, Edward. *Culture et impérialisme.* Paris: Fayard-Le Monde Diplomatique, 2000.
• Sibeud, Emmanuelle. *Une science impériale pour l'Afrique? La construction des savoirs impérialistes en France 1878 - 1930.* Paris: Editions de l'EHESS, 2002.
• Singaravélon, Pierre. *Professer l'Empire: Les "sciences coloniales"en France sous la III° République*. Paris: Publications de la Sorbonne, 2011.
• Sophie Dulucq, Jean-François Klein & Benjamin Stora (dir). *Les mots de la colonisation.* Toulouse: PUM, 2007.

غاندي المهتار | Ghandi Mohtar*

من مرج دابق إلى سايكس – بيكو
العثمانيون والعرب في مؤتمر ببيروت

From Marj Dabiq to Sykes-Picot
Report on the Fourth ACRPS Annual Conference on Historical Studies

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمره السنوي الرابع للدراسات التاريخية في بيروت، بعنوان "العرب: من مرج دابق إلى سايكس – بيكو (1516-1916): تحولات بُنى السلطة والمجتمع، من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية"، وذلك يومَي 21 و22 نيسان/ أبريل 2017.

تناول هذا المؤتمر ثمانية محاور؛ الأول: التاريخ العثماني والتواريخ المحلّية، والثاني: الإصلاح والتنظيمات، والثالث: مسألة الخلافة وسايكس – بيكو، والرابع: التغلغل الغربي ومسالكه، والخامس: جدل العلاقة بين الاستقلال والتغريب والعثمنة، والسادس: السلطنة العثمانية ومسائل من المجتمع الأهلي العربي، والسابع: مآلات جديدة ما بعد العثمانية، والثامن: علاقات سياسية وثقافية. وقد شارك في هذا المؤتمر نخبة من المؤرخين والباحثين العرب.

The ACRPS convened the fourth annual conference on historical studies. “The Arabs from Marj Dabiq to Sykes-Picot (1516-1916): Transformations in Structures of Power and Society from Sultanates to Nation States” was held in Beirut from April 21-22, 2017. Attended by prominent Arab historians and researchers the conference dealt with the following eight themes: 1) Ottomans and local history 2) reform and the tanzimat 3) the Caliphate and the Sykes-Picot 4) Western penetration and its mechanisms 5) the relationship between independence, Westernization, and Ottomanization 6) the Ottoman sultanate and the Arab community 7) outcomes following the Ottomans and 8) political and cultural relations.

* محرر في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فرع بيروت.

Editor at ACRPS Beirut branch.

مقدمة

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمره السنوي الرابع للدراسات التاريخية في بيروت، بعنوان "العرب: من مرج دابق إلى سايكس – بيكو (1516-1916): تحولات بُنى السلطة والمجتمع، من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية"، وذلك يومَي 21 و22 نيسان/ أبريل 2017.

وتناول المؤتمر ثمانية محاور؛ **الأول:** التاريخ العثماني والتواريخ المحلّية، و**الثاني:** الإصلاح والتنظيمات، و**الثالث:** مسألة الخلافة وسايكس – بيكو، و**الرابع:** التغلغل الغربي ومسالكه، و**الخامس:** جدل العلاقة بين الاستقلال والتغريب والعثمنة، و**السادس:** السلطنة العثمانية ومسائل من المجتمع الأهلي العربي، و**السابع:** مآلات جديدة ما بعد العثمانية، و**الثامن:** علاقات سياسية وثقافية. وقد شارك في هذا المؤتمر نخبة من المؤرخين والباحثين العرب.

وقد وصل إلى إدارة المؤتمر 125 مقترحًا بحثيًا و42 بحثًا محكمًا، وشارك في المؤتمر 130 باحثًا وطالبًا ومهتمًا بالحقبة العثمانية من دول العالم العربي، 25 منهم من حملة شهادة الدكتوراه. وتحدث فيه 40 متكلمًا في أربع محاضرات عامّة و11 جلسةً نقاشيةً[1].

في مستهل الجلسة الافتتاحية، ألقى الأستاذ صقر أبو فخر كلمةً ترحيبيةً، فقال إنّ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات اختط، منذ تأسيسه، سياسةً تقوم على تنظيم مؤتمرات دورية في شتى حقول المعرفة، ولا سيما التاريخ وعلم الاجتماع وفلسطين وقضايا الأمة العربية؛ كالتحول الديمقراطي، ودول الجوار، وغيرها من الموضوعات الجارية والحيوية. وأضاف قائلًا: "ليست غاية هذه المؤتمرات تجميع بحوث لإصدارها لاحقًا في كتب، بل الغاية الأساسية والأهمّ هي إيجاد حقل مشترك للباحثين العرب يتفاعلون في نطاقه، ويتبادلون الأفكار ويناقشون معًا القضايا الكثيرة التي تعصف بالفكر العربي اليوم وتجلياته المتشعبة". وأكد أبو فخر أنّ المركز يطمح إلى أن تشكّل مؤتمراتُه محورًا للتواصل الفكري والعلمي، "لا أن تتحول تلك المؤتمرات إلى مجرد مناسبة سنوية ينفضُّ بعدها سامرُ الباحثين فلا يلتقون إلا بعد حول كامل. ولعل المجلات التي يصدرها المركز، وهي خمس، مرصودة لتعميق ذلك التواصل وتفعيله على مدار العام"، ليختتم مرحبًا بالمشاركين.

العثمانيون والغرب

ألقى الدكتور خالد زيادة، مدير فرع بيروت في المركز، كلمة الافتتاح وهي بعنوان "**الدولة العثمانية وأوروبا**"، قال فيها إنّ الدولة البيزنطية أُزيلت خلال الفترة 1453 - 1493، بعد سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين التي جعلوها عاصمتهم السلطانية، ما أدّى إلى إنهاء إمبراطورية عاشت أكثر من ألف سنة. وأضاف زيادة: "حدث التطور اللاحق المتعلق بتعديل الخرائط السياسية حول البحر المتوسط مع توجه الجيوش العثمانية صوب سوريا ومصر وإزالة الدولة المملوكية. وحلّت ثنائية أوروبية - عثمانية مع بدايات القرن السادس بعد أن أُزيل التنوع السياسي حول المتوسط. وساهمت السيطرة العثمانية - خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر - على أقاليم تتوزع بين ثلاثة قارات تحيط بأوروبا الغربية، في ولادة ثنائية فريدة في التاريخ وجوار غير مسبوق بين الإسلام والمسيحية. وفي وقتٍ كانت فيه أوروبا تؤسس عصورًا حديثةً في الفلسفة والعلم، وتكتشف قارات جديدةً وطرقًا بحريةً عبر المحيطات وحضارات مجهولةً أو شبه معروفة، كانت الدولة العثمانية تمعن في ترسيخ النظرة التقليدية إلى صراعها مع دول أوروبا.

1 الشكر للزميلين حسن حسن ورامي سلوم، المحررين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إذ حرصَا على متابعة المداخلات والتعقيبات المهمة التي وردت في جلسات هذا المؤتمر وتدوينها.

في عهد السلطان سليمان القانوني، أكملت الدولة العثمانية بناءها الإداري والقانوني والعسكري، بحسب زيادة، وبلغت أوج امتدادها وقوتها، وصاغت قوانينها المستمدة من التراث السلجوقي، وأعدّت تراتبيتها المستمدة من التقاليد البيزنطية. وتابع قائلًا: "في وقتٍ كان فيه العثمانيون يرسخون أسس الدولة السلطانية، كانت أوروبا الغربية الكاثوليكية تشهد تطورات حاسمةً نحو العصور الحديثة، تمثّل التطوّر الأول باكتشاف قارة جديدة في عام سقوط غرناطة، وهو أمرٌ سيفتح مدًى قاريًا أمام أوروبا محاصرة في مساحتها الضيقة. وفي عام 1520، وهو العام الذي صعد فيه سليمان القانوني إلى العرش، كان مارتن لوثر يرفض طلب البابا ليون العاشر بالتراجع عن نقاطه الخمس والتسعين، ما أدى إلى انشقاق داخل الكنيسة الكاثوليكية، وأفضى إلى حروب دينية استمرت ما يزيد على مئة سنة. وعندما كانت أوروبا الغربية مشغولةً بحروبها الدينية، كانت الدولة العثمانية تتقدم حتى حدود فيينا، بل إنّ الصراعات بين الممالك الأوروبية أفضت إلى تحالف فرنسي- عثماني في عام 1538، واستمر هذا التحالف حتى الحملة الفرنسية على مصر في عام 1798. وهو تاريخ يحمل دلالات كثيرةً، من احتلال إقليم بارز من الأقاليم الواقعة تحت حكم العثمانيين، إلى انفتاح العالم العربي على الحداثة".

ورأى زيادة أنّ الخوف من الإسلام الذي تبدد بعد حصار فيينا الثاني لم يؤدِّ إلى عودة الأوروبيين إلى التمسك بالمسيحية، إذ أصبحت الحروب الصليبية جزءًا من الماضي، وقال إنّ الجوار الفريد بين عالمين مغايرين وضع الإسلام في مواجهة مباشرة مع الحداثة، "ما أورثنا صراعًا عقيمًا ندفع أثمانه إلى اليوم. من هنا، فإنّ التعويل في هذا المؤتمر إنّما هو على إعادة النظر في هذه العلاقة وتحليلها وتفكيكها؛ للخروج من المآزق التي تجعلنا في عداء مع العالم، ومن أجل مغادرة التاريخ للوصول إلى الحاضر والانخراط في قضايا المعاصرة والحداثة".

السلطان - الخليفة

ابتدأت أعمال اليوم الأول من يومَي المؤتمر بجلسة عامة ضمت محاضرتين. ألقى الدكتور وجيه كوثراني، مدير الإصدارات في المركز، المحاضرة الأولى، وعنوانها "**إشكالية نسبة الخلافة إلى السلطنة العثمانية: بين التاريخ والأسطورة**"، انطلق فيها من إشكالية البحث في الخلافة الإسلامية بوصفها مؤسسةً دينيةً - سياسيةً تاريخيةً، أي إنّها تمثلت في التاريخ بظواهر وواقعات يمكن أن تدرس بمنهج وضعاني (أي تجريبي ونقدي)، بمعزل عن معيار الشرعية الدينية وشروط هذه الشرعية؛ أي بمعزل عن "طوبى الفقيه" السُني الذي يرى تحقق هذه الشروط في "الخلافة الراشدة"، أو طوبى "الفقيه الشيعي" الذي يرى تحقق شروطها في "الإمامة المعصومة". وقال كوثراني إنّ الخلافة الإسلامية تحولت إلى "مُلك عضوض"، وهذا معطى يقرّه الفقهاء أنفسهم حتى بالنسبة إلى الخلفاء الأمويين والعباسيين الأوائل، ويُسوّغونه بحكم الضرورة والأمر الواقع. ومع نفوذ أمراء الجند وسيطرة البويهيين في القرن العاشر والسلاجقة، ثمّ الزنكيين والأيوبيين والمماليك في المشرق، أضحت الخلافة بلا حول ولا قوّة، بل صورة باهتة فقدت حتى رمزيتها الدينية أو الروحية، ولا سيما بعد كارثة المستعصم على يد هولاكو في عام 1258.

كما تناول كوثراني قصة تنازل آخر خليفة عباسي للسلطان سليم عن حقه في الخلافة، فرأى أنها لا تصمد أمام النقد التاريخي، ذلك أنّ المصادر التاريخية المعاصرة "للحدث المفترض" لا تذكر البتة خبرًا عنه، سواءً كان ذلك تصريحًا أو تلميحًا (مثال ابن إياس الذي أرّخ لتفاصيل حملة سليم وتحركاته وسكناته). بدأت رواية هذا الحدث في أواخر القرن الثامن عشر (بعد معاهدة كيتشوك كاينارجي في عام 1774)، وهو أمرٌ يشير إلى أنّ هذه الرواية وضعت في سياق تاريخي شهد ضعفًا وتقهقرًا لموقع السلطان ودوره وحاجة للتماهي أوروبيًا مع البابوية، في حين أنّ السلاطين الأقوياء، كسليم وسليمان، لم يكونوا في حاجة إلى هذا اللقب الذي لم يكن ليضيف شيئًا إلى

جبروتهم العالمي وقوتهم كـ "سلاطين للعالم" كما كانوا يحبذون أن يوصفوا، وإن وردت الصفة أحيانًا بين أوصافهم عند استخدمها من كتّاب وفقهاء؛ تملقًا وتقربًا كـ "ورثة" لذاكرة الخلفاء.

أسطرة الخلافة

جرى التشديد على لقب الخليفة في القرن التاسع عشر، كما بيّن كوثراني، وعلى نحوٍ أكثر تحديدًا وإلحاحًا في أواخر هذا القرن؛ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، لأغراض سياسية ارتبطت آنذاك بمشروع "الجامعة الإسلامية". قال في هذا السياق: "عندما بادر مصطفى كمال إلى التفريق بين الخلافة والسلطنة في عام 1922، وبناءً على دراسة تاريخية فقهية معمقة عنوانها 'الخلافة وسلطة الأمة'، وهي وثيقة سبقت كتاب علي عبد الرازق، كان يعبّر عن الحقيقة الآتية: السلطنة أي الحكومة، أضحت بيده وبيد المجلس الوطني (ممثل الشعب)، وتخلى الخليفة – السلطان عن دوره باعتباره حاكمًا، بل خان شعبه الذي يقاوم الاحتلال والتقسيم. وكان هذا مقدمةً لإلغاء الخلافة في عام 1924".

بحسب كوثراني، تؤكد دراسة السياق التاريخي للخلافة عبر مراحلها التاريخية وتمثلاتها كأدوار ووظائف حكم، وحلول السلطنات العديدة محلها على امتداد قرون، أنّ "أسطرة" الخلافة أمر جديد بل حديث كليًا في التاريخ العربي والإسلامي عمومًا، وأنّ دراستين كشفتا هذه "الأسطرة" وفكّكتاها في عشرينيات القرن العشرين: **الأولى**، وثيقة تركية هي رسالة التفريق بين الخلافة والسلطنة (عام 1922) وعنوانها "**الخلافة وسلطة الأمة**"، نجحت في كشف الأسطرة، لأنّ شروطًا تاريخيةً تركيةً ساعدت فانبنت ذاكرة تاريخية تركية استعادت التاريخ العثماني، كتاريخٍ سلطنة ودولة وليس كتاريخ خلافة. أمّا **الثانية**، فهي وثيقة عربية متمثّلةً بكتاب علي عبد الرازق **الإسلام وأصول الحكم** (عام 1925)، لكنها لم تنجح، لأنّ شروطًا تاريخيةً عربيةً، أيضًا، ساهمت في عدم نجاحها، فظلّت مسألة الخلافة، في الذاكرة التاريخية العربية، موضوعًا ملتبسًا حتى اليوم.

القومي والإسلامي

ألقى الدكتور نور الدين ثنيو المحاضرة الثانية، وكان عنوانها "**سقوط الخلافة وبداية إشكالية القومي والإسلامي**"، قال فيها إنّ الأثر البالغ الذي تركه سقوط الخلافة الإسلامية في مطلع عشرينيات القرن العشرين لم يقتصر على تركيا وحدها، بل طال ولاياتها العربية وأقاليمها الأوروبية، فضلًا عن مسار العلاقات الدولية الجديدة. قال: "استمدّ حدث سقوط الخلافة قوته من السياق الدولي الذي خلفته الحرب الكبرى (1914-1918) التي شهدت هزيمةً مدويةً للإمبراطورية العثمانية، برمتها. فالإمبراطورية العثمانية بما هي نظام سياسي ينطوي على مركز طوراني وأطراف عربية وبلقانية، لقيت مصير تحلل الإمبراطوريات الأوروبية وتفككها: الجرمانية والنمساوية – المجرية، والروسية والإنكليزية، والفرنسية. ومن ثمّ، فإنّ مصير الدولة العثمانية لقيَ مصير الدول الأوروبية وسَرى عليها التاريخ الحديث نفسه الذي قضى ضرورةَ الانتقال من الحكم الإمبراطوري إلى حكم الدولة القومية".

أضاف ثنيو: "يسمح تاريخ الأفكار والتحليل التاريخي بقراءة التجربة التركية في صلتها بالعالم المتَقدم والمُتَمَدّن، إنْ على صعيد الصراع أو على مستوى الحوار والاحتكاك؛ ومن ثمّ يمنح نوعًا من الشرعية لدراسة سقوط الإمبراطورية العثمانية على أنها سقوط لعائلة آل عثمان وسقوط لنظام الخلافة الإسلامية أيضًا. وبناءً على ذلك، تمكّنت تركيا من تأسيس كيانها الحديث بعد أن تخلصت من الكيان

المِلّي والعائلي العشائري، ومن النظام الديني الثيوقراطي؛ وهو أمرٌ لم يتوافر للعرب الذين تأهبوا - كقومية ومجموعات إثنية ودينية - للتخلص من الوجود العثماني، ليجدوا أنفسهم في دائرة الحماية الاستعمارية".

وبحسب رأيه، عبّر سقوط الخلافة الإسلامية، أو فكّ الارتباط التاريخي بين العرب والأتراك، عن نهاية أنموذج الحكم الديني وصعوبة بناء الجمهورية العربية الحديثة، إذ حاول بعض العائلات العربية ملء شغور منصب الخلافة على خلفية الانتساب إلى آل هاشم وقبيلة قريش وآل البيت وشرف الحماية والرعاية للحرمين الشريفين، إلى جانب محاولة مؤتمرات إسلامية التوصل إلى صيغة إجماع لفكرة الوحدة الإسلامية (مؤتمر الخلافة في القاهرة عام 1926، والمؤتمر الإسلامي في القدس عام 1931، ومؤتمر المسلمين في أوروبا في جنيف عام 1935).

تواريخ محلية – عثمانية

بعد انتهاء المحاضرتين، عقد المؤتمر جلساته في قاعتين. فكانت الجلسة الأولى في القاعة الأولى بعنوان "**التاريخ العثماني والتواريخ المحلية (1)**"، برئاسة الدكتور عبد الرحيم بنحادة، ومشاركة الدكتور ناصر الدين سعيدوني الذي قدّم بحثًا بعنوان "**الجزائر العثمانية في الذاكرة التاريخية: إشكالية السيادة الجزائرية في العهد العثماني**"، رادًّا أهمية إشكالية السيادة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي إلى الدور الذي أدّته في تشكّل الإحساس الجزائري المعادي للسياسة الاستعمارية، وتبلور الوعي الوطني عند النخب والحركة الوطنية. مضيفًا إلى ذلك قوله: "دار النقاش بين من يرى أنّ الجزائر كانت تابعةً للدولة العثمانية؛ تحكمها أقلية تركية، ومن يرى أنّ الجزائر كانت دولةً مستقلةً لا تتعدى روابطها بالدولة العثمانية البعد الأدبي والمصلحة المشتركة والرابط الروحي، ومن يسلم باستقلالية الجزائر من دون إنكار مظاهر الارتباط بالباب العالي". ورأى أنّ الجزائر اكتسبت أهميةً خاصةً في البناء السياسي والجغرافي العثماني، بسبب بُعدها عن مركز الدولة ووقوعها في خط المواجهة الأول، وقال: "كان التحاق الجزائر بالدولة العثمانية فعلًا تأسيسيًا بإرادة النخب المحلية وفي إطار رابطة الجهاد الدينية، لينشأ نظام حكم رسّم الحدود القُطرية للجزائر حتى قبل الاستعمار الفرنسي".

وقدّم الدكتور لطفي بن ميلاد ورقةً بعنوان "**الغرب الإسلامي وموقفه إزاء صعود السلطنة العثمانية وحضورها في المتوسط 856هـ - 942هـ/ 1453م - 1535م: قراءة جديدة في جذور الاتصال ومواقف السلطة والنخبة**"، فقال إنه ينبغي عدم العودة بالعلاقات بين العثمانيين والمغاربة إلى مرحلة متأخرة تصبّ في جانب عدائي، بل يعود الأمر إلى السيطرة النهائية العثمانية على آسيا الصغرى وتراقيا وفتح القسطنطينية؛ إذ سارعت السلطنة الحفصية إلى إرسال وفود ربما تضمنت تهنئةً من الانتصارات على القسطنطينية العظمى، "ولم تسعفنا حروب البندقية - العثمانية في تتبع مسار العلاقات الحفصية العثمانية التي تواصلت مع المماليك الجراكسة، والدليل التوافق المملوكي - العثماني على توسيط الحفصيين لحلّ الصراع الحدودي بينهما. وأضاف قائلًا: "من اللافت للنظر استمرار حكم الأمير أبي عبد الله الحفصي في تونس 30 عامًا من دون اتصاله بالسلطنة العثمانية؛ فالسلطنة الحفصية كانت المتضرر الأساسي من الحروب العثمانية – البندقية".

أما الدكتور عبد الحي الخيلي فقدّم بحثًا عنوانه "**أزمة المركز العثماني وإرهاصات تأسيس الدول المستقلة في البلدان المغاربية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر**". وبحسبه، اتضحت معالم أزمة السلطة المركزية في بداية تراجع العلاقة بين الباب العالي والولايات المغاربية، في الفترة الممتدّة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. فتلك العلاقة كانت "موجودة الاسم معدومة الجسم"، أي إنّها متعلّقة ببداية الاتجاه نحو الاستقلال عن السلطة العثمانية. وأضاف الخيلي أنّ الأرشيفين التونسي والمغربي يزخران بوثائق تؤرخ للعلاقات المتميزة بين البلدين؛ في عهد المولى سليمان والمولى عبد الرحمان بن هشام (في المغرب)، وحمودة باشا وحسين باي الثاني

(في تونس)، وأنّ العلاقات المغاربية البينية وارتباطها بالسياسة العثمانية المركزية إبّان فترة الأزمة تطرح مجموعةً من القضايا الشائكة المتعلقة بالولاء والسيادة، والتبعية والاستقلال، والصراع والتعاون. وبإقرار عهد الأمان في عام 1857، وإعلان أول دستور في العالم الإسلامي في عام 1861، نجحت تونس في تشكيل الدولة الوطنية الحديثة، غير أنّ التدخل الفرنسي كسر هذه التجربة الدستورية الفتيّة.

وتكلّم الدكتور محمد المريمي على "**البلاد التونسية والمرحلة الانتقالية خلال الفترة 1574-1637**"، فقال إنّ بعض الدارسين اختزل المرحلة الانتقالية في تونس في الصراع بين الأتراك والإسبان في منطقة الشمال الأفريقي، وهو صراع أخذ صبغةً دينيةً طاغيةً، ومنهم من قال إنها مرحلةُ عثمنةٍ للشمال الأفريقي، في حين قال آخرون إنها مرحلة إزالة العثمنة عن المنطقة. وبحسب رأيه، كانت أفعال الأشراف كلّها مردودةً إلى مرجعية سياسية، هي المرجعية الحفصية. فالفكر الانتقالي يحتاج إلى فكر مرجعي. وأضاف قائلًا: "شهدت المرحلة الانتقالية وفادة الأندلسيين إلى تونس، وصاروا يُعَدّون من أهل البلاد؛ إذ إنّهم اندمجوا في المجتمع، ومثّلوا سندًا سياسيًا للأعيان. وكان الانتقال السياسي يحمل توجهًا معينًا، فلا يمكن الحديث عن دولة في تونس بل عن سلطة وولاية".

تفصيلات إصلاحية

عُقدت الجلسة الأولى في القاعة الثانية بعنوان "**الإصلاح والتنظيمات**"، برئاسة الدكتور أنطوان سيف، وكان أول المتكلمين فيها الدكتور مهند مبيضين متحدثًا عن "**الإصلاح العثماني للبلاد العربية في أدب اللوائح: لائحة عبد الرحمن بن إلياس المدني أنموذجًا**"، فقال إنّ الإصلاحات العثمانية لم تبدأ بخط شريف گلخانه في عام 1839، بل سبقها جهد مصلحين ورجال دولة حاولوا أن يأتوا بأفكار تُعيد للسلطنة العثمانية تماسكها وأَلَقها المفقود، منذ توقيعها معاهدة كارلوفيتس في عام 1699، وهي معاهدة تخلّت فيها عن أجزاء من أراضيها. بحسب رأيه، شكّل أدب الرسائل واللوائح جزءًا من التفكير في شؤون الدولة، بدأ مع جهد حسن بن عبد الله الكافي الآقحصاري في رسالته **أصول الحكم في نظام العالم** التي عُدّت جهدًا مبكرًا في سبيل إصلاح الحكم وضبط إدارة الدولة. ومهد هذا الأدب لصدور خط شريف گلخانه ثمّ خط همايون، ثمّ خط التنظيمات الجديدة في عهد السلطان عبد العزيز الثاني، وتضمن حاجة الدولة إلى الإصلاح. أضاف مبيضين: "لم يوقف إصدار الخطوط الإصلاحية أدب اللوائح الإصلاحية والرسائل. ومن الجهد العربي في هذا المجال، لائحة عبد الرحمن المدني 'إصلاح أحوال جزيرة العرب' التي جاءت لتشخيص أحوال البلاد التي زارها مبعوثًا من الدولة العثمانية إلى إمام اليمن، ومرّ بالعراق ونجد والحجاز وساحل بحر عُمان، فدوّن ما رأى أنه سبيلٌ لجمع قلوب الناس حول عرش السلطنة، وقدّمها إلى الصدر الأعظم".

تحدث الدكتور يحيى بولحية متناولًا "**أصداء التنظيمات العثمانية وتجربة محمد علي في المغرب الأقصى في فترة ما قبل الحماية الفرنسية 1912م**"، فقال إنّ المشرق العربي بتجاربه النهضوية مثّل ملاذًا معنويًا، ضمن مختلف الرؤى الإصلاحية المحلية التي أنتجتها الدولة وقراراتها التحديثية من ثنايا كتابات الأنتلجنسيا في الميادين السياسية والاجتماعية والدينية والفكرية. وأضاف أنّ البعثات العلمية إلى أوروبا أبرز ركن تنموي راهنت عليه تجربة محمد علي في الرد على الهجمة الغربية، لكنّ البعثات التعليمية نحو مصر لم تحقق الأهداف المنشودة. أمّا المخزن الذي أدرك أخطاءه السابقة، فقرر الاتجاه بطلبته نحو الدول الغربية كبريطانيا وفرسا وألمانيا. ولم يتأسس الانفتاح على المشرق في تكوين الكفاءات على نظرة واعية ومتفحصة بقدر ما كان ردة فعل على ضغوط أجنبية جعلت النخب السياسية والفكرية تفضل وجهة المماثل الثقافي. وبرأي بولحية، تمثل سياقُ الانفتاح المغربي على التجارب الصحافية والدستورية المشرقية من خلال الضغوط الكبيرة التي تعرض لها المخزنُ في أثناء تعامله مع الصحافة الغربية التي كانت مستقرةً بمدينة طنجة.

وختمت الدكتورة نجلاء مكاوي هذه الجلسة بتقديمها بحثًا عنوانه "**التوظيف السياسي للدين والقانون في مشروع محمد علي**"، رأت فيه أنّ محمد علي باشا صاحب تجربة تحديثية، يعُدّها بعضهم مؤسِسةً في تاريخ مصر، وفريدةً في تاريخ الدولة العثمانية. ونقف على حداثة هذه التجربة من خلال دراسة دور الدين والقانون في مشروع محمد علي، ووظيفة القانون، وكيفية استخدام الدين، وطبيعة المشروع وأهداف وتصورات صاحبه، وسياقه التاريخي؛ سواء كان مشروعًا إصلاحيًا عثمانيًا إمبراطوري الهدف أضحى تحديثًا "تغريبيًا" على حساب الشريعة الإسلامية، أو مشروعًا خاصًا بحكم مصر، جاء طابعه مزدوجًا "إسلاميًا - حداثيًا". وأكدت مكاوي ضرورة الحفاظ على الطابع الإسلامي للحكم كأحد مقتضيات وصول محمد علي إلى السلطة، ثمّ استقراره فيها، قائلةً إنه لم يغادر حالة العنف والعشوائية التي ميزت سلطة الحكام والولاة العقابية بمقتضى الشريعة، فكانت أشكال العقاب قروسطيةً قاصرةً على صيغ مفرطة في العنف والإذلال والانتقام.

إشكالية التجاور والحدود

عُقدت الجلسة الثانية في القاعة الأولى، وكانت بعنوان "**التاريخ العثماني والتواريخ المحلية (2)**"، ترأّسها الدكتور عبد الحميد هنية، وقدّم فيها الدكتور أنيس القيسي ورقته البحثية "**العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والمغرب السعدي: دراسة في إشكالية 'التجاور – التبعية – الاستقلال'**"، فكان أول المتكلمين، وقال: "لم يكن للدولة العثمانيّة نيّة لضمّ المغرب، بل سعت لتحقيق أحد أمرين: إخضاع المغرب السعدي لسلطتها طوعًا، أو إقامة تحالف يضمن ولاء المغرب لسلطتها". كان الصدام العثماني - السعدي أحد إفرازات "التجاور" الذي مثّل تحديًا بين هاتين القوّتين الإسلاميتين. وبحسبه، لم تفكر الدولة العثمانية في إخضاع المغرب بالقوّة، بل أرادت أن يخضع لها طوعًا، أو أن تحصل على ولاء سلاطين المغرب، أو أن تحيدهم في صراعها مع أعدائها. وأسفر رفضُ الدولة السعديّة المستمرُّ والعنيفُ لمحاولاتِ إخضاعها أو احتوائها عن نجاحها في انتزاعِ اعترافِ الدولةِ العثمانيّةِ باستقلالها وعدم تبعيتها للباب العالي. وتحدث القيسي عن حالات اتّفاق مرحليّ بين العثمانيين والمغرب لقبول التبعيّةِ للسُّلطانِ بفعلِ مصالح سياسيّة فرضتها ظروفُ الصراعِ الأُسريِّ على السلطةِ، لا نتيجةَ قناعة سياسيّة أو قدرةٍ للعثمانيين على فرضِ سيطرتهم على المغرب. كما تناول التسوية السياسية والدبلوماسيّة الواضحة باعتبارها الحلقة المفقودة في مسار العلاقات بين الدولة العثمانيّة والمغرب السعدي؛ إذ شكل الصراع والتآمر والتنافس عوامل منعت توصّلهما إلى علاقات سلميّة طبيعية.

تناول الدكتور نهار محمد نوري في بحثه "**النزعات العراقوية ومدلولاتها في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين: دحض فرضية الدولة المصطنعة**" تمظهر البزوغ الهويّاتي الجنيني الذي رافق حقبة الإدارة العثمانية لولايات العراق تأريخيًا، والذي تنوعت تجلياته ضمن إطار نزعات عراقوية راسخة، انبثقت مع ما كرَّسته الإدارة العثمانية من توظيفات في فترات متعددة من حكم الولايات العراقية. قال: "من أبرز ملامح هذا البزوغ الهوياتي الإقرار بوحدة الإدارة المركزية للولايات العراقية الثلاث تحت قيادة ولاية بغداد، بالتزامن مع الاندماج السوسيو اقتصادي بين الولايات الثلاث". وبحسبه، حصلت محاولات جديَّة لتقديم اسم "العراق" في خرائط هذه الولايات، لتعكس تجاوزًا لأطر التوصيفات المناطقية، تجلى مع استخدام مصطلح "الخطة العراقية" في التقارير والوثائق العثمانية. عجّل هذا الأمر في تبني بريطانيا اسم "المملكة العراقية" وحدودها الجديدة باستلهام الإرث العثماني الكثيف المتعلق بالجغرافيا العراقية. أضاف قائلًا: "نرى في منشورات غير رسمية استخدام 'ملجأ الولاية البغدادية ومصلح الخطة العراقية' على غرار ما كان متداولًا رسميًا كألقاب جامعة؛ مثل وزير العراق، ووالي العراق، ومفتش العراق. وربما استطاعت بريطانيا إنشاء نظام ملكي في العراق، لكنها لم تستطع رسم حدوده وتجاوز سياق الإرث التاريخي - الجغرافي وأسبقياته العثمانية".

في دراسته "**الدولة الوطنية العراقية 1921: جذور التأسيس العثماني**"، رأى الدكتور جميل موسى النجار أنّ مملكة العراق الممتدة على جغرافيا الولايات العثمانية، بغداد والموصل والبصرة، استمدت اسمها من اسم الإقليم الجغرافي الذي يضم ولايتَي بغداد والبصرة، وهو إقليم العراق، أو السواد، أو عراق العرب. وكانت جغرافية ولاية الموصل العثمانية تتشكّل، حينما خضعت للحكم العثماني، من جزء من إقليم الجزيرة الجغرافي، وجزء أصغر منه من إقليم الجبال، أو عراق العجم. وبحسب رأيه، يشير توحيد العثمانيين لتلك الولايات إلى إدراكهم لأهمية ممتلكاتهم في هذه الأقاليم الجغرافية، وضرورة جمعها في منطقة حاجزة مع إيران. أضاف النجار أنّ تشكيل البريطانيين الدولة الوطنية العراقية، بوصفه إفرازًا لاتفاقية سايكس – بيكو، لم يأتِ عملًا اصطنع حدودًا سياديةً وطنيةً وهميةً، بل أتى مخاضًا لولادة الدولة التي أبصرت النور في عام 1921.

تغلغل غربي في مسألة شرقية

ترأّس الدكتور عصام خليفة الجلسة الثانية في القاعة الثانية، وهي بعنوان "**التغلغل الغربي ومسالكه**"، وشارك فيها الدكتور محمد مرقطن بورقة بحثية عنوانها "**جواسيس في الأرض المقدسة: الرحالة الغربيون والاكتشافات الأثرية في فلسطين والتمهيد للمشروع الصهيوني 1800-1914**". في هذه الورقة، قال إنّ فلسطين صارت، منذ بداية القرن التاسع عشر، قِبلةَ رحلاتٍ استكشافية أوروبية وأميركية كان هدفها دينيًا، وتركّز في بيئة الأرض المقدسة وجغرافيتها، وتاريخ العبرانيين، ونشأة المسيحية. وذكر أنّ العلاقة الروحية بين أوروبا وفلسطين لم تنقطع بعد الحروب الصليبية، إذ استمر توافد الحجّاج على فلسطين، ووصلت البعثات التبشيرية والرحالة وعلماء الكتاب المقدس الذين كانوا يتباكون على ضياع الأرض المقدسة. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، بدأ النشاط الأوروبي في فلسطين يتخذ طابعًا مؤسساتيًا. وبحسب مرقطن، فإنّ كُتب الرحالة الغربيين وتقارير الاكتشافات الأثرية في المشرق العربي، ولا سيما فلسطين، من أهمّ ما يقرؤه الغرب، وقال إنّ المادة التاريخية في كتب الرحالة تشكّل مصدرًا مهمًا لدراسة تاريخ فلسطين في القرن التاسع عشر.

تناول الدكتور ليث مجيد حسين "**خط سكة حديد برلين - بغداد: المطامع الاقتصادية والعلمية لألمانيا القيصرية في العراق**" فقال إنّ مدّ خط سكة حديد برلين – بغداد كان من أعقد التحديات التي واجهت الاستعمار الأوروبي في تصدّيه لسياسة "الاندفاع نحو الشرق" الألمانية، والمحافظة على امتيازات فرنسا وبريطانيا في الدولة العثمانية. وشكّل تقرّب ألمانيا من الإمبراطورية العثمانية تهديدًا لمصالح بريطانيا وفرنسا، ولا سيما بالنسبة إلى الطرق التجارية والمواقع الإستراتيجية التي كان الأوروبيون يتحكمون فيها؛ كالبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج العربي، والمحيط الهندي. وأضاف حسين أنّ الألمان تمكّنوا عن طريق شركة سكة حديد برلين – بغداد المملوكة من البنك الألماني من الحصول على حقّ إنتاج النفط في شريط عرضه أربعون كيلومترًا، على امتداد الخط الحديدي الذي تقوم بإنشائه، وأنّه تمّ اقتسام قيمة الإنتاج مناصفةً بين الحكومة الألمانية والشركة. وأتاح مشروع مدّ سكة الحديد برلين - بغداد فرصةً لكثير من علماء الآثار للكشف عن بعض المواقع الأثرية المنتشرة على طول الخط التي لا يُعرف عنها إلا القليل. وأضاف حسين قائلًا: "كان طموح الألمان هو الوصول إلى مياه الخليج العربي، فكانت فكرة مدّ سكة حديد برلين – بغداد الحل الأمثل؛ لتكون ألمانيا صاحبة الريادة في الشرق الأوسط، ولتحجيم الهيمنة البريطانية". وكان مشروع خط برلين - بغداد – البصرة عاملًا غير مباشر لاندلاع الحرب العالمية الأولى؛ إذ زرع الشك بين أطراف الاستعمار الأوروبي الجديد المشتركة في هذه الحرب".

ختم الدكتور أمجد الزعبي الجلسة ببحثه "**التغلغل الألماني في الدولة العثمانية من خلال الاستشراق: دراسة في الوظائف والأدوار في الربع الأخير من القرن التاسع عشر**" الذي بين فيه أنّ علاقة التغلغل الاستعماري بالاستشراق جدلية، استندت إلى الدور الرسولي المتعالي للأمة الألمانية وحقها الطبيعي في بناء الدولة القومية وقيادة العالم. أضاف قائلًا: "تداخل مفهوم التغلغل الذي أعني فيه

إستراتيجيًا الدولة الألمانية الاستعمارية المنهجة والبطيئة لاختراق الدولة العثمانية اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا مع مفهوم الاستشراق التقليدي. وخضع الغرب لوهم الدور الرسولي المتفوق للحضارة الغربية على حساب الشرق النائم، واعتقد الألمان أنهم ورثة الحضارة الهيلينية القادرة على الانبعاث من خلال الأمة الألمانية الفتية". وسعى دعاة الحق الألماني إلى بناء إمبراطورية استعمارية من أجل البحث في ما يسمى "الماضوية"؛ أي إنّهم لم يحاولوا إحياء الماضي بالعودة إلى الهيلينية الإغريقية، بل بالعودة إلى الحملات الصليبية. وبحسب الزعبي، تناول الأدب الاستعماري الألماني منذ القرن الثامن عشر فكرة الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية بصورة الفارس في مقابل الفتاة الغارقة في سباتها وعذريتها. وهذا الأمر كان مسؤولًا عن التطلعات الاستعمارية الألمانية. ودفع بطء الصحوة العثمانية المؤرخين المعاصرين إلى إطلاق مصطلح "المسألة الشرقية" الذي دخل مكونًا أساسيًا في الأمن القومي الألماني.

عثمنة... فتغريب

عُقدت ثالث جلسات اليوم الأول في قاعة واحدة، وضمت محورين: "**جدل العلاقة بين الاستقلال والتغريب والعثمنة**"، و"**التاريخ العثماني والتواريخ المحلية (3)**"، برئاسة الدكتورة نجلاء مكاوي ومشاركة الدكتورة فدوى عبد الرحمن علي طه التي تناولت "**السياسة البريطانية في السودان في الفترة 1914-1821: أساليب محاصرة وتصفية الحضور العثماني والنفوذ المصري بالسودان**"، فقالت إنّ الدولة العثمانية لم تبسط نفوذًا فعليًا على السودان، واكتفت بسيادة اسمية عليه، وأخفقت في إقامة حكم راسخ فيه. ووجدت بريطانيا الطريق ممهدًا أمامها لفرض سيطرتها على السودان؛ إذ كانت الإمبراطورية الأقوى بدبلوماسية حاذقة. وأضافت قائلةً: "لم تشمل بنود اتفاقية سايكس - بيكو السودان، فوضعه حسم سلفًا بتوقيع اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر، التي جعلت بريطانيا الشريك الأكبر في إدارة السودان". وطالبت مصر بسيادتها على السودان في مفاوضاتها مع بريطانيا، ورفعت شكوى إلى مجلس الأمن، لكن ثورة 1952 اعترفت بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره.

قدّم الدكتور قيصر موسى الزين بحثه "**التحولات بين التعريب الثقافي والتتريك العثماني في سياق سياسي متغير في أطراف العالم العربي: حالة السودان 1885-1504م**"، وقال إنّ التأثيرات التركية الثقافية والاجتماعية نتجت من الاحتكاك السياسي - العسكري قبل غزو أسرة محمد علي باشا للسودان في عام 1821، في حين ارتبطت في الفترة الثانية بالحكم التركي المباشر، فكانت التأثيرات التركية أوسع وأعمق. في فترة الحكم التركي – المصري، بدأ تحديث السودان من خلال منظور التنظيم الاقتصادي والإداري، ودخول التقنية الحديثة بمنظور القرن التاسع عشر. تزامن ذلك مع مظاهر التأثير الغربي الأوروبي في المفاهيم، وفي السلوك الاجتماعي. وبحسب الزين، كان التتريك الثقافي محدودًا في السودان، فـ "وجود الأتراك كان سطحيًا محكومًا بالرغبة في استغلال السودان اقتصاديًا وتجنب الاحتكاك بالسكان، استعلاءً أو تخوفًا. وحدّت الأسلمة والتعريب في السودان من آثار التتريك، كما حدّ قيام دولة سنار القوية في وسط السودان من التمدد العسكري التركي من الشرق الساحلي، أو من الشمال".

ثم تحدثت الدكتورة أمل غزال مقدمةً بحثها "**شمال أفريقيا من حرب طرابلس إلى الحرب العالمية الأولى: بين الاستقلال والاتحاد العثماني، وادي ميزاب مثالًا**"، فرأت ضرورة إيجاد سردية واحدة تربط بين الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب، في عام 1911، ومجريات الحرب العالمية الأولى في شمال أفريقيا. نجم عن الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب إنشاء شبكات مقاومة بين طرابلس وتونس والجزائر، وبين الساحل والصحراء، مرتبطة بالإدارة العثمانية مباشرةً. وبحسب رأيها، وثّق الاحتلال الإيطالي التفاف الناشطين السياسيين المغاربة حول الاتحاد العثماني بوصفه "عصًا نجاةٍ"، "إذ خافوا أن يُنهي احتلال طرابلس الوجود العثماني في الشمال الأفريقي ويقضي عليهم في مساندة عثمانية لاستعادة السيادة من الاحتلال الأوروبي. وتبلورت فكرة وحدة المغرب تحت مظلة الاتحاد العثماني

حركةً سياسيةً مناهضةً للاستعمار. ويبرز سعي الميزابيين إلى الاستقلال عن الجزائر - ضمن الوحدتين العثمانية والمغاربية - وجود بدائل للسرديات النمطية السائدة عن الحرب العالمية الأولى".

أنهى الأستاذ ناصر السعدي هذه الجلسة ببحثه "**نشأة الدولة في عُمان عام 1034هـ/ 1624م: دراسة في التحولات السياسية والاجتماعية في العهد العثماني**"، قال فيه إنّ عُمان كانت أول دولة في المشرق العربي تواجه الموجة الاستعمارية الأولى المتمثلة في البرتغاليين الذين سيطروا على السواحل العمانية نحو مئة عام. ووجد السعدي أنّ العامل الثقافي (المذهب الإباضي) والسياسي أثّر في مواقف أهل عُمان تجاه المواجهات البرتغالية العثمانية، على الرغم من أنّ السواحل العمانية كانت مسرحًا للمواجهات البرتغالية والعثمانية. ولم تنجح محاولات العلماء في إعادة "أمر عمان إلى علمائها"، فكانت النتيجة خروج هؤلاء العلماء من المشهد، واحتلال القبيلة الفعل السياسي، فظهرت إمارات قبَلية متناثرة مرتبطة بالسلطة برابط غير ثابت هو الولاء والحلف". ختم قائلًا إنّ هذا المشهد القبلي بقيَ مسيطرًا على الحياة السياسية في عُمان حتى قيام سلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة بعد عام 1970، على الرقعة الجغرافية التي عُرفت سابقًا بعُمان.

تاريخهم وتحولاتنا

استُهل اليوم الثاني لمؤتمر "العرب: من مرج دابق إلى سايكس – بيكو (1516-1916): تحولات بُنى السلطة والمجتمع، من الكيانات والإمارات السلطانية إلى الكيانات الوطنية"، في بيروت، بجلسة برئاسة الدكتورة فهمية شرف الدين، ألقى فيها الدكتور سيار الجميل محاضرةً أولى عنوانها "**كيف نقرأ تاريخ العرب الحديث 1516-1916؟ إعادة الرؤية في أبعاد التكوين**"، قال فيها إنّ قصة تاريخ العرب الحديث معقدة ومتشابكة، "وهي في حاجة إلى أجيال مقبلة من المؤرخين العرب والأجانب من أجل إغنائها بالتحليلات والمقارنات وتحقيق المعلومات المختفية للاستفادة منها، ومن تجاربها المهمة". فالعرب – بحسبه - كانوا من أكبر تكوينات العثمانيين التي تفككت في إثر مؤتمر فرساي في عام 1919. وكان لا بدّ من معالجة التسمية، ومعرفة سبب تسمية هذا التكوين "تاريخ العرب الحديث"، والانتقال بعد ذلك لتأكيد حقيقة مفادها أنّ "هذا هو تاريخنا لا تاريخ غيرنا، والرد على من يدعي أنه تاريخ العثمانيين؛ إنه تاريخ العرب الذين احتفظوا بشخصيتهم الاجتماعية والحضرية والثقافية عندما خضعوا للعثمانيين". ولم يكن العرب مسؤولين عما جرى على أرضهم وبحارهم على امتداد 400 عام، "فالعثمانيون هم المسؤولون الحقيقيون عن تاريخنا من خلال التعايش مع الملل الأخرى في ظل السلطنة". كما أنّ تأثيرات العثمانيين في القرن الثامن عشر لم تتبلور من خلال التبعية للمركزية العثمانية، بل من خلال أنماط حكومات محلية أوجدوها في البيئات العربية، متمثلة بأُسر سلالية محلية؛ كآل العظم في دمشق، وآل الجليلي في الموصل، أو بحكم باشوات مماليك في بغداد وبكوات مماليك في مصر، أو من خلال الإثنيات، كالمعنيين والشهابيين في لبنان، أو أوليغارشيات عسكرية، كظاهر العمر في فلسطين، أو حكم بايات تونس أو دايات الجزائر، أو القرمانليين في طرابلس الغرب. أضاف الجميل أنّ العرب كانت لهم مدنهم الحضرية التي تميزت بالدينامية والحيوية التي تعايشت فيها القوى الاجتماعية الفاعلة المختلفة، متناولًا مرتكزات الدولة العثمانية: "العثمنة أولًا التي تمثلت بالسلالة العثمانية في المكانة الأولى، ثمّ الملّة العثمانية، ثمّ كانت دولة سلطنة لا دولة خلافة، وطبيعة السلطنة، ثمّ تمذهبها بالمذهب الحنفي، ثمّ تطور الوقفيات فيها كتعاقد الدولة وتكافل المجتمع، ثمّ تحليل التنوع السوسيولوجي والثقافي".

ثم ألقى الدكتور محمد جمال باروت، مدير البحوث في المركز، محاضرةً ثانيةً عنوانها "**من اتفاقات سايكس - بيكو إلى معاهدة لوزان: عقد التحولات الكبرى وآثاره البنيوية في نشوء الدولة في المشرق العربي**"، فوصف المرحلة الفاصلة بين توقيع اتفاقات سايكس - بيكو السرية (في عام 1916) بشأن اقتسام المشرق العربي قبل انهيار الدولة العثمانية، مرورًا بتوقيع معاهدة سيفر (في عام 1920)، حتى توقيع

معاهدة لوزان (في عام 1923)، بـ "الحاسمة في التحول العالمي من نظام الإمبراطوريات في العالم إلى نظام الدول الذي يستوحي نظام الدول - الأمم الأوروبي". فقد انهارت في هذه المرحلة ثلاث إمبراطوريات متعددة القوميات: العثمانية، والنمساوية – المجرية، والروسية القيصرية. وفي وقت حوّل فيه البلاشفة الإمبراطورية الروسية القيصرية إلى إمبراطورية سوفياتية شيوعية، فإنّ الإمبراطوريتَين النمساوية – المجرية، والعثمانية، تفككتا إلى نظام الدول الذي يستوحي في شكله الأساسي القومي للدولة أو شكل الدولة - الأمّة الأوروبي التي شكّلت الوحدة الأساسية للنظام الدولي الذي أرسته معاهدة وستفاليا (عام 1648) في نهاية حرب الثلاثين عامًا (1648-1618).

بالنسبة إلى باروت، وسم انهيار هذه الإمبراطوريات الكبرى نهاية العصر الوسيط النهائية وميلاد عصر الدولة - الأمة، "حيث كان كل منها مركزًا لكرسي رسالي إمبراطوري ديني كوني: إمبراطورية آل هابسبورغ وريثة السيادة الكونية للكنيسة الرسولية الكاثوليكية التي شكّلت معالم أوروبا العصر الوسيط، وإمبراطورية آل رومانوف في روسيا وآل عثمان وريثَتي الإمبراطورية اليونانية - الرومانية الشرقية القديمة، من زاوية انتماء روسيا القيصرية إلى كنيسة القسطنطينية البيزنطية، إضافةً إلى وراثة الإمبراطورية العثمانية مركز العالم الإسلامي، فتكريس السلطان/ الخليفة في مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني خليفةً للمسلمين في العالم يضاهي منصب البابا بالنسبة إلى الكاثوليك". وكان من ثمار المواجهة بين الإمبراطورية والدولة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة في الغرب معاهدة وستفاليا، وانبثاق أنموذج الدولة الحديثة ذات السيادة، ونشوء أساس نظام دولي جديد تُشكّل الدولة - الأمّة وحدةً أساسيةً له، ستجد تتمتها النهائية في تعميم الصراع بين الدول القومية الأوروبية والإمبراطوريات كلّها. ويصب باروت اهتمامه على معاهدة سيفر التي تحدتها حركة مصطفى كمال، وأرغمت الحلفاء على إحلال معاهدة لوزان محلها التي أُنشأت نتيجةً لها جمهورية قومية تركية وفق نمط الدولة - الأمة.

محليّ أو قبليّ أو عثمانيّ...

عُقدت أولى جلسات اليوم الثاني وعنوانها "**السلطنة العثمانية ومسائل من المجتمع الأهلي العربي**"، برئاسة الدكتور أحمد مفلح، مدير قسم التحرير في المركز، ومشاركة الدكتور فاضل بيات الذي قدّم رؤيته التاريخية "**الزعامات المحلية العربية وتعامل الدولة العثمانية معها: رؤية جديدة في ضوء الوثائق العثمانية**"، فقال إنّه بسبب تجاهل هذه الوثائق والمصادر العثمانية، "غدا تاريخ الزعامات المحلية في البلاد العربية وعلاقة الدولة العثمانية بها مجهولًا، أو شابته الأخطاء والمغالطات والتناقضات، وقد كانت توجد زعامات تحظى باستقلال ذاتي أُزيل بعضها من الوجود، وبقي بعضها الآخر يصارع من أجل البقاء بخضوعه للدولة حين تقوى، أو بتمرده عليها حين تضعف، وثمة زعامات اتخذت طابعًا دينيًا - سياسيًا اضطرت الدولة العثمانية إلى مجاراتها لمكانتها بين الطوائف الدينية، كما أنّ هناك زعامات عشائريةً بدويةً، لم يستقر لها مقام، واعتادت الترحال من مكان إلى آخر، وأخرى أُجبرت على الاستيطان في مناطق معينة حددتها لها الدولة".

بحسب بيات، لم تكتفِ الدولة العثمانية بتعيين أحد الزعماء في إدارة شؤون الزعامة المحلية، بل أعطته دورًا في نظامها الإداري أو الاقتصادي وفق أسس وشروط خاصة، وأجبرت الدولة العثمانية بعض العشائر البدوية الرحّل على التوطّن وربطتها بالأرض، بزراعتها والاستفادة من خيراتها، لكبح جماحها ولاستيفاء رسم العُشر ممّا تنتجه.

قدّمت الدكتورة فاطمة الزهراء قشي بحثها "**السلطة العثمانية والزعامات القبلية والحضرية في إيالة الجزائر (القرن السادس عشر - القرن التاسع عشر)**"، فقالت: "لم يطالب أهل الجزائر بالانفصال عن السلطنة العثمانية، لكنهم عبّروا مرارًا عن رفضهم لأسلوب الحكام في التعامل معهم، واستنجد أمراء المدن الساحلية بالإخوة بربروسة للذود عن الإسلام في مواجهة الإسبان، إلا أنّ الزعماء المحليين رفضوا التنازل عن نفوذهم وسلطانهم للوافدين الجدد، فكانت المواجهة عنيفة؛ إذ وصلت إلى حدّ التصفية الجسدية".

وأضافت قائلةً: "تقرّب العثمانيون من الأولياء الصالحين بحثًا عن تزكية مشروعهم الجهادي وحرصًا على استتباب الأمن، فمنحوهم الإعفاءات الجبائية وطالبوهم بالمساندة العلنية لتهدئة الثائرين على الدولة العثمانية"، مؤكدةً أنّ العثمانيين لم يتمكنوا من تأسيس دولة حديثة في الجزائر تستوعب الزعامات القبلية والدينية المحلية بصهرها في مشروع قُطري وحدوي.

ثمّ قدّم الدكتور جوزيف أبو نهرا ورقته، وكانت بعنوان "**مسيحيّو المشرق من مرج دابق إلى سايكس - بيكو: بين نظام الملل وحماية السلطان ونظام الامتيازات والحماية الأوروبية**"، ورأى أنّ مرج دابق نقطة تحول بالنسبة إلى مسيحيي المشرق الذين عاشوا قرونًا في ظلّ نظام الملل، منذ فتح القسطنطينية. فقبْل مرج دابق، اعترف السلطان محمد الفاتح لأهل الذمّة بثلاث ملل (الروم والأرمن واليهود). وبعد مرج دابق، ارتفع عدد الملل المسيحية إلى 16 ملّةً في القرن التاسع عشر، بعد إنشاء كنائس جديدة معلنة اتّحادها مع روما، وقد حصلت على فرمانات اعتراف. وأضاف قائلًا: "واجه مسيحيّو المشرق تحدّيات سياسيةً نتيجة حماية الأقليات الدينية في الشرق: روسيا حامية الأرثوذكس، وفرنسا حامية الكاثوليك والموارنة، وإنكلترا حامية البروتستانت والدروز. ولم تنتج المضايقات التي تعرّض لها المسيحيون من مواجهة مع السلطة الحاكمة أو من نزاعات طائفية مع غير المسيحيين فحسب، بل من النزاع بين القسطنطينية وروما أيضًا". وبحسبه، ارتفعت نسبة زيادة عدد المسيحيين في منطقة الهلال الخصيب من 7% في عام 1517، إلى 26.4% في عام 1914.

وختم الجلسة الدكتور علي درويش ببحثه "**الصراع العثماني - الصفوي وتأثيره في الشيعة في البلاد الخاضعة للعثمانيين**"، فقال إنّ العثمانيين والصفويين تجاوروا في بدايات قيام دولتيهما، وانطلقوا من رحم الحركات الصوفية التي نظرت بإجلال إلى آل البيت، واتخذوا من علي بن أبي طالب مثالًا للزهد. وعندما أنشأ الصفويون دولتهم، اتخذوا المذهب الإمامي الإثني عشري مذهبًا رسميًا، في حين أخذ العثمانيون جانب مذاهب أهل السُنة، وقدّموا المذهب الحنفي. واتخذ الصراع السياسي بين العثمانيين والصفويين سمة النزاع المذهبي بين السنة والشيعة، فكان تتمةً للصراع الذي زخر به التاريخ الإسلامي. وناصر الصفويون الأمراء العثمانيين المنافسين للسلطان لإضعاف حكمه. فرد العثمانيون بقتل رعاياهم الشيعة وتشريدهم في فترات الصراع، في حين تراجعت حدة الظلم في فترات المهادنة والصلح.

كلام وثائق

استدعت مسألة الوثائق العثمانية التي تناولها بيات نقاشًا مطولًا بعد انتهاء المتكلمين من تقديم أوراقهم. وقدّم الدكتور عصام خليفة مداخلةً مطولةً في هذا الأمر، قال فيها - متوجهًا إلى بيات - إنّ العالِم يقرأ الوثيقة وينتقدها، فيأخذ منها ما يخدم موضوعيته وصدقيته بعد ما يتبين موضوعيتها وصدقيتها. وأضاف أن الدولة العثمانية - على غرار الدول الأخرى كلّها - فيها السلبي، وفيها الإيجابي، وأنّها كانت تضرب العشائر بعضها ببعض كي تكون لها السيادة عليها، "لكن عندما يأتي الجزار ويدمر مكتبات الجنوب، ويفرض الضرائب على النساء، فإنّ ذلك لم يكن عملًا جيدًا باسم الدولة العثمانية. صحيح أننا لا يمكننا مقارنة الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني بالدولة في أواخر القرن الثامن عشر".

وتابع خليفة مثيرًا مسألة تحريض العثمانيين الموارنة والدروز على الاقتتال في عهد القائمقاميتين، ومعترفًا بوجود عوامل أخرى أذكت هذا الاقتتال؛ كالتدخل الفرنسي – الإنكليزي، وهشاشة الوضع الداخلي.

وتوجه خليفة إلى أبو نهرا قائلًا إنّ المجازر الأرمنية وتجويع لبنان لا يُجملان سياسة الدولة العثمانية كلها، وإنّ المسيحيين تزايدوا في أيام العثمانيين، "لكن لا بدّ من تناول أسباب ذلك الثقافية والاجتماعية والسياسة والاقتصادية. صحيح أنّ الغرب تدخّل، لكن

الغرب أرسل المدارس". وختم خليفة، داعيًا الجامعات العربية والدول العربية إلى تصوير الأرشيف العثماني، وحضّ الباحثين العرب على الاطلاع عليه، مثل الطابو دفتري وغيره، لِما فيه من معلومات موثقة، تسلط الضوء على عدة أمور خاصة بالأراضي العربية التي وقعت تحت الحكم العثماني".

أسئلة ما بعد عثمانية

في الوقت نفسه، عُقدت جلسة أولى أخرى في القاعة الثانية، كان محورها "**مآلات جديدة ما بعد العثمانية**"، ترأّسها الدكتور عصام نصار، وقدّم فيها الدكتور ياسر جزائرلي بحثه "**لورنس وبريمون وإستراتيجية سايكس – بيكو**"، فقال إنّ اتفاقية سايكس - بيكو تمثّل إستراتيجيةً استعماريةً، لا معاهدةً فحسب، بوضعها في سياق السياسات التي اتبعتها الدول الاستعمارية منذ بدء سيطرتها على أجزاء من العالم العربي، وفي سياق الخطاب الاستشراقي الذي طُوّر في القرن التاسع عشر. أضاف قائلًا: "عندما ندرس المجريات التاريخية والسياسية التي أدت إلى سايكس – بيكو، يجب دراسة الخطاب الذي نتج من هذه السياسات وجعلها ممكنةً. فسايكس - بيكو هي امتداد للخطاب الأوروبي، بعد ما اتضح ضعف الإمبراطورية العثمانية إثر حملة نابليون بونابارت على مصر، ودخول جيش محمد علي إلى سوريا". وبالنسبة إلى جزائرلي، نتجت مذكرة لورنس السرية "سياسة مكة" من التغير في موازين القوى مع نهاية القرن التاسع عشر، وعكست الإستراتيجية التي دعا إليها المستشرقون الفرنسيون، بما فيهم بريمون، واتبعتها فرنسا في الجزائر. وفي تقويمه دور هؤلاء المستشرقين، قال جزائرلي إنهم ساعدوا الشريف حسين على محاربة العثمانيين، "وما كان دورهم إقامة دولة عربية كما يدعي لورنس، بل لاستخدامه في تحقيق سيطرة القوتين العظميين على الشرق الأوسط".

ثم قرأ نصار ورقة الدكتور بلال شلش وكانت بعنوان "**بين الواقع والمسوّدة! 'سايكس - بيكو' الاتفاقية، ومآلها فلسطينيًا: 'إعلان بلفور' بعيون نُخب 'فلسطين' (1918-1948)**"، بسبب تغيبه عن المؤتمر. ورد في هذه الورقة أنّه تمّ تجاوز "سايكس- بيكو" بوصفها اتفاقيةً مسودةً للمشروعات الاستعمارية البريطانية في فلسطين لمصلحة مشروع استعماري جديد أساسه "وعد بلفور". فقد حضر إعلان بلفور في كتابات نُخَب فلسطين ومواقفها، بوصفه استمرارًا لحضور "سايكس – بيكو"، وأنموذجًا للغدر والخيانة والظلم والعدوان. وكان هذا الوعد مدخلًا لكتابة احتجاجية مقاومة للسلطات الاستعمارية ومحرضة عليه، واستخدم في التأكيد على مركزية الاستعمار البريطاني أصل البلاء، في ظل السعي لربط قضية فلسطين بالصهيونية وحدها.

أمّا الدكتورة مونية آيت كبورة فقدّمت بحثها "**الهوية واليوتوبيا: المشروع الإسلاموي والمشروع القومي ما بعد سايكس – بيكو**"، فقالت إنّ الفكر القومي والإسلام السياسي صنعا من لحظة سايكس – بيكو لحظة تآمر وغدر، ومرجعيةً لتفسير الهزائم والاختلالات السياسية والاجتماعية. فـ "إعادة قراءة هذه اللحظة التأسيسية قراءةً تاريخيةً وإبيستيمولوجيةً ضرورة لتفسير الراهن السياسي العربي، بعيدًا عن الجدل الأيديولوجي البراغماتي. ويَعُدّ القوميون العرب ما بعد الربيع العربي لحظةً ثانيةً لسايكس - بيكو، ومؤامرةً غربيةً جديدةً لإعادة تفتيت المنطقة العربية من خلال الداعشية التي تعمل على اجتثاث أشلاء القومية العربية. أضافت قائلةً: "إنّ المشروعين القومي والإسلاموي اللذين يجعلان من سايكس- بيكو لحظةً مرجعيةً هما مشروعان يوتوبيان. سعى الأول إلى تأسيس الذات العربية على مبدأ الهوية الإثنية، وسعى الثاني إلى تأسيس الذات العربية على مبدأ الهوية الدينية، والقول إنّ عام 1916 يشكّل بداية الوعي القومي الذي سيتحدى سايكس - بيكو مع الوحدة القومية الناصرية - البعثية وجامعة الدول العربية، يحتاج إلى مراجعة إبيستيمولوجية؛ إذ يتجاهل أنْ لا قوميةَ واحدةً في الرقعة الجغرافية من الحجاز إلى المغرب". ورأت أنّ حصر هذا التعدد والاختلاف داخل هوية مفارقة متخيلة أدى إلى إخفاق مشروع التحرر القومي، مثيرةً مسألة الهوية المغلقة.

نقاش الهوية

أثارت هذه المسألة نقاشًا، خصوصًا حين تناول الكلام الهوية المغلقة للثورة الفرنسية التي نادت بها آيت كبورة، فقال جزائرلي إنّه من الخطأ القول إنّ النخب هي التي قامت بالثورة وإنّه لا دور فيها للشعب. "أمّا بشأن القوميات، فكلّها ذات هويات مغلقة، وهيغل لا ينظر إلى تاريخ آسيا والحضارات الآسيوية على أنها أدت دورًا في تقدّم التاريخ، فهي هويات مغلقة؛ ومن ثمّ فإنّ الاستناد إلى هيغل في دراسة الهويات أمرٌ غير مُجدٍ. ومسألة تعدد الثقافات وجدت في جميع الإمبراطوريات، وهي ليست مشكلةً عثمانيةً أو إسلاميةً على نحوٍ حصريّ، ومن الإنصاف أن نقارن بين ثقافتنا وثقافة أخرى؛ وليس ذلك للتهرب من مشكلاتنا، بل من أجل فهمٍ أفضل لما نواجهه في الحاضر".

سألها الدكتور محمد مرقطن: "ماذا نقصد بالهوية التاريخية أو الهوية الثقافية؟ أين تقف وكيف نحللها؟" أضاف قائلًا: "تبقى هذه المسألة مسألةَ اجتهاد ومعضلةً أيضًا، وهنا أتفق معها في ضرورة تطوير الأدوات لفهم التاريخ والواقع والمستقبل".

أمّا الدكتور أحمد أبو شوك فرأى أنّ الإطار النظري يساعد على قراءة التاريخ قراءةً موضوعيةً، "لكنّ توظيف بعض المصطلحات النظرية يخلق إشكاليةً في البحث؛ من ذلك مصطلح "الإسلاموي" الذي ينبئنا بأنّه ثمة مشروع إسلامي، وإذا رفضنا المشروع الإسلامي يجب رفضه كليًا. كما أنّ الهوية في حدّ ذاتها إطار مغلق إذا اعتقدنا أنّ المدخل الهيغلي مفتوح. وإذا نظرنا إلى مصطلح الهوية نفسه، فهو تخيلي في أيّ بلد كان، أي إنّه وعاء العقل الجمعي الذي يقوم على مفهوم ثقافي".

وكان ردّ آيت كبورة على النحو الآتي: "هناك الهوية المفتوحة، وأنا انتقدت الهوية المغلقة أو الأطروحة الوحدوية. ومن ثمّ، فعندما نجد أنّ هيغل وضع هذا الديالكتيك على المستوى التاريخي لرسم فترة التاريخ، وقال إنّ الدولة الديغماتية هي أعلى ما يمكن أن تصل إليه الدولة، فمعنى ذلك أنّه أغلق الديالكتيك قبل أن يدخل السياسة؛ بمعنى آخر، الديالكتيك الإنكليزي أصله مغلق؛ أي عندما نقول إنّ هناك أطروحةً وأطروحةً نقيضةً، فلا بدّ أن يُفضيَ بنا ذلك إلى خلاصة؛ أي عندما نأتي بهذه النظرية ونطبقها على مستوى السياسة، فهي مغلقة، لا تناقض فيها ولا اختلاف". أضافت قائلةً: "إنّ المفكرين هم من أشعلوا فتيل الثورة الفرنسية، وحمل البرجوازيون هذه الفكرة بوصفهم طبقةً اجتماعيةً وشريحةً سياسيةً، والأساس في الثورات هو من يشعلها". ثمّ قالت: "المشروع الإسلامي هو مشروع ديني أو ثقافي، لكن عندما أقول 'إسلاموي' فأنا أتحدث عن الإسلام السياسي، أي عن الأيديولوجيا التي تأخذني إلى الإسلام؛ لهذا استخدمت كلمة 'إسلاموي'، بدلًا من كلمة 'إسلامي' للتمييز في الخطاب السياسي، لأنّ البراديغم الأخير لا يساعد في فهم الخطاب الإسلاموي. فالإسلام السياسي في السلطة مختلف عن الحال التي يكون فيها خارج السلطة".

في الثقافة والسياسة

عُقدت الجلسة الثانية في القاعة الأولى بعنوان "**علاقات سياسية وثقافية**"، وقد ترأّسها الدكتور مهند مبيضين، وشارك فيها الدكتور محمد أحميان متحدثًا عن "**القرصنة بساحل الريف وانعكاسها على أوضاع المغرب الأقصى الاقتصادية وعلاقاته الخارجية أثناء القرن التاسع عشر**"، فقال إنّ محاور التجارة تحولت من المتوسط إلى الأطلسي بعد الاكتشافات الجغرافية، فانتقل مركز الثقل الاقتصادي نحو المحيط، وانكمشت موانئ حوض المتوسط. وبعد شقّ قناة السويس، عادت الحياة إلى المتوسط، على الرغم من تهديد قراصنة الساحل الأفريقي للبواخر الأوروبية. وقد جرّمت مقررات مؤتمر فيينا (1815-1814) القرصنة، وأجازت ملاحقة سفن القراصنة، لكنّ قبائل الريف استمرت في القرصنة كنوع من الجهاد الشعبي ضد الأطماع الأوروبية. وساهمت القرصنة الريفية في تأسيس العلاقات

السياسية بين المغرب والقوى الأوروبية. وشهد منتصف القرن التاسع عشر مشروعات أوروبيةً لضرب معاقل القراصنة في ساحل الريف، إلا أنّ تلك المخططات العسكرية نجحت جزئيًا فحسب.

قدّم الدكتور أحمد السعداوي بحثه في "**العمارة الرسمية في الإيالات المغاربية العثمانية: دراسة في صلة المركز بالأطراف**"، فرأى أنّ المنجزات المعمارية المغاربية في الفترة العثمانية بقيت وثيقة الارتباط بالتراث المحلي الوسيطي في أبعاده الأفريقية والمغاربية والأندلسية، وأنّ التأثير العثماني اقتصر على بعض التفصيلات أو العناصر الجزئية التي نجدها في المباني الرسمية، أو بعض المباني الدينية الخاصة بالجالية العثمانية التي كانت تحكم البلاد. وتفوّق التأثير الأوروبي على التأثير العثماني في مجال استخدام الرخام ونحته، وكان الرّخام يورَّد من البلدان الأوروبية، بخاصّة من إيطاليا. كما ساهمت الأعراق المختلفة المستوطنة في الإيالات المغاربة؛ من محلّيين، وأتراك، ومشرقيين، وأندلسيين، وأوروبيين، ويهود سفارديم، في إنتاج فنون مغاربية متميزة ومنفتحة على الأقاليم المجاورة.

تكلم الدكتور شير علي خان متناولًا "**الترجمة من العربية واللغات الأخرى إلى التركية وعكْس هذه الترجمة في العهد العثماني الأول (عهد الازدهار) والعهد الثاني (عهد الانحطاط): دراسة تاريخية مقارنة**"، فرأى أنه بتلاقح العرب مع الأتراك، بدأت اللغة التركية تتأثر بالعربية وتترك أثرها القوي فيها، وبدأ الأتراك يترجمون ميراثهم الثقافي إلى العربية، وينقلون الشعائر الدينية الإسلامية والآيات وكتب التفسير وجميع الفنون الأدبية والإسلامية إلى التركية. أمّا دور الترجمة في العصر العثماني فهو متمثّل بالترجمة من العربية إلى التركية، والترجمة من اللغات الرومانية والفارسية والتركية بلهجاتها إلى العربية، والترجمة من التركية وإليها.

إشكالية الخلافة

ترأّس الدكتور أحمد دلّال ثاني جلسات اليوم الثاني في القاعة الثانية، وهي بعنوان "**في مسألة الخلافة**"، وشارك فيها الدكتور أحمد أبو شوك ببحث عنوانه "**الخلافة العثمانية في نصف قرنها الأخير 1874-1924م: صراع السلطة وجدل المصطلح**"، فقال: "بدأ التحدي السياسي للخلاقة العثمانية بظهور الثورة المهدية في السودان التي نادى مؤسسها بقيام الإمامة المهدوية الكبرى، بدلًا من الخلافة العثمانية، وبالثورة العربية في الحجاز التي سعت إلى تأسيس خلافة عربية تهدف إلى تصفية الوجود العثماني في العالم العربي". وبحسب رأيه، تنامى نفوذ الكماليين في تركيا وخطوا بجرأة تجاه فصل السلطنة عن الخلافة، ما ولّد جدلًا فقهيًا واسعًا بين معارضي الفصل ومؤيديه، وكان في مقدمة المعارضين الشيخ محمد رشيد رضا الذي تصدى لأطروحة الشيخ علي عبد الرازق، واصفًا كتابه **الإسلام وأصول الحكم** بأنه هدْم لحُكم الإسلام وشرعه من أساسه.

ثمّ تحدث الدكتور صاحب عالم الندوي متناولًا "**موقف مسلمي الهند من حركة الجامعة الإسلامية وتأثيرها في حركة الخلافة في الهند: دراسة تاريخية في ضوء المصادر الهندية والوثائق البريطانية**"، فرأى أن نضال الخلافة السياسي والديني أثار جدلًا واسعًا في الأوساط العلمية؛ إذ قال العديد من النقاد إنها كانت تحريضًا سياسيًا قام على أساس مبادئ الأصولية في الدول الإسلامية، وإنها لم تبالِ بقضية استقلال الهند. وأضاف قائلًا: "أخفقت حركة الخلافة في جبهاتها الدينية والسياسية في الهند، لكنها تمكنت من نشر التوعية السياسية بين المسلمين وتشكيل قيادتهم السياسية، وتركت نمطًا معينًا من النظريات السياسية التي حاول مسلمو الهند السير عليها قبل استقلال الهند وبعده".

ختم الدكتور عبد الرزاق السعيدي الجلسة ببحثه "**مسألة الخلافة العثمانية وانعكاسها على علاقة الإمبراطورية بالمغرب الأقصى (دراسة في جدلية الديني والسياسي في صيرورة تاريخ المغرب الأقصى الحديث)**"، فقال: "بمنطق جيوسياسي تنافسي مع

أوروبا، سيطرت الدولة العثمانية على جزء من شمال أفريقيا لتقتسم البحر المتوسط، موظّفةً المسوغات السياسية والدينية للحفاظ على مصالحها. وتنافست القوتان العثمانية والسعيدية في مصادر الاقتصاد المغاربي والمتوسطي العالمي، على الرغم من عدم التكافؤ بينهما". ورأى السعيدي أنّ هذا التنافس تعبير عن اختلاف بين مرجعيتين مختلفتين في النمط السياسي: الأنموذج العثماني القائم على دولة الجهاد ومفهوم الأمة، والأنموذج المغربي والمغاربي القائم على مفاهيم محلية تقليدية مرتبطة بالقبيلة وتراث الدول الإسلامية. وكُبح تطور المجتمع المغاربي فبقيَ، بوصفه تشكيليةً اقتصاديةً واجتماعيةً، متسمًا بسمات التقهقر والركود.

السياسي والفقيه

قدّم الدكتور وجيه كوثراني مداخلةً في موضوع الإصلاحيين الإسلاميين، فقال: "ينبغي أن نقرأ تمايزات بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا، وألّا ندمجهم جميعًا ضمن مشروع إصلاحي إسلامي واحد. فيغلب على جمال الدين التوجه نحو الجامعة الإسلامية والقليل من الخلافة، إذ لم يكن يرى على نحوٍ صريح أنّ الجامعة تتجسد في خلافة. وهنا، يجب التمييز حتى ضمن أفكار جمال الدين؛ فهو مع الجامعة الإسلامية، لكنه لم يكن مع الخليفة الواحد، أي إنّه لم يَدْعُ إلى خلافة واحدة. أمّا محمد عبده، فينطبق عليه أكثر توجهه نحو الإصلاح الداخلي التربوي والدستوري، فهو حمل لواء إصلاح الأزهر. لذا، فهو إصلاحي وطني إلى حدّ ما، وهذا ما غلب عليه بعد ثورة عرابي حتى وفاته".

أضاف كوثراني قائلًا: "كان رشيد رضا إصلاحيًا على طريقة محمد عبده حتى عام 1907، وتنطبق عليه ثنائية الفقيه والسياسي، والمفارقة أنّ حيّز الفقه في جهة وحيز السياسة في جهة أخرى؛ فهو فقيه وطوباوي بدأ يدعو إلى الخلافة بعد عام 1920. وعندما سقطت الخلافة، تحوّل إلى البحث عن دولة إسلامية، أيّ دولة إسلامية. فلما برز عبد العزيز بن سعود تحول إلى سلفي يدعو إلى دولته. وعلى مستوى الخلافة، فإنّ رضا أجّل هذه المسألة بعد أن ألغاها أتاتورك، وبعد أن اجتمع الأزهريون في مؤتمر القاهرة في عام 1926 وقرروا تأجيل الخلافة، وطرح بديلًا في سياق التأجيل مفاده أن تتمأسس مدرسة مجتهدين لعلها تنتج خليفة على المدى البعيد، كما طرح فكرةً ثانيةً طبّقها حسن البنا هي الدعوة إلى تأسيس حزب إسلامي. هكذا، انتهى رضا الفقيه في عملية التأجيل ومدرسة المجتهدين والحزب. سياسيًا، كان رضا براغماتيًا أكثر منه سياسيًا. فقد كان مع جمعية الاتحاد والترقي اتحاديًا ترقيًا. وعندما تحوّل الاتحاديون إلى أتراك شوفينيين، تحول إلى الشريف حسين وأيّده بقوة، ثمّ أيّد فيصل في سوريا، ثمّ انقلب على الهاشميين وأيّد مشروع آل سعود، فكان براغماتيًا في السياسة، طوباويًا في الفقه، لكنه لم يكن فقيهًا سياسيًا، ولم يربط الفقه بالسياسة؛ كان سياسيًا في جهة، وفقيهًا في جهة أخرى. فكان الثنائية اللامتوازنة بين السياسي والفقيه".

خاتمة

كانت جلسة المؤتمر الختامية برئاسة الدكتور ناصر الدين سعيدوني، ومشاركة الدكتور صالح علواني ببحث عنوانه "**بلاد المغارب ما بين 1518 و1920: مجال فريد لتقاطعات المحورين مشرق - مغرب وشمال - جنوب وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية والثقافية**"، والدكتور مسعود ديلمي بدراسة عنوانها "**تبلور الدولة - الأمّة في تركيا والدولة القُطرية في المشرق العربي نتيجة للحرب العالمية الأولى**"، والدكتور محمد الأزهر الغربي الذي قدّم بحثه "**خير الدين التونسي والمسألة الاقتصادية**"، والدكتور سيمون بدران الذي تناول "**المملكة الدستورية العثمانية وتداعياتها على طلائع الفكر الدستوري العربي**".

قال علواني إنّ الدول المغاربية تشكّلت في نهاية القرن السادس عشر من رحم الصراعات مع الضفة الشمالية للمتوسط، من دون إغفال الحضور الفاعل للسلطنة العثمانية وتأثيره في تشكّل التاريخ الحديث للإيالتين التونسية والجزائرية، في حين بقيَ المغرب الأقصى خارج النفوذ العثماني. وتتجانس البلاد المغاربية في التركيبة الاجتماعية، فالمنظومة القبلية تسيطر هناك، وتكون القبيلة خاضعةً لسلطة "القايد"، ممثلًا للسلطة المركزية. وبحسبه، لم تمسّ المسألة الشرقية شمال أفريقيا، لكنها بينت أنّ نظام إسطنبول أصبح عاجزًا عن الدفاع عن نفسه. ومنذ احتلال فرنسا الجزائر، ظهر مصطلح شمال أفريقيا عوضًا عن المغرب الإسلامي أو بلاد المغرب. وأراد المستعمر إلغاء كل خصوصية للمنطقة وضمّ الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية، متحكمًا في الحوض الغربي للمتوسط بكامله. ولفت الانتباه إلى أنّ المستعمر الفرنسي قضى على الريع العيني، ونموّ الريع النقدي في الجزائر، وظهور نمطين من الإنتاج الفلاحي: رأسمالي كولونيالي وتقليدي معيشي.

قال ديلمي إنّ النظام العثماني خسر الحرب الأولى، وإنّ حكومته استسلمت، موقعةً معاهدة سيفر التي حلّت الجيش العثماني، وسمحت بقيام دولة أرمينية، ووعدت بدولة للأكراد. ومع مقاومة مصطفى كمال، تأسست الجمهورية التركية بوصفها دولة - أمّة وفق مبدأَي العلمانية والقومية، وأُلغيت الخلافة الإسلامية. وكانت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين تعبيرًا ميدانيًا عن هذه الوطنية العربية، لكنها كانت وفق مناورات بريطانيا للحفاظ على مصالحها، وكسب مناطق نفوذ جديدة. واستطاع الأتراك تشكيل الدولة - الأمة التركية على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، في حين وجد العرب أنفسهم أمام خيار الدولة القطرية التي سترسخ الحدود التي رسمتها سايكس - بيكو.

رأى الغربي أنّ خير الدين التونسي ينتمي إلى فئة المماليك التي كان لها دورٌ سياسي في بلاط باردو مؤثّرٌ في مسار الدولة الحسينية في القرن التاسع عشر، وقد تميّز من غيره من المماليك بدوره التنظيري للإصلاحات التي رأى من الضروري القيام بها لحسن "حال الأمة الإسلامية". وكان ذلك ضمن كتابه **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** الذي كتبه في بداية ستينيات القرن التاسع عشر.

أمّا سيمون بدران فقال إنّ طلائع الفكر الدستوري العثماني على الساحة السياسية ظهرت مع حراك العثمانيين الجدد خلال الحقبة الأخيرة من مرحلة "التنظيمات"، وأنّهم أقاموا "ثقافةً دستوريةً للإسلام"، بصبغهم المبادئ الدستورية الأوروبية بمصطلحات عثمانية إسلامية في الحكم. ورأى أنصار جمعية الاتحاد والترقي في تكريس نهج الدسترة حجر الزاوية لتشييد حُكم قوي وفاعل، وأسلوب حُكم ناجح لمؤسسات الدولة وإداراتها الرسمية، يقوم على أسس علمية وفنية. وانتهت تعديلات جمعية الاتحاد والترقي إلى تدعيم صلاحيات البرلمان والباب العالي، مقابل تقليص سلطات القصر السلطاني. ووصف بعض الفقهاء هذه التعديلات الدستورية بأنّها "ثورية".

مجلة "أسطور" للدراسات التاريخية

مجلّة **أسطور** للدراسات التاريخية دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2305-2473). وقد صدر عددها الأول في كانون الثاني/ يناير 2015، وهي دورية نصف سنوية محكّمة تصدر مرّةً واحدةً كلّ ستة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية متخصصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تُشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في مختلف أنواع الاختصاصات.

يَستوحي اسم المجلة المشتق من لغة العرب ومصطلحاتهم إيحاءات العلاقة بين الدلالة اللغوية العربية والقرآنية للجذر "س. ط. ر" وكلمتي Historia وIstoreing من أصول يونانية اللتين انبثق منهما علم التاريخ بصيغة History وHistoire. وتعتمد المجلة اسم "أسطور" بالمعنى الاصطلاحي الحديث لتأسيس "تاريخ عربي جديد" يتواصل مع الإنجازات العربية الأولى ولا يقطع معها، بل يجدّدها ويطوّرها ويؤسّس إبداعات جديدة.

تعتمد مجلة **أسطور** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة وفق ما يلي:

- **أولًا**، أن يكون البحث أصيلًا مُعدًّا للمجلة حصرًا، وألّا يكون قد نُشر جزئيًا أو كليًا، أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا**، أن تُرفق مع البحث السيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا**، يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز للباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 250 - 300 كلمة، والكلمات المفتاحيّة (Key Words) بعد الملخص، ويُقدّم الملخص في جمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهمّيتها، والمراجعة النقديّة لما سبق أن كُتب في الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيميّ وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجيّة البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلًا بقائمة بيبليوغرافية في آخره تتضمن أهمّ المراجع التي استند إليها الباحث، إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يُشر إليها في الهوامش. وتُذكر في القائمة بيانات الأبحاث بلغتها الأصلية؛ أي باللغة الأجنبية في حال العودة إلى مصادر بلغة أجنبية.

4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفق نظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (انظر: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).

5. لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أُقرّت إلا على نحوٍ استثنائي، وبعد إعدادها من جديد للنشر في المجلة من جهة الباحث، وفي هذه الحالة يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافيةً عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

6. أن يكون البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

7. تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، على ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800 - 3000 كلمة. ويجب أن يكون هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

8. تهتم المجلة بنشر وثائق أصيلة من أرشيفات مختلفة أو نصوص مخطوطات. ويشترط في نشر الوثيقة أو النص المخطوط الالتزام بالمعايير المعمول بها في تحقيق ونشر النصوص، ويصحب النص المنشور بصورة الوثيقة أو صورة من الصفحة الأولى من النص، إضافة إلى معلومات تعريفية بالنص ومكان حفظه.

9. تُفرد المجلة بابًا خاصًا لمناقشات متعلّقة بفكرة أو نظرية أو قضية مُثارة في مجال علم التاريخ، من دون أن يتجاوز عدد الكلمات المناقشة فيها 2800 - 3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

10. يراوح عدد كلمات البحث بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها أيضًا، بين 6000 - 8000 كلمة. وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وعلى نحوٍ استثنائيّ بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

11. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استُغلت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي تُرسل في شكل صور.

۞ **رابعًا،** يخضع كلّ بحث لتحكيم سرّي تامّ، يقوم به محكّمان متخصّصان تخصّصًا دقيقًا بموضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين- القراء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمين، يُحال البحث على محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة بموافاة الباحث بقرارها الأخير النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محدّدة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون ستة أشهر من استلام البحث.

۞ **خامسًا،** تلتزم المجلة بميثاق أخلاقي يشتمل على احترام الخصوصية والسرية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال عليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (الملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر الأبحاث لمقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

2. لا تُدفع مكافآت ماليّة عن الموادّ من البحوث والدراسات والمقالات التي يتمّ نشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلميّة في العالم، كما لا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

the submitting author must include an image of that manuscript (or of its first page), as well as some explanatory details about the nature of the manuscript and the location in which it is archived.

9. *Ostour* carries a special section devoted to essays that address a point of contemporary, theoretical debate within the historical sciences. Such essays are between 2,800 and 3,000 words in length, and are subject to all of the same guidelines as regular research papers which apply.

10. Research papers submitted to *Ostour* must be between 6,000 and 8,000 words in length, not inclusive of bibliographies, footnotes and appendixes. The editorial board of *Ostour* reserves the right to publish articles of greater length, in exceptional circumstances where it deems this is merited.

11. All charts and tables must be submitted in a format compatible with Microsoft Office (specifically Word or Excel), making it possible for the data to be accessed. Submissions will not be accepted if any accompany graphs or charts are included purely as image files (such as JPEGs, GIFs, etc.).

The peer review process for *Ostour* and for all journals published by the Arab Center for Research and Policy Studies is treated with the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in terms of a submitted paper's value, it is referred to a third reviewer. The editors undertake to notify all authors of a decision either to publish, to publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

Ostour adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. For a complete description of the ethical guidelines which adopted by *Ostour*, please see Appendix II.

1. The order of publication of submitted articles follows a set of purely technical determinants, and has no relation to the academic standing of the submitting author.

2. In keeping with global norms in the academic publishing industry, *Ostour* neither accepts payment in return for publishing an article nor does it offer payment to authors whose papers are published in the journal.

2. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length, in both Arabic and English versions as well as a list of keywords. The abstract must explicitly detail the problematic that the research tackles, the methodologies used to cover it and the main conclusions which the author presents.

3. A clear exposition of the research problematic, the main aims of the paper and the importance of the results must be included. In addition, papers published in *Ostour* must include a critical review of the literature previously published on the topic. The hypothesis as well as the conceptual framework of the author and an analysis of the answers must all be presented. In addition, any research papers submitted for consideration must include a complete bibliography inclusive of all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be maintained in the original language in which the source was written.

4. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy. See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals.

5. Doctoral theses and other student projects are only published as part of the journal in exceptional circumstances. In such exceptional circumstances, the editorial board will require exhaustive information about the way in which the thesis in question was examined, and institutional correspondence information of those responsible for it.

6. All works must fall within the broad scope of *Ostour*.

7. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic discipline and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language. Book reviews are subject to the same standards of rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length. Book reviews/critiques are only accepted for titles published within the three years leading up to the submission.

8. *Ostour* carries a special section devoted to the examination of original documents, primary sources and manuscripts which are relevant to the journal's scope of interest. To the extent possible, publication of manuscripts/original documents follows the same standards and guidelines as research articles submitted to the paper. Before the publication of a text related to a manuscript can be considered,

Ostour: the Arab Journal for Historical Studies

Ostour is a peer-reviewed academic journal focused on the academic study of history (ISSN: 2305-2473). The first edition of this bi-annual journal was published by the Arab Center for Research and Policy Studies in January, 2015. *Ostour* is overseen by a specialist academic editorial board and an active international advisory board. Publication in *Ostour* and relations between authors and the editorial staff are all governed by a strict code of ethics. Review of submitted journal articles is overseen by a carefully selected list of approved reviewers who cover a broad range of academic specialisms and is governed by an internal set of by-laws.

The name of the journal draws on the archaic Arabic root *s-t-r* and also echoes, if only phonetically, the Greek and Latin *historia* and *Istorein* which have their contemporary cognates in today's *history*. In a similar fashion, *Ostour* seeks to establish a "new Arabic history", one which is rooted in an older tradition of Arabic historical writing and also builds to renew it.

In line with academic titles from across the globe, and in keeping with the standards set by the Arab Center for Research and Policy Studies across all of its journals, publication in *Ostour* follows a set of clear guidelines and procedures. Specifically, these include:

- Only original work which is drafted exclusively for publication within the journal will be accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Ostour*, except as part of an approved translation. Similarly, work which was previously presented at academic conferences will not be accepted for publication in the journal, with the exception of conferences hosted by the ACRPS.
- Submissions must be accompanied by the author's curriculum vitae (CV), in both Arabic and English versions.
- All submissions must include the following elements:

1. A title in both Arabic and English, as well as the author's correspondence information and institutional affiliation.

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: ......http://www

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

"معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009).

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," *series name* (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian*, 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report*, The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99 - 100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242 - 55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220 - 221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي

1. تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمَين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
2. تعتمد مجلات المركز محّكمِين موثوقين ومجرّبِين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
3. تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
4. لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
5. تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
6. تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
7. تلتزم مجلات المركز بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
8. احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
9. احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
10. تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

11. النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.

12. **حقوق الملكية الفكرية**: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.

13. تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

14. **المجانية**: تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. *Ostour*'s editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before obtaining the authorization from the journal in question.

13. *Ostour* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

Ethical Guidelines for ACRPS Periodicals

1. The *Ostour* editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third reviewer will be selected.
2. *Ostour* relies on a pool of experienced peer reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. *Ostour* adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (Editor-in-Chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes must be kept confidential and cannot be used for personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. *Ostour*'s editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify authors in case of rejection, specifying the reasons for rejection.
7. The journal is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing service.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which they have conflicts of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

دعوة للكتابة

تدعو دورية أُسطور الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بالبحث التاريخي - المنفتح عن منهجيات العلوم الأخرى ومقارباتها بما فيها مقاربات العلوم الدقيقة - إلى الكتابة في صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، وتفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب ونشر النصوص والوثائق الدفينة. تخضع كل المواد التي تصل إلى أُسطور لتحكيم أكاديميين متخصّصين. ولذلك تتوخّى الدورية التزام المعايير الدوليّة المتعارف عليها. ويضمن هذا الالتزام تراكمًا علميًا جادًا وجودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المتخصّصين وغير المتخصّصين من القراء من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة إلى النشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة
ostour@dohainstitute.org

قسيمة الاشتراك

OSTOUR أسطور

الاسم ....

العنوان البريدي ....

البريد الإلكتروني ....

عدد النسخ المطلوبة ....

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

Invitation to Submit Papers

The editors of *Ostour* invite scholars from across all the disciplines and specializations of history to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Ostour* publishes in Arabic across all fields of history. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to advance historical knowledge and understanding for diverse audiences of professional historians and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All manuscripts submitted for publication should be addressed to the Editor-in-Chief by email to:
ostour@dohainstitute.org

الاشتراكات السنوية

(عددان في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

للأفراد:

20 دولارًا في لبنان.
30 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.
50 دولارًا في أوروبا.
60 دولارًا في القارة الأميركية.

للمؤسسات:

30 دولارًا في لبنان.
40 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.
60 دولارًا في أوروبا.
80 دولارًا في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIESS
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 4965-11 رياض الصلح 2180 1107 بيروت - لبنان
هاتف: 9/8/991837 1 961+
فاكس: 991839 1 961+
بريد إلكتروني: distribution@dohainstitute.org

عنوان التحويل البنكي:

Beneficiary: ARAB CENTER FOR RESEARCH AND POLICY STUDIES
Bank: SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN SAL
Branch: MAZRAA - AL MAMA STREET - SGBL BLDG.
BEIRUT - LEBANON
Swift: SGLILBBX
IBAN: LB63 0019 0001 1004 3696 6650 4023
Account No.: 011 004 369 666504 023